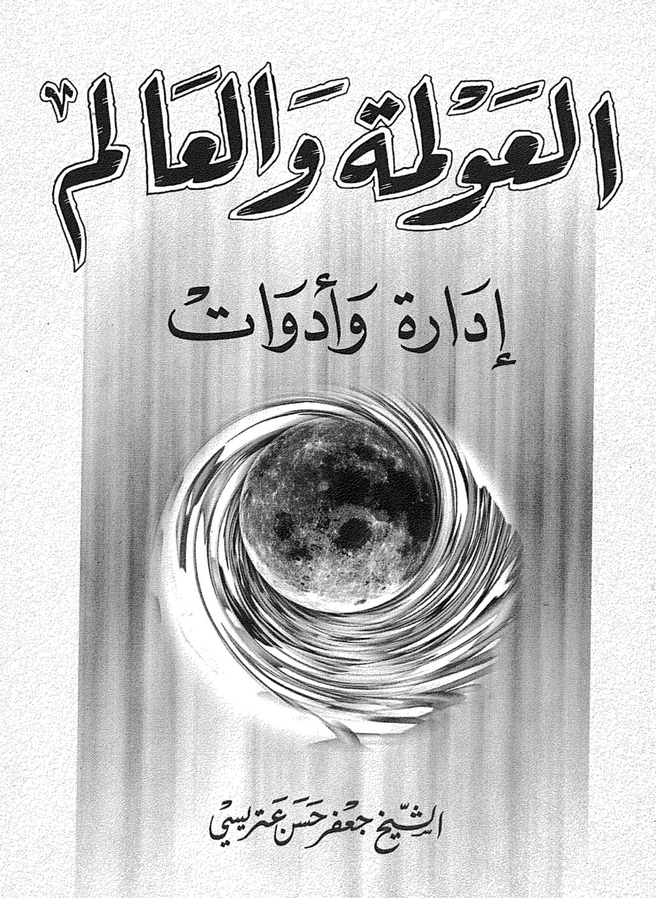
العولمة والعالم

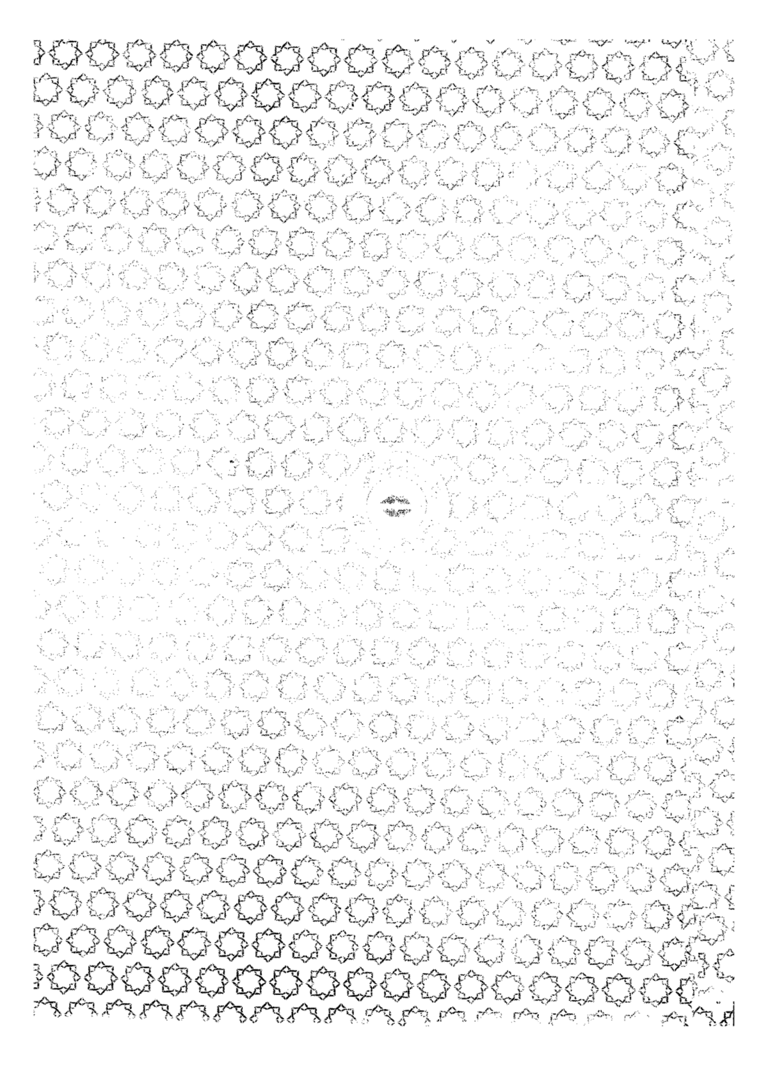
إدارة وأدوات

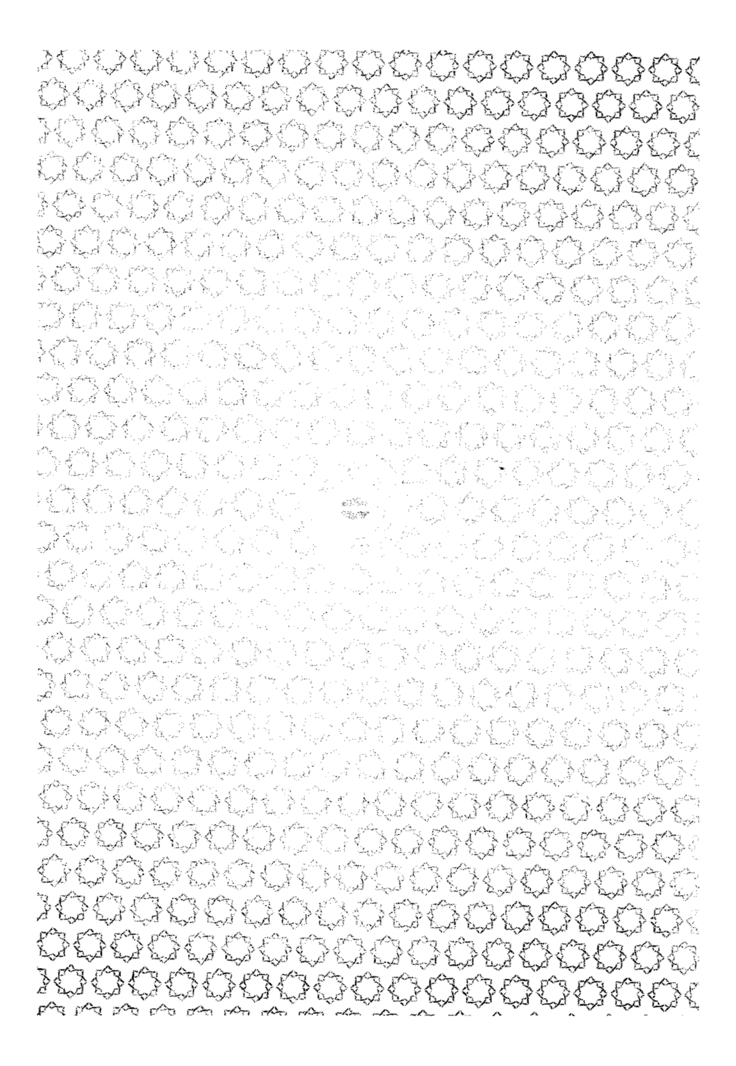


الشيخ جعفر حسن عتريسي

دار المحجة البيضاء

دار الرسول الأكرم (ص)





العولمة والعالم

إدارة وأدوات


بسم الله الرحمن الرحيم

العولمة والعالم

إدارة وأدوات

الشيخ جعفر حسن عتريسي

دار الرسول الأكرم

دار المحجة البيضاء

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م



للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - حارة حريك - ص.ب : ١٤/٥٤٧٩
ت : ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧

إهداء :

إلى كلّ الذين يرون في الإنسانِ قيمةً يجبُ أن تُحترم .

إلى كلّ وثيقةٍ ما زالت تؤرّخُ للإنسانِ وجهةَ هويّتهِ الكونيّة لتأتي متكاملةً مع النُظُمِ الإجتماعيّة وفق منطق الإعجاز ومعاني الأشياء .

إلى من يرون الإنسان أبعد من مادّةٍ وغريزةٍ وشهوةٍ وإستعدادٍ .

إلى من يرون رحم الطبيعةِ خاشعاً مسبّحاً مقرّاً أمام أشعّة بركة السماء .

إلى من يسجّلون على دفترِ يومهم الدنيويّ صلاةَ المعبدِ الكونيّ في سرِّ عظمة الله .

إلى من يرون " رحلتهم هذهِ " واحدةً من معاني الوجودِ الذي رصّعته بركةُ السماءِ في ظلِّ رحلةِ الإستمرار .

إلى كلّ هؤلاء أهدي جهدي هذا الذي سلب من جفنيّ راحة الليل وأنس النهار

جعفر حسن عتريسي

مقدّمة

العولمة مخلوقٌ لم يهبط علينا من السماء ، ولم يصعد إلينا من تخومِ الأرض ، ولم نرثه من قومٍ مختلفي الجوهرِ عنّا ، ولم تنشأ أسبابه صدفةً .. بل سعت البشريّةُ منذ نشأتِها الأولى وعبر حركة تطويريّة وفقاً لسلسلةٍ من جهودٍ وعناءٍ مستمرّين من أجل إنتاج وسائل من شأنِها إشباع الرغبة والحاجة البشريّة ، وعلى طولِ التجربةِ الإنسانيّة تميّزت الحقبات بوسائل وأدوات مختلفة ، كلّها تصبُّ في إطارٍ وظيفيّ يمكن أن نلخّصه بكلمةٍ واحدة : (ما من شأنِه أن يساهم في إشباعِ الحاجاتِ البشريّة) .

وكما ترى فإنّ للأداةِ وصفين :

الأوّل : وصف مادّي ، يعبّر عن جوهرِ وظيفتِها الطبيعيّة .

والثاني : فكري ، يعبّر عن وجهةِ إدارتِها الإجتماعيّة وعناوينها .

وفجأةً شيءٌ حصل ، فغيّر وجهة الإدارة الفكريّة للأدوات ، وبدلاً من أن تكون وسيلة إشباعيّة تعبّر عن وحدة التضامن البشريّ ، ويقود ذلك مفهوم ممتاز عن دولة رعائيّة ، فإذا بنا نجد أنّ فلسفةً كيانيّةً وذاتيّةً تراثيّةً ، تقود العالم في ظلّ تعدّد كيانيّ متناقض أشدّ تناقض ، بعضُهُ يملكُ أدوات نافذة جعلت من الكون مجرّد قرية مختزلة في نافذة كومبيوتر ، ولم تكن الإدانة ولو لمرّةٍ واحدةٍ للأداةِ بما هي ، إنّما وُجّهت الإدانةُ للإدارة الفكريّة ، للقيم ، للمفاهيم التي تسيطرُ على ذهنيّةِ من يديرون هذه الأدوات ويوجّهون القوى الماليّة ...

بالأمسِ البعيد كان كلُّ فردٍ مثقلاً بجملةٍ من قيم ومعاني تتعلّق بجوهر الفردِ والجماعةِ ، وما يتّصل بالعلاقة المادّيّة الإجتماعيّة بينهم ، ولم تكن التعدديّة بحالٍ من الأحوالِ ميزةً مفرّقةً أو محفّزةً على ولادة وحش قاتل أو قيم تناحريّة إلى أن تأسّست مدرسة مختلفة عن فكر الوحدة النوعيّة ، تدعو إلى التعدديّة والتناقض الكياني ، ومعها بدأ الفرد يشعر بالإنتماء إلى كيانٍ سياسيّ ، وليس إلى أمّةٍ إنسانيّة . إلى مدرسةٍ مذهبيّةٍ وليس إلى ناموسٍ طبيعيٍّ ، ومنذ تلك اللحظة أصبح الإنتماء واحداً من معاني القيم في

عالم الصراع ، وميزاناً من موازين الشرعة الحقوقيّة التناقضيّة ، ولقد تبنّت الشرائع الحقوقيّة ضمن كياناتها مذاهب اجتماعية اقتصادية سياسيّة . اختلفت في نظرتها إلى الإنسان فأقامت مكانَه صيغة المواطن . وذلك بعد أن ماتت في قاموس الشرعة الحقوقيّة كلمة إنسان . ومن منظار هذا التطوّرِ بدت المسؤوليّة وهي لا تتعدّى الكيان السياسيّ وضمن الكيان السياسيّ لا تتعدّى قيم المذهب الاجتماعى الحاكم .

في هذا العالم المتناقض من الطبيعيّ أن يستعمل أهل الكيان فيه نتائج تطويع الناموس من أجل إقامة نفوذ كيانيّ هدفهُ السيطرة قدر الممكن على رتبة رأس الهرم الذي يتكوّن منه النظام الدوليّ ، وستكون الإنترنت والهندسة الوراثيّة والمواد الغذائيّة والصناعات الروبوتيّة والوسائل الكونيّة والأساطيل الهائلة من وحدات المال والمصارف والبورصات ورجال الأعمال ، أداةً من أدوات تنفيذ مشروع الثراء وفق البُنى النفسيّة الإجتماعيّة القانونيّة التي ترتكز على فلسفةٍ وجوديّة سياسيّة تتبنّى مذهباً تعبيريّاً محدّداً .

لقد تغيّرت الأدوات ، في ظلّ عقيدة فكريّة سياسيّة تقول بالتعدديّةِ والتناقض المصلحيّ ، وهي تسعى بقوّة من أجل قيام نظام عالميّ تكون فيه الأولويّة لدولةٍ سلطانيّة في رأس الهرم ، وليس لمشيئةٍ عالميّةٍ تستجمعُ الإرادات المتعدّدةِ ضمن كيان قانونيّ يختزن الطاقات النوعيّة البشريّة كشكلٍ من أشكالِ الحكومة العالميّة .

وبنظرةٍ ميدانيّة فإنّنا نجدُ في هذا العالم كمّاً هائلاً من صراع الوحدات ، ليس بالشقّ العسكريّ الإقتصاديّ فحسب ، بل تجاوز ذلك إلى حدّ محو الحضارات وتكريس قيم ومفاهيم يراها المنتصر أداةً تنفيذيّة لمشروعٍ أكبر معولم ، يعبّر عن طريقة تفكيرِ من يملكون أهمّ أدوات تختزنُ أثراً يتجاوز المكان والزمان ويحيل العالم إلى قريةٍ كونيّةٍ بل إلى نافذة على شبكةِ الإنترنت .

ومع أنّ الحضارات مختلفة والتعدديّة السياسيّة متأصّلة إلا أنّ من لا يملك " أدوات نفوذ " قادرة على الممانعةِ والصدّ وإثبات الوجود لا يمكن أن يصمد طويلاً في ظلّ شموليّةٍ عنيفةٍ تشنّها أساطيل مَن يملكون قوى صناعة القيم والتحكّم حتى بالغذاء

والدواءِ .. وها هم اليوم يسطّرون لنا نموذج الكساء والحذاء وطريقة التعامل .. بل أسّسوا لمدرسة من طراز أوّل اجتاحت العالم ، وهي تقيم أسسَ بنيانها على شكلِ قوانين تشمل كلّ شيءٍ من شأنهِ أن يطوّعَ الرغبةَ طبيعيّاً أو إعتباريّاً ، بحيث تبقى " حكومة السوق " أساس الشعور بالوجود ، هذه السوق التي تعتبر اليوم مفصلاً أساسيّاً وعنواناً مركزيّاً ، يرادُ منها أن تنسج العلاقات ، وتحدّد المواصفات ليس وفق مشيئة سلبيّة من جانب الأطر السياسيّة والبُنى الكيانيّة التي تعطي أوصاف الوحدات جنسيّتها السياسيّة ، بل عن طريق دفع دعمي من هذه البُنى لتشكّل نفسُ هذه الأساطيل أداةً إجرائيّة تجتازُ العالم عبرها في مشروعها التطبيقيّ .

وأريد في هذه العجالة أن أشير إلى بعض الخصائص التي تؤرّخ لعالمنا المعاصر الذي تجتاحُ فيهِ أدوات العولمة العديد من المفاهيم مثل مفاهيم الزمان والمكان وتحيل التعامل معها إلى أقلّ من كلفةِ نفوذيّة على شاشة كومبيوتر ... :

١. تعدّديّة الكيان السياسيّة تمثّل أصل النظم السياسيّة القائمة في فرز مجتمعاتِ العالم .
٢. لا توجد شرعة سياسيّة أو حكومة عالميّة تضمن وحدة البشريّة النوعيّة من جهة الكيان السياسيّ .
٣. المسؤوليّة في ظلّ التعدديّة الكيانيّة ، ليست مأخوذة على نحو مواصفات بشريّة أو إنسانيّة إنّما هي مسؤوليّة تلازم الكيان السياسيّ وحسب (الجنسيّة والمواطنيّة) .
٤. الغنى والفقر ظاهرتان . مرّة نوصّف بهما الفرد ، ومرّة نوصّف بهما الجماعة ومرّة نوصّف بهما الكيان السياسيّ . فعلى صعيد الأفراد ، توجد نكسة خطيرة من فقراء حتى في عمق النادي الصناعيّ الغنيّ . وعلى صعيد الجماعةِ فإنّ هناك تفاوتاً فاحشاً يستوعب أرقاماً مخيفة في كلّ أنحاء الدنيا . وعلى صعيد الدول ، فإنّ هناك فرزاً قائماً بين جنوبٍ فقيرٍ وشمالٍ غنيّ .

٥. إتّفقت منظومة الدول السياسيّة ـــ مع تحفّظ بعضها ـــ على وثيقة نوعيّة لتعريف هويّة الحقوق الإنسانيّة إلا أنّها إعتبرتها مجرّد إرشاد أخلاقيّ لا إلزاميّة له ، وعليه فالمسؤوليّة من منظارٍ إنسانيّ هي مجرّد مسؤوليّة أخلاقيّة ليس أكثر .

٦. وسط هذا العالم التعدّدي تمارس القوى نفوذها ، من دون قانون يحكم الوسط والميدان العالميّ (فوضى وفراغ قانونيّ) . وعلى مقدار ما يملك كلّ كيانٍ أو جماعة يستطيع أن يطبّق غاياته وبرامجه .

٧. تختلف الشرائحُ في العولمة . منهم من يرى العولمة مجرّد تكنولوجيا . ومنهم من يراها تكنولوجيا تقودها أيديولوجيا . والصحيح كما ترى في كتابنا هذا أنّها تكنولوجيا تقودها أيديولوجيا .

٨. لكلّ أداة بيئة وإطار قانونيّ ، على الأقلّ ضمن الكيان والدولة . وتعتبر العلمنة ظاهرةً أكثر شموليّة ، وهي تتضمّن في جوهر فكرها حكومةً إجتماعيّة لا يحكم فيها الدينُ ، ولا تكون المنظومة الحقوقيّة قائمةً على أسسٍ تربط بين منطق الأرض والسماء ، في ظلّ هذه البيئة المعلمنة تطوف أساطيل العولمة في كلّ أنحاء الدنيا .

٩. فرز التكنولوجيا والأدوات من جهة الكيانات قسّم العالم إلى إثنين : نادي غنيّ تعبّر عنه قمّة نوعيّة تتجلّى بالغرب واليابان . مقابل نادي فقير أو نامي تعبّر عنه غالبيّة شعوب وكيانات الدول الأخرى .

من نتائج هذه الفلسفة التعدديّة ، القائمة على أسسٍ من التناقض المصلحيّ ، والذي تتربّى فيه المواطنيّة على نوعٍ من الإفتراس بين الكيانات ، بل بين المواطنين أنفسهم ، يبدو من الطبيعيّ أن ينهار مذهب الضمانات بين الأمم بل بين الأفراد ، وإليك نتائج سريعة ، كأثر مسحي ميداني ، من ممارسة الأفراد والجماعات ومشيئة تعدديّة الكيان السياسي :

١. واحد من ملاّكي الثروة مثل بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت الأمريكيّة يملك ثروة تفوق ثروة ٢ مليار شخص ، حتى أنّ مجلّة فوربس السنويّة الخامسة عشرة لعام ٢٠٠١ رصدت ٥٣٨ شخصاً بلغ إجمالي ثرواهم (١,٧٣ تريليون دولار) وهو مبلغ يفوق إجمالي الناتج الوطني الفرنسي ! وهو كما ترى رقم مذهل وخطير ...

٢. يوجد في هذا العالم حوالي ٣ مليار شخص يعيشون يومياً على أقلّ من دولارين وبين هذه الفئة أكثر من مليار شخص يعيشون على أقلّ من دولار يومياً .

٣. مليار عاطل عن العمل أي ثلث القوة العاملة المقدّرة .

٤. مليار وثلاثمائة مليون شخص من دون مياه صالحة للشرب .

٥. ٨٠٠ مليون يعانون سوء التغذية الى درجة الخطّ الاحمر وما دونه .

٦. ٤٠ الف يموتون يومياً نتيجة أمراض يمكن علاجها .

٧. ٣٠ في المئة من الروس باتوا تحت خط الفقر ، بينما كانت النسبة ٤ في المئة إبّان " الحكم السوفياتي " أي قبل عهد الحرية والرأسمالية التي تعيشها اليوم روسيا .

٨. شركات وبورصات وأسواق سلاح ومخدرات تسيطر على ٩٠ في المئة من الاقتصاد العالمي . وديون الفقراء تقدّر بـــ ٢,٥ تريليون دولار . تشكل نفقات خدمتها أي الفائدة عليها ٢٥ في المئة من صادرات الدول الفقيرة بعيد عن سداد الدين نفسه .

٩. ٢٠ في المئة من البشر الاكثر فقراً لا يملكون إلا ١,٥ في المئة من الدخل العالمي .

١٠. ٢٠ في المئة من البشر الاكثر غنىً يملكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي و ٨٢ في المئة من صادرات العالم و ٧٤ في المئة من مجموع خطوط الهاتف و ٩٣ في المئة من مستخدمي الإنترنت .

١١. ٣٥٨ مليارديرٍ بينهم ١٠٠ ملياردير أمريكي يملكون نصف مداخيل سكان الأرض قاطبة .

١٢. عام ١٩٦٠ كانت نسبة دخل الاغنياء بالنسبة للفقراء ٣٠ الى ١ وعام ١٩٩٠ أصبحت : ٦٠ الى ١ وعام ١٩٩٧ اصبحت : ٧٤ الى ١ .

١٣. إحصاء فرنسي أجري عام ١٩٩٠ أشار إلى أنّ نسبة ١٠ بالمئة من الأشخاص الأكثر ثراءً وغنىً سيتقاسمون نحو ٤٥ في المئة من ثروات فرنسا . وأنّ نسبة ٥٠ في المئة من الأفراد الأقلّ ثراءً يتقاسمون ٦ في المئة فقط .

١٤. حسب إحصاءات المنظمات التابعة للأمم المتحدة ، فإنّه يموت يوميّاً (٣٥٠ ألف طفل) في أنحاء العالم . وكل ٣ ساعات تحصل جريمة " إغتصاب " في الولايات المتحدة الأمريكيّة .

١٥. يشير موريس آليس (الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد) ومعتمداً على بيانات بنك التسويات العالميّة إلى أنّ " التدفّقات الماليّة " عبر البورصة والمضاربة التي تعتبر عمليّة ماليّة تقوم على أساس إستغلال تقلّبات السوق (أسعار الأسهم والبضائع) لتحقيق الربح . هذه التدفقات الماليّة ترتفع وسطيّاً إلى " ألف ومئة مليار دولار " في اليوم الواحد . أي ما يفوقُ " أربعين مرّة " التدفقات الماليّة المتعلّقة بـــ " التسويات التجاريّة " .

١٦. منذ العام ١٩٠٠ تمتلك ثُمُن العائلات الأمريكيّة سبعة أثمان الثروة الوطنيّة .

١٧. وفقاً لتقرير البنك الدوليّ فإنّ الثروات المدارة من قبل البلدان الفقيرة والفقيرة جدّاً ، قد إنخفضت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ من ٢٣ في المئة إلى ١٨ في المئة . وبيّن تقرير البنك في العام ١٩٩٠ أنّ الموارد المتنقلة في العام ١٩٨٩ من

البلدان النامية إلى البلدان الصناعيّة وصلت إلى رقمٍ قياسيّ . وتجاوز تسديد الديون بمبلغ (٤٢,٩ مليار دولار) . وقد هبط تقديم رؤوس الأموال من البلدان الغنيّة إلى أدنى مستوى له خلال ذلك العقد .

١٨. في دراسة جرت للكونغرس الأمريكيّ ونشرت في آذار من العام ١٩٨٩ تبيّن أنّ دخل خمس السكّان الأمريكيين الفقراء قد نقص بنسبة ٦ في المئة بين عام ١٩٧٩ و ١٩٨٧ ، وفي المدّة نفسها إزداد دخل خمس السكّان الأمريكيين الأغنياء بمقدار ١١ في المئة ، فنقص دخل الفقراء بمعدّل ٩,٨ في المئة أمّا زيادة الخمس الغنيّ كانت نسبته ١٥,٦ في المئة .

١٩. خلال جيل ونصف تزايد التفاوت بين الأكثر غنىً والأكثر فقراً . فقد كان في الستينات نسبة ١ إلى ٣٠ بين (٢٠ في المئة الأكثر غنىً على الأرض) و ٢٠ في المئة الأكثر فقراً على الأرض ، ثمّ تفاوت حتى ١ إلى ٦٠ .

وستقرأ الكثير الكثير في متن هذه الدراسة ، التي أردت لها أن تسبر عدّةً من خصائص ممارسة الأفراد والكيانات في عالمٍ بدا متعباً جدّاً بأكثريّة ساكنيه وسط أساطيل ماليّة وعابرات إقتصاديّة تطوف في العالم وتضرب بقوّة ، متسلّحةً بجملة من قواعد أشرنا إليها فيما سبق من : تعدديّة وتناقضيّة مصلحيّة ، عدم مسؤوليّة ، بيئة تحفّز التراكم المالي من أجل التراكم كميزةٍ نفوذيّة ، ميدان فوضويّ فيه فراغ تشريعيّ " لا حكومة عالميّة ولا تنفيذ ولا قضاء ... " في ظلّ أزمة فهم حقيقيّة للإنسانِ نفسه ، ما انعكس على شكل جريمة وعنف ومافيا ووحشيّة خطيرة تعتبر السمة البارزة اليوم في النادي الغنيّ . ومع كلّ هذا وضمن بيئة إفتراسيّة لا مسؤوليّة فيها فوق المواد القانونيّة المذهبيّة ، التي لا تقرّ بمبدأ إشباع الحاجات الأوسع من ماديّة ضمن إطار مدرسة حقوقيّة ذات كفالة تطبيقيّة ، يريد النادي الغنيّ أن تتهاوى كلّ الحواجز الجمركيّة في ظلّ إنشاء معادلة جديدة تقول بحريّة السلعة . دون أن يلازم ذلك حريّة للأفراد .. !

في هذه الدراسة أحاول أن أعرض بين يديك صورة مسحيّة تحليليّة ونحن في ظلّ شموليّة معولمة أوسع تطيرُ بأساطيلها إلى العالم .. وهي ما زالت تتبنّى نظريّاتٍ أمثال نظريّة الطبيعة العادلة ، والسوق الفاعلة ، والتضامن السلبي . وفائدة الأداة . وضرورة تدخّل الطبيعة ... إلى الكثير من هذه الأفكار التي ترجعُ إلى ذهنيّةٍ تريد للعالم والكيانِ أن يتّخذ موقفاً سلبيّاً من أساطيل السوق .

وعبر دراستي هذه سأتعرّض لجملة من مطالب معارضي العولمة ، وكيفيّة طرحهم لإطار إدارة فكريّة تشريعيّة تضمن عدالة حركة المال . وبالتالي وظيفة توجيهيّة يكون فيها الإنسانُ أوّلاً . وهذا ما سنراه فيما بعد إن شاء اللهُ تعالى .

وما توفيقي إلا باللهِ تعالى .

جعفر حسن عتريسي

تمهيد : نظرةٌ عامّة في العولمة :

———————— . العولمة إسمٌ مصطلحٌ للدلالة على حقبةِ نفوذٍ تتميّز بأدواتٍ لديها قدرة التأثير على العالم ، ضمن إطار غلبة واضحة لمعسكرِ الرأسماليّة ، الذي يجتاح العالم معتمداً على القاطرات العابرة من ماليّة وإعلاميّة وعسكريّة ... وصولاً إلى الأدوات الأخرى الأكثر شمولاً وإستغراقاً ، ضمن إطار من مركز إدارة ، ومحور فكري ، يقوم على أسسٍ من قيمٍ وأهداف ، تعوم على محيطٍ من المفاهيم المتعلّقة بإدارة هذه الأدوات والمواد ، التي تجتاح العالم ، وتسيطر على أسواقه وبقاعه ...

والعولمة إسم شموليّ أوسع من الأدوات الإقتصاديّة ، لكنّ العولمة الإقتصاديّة تعتبر واحدةً من شموليّة العولمة الأكثر تأثيراً وعمقاً في هذهِ المنظومة ، التي شملت الثقافة والحضارة والعسكر والسياسة حتى البيئة والسلوك ... بل أصبح لعالم الأزياء والجمال نموذج معولم ... ويبقى الإقتصاد الصفة الأساس ، وسمةً مركزيّة في كلّ هذا العالم ، بل عاموداً فقريّاً في مدرسة العولمة ، التي تقوم على إدارة الأدوات والمواد والوسائل من أجل تحقيق قيم منفعيّة ومصلحيّة تعتبر " سمة الصراع " في تحديد مراكز أساسيّة على المسرح الدوليّ ، وهي أشدّ إتصالاً بحياة الدولة ونفوذها . إنّ هذا العالم تغيّرت فيه الوسائل الفاعلة والمؤثّرة ، إلى درجة أصبح فيها الإقتصاد " عاموداً مركزيّاً " ، وأداةً دعميّة ، للبنى والفوقيّات ... حتى أنّ الإتحاد السوفياتيّ إنهارت دعائم قطبيّته أمام جبروت الضربات الإقتصاديّة التي كالتها له الرأسماليّة في صراع الحرب الباردة .

إنّ هذه العولمة ليست صناعةً مشتركة من قبل كلّ دول العالم ، حتى تكون عالميّة النتيجة ، بل هي وليدةُ نادي أصحاب القدرة والنفوذ العالميّ ، ممّا شطر العالم إلى قسمين :

١. قسم ضعيف تابع . لا رأي له في صناعة العالم وقيمِهِ ، بل هو مجرّد قطيع من مستهلكي الإنتاج بمعناه الواسع ...

٢. قسم قويٌّ متبوع ، يفرض قيمه وقواعدهُ على أسواق وقواعد العالم .

عبر هذه الأدوات الفاعلة ، وإدارة الفكر المركّز ، في تطويع وتوجيه الأدوات يبدو العالم مرسوماً بـ " ريشة معولمة " يغلب فيها المعسكر الرأسماليّ ويحدّد شكلها عبر حكومة العوامل التي تتجلّى عبر " العناصر والوسائل والأدوات والأفكار " ... لتُحدّد الرسم العام من جوانبه المتعددة ، التي تكون تحت مرمى نار هذه العناصر وعلى نسقٍ من جبروت الممكن ، الذي يتناسب وأزمة الصراع وإدارته ، ضمن الحركة العامّة للأهداف المتناقضة بين الوحدات السياسيّة ...

بحيث تُدارُ أزمة الصراع عبر " غرفة عمليّات " نشطة ، وعلى كلّ المحاور من أجل تثبيت الهويّة النافذة ضمن الهيكليّة العامّة للهرم الدولي الذي تتنوّع فيه الأوزان والمراتب الدوليّة عبر النوعيّة والكميّة في عمليّة إدارة المخاطر من أجل فرز نتائج التأثير العالميّة ... ومن الطبيعي أن يكون العنصر البشري والتكنولوجي والعسكري والإقتصادي والثقافي والإعلامي واحداً من العناصر المكوّنة لماهيّة الصراع ...

إنّ " وسائل التعدّديّة " المؤثّرة تلعبُ دوراً حاداً في مجال الإستقطاب وربح المباراة العالميّة ، التي يخوضها " الجبّارون " في الميدان العالمي المعولم ... والهدف بالطبع هو السيطرة على الأسباب المنتجة للثروة والمصلحة والقوّة بكلّ ما تعنيه هذه العبارة من معنىً في عالم السياسة والمال . من هنا نجد العولمة واحدةً من عناوين الأدوات ذات الطابع المتأثّر بالزمن لكن هذا لا يعني كما يشير بعض الإقتصاديين من أنّ العولمة عبارةٌ عن أدواتٍ ذات تقنيّة مبتكرة وفقط (نتيجة تكنولوجيّة محضة وليست أيديولوجيّة) ، بل الصحيح أنّ هذه الأدوات التكنولوجيّة تخضع لمجموعة من " الأفكار " المؤثّرة في تحديد وجهة وآليّة وأهداف إدارة " الأدوات " ، ممّا يعني أنّ فصل الفكرة عن الأداة من أكبر الأخطاء التي وقع بها البعض . وكان الهدف من جرّاء ذلك تعرية العولمة من جانب الفكرة لتكون واحدةً من أدوات " غير عاقلة " لا يمكن أن تؤثّر على منحى الصراع وكينونته ، أو العدالة الإجتماعيّة أو " النسق العولمي " في العلاقات الجامعة

ضمن إطار النوع العام البشري ، وبالتالي لا يمكن محاكمتها على الإطلاق لأن المسؤوليّة لا تكون إلا على العناصر العاقلة .

أكثر من ذلك ، وكما سترى في هذا الكتاب فإنّ الخلفيّة الفكريّة التي تقود الأدوات تتأثر بفلسفة قيادة تحكم الأدوات وتوجّهها ضمن إطار نوعيّة محددة ، ممّا يعني أنّ هذه الأفكار هي موضع السؤال والمحاكمة ، لبيان عدالة أو ظلم العولمة من ناحية الأفكار التي توظّف العنصر التكنولوجي والقوى ، من أجل رسم أوزان سياسيّة وإجتماعيّة وإقتصاديّة وثقافيّة ونفسيّة وبيئيّة وما إليه ، ممّا يمكن أن يتأثّر بالسلاح المستعمل .

وبعبارة أوضح : إنّ العالم اليوم يخوض حرباً بين الثقافات والسياسات والأفكار الخلفيّة (العقائديّة) والسلوك ، والوجود الفاعل ، والوزن السياسي والإجتماعي والأخلاقي ... ويطال أصل الإستمراريّة الفرديّة والجماعيّة في إطار المجتمع الطبيعي السياسي ، وتُستعمل في هذا الصراع " كلّ الوسائل الممكنة " التي من شأنها أن تؤثّر على الآخر قريباً كان أو بعيداً ، لذا سيكون السلاح التكنولوجي والسياسي والعسكري والإقتصادي بما فيه الطبّي والمعيشي ... واحداً من " الأسلحة المستعملة " في هذا الصراع ...

وستكون الإنترنت والصناعة القمريّة والتلفزيون والشركات العابرة للقارات ، والمصارف الكبرى ، والأساطيل الجويّة المدنيّة ، ومعامل الهندسة الوراثيّة ، والإقتصاد المعلوماتي ، وإنتاجيّة الروبوت ، والتقنيّة المدنيّة ، ومستويات الإنتاج ، والقدرات العسكريّة ، والوزن السياسي والماليّ والنقديّ والإقتصادي ، والأسواق ، وإنتاجيّة كبرى تقابلها سوقٌ تصريفيّة كبرى ، وحاجات وأدوات متجدّدة ، تحت السيطرة ، قادرة على " إشباع " حاجات تقليديّة ومتطوّرة ، ترسّخ فيها الإستهلاك والطلب ... كلّها ستكون من أدوات الصراع العنيف في عمليّة ترتيب القيم والأوزان في هذا العالم المليئ بالإنجرافاتِ المتراكمةِ المستمرّة ..

معالم الظاهرة

عالم القدرات هذه ، التي أثّرت في الزمان والمكان ، كانت تقودهُ إدارة تحملُ في جعبتها مجموعة من قيم ومفاهيم ترصد أهدافاً كبرى ، يمكن تصوير سماتها على الشكل التالي :

١. الصراع . وهو محكوم بتناقض مصلحي عنيف بين الوحدات السياسيّة يتجلّى بكلّ وسائل الضغط والنفوذ والتأثير ...

٢. الأدوات الماديّة : الإقتصاديّة والعسكريّة والتقنيّة التكنولوجيّة والإكتشافات العامّة ، التي تتجلّى عبر وسيلة ماديّة ... وكل ما من شأنه أن يكون مؤثّراً على الطرف الآخر .

٣. الأدوات الفكريّة : القيم والمفاهيم الفكريّة ، التي تتحكّم في صناعة الفكر السياسي الإجتماعي العام ، المؤثّر في صياغة وتحديد سياسة توجيه الأدوات وتحديد أهدافها في المجال المعولم ، الذي تتشابك فيه الجهات المتعددة للعنصر البشري ، من الجهة النوعيّة العامّة : الصحيّة النفسيّة الإجتماعيّة الإقتصاديّة الثقافيّة والسياسيّة ... أي جهات الحاجة البشريّة الطبيعيّة والإعتباريّة ...

٤. قانون الصراع . وهو يتجلّى بقدرات نفوذيّة لعمالقة مُلّاك أدوات العولمة يحتلّ نفوذهم موقع القانون الإفتراضيّ ، بدلاً من وجود (حكومة عالميّة) وعلى أساسه تُدارُ دفاترُ النــزاعِ ، وفق مشيئة لا نصّ فيها ولا إعلان .

بهذا المناخ تكون الوحدويّة أساس التعبير عن المشيئة ، لا العالميّة ، ولا المنظّمات — التي هي في أصل ماهيّتها مأخوذة على أساسٍ تعدّدي دولي — ولا ما يُسمّى بالقواعد ، أو المنظومة العالميّة ، أو المنظّمات الإقليميّة ، أو مواثيق العلاقات التعدديّة في عالمِ الجنوبِ أو مهدِ العالم النامي أو وحدة دستوريّة للنصّ وقضاء عالمي ، وهذا يعني من الجهة الواقعيّة " فراغاً تشريعيّاً " لصالح الأقوى ، في منظومة التعدّد

الكياني ، وما اللون الرمادي في منظومة الأبيض والأسود ، إلا دلالة بيّنة على ما آل إليه العالم من هذهِ الجهة ..

العولمة والوطنيّة

تعتبر العولمة اليوم (الظاهرة الميدانيّة) التي بدأت شوطها بقوّة ، ومن أهم ميّزاتها ، أنها تخرج عن " إطار الإرادة الوطنية " عبر ظاهرة الإنسياب الاقتصادي ، التي تتحكّم بوسائل تأثير تعدديّة ، أوسع من قدرات الضبط الذي تمسكُ بأوراقِهِ الدولةُ صاحبة الكيان السياسي ، وهذه السمة بالذات تعبّر عن تداخل الإرادات المتصارعة عبر مجموعة من قواعد وأدوات ، تجتاحُ ما وراء الحدود ، وصّفها المعلّقون بأنّها الأدوات النافذة في العالم ، مقابل الوطنية ، وبسبب غلبة معسكرٍ رأسماليّ في تحديد هذهِ الهويّة وإدارة ملفّاتِها في اجتياح العالم ، أطلقوا عليها إسم العولمة لا العالميّة .

ومنذ زمنٍ كان الغربيّون ينادون بـــ " بالحداثة " ، من وجهة إقتصاديّة تقنيّة متطوّرة ... تعبّر عن نموذج الوسيلة المشبّعة للرغبات ، في لحظةٍ معيّنةٍ من الزمن ، كوّنت في وقتها هويّة " أدوات وأفكار قيادة " ، عبّرت عن عمر معيّن للإنتاجيّة التقنيّة والتكنولوجيّة البشريّة ... ومع أنّهم إعتبروها " قيامةً جديدةً " من عمر البشريّة ، من جهة الكيف العامل في العلاقة مع الطبيعة والإنسان ، حيث مثّلت الكمّ النوعي الممكن لسيطرة الأفراد على الطبيعة ، ووصفها الكثير من الإقتصاديين بالحدّ الأكثر حيويّة في المطاف النفعي للإنسان ، إلا أنّ بعضاً منهم كان يتحدّث عن " ماذا بعد الحداثة ، وكيف سيكون العالم " ؟

وعبر الشوط المتواصل في العمل التفاعلي مع الطبيعة تجلّت " وسائل تأثير " بإمكانها أن تجتاح العالم ، وفق الطبيعة الخاصّة بها ، وكانت إدارة هذهِ الأدوات بيدِ المعسكرِ الغربيّ ، الذي استطاع أن يجيد لعبة الورقة الإقتصاديّة في العالم ، ما أعطاه

وصف المؤثّر الأكبر في حياة المجتمع العالمي ، من دون أن تكون هناك مجموعة من ضوابط دستوريّة تحكم علاقة القاطرات العابرة نحو العالم .. وقد ثبت فعلاً أنّ ظاهرة العولمة قلبت " الموازين " التي تتأثّر بالوسائل ، لجهة أنها تملّكت أدوات ، مؤثّرة بصناعة العالم ، وفق نتائج أثر الأداة في عالم ممكن طيّع الإنصياع ، وهذا العالم نحنُ نعيشُ فيه ، وضمن حدوده نتحرّك ، ممّا يعني أنّ أثر الفعل وردّة الفعل ستطال البشر كـ " بُعد " ثقافي حضاري إقتصادي إجتماعي سلوكي أخلاقي ... بل كعنصر وجود .

كما أنّ هذا الفرد سيتأثر جدّاً ، سواء كان فرداً طبيعيّاً أو فرداً إجتماعيّاً يعيش وسط جماعة ، ضمن إطار مجتمع سياسي ... أمّا حدود التأثير فإنّها تتوقّف على وجود القابل ، وحجم الوسائل والأدوات ، ومدى تأثيرها ، وقدرة الآخر على المناعة والحصانة وأدوات الحرب المضادّة ، وهي كما ترى تتجسّد ضمن " صندوق العالم " الذي يخوض " صراع الجبابرة " ، الذين يمتلكون أهم وسائل التأثير الممكنة ، في زمن معيّن ، بقيادة فكر معيّن ، يحدّد أهدافاً معيّنة ، للعلاقة بالطبيعة والإنسان .

ومن خلال الوسائل المتاحة ، أنتجت العولمة نوعاً من أنماط سلوكيّة ، لا تنفصل عن قيم ما ، تكمن في الفرديّة ، والسوقيّة ، والسلعيّة ، والنفعيّة ... ضمن قاطرة يقودها " زعماء الوحدات السياسيّة والماليّة الكبرى " ، فكان من نتائج إفرازات الصراع ، تنامي قوّة الأسلحة الماليّة الإقتصاديّة مثل الشركات المتعددة الجنسيّة العابرة للقارات وغيرها من مراكز ووحدات القوى الماليّة ، إستطاعت أن تحسم صراع القوى النوويّة عبر إستراتيجيّة " العقاب الإقتصادي " (الحرب الباردة من الجهة الإقتصاديّة) من خلال جسر العبور بقوّة إلى العالم والتأثر فيه .

وعلى هذا الأساس أخذت تتبلور فكرة دراسة " علاقات القوى " ، التي تترابط فيما بينها ، وتترتّب عليها نتائج معيّنة ، تتوافق مع نتيجة " وزن أثر " الفعل للأداة ، ما يكمّل هويّة " الحجارة " المكوّنة لوحدات النظام الدولي في الميدان المعولم ، عبر وجود الرأسمال الخاص ، الذي يخوض جنباً إلى جنب ، صراع الوجود النفعي

بنفس الوقت الذي ينتمي فيهِ إلى جنسيّة سياسيّة محدّدة ... وهو على كلّ حال أوسع من المعنى الوطني ، ويضرب بقوّة في المهاد العالميّة ذات التعدّديّة الكيانيّة ، ليعبّر عن جيلٍ جديدٍ من فلسفة صراع الرأسمال الخاص في النطاق الدولي ...

العولمة قوى تقودها أفكار

إنّ العولمة إسم " منتزع من عالم القوى " تنبئُ عنه الأدوات ، التي تحتاجُ الجغرافيا السياسيّة ، وهي تُدارُ من وراء مركزٍ فكريّ (تكنولوجيا تقودها أيديولوجيا) له مركز إدارة ، وقيم ، ومفاهيم ، تمثّل خطّة توصيفيّة ، ليس للأدوات وحسب بل نظرة أكثر شموليّة للعالم ...

بهذا يكون الصراع عبارة عن الرحم الذي يلوّن التوصيف المعولم ، من الجهة التفاعليّة ، على نسقٍ موجّه للمجتمعات السياسيّة ، وإن صحَّ وصف الوسيلة بما هي بأنّها عالميّة الأثر ، لكنّ الدراسات التي تمارس عمليّة توصيف الهويّة العالميّة ، تأخذ بعين الإعتبار " مكوّنات " مجتمع الوسيلة والأداة هذه ، وبهذا يكون عنصر الصراعات والعلاقات التناقضيّة ، من أهم " العناصر " التي تتداخل في تكوين هويّة هذا التوصيف وماهيّتهِ المنتزعة من الواقع ...

إنّ الصراع يعبِّرُ عن " تعدديّة " تناقضيّة ، تمارسُهُ وحدات المجتمع السياسي ومكونات النظام الدولي ، بغلوّ حادّ ، وسط عداءٍ يحكم غاياتِها وأهدافها ، وفي هذا المناخ تكون الأدوات معبَرَاً في عمليّة خوض فرصة إعادة ترتيب الأوزان في الهرم الدولي عبر صراع عنيف متعدّد الأشكال عبّرت عنه الجماعة السياسيّة بإسم العلاقات الدوليّة المتناقضة .

وكما هو معلوم ، فإنّ الصراع يتجسّد بمعنيين من الظرفيّة :

١. عالم السلم .

٢. عالم الحرب .

ومع أنّ بعض الأدوات في كلٍّ منهما قد تختلف عن الأخرى ، إلا أنّها تتفق في الهدف العام ، وهو خلق كيان من وزن ثقيل ، مؤثّر ، فاعل ، لدولةٍ تستطيع التحكّم بملفّات العالم ضمن قنواتها .

مع الإشارة إلى أنّ أسباب القوة نسبيّةٌ ، وتختلف من زمانٍ إلى زمان ... حيث أنها تتلازم مع التطورات العامة ، التي تكشف عنها جهود الإنسان ، من خلال إستغلال قوانين الذرة ، ونواميس الطبيعة ، وأسرار الكون المتعدّدة ، بحيث تصبح هذه الاكتشافات سلاحاً هاماً في استراتيجية الصراع والنـــزاع بين الدول ، ومنذ الاكتشاف الأول لقوانين الذرة ، نجد الدولة المكتشفة استغلت هذا الاكتشاف وجسدته على شكل " سلاح نووي " ، يستغلّ قانون انشطار الذرة واندماجها ، بهدف امتلاك قوّة مدمّرة غير تقليدية ، تستفيدها القوى كأدوات متنوّعة في " عالم الحرب والسلم " لفرض هيمنتها ، وفق حسابات الربح والخسارة ، والهدف هو المنفعة بشكلها الإقتصادي المالي النقدي التجاري السياسي الثقافي والحضاري ، بواسطةِ شيئ يعبّر عن نتيجةٍ ، إسمها " النفوذ " .

لقد لعبت الاكتشافات دوراً هاماً في تأجيج الصراع في العالم ، وأدّت إلى قلب موازين القوة ، من خلال إعتماد القوانين ذات التأثير على شكل " وسيلة فعل " مؤثّرة على الوحدات الأخرى ، بعيداً عن نموذج " العلاقة العادلة " بين الوحدات السياسيّة والجوهر الإنساني .

وبإلقاء نظرة نوعيّة على ما يجري في العالم ، من صراع حادّ وفق أصول تناقضيّة ، بوسائل أكثر نفوذاً ، فإنّنا نجد العالم قد بدأ يدخل عصر القطبيّة الواحدة ، مع وجود آخرين نافذين ، بتذكرةٍ أقلّ نسبيّة في تأثيرها ، ضمن عقيدة تقومُ على أساس سحق الوحدات المتعددة الأخرى ، والتعامل معها من بابِ أنّها قيمة سوقيّة مستعمَرَة ... من الأمثلة الجليّة في هذا المجال ، ما عمدت الولايات المتحدة الأمريكيّة

منذ عام الثمانينات ، إلى إبتكار (نظام إلكتروني) خطير على العالم ، بما فيه أوروبا والدول الصناعيّة الأخرى ، الهدف منه " مراقبة العالم " والتجسس عليه ، كعمليّة إختزاليّة هائلة الخطورة ، وهي تستهدف فكّ مفاصل القوى عبر " إكتشاف " الأسرار الخاصّة بالكيان الخاص والعام .

هذا النظام الإلكتروني قادر فعلاً على التقاط كلّ المكالمات الهاتفية " المدنية والعسكرية " ، كما يراقب كل عمليات الإنترنت ، والبريد الإلكتروني ويصيب مقتل المعلومات وأسرار الدول والأشخاص والشركات ... وقد تأكد للمرة الأولى وجود هذا النظام تاريخ ١ شباط ٢٠٠٠ إستناداً إلى معلومات ووثائق سريّة مهمّة تمّ الكشف عنها ، إعترف الأمريكان فيها بعد هذا التاريخ ، إلا أنّهم طمئنوا الدول الأوروبيّة الصديقة من أن نظام المراقبة يجري على الدول " المارقة " [١] على النظام الدولي الذي وضعته الولايات المتحدة في الثمانينات تحت الاسم الحركي " بي ٤١٥ أيشلون " وهو تابع لوكالة الأمن القومي ، ويعمل بواسطة الأقمار الصناعية ، وكابلات بحرية ، ما أثار حفيظة " الأوروبيين " الذين إتّهموا الولايات المتحدة وللمرة الأولى ، بأنّها تحصل على كل شيء ، عبر هذه الوسيلة التقنية العالية .

وأكدوا أنّهم يملكون " إثباتات " على أنّها إستعملت هذا النظام الإلكتروني لجهات أمنية واقتصادية وسياسيّة وتجسسيّة وغيرها ... وضربوا على سبيل المثال عمليّة التجسس الأمريكية لــ " صالح " مؤسسات أمريكية خاصّة مثل " مجموعة البوينغ " في مواجهة " ايرباص " الأوروبية ، في صفقة الطائرات السعوديّة المدنيّة الشهيرة . وأشار الأوروبيون إلى أن الولايات المتحدة تتجسس على غير الأمريكيين ومن بينهم حكومات وشركات وأشخاص أوروبيين ...

بعد الإعتراف الأمريكي تعالت الأصوات بكثرة في المجتمعات الأوروبية التي تُعنونُ دراساتِها وكتاباتِها بــ " الإستعمار " الإلكتروني الأمريكي الذي من شأنه أن

---

[١] تستعمل هذه الكلمة من قبل الأمريكيين لتوصيف دول أمثال : كوريا الشماليّة وإيران ، والعراق وكوبا ...

يسقط نظرية الإستقلال الحالي للوحدات السياسيّة الإقتصاديّة الأوروبيّة ... خاصّةً أنّ صناعة المعلوماتيّة " الإنترنت " الأمريكيّة ، ذات الأهمية القصوى في عصرنا الحاضر ، قد اختزلت ماهيّة الخريطة الزمانيّة المكانيّة ، مع ما يتبعها من نتائج وأثر على عالمنا ، من وجهاته المتعددة ، إلى درجة أصبحت فيها الإنترنت الوسيط العالمي بين الأشخاص والحكومات والشركات ...

ما يعني أنّ عالمنا اليوم ، بكلّ بقواه ، يخوض صراع الجبابرة ، كلٌّ على حسب وزنهِ ، ويحكم هذا الصراع عقيدة نفسيّة إجتماعيّة سياسيّة ، تقوم على مفهوم إفتراسي للآخر واختزالهِ ، ويسعِّرُ من هذهِ القيم الحالة التصادميّة بين تناقضيّة المصالح بين الوحدات الكيانيّة المتناثرة في المعمورة السياسيّة العالميّة ، وبهذا يمكن لنا أن نكتشف الأثر الحادّ من ممارسة أدوار فكريّة في عمليّة توجيه الوحدات الماليّة والإقتصاديّة حتى الغذائيّة والطبيّة منها في عمليّة إعادة صياغة أوزان الدولِ ضمن هيكل النظام الدولي الجديد ..

غزو المعلوماتيّة

المعلوماتيّة واحدةٌ من الأسلحة الحديثة التي تبلورت صورها في ميدانٍ كياني تابع لجنسيّة سياسيّة ما ، في ظلّ صراعٍ محمومٍ ، لا يفرّق بين صديقٍ وعدوٍّ ، وكما أشرنا إلى نظام أيشلون ، فإنّهُ اجتاح العالم من وجهةٍ تجسّسيّة ، تقودها خلفيّة تناقضيّة في فهم العالم التعدّدي من الوجهة السياسيّة ، فإنّه كان من الطبيعي أن تنخرط الإكتشافات المدنيّة في واقع تثبيت نظريّة الغلبة ذات المفهوم الذي لا يعدو الكيان السياسي ...

وعليه :

وفقاً لموازين الصراع ، وثقافة التناقض المصلحي ، كان من الطبيعي أن تخوض صناعة " الإنترنت " حرب العولمة بكلّ معانيها ، لتكون من إحدى المعالم المؤثّرة في

عالمنا ، ووجودنا ، وثقافتنا ، ومفاهيمنا ، ولتصوّر عالمنا الواسع جغرافيّاً ضمن " شاشة صغيرة " ، خاصّة أنّ الإنترنت تعتبر " القناة الأهم " في عمليّة ربح المال وجني المصلحة ذات الترقيم الوزني ، لتساعد " الجبار الأمريكي " على خوض صراع " تثبيت التفوّق " حتى أنّ هذه الصناعة حصدت كأرباح عام ١٩٩٩ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار . [١]

---

[١] تاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانيّة مقالة عن " لوموند " الفرنسيّة تتحدّث عن الشبكة الدوليّة " الإنترنت " والنمو الإقتصادي . وقد افتتحت جريد المستقبل المقالة بالجملة التالية : (للعولمة وجهٌ آخر ، هو الشبكة الدوليّة " الإنترنت " التي بدّلت الكثير وعزا إليها محلّلون جدّيون أنّها وقطاع صناعة المعلومات وتجهيزاتها غيّرت وتيرة تعاقب الإنكماش ، والنمو في الإقتصاد ، وأدّت إلى مواصلة الإقتصاد الأمريكي نموّه عشر سنوات متعاقبة ، من دون أن يلهث ، ومن دون أن تظهر عليه علائم التضخّم الجامح ، أو البطالة المتصاعدة) .

تقول " لوموند " الفرنسيّة : نشرت صحيفة بوسطون غلوب الأمريكيّة أخيراً رسماً ساخراً عنوانهُ " لماذا لم تزد المعلوماتيّة معدّل الإنتاج " ويبيّن الرسم أربعة موظفين ، جالسين إلى مكاتبهم يعملون على أجهزة الكومبيوتر أوّلهم يلعب النسخة الجديدة الإلكترونيّة ، من لعبة " معركة الفضاء " والثاني يرسل رسالة إلكترونيّة إلى عشيقة قديمة من أيام الجامعة والثالث يحسب رصيدهُ المالي على الشبكة الدوليّة والرابع يتفرّج على موقع " صور جنسيّة " .

لقد شكّك الأمريكي "حامل جائزة نوبل في الإقتصاد " روبرت سولو منذ عام ١٩٨٧ بشكل نظري وحاد ، في العلاقة بين تطوّر صناعة المعلوماتيّة وزيادة الإنتاج الإقتصادي ، وأكّد قائلاً : إنّ أجهزة الكومبيوتر ، موجودة في كلّ مكان ، إلا في إحصاء معدّل الإنتاج . لقد تحرّك السجال أخيراً ، بسبب النمو السريع ، الذي شهدتهُ في السنوات الأخيرة " تكنولوجيا المعلوماتيّة والإتصالات " ونجاح الشبكة الدوليّة " الإنترنت " الذي لا يصدّق وأخذ الخبراء يجادلون في إسهام الإقتصاد الجديد الحقيقي في النمو فهل الإسهام مهمّ مثلما يعتقد البعض ؟ وهل الإسهام ضئيل ، مثلما يزعم البعض الآخر ؟ ... هل يؤثّر هذا الإسهام في الدول الصناعيّة الكبرى ، بالطريقة ذاتها ؟ . أو ليست أوروبا الآن تشهد تأخراً متزايداً ، ومقلقاً في هذا المجال خلف الولايات المتحدة ؟ .

يقول خبراء متّفقين : إنّ معجزة الإقتصاد الأمريكي في أواخر التسعينات ، سمحت بحلّ " تناقض سولو " فأجهزة الكومبيوتر اليوم منتشرة في كلّ أنحاء الولايات المتحدة الأمريكيّة ، حتى في إحصاءات معدّل الإنتاج . وقد زادت نسبة نمو هذه الأجهزة إلى الضعفين . من ٠,٦ في المئة بين أعوام ١٩٩١ و ١٩٩٥ إلى ١,٢٥ في المئة بين أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ . وليس ثمّة من يجادل اليوم في أنّ المعلوماتيّة صارت من الآن فصاعداً عنصراً أساسيّاً ، في نموّ الإقتصاد الأمريكي ، فإسهامها حسب التقديرات يصل إلى ١,٥ في المئة من نمو الناتج المحلّي المجمل كلّ سنة .

وتؤثّر المعلوماتيّة تأثيراً مفيداً من خلال أمرين :

الأوّل : هو نفقات الإستثمار التي تنفقها شركات المعلوماتيّة ، وقد حفّزها هبوط أسعار التجهيز إذ هبط سعر الحواسيب الشخصيّة ، في الولايات المتحدة ٤٣ في المئة في السنتين الماضيتين .

الثاني : يحتلّ قطاع المعلوماتيّة موقعاً مركزيّاً في الإقتصاد الأمريكي . فمن بين أكبر خمسة رساميل في سوق " وول ستريت " ثلاثة تملكها شركات معلومات (مايكروسوفت ، وسيسكو ، وإنتل) حتى بات الأمريكيّون يجادلون جدالاً كبيراً الآن يشاركُ فيه الخبراء لمعرفة ما إذا كان تعاظم معدّلات الإنتاج الأمريكي نتج معظمهُ بفضل شركات قطاع -

- المعلومات وحدها ، كانت هذه هي النظريّة المذهلة ، التي ظهرت سنة ١٩٩٩ مستندة إلى الإحصاءات ، وهي نظريّة الخبير الإقتصادي " روبرت غوردن " . وهو يقول : إنّ الحواسيب ، خارج إطار المعلوماتيّة لم تحسّن معدّل الإنتاج في قطاعات الإقتصاد الأخرى . حتى تلك المجهّزة بكثافة بالتكنولوجيا الحديثة . فالشركات العادية ، ترى أن امتلاك حاسوب شخصي حديث للغاية ، هو أمر كمالي غير مفيد . وبعد ظهور تناقض سولو " بعشرين عاماً ، " يظهر تناقض جديد " المعلوماتيّة لا تحسّن إلا معدّل إنتاج الشركات التي تنتج تجهيزات للمعلوماتيّة . وحاولت أبحاث أخيرة ، مثل ذلك البحث الذي نشر خلاصته مجلس مستشاري البيت الأبيض ، أن تنقض أساس عمل روبرت غوردون لكنّها لم تكن مقنعة .

وتبدو هذه المجادلات الأمريكيّة بعيدة جدّاً عن موقع إهتمام أوروبا ، التي تنتظر بشغف وصول أولى فوائد الإقتصاد الجديد فإسهام هذا الإقتصاد الجديد في إقتصاد أوروبا ونموّهُ السنوي ، لا يتعدّى ٠,٣ في المئة ، أي خمس إسهامه في الولايات المتحدة . والشبكة الدوليّة " الإنترنت " تنمّ عن تأخّر أوروبا عن الولايات المتحدة في الواقع . فعدد أجهزة الكومبيوتر الأمريكيّة المرتبطة بالشبكة سبعة أضعاف عددها في الإتحاد الأوروبي . وثمّة أخطر من هذا : فبين ١٩٩٩ وآذار ٢٠٠٠ زاد عدد أجهزة الكومبيوتر الأمريكيّة المرتبطة بالشبكة ٢٥,١ مرّة . وفي اليابان ٤,١ مرات . وفي ألمانيا ٣ مرات . وفي فرنسا ٢,٧ مرتين . وتقول منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديّة " بدلاً من أن تردم الهوّة بين الولايات المتحدة ، والبلدان الأخرى تزداد عمقاً " .

مثال آخر : في آذار ٢٠٠٠ كان عددُ أجهزة الكومبيوتر المؤمنة للأعمال المصرفيّة بالمقارنة مع عدد الأمريكيين يزيد تسع مرّات على عددها عند الفرنسيين ، و ١٦ مرة عند الإيطاليين ، فكيف يفسّر هذا التخلّف ؟ .

لدى الخبراء الإقتصاديين تفسيرات عديدة أوّلها حصّة الإنفاق في مجال البحث والتطوير من الناتج المحلّي المجمل ، فالنسبة في أوروبا نصف النسبة في الولايات المتحدة ويضيفون إلى ذلك أنّ النظم الماليّة الأوروبيّة أقل تطوّراً خصوصاً في مجال المخاطر الرأسماليّة . وهي عنصر أساسيّ في مساعدة أصحاب المؤسسات الناشئة في إيجاد رأس المال الذي يحتاجون إليه . ففي سنة ١٩٩٨ كان معدّل حجم رأس المال في المؤسسة الناشئة ٤,٧ ملايين دولار في الولايات المتحدة . و ١,١ مليون دولار في أوروبا . ويشير هؤلاء ، إلى تفوّق الأمريكيين في القدرة على إجتذاب رأس المال البشري والإحتفاظ به لديهم . فخمسون في المئة من شهادات الدكتوراه في الرياضيّات والمعلوماتيّة . و ٥٨ في المئة من شهادات الهندسة التي تمنحها الجامعات الأمريكيّة تُمنح لطلبة أجانب ، يختار الكثير منهم البقاء في الولايات المتحدة . ويأمل هؤلاء عادةً في الإغتناء بسرعة في أمريكا . خاصة بفضل نظام الأسهم وحقوق الخيارات وهي القاعدةُ في الولايات المتحدة ، لكنّها غير شائعة في أوروبا .

بين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٨ أنشأ المهندسون الصينيّون والهنود ٢٩ في المئة من مؤسسات وادي السليكون الجديدة (وهي منطقة في كاليفورنيا تتركّز فيها أهمّ شركات البرمجة والمعلومات في الولايات المتحدة) والشركات الأمريكيّة تتغذّى بلا تردّد من هذا المعين الرفيع المستوى . فربع موظّفي مايكروسوفت وُلدوا خارج الولايات المتحدة .

تقول منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديّة : " ثمّة ما يدعو إلى الإعتقاد أنّ الولايات المتحدة نجحت في مواصلة النموّ السريع في تكنولوجيا المعلوماتيّة ، حيث رأس المال البشري هو العنصر الأساسي . بإستنباط العناصر الماهرة من المصادر الخارجيّة ولعلّ الهجرة واحد من العوامل التي سمحت بمواصلة الإزدهار الأمريكي ... " . ونظراً إلى المعوقات الخطيرة من كلّ نوع ، التي تعانيها أوروبا ، هل يمكن للقارة أن تستجيب للتحدّي الإقتصادي الأمريكي ، وتغيّر تنظيم نفسها ، لتصبح قادرةً على الإستفادة من الإقتصاد الجديد ؟ . إنّ بعض الأرقام يثير القلق . فمن ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ بلغ الإستثمار في تكنولوجيا الإعلام والإتصالات ٥٧٠ مليار دولار في بلدان منطقة اليورو (١١ دولة) في مقابل ١٢٠٠ مليار دولار تقريباً في الولايات المتحدة . والأمريكيّون الذين يتقدّمون الصفوف يتجهّزون لزيادة تقدمّهم . ويرى خبراء " كريدي سويس فيرست بوسط -

وكلّ العالم يدرك القدرة الإحتكاريّة التي تمارسها الولايات المتّحدة على العالم في هذا المجال ، إلى درجة بلغت نسبة إحتكار مايكروسوفت قياسيّة في عمق الولايات المتّحدة الأمريكيّة ... إنّ هذا التنوّع بين المدني والعسكري ، بين الضروري والحيوي في عالم الإقتصاد ، يدلُّ بعمقٍ على حماوة " صراع العمالقة " ، الذي تدور رحاهُ بين كبار النادي الصديقِ أيضاً ، وفق مقاييس مختلفة عن تلك التي كانت تدور المعارك اعتماداً عليها ، في زمنٍ مضى ... لجهة أن الوسيلة التي تحكم حرب النفوذ إختلفت بتنوّعها وقواها عن الماضي ، بفضل الاكتشافات البشريّة التي طوّعتها لخوض " صراع الكيانات " الاجتماعيّة السياسيّة ، والماليّة السياسيّة ...

من هنا تبدو القوّة محكومة " بمفهومٍ نسبيٍّ " يُعبّر عن الأدوات الفاعلة المؤثّرة ، التي يمكن أن تحصد أكثر من غيرها ، وتعْبُرُ من قارةٍ إلى قارّة ، وتجتاح القوى بالقوى الأكثر فعاليّة ، وتؤثّر في صناعة " القرارات النفوذيّة " عند الطرف الآخر في شتّى مجالاتها وأوجهها المختلفة : إقتصاديّة إجتماعيّة سياسيّة وثقافيّة ...

إنّ العالم يتّفقُ على أن القوّة إسم يدلّ على معنى وسائل الجبر والإكراه والضغط والتأثير والنفوذ الجبري ، وهو عنوان يخضع في نتائجه وتأثيراته لمفاعيل الزمان والمكان (الأدوات المكتشَفة) ، وبناءً عليه : فقد أثبتت المسيرة الجبّارة للبشريّة أنّ القوة التي يتأثّر بها رأس هرم النظام الدولي متعدّدة ... أهمّها الأعمدة الثلاثيّة :

١. القوة التكنولوجية والمعلوماتيّة .

- " أنّ على أوروبا حتى تتمكّن من اللحاق بالأمريكيين أن تزيد الإنفاق في التكنولوجيا المتطوّرة ٤٠ في المئة في السنوات المقبلة . ويأمل الخبير دانيا كوهن من معهد " إكول نورمال " العالمي الفرنسي مع ذلك أن تتمكّن أوروبا بفضل إصلاح هيكليّ على الرغم من تخلّفها في الإنطلاق عقداً من الزمن من اللحاق بالولايات المتحدة . كذلك ترى ميشال ديبونوي من إدارة الخطّة الفرنسيّة لكنهما يضيفان : " إنّها (أي أوروبا) خسرت ميزة المتحرّك الأوّل ، في عدد من القطاعات الأساسيّة ، وهذا أمر قد يبقي أوروبا على مسافة دائمة من الروّاد " . إنّ هذه صورة في غاية الوضوح عمّا يجري ، وبأيّة أدوات يقيم العالم بمجموعة من الصراعات وإعتماداً على أسسٍ وبنى مختلفة تماماً عن عصر مضى . ومن الطبيعيّ أن يرسم العمالقة شكل العالم نظماً وعلاقات ونتائج على أساس ما يملكون من أدوات نفوذ وبنظرةٍ إلى ما عليه جبابرة السوق ، ندرك أنّنا دخلنا حقبةً جديدةً من صراعٍ جديد ...

٢. القوة الاقتصادية .

٣. والقوة العسكرية .

إنّ من يستقرأ " عالم اليوم " يجد أنّ البنية المعلوماتيّة التقنيّة التكنولوجيّة كوّنت أدوات إستراتيجيّة في عالم الإقتصاد ، وحوّلت جهودها بصورةٍ رئيسيّة إلى ميدان متصاعد من " تكنوإقتصادي " بسبب شموليّة هذه الأدوات ، وقدرتها على النفوذ والتأثير والإسقاط ... حتى أنّ جملة من الأزمات البعيدة القريبة أضحى لا يؤثّر فيه الخيار العسكري ، ليس لجهة القدرة الماديّة للسلاح العسكري ، بل بسبب جملة من القواعد الحاكمة دوليّاً تمنع الخيار العسكري من هذه الجهة (مجموعة الإعتبارات) إلا أنّ خيار " التكنوإقتصادي " أثبت فعاليّة قياسيّة في هذا المجال [١] .

إنّ العقوبات الإقتصاديّة إستطاعت أن تحقّق ما عجزت عنه الترسانة النوويّة ، فأحالت " الحربُ الباردةُ " نفوذ القوى العسكريّة إلى مجرّد أدوات ردع ، فيما كانت الساحة الدوليّة ساخنة ، وتخضع لأهمّ صراعات إقتصاديّة إستنــزافيّة ، الهدف منها هدم شروط قيام الدولة النوويّة أو منع إستمرارها على هذه الصفة .

إنّ مراجعةً تاريخيّة ، لوسائل الصراع ، بين المعسكر الشرقي الغربي نجد فيها سيف الاقتصاد وقد خاض أهم غمار إستراتيجي ، نتج عنهُ هزيمة فعليّة لأكبر قوّة عسكريّة " المعسكر الشرقي " من دون أن تكون للترسانة النوويّة قدرة رسم الأحداث في ذلك الزمن ، وعلى العادة ، تكون العناوين ذات الإرتباط الإقتصادي سمة تحليل ما سيصل إليه مستقبل ذلك الكيان ، فعندما أصيب الميزان التجاري السوفياتي بإنهيارت أساسيّة ، وظهرت أزمة قاسية في ميزان المدفوعات ، وأصبح العجز قياسياً بالنسبة للناتج المحلي ، وكبرت المديونية وخدمة الدين ، وأصبحت التكنولوجيا المدنيّة عاجزة ، وتحتاج إلى مجموعة أدوات موجودة في المعسكر الآخر ، أصبحت الإنتاجيّة العامّة أقل

---

[١] كان وزير الخارجيّة الأسبق هنري كسنجر من الداعين إلى تحديد إستراتيجيّة تكنو إقتصاديّة . وحاضر منذ عام ١٩٩٧ بمضامين مفادها : إنّ كثيراً من الأزمات قد لا تديرها الأدوات العسكريّة ، إلا انّ الأدوات الإقتصاديّة والتكنولوجيّة تؤثّر بها ، وقد تحقّق المطلوب .

تطوّريّة ، أمام " المقاييس العالميّة " ، وبدأت أزمة السوق تجسّد نتائج الصراع ... كل ذلك أدّى إلى أزمة خطيرة في الدورة الماليّة ، والحياة الإقتصاديّة ، وتجلّى بالهيارات إنتاجيّة سوقيّة ، وشيخوخة في ميزان المدفوعات ، والميزان التجاري ، وحاجة ماسّة سوقيّة من الخارج ، وضعف مريع للقيمة النقدية ، إلى درجة دبّ في المعسكر الشرقي جوع " إقتصادي ـــ معلوماتي " عنيف ، في حين كوّنت الولايات المتحدة سياسةً تقوم على أدوات " معلوماتيّة غذائيّة " ، من ورائها سياسة العقاب الإقتصادي ذات الشموليّة الحادّة .

ومن بديهيّ الأمور أن نشير إلى أنّ الأزمة الإقتصاديّة تتجلّى في شتّى المجالات التي تتغذّى من الشرايين الإقتصاديّة والدورة الماليّة والكتلة النقديّة ... وهي كما ترى إستيعابيّة لكلّ شؤون الحياة الضروريّة والكماليّة التقليديّة والتطويريّة .

وبناءً على ما مضى :

كان من الطبيعي أن تسقط القدرة العسكريّة ، التي كانت في زمنٍ مضى تشكّل " الثنائي العالمي " في حفظ التوازنات العالميّة لتصبحَ فريسةً للجوع الإقتصادي ، بل أن تُجبَرَ القيادة السياسيّة الخاسرة على تلبية شروط المنتصر العقابيّة ، التي تتعلّق بالسلاح العسكري ، من أجل الضرورة في البقاء ، والحصول على حفنة مساعدات ماليّة ، أو رفع الحصار الإقتصادي ، أو التعاطي معها على أساس من حُسنِ النيّة ، أو حجز مقعد وجودي لها ، ولو في خانةٍ مختلفة جداً عمّا كانت عليه فيما قبل من صفّ النظام الدولي ، فعلى سبيل المثال ، بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٠ أعلن نائب رئيس وزراء " روسيا " أن مرحلة تفكيك الغواصات النوويّة الروسية بدأت منذ هذا التاريخ ، وهي تهدف إلى تفكيك ٢٠٠ غواصة نووية ، وذلك بسبب الحاجة إلى الأموال والمساعدات المشروطة بهذا التفكيك ، وأنّهُ بنهاية تاريخ ٢٠٠٢ تكون روسيا قد دمرت ٢٠ في المئة من مجموع سلاحها الكيميائي ، وبرّر ذلك نائب رئيس الوزراء بالحاجة إلى المال ، بسبب الإنهيار الإقتصادي الكبير الذي تشهده روسيا ، وهو بذلك يدرك أنّ روسيا

تهاوت من عمقِ مداها الإستراتيجي إلى كينونةٍ فقيرةٍ ، تتسوّل العالم ، وترى بأمّ عينيها شيخوخة قواها ، وانهيار أساطيلها وبُناها الجبّارة ... [1] .

---

[1] تاريخ ١٥ آب ٢٠٠٠ أعلنت روسيا عن غرق الغواصة الروسيّة النوويّة " كورسك " ، التي تعتبر الجيل الأهمّ في سلاح البحريّة الروسيّة وهي الجيل الأخير والتي بدأ العمل فيها عام ١٩٩٤ . ولم تعرف أسباب غرق الغواصة المباشرة التي كانت تجري مناورات في بحر " بارنتس الشمالي " وقد مات طاقمها المؤلّفة من ١١٦ شخصاً . بتدرّج زمني بعد أن دخلت الماء إلى الغواصة ، وقد رفض بوتين (الرئيس الروسي) المساعدات الأمريكيّة والبريطانيّة لإنقاذ الطاقم بهدف حماية الأسرار العسكريّة . ولم يُسمح للطاقم النروجي بالمساعدة إلا بعد أن دمّر الروس " المناطق العسكريّة " التي لا يريدون أن يطّلع عليها أحد . وقد أشار الغوّاصون النروجيّون أنّهم كانوا يستطيعون إنقاذ أحياء لو سُمح لهم بالمبادرة قبل ثلاثة أيام . وتعتبر كورسك من أهم سلاح الغواصة في العالم لما تتمتّع به من خصائص ومزايا منها : الإبحار ٢٠٠ كيلو بالساعة وعدم إمكانيّة كشفها تحت الماء إضافة إلى قدراتها النوويّة وإمكانيّة الإبحار لمدّة ٦ أشهر من دون الحاجة إلى التزوّد بالوقود . يُشار إلى أنّ سلاح البحر الروسي عنده منها ١٠ غوّاصات ، خسر منها واحدة . إلا أنّه وبعد مضيّ أسبوع واحد إعترف الروس وعلى لسان الرئيس الروسي بوتين من أنّ الأسباب غير المباشرة والحقيقيّة لغرق الغواصة كورسك هو عدم الصيانة بسبب الإنهيارات الإقتصاديّة التي تعصف بروسيا . ممّا يدلّ على أهم نتائج واضحة للإنهيارات الإقتصاديّة على القطاع العسكري ، فضلاً عن القطاع الإجتماعي وغيره من القطاعات ، ذات الممانعة اليسيرة ... وتشير الدراسات المتتالية إلى أنّ ازمة ذات سببيّة إقتصاديّة تؤثّر بصورة قياسيّة في النسيج الإجتماعي والسياسي والإقتصادي . وفي إشارة هامّة جدّاً أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تاريخ ٢ أيلول عام ٢٠٠٠ إلى أنّ " رجال الأعمال " هم السبب الرئيسي في الإنهيار الإقتصادي الروسي وأشار إلى أنّهم يستعملون أدواتهم الإقتصاديّة على نحو غير مشروع ممّا أثّر على الوضع المالي والنقدي في روسيا ، وأكّد على أن روسيا تشهد مرحلةً من القرصنة الإقتصاديّة ... لاحظ معي كيف أنّ دولة مثل روسيا أصبحت تعيش أخطر أزمة بسبب الأدوات الإقتصاديّة الداخليّة . إلى درجة أنّ نسيج قوى رجال الأعمال يستطيع أن يحدّد الإطار العام لقوّة روسيا وضعفها .

ممّا يعني بقوّة أنّ الأدوات الإقتصاديّة أصبحت من أكثر العناوين تأثيراً في حياة الأفراد والجماعات والدول ، وليس الأمر حكراً على الدول من الدرجة الثانية او الثالثة ، بل الأمر كذلك حتى في الدول الديمقراطيّة الرأسماليّة ... ففي تاريخ ١٨ حزيران ١٩٩٩ نشب اشتباك عنيف بين الشرطة البريطانية والمآت من الشباب والشابات البريطانيين وذلك في سوق المال صاحب الصدارة الاولى في العالم حيث يتكون من المؤسسات المالية والنقدية والبورصة العالمية . وفي المشاهد : فقد خرج في اولى دفعة ٢٥٠ شخصا على الدرجات النارية وهم يحملون يافطات شديدة الادانة للوحشية المالية التي اجتاحت العالم ولا تعرف الرحمة ابدا وذلك في اولى بدايات جلسة الدول الصناعية السبعة او دول الثمانية باضافة روسيا وهم : الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ، المانيا ، وروسيا . وسرعان ما تكثفت الجموع التي تدين الممارسات الخطيرة عبر سياسة القتل النقدي والصراعات الاقتصادية التي تنعكس على الشعوب بأقسى درجات الضرر القاتل وقد كتب هؤلاء على اليافطات :

لا للحريات الاقتصادية التي تسحق حق العيش الكريم . لا للدول التي تترك جموعا من المواطنين لا يعرفون من الحياة سوى المهانة والموت البطيئ . وحشية المال عدو الانسان . ضمانات الاغنياء في الراسمالية تصادر عشرات الملايين من اصحاب الدخل المحدود والفقراء . لا يستفيد من الحقوق السياسية والاقتصادية والشخصية والفكرية الا الاغنياء . نريد ضمانات حقيقية لعيش الانسان في بيئة لا يعرف الاغنياء فيها رحمة الاخرين . الانسان بلا ضمانات يأكله وحش المال . =

لذلك تعتبر العولمة " مقياساً فعليّاً " لما عليه الوسيلة في حجم تأثيرها واختزالها لقدرة تقريب الجغرافيا ، وتحويل العالم إلى " قرية كونيّة " ، ضمن مناخ تتنافس فيه الأدوات والخطط والأهداف ، من دون ضبط قانوني عالمي (حكومة عالميّة) ، أو قانون دولي يحكم السلوك (مجموعة من القواعد الضابطة بصورة ملزمة وذات عقاب) كما هي عليه الحالُ ضمن الإطار الذي يحكم الاجتماع السياسي للدولة (قواعد إلزاميّة القانون على الأفراد والجماعات داخل الدولة) .

إنّ من مظاهر صراع الأدوات الاقتصادية ، الذي يجسّد مظهراً من مظاهر عولمة الصراع : صراع " الشمال الغني و الجنوب الفقير " . الذي تطوّر إلى صراع أكثر شموليّة وماديّة ، فلم يفرّق بين الأشخاص ، والتبعيّات ، والجنسيّات والأعراق ،

– الاغنياء لا يشبعون . النظام الراسمالي يدفع المواطنين الى الانتحار ... الى غير ذلك من الشعارات التي تعددت الا انها اجمعت علـى وحدة الادانة للراسمالية التي تقوم دستوريا وقانونيا على اعطاء ضمانات تشريعية للاقوى في الميدان الاجتماعي والاقتصادي . مما يساعد الاغنياء على اختزال المواطنين سياسيا واقتصاديا . ومن المعلوم ان الناخب الاساسي في الدول الراسمالية هو المال والموسسات والنوادي النقدية ورجال الاعمال ، هذا ما تشهد به المعاهد والروابط والجمعيات ومراكز البحوث في الغرب خاصة في الولايات المتحدة الامريكية حتى انه في الولايات المتحدة شكل العرف الانتخابي ناديا للاغنياء مؤلف من ١٠٠ شخصية غنية تخوض معركة الانتخابات الرئاسية وبعد ذلك تكون المكافئة بالمناصب السياسية بعد الانتخابات وقد درج هذا العرف الانتخابي منذ عهد الرئيس رتشارد نكسون ... وفي بريطانيا تتحلق الاحزاب حول محور المال بمؤسساته بهدف الدعم الانتخابي مساومة بالعطيات والتشريعات الاقتصادية التي تساعد الاغنياء في عالم الاقتصاد المحلي والدولي .

حتى انه في فرنسا استطاع راس المال ان يسحق الانتصار الذي حققه جاك شراك وهو ايضا عن طريق المال وذلك بعيد انتخابه وقد تحققت النتائج الخطيره لراس المال في فرنسا في منتصف ايار ١٩٩٩ حين قررت الراسمالية المؤسسة خوض حرب الاقتراع ضد معسكر شراك وقد فازت بذلك ، والشيئ المثير للانتباه ان كل السفرات المكوكية لزعماء الدول في العالم قاطبة اصبحت تقوم على اساس اعتماد الوفد الاقتصادي كمحور وهو عبارة عن ممثلي الشركات ورجال الاعمال والموسسات المالية والنقدية بحيث استطاع المال ان يسيطر على النظام الدولي السياسي والمراكز العالمية في غضون قرن واحد من الزمن . مع العلم ان البيانات الضريبية في العالم مجتمعة تؤكد ان الموسسات المالية والنقدية هي الاولي في التهرب من الضرائب ففي روسيا بلغت الجرائم الاقتصادية ضمن تدقيق الحد الاولي ٤٠٠ مليار دولار وفي العالم الغربي تؤكد بيانات المالية ان أرقاماً مذهلةً بمئات المليارات تعتبر جرائم اقتصادية . كما ان الانفاقات على مشاريع تهم الاغنياء فقط زادت في الغرب بنسبة ٣٣ مرة ومنذ عام ١٩٧٥ أثبتت الدراسات الدورية ان الاغنياء يسيطرون على أكثر من ٨٠ % من المدخول القومي للدول الراسمالية حتى أضحت الكتل المالية داخل الدولة اعظم نفوذا من الدولة نفسها . وتشير الدراسات الحديثة ان التغيرات القانونية والتشريعات الحديثة تتمحور بنسبة ٦٠% لصالح طبقة المال .

والتاريخ ... وتجلّى بأعتى عناوينه ، عبر صورة حرب إقتصاديّة بين نفس الحلف الغنيّ .
وعبر مظهر آخر ، وبوسائل أخرى ، وأشخاص آخرين ، مع أنّهم ينتمون إلى نفس الجنسيّة الثقافيّة والحضاريّة . خاصةً أن " أدوات الصراع " تطوّرت ، فكان من الطبيعي أن تتطوّر معها أنماط إدارة الحروب في شتّى عناوينها بين الوحدات السياسيّة والماليّة .

أما " ميدان " هذه الحرب ، فهو بصورة أساسيّة في السوق ، أينما حلّ إنسانُهُ وفي شتّى المجالات : الإقتصاديّة الثقافيّة الإنسانية الحضاريّة الاجتماعيّة الأدبيّة البيئيّة والسياسيّة ، بل شتّى الصور التي يتمحور عندها سلوك البشر " الفكري والجسدي " ، ممّا يعني أنّ موضوع الصراع يكمن في كلّ ما من شأنه أن يمثّل سبيلاً للمنفعة والفائدة والمصلحة .

ويكون من نتائج هذه الحرب الشرسة ، كمّ هائل من رعب الأقدار الاختياريّة البشريّة ، التي تتشكلّ على صورة من " الهزيمة النفسيّة المادية " وتحدّد صوراً فعليّة للفقر والجوع والأميّة وسوء التغذية والمرض والجريمة وإنتفاء شروط التنمية الإجتماعيّة والبشريّة ، وإسقاط إمكانات التطوريّة من ذاكرة الشعوب والمجتمعات ، يضافُ إليها الإنهيارات السياسيّة والاضطرابات الاجتماعيّة و محو الحضارات ومسخ التاريخ وترسيخ " التبعيّة " بكلّ معناها الحادّ ...

وحتى لا تكون المنظومة السلوكيّة محكومةً لمبدأ " الفراغ التشريعي " أخذت الدول الكبرى بـــ " مبدأ تشريع مجموعة من القواعد والحقوق والحريات التي تتعلّق بالنوع الإنساني والقيم والمفاهيم ، كمدخل لعولمة ثقافيّة ، تسمح بكسر مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخليّة ، كما أنّهم إستعانوا بمجموعة من عناوين تفسيريّة وتنظيريّة توصّف الفقر والجوع والأميّة بردّة طبيعيّة ، وتردّ الأزمة إلى غير عاقل ، سدّاً لمبدأ المحاكمة ، ولو من جهة بيانات ومسيرات أو تنديد ... بهدف إسباغ موضوعيّة منتزعة من عين قوانين الطبيعة .

من هنا استعانوا بنظريّة " مالتوس " لتبرير قتل الجماعة البشريّة وإبادتها فقالوا : إنّ هذه النتائج عبارة عن أثر طبيعي ، لعالم يعيش التنافس الطبيعي ، وناموس التناقص بين الموارد الطبيعيّة والموارد البشريّة ، ومحدوديّة العنصر الطبيعي أمام التكاثر البشري ، والأنكى من كلّ هذا ، هو أنّهم وصّفوا : الموت ، والجوع ، والمرض وسياسات الإفقار ... بـــ " الضرورة " الواجبة إتّباعها ، من أجل ضمانة إستمراريّة وجود النوع ...

ومعنى ذلك :

أنّ الحياة لا تضمن البقاء إلا للبعض ، ضمن مقاييس " الممكن " الطبيعي وليس الإجتماعي ، ووفقاً لمعادلة طبيعيّة ، تقوم على أساس ، أنّ التوازن بين ثروة الطبيعة ، وكمية البشر مفقودة ، فلا بدّ من تشريع مبدأ أصالة الأقوى للمحافظة على البقاء ، ومن هنا يكون التناقض المصلحي طبيعيّاً أيضاً ، لأنّه يقوم على خلفيّة أنّ كلّ واحدٍ يريدُ أن يبقى أمام " قوى السببيّة العامّة " التي تشكّل منظومة الموت الطبيعي ، وبالتالي تتمّ النتيجة التالية ، وتصبحُ مبدأً دوليّاً : (الطبيعة هي المسؤولة ، وليس الإنسان) .

ومع أن مشكلة " الموارد الطبيعيّة "إنتهت منذ زمن بعيد ، وَعَلِمَ " مجتمع الإنسان " أن الأمن الغذائي تامّ ومحصّن ، لجهة أنّ الأسباب الحاكمة والمنتجة تضمن أكبر نسبة قياسيّة من الأمن الغذائي ، إلاّ أن المدرسة " الدعائيّة " الاقتصاديّة الثقافيّة تريد تصوير الظاهرة على أنها طبيعيّة بحتة ، من خلال مجموعة من التفسيرات والنظريّات ، ذات المحوريّة المصبوغة بـــ العلميّة ، كي تدير " أزمة الموت " على نسقٍ من " الإحالة " إلى عالم الغيب الطبيعي في ردّ الأسباب .

ومعلوم اليوم ، وبصورة دقيقة ، أنّ أزمة الجوع ، والفقر ، والأميّة ، وسوء التغذية ، والتخلّف ، وشتى مظاهر الرعب الإجتماعي والفكري والإقتصادي ، إنّما مردّها إلى أزمةٍ بشريّة وليست طبيعيّة ، لجهة أنّ الأزمة تكمن في التوزيع للموارد وليس

في كميّة ونوعيّة الموارد ، وهذا يعتبر اليوم من مسلمات الإقتصاد اليقيني ، وللدلالة على سوء التوزيع وليس على عجز الطبيعة أشارت إحصائيّات كثيرة إلى أنّ مجموعة كلاب في الغرب تمتلك أكثر من حجم موازنة سنويّة لدولة أو دول في أفريقيا ! [1]

إنّ هذا الأمر من المحاكمة النقديّة ، التي تردّ الأزمة إلى الإنسان لا الطبيعة يعتبر من الأمور اليقينيّة المسلّم بها ، لكنّ الذي لا تسلّم به الوحدات السياسيّة مبدأ مسؤوليّة الدول الغربيّة عن إستنـــزاف الدول التي إستعمرتها ، أو وجوب توزيع عادل للثروات العالميّة ، أو منع إستغلال قواها الصناعيّة من أجل تأسيس مبدأ إحتكار دولي ، أو الحدّ من سياسة التسعير الجبريّة في السوق العالميّة ، حتى لتلك المواد الخام التي تستوردها من الدول النامية .

وكانت الدراسات الإقتصاديّة النقديّة الحديثة ، قد بلورت صورة ذات أهميّة جديدة ، من خلال بيان السببيّة العامّة للمسؤوليّة البشريّة ، ليست في دول العالم الثالث وحسب ، بل في نفس الدول الغربيّة ذاتها ، إلى درجة أنّ المجتمعين في منتدى دافوس الإقتصادي " سويسرا " عام ٢٠٠٠ الذي اجتمع لمناقشة آثار العولمة ، أقرّوا بالإجماع بأنّ أزمة " الموارد الاقتصاديّة " إنتهت إلى غير رجعة ، وأنّ المشكلة تكمن في المذهب الذي تتبنّاهُ الدولة ، في مجال إعادة توزيع الدخل القومي .

---

[1] تاريخ ١٥ تموز عام ٢٠٠٠ بيعت " فيلاً " فاخرة جدّاً تملكها المغنية الشهيرة مادونا في ميامي بـ ٧,٥ ملايين دولار الى الكلب " غونتر الرابع " أغنى كلب في العالم . وذكرت الصحف المحليّة انّ شركة " غونتر كوربورشن " في جزر البهاما التي تتولّى إدارة ثروة الكلب المذكور أنجزت " الصفقة " وبات في إمكانه الإسترخاء في الفيلاّ البالغة مساحتها ٧٨٠ متراً مربّعاً . وكانت مادونا اشترت قبل ثمانية أعوام هذه الفيلاّ المؤلّفة من ٨ غرف نوم و ٨ قاعات استحمام بـ ٤,٩ ملايين دولار . وقد ورث الكلب " غونتر الرابع " ثروته من والده غونتر الثالث الذي كان عزيزاً جدّاً على قلب صاحبته الكونتيسة الألمانيّة الراحلة " كارلوتا ليبنشتاين " التي تخلّت له عن كلّ ثروتها البالغة ٦٥ مليون دولار قبل وفاتها في عام ١٩٩٢ . وتبلغ ثروة الكلب غونتر الرابع اليوم ٢٠٠ مليون دولار . ما يتيح له إدراج إسمه في كتاب غينيس للأرقام القياسيّة بإعتباره أغنى كلب في العالم . وبالإضافة الى فيلاّ مادونا في ميامي ، يملك الكلب " غونتر الرابع " مساكن أخرى في ايطاليا وجزر البهاما .

وبدورنا لا يسعنا إلا أن نقول : مبروك لكلب الدول الغنيّة وسط موت ٤٠ ألف إنسان كلّ يوم من الجوع مبروك للقيم الحيوانيّة حيث قيم الإنسانيّة في مرتع الموت وبرسم الجوع ... ولو أردت أن أسرد أرقام أملاك الكلاب في الغرب لاحتجت إلى تأليف كتاب . وعلى يقين أنّ مجموعة مئة الكلاب في الغرب يملكون أكثر ممّا تملك بعض الدول الأفريقيّة .

مع الإشارة إلى أنّ ثورة الاكتشافات الهائلةُ ، أدّت إلى مأمنٍ كبير من الجهة الغذائيّة والخدماتيّة للإنسان ، فلم يعد من معنىً ، لفكرة التزايد الهندسي والطبيعي التي نادى بها مالتوس ، واليوم الهندسة الوراثيّة الغذائيّة تُعتبر أكبر فتحٍ في هذا المجال خاصّةً أنّ العلماء أخذوا يحدّدون إطاراً آمناً لوضعها الصحّي [1] ...

وبصورة موضوعيّة للدلالة على معنى المشكلة ، التي تتأثر بالسلوك الذي ينتجهُ الإنسان " لا الطبيعة " ، أشار المتظاهرونَ الذين وصلَ عددهُم إلى أكثر من ٥٠ ألف متظاهر غربي ، وعلى رأسهم أهم النقابيين الغربيين في مدينة " سياتل " الأمريكية إبّان اجتماع " وزراء " الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية ، أشاروا إلى أن " مشكلة الاقتصاد " تكمن في " القانون " ، وهو العنصر الأساسيّ الذي شرّع مجموعة من القواعد المبيحة لحريّات خطيرة ، في مجالات متعدّدة ، منها المجالات الإقتصاديّة التي تجسّدت على مستوىً من الحريّة الليبراليّة ، التي تؤثّر سلباً وبوضوح في الشقّ الإجتماعيّ ، وتقوم على أسسٍ مذهبيّة ، في إعادة توزيع الدخل ، بعيدة عن روح الضمانات المجتمعيّة ، وبالتالي تنسف الغاية من تشريع القانون على أهدافٍ تؤسّسُ لعدالة إجتماعيّة مدنيّة ...

إنّ هذا القانون أتاحَ الفرصة لبعضٍ دون بعض . وأقرّ إعادة التوزيع ، ضمن أطرٍ قانونيّة ، لا تنسجم أبداً مع منظومة حقّ الإنسان " الطبيعي الاجتماعي " [2]

---

[1] تاريخ ١٨ آب ٢٠٠٠ أعلنت مجموعة من الشركات الأمريكيّة أنّها لا تلقى ضغوطاً مهمّة من أجل الإقلاع عن الأغذية المعدلة وراثيّاً . في وقت تتوقّع فيهِ الولايات المتحدة محصولاً قياسيّاً من الذرة وفول الصويا ، بعدما زرعت نحو خمسين مليون فدان (٢٠ مليون هكتار) ببذور معدّلة جينيّاً بالهندسة الوراثيّة . وتعتبر المحاصيل المعدّلة الهندسة الوراثيّة أكثر مقاومة للآفات والأمراض ، مما يمكن معه الإقلال من إستخدام المبيدات الحقليّة وزيادة إنتاج الأرض . وأرباح كبيرة جدّاً . وتعتبر نسبة لا تقلّ عن ٧٠ في المئة من السلع التي تباع في متاجر البقالة في الولايات المتحدة قد عدّلت جينيّاً ، مثل الذرة وفول الصويا وبذرة القطن والبطاطا ومحاصيل أخرى .

[2] الفرق بين الحاجة الطبيعيّة والحاجة الإجتماعيّة يكمن في تحديد مجموعة النظم الطبيعيّة ذات الحياديّة السلبيّة . بخلاف المنظومة الإجتماعيّة التي تعتبر ماهيّتها تدخليّة وبالتالي تقوم المسؤوليّة فيها حتى في الموقف السلبي . لأنّها تقوم على التحرّك والإيجابيّة وعدم الحياديّة . هذا " المبدأ " يعتبر من أهم المبادئ التي تحكم المسؤوليّة القانونيّة ، وبالتالي تؤرّخ لعلاقة الأفراد

وأكّدوا أن الإنسانية التي استطاعت أن تصل إلى مرحلة التطوير والتحويل الطبيعي ، الذي يحدد أهمّ مراحل التطور البشري ، في مجال الأمن الغذائي ، إلا أنّ أزمة توزيع الموارد هي الأساس ، وللمثال أشير إلى أنّ دراسة حديثة صدرت عام ٢٠٠٠ أشارت إلى أنّ " الكلاب " في الغرب ، يحصلون على " قِيَم غذائية " تتجاوز ما يحصل عليه " فقراء " ٤٨ دولة في أفريقيا ، مما يعني أنّ ظلماً فعلياً في عملية التوزيع التي أقرّها البشر ، تنتج هذه الآثار السلبيّة المخيفة .

***

الإدارة الفكريّة للأدوات

بناءً على ما مضى من بيان أنّ الأزمة في الفقر والحاجة وشبه ذلك تكمنُ في المذهب الإقتصادي ، وليس في العلم الإقتصادي ، لجهة أنّ إعادة التوزيع للثروة والموارد هي من " إختصاص " المذهب الإقتصادي وليس خفياً أنّ المذاهب الإقتصاديّة تختلف في مبادئها وخلفيّاتها ، من هنا تعتبر هذه المنطقة الفكريّة التشريعيّة باب المسؤوليّة والمحاكمة لا غيرها [1]...

بالنظام والكيان القانوني . وكانت الشريعة الإسلاميّة أوّل من أشار وأسّس التدخليّة بمعناها الذي يتّصل بالقطاعين الإجتماعي والإقتصادي . أما الدول الوضعيّة فلم تقرّ هذا المبدأ إلا في بداية القرن العشرين ، وقد عبّروا عن الدولة منذ ذلك الوقت بـــ الدولة التدخليّة . ومن المعلوم أنّ العالِم الإقتصادي آدم سميث البريطاني كان من روّاد فلسفة " حياد الدولة " وعدم تدخّلها في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي .

(1) " جون ماكفرن " كان سفيراً للولايات المتحدة في حركات الامم المتحدة للتغذية في روما وخلال الفترة ١٩٥٧ الى العام ١٩٦١ عمل نائباً في البرلمان الامريكي وعيّنه الرئيس الامريكي الاسبق جون كنيدي مديراً لبرنامج الغذاء والسلام الامريكي وخلال فترة ١٩٦٣ و ١٩٨١ عمل سناتور في مجلس الشيوخ الامريكي ، وقد ألّف كتاباً جديداً تحت عنوان " نهاية الجوع العالمي في زماننا " ناقش في كتبه مشكلة المجاعة واشار الى انها ستصل الى ذروتها خلال العام ٢٠٣٠ ، وبيّن في كتابه أنّ أزمة الجوع الذي تقوده القاطرة السياسية ، ويعززه الفارق الدولي بالنسبة للتكنولوجيا ، وقد إعترف ضمناً أن الغذاء من اهم الاسلحة التي تمسك بها الدول القائمة على هرم النظام الدولي ... وخير مثال القمح فما يصنعه القمح في الاحتكار العالمي قد لا تصنعه عدّة حروب ... ومع انه جهد للدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية اعترف ضمناً أن الولايات المتحدة حين =

إنّ من الأهميّة بمكان أن نشير إلى أنّ إدارة " الأدوات " في ظلّ " عدم ضبط " القوانين الإقتصادية العالمية ، لجهة أنّها تستفيد هذه الوضعيّة من ظاهرة " حكومة الاجتماع السياسي " المتعدد السيادة في العالم . وقد استطاع رأس المال أن يحدّد أطر العلاقة نسبيّاً بــ " المرجعيّة السياسيّة " مستفيداً من تطوّر الوسيلة والأدوات التي تتحكّم بالمال ، بعيداً عن رقابة السلطة السياسيّة .

ومن الطبيعي أن يتميّز عصرنا الحاضر بدورٍ هام لرؤوس الأموال . إلى درجة أنّ بعضاً من المفكرين أشار إلى أن " الحكومة الاقتصاديّة " عبر المؤسسات بدأت تطلّ برأسها ، في عمليّة تكوين الإجتماع السياسي .

وبصورة مجلة يمكن القول :

إنّ " النخبة الاقتصادية " ترى في المصلحة أساساً لها ، وما دام أنها ترى نفسها الأقدر على لعب دور " المرجع " في عالم الاقتصاد ، فإنها تدعو إلى مجتمع العولمة الاقتصادية . وقلع الحواجز الجمركية . وفتح الباب على مصراعيه ، أمام تنافس رؤوس الأموال ، والثروات ، والمعلوماتية ، ورجال الأعمال ، والمصارف الكبرى والوحدات الماليّة والخدماتيّة بصورة عامّة ...

مع الأخذ بعينِ الإعتبار أن النخبة العالمية تتمركز في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان ، حيث أنها تمثل قلب " القوى الأولى " في العالم الاقتصادي ، والتي

- تعلن عن مساعدات أمريكية من أطنان القمح الى افريقيا انها ترمي الى المساعدة الانسانية مع بعض الشيئ من الدعاية المطلوبة ، بهدف تثبيت دور فاعل لها في المنطقة ، وما فكرة " حقوق الانسان " ما هي الا غطاء لسياسة ماكرة يجيد لعبها السياسيّون . ومن غير المنطقي بوضوح : اننا لا نريد ان نجوّع الشعب العراقي ، إنما نريد ان نفهم حكومته أنها لا يمكن ان تدخل الى المجتمع الدولي ما لم تتقيّد بمعايير الامم المتحدة . مع العلم ان عشرات الآلاف من الاطفال يموتون كل شهر بسبب سوء التغذية مما حدا مسؤول برنامج الامم المتحدة على الاستقالة عام ٢٠٠٠ وعلّل قوله انه لا يريد ان يشارك في جريمة قتل شعب بكامله تحت شعار حقوق الانسان . وعن اثيوبيا اعتبر انها بحاجة الى ملايين الاطنان سنوياً وان المشكلة فيها داخليّة . وماذا عن اريتريا والصومال والسودان وكوريا الشمالية وغيرها اشار الى انها دول تشكو من ازمات نظام وبالتالي لا دخل للنظام الدولي بمشاكلها وعن رمي ملايين الاطنان من القمح الامريكي بالبحر ؟ الامر طبيعي ضمن موازين الخسارة والربح ؟ وماذا عن المجاعة ؟ قدرٌ محتوم ... هذه هي اجوبة رموز ديمقراطية حقوق الانسان الامريكية والغربية .

تتمدّد على شكل توابع من المركز إلى الأطراف ... من خلال فروع للشركات التي تعبر القارات ، وتقيم مجموعةً من الوحدات الماليّة المنتجة ، والتي من شأنها أن تتحكّم بنسبة هامّة ، من صناعة القرار ، في مجالاته المتعددة الاقتصاديّة والسياسية والإجتماعيّة كما تشير إلى ذلك التجربة التاريخيّة ــ المعاصرة ، ومن ضمن أمثلة نتائج إقتصاديّات " الشركات المعولمة " الوحدات الماليّة في المكسيك ، والبرازيل ، وسنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وهونغ كونغ ، وغيرها من الدول ... حيث تتوافر مراكز الوحدات المالية ، التي تمثّل فرعاً لقطبيّة غربيّة مركزيّة .

إنّ هذا كله يرد القول ، إلى أن " العولمة " تقوم بركنها الأهم ، على ركيزة " الوحدات الماليّة " ، التي تُدار بأسوبٍ توجيهي تخطيطي ، معتمدةً سلاح المعلوماتية والتكنولوجيا ، وتتجاوز الحدود الوطنية ، بسبب القدرات الهائلة التي تمتاز بها ، فتنسج مجموعةً هامّة من مراكز " جذب المال " لقاء خدمة ، وتمثّل مصالح مختلفة الأحجام وموارد وطاقات وقوى تنافسية تعدديّة مختلفة ، لا تخرجُ عن إطار الفلسفة النفعيّة التي تحكم غاياتِها النهائيّة ، من دون أن يكون هناك من محور تعدّدي يمثل دور جهاز العدالة العالميّة ..

وكلّ هذا الفراغ في منطقة الحكم العالمي تتبلور ضمن وجود ضخم لظاهرة الوحدات التي تتجاوز رابطة العلاقة " بين الدولة والدولة " لتأسّس لعصرٍ جديدٍ ، من مظهر علاقة الدولة بأفراد القانون الدولي الخاص في الميدان الدولي ، بعدما كان هذا الأمر حكراً على أشخاص القانون الدولي العام فيما مضى ...

مما يعني أنّ صورة من صور إنحسار " دور الدولة " أو سلطنتها الشموليّة ولو نسبيّاً ، لصالح أفراد القانون الخاص ، أخذ يتبلور بقوّة وضخامة ، ومن مظاهرِهِ عمليّة تعاقد الدولةُ في المسرح الدولي مع شركات خاصّة ، أو تعاقد هذهِ الشركات الخاصّة فيما بينها على مسرح العالم ، من دون أن يمرّ ذلك عبر قناة الدولة كطرف من أطراف العقد ... مّما يعني أنّ الدولة لم تعد الجهة الحصرية المؤثرة بـــ " القرار الاقتصادي "

في المساحة الدوليّة ، بسبب فقدالها الأدوات المطلوبة من ماديّة وتقنيّة وقواعد قانونيّة فضلاً عن الإمكانات العمليّة ... بحيث حالت التطوّرات التكنولوجيّة والتقنيّة والتحوّلات الفكريّة ، التي تجسّدت على شكل " مذاهب قانونيّة " وواقع الإعتبارات التي جرت على الساحة الدوليّة من سنن وشروط وقواعد ، من تفعيل إمكانات سلطنة الدولة الشموليّة في الحكمِ والقبض على زمامِ الأمورِ ، إلى درجة أضحت فيها الدول تتنافس على اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج ، وتقوم بتوفير حوافز تشجيعية للشركات والمؤسسات والمصارف والكتلِ الماليّةِ ذات الثروة الهامّة من أجل إنقاذ إقتصادها أو تطويره .

وقد استفادت رؤوس الأموال ووحداتها القاطرة ، من وسائل الكشف التقنيّة والتكنولوجيّة ، التي تقلّص من " مركزيّة " تحكّم الدولة بـ " الثروة " ورؤوس الأموال وتحدّ من رقابتها على المبادلات التجاريّة ، مما أعطاها فرصة كبيرة للعب دور النفوذ والعصيان في آنٍ معاً ، بهدف فرض قواعد ونصوص تماشي تطلّعاتها ... وأكثر ما تشكو من هذه الأزمة هي دول العالم الثالث ، بسبب القدرات الهائلة التي تتمتّع بها الشركات العابرة للقارات .

من هنا :

وللأهميّة المالية الإقتصاديّة في عالم الأثر البشري الفاعل ، نجد الدول تسعى حثيثاً إلى خلق " تكتلات اقتصادية " على غاية واسعة من الأهمية ، بهدف إرساء مجموعة من قواعد " شروط الصراع الرابحة " أمام التكتلات الأخرى ، وبالتالي من الطبيعي أن تظهر إلى الوجود " مجتمعات المال " ضمن قنوات وخلفيّات الصراع ، فنجد على سبيل المثال : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وحزام اليورو ونافتا وآسيان وغيرها من القطع والتجمّعات الكبرى ... حتى الصين التي تعتبر أكبر سوق عالمي (فقد بلغ عدد سكّانها أكثر من مليار ومائتي مليون نسمة) والتي كانت تعتبر النموذج الأساسي في إغلاق الأسواق والإكتفاء النوعي داخل سور الصين ، وجدت

نفسها في أزمة حقيقيّة ، ولا بدّ لها من ضرورة الدخول في منظمة التجارة الدوليّة ، وفتح أسواقها أمام رؤوس الأموال والأعمال ، لقاء دخولها إلى أسواق العالم ، لأنّ العالم أصبحَ أكثر ترابطاً وتأثّراً بالمبادلات الماليّة ...

إنّ المشكلة اليوم تكمن في التفاوت الكبير بين دول " النخبة الاقتصادية " وبين دول الجوار والأطراف المنهارة ، التي يتآكلها الجوع والفقر والانهيار في كل المستويات ... إن التحولات الثورية الهائلة في مجال الاكتشافات الطبيعية وتجسيدها على شكل سلاح فعّال في حرب النفوذ الاقتصادية ، أدّى إلى خلق مجموعة من الانهيارات في جنب الدول ، خاصة النامية منها لصالح الشركات ، حتى أن شركة مايكروسوفت الأمريكية تسيطر على مجموع مساحة استهلاك تكنولوجيا دول العالم الثالث ، وتمتلك من الأموال ما يفوق موازنة دول عديدة من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيّة .

لقد تحدّث إقتصاديُو عقد التسعين عن ظاهرة " حكومة الشركات " في ميادين الدول المتخلفة والنامية ، مشيرين إلى القوة الغير عادية التي تتمتع بها شركات المعلوماتية والمصارف الدولية والصناعات المتطورة ، حتى أن الحاجة إلى الاستثمارات الخارجيّة ، تكون سبباً في تشريعات قانونية ، لا تتناسب أبداً مع مصلح الدولة النامية إلا أن الحاجة ترغم الدول على دخول باب الخضوع لمنطق الشركات ، حؤولاً دون الإنهيارات الإجتماعيّة والسياسيّة ، ومعنى هذا أنّه سيكون للقوة معنى بالنظر إلى مجموع الأشخاص الذين يشاركون في صناعة الأحداث والتأثير فيها ، وذلك بمقدار ما يمتلكون من وسائل تأثير يعبّر عنها العالم بوسائل القوّة ، وهذه القوّة ستلعب دوراً بارزاً في إدارة المجتمع الإنساني ، على نسق من معاني المصلحة التي تختلف الموازين فيها من مدرسة " سياسية " إلى أخرى ، إلا أنّها تتفق على مبدأ الصراع ، وتدقّ طبول حربها بكلّ الوسائل الممكنة بعيداً عن ضرورات الجماعة بمعناها الإنساني ، والهدف هو : إبراز ما يمكن معه إعادة ترتيب الأوزان و مراكز القوى في هرميّة النظام الدولي .

هيمنة الرأسمالية

الرأسمالية اليوم هي سيدة " إقتصاد السوق " لما تمتلك من قدرات تكنولوجية ومعلوماتيّة ، ووسائل إعلامية ، وبنوك ، ووحدات ماليّة ، وأدوات وتقنيّة ، وموارد وإمكانات سيطرة على السوق ، وشروط تنفيذيّة ، تمتدّ على طول اليابسة السياسيّة العالميّة بمستويات قياسيّة ، وهي تضرب بأطنابها في الأرجاء الواسعة من العالم ، عبر الأوراق الماليّة النقديّة ، والمعلوماتيّة ، والإقتصاديّة وشبهها . وهي تمثّل القطب الأهمّ في النظام الدول الاقتصادي ...

وبناءً على هذهِ الميّزات كان من الطبيعي ، أن تخوض صراعاً شرساً ورابحاً في السوق ، من أجل صياغة قواعد المذهبيّة العالميّة في المجال التجاري والتبادل والخدمات وغيرها من العناوين التي تتعلّق بمذهبيّة التصريف ، والتسويق المضمون ، والسيطرة على الحاجات عبر سياسة شديدة من التبعيّة . وهي ما زالت تعمل على نسخ مجموعة تقنينيّة تتكوّن موادها من " حجارة " ميدانيّة تتسم بـــ " بحجم " قدراتِها الواقعيّة وفعاليّتها ، من أجل أن تنسجها على شكل علاقات وقواعد قانونية " ملزمة " للأطراف في المجال الدولي ، وهي تهدف أولاً وأخيراً إلى إحكام السيطرة على القدر الممكن من هرميّة النظام الدولي الفاعل في مجال النفوذ الأشمل من الجهة الإقتصاديّة ...

تشيرُ دراسات متعدّدة تتمحور حول دراسة أثر العلاقة بين الآلة والمال والإنسان ، منها دراسات صادرة خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، إلى أن منظومة الشركات العابرة للقارات ، والمؤسسات الكبرى ، تقوم على أساس مجموعة من الأفكار التي تعتمد فلسفة " الثروة والمال والمصلحة " أساساً لها بعيداً عن مجموعة ألـــ " قيم " ذات التوجيه الفكري على المجالات ذات الإتّصال بنوعيّة العلاقة مع الأشخاص والثروة على نحو من " إستيعابيّة " العدالة الإنسانيّة .

وأشارت إلى أن " مشكلة الإنسان " تكمن في أنه فَقَدَ قِيَمَهُ ذات الأصالة الطبيعيّة الإجتماعيّة المتعلّقة بكليّ النوع ، لصالح قيم الآلة والأدوات والتقنيّة ذات الرفد المالي والمادّي على نسقٍ من منطق مدرسة صناعية تعتمد على خلفيّة فكريّة تنبعُ من " قيم ذاتيّة " للمال والثروة ، بمعنى أنّ المال فقد دور الوساطة ضمن الدراسات الإستراتيجيّة التي تعتبر المال واحداً من الخدمة بالمعنى الإجتماعي من أجل تطبيق نموذجيّة القيم ذات النوعيّة الكليّة المتعلّقة بـ " قيم الإنسان " .

وبالتالي سقط دورهُ من وسيط إلى غاية تتمحور حول المنفعيّة الذاتيّة وسط الإجتماع السياسي ، وقد أثّرت هذه الظاهرة على نوعيّة القوانين المنتَجة نسبيّاً . مما أثّر على المشروع العام الذي يميّز بين الحاجات ذات الإتّصال الطبيعي ، والحاجات ذات الإتّصال الإجتماعي لكن بمعنى أكثر نوعيّة وكليّة . ومعنى هذا " فكّ الترابط " الذي وصفتهُ المنظمات التابعة الأمم المتحدة بـ واجب التضامن الإنساني ، وهذه العبارة تعتبر تكراراً للخطاب الدولي في مجال التعاون الإنساني .

لذلك ، فإنّ الرغبة في جمع الثروة ، تقوم على أساس قيادة محوريّة لمجموعة من الأفكار والقواعد التي تنادي بـ " ذاتيّة تراكميّة " وهذا ما تشكو منه الدراسات الحديثة ، التي تشير إلى أنّ ظاهرة التراكم الذاتيّة للثروة ، تطغى بنسبة قياسيّة على طبيعة السلوك البشري ونوعيّة العلاقة بين الأشخاص والثروات . ممّا يعني أنّ عولمةً عاصفةً ستكون على نسقٍ من هذا المحور الذي لن تتحقّق فيه الشعارات التي تكرّرت منذ إجتماع الجنوب الفقير والشمال الغنيّ تحت إسم : أكثر عدالة ، وإستيعابيّة تضامنيّة ، ووحدة إنسانيّة ، وتوزيع المسؤوليّات ... ومن الطبيعي أمام هذا الجوّ الثقافي الفكري أن يكون للكلب مقعد أهمّ من الإنسان نفسه في باحة الحياة ، ما دام أنّ الكلبَ هو ملكٌ لصاحب الثروة [1] ...

---

(1) تشـــهد مسابقات الكلاب نموا متزايدا في الميدان العالمي وأفادت مئات ملايين الدولارات عام ١٩٩٨ والمثير في الامر ان هـــذه الظاهرة أخذت تنمو بوضوح في الشرق الاوسط وقد اجريت مسابقات عدة في بعض بلدان الخليج العربي حصد فيها ابطال مسابقات الكلاب الغربيين جوائز قيمة جدا واللطيف ان بعض الكلاب وصلت اسعارهم الى ما يقارب المليون دولار -

وفي " نتائج " الدراسات الاجتماعية أكدت الإرتفاع الكبير في نسب الجرائم مشيرةً على أنّه إنعكاس طبيعي لمجموعة العلاقات التي استطاعت أن تفرضها قيم الثروة والمال على حساب قيم الإنسان والحقوق الطبيعية بالمعنى الاجتماعي النوعي ، ومن المعلوم أنّ صناعة الأشخاص والسلوك إنّما تتحكم فيه الإمبراطوريّات الإعلاميّة والتربويّة التي تحكمها مجموعة من الإعتبارات الرئيسيّة المتأثّرة بـ الثروة والمال حتى أضحى تعليم القتل والعدوان واحداً من ثقافة عصرنا [1] .

- وكانت قد اشارت إحصاءات الى ان النفقات السنوية على الكلاب من شأنها ان تساهم في اطعام العالم الافريقي ما يقارب ٨٥٠ مليون رغيف خبز سنويا ، وتساعد في التطوير الصحي بنسبة ٢,٣ من الوقاية الصحية ، كما انه من شأنها ان تساهم في التطوير التنموي الاجتماعي بنسبة ١,٢ الا ان المشكلة تكمن في سلم القيم وعناوين الفكر الاجتماعي الذي حدد المقياس والمعيار لجهة الرغبة الفردية ، بعيدا عن الاطار الموضوعي للرغبات الجماعية . كما ان عدة استطلاعات اجريت مؤخرا في اواخر آذار ١٩٩٩ بيّنت ان ٤ من اصل ٥ من السيدات يفضلن اصطحاب الكلاب ، كما ان نسبة ٢ من ٥ يفضلن مصاحبة الكلاب على مصاحبة الاطفال ، كما ان نسبة ٣ من ٥ يفضلن تربية الكلاب على تربية الاطفال .

والمثير في الامر ان جنس السيدات مع الكلاب ازداد بقوة ونمى بسرعة حتى ان التلفزيون البريطاني استضاف العديد من الفتيات اللواتي يمارسن الجنس مع الكلاب وشرحن الطريقة السهلة واكدن على ان ممارسة الجنس مع الكلاب تعتبر مهمة وحيوية وانها افضل من الممارسة مع الذكور ، حيث لا خيانات زوجية ، ولا مغامرات ، فضلا عن ان الارواء الجنسي يعتبر الانضج من جهة الكلاب .

(١) اشارت أحصائيات في الولايات المتحدة الامريكية تاريخ ٢٥ /١ /٢٠٠٠ الى ان الطفل في الولايات المتحدة الذي يبلغ ١٣ عاما يكون قد شاهد حوالي ١٥ الف ساعة على التلفزيون واختزن معلومات متعددة عن القتل والاعتداء والسطو والاغتصاب والمخدرات والترهيب وما اليه من دون ترشيد اجتماعي مما يساعد على خلق شخصية لاشعورية تعتمد هذه الصور المختزنة في الذاكرة كمرشد وممر للقتل والاعتداء والانحراف في عالم المافيا . واشارت الى ان العقل البشري يصبح كالرادار من شدة الصور الا انه لا يستطيع ان يختار الا الصور التي يحملها عقله ويختزنها اللاشعور . وقد عبرت الدراسة عن هذه المعلومات بالمعلومات العشوائية والجزئية والمتناقضة والمضطربة التي تخلق شخصية غير متوازنة لا يمكن لها ان تعيش في المجتمع المدني الا على اساس حبّ الجريمة وفي تاريخ ٢٥ آب ١٩٩٩ (معهد بحوث الجرائم) في اقليم هامبورغ – المانيا اجرى دراسة واسعة على الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة كانت نتيجتها ان ١٠ % من هؤلاء في كافة المدن الالمانية ينتمون الى عصابات صغيرة من اجل ممارسة العنف . الاستاذ كريستيان فايفر المتخصص في الجريمة ومساعده بيتر فيستزيل سألا ١٦ الف شاب من طلاب الصف التاسع في ٨ مدن المانية فأجاب نصف الشباب بأنهم ينتمون الى احدى العصابات من اجل ممارسة العنف وتلبية الرغبات عبره وفيما تكتفي أغلبية العصابات الصغيرة بالقيام بأعمال عبثية ومخالفة للقانون او تخطي الممنوع فإن خمس العصابات يقوم بأعمال عنف حبا له وامتهانا لاساليبه .

فقد تأثّرت البشريّة بصورة مباشرة وقياسيّة بـــ " فلسفة " جديدة تقوم على أساس إعتبار المنفعيّة والربحيّة أساساً وميزاناً ومعياراً للقيم والعلاقة بالأشياء والأشخاص فأنتجت جيلاً يساهم في إجهاض البرامج التصحيحيّة والتضامنيّة بين أبناء النوع الإنساني .

❋ ❋ ❋

طغيان الفكرة على الآلة

قد يظنّ البعض أن الآلة والصناعة والتكنولوجيا والتقنيّة هي الأساس في زوبعة الإنقلابات .

الجواب :

إنّ المشكلة تكمن في الإدارة الفكريّة ، في مجموعة القيم التي تدير الآلة والتقنيّة والصناعة المتقدّمة ، في الذات الفكريّة التي عملت وتعمل على تشريع نسق من القيم والمفاهيم المختلفة تماماً عن النوعيّة العامّة ، التي من شأنها التأسيس لمجتمع يقوم على عدالة أكثر موضوعيّة وإنسانيّة .

والمثير أنّ ظاهرة البيانات الدوليّة والمؤتمرات تظلّ معتمدةً سياسة البيانات المشجّعة ، على نسقٍ من مجموعة أفكار معدّة للإدارة العامّة في مجال الصناعة والأدوات لبناء " مجتمع الغد " أفضل وأكثر عدالة وإنسانيّة ، إلا أنّ هذه البيانات لا يُكتب لها النجاح ، لأسباب تقوم على التناقض الحاد بين الدول في صناعة الإجتماع السياسي الدولي [1]

---

[1] تاريخ ٦ أيلول ٢٠٠٠ إفتتح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قمّة الزعماء الأكبر عبر التاريخ في الأمم المتحدة للألفيّة الثالثة في نيويورك . وقد كان الحشد الكبير من الزعماء والرؤساء والملوك حدثاً إستثنائيّاً بحدّ ذاته حيث بلغ عدد الزعماء أكثر من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة وملك . وقد إفتتح كوفي أنان القمّة بهذه الكلمات : لم يعد ممكناً أن يُكتَبَ الموتُ على طفلٍ من سوء التغذية أو من مرضٍ يمكن الوقاية منه أو يطرد إنسان من بيته ، أو يودع في غياهب السجن =

والأكثر إثارة هو أنّ مجموعة من الدراسات الإقتصاديّة المتابعة تعتبر الإنتاجيّة العامة التكنولوجيّة التقنيّة والمعلوماتيّة ومجموعة الأصول العامّة " نهايةً للتاريخ " بمعنى نوعيّة من العدالة المطلوبة في المجال التطوّري ، حتى أن " فرانسيس فوكوياما " نشر مقاله المثير بعد هذه التطورات التي طرأت على الاقتصاد ، مما أدى إلى انضمام روسيا إلى المعسكر الشرقي والخضوع لقانون الرأسمالية ، فعنون مقاله بـــ " نهاية التاريخ وخاتمة البشرية " .

كما إنبرى العديد من الغربيين الذين نشدوا " فكرة العولمة " على النسق الذي قادهُ " نخبة " المعسكر المالي المعلوماتي التكنولوجي عبر اساطيل أصحاب الثروات الهائلة معتبرين أن فكرةَ العولمةِ على قاعدة قيم الرأسمالية تضمن " الجنة الحقيقة " التي وُعِدَ بها الإنسان ، وأنّ نموذج السعادة والرخاء وإدراكِ الذات وفق قاموس الرغبات وإشباعها ، يكمن في ضبط الإيقاع السلوكي الدولي على نسق الساعة الرأسمالية الليبرالية التي تعتبر إله الاقتصاد يكمن في قانون السوق .

– لمجرّد أنه أعرب عن معتقداته ، ولا بوسع أحد أن يفهم لماذا تحوّلت التربة التي فلحها الآباءُ إلى صحراء . ولماذا تُركت أسرة فريسة الجوع ...

وقد شدّد الزعماء على أزمة الجوع والموت والأميّة والمرض ، وسياسات الإفقار ، والواجبات الأخلاقيّة إتجاه أهم الكوارث الإجتماعيّة ، ومرض الإيدز ، وجرائم الإغتصاب ، وحقوق الإنسان ، والمسؤوليّة البشريّة عن البيئة والمناخ والتصحّر والتلوّث وسياسات التبعيّة المجحفة ... والنسبة العالية جداً من الجرائم والمخدرات وغسيل الأموال والتجارة الجنسيّة ، وتجارة الرقيق الجديدة ، وممارسة الدعارة . وتشرّد الأطفال ، وحقّ العيش الآمن ... وتطرّقوا للسياسة العالميّة وأكّدوا على المسؤوليّة وواجبها في تحديد خيارات أكثر عدالة وإنسانيّة ... " . وقد تحدث بهذه العناوين عدّة زعماء منهم الرئيس الأمريكي كلنتون والبريطاني طوني بلير والألماني شرودر ، والفرنسي شيراك ... والمفارقة : أنّ أهم أزمة في توزيع الدخل العالمي ، تكمن في سياسة الإفقار التي يتّبعها الشمال الغنيّ ، اتجاه الجنوب الفقير عبر مجموعة من الأدوات تعتبر قياسيّة في الإستنـــزاف المتعمّد والبعيد عن كلّ معالم الحدّ الأدنى من العدالة الموضوعيّة حتى قياساً على قاموس النوادي المؤتمرة والبيانات الدوليّة ، فضلاً عن قاموس الحقوقيّة العامة ذات الإتصال بحقوق الإنسان ... يُشارُ إلى أنّ الشمال الغنيّ يعتبر المسؤوليّة " أخلاقيّة " . بمعنى أنها غير ملزمة . أمّا الجنوب الفقير فيعتبر المسؤوليّة قانونيّة لازمة . ولا يريد أكثر من ثمن الإستعمار ، والتدمير الكيدي الذي مارسه الشمال إبّان فترة الإستعمار الطويلة ، التي تمخّضت عن تدير البنية التحتيّة الماديّة والإقتصاديّة ، فضلاً عن نهب ثرواته الطائلة . كما يطالب بكسر قانون الإحتكار العالمي ، الذي يتّبعهُ الشمال في قرصنة الأسواق ، وإعطاء ضمانات من أجل إستعمال الحقوق التجاريّة ، ولو عبر منظمة التجارة الدوليّة ...

لكنَّ هذه الدراسات تركت جانباً مسألة التعليق على الآثار الإجتماعيّة لمنظومة قانون " الثروة والمال " ، وأهملت الدراسات الدولية والمقالات الرسمية لأرباب صناعة القرار في دول الرأسمالية ، والتي منها مقالة للمستشار الألماني السابق هلمت كول الذي أشار عام ١٩٩٢ إلى أن الرأسمالية تبطن العديد من الآثار السيّئة والتي ليس في قدرتها ضبط " السعادة الاجتماعية " كما يظنّ الروس في تحوّلهم إلى الرأسماليّة ...

ومن الواضح أنّ فكرة السعادة تتنوع ضمن أمرين :

الأول : رفاهية المال والخدمات والمؤسسات الاجتماعية .

الثاني : يكمن في مجموعة الأفكار ، التي يجب أن تسيطر على " عقول " كبار المتمولين وأصحاب الشركات الكبرى ، ورجال الأعمال الدوليين ، وملاك الوحدات الماليّة العابرة للقارات ...

ومعلوم أن الشق الأول يمكن أن تصل إليه الدولة الرأسمالية ، إلا أن الشق الثاني فهو عمليّاً مستحيل الوصول ، وذلك لأنّ منطق التقنين في الدولة الرأسماليّة يخضع لنفوذ المال الذي يشكل الرقم الأول في الإنتخابات السياسية بالدول الرأسمالية ، بل لأن النظام الإجتماعيّ هو نتيجة إنتزاعيّة يقوم على أسسِ نفوذِ من يملكون . لأنّ المال هو الذي يصنع الشق السياسي والقانوني في الرأسمالية ... وفي إشارةٍ حيّةٍ من شوارع ومتاجر الرأسماليّة ما حصل في عام ١٩٩٩ حين اجتمع زعماء الدول السبع الصناعية ، بالإضافة إلى روسيا في " سوق المال " بـــ لندن حيث نشبت مظاهرات عنيفة استعملت فيها " وسائل عنف " غير معهودة ، تدعو إلى قتل الوحشية ، التي تتربع عليها الرأسمالية والليبراليّة ...

وقد أثار المتظاهرون العديد من الشعارات منها : لا للرأسماليّة . لا لسياسات المال . نعم لِقِيم الإنسان . الموت لـــ الآلة الصناعية . لا لعدة أشخاص يقرّرون " ثروة العالم " وعلاقاتها بينما يموت الملايين من الجوع ... وقد أدّت تلك المظاهرات إلى عنف حادّ بين الشرطة والمتظاهـــرين .

وفي اليوم التالي أظهرت الصحافة البريطانيّة ، مجموعة من الدراسات النقديّة والإستفساريّة ، وتعليقات على مجموعة هامّة من الشعارات التي تدين الرأسماليّة وفق منطق " الذاتيّة المنفعيّة " التي تعادي الروح التضامنيّة ، والعدالة الموضوعيّة والإشتراك النوعي بين أبناء الإنسان نفسه ، وتوزيع المسؤوليّة ... وتؤدّي بشكل قانوني إلى إحكام سيطرة فعليّة لمن يملك المال على الميدان السياسي الإجتماعي ، من دون خلفيّة فكريّة ضابطة على مستوى من هذه الشعارات ذات الدلالة الإنسانيّة ...

إلا أنّ الصحافة فسّرت هذه الصورة من الإحتجاجات بالظرفيّة والإستثنائية في مجتمع الرأسمالية ، لما للرأسماليّة من قدرات عجائبيّة في إنتاج السلع المنفعيّة ، ولم يتعرّضوا لـ " التوزيع " إنّما تحدّثوا عن ظاهرة " إنتاج " ... وكما تعلم فإنّ المشكلة تكمن في التوزيع ، وليس في الإنتاج ، يضاف إليها مجموعة من القيم والمفاهيم التي تحكم السلوك العام المذهبي في الدائرة الدوليّة بالنسبة إلى الثروة والأشخاص والدول .

وفي إجتماع " سياتل " ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة ، لـ " وزراء أعضاء منظمة التجارة الدولية " وما أدّى فيه ، من تجمّع الآلاف من المتظاهرين وفيهم جماعات من ذوي الفكر الإقتصادي والنقابي والإجتماعي والحقوقي ... وقد خرقوا " حواجز الأمن " الذين حاولوا منعهم في الأصل من الإحتجاج فأدّى إلى أعنف مواجهات في الولايات المتحدة على هذا الصعيد . إلى درجة أنّه أدّى إلى احتجاز الرئيس الأمريكي في الفندق لمدة أربع ساعات ونصف ، من قبل المتظاهرين وشلّ أعمال المؤتمر لليوم الأوّل . وبعد أن تمكّن الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " من الوصول إلى المؤتمر وبدأ الاجتماع ، أشار إلى أنه على الدول أن تأخذ بعين الإعتبار " الشعارات " التي نادى بها المتظاهرون . وقال : سمعتها مباشرةً خلال احتجازي في الفندق .

من تلك الشعارات : الرأسمالية دولة الأثرياء . الرأسمالية وحشٌ قاتل . نريد حقوق الإنسان مضمونةً . نريدُ ثقافةً ومعلوماتية تخدمُ الإنسان . الموت للآلة الصناعية ولأرباب المال . نطالب بقيم الإنسان وليس بِقِيَمِ " مُلاّك الشركات " والمؤسسات

الكبرى . لا نريد عولمةً لجمعِ الثروة فقط . الناس تموت من الجوع وكلاب الأغنياء يموتون من التخمة ... وبعد ذلك بشهر من عام ٢٠٠٠ إجتمع زعماء الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية في منتدى دافوس (سويسرا) مّما أدّى إلى قيام مظاهرات نقابيّة وإجتماعيّة عنيفة .

إنَّ هذا أدّى إلى قيام العديد من الإقتصاديين الذين دقّوا " ناقوس الخطر " مشيرين إلى أن تلك المظاهرات ليست شقّاً ذاتيّاً ، وإنّما هي ظاهرةٌ تُستفاد من مجموعة الدراسات التي تجري منذ زمن والى اليوم ، وهي تؤكد هذه الفكرة من أزمة " مذهبيّة إقتصاديّة " وهي تدلّ على أنّ " شيئاً ما " مفقود في تلك المجتمعات ، واذا أردنا أن نبيّن ما هو مفقود ـــ وما زال الكلام لمجموعة من الاقتصاديين ـــ نجد أنّ " المفقود " هو الانسان ، حيث طغت الآلة والثروة بمعناها الذاتي الفردي ، على القيم الانسانية .

هذا ما يمكن أن نفسر فيه ظاهرة " الإنتحار المتزايدة " ، التي تأثّرت بمفهوم غلبة الآلةِ على الإنسان وعلى طبيعته التكوينيّة ، خاصةً في أغنى الدول الغربية ، مثل الولايات المتّحدة وغيرها ... مع أنّ التقديمات الاجتماعية الخدماتية موجودة ، لكنّها توزّع على مستوى من حقيقة العقليّة الليبراليّة ، في ظلّ فلسفة عمليّة تقوم على أسسٍ من " قيم الآلة ، وأرباب الشركات ، والثروة والمال .. وهي بطبيعة الحال تسيطرُ على نموذج التشريع القانوني ... ألا يستدعي كل هذا السؤال مجدداً عن معاني " نهاية التاريخ " ودراسات الغربيين التي تبشّر بـــ " نبوة إقتصاد الرأسمالية " ! ماذا عن إنتفاضة لوس انجلوس التي شاهدها العالم على شاشات التلفزيون ، بين " السود " والشرطة البيضاء . وماذا عن الأسباب البيئيّة المعيشيّة الوظيفيّة التي هي وراء ذلك وما زالت .. ؟

منذ عام ١٩٨٥ أشار الكاتب الامريكي " انتوني لويس " إلى أنّ هناك ما لا يقلّ عن تسعة ملايين مواطن أمريكي في الولايات المتحدة يعيشون في حالةِ فقرٍ مدقع ، وبؤسٍ وشقاء ، وظروفِ عيشهم مذلّة ، ووضعهم العائلي مشتّت . وتشير التقارير الحديثة ، إلى أنّه لا يقل عن ٢٥ مليون أمريكي ، يعيشون " تحت " خط الفقر .

ومع أنّ المجتمع الدولي يكرّر منذ العام ١٩٩٠ منظومة زوال الفقر نسبيّاً وفق طموحات دوليّة تقريريّة على الشاشات التلفزيونية ، وعلى أعالي المنصّات الأمميّة إلا أنّ الواقع يعتبر أقسى من الأفكار النظريّة ، ما دام أن الأدوات المطلوبة لتنفيذ المشروع ما زالت تتصارع في الميدان الدولي لتحديد الأوزان ، لا لتظهير عملي لمشروع تطويق الفقر .

الأهمّ من ذلك أن لا نقرأ " البيانات الموسميّة " على أنّها ذات دلالة شموليّة إستقطابيّة ، تندرج ضمن إطار ترسيم للعدالة التوزيعيّة النسبيّة وفق مذهبيّة يتنازل فيها أصحاب الوحدات الماليّة الكبرى ، من أجل تنفيذ مشروع الرأسماليّة الرعائيّة أو تنفيذ مشروع الضمانات الأكثر إجتماعيّة ، أو من أجل بلورة نظريّة تقوم على اساس تفعيل الشكليّة الحقوقيّة على موضوعيّة أكثر إنسجاماً مع ضعفاء البشر ، أو رصد العوامل التي تؤثّر في زيادة الفروقات بين الأغنياء " القلّة جدّاً " والفقراء " وهم السواد الأعظم من سكّان البشريّة .

ففي الواقع تدلّ الإحصاءات على أنّ الوعود هي أقرب للخيال المكتوب منه إلى الواقع التنفيذي والعملي ... ومع أنّ المجتمع الدولي ومن خلال الآليّة السياسيّة قرّر منذ العام ١٩٩٠ أن ينظر بجديّة إلى موضوعيّة إنمائيّة ، يكون من نتيجتها " إنهاء نصف نتائج العوامل المسبّبة للفقر " ، وقد حدّد المجتمع الدولي تاريخاً لا يتجاوز ٢٠١٥ ميلاديّة ، إلا أنّ الوحدات " الماليّة الماليّة " ، والماليّة السياسيّة ، لم تلتزم الخطّة المرسومة لجهة أنّها ترى أنّ المساعدات ، أو إعادة التوزيع التبرعي ، أو فتح الأسواق ، أو معاملة الأفضليّة ، أو إعادة ترسيم مجموعة القيم ذات القيادة السوقيّة ، أو التراجع عن معادلة " مرجعيّة السوق الطبيعيّة " ، أو تفعيل نظام " القيم العاقلة " في ضبط عقلاني للسلع العالميّة ، عبر منظمة التجارة العالميّة يؤثّر على منحى الفكر الإستراتيجي الذي يتغذّى أصلاً من الديمقراطيّة " الماليّة الإجتماعيّة " و " الإقتصاديّة السياسيّة " . وعليه فإنّ الأدوات التنفيذيّة لم تكن بمقدار المطلوب الذي وعد فيه كبار العالم صغارهم بـــ " قهر

الفقر " إلى نصف تعداده ... ففي تاريخ ١٣ أيلول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانيّة " تقرير البنك الدولي " عن الفقر تحت عنوان : (١,٢ مليار نسمة يعيشون بأقلّ من دولار في اليوم . و ٨ في المئة من أطفال البلدان الفقيرة يموتون قبل الخامسة) وإليك ما فيه : مع مطلع قرن جديد ، لا يزال الفقر " مشكلة عالميّة " ، ذات أبعاد هائلة فمن سكّان العالم البالغ عددهم ٦ مليارات نسمة ، يعيش (٢,٨ مليار نسمة) بأقلّ من دولارين يوميّاً . ويعيش (١,٢ مليار نسمة) بأقلّ من دولار واحد يوميّاً . ولا يعيش ثمانية من كلّ مئة رضيع ليشهدوا عيد ميلادهم الخامس . ولا ينتظم في المدارس تسعة من كلّ ١٠٠ صبي . و ١٤ من كلّ ١٠٠ بنت ممّن يصلون إلى سنّ الإنتظام في المدارس ... كذلك يتّضح الفقر جليّاً من إفتقاد القوّة السياسيّة والنفوذ لدى الفقراء ، ومن تعرّضهم الشديد لإعتلال الصحّة والإضطرابات الإقتصاديّة والعنف الشخصي والكوارث الطبيعيّة ، كما أدّت لعنة وباء قصور المناعة المكتسب " الإيدز " وزيادة الفوارق بين البلدان الغنيّة والبلدان الفقيرة إلى زيادة إحساس الكثيرين بالحرمان وعدم العدالة ... ولا بدّ من إتّخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات متكاملة :

١. تعزيز الفرص الإقتصاديّة المتاحة للفقراء ، خلال تحقيق النمو . وزيادة إمكان الوصول إلى الأسواق .
٢. زيادة الأصول ، وتسهيل تمكين الفقراء من أسباب القوّة ، وإزالة الحواجز الإجتماعيّة ، التي تستبعد النساء والجماعات العرقيّة والعنصريّة والمحرومين إجتماعيّاً .
٣. تحسين الأمن عن طريق منع الصدامات ، وإدارتها على مستوى الإقتصاد بأسره وتوفير وسائل لخفض مصادر التعرّض للمعاناة التي يواجهها الفقراء .

ولكن الإجراءات التي قد تتّخذها البلدان والمجتمعات المحليّة ليست كافية ، بل يجبُ أن تتخذ إجراءات " عالميّة " تكمّل المبادرات المحليّة لتحقيق أقصى قدر من المنافع للفقراء في أنحاء العالم كافّة .

أين صارت جهود المجتمع الدولي إذن ، الذي قرّر عام ١٩٩٠ أن يقلّص " الفقر والمرض في العالم " في غضون ٢٥ سنة أي بحلول عام ٢٠١٥ ؟ .

للجواب عن هذا السؤال أصدر البنك الدولي هذا الشهر في واشنطن تقريراً يلخّص دراسة ميدانيّة واسعة ، يتبيّن منها أن ما يسمّيه التقرير " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " (أي الوطن العربي) يحلّ في إطار تصنيف " مراتب الفقر " في مناطق العالم الكبرى في (المرتبة الثانية) بعد أوروبا ، تليه المناطق الأخرى الأشدّ فقراً .

وإذا كان هذا التقرير يشير إلى تناقص الفقر في الوطن العربي ، فإنّه يشير في الوقت نفسه إلى أنّ الوتيرة التي وضعها المجتمع الدولي لنفسهِ من أجل مكافحة وفيّات الأطفال وإنتشار الفقر وغير ذلك من الأرزاء لا تصل إلى الوتيرة المنشودة لبلوغ الهدف المطلوب سنة ٢٠١٥ . ومع ذلك يقترح التقرير حلولاً على الدول النامية والمجتمع الدولي . فقد نشر البنك الدولي في واشنطن وثيقة هي تقرير عن التنمية في العالم ، ضمن إطار طموح يرمي مثلما جاء في آخر التقرير إلى جعل القرن الواحد والعشرين يشهد تقدّماً سريعاً في الكفاح الرامي إلى وضع حدّ للفقر .

ويستجيب هذا التقرير لقوّتين دافعتين على الأقل :

أولاهما : تأثير الدول النامية ، والمنظمات الأهليّة في العالم . التي تتخذ على الأخصّ من الأمم المتحدة والمنظمات الدوليّة التابعة لها ، ميداناً أو مسرحاً لعرض قضيّة الفقر والمرض والتخلّف والأميّة ، وضرورة تضافر جهود دول العالم ، وبخاصّة " الأغنياء " من أجل مكافحتها .

ثانيهما : تطلّع الدول الصناعيّة القويّة على الأخصّ إلى عالم مفتوح تتحرّك فيه التجارة بلا قيود . وهو صادف معارضة شديدة في عددٍ من المحافل بينها المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالميّة في " سياتل " في كانون الأوّل ١٩٩٩ . ومنتدى دافوس الذي تلاهُ في أوائل سنة ٢٠٠٠ على النحو الذي أقنع جميع أطراف المجتمع الدولي ، وأقوياءهُ قبل ضعفائه ، بـــ أنّ " مساءَ العولمةِ " لا يمكن أن يكون مهداً إذ ظلّ

إتجاهُ سيرهِ واحداً . وأنّه لا بدّ من أن يجني " ضعفاء البشر " ثماراً من هذه " الشراكة العالميّة " المقترحة ...

ولخّص التقرير الذي عنوانهُ " شنّ هجوم على الفقر " إتاحة الفرص والتمكين من أسباب القوّة وتوفير الأمن . في أسطرهِ الأولى أهم ملامح الفقر ، وهي عدم التمتّع بحريّة العمل ، والإفتقار إلى الغذاء ، والمأوى ، والرعاية الصحيّة ، والتعرّض للمرض ، وسوء " معاملة " مؤسسات الدولة والمجتمع .

وعزا الفقر إلى عوامل أهمّها :

١. قلّة الأصول (أي الممتلكات الماليّة وغيرها) .
٢. عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق (مثل حال المزارع في المناطق النائية) .
٣. ندرة فرص العمل .

أمّا الحلول النهائيّة فترمي إلى زيادة الفرص المتاحة للفقراء بتنشيط النموّ الإقتصادي وزيادة قدرة الأسواق على العمل لمصلحة الفقراء ، وتحسين تعليمهم ، وحمايتهم من الفساد والتعسّف ، ووقف التمييز ضدّ المرأة ، أو المجموعات العرقيّة أو المحرومين في المجتمع . وضرب التقرير مثالاً في قصّة عن مجتمع فقير في الهند . حيث فرضت الحكومة حظراً على صيد الأسماك من أجل إتاحة إعادة تكوين مخزون أسماك البحر ، فتمكّن الميسورون من متابعة الصيد بالرشوة . ومنع الفقراء من مواصلة هذا الصيد . وقد إعتمد التقرير دراسة ميدانيّة تناولت ٦٠ ألف فقير من ٦٠ بلداً . ويؤكّد على أنّ حوالي نصف سكّان العالم يعيشون على أقلّ من دولارين يوميّاً . ومن هؤلاء ١,٨ يعيشون بأقل من دولار واحد يوميّاً .

ممّا يعني أنّهم يعانون أقسى نتائج الفقر على المستوى الصحي والنفسي والإجتماعي والمعلوماتي والخدماتي والمهني والإقتصادي ، ومن كافّة الجوانب ويدفعون أثماناً هائلة لا وزن لها سوى الجوع والأميّة والتخلّف والمرض والموت .

ومن بين كلّ (١٠٠ طفل) من أطفال العالم الغنيّ يموت أقلّ من طفل قبل بلوغ الخامسة . أمّا في البلدان الفقيرة فيموت ٢٠ من كلّ ١٠٠ طفل قبل بلوغ سنّ الخامسة . وإذا قورنت معدّلات الدخل في أغنى ٢٠ بلداً بالدخل في أفقر ٢٠ بلداً فإنّ الدخل الغنيّ يفوق دخل الفقير بـــ ٣٧ مرّة . وهذه فجوة تضاعفت في ٤٠ سنة .

ولحظ التقرير أنّ أهداف التنمية العالميّة التي وضع المجتمع الدولي نصب عينيه أن يحقّقها قبل عام ٢٠١٥ هي :

خفض عدد الفقراء إلى النصف ، وضمان التعليم الإبتدائي الشامل ، وإزالة التفاوت بين الجنسين ، وخفض وفيّات الرضّع والأطفال بنسبة الثلثين ، وخفض وفيّات الأمّهات بنسبة ثلاثة أرباع ، وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحيّة الإنجابيّة . هذه الأهداف لم تتحقّق بالوتيرة التي تضمن الإنجاز في الموعد المعيّن .

وعرّج التقرير في وصف للعلاج المنشود على : الإستثمار الخاص ، والإستثمار العام ، وضرورة توسيع مرافق البنى التحتيّة والإتصالات ، وتحسين مهارات القوى العاملة ، بصفتها من عوامل التنمية الضروريّة وكذلك التوسّع في الأسواق الدوليّة ، من أجل إتاحة فرص التنمية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات ... وإستدرك التقرير مشيراً إلى أنّ الإنفتاح على الأسواق العالميّة يجب أن يصمّم تصميماً جيّداً مع توجيه وإهتمام خاص بأوضاع البلد المعني . وينبغي أن يؤدّي " ترتيب " أولويّات السياسة إلى تشجيع إستحداث فرص العمل .

وختم بقوله : إذا تعاونت البلدان النامية والمجتمع الدولي معاً على الجمع بين هذا المفهوم الثاقب وبين الموارد الحقيقيّة الماليّة وتلك المجسّدة في الأشخاص والمؤسسات أي الخبرات والمعارف والخيال ، فسيشهد القرن الواحد والعشرون تقدّماً سريعاً في الكفاح الرامي إلى وضع حدّ للفقر "[1] .

---

[1] ملاحظة : يشير التقرير إلى أنّ عمدة مكافحة الفقر تقوم على أساس تعاون المجتمع الصناعي مع الدول النامية ، يضاف غليها المؤسسات والشركات العابرة للقارات وإنفتاح التجارة العالميّة ، وفكّ القيود عنها ... ولا شكّ انّ تشاؤماً سيحلّ مكان التفاؤل لجهة أنّ المجتمع الصناعي حتى اليوم لا يعترف بمسؤوليّة إلزاميّة من جهة . ولا يريد فعلاً أن يساهم في –

ومن طبيعيّ الأمور أن نعيد النظرة في مجموعة الإعتبارت والأفكار التي تتعلّق بالمال ، لجهة أنّ الوحدات الماليّة هي السلاح الذي تتمحور حولهُ الخطط والبرامج الطموحة . ولأنّ " الجماعة " البشريّة المنتصرة ، نظرت إلى الرأسماليّة على أنّها الشرعة الحصريّة في مجال " الإجتماع السياسي " من أجل إنتاج " صحّة بشريّة : نفسيّة إقتصاديّة إجتماعيّة سياسيّة بيئيّة ... تؤرّخ لسعادة قصوى في إطار " أكثر الممكن " إلا أنّ التجربة الفعليّة ، والنتائج الميدانيّة ، أثبتت أنّ أزمةً معياريّة ، تصيب أصل النظريّة في مجال التعدديّة البشريّة ، والحكومة الحقوقيّة المتداخلة في الكمّ والكيف بين حريّة الفرد وحقوق الجماعة وضرورات المجتمع ...

فكان لا بدّ من تلقيح النظريّة بـــ " معايير " تأخذ بعين الإعتبار " التعدديّة " في وجودها وإستمرارها وعدالة نتائجها .

فتكوّنَ ما عرفهُ العالم من نظريّة المعايير الإجتماعيّة الإقتصاديّة التي حدّدت " ماهيّة جديدة " لدور الرأسماليّة ، يقوم على أساس نظريّة الدولة التدخليّة . التي تأخذ بعين الإعتبار حاجة الأفراد التدخليّة من قبل " الهرم السلطوي " في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي .

= مساعدات ماليّة كبيرة أو فتح أسواقه بضمانات وصول سلع الدول النامية . إنّما يريد فتح إقتصاد العالم أمام تداول وتبادل السلعة مع قيود على الأشخاص . على نسق من المعادلة التي ترفضها المؤسسات العالميّة غير الحكوميّة المناهضة للعولمة التي ترى أنّ الإقتصاد الذي تريدهُ الشركات والمؤسسات الماليّة الكبرى يقوم على أساس :

" مبادلة عالميّة للسلعة من دون قيود (حريّة السلعة) من دون أن يلازم هذا الإنفتاح فكّ القيود عن حريّة تنقّل الأشخاص وفق (حريّة الأشخاص) . وعدم إعتبار الكائن البشريّ عالميّاً . وإتباعهُ بقوّة القانون والتعدديّة بوحدته السياسيّة . وذلك من خلال التصميم على إبراز قيود مثل حقّ منع الأشخاص من الدخول ، وتحديد مدّة الإقامة ، وإستنسابيّة المنع منها ... إلا أن يكون سائحاً أو رجلَ أعمالٍ أو صاحب مؤسسة سلعيّة ... بحيث تسقط الموازنة بين الحقوق المعطاة للسلعة والحقوق المعطاة للأفراد . وذلك لصالح السلعة ، يضاف إليها بمجموعة من الإعتبارت والقيم التي تدير العلاقات العامّة على أساس من ربحيّة السلعة لا الأشخاص . (القيادة الفكريّة القائمة على تراكم الثروة فرديّاً وذاتيّاً ، وإستعمال النفوذ على نسق القدرات الماليّة ، في وجه الوحدات السياسيّة ، مما يعطي المال قناةً شرعيّة عنيفة في ترسيم حقوق المواطنين غير الأغنياء على أساس شكلي خجول) .

وذلك بهدف تنفيذ حدّ أدنى من ضمانات النظريّة الحقوقيّة في مجال الإجتماع السياسي . لكن " التجربة " الرأسماليّة وفق المعايير الديمقراطيّة وبعد قرنٍ من تلقيحها وتطعيمها وتنفيذها أثبتت أنّ حيويّتها المهمّة ما زالت بحاجةٍ ماسّة إلى تنفيذ إصلاحات ربّما وصفها البعض بـــ " الجذريّة " من أجل ترسيم حدود المال ضمن إطار التعدديّة التي لا تتساوى في منافذها وقنواتها وقدراتها الماليّة . ربّما في توجيه الإنتاجيّة العامّة في المجال السياسي أو الإجتماعي أو ربّما فقط في مجال الحقوقيّة العامّة المدنيّة التجاريّة .

إنّ هذا ما دعا أهم النقابيين الغربيين ، والمنظمات غير الحكوميّة ، لأن تقف بقوّة أمام المؤتمرات الدوليّة التي تتمحور حول وضع أطر تسريع كميّة وكيفيّة فعّالة للعولمة عبر قنوات منظمة التجارة العالميّة (١) .

---

(١) تاريخ ١١ أيلول ٢٠٠٠ أدّت تظاهرة " معادية للعولمة شارك فيها آلاف الأشخاص في " ملبورن " بأستراليا إلى نشوب حالة عارمة من الفوضى لدى إفتتاح قمّة (آسيا المحيط ــ الهادئ للمنتدى الإقتصادي العالمي) فقد حاصر المتظاهرون مقرّ المؤتمر على الرغم من الإنتشار الكثيف لرجال الشرطة الأستراليّة التي تحسّبت لتكرار أحداث سياتل الأمريكيّة . وقد وقعت إشتباكات جرح فيها ثمانية أشخاص ، وإستطاع المتظاهرون الذين سيطروا على كلّ المنافذ المؤدّية إلى مقرّ المؤتمر في المركز التجاري القريب من فندق وكازينو " كراون تاورز " على ضفّة نهر يارا من شلّ أعمال المؤتمر ومنع نحو مئتي مندوب (أي ربع المشاركين تقريباً) من الوصول إلى مقرّ المؤتمر . وقد ردّدوا شعارات عنيفة ضدّ " العولمة " والشركات الكبرى ، والمتعددة الجنسيات وأصحاب الإمبراطوريات الماليّة منها :

" لا للعولمة . لا للرأسماليّة . لا للحريّات الإقتصاديّة بلا ضمانات . لا للمنفعة الفرديّة مقابل المجتمع . الديمقراطيّة حكرٌ للأغنياء . العولمة قانون الأثرياء . العولمة قانون الأقوى . العولمة عدوّ المجتمع . ناهضوا العولمة قبل أن يملكنا رجال الأعمال والمال . ناهضوا قواعد تسويق السلع قبل أن يصبح العالم كلّه سلعة بيد الشركات الكبرى ... نعم للمال في خدمة المجتمع . نريد سياسة لا تتأثّر بالمال . المال يصنع الإنتخابات . المال يسيّر الديمقراطية . المال يحكم الشعوب . المال يمنعنا من إستعمال حقوقنا وحرّياتنا . لا حياة إلا لمن يكون ثريّاً العولمة وحشٌ قاتل ... " . وقد نشرت السلطات الأستراليّة أكثر من ٨٠٠ شرطي للحوول دون الإضطرابات التي حصلت في سياتل الأمريكيّة في تشرين الثاني عام ١٩٩٩ . إلا أنّ الحركات النقابيّة والقوى الإجتماعيّة والحقوقيّة وبعض الإقتصاديين المناهضين للعولمة إستطاعوا أن يقيموا حواجز بشريّة تعرقل بداية إنطلاقة المؤتمر .

وكان في مقدّمة المتظاهرين " لافتة كبيرة " مكتوب عليها : " منتدى الإستغلال العالمي " . وتوزّعت مجموعة من الأوراق المكتوب عليها : " حياتنا وحقوقنا ليست برسم البيع " . " لا نريد إسترجاع عهد العبوديّة عبر سلاح المال الفتّاك " . " أعيدوا النظر في الديمقراطيّة الماليّة " . " الحقّ الطبيعي لا يفرّق بين الناس " . " قلّة من الأغنياء تحكم العالم وتوتّر به ... " وقد تفرّق المتظاهرون عصراً من يوم الإثنين متعهّدين العودة في اليوم التالي صباحاً مع آلاف النقابيين والإجتماعيين والحقوقيين وغيرهم ... –

- وفي اليوم التالي إعتبرت الصحافة الأستراليّة أنّ أزمة حقيقيّة يعبّر الشعبُ عنها وهو من أفراد الدول ذات الأصول الديمقراطيّة التي تنعم بأكثر من تقديمات إجتماعيّة وسياسيّة ومدنيّة وترفيهيّة ... مشيرةً إلى أنّ مشكلة ما توتّر في حياتهم ، وتدفعهم إلى محاربة العولمة . خاصّة أنّ المال السياسي والإجتماعي يعتبر القناة الأولى المؤثّرة في الحياة العامة في هذه البلدان . ودعت إلى إعادة النظر بصورة حقيقيّة في مجموعة من الأصول ، على نسق تحوّل الدولة من دور الشرطي إلى دور الدولة التدخليّة التي إهتمّت بالقطاعين الإجتماعي والإقتصادي في بداية القرن العشرين . وتساءلت عن حجم الحقوق الفعليّة بين الأفراد الذين لا يحصلون سوى على مدخول محدود ، وبين الأثرياء الكبار ... وفي بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة والدول الإسكندنافيّة وغيرها من الدول الغربيّة ، أصرّت الصحافة على أنّ سياسة إصلاحيّة يجب أن تبدأ لتكون العولمة " مضبوطة " ضمن حدود قانونيّة تأخذ بعين الإعتبارات الشكوى الفعليّة التي توتّر بحياة كلّ سكان العالم عن طريق المال والثروة . ورسمت الصحافة منحىً واضحاً من التشكيك بمجموعة الأصول العامة التي تدير " الحياة العامّة " في عصر الآلة والتكنولوجيا و " قرية الكون " ذات التشابك الكبير التي يفتك بها سلاح القاطرات الماليّة والإمبراطوريات النقديّة ...

وفي تاريخ ١٣ أيلول عام ٢٠٠٠ إستأنف " المنتدى الإقتصادي العالمي " أعمالهُ للبحث في " فوائد " العولمة و " مساوئها " في ملبورن لليوم التالي ، لكن في نقص من " المؤتمرين " بسبب الحصار الشديد الذي تفرضه المنظمات غير الحكوميّة المعارضة للعولمة ، وقد أثارت فوضى كبيرة جدّاً لم تستطع الشرطة الأستراليّة ردعها ، وقد تزايد عدد الجرحى بسبب أعمال العنف . وقد إعتقلت الشرطة مجموعة من الأشخاص أمام مجمّع " كراون كازينو " الذي يجتمع في المؤتمرون . وقد تمكنت الشرطة من إدخال سبع حافلات إلى الكازينو الذي يجتمعُ فيه الأعضاء آملين أن يتمكّنوا من إدخال جميع الوفود لحضور الإجتماعات فيه وقد عرضت وجهة نظر المعارضين أمام المؤتمر بواسطة " شاران بورو " رئيسة مجلس النقابات الأستراليّة والخبيرة في شؤون البيئة الهنديّة فاندانا شيفا وأوضح الناطق بإسم المنتدى الإقتصادي تشارز ماكلين أنّ المنتدى وجّه دعوة إلى ٤٠ منظّمة غير حكوميّة لكنّ ١٢ منها فقط وافقت على الحضور لمناقشة أفكارها مع المشاركين المؤيّدين للعولمة .

وقال : " إنّ جزءاً من القلق الذي تثيرهُ العولمة يأتي من واقع أنّ الكثيرين من الناس يدركون أنّنا نعيش في **إقتصاد قمار** ، وهو أمرٌ رمزي أن يُعقد " الإجتماع " في كازينو ... ". وقالت بورو : إنّ هدف النقابات ليس إغلاق المنتدى العالمي وإنّما التمكّن من إفتتاح هذا المنتدى . في وقت إنضمّ فيه زهاء خمسة آلاف نقابي موقتاً إلى صفوف المتظاهرين خارج الفندق الكازينو . وأضافت : علينا قبول واقع أنكم رؤساء الشركات الأعضاء في المنتدى تملكون سلطة قويّة إزاء الحكومات في وقت يشعر الناس في الخارج بأنّهم محرومون من النفوذ . وأوضحت : إننا لا نرفض العولمة لكنّنا نعارض عولمةً يوجّهها السوق والشركات ، التي لا تعير إهتماماً للناس . ونددت بعمق التفاوت الإجتماعي في أستراليا ونشوء طبقة " من العمّال الفقراء " . وقالت المسؤولة النقابيّة : إنّ الديمقراطيّة وتنظيم الشركات يجب أن يكونا شاملين ، ولأنّ الشركات تدرك القواعد مثل قواعد الملكيّة الثقافيّة ، فلماذا إذاً تعارض الأنظمة التي تحمي الناس " .

وقالت فاندانا سيفا في ردّ غير مباشر على بيل غيتس مؤسّس شركة مايكروسوفت : " إنّ الفارق الفعلي ليس رقمياً . إنني لا أشعر بأنني محرومة لأنّ ليس لديّ وصول إلى الإنترنت لكنّ المرأة التي ليس لديها مياه عذبة تشعر بالحرمان ... ودعت المشاركين في المنتدى إلى الإهتمام بشكل أكبر بثلاثة أرباع البشريّة الذين لا يزالون يعملون في الزراعة ، من أولئك الذين دخلوا " الإقتصاد الجديد " ولا يشكّلون سوى ٢ في المئة . إلا أنّ بيل غيتس دحض هذه النظريّة وأشار إلى أنّه إذا توقّفت " التجارة العالميّة " فإنّ الفقراء سيكونون الخاسر الأكبر ... وردّوا عليه : من أنّ المشكلة ليس في إعاقة التجارة العالميّة بل المشكلة تكمن في المبادئ والأفكار التي تقود التجارة العالميّة .واعتبر " النقابيّون " أنّ العولمة تؤسّس لإقتصاد يقوم على إعتبار السلع وليس الأشخاص ، وأنّ الإنتاج لا يعني عدالة ، وأنّ القواعد الديمقراطيّة لا تكفي لتوزيع عادل ، وأصرّوا -

ومنذ أكثر من ١٥ سنة تشكّلت في الولايات المتحدة الأمريكيّة وأوروبا مجموعات ذات توجّه إجتماعي ، تدعو إلى خلق " معايير وقوانين " أكثر واقعيّة وعمليّة في الحدّ من جموح رأس المال كـ " سلعة ربحيّة " ، تؤثّر سلباً في ظاهرة العنصر البشري الإجتماعي .

بحيث تصبح الرأسماليّة إجتماعيّة رعائيّة بصورة إستيعابيّة ، بعد أن وصّفتها بـ " إمبراطورية القمار والكازينوهات " والفردية والذاتيّة والثرائيّة ... وقد رمّزت الجماعة المناهضة للرأسماليّة بأنّها واحدةٌ من القوى غير العاقلة . ممّا يثير رعباً أو قماراً إقتصاديّاً تكون نتيجتهُ إبادة بشريّة ، ومثّلت على ذلك عشرات الملايين الذين يموتون كلّ عام بسبب عوامل الجوع وسوء التغذية ، والتي ترجع في عوامل العليا إلى أزمة مفاهيم سياسيّة دوليّة تتبنى من العلاقات البشريّة كيانات ذات تعدديّة سياديّة تتناقض فيما بينها ، وتسعى للحصول على هرميّة فرديّة في أعلى السلطنة الدوليّة . ممّا يعني أنّ فصل الشقّ المالي والإقتصادي عن النظرة السياسيّة العامّة أكبر خطأ .

ومن الطبيعي أن يكون الفصل بين الرأسماليّة والأطر الفكريّة العموميّة " خطأً فادحاً " لأنّ القيادة الفكريّة التشريعيّة ، عبر الوثيقة الوضعيّة القانونيّة ، تقوم على أساس النظرة العامّة في تحديد مجموعة " الحقوق والحريّات " في منظومة الإجتماع العام السياسي ـــ الإجتماعي ... إنّ هذا ما دعا " القوى المعارضة " إلى توجيه الإدانة إلى الديمقراطيّة كـ قيمة معياريّة ، ذات أسس عليا ، في مجال الدستوريّة الفكريّة الخلفيّة لقيام المجتمع السياسي العام ، وهذا الأمر يمتد ليشمل النطاق الأدبي والإجتماعي والنفسي والتربوي وما إليه ...

- بمطالبهم حول ضمانات فعليّة تضمن حقّ الفرد بالعيش الآمن وتطوير هذا العيش ، في وقت لا تضمن فيه القواعد سوى إتاحة الفرصة فقط . وشبّهوا إقتصاد العولمة بـ إقتصاد القمار . ما دام أنّ القيادة فيه تكون على نسق منطق السوق والعرض والطلب وآليّات غير عاقلة . ونشروا أرقاماً عديدة تدلّ على حجم المأساة التي أصابت النوع البشري . ومدى الفقر والمرض والأميّة والجوع المباشر والفارق الرقمي والمعيشي والإجتماعي والصحّي والمعلوماتي ...

حتى أنّ الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " إبّان زيارته للصين ، حين كان يحاضر في جامعة بكين عن " الديمقراطية والرأسمالية " وما عليها من آثار إيجابية قامت طالبة مسيحية أرثوذكسية وقالت ما مضمونه : سيدي الرئيس هل يمكنكم أن تسوّقوا " دعاية سياسيّة " لنظام الولايات المتحدة الذي يمتاز بظاهرة " أكبر جريمة " في العالم في المجال الجنائي ، من قتل وسطو وإعتداء ... كما إنّ الولايات المتحدة الغنيّ العالمي الأوّل فيها " ملايين الأسر " يعيشون دون مستوى خطّ الفقر ، مع أنّ إنتاجيّتها وربحها العالمي يعتبر ضماناً عالميّاً ، وقد شاهدنا بأعيننا ، أزمة لوس انجلس (ثورة السود) مع الشرطة ... ونعلم جيداً العوامل التي تتحكّم ببؤسهم ... بعد ذلك فهل تظنون سيدي الرئيس أنّ أحداً في العالم يرغب بنظامٍ مثل نظامكم ؟ !

وقد لاحظ المراقبون الإرباك الذي سيطر على وجه الرئيس الأمريكي الذي آثر " عدم الإجابة " على هذا السؤال . وحوّل كلامه إلى طموح المجتمع الدولي في إنتاج روح الحضارات والصداقات الإنسانية ، وحبّ التعايش العالمي وما إليه ...

من هنا يمكن القول :

إنّ " القيم الفكريّة " هي التي تتحكّم بمنحى وعناوين وأدوات الصراع وتحيل مجموعات بشريّة هائلة إلى مدافن على نعوش الموت ، بمقابل " قلّة " غنيّة من البشريّة تعيش وسط إمبراطوريات ماليّة ، وتورّث بعضاً منها للكلاب ، كما هي الحال مع الكلب " غونتر الرابع " (أغنى كلب في العالم) .

حين نتحدّث عن الرأسماليّة ، فإنّنا نتحدّث عنها من جهة توصيفها بالقيم الفكريّة من أجل التجربة الإنسانيّة ، وما يمكن أن ينتج عنها من آثار سلبيّة وإيجابيّة في محور علاقة الأفراد بالأفراد ، وعلاقة الأفراد بالثروة .

وبالتالي تكون المحاكمة للأفكار التي تحدد العلاقة بالثروة والأشخاص . ومن هذه الزاوية يمكن لنا أن ننظر إلى إقتصاد الأفراد والجماعات ، وصولاً إلى الإقتصاد الدولي ولا يمكننا بحال أن نوصّف إقتصاد قلّة من أغنياء العالم بالجيّد أو المستقر فيما إذا

كانت نسبة الاحتكار قياسيّة لقلّة قليلة من عناصر النوع البشري أمام جموع هائلة من فقراء أو أصحاب الدخل المحدود لسكان العالم .

ومع أنّ الدورة الإقتصاديّة تربط بين الطرفين الفقير والغنيّ ، إلا أنّها تحافظ على نظريّة " زيادة الغنى في قلّة هم الأغنياء ، وإبقاء الفقراء على ما هم عليه ، أو زيادة فقرهم أو غير ذلك ، إلا أنّ نسب غناهم بالمعنى العملي هي أقلّ من الإحتمالات الرياضيّة في نسبها ... ففي تاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٠ نقلت جريدة المستقبل اللبنانيّة عن " لوموند " الفرنسيّة مقالة تحت عنوان : (أقوى نمو إقتصادي في العالم ، منذ عشر سنوات : هل ينتظرهُ قنابل موقوتة بعد ٢٠٠١ ؟) .

أشارت إلى أنّه ينتظر أن تبلغ نسبة " نمو إقتصاد العالم " سنة ٢٠٠٠ (٤,٧ في المئة) حسبما قدّر خبراء صندوق النقد الدولي . في تقرير نشر في براغ في ١٨ أيلول ، وهذه أكبر نسبة نمو منذ عشر سنوات . ولا تزال " الولايات المتحدة " هي المساهم الأوّل في هذا النموّ . لكنّ أوروبا الموحّدة أخذت تسهم هي الأخرى بحصّتها ويخشى أن يؤدّي سعر النفط المراوح حول ٣٠ دولاراً إلى جماح إقتصادي في الدول الصناعيّة ، وعودة التضخّم ، وفي أفريقيا ينتظر أن يتحسّن الإقتصاد ، وتشهد البلدان التي تمرّ في مرحلة إنتقاليّة نموّاً جيّداً سنة ثانية على التوالي ، ولا تزال " وفاة " قصور المناعة المكتسب تهديداً بشريّاً ، وإقتصاديّاً جديّاً ، خصوصاً في أفريقيا السمراء ، وشرق آسيا ، وفي سنة ٢٠٠١ ينتظر أن يتباطأ " النموّ العالمي " إلى نسبة ٤,٢ في المئة .

أمّا الطقس العالمي سنة ٢٠٠٠ فهو جوّ جميل ومستقرّ ، هذا ما يعتقدهُ خبراء صندوق النقد الدولي ، الذي إجتمع مجلس إدارتهم في واشنطن في ٣٠ آب ٢٠٠٠ فوضعوا " اللمسات الأخيرة " على تقرير " آفاق الإقتصاد العالمي " وهو تقرير نشر رسميّاً في إجتماع مؤسسات بريتون وودز ... النموّ سيستمرّ في كلّ مناطق العالم وهذا النموّ يستند بخاصّة إلى " حيويّة الإقتصاد الأمريكي " ، وتسارع النهوض الإقتصادي الأوروبي . وتعافي إقتصاد بلدان آسيا . وقفزة الإقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينيّة الناشئة

وكذلك الشرق الأوسط ، وشرق أوروبا بفضل برامج إصلاح في البرازيل ، وإرتفاع سعر " خام النفط " وينتظر أن يتحسّن النشاط الإقتصادي في أفريقيا وأن تشهد البلدان التي تمرّ بمرحلة إنتقاليّة نمواً جيّداً سنة ثانية على التوالي .

مناخ العالم جيّد ... فقد هتف الإقتصاديّون منذ سنة تماماً مهلّلين للإنتصار حين لاحظوا أنّ الأزمة " النقديّة الروسيّة " التي تلت إنهيار إقتصاد دول آسيا ، لم تؤدِّ إلى الكارثة التي خشيها الجميع ، وقد أيّدت الأرقام رأي خبراء الإقتصاد . ذلك إنّ التباطئ الإقتصادي الذي حدث عام ١٩٩٨ تبيّن أنّهُ أقلّ عنفاً بـــ كثير من الصدمات الإقتصاديّة السابقة في العام : ١٩٧٥ و ١٩٨٢ و ١٩٩١ . وفي العام ١٩٩٩ بلغ نمو إقتصاد العالم ٣,٤ في المئة في مقابل ٢,٦ في المئة السنة السابقة عليها .

فإقتصاد العالم أخذ يتّكئ على محرّكات عديدة ، ولم يعد يعتمد على حيويّة الإقتصاد الأمريكي وحدهُ ، وإذا كان إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكيّة لا يزال على حيويّته (ونسبة نموّه ٤,٩ في المئة عام ٢٠٠٠ حسب توقّع صندوق النقد الدولي) فإنّ " إقتصاد أوروبا " بدأ يضطلع بدوره . إذ يقدّر نموّ إقتصاد دول منطقة " اليورو " بنسبة ٣,٤ في المئة عام ٢٠٠٠ ، وحدها اليابان لا تزال متخلّفة ونسبة نموّها ١,٤ في المئة ، ولا أحد يجرأ على التنبّؤ بمسار إقتصادها . لكن صندوق النقد الدولي يرى مع ذلك أنّ النهوض الحاضر ليس هشّاً .

وتحليل الخبراء هو الآتي :

تستفيد الكرةُ الأرضيّة من أثر الدورة الإقتصاديّة التقليديّة " توالي الإنتعاش والإنكماش " وبعد عشرين سنة من التردّد ، ها هو إقتصاد العالم على أعلى موجة الإنتعاش . لكنّها تستفيد في الوقت نفسه ، من حدوث " موجة تكنولوجيّة " لا سابق لها . وهذا ما يسمّيه " لوران فابيوس " وزير المال الفرنسي بـــ " ثمرة الغرام الميكانيكي " بين كوندراتييف (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما) ومايكروسوفت التي يسمّيها الأمريكيّون بـــ " الإقتصاد الجديد " .

فالظاهرتان تتضافران لتسريع النموّ وتحسين جودته . لكن عيبهما أنّهما أدخلتا إلى المعادلة " عدم يقين " غير معروف حتى الآن . وهكذا يمضي الإحتياط الإتحادي الأمريكي ، والمصارف المركزيّة الأخرى بمقدار أقلّ " وقتهم " في رصد العوامل العلميّة الخاصّة بهذا " الإقتصاد الجديد " . لتقيس إسهامها الحقيقي في الإقتصاد عموماً . وهل يكون الإقتصاد القديم ضدّ الجديد أم يتعايشان بإنسجام ...

ويلاحظ صندوق النقد الدولي أنّ معظم المصارف المركزيّة يواصل زيادة نسب الفائدة لأنّ إقتصاد العديد من الدول المتطوّرة يعمل بأقصى قدرته الآن . بل ربّما فوق هذه الطاقة . وتحت وطأة سعر الطاقة زادت نسب التضخّم الرسميّة . وسارت ضغوط التضخّم همّاً في البلدان التي تسبق غيرها في الدورة الإقتصاديّة . ولكنّ إرتفاع مؤشرات " الأسعار العامة " لا يزال تحت السيطرة . ويتخوّف " الخبراء " من أنّ سنة ٢٠٠١ ستكون حتماً سنة سمينة أخرى . لكنّهم يخافون ما بعدها ويشدّدون على أنّه " لا يأمن العالم " شرّ القنابل الإقتصاديّة الموقوتة " .

ومنبع الخوف يأتي من الأسواق الماليّة والدورة الإقتصاديّة وعدم اليقين في ثبات العوامل وإستقرارها . إلا أنّهم يرون في الإقتصاد الجديد عاملاً هاماً في إرساء نوع من الأمن الإقتصادي .

صناعة الوهم

إنّ قراءة جيّدة لما ورد تدلّ بوضوح على أنّ الخريطة الإقتصاديّة تدور فقط في الدول الصناعيّة ، وتعطي مفاعيلها المطلوبة . وأنّ مقياس العافية أو عدمها في الدورة الإقتصاديّة . مترتبطةٌ أساساً ، وأوّلاً وآخراً ، بما عليه إقتصاد الولايات المتحدة ثم منطقة اليورو ثم اليابان ... كما إنّ قراءة نسب النموّ العالمي بالنسبة إلى كلّ دولة تظهر مدى الإنهيار المرعب الذي يصيب الدول النامية بالنسبة إلى الدول الصناعيّة . حتى أنّه في

نفس الوقت الذي تشير فيه الدراسة إلى نمو دول النفط بسبب إرتفاع أسعار الطاقة فإنّها تحذّر من " أزمة " بسبب هذا الإرتفاع في الدول الصناعيّة .

ومن معاودة أرقام ٢,٨ مليار إنسان يعيشون بـــ " دولارين " يوميّاً أو أقل في اليوم . بينهم ١,٢ مليار إنسان يعيشون بـــ أقلّ من دولار يوميّاً . وأنّ طفلاً من بين كلّ خمسة أطفال في البلدان الفقيرة يموت قبل بلوغه سن الخامسة .... ندرك أنّ النمو المتفاوت بنسبة قياسيّة ، بين الدول الصناعيّة والدول النامية ، يكرّس مبدأ التبعيّة الإستغلاليّة القاتلة ، وعدم العدالة والتضامن الإنسانيين . ويؤكّد بصورة لا تقبل الشكّ نظريّة " إقتصاد الأغنياء " .

وكما أشرت إليه أعلاهُ فإنّ نظريّة التراكميّة في الرأسمالية إنّما تتكون على أساس الإستفادة من قاعدة إباحيّة الملكيّة وجوازها ، ضمن نوع من القواعد التي لا تحول دون إستعمال نفوذ المال في الهيكلة العامّة الإنتاجيّة سياسيّاً وإجتماعيّاً ومعيشيّاً وإقتصاديّاً ... ممّا يعني أنّ ما يسمّيه المجتمع الدولي مبدأً للتضامن والتعاون والإشتراك النوعي وإن كان وفق منظومة الإلتزام الأخلاقي ، ما هو إلا وسيلة تكتيكيّة في محور ثقافة الأقوياء .

وعليه : فإنّه من الطبيعي جدّاً أن تمارس " دول الغنى " دور الترفيه التجاري وقطع صلة الوصل بمدّ " بلدان الجوع " بـــ ثمن كوب حليب يومي لشعبها البائس ، الذي فتك به الفقر ، وفي اللحظة التي تكون فيها البلدان " الأشدّ فقراً " تنعى مئات الآلاف يوميّاً من الموتى لأسباب تعود إلى الجوع وسوء التغذية ، نجد الولايات المتحدة الأمريكيّة (قائد طائرة الإقتصاد العالمي) ترصد إرادالها الخارجيّة حول مكاسب " صيد الحيتان " وتتوسّع برفاهيّة فرض العقوبات الإقتصاديّة من جانبٍ واحد [1] .

---

[1] تاريخ ١٣ أيلول ٢٠٠٠ بدأت أزمة تجاريّة بين الولايات المتّحدة واليابان بخصوص خطوط طوكيو للتوسّع في صيد الحيتان . وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة : إنّ وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة مادلين أولبريت ووزير الخارجيّة الياباني يوهي كونو لم يحرزا أيّ تقدّم . ممّا قد يؤدّي على فرض " عقوبات أمريكيّة " على منتجات مصائد الأسماك وسلع –

- يابانيّة أخرى . وكان النـــزاع قد بدأ الشهر الماضي عندما أبحر أسطول ياباني لصيد الحيتان الكبيرة من فصيلتي " بيرد " و" العنبر " وقد ظلّتا سنوات طويلة في مأمن من رماح الصيّادين وتحظيان بحماية القانون الأمريكي . يُذكر : أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة ، تتصدّر العالم منذ أمدٍ طويل في " فرض عقوبات إقتصاديّة " من جانبٍ واحد على الدول الأخرى . لَما تمتلك من أدوات ماليّة ونقديّة وإقتصاديّة ، وسوقيّة ، وإمبراطورية واسعة جدّاً من السلع التكنولوجية " الإقتصاد الجديد " ، من شأنها التأثير جدياً على الدول الأخرى ، حتى أنّها فرضت عقوبات إقتصاديّة قاسية في عددٍ من السلع على الإتحاد الأوروبي أبان حرب الموز وغيره ... وتعاني إيران وكوبا والعراق وكويا الشماليّة وليبيا من عقوبات إقتصاديّة قياسيّة وعنيفة . كما تعاني الهند وباكستان والصين وروسيا وأكثريّة دول العالم من عقوبات إقتصاديّة فرضتها الولايات المتحدة الأمريكيّة من جانبٍ واحد ، وما زالت سارية المفعول وهي تعتبر ذات أثر حادّ . حتى أنّ قسماً من العقوبات الإقتصاديّة شمل الإتحاد الأوروبي . وقد أثّرت بعض هذه العقوبات على المواطنين " المدنيين " والإقتصاد بصفة عامّة بخطورة بالغة ومحرجة . تجسّدت : فقراً ، وجوعاً ، وسوء تغذية ، وأميّة ، وتخلّفاً وإنهياراً إقتصادياً ، وتضخماً ، وبطالة ، وكساداً ، وإنكماشاً ، وأزمات إجتماعيّة ومهنيّة وصحيّة وسياسيّة وإنهياراً للقيمة النقديّة ، وتهاوي للقوة الشرائيّة ... في بعض الدول مثل العراق وليبيا وكوريا الشماليّة وإيران وكوبا وروسيا ... ومع أنّ أزمة الموت تعتبر ظاهرةً ملازمة للحصار والعقوبة الإقتصاديّة ، ومع ذلك فإنّ العالم الصناعي يعتبر الأمور ذات دلالات تتعلّق بقمع أسباب التوتّر الدولي أو حسب تعبير الولايات المتحدة إجهاض سياسات الدول المارقة على القانون الدولي ومع أنّ أزمة الجوع والموت يسقط ضحيّتها الشعب لا أزلام النظام فإنّ الأمريكيين يصرّون على أنّ هذه وسيلة رادعة وإستراتيجيّة من شأنها حماية النظام الدولي ...

من هنا يمكن القول : ان منطق العالم الثري الذي يقوم على مجموعة من المفاهيم والقواعد التي ترغب في الاحتكار الذاتي والنوعي ، لا تعرف أزمة الطرف الآخر إلا حال التقاطع مع أزماته . من هنا يعمل هؤلاء على مسخ الأفكار المضادة لهذه القيم ويعملون على قتلها واجهاضها قبل الولادة ، اما سلاحهم في ذلك فهو كل شيئ وصلت اليه تكنولوجيا تغيير الافكار من الاعلام الى الاعلان الى الافلام والمسلسلات التي تهدف الى خلق مجموعة من الافكار عن عالم الاخرين يقوم على نوع من المثالية غير الواقعية في الرفاهيّة والسعادة والجمال ... ويلصقونه بعالم الثراء والمال الذي يقوم على فلسفة الراسمالية ، حتى اشار الكاتب الفرنسي ديسكار في نظريته الاجتماعية الى ان ما تقوم الشاشة بنقله الى الجمهور هو عبارة عن مجموعة افكار خيالية تهدف الى ارساء هدف يقوم على انتزاع كل الافكار من العالم الواقعي وتهشيم الرجعية للفكر الوطني لصالح العولمة الاعلامية ، التي تهدف الى خلق مجتمع لا يميّز بين ما هو واقعي ممكن ، وبين ما هو خيالي مستحيل . أمّا عن همّ ملوك الثروة وحصّاد المال يبقى في المال والثروة ليس اكثر اما الانسان فهو بنظر هؤلاء سلعة تدير الآلة وتكنّس المصنع وتفترش السلع وتشتري وتبيع من اجل الثروة والمال كما أشارت الى ذلك دراسة أجريت في بلجيكا عام ١٩٩٨ شهر آذار . من هنا فإننا نجد منطق العمالقة في المال ورجال الاعمال الدوليين يتحدثون عن نظام المنفعية وجني الارباح من خلال الحديث عن شق المردود القومي ، بعيدا عن حديث توزيع هذه الثروة القومية . خاصة ان لهؤلاء الملوك الماليين نفوذا هائلا في الدعاية التجارية ووسائل الاعلام ، بل همّ ملاكها ، فاذا تحدث بعضهم عن العولمة أمثال احد عمالقة المال جورج سوروس الامريكي فانه لا يكرر سوى شعار " العولمة المعرفية " و" التكنولوجيا الاستهلاكية " ، لان المعلوماتية تخضع لاحتكار امريكي والتكنولوجيا لا يأخذ منها العالم النامي سوى الاستهلاك ، من خلال انتاج سوق شراء من اجل ثراء المنتجين اصحاب المال وزعماء النخبة الاقتصادية في الشمال الغني .

ومع أنّ الإقتصاد الجديد الذي يقوم على المعلوماتيّة يؤثّر بقوة في صناعة النمو العام والربحيّة الطائلة ، فإنّنا نجد مجتمع هذه المعلوماتيّة " الولايات المتحدة " يعيش فيها أكثر من تسعة ملايين أسرة تحت مستوى خطّ الفقر . حتى أننا -

هذا نتيجة ما يمكن أن يقال في ثقافة الشعوب ونظرتها إلى العناوين التالية :

١. الثروة العالميّة .
٢. الإنسان .
٣. الكيان السياسي .
٤. توزيع المنافع .
٥. التكتّل الإقتصادي وأهدافه .
٦. الحريّة ودورها الوظيفي على الصعيد الإجتماعي .
٧. الليبراليّة وفمها للكيان .
٨. الليبراليّة وفمها للمواطن .
٩. الديمقراطيّة وصناعة القيم .
١٠. الغايات الإجتماعيّة في بيئة الحدّ الأدنى للعيش وسط تراكم هائل من ثروات أهل الأرض ...

- وجدنا أنّ الحملة الإنتخابية الرئاسيّة التي بدأت في الولايات المتحدة أخذت تعتمد من عنوان الفقر واحداً من أهم إسلحتها الإستراتيجيّة الإنتخابيّة ، بسبب الكثرة الهائلة من الفقراء ، في دولة تقود قاطرة الإقتصاد العالمي . وتعتبر الإنتاجيّة العامّة فيها من أكثر الدول على الإطلاق . ومن شأن الرفاهيّة التي تتمتّع بها كلاب الولايات المتحدة الأمريكيّة أن تقضي نسبيّاً على أزمة غذاء صحّي كامل في العديد من دول أفريقيا الشديدة الفقر . وفي وقت يموت فيه حوالي ٣٥٠ ألف طفل كلّ يوم بسبب الجوع نجد الرأسماليّة تشرّع مبدأ المقامرة على باب مفتوح ، فينفق واحد من البشريّة ما يطعم دولة بأسرها من الدول الأفريقيّة الأشدّ فقراً . ففي تاريخ ٣١ آب ٢٠٠٠ ذكرت الصحف الأستراليّة أنّ " عملاق الصحافة " كيري باكر . الذي يعتبر أغنى رجل في أوستراليا ، خسر الشهر الماضي مبلغ أكثر من " ٢٠ مليون دولار " خلال ثلاثة أيام . في أحد نوادي القمار في مدينة لاس فيغاس الأمريكيّة . وكان الملياردير نفسه ، وهو من أكبر عشاق القمار ، قد خسر قبل ذلك بوقت قصير " ١٦ مليون دولار " في لندن ، مسجّلاً بذلك رقماً قياسيّاً في نوادي القمار ، البريطانيّة . ويملك باكر سلسلة من المجلات ، ومحطات التلفزة ، والصحف . وقالت الصحف : إنّ المقامر الإسترالي هو أحد ١٥٠ لاعباً دوليّاً يتمتعون بتسهيلات ماليّة تصل إلى ٥ ملايين دولار . وأشارت الصحف إلى أنّ باكر (٦٢ عاماً) وهو في طليعة أصحاب المليارات في أوستراليا وتقدّر ثروته بـــ أكثر من ٨ مليارات دولار . وأنّه يصرف بسخاء على الفتيات والقمار والملاهي ، وتعتبر فواتيره الجنسيّة من العيار الأوّل عالميّاً . يُشار : إلى أنّ المقامرة تعتبر من اهم القنوات الماليّة المنتجة ، وذات الربح السريع . ويعبّر عنها الاقتصاديون بأنّها ورم خبيث في صحّة الإقتصاد .

العولمة والأدوات

ممّا مضى أشرنا إلى أنّ خلافاً تفسيريّاً وقع فيه مجموعة من الإقتصاديين في مقام توصيف ظاهرة العولمة ، فبعضهم أصرّ على أنّ العولمة عبارة عن أدوات كشف عنها الزمن تتجاوز الجغرافيا ، وتؤثّر في المنطقة كلّها التي يعتمرها الإنسان ويسكنها وذلك من جهة الخصائص التي تتمتّع بها هذه الأدوات . وأشار البعض الآخر إلى أنّ العولمة ظاهرة ذات نسيج متعدّد من أدوات وأفكار وقواعد ومبادئ تستفيد من الفوضوية العامّة التي تحكم المجتمع العالمي وهي تتحرّك بأدوات إبتكرها تكنولوجيا الإختراع البشري ، وكشف عنها الزمن في الحياكة التجريبيّة .

وفي الواقع نجد أنّ مجموعة من الأفكار في مقام تفسير وإنتزاع توصيفي معيّن إختلفت كلماتهم في بيان المطلبيّة العامّة ، إلا أنّ النظرة النسبيّة لعبت دوراً في هذا الإطار ، من هنا تكون التفاسير مختلفة جهتيّاً ، خاصّة أنّ حركة الإبتكار والتأثير أصبحت متعددة ومتنوّعة ، وذات أصول مختلفة [1].

---

[1] أشرت فيما مضى إلى أنّ معنى العولمة مأخوذٌ من نتاج أدوات وممارسة مقترنة بمجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تدير الأدوات ، من هنا أخذنا كلمة تأثير بمعناها التوجيهي الذي يقوم على مجموعة من الإعتبارات الفكريّة والمفاهيميّة ذات التوجيه المقصدي وصُنّفت العولمة على أنّها من الأفعال القصديّة ذات الهدف المالي والمتعدّدة الوسائل وذات الشموليّة في إطارها التأثيري . منها العولمة الثقافيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة والقانونيّة والبيئيّة . وبصورة عامّة فإنّ كلّ ما يتعلّق بأدوات من شأنها التأثير العالمي فإنّها تعتبر من مصاديق المقصود من العولمة . ولا يمكن بحال أن نتّفق مع المجموعة التي ترى في العولمة من الجهة الطبيعيّة مرشداً تكوينياً يعوّض عن " الإدارة العقليّة " ذات الإتّصال بالضبط البشري ، وفق مشروع الوضعيّة العامّة القانونيّة التي تهدف إلى رسم نوع من التوازن النسبي بين المصالح والمفاسد ذات الإرتباط الإجتماعي الذي يقوم على بيان مجموعة النظم التي تحكم علاقة الفرد بالثروة والأشخاص والمجتمع . واليوم أجمعت الدراسات حول العولمة على أنّ العولمة لا يمكن أن توصّف بالماديّة أو بالآليّة او الميكانيكيّة او الديناميكيّة أو تصنيفها ضمن إطار العولمة المعصومة أو الطبيعيّة ذات الإرشاد الإستعدادي فقط . وإعتمدوا على حقيقة تكمن في أنّ الإنسان نفسه يقود هذه الإمبراطورية التقنيّة التكنولوجيّة ذات التأثير الكبير على البشريّة مثل الإمبراطوريات الماليّة والإعلاميّة والأسلحة العسكريّة العابرة للقارات والأساطيل المدنيّة من الطيران وغيرها من أنواع الأسلحة التي تتجاوز اليابسة الوطنيّة إلى غيرها من بقاع الأرض وقد أمّت " ثورة المعلوماتيّة والإتصالات "=

- نظريّة الخيال العلمي من جهة بلورة تواصل بشري أسرع من المبادلة المادّية القائمة على الأوزان وضرورالها . وأحالت مجموعة من المفاهيم التقليديّة إلى ما مضى من سلوكيات تاريخيّة فقط . وحدّدت إطاراً آخر من عناوين العلاقة لجهة الزمان والمكان ... إلا أنّ الإنسان نفسه لم يتطوّر بذاته الطبيعيّة الخلقيّة فبقي كما هو يعمل وفق برمجة طبيعيّة تنقسم إلى اثنتين : الأولى جبريّة وهي تتعلّق بالجهة الغير خاضعة للإرادة وأفكارها . مثل العمليّة الكيميائيّة والفيزيائيّة ذات العمل الذاتي في الجسم البشري . والثانية : إختياريّة وهي تتعلّق بالتفكير وإختيار السلوك وتحديد الجهات وقيادة الجسد . وقد دلّ العلم على أنّ الجانب الإختياري يعتبر واحداً من أهم الميّزات البشريّة خاصّة أنّه يمتاز بمركز قيادة عقليّة ولولا الإختياريّة هذه لما أمكن الفصل بين أنواع الموجودات النامية الحسّاسة المتحرّكة غير العاقلة ، من هنا كان للفكرة معنى في إطار المعقولات وإمكانات العقل الهائلة تساعد مسيرة الأفراد على توجيه الجسد والأدوات المبتكرة ، التي من شأنها أن تؤثّر على العالم في حدود خصائصها .

وعليه : فإنّ الأدوات تعتبر من الآلة غير العاقلة التي لا يمكن بحال أن نفصلها عن " المدير " لجهة أنّ الإدارة سبب حركتها بعد إن سقطت عنها الذاتيّة الدافعة لصالح الجبروت البشري من هذه الجهة . من هنا أشرت إلى أنّ معالجة العولمة إنّما تكون من جهة الإدارة المفاهيميّة والقيميّة والفكريّة وليس العكس . لأنّ التوجيه إنّما هو من فعل العاقل . نعم إذا إختار المجتمع القابض على وحدات الأدوات عدم تفعيل العقلانيّة في إدارة ملفّ العلاقة بالثروة والأشخاص عبر الأدوات فإنّ هذا يقرّبها من مفهوم الفوضويّة ، لكنّها تظلّ محكومة بفكرة تقوم على " نظام الغلبة " . ومن يراقب التجربة في مجالاتها ذات التأثير العولمي يدرك أنّ فكر الغلبة يسيطر بنسبة قياسيّة على فكر الإستراتيجيّة العامّة في العلاقات بين الدول والوحدات الماليّة . ويعتبر واحداً من أهم القنوات التي تعتمدها السياسة الخارجية . ومن الطبيعي أن الإدارة الفكريّة هي التي تنظّم وتضع سلّم أولويّات في إدارة الأدوات العامّة التي تكفل مكانيّة صراع ذات تأثير في الميدان الدولي من هنا أشرت على أنّ التوصيف هو مركّب من " أدوات وتوجيه فكري " .

إنّ من يراقب العلاقات التي تجري بين الكتل الماليّة الكبرى ذات الثقل السياسي كما هي الحالُ مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ومنطقة اليورو يجد أنّ أهم أسلحة إدارة الصراع هناك يتوقّف على الإدارة الفكريّة والمعايير والموازين من أجل ربح المعركة إلى درجة سمّى البعض فيها الحرب الإقتصاديّة بين عمالقة الجغرافيا السياسيّة بـ " حرب الأدمغة " خاصّة في مجال المعلوماتيّة والإتصالات وحرب النقد التي تقوم برمّتها على إدارة الأدوات وفق قدرات خارقة فكريّة يكون من شأنها كسب معركة النقد وكما تعلم فإنّ صحّة النقد تعبّر عن الصحة الإقتصاديّة بصورة عامّة ، وإن كان من ترابط بين الإثنين إلا أنّ الإدارة النقديّة تعتبر من أهم الإدارات التي تقوم عليها سكّة الدولة وحيويّتها . من هنا أخذت تنحو الدول نحو صراع الأدمغة خاصة بين البنوك المركزيّة وفي أروقة المعلوماتيّة وفق أدوات هامّة تحرك فكريّاً على متن أحصنة " الإقتصاد الجديد " .

ولا تعني ولو لمرّة واحدة العولمة " عالمًا عادلاً و خالياً من النـــزاع . بل هي النـــزاع كلّه ، لما تعتمد عليه من عناوين وفلسفة في الإجتماع السياسي تقوم على روح المنافسة بكلّ أدواتها ووسائلها من دون تفريق بين أداة وأداة من جهة المنظومة الحقوقيّة . هذا ما دعا الدول الكبرى إلى الإمتناع عن التوقيع على مواثيق من شأنها أن تشرّع منظومة ذات إلزام عالمي حتى أنّ تعريف العدوان في الأمم المتحدة ظلّ عقوداً مرفوضاً أن يأخذ تعريفاً لأنّ من شأنه أن يصنّف بعض الأعمال عند المعسكرين الشرقي " سابقاً " والغربي على أنها خارجة على المنظومة الدوليّة . من هنا أكرّر ما قلتهُ في كتابي " ميثاق الأمم المتحدة " من أنّ أكبر أزمة في مقام التوجيه الفكري للأدوات يكمن في عدم وجود منظومة حقوقيّة ملزمة للأطراف ، ومقوّمة للسلوك ، تقوم على وثيقة جزائيّة في المجال الدولي ، ممّا يعني : الكثير من العدوان بكلّ معانيه ، والإستنـــزاف ، وعدم الإحتكام إلى معايير ، وتفعيل عناوين الصراع بكلّ أساليبها ، من خلال سلّم ومجموعة من القيم والمفاهيم التي لن =

أمّا في مقام بيان " الخلفيّة العامّة " للعولمة ، فإنّ التوصيف يصبحُ أكثر مطلبيّاً لجهة التركيز على مجموعة " الأدوات والعناصر " المادية والأدبيّة والفكريّة ، التي تؤثّر بهذه الظاهرة . وعليه : ستكون هذه الجهة أكثر إختلافاً بين الكتّاب والمؤلّفين ، وبين أنصار العولمة والمعترضين . فقد اعتبر جون توملنسون رئيس مركز ابحاث الاتصالات أنّ العولمة تشير الى الفعاليات المطردة المتنامية ، التي تخصّ الإتصالات الإندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد ، على النطاق العالمي . " العولمة " هي الحركة الإجتماعية ، التي تتضمّن انكماش البعدين " الزمني والمكاني " . ممّا يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يحتّم على البشر التقارب بعضهم مع بعض .

يستفاد من هذا التعريف أن العولمة هي الظاهرة التي تتواصل فيها البشرية فوق الحواجز والحدود ، بحيث يصبح العالم مثل القرية الواحدة بسبب غلبة الإمكانات والأدوات ... ويشير " روبرتسون " إلى أنّ العولمة تشير إلى العملية التي من خلالها تزداد إمكانية رؤية العالم كـــ " مكان أوحد " ، بالإضافة إلى الطرق التي تجعلنا في حالة وعي بهذه العملية . ويرى الأستاذ " أنثوني جيدينـــز " أنّ العولمة هي عبارة عن تكثيف العلاقات الاجتماعية ، الممتدة على نطاق العالم أجمع ، والتي تربط محليّات متباعدة بحيث أنّ الأحداث المحلية ، تكيفها أحداثٌ تصدر على أميال عديدة وكذلك العكس .

وهناك العديد من التعاريف التي تركز على أنّ العولمة هي عبارة عن النطاق الذي تتجاوز فيه " الأدوات في إطار العلاقات " الحدود الوطنية ، بحيث يصبح التأثير

- تلتزم موضوعيا على الأقلّ بميثاق حقوق الإنسان الصادر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . ومن يراقب ما جرى في المنتدى الإقتصادي العالمي إبّان إجتماعاته في استراليا شهر أيلول ٢٠٠٠ يدرك انّ النقابيين والقوى الإجتماعيّة والفكريّة التي أصرّت على المعارضة كانت تدرك جيّداً أنّ المسؤوليّة تكمن في الإدارة ، وليس في الأدوات . حيث أن الأدوات عندها القابليّة المزدوجة في مجال الإستعمال " خيراً وشرّاً " وتظلّ مسألة قرار التوجيه على أيّة جهة من مسؤوليّة الإدارة الفكريّة . والإدارة الفكريّة تتأثّر بمجموعة القيم والمفاهيم التي تحملها . من هنا تكون عين المحاكمة على الأفكار العليا والمفاهيم المنتجة للسلوكيّات والتي تتمركز في هرم صناعة القرار الفكري .

التأثّر عنواناً من عناوين الأبعاد المتقاربة المتفاعلة . الذي يتجاوز الحدود الوطنية إلى غيرها من مناطق العالم ، ليشكّل مجتمعاً متواصلاً عبر " الأدوات " ومتفاعلاً بها وتكون الأدوات صلة الوصل في هذه الظاهرة .

نعم يجبُ التنبيه إلى أنّ بعضهم يركز على أدوات الجانب الثقافي من جوانب العولمة ، ومنهم من يركز على أدوات الجانب الاقتصادي ، ومنهم من يرى أنّ وجه العولمة يتعلق بـــ أدوات الجانب الاجتماعي ، كما انّ فريقاً آخر يحلل هذه الظاهرة ، ويدرجها ضمن الحدود المتشابكة المتفاعلة من عناوين الأدوات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها ... إلا أنّ هذا التوصيف ليس مأخوذاً فيه الحصريّة من جانب الأدوات ، بل هو ناظر إلى أنّ عناصر التأثير تكمن في الأدوات ذات الفعاليّة العالميّة والتي منها أدوات الإمبراطورية الإعلاميّة والعسكريّة والإقتصاديّة وغيرها ...

فالعولمة هي عبارة عن مجموع " النتاج البشري " من الأدوات التي تديرها الأدمغة في مجال " المنظومة التجريبيّة العالميّة " ، وهي تتجاوز الحدود الوطنيّة وتتّسع لتشمل العالم في عمليّة التأثير المتبادل ، وفق القوى الخاصّة بكلّ أداة وأطراف الإدارة الفكريّة ، والظروف المساعدة ، والشروط والموانع والقابليّة والخيارات ، خاصّة انّ الإدارة في مجال الأدوات تعدديّة وتنافسيّة ...

من هنا تكون ظاهرة العولمة نتاجاً إنتزاعيّاً سُمّيت به الأدوات المبتكرة والأدمغة ذات الإدارة في عمليّة خوض الصراع وإستمراريّته ، خاصّة وفق منظومة المبتكرات والمخترعات الجديدة ، ممّا أنتج عالماً يقوم على رسم مجموعي من " التأثّر والتأثير " وقد ساعد على ذلك مجموعة الاكتشافات الجديدة المهمّة التي جعلت من العالم " قرية صغيرةً " تتشابك فيها المواصلات والاتصالات السريعة ، بحيث أصبح أهل الشرق يرون أهل الغرب والعكس أيضاً وفق منظومة من وسائل تأثير تفاعليّة .

وقد إمتدت " أذرعة الأدوات " إلى درجة أصبحت فيها الشبكات الإلكترونية تختصر الزمان والمكان ، وتصوّر العالم ضمن زوايا شاشة صغيرة ، فعدّلت من مفاهيم

الجغرافيا والأوزان والمادّة والحركة والخدمات والمنفعة والحاجة ... وفق أدوات كانت إلى العقود القريبة تصنّف في خانة الخيال . ومن جهة التحكّم بالأوزان الماديّة في مجال الحركة في البعد الجغرافي يكفي أن نشر إلى الأساطيل الجويّة " المدنيّة والعسكريّة والبحريّة والبريّة ... قد عدّلت بقوّة قياسيّة وإنقلابيّة من مفاهيمنا التقليديّة ، حتى أنّ سيارة تسير على البرّ جُربت تاريخ ١٩٩٨ وصلت سرعتها إلى ١٢٠٠ كيلو متر بالساعة . وقد تمّت التجربة في صحراء " نيفادا " الأمريكية . وقد قادها قائد طائرة محترف . بسبب حاجتها إلى مهارة خاصّة [1] .

ممّا يعني أنّ " مفهوم " الزمن والجغرافيا والمادة الحركيّة ومعادلة الأوزان التقليديّة ... خضعت لموازين مكتشفة وأدوات ذات تحكم شديد أحالت ما مضى من معايير إلى متاحف الذكرى البشريّة ، فالإنترنت الإلكترونيّة أصبحت عبارة عن شبكة تربط العالم بغضون ثوانٍ من الزمن ، واليوم تستعمل كرابط كوني تتجاوز الحدود ، وتسقط كل موازين المادة الحدودية ، وتُستعمل كشاشةٍ معرفيّة ثقافية تجارية منفعيّة

---

[1] تاريخ ٣٠ آب ٢٠٠٠ سيجري قريباً فحص ميداني لطائرة هليكوبتر " شخصيّة صغيرة " . وهي بمثابة عامود فوقهُ فراشان صغيران ، وحجمها صغير جداً مزوّدة بكومبيوتر ، وقد حصل هذا التصميم على دعم تكنولوجي وفنّي من وكالة الفضاء الأمريكيّة . وهي مزوّدة بمظلّة تفتح مباشرة عند أي طارئ كما انّ قيادتها سهلة ، ولها إمتيازات فنيّة وتقنيّة . وقد صُمّمت لتوفّر مواصفات أمنيّة متعددة ، فهي لا تطير ما لم يُسجّل الطيار وزنهُ في كومبيوتر الطائرة . وهي تتمكّن من الإقلاع والهبوط عندما يقلّ مستوى الوقود عن الحدّ المقبول . وكذلك في حال حصول أعطال مهمّة . كما أنّ انظمة الوقود مصممة لترفض إدخال وقود ملوّث أو مغشوش بالشوائب والماء إلى داخل المحرّك . وهي مزوّدة بمظلّة نجاة (باراشوت) يفتح ذاتيّاً عند تجاوز أعطال الطائرة الحدّ الإعتيادي ، حتى مع فقد الطيّار لوعيه . وسرعتها تتعدّى الـــ ١٥٠ كيلومتر في الساعة وتتمكّن أن تبقى في الجو لمدّة ٣ ساعات . وتتوقّع الشركة أن تكون القوات المسلّحة الأمريكيّة من أوائل مستخدمي هذا الجيل من الطائرات لأغراض المطاردة والتنقّل في المهمّات كما تتوقّع أن يكون الإقبال عليها كبيراً من قبل المواطنين . يُشار : إلى أنّ طائرة الهليكوبتر الشخصيّة كانت خيالاً علميّاً عبّرت عنه الأفلام الأمريكيّة فيما مضى وقد أصبحت اليوم حقيقة فعليّة ستتنـــزل قريباً إلى الأسواق . وفي تاريخ ٣٠ آب ٢٠٠٠ إستعانت شركت كاديلاك بتقنيّة عسكريّة فزوّدت سياراتها من طراز " دوهيل " بنظام رؤية ليليّة هام جداً . تعتمد على إستخدام الأشعّة تحت الحمراء لتصوير الطريق من خلال كاميرا مثبّتة في مقدّمة السيارة وتحتوي على أجهزة تحسّس ذات حساسيّة عالية للحرارة لدرجة أنّها قادرة على رصد جسم تصل حرارته إلى نحو ٠,١ درجة مئويّة ، ولو أردت بيان الأدوات المبتكرة في عالمنا لتعجّب منه سكان اليوم قبل سكّان الأمس .

سياسية تواصليّة ... وقد إستعمل أبناءُ مجتمعاتنا هذه " الأدوات " وما ينتجهُ الرحم التكنولوجي ، في صراعنا العنيف الدموي والإستنــزافي ، الذي طال الأفراد والجماعات والدول ، ولم يترك الطبيعة وحجارها وشجرها وسمائها من دون حربٍ وحممٍ ونيران ، حتى أصبح الكوكب الذي نعيش فيه بحاجة إلى طبابة طبيعيّة لما أصابها من " شرّ " ابن الإنسان [1] ...

---

[1] تاريخ ٢٥ آب ٢٠٠٠ عصفت أزمة بيئيّة خطيرة أثر إكتشاف عالم المحيطات الأمريكي " جايمس ماكارثي " لمساحة مائيّة في القطب المتجمّد الشمالي مسألة مسؤوليّة تزايد الحرارة الكونيّة ، التي سبّبت إذابة جليد القطب ، والتي من شأنها تهديد الظاهرة للكرة الأرضيّة وللحياة عليها . ومن جهة أخرى تشير الدراسات إلى أنّ إرتفاع حرارة كوكب الأرض يؤدّي إلى آثار سلبيّة جدّاً على النظم البيئيّة والموارد المائيّة والزراعيّة وعلى البيئة البريّة والبحريّة . والأخطر فيها هو تأثيرها على صحّة الإنسان نفسهُ . حيث أنّ تغيّر المناخ يترك آثاراً صحيّة مباشرة ، تتمثّل في زيادة معدّلات الوفيّات جرّاء أمراض القلب ، والجهاز التنفسي كما يؤدّي إزدياد الحرارة الموسمي والمستمرّ إلى إعتلال صحّي عام ، ويؤدّي من جهة أخرى إلى تكاثر مسبّبات الأمراض وإزدياد إمكانيات الإنتقال المحتمل للأمراض المعدية . وتشير الدراسات إلى أنّ إرتفاع الحرارة بين ٣ درجات و ٥ درجات مئويّة من شأنه أن يزيد من نسبة الإصابات بالملاريا ، ومن سرعة إنتشار المرض ، بحيث يمكن أن يسجّل ما بين ٥٠ مليون حالة و ٨٠ مليون حالة إضافيّة " سنويّاً " . وتؤكّد الإختبارات حسب الدراسة أنّ إزدياد الحرارة بمعدّل درجة مئويّة واحدة قد يؤدّي إلى مليون حالة " ملاريا " جديدة في السنة ، وإلى إنتشار أعراض أخرى كالبلهارسيا ومرض النوم ، وأنواع الحمّى . وتركّز الأبحاث على وجوب الإنتباه إلى أنّ الإرتفاع المستمرّ لدرجة حرارة الأرض سيؤدّي على زيادة مستمرّة في أعداد المصابين بالأمراض المعدية كالسالمونيدات والجيارديات التي تترافق عادةً مع الفياضانات وإرتفاع درجات الحرارة وإزدياد معدّلات التلوّث . ويؤكّد التقارير الدوليّة أنّ العام الماضي كان الأشدّ حرارة بين الأعوام المئة الماضية . وتردّ أسباب هذا التغيّر إلى النشاطات البشريّة التي ما تزال تنتج كميّات زائدة من " غازات الدفيئة " . خصوصاً في قطاعات إنتاج الطاقة والصناعة والأنشطة الزراعيّة . ما يزيد في تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري . وترى أنّ الإرتفاع السريع لدرجة الحرارة في الكرة الأرضيّة مردّه عدم قدرة الغابات ، وتدنّي المساحات الحرجيّة . وترى التقارير أنّ الغابات هي المواقع الطبيعية لإمتصاص وتخزين وتحويل غازات الدفيئة وعلى وجه الخصوص غاز ثاني أوكسيد الكربون .

يُشار إلى أنّ " الإحترار الكوني " يظهر نتيجة خلل في التوازن الطبيعي للأشعة الواردة من الشمس ، والتي تسخّن سطح الأرض والأشعة المنعكسة عنها إلى الفضاء في هيئة أشعّة تحت الحمراء ، حيث يتمّ إمتصاص هذه الأشعّة المنعكسة ، بواسطة الغازات المتوافرة في الجوّ ، ومنها بخار الماء ، وثاني أوكسيد الكربون ، والأزون ، والميثان وأوكسيد النيترون ، التي تسمّى غازات الدفيئة ، ومن خلال هذا الإمتصاص يحصل إحترار الطقس . وهذا يفسّر التغيّر المناخي . ومن الثابت علميّاً أنّ غازات الدفيئة تسمح بتدفّق الأشعّة الشمسيّة قصيرة الموجة ، وتحول في الوقت نفسه ، دون التدفّق العكسي للأشعّة تحت الحمراء طويلة الموجة الخارجة ، مّما يجعل هذه لأشعّة تنعكس من جديد إلى سطح الأرض ، وتساهم في زيادة إحترار الكوكب . وفي تاريخ ٣١ آب ٢٠٠٠ قالت هيئة الأرصاد العالميّة أن بيانات الأقمار الصناعيّة المأخوذة من فوق القارة القطبيّة الجنوبيّة تبيّن حدوث تراجع مبكر وشديد في مستوى الأوزون . =

بهذا يمكن لنا أن نشير إلى أنّ العولمة إنّما هي إسمٌ منتزعٌ من عين الأدوات والفكرة ذات التوجيه والإدارة في ميدان تتنافس فيه السلوكيّة البشريّة ذات التنوّع الحضاري والفكري والإجتماعي والسياسي . والظاهرة الأهمّ فيها والتي تتمحور حولها الدراسات ، تكمن في الأثر الذي تنتجه العولمة ذات الماهيّة المأخوذ فيها تنافس القوى وفق معادلة " حرب الأدوات " والوسائل الممكنة ، من دون ضبط ، أو مشروعيّة ، لمنظومة حقوقيّة عادلة ، تأخذ بعين الإعتبار " وجود " الإنسان كقيمة طبيعيّة عاقلة ، واجبة الحفظ والإستمرار بضمانات فعليّة . من خلال قيم وقواعد ذات إتّصال بالجهة النوعيّة البشريّة الواحدة ...

ومع أنّ بعضهم يرى أنّ الصراع هو " صراع مجتمعات " ، وهو عين الخطأ الفادح ، حيث أنّ الصراع هو صراع إقطاعيّة عالميّة إقتصاديّة ، بين تراكميّة الأغنياء حتى ضمن المجتمع الواحد ، صراع " القلّة " الغنيّة ضدّ " الكثرة " الفقيرة ، أو ذات الدخل المحدود ... وذلك عن طريق " إحتكار " الأدوات المنتجة للمال والثروة والمنفعة المتواصلة التراكميّة ... التي لا تعرف " هويّة " أو مواثيق ، أو مشروع قيم إنسانيّة ، وضمانات فعليّة ، في الشقّ التكفّلي ، على المستوى المجتمعيّ ... بل لا تعرف سوى النفوذ والهيمنة ضمن مجتمع دولي أخذ ينحو نوعيّاً لتبنّي ديمقراطيّة تقوم على أصول ماليّة وتحرريّة مخيفة ... ومن شأنها الإطاحة الواسعة بمنجزات الفكر الحقوقي [1] .

- وقالت الهيئة التابعة للأمم المتحدة إنّه جرى تسجيل تراجع بلغ ٣٠ بالمئة في المتوسّط مقارنة بالمستوى في الفترة بين العامين ١٩٦٤ و ١٩٧٦ . قبل أن يكتشف وجود ثقب في طبقة الأوزون . إلا أنّها أشارت إلى أنّ تغيّرات المناخ قد تحدث هذا . ويحمي الأوزون الناس والحيوانات والنباتات من أشعّة الشمس فوق البنفسجيّة الضارّة . وقد جرى حظر غاز الكلورفلوروكربون والكيميائيّات الأخرى ، المدمّرة لطبقة الأوزون في العام ١٩٩٦ . لكنّ العلماء يقولون : إنّ إستعادة طبقة الأوزون أمر قد يتطلّب عشرات السنين .

[1] أشار روجيه غارودي في كتابه (حفّارو القبور) إلى إحصاء فرنسي أجري عام ١٩٩٠ يُشير إلى أنّ نسبة ١٠ بالمئة من الأشخاص الأكثر ثراءً وغنىً سيتقاسمون نحو ٤٥ في المئة من ثروات فرنسا . وأنّ نسبة ٥٠ في المئة من الأفراد الأقلّ ثراءً يتقاسمون ٦ في المئة فقط . وقال ميشال سارس في صحيفة " لوموند " الفرنسيّة تاريخ ٢١ كانون الثاني عام ١٩٩٢ : -

ومع أنّ هذا الصراع يتّسم بالأدوات الماليّة من جهة المحرّك العام ، فإنّ المنظومة التشريعيّة حتى داخل الدولة نفسها ، لم تتدخّل من أجل كسر جماح المال في شتّى مجالاته ، ومن المعلوم أنّ قواعد الضبط الجزئيّة يجب ان تتمّ وفق نظرة إنتزاعيّة لما إبتكرتهُ العلوم من وسائل وأدوات ... فالعالم الذي كنّا نعيشُ فيه قد تغير . بل لا يمكننا أن نجمع بين النصف الأوّل من القرن العشرين والنصف الثاني منه . مما يعني حاجة تدخليّة كثيفة من مشترع القانون ، تقوم على أساس فلسفة إحترازيّة من أجل حفظ السلطنة الرشيدة في إدارة الأدوات ضمن مجتمعها على الأقل .

لقد إختلفت أشياء كثيرة ، وتنوّعت الأسلحة والأدوات ، والقنوات المعرفيّة والتأثريّة ... وهنا تكمن عناصر الخوف من العولمة ... فالخريطة التواصليّة ، إختلفت جذريّاً عمّا كانت عليه . فأدت الى خلق وسائل من شأنها رفد المجتمعات البشرية بكميات هائلة من نماذج الإتصال والتفاعل ... من ضمن تلك الوسائل : التلفزيون ، الإنترنت ، الستلايت الفيديو ألعاب الفيديو الحديثة جدّاً والمؤثّرة جدّاً في صناعة السلوك . الراديو ، الأجهزة السلكية واللاسلكيّة ، التلفون الإلكتروني ، التلفون المحمول ... ممّا أدّى إلى خلق ما يمكن أن يُسمّى بـــ " أعجوبة خياليّة " .

وأدّت وسائل الإتّصال الإلكترونيّة إلى نشوء نوع من ثورة معرفيّة .

إنّ الستلايت والإنترنت ووسائل الإتصالات الأخرى المنشرة عالميّاً رحمٌ كبير جداً بكبر العالم وثقافته ، تحمل كلّ الثقافات والمدارس الحضارية ، وتعرض بين يدي العالم صورةً مجتمعيّة ، إلا أنّها تحتفظ بكمٍ هائلٍ من ثقافةٍ من هو الأنفذ في عالمِ الغلبةِ بمعناها الشامل ، وهي في النهاية تخضع لحكومة الصناعة والإبتكار ووسائل مراقبتها السريّة والعلنيّة ، كما في نظام " أيشلون " الأمريكي ، إلا أنّها مع ذلك تعتبر نافذة كونيّة مجتمعيّة يمكن أن تتحكّم في عرضها وفوائدها الدول والأفراد ، ولو ضمن النسبيّة

- " إنّ ديمقراطيّتنا الثريّة والعالميّة ، تعملُ على تركِ قسمٍ هائلٍ من شعوبنا عرضةً للجوع ، والأمراض . أيّ أكثر من تسعة أعشار الجنس البشري في عالمنا الحاضر ... وهل شهد تاريخُ الإنسانيّة نخبةً أو شموليّة إقتصاديّة وثقافيّة بمثل هذه الشراسة ؟ ! . وهل تخشون ممّا هو أخطر من هذه ؟ ! ... " .

الممكنة ... وللحقيقة العلميّة أشير إلى أنّ المنفعة التي تتمتّع بها الإمبراطوريات الكبرى ، تختلف جذريّاً عمّا تتمتّع به الدول الفقيرة فضلاً عن الأفراد ، اليوم الدول تشكو من أزمة صناعة معرفيّة وإجتماعيّة وقانونيّة وسلوكيّة ... تشكو من هضم وأكل المعلومات والسلوكيّات كما تُعرض على الشاشة الفضيّة ، تشكو من صناعة قيم يستوردها المواطن عبر أساليب تتسلّل إليه وفق مزايا تجميليّة وتحفيزيّة وإقناعيّة يمكن أن نصفها بالجبريّة الإعلاميّة .

حتى باتت القيم تعاند القواعد القانونيّة والبيئة المجتمعيّة ، وتصرّ على تشريع الجريمة ، وكسر قيدها ، وترويض المشترع القانوني ليقنع بأنّ الآداب العامّة أو السلوكيّة الجنائيّة واحدة من مظاهر التطوريّة التي يجب أن تخضع للإباحيّة التشريعيّة مع أنّها تشكّل ضرراً أكيداً على المجتمع وضروراته ، وتؤثّر سلباً على نموّه وعافيته خاصةً إذا علمنا أن فيما مضى كانت السلطة تبرمج السلوك الذي تريدهُ عبر قنوات التربية المدرسيّة والمدنيّة ... أمّا اليوم فقد أصبحت صناعة السلوك حتى " النــزعة الإجراميّة " أضحت من إختصاص الإمبراطوريّات الإعلاميّة ومؤسسات النشر ، وألعاب الفيديو الحديثة ، والروايات الأدبيّة والبوليسيّة خاصّة شاشة السينما والتلفزيون [1] ...

---

[1] تاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٠ إعترف الطبيب الأمريكي " مايكل سوانغو (٤٥ عاماً) خلال محاكمته في نيويورك بأنّه كان يقتل مرضاهُ بهدف الحصول على لذّة القتل فقط . وأنّه تعلّم ذلك من مظاهر المجتمع وثقافته وعقليّته التي تقوم على نوعٍ من العنف الواسع . وأشار إلى أنّه كان يقوم بقتل مرضاهُ عن طريق حقنهم بجرعات من " مادّة سامّة " . وقالت صحيفة " هيرالد تريبيون " إنّ التحقيقات التي تتابعت في القضيّة ذهبت للبحث والتدقيق في أغراض سوانغو الشخصيّة ، وبشكل رئيسي في ملاحظات مفكّرته اليوميّة . وظهر أنّ قراءة عدّة فقرات من مفكّرته تشير إلى أنّهُ نفّذ عمليّات القتل إستجابةً لرغبة خالصة في " مشاهدة الموت وتنشّق رائحتهُ " على حدّ ما جاء في كتاباته تلك . وكانت مفكّرة سوانغو قد وقعت بين أيدي المحقّقين عندما أوقف عام ١٩٩٧ في مطار شيكاغو أثناء توجّهه إلى المملكة العربيّة السعوديّة ، حيث عمل هناك كطبيب لفترة في إحدى المستشفيات . ولا يعرف العدد الكامل لقتلاهُ خاصّة أنّه لم يكن تحت المراقبة ، وعمل في عدّة دول . خاصّة أنّه تجذبهُ مشاهد " نزع الروح " . كما تشير المفكرة اليوميّة لـ سوانغو إلى أنّه كان " قارئاً مدمناً " لكتب تحكي قصص الموت ، وأخرى عن أطبّاء يظنّون أنّهم يملكون قوى خارقة ولا نهائيّة . كما يتابع بشغب أفلام الرعب والقتل وبصورة عامّة أفلام العنف غير العادي . وأنّه مولعٌ بها ويتابعها بشغف . ومن بين المدوّنات الشخصيّة لسوانغو لفتت نظر المحقّقين فقرات منسوحة من رواية منشورة عام ١٩٧٥ تحكي قصّة طبيب –

- قام بقتل زوجته عن طريق حقنها بمادّة سامّة . تقول الفقرة : بإمكانه الآن النظر إلى مرآة ليتأكّد من أنّهُ باتَ واحداً من أقوى الرجال في العالم وأخطرهم . بإمكانه أن يتأكّد من أنّه رجل خارقٌ سرّي . والكتاب الذي شغف به سوانغو هو " المسافر " من تأليف " جون كاتزنباخ " وقد نسخ أيضاً فقرة منه على مفكّرته تقول : عندما أقوم بقتل أحدهم أفعل ذلك لأنني فقط أريد القتل . إنّها الطريقة الوحيدة التي تذكّرني بأنني ما زلتُ على قيد الحياة . وقد أيقن المحقّقون من أنّ القتل من أجل المتعة واللذّة والتشفّي هي النتيجة الوحيدة التي كانت تدفع سوانغو للقتل . إحدى ممرّضات المركز الطبّي في نورث بورت كانت قد شاهدت الدكتور سوانغو خلال قتله لمريضه " جورج سيانو على سريره في المستشفى عام ١٩٩٣ ، وشهدت أمام المحكمة بما رأت آنذاك . حيث قام سوانغو بحقن مريضه بجرعات زائدة من " مادّة الميثال " ثمّ جلس على جهاز التدفئة ، يراقب بلذّة وهدوء موتهُ البطيئ . ومع أنّه إعترف عن عدّة ضحايا إلا أنّ الرقم من الضحايا يعتبر في نظر المحققين كبيراً جدّاً . خاصّة أنّ بعض الجرائم كان قد نفّذها عام ١٩٨٤ في فتاة إسمها " سنتيا ماكغي " (١٩ عاماً) وقد كانت مريضته في مستشفى ولاية أوهايو خلال عمله هناك ... وقد أثارت الصحافة الأمريكيّة نوعاً مزعجاً من السخط الكبير حول ملفّ الأطباء الذي يظهر أنّه من أهم وسائل تنفيذ الفكرة الإجراميّة ، وذكّرت بأوراق الأطبّاء الذي كشفوا عن أشنع عمليّات قتل وممارسة جنس ، وإغتصاب عنيف ، وبتر وإستئصال أعضاء ، ثم بيعها ، أو الصيد بها في البحر . وأنّ الإغتصاب ثمّ القتل من أهم الظواهر الطبيّة . كما أن ممارسة الدعارة عبر وسيلة الطبّ واحدة من مميزات السلوك الطبّي ... ومن جهة أخرى ركّزت الصحافة على أثر الكتب والقصص والأفلام على صناعة والتأثير الكبير في سلوك الأشخاص . وكرّرت سرد نتائج العنف والسطو والقتل وزيادة ممارسة العنف والإغتصاب ، بنسبة قياسيّة . ممّا يعني أنّ صناعة السلوك العنيف هي عبارة عن نتائج إجتماعيّة تسبّبت بها الحرية الزائدة . وشنّت الصحافة أشرس هجوم على الحريّة التي وصفتها بحريّة الإبادة ، ودعت إلى وضع قيود على ما نرى وما نسمع . وعدم السماح للفكر أن ينتج ما يشاء من دون مسؤوليّة .

واعتبرت ما يجري هو أكبر دليل على أنّ التجربة الإجتماعيّة تحتاج إلى قيود متتابعة وحادّة . وشدّدت على أنّ ثقة المواطنين بالأمن باتت مفقود . بدأً من الطبابة وصولاً إلى مراكز الشرطة التي كشفت تقارير عديدة ميلهم إلى الإعتداء والسطو وممارسة الدعارة وإستغلال المنصب ، والتجارة بالمخدّرات والإنخراط بالمافيا. وركّزت على أنّ أزمة الجميع هي حصريّاً في الثقافة التي يتلقّونها وتصنع شخصيّتهم بدأً من الشارع وصولاً إلى مقاعد التعليم والروايات القصصيّة والكتابات الإجتماعيّة وشاشات السينما والتلفزة . وأصرّت الصحافة على أنّ التربية المدنيّة مفقود ، وهي فقط من يصنع سلوكنا وأنّ الإحصاءات تدلّ على أنّ نمو حسّ العنف والجريمة فينا يكبر وينتشر بقوّة غير عاديّة إلى درجة يصبح فيها الشرطي والسياسي من أهمّ المجرمين . وشدّدت على أنّ البيئة الإجتماعيّة لم تعد قادرة على صناعة السلوك السليم وأنّها عجزت أمام الكميّة الهائلة من ثقافة الإجرام والعنف والسطو والإغتصاب والقتل وتجارة المخدرات ... وأكّدت على أنّ السينما والتلفزيون هما أهم مسؤولين عن صناعة المجرمين في المجتمع .... كما ركّزت الصحافة الأمريكيّة على ممارسة نوع جديد من التعاليم والأفكار يقوم على كبح وتنظيم السلوك عبر ممارسة التنظيم للقوى والإستعدادات التي تكمن في الأشخاص ... يذكر : أنّ قضيّة سوانغو أثارت الرأي العالم في الولايات المتحدة وما زالت قضيّته تتفاعل . وفيما خصّ نتائج صناعة سلوك الفئات المتخصّصة كالأطبّاء مثلاً أشير إلى ما التقارير التي تصدر في الولايات المتحدة وأوروبا والتي منها : تاريخ ١٠ آب عام ٢٠٠٠ نشرت جريدة السفير اللبنانيّة خبراً تحت عنوان : (**مطالبة بفضح الأطبّاء المشبوهين**) . جاء فيها :

نشرت " جماعة أمريكيّة " لحماية المستهلك قائمة بأسماء أكثر من " عشرين ألف طبيب أمريكي " وصفتهم بأنّهم محلّ شبهات لتورّطهم في مخالفات جسيمة تبدأ بممارسة الجنس مع المرضى ، مروراً بالهرّب الضريبي ، وصولاً إلى من استخدم قدماً بشريّة مبتورة من مريض كطُعْم لصيد سرطان البحر ... وقالت جماعة " المواطن العادي " إنّه من حقّ -

تحوّلات هويّة الأدوات

باختصار شديد يمكن القول :

إنّ العالَم الذي نعرفه اليوم ، يختلف جذريّاً عن العالم الذي كان من قبل أن يتفتّق العلم عن جوهره . وذلك من جهات عدّة . إلا أنّ الإنسان الذي نعرفهُ ما زالت حقيقته وجوهرهُ وماهيّتهُ واحدةً . ثابتة مع تغيّر الزمان ، وتحوّل المكان وتعدّد العصور والأدوات ... نعم الذي تغيّر هو " عالم الأدوات " من وسائل معرفية وتكنولوجية قلبت وحوّلت مفاهيم " الجغرافيا ، والزمن ، والمادّة الحركيّة ، والأوزان ، ونفوذ

- المرضى معرفة إن كان أطبّاؤهم قد أدينوا في جرائم سابقة ، وطلبت من الكونغرس الموافقة على قانون يسمحُ بمعرفة مثل هذه المعلومات . ونشرت الجماعة " وهي من ذوي التخصص والخبرة والنفوذ) في طبعة العام ٢٠٠٠ من كتابها السنوي أسماء (٢٠١٢٥) طبيباً ــ أي أكثر من عشرين ألف طبيب ــ و (٢٨ ألف مخالفة إرتكبوها) . وقال الطبيب " سيد وولف " رئيس قسم الأبحاث الطبيّة في الجماعة : إنّا وجدنا أنّ أكثر من ٩٠ في المئة منها جرائم خطيرة . وأضاف في مؤتمر صحافي : أطبّاء أدينوا بجرائم ، وأطبّاء تحرّشوا جنسيّاً بالمرضى ... وأطبّاء يصفون أدوية خاطئة أو جرعات زائدة منها ... هذه أمور خطيرة جدّاً . ومع ذلك فإنّ أقلّ من نصف الإجراءات العقابيّة كانت حادّة . ولم يحدث أبداً أن تمّ وقف معظم هؤلاء الأطبّاء (الذين عوقبوا بسبب هذه الجرائم الخطيرة) ولو موقّتاً عن ممارسة المهنة .

وقالت جماعة " المواطن العادي " إنّه يتعيّن أن يكون متاحاً للجميع الإطّلاع على " بنك بيانات الأطبّاء القومي " الذي يحتوي على معلومات عن القضايا الخاصّة بالتقصير الطبّي وإجراءات العقاب . وقال وولف : هذه البيانات تخصّ الناس ، ويتعيّن إتاحتها للجميع . وكانت لجنة التجارة في مجلس النوّاب الأمريكيّ برئاسة النائب طوملس بليلي قد عقدت جلسات لبحث هذه المسألة في آذار الماضي . وقال متحدّث بإسم بليلي : إنّ النائب سيقترح مشروع قانون في أوائل أيلول يتيح الحصول على هذه المعلومات مشيراً إلى أنّه من غير المعقول أن نعرف كمستهلكين معلومات عن عيوب السيّارات التي نستخدمها ، أو الأطعمة التي نتناولها تفوق ما نعرف عن الأطبّاء الذين نضع صحّتنا وسلامتنا في رعايتهم . أمّا الرابطة الطبيّة الأمريكيّة التي تمثّل حوالي ثلاثمئة ألف طبيب أمريكي من سبعمئة ألف طبيب أمريكي فإنّها ترفض مثل هذا الإجراء ، لأنّ من شأنه أن يزعزع ثقة الطبيب أمام الجمهور . ومن بين المعلومات التي شملتهم القائمة طبيب إستخدم قدماً مبتورة لمريض كطُعْم في صيد سرطان البحر ، وطبيب آخر فتح الجانب الخاطئ من رأس مريض في عمليّة جراحيّة وثالث إعترف بأنّه مارس الجنس مع ما لا يقلّ عن ١٦ من مريضاته ... يُشار إلى أنّ ممارسة الجنس مع المريضات يعتبر الرقم القياسي العالمي ، وهي ظاهرة منتشرة في كافّة أرجاء الغرب ، وهي على نسبة كبيرة جدّاً أيضاً من الإنتشار في باقي بلدان العام . وتشير المعلومات أن الأطبّاء يمتهنون أساليب صيد الجنس ، وكثيراً ما يلجئون إلى إستعمالات مرفوضة مثل إستعمال مواد مثيرة جنسيّاً وغيرها بهدف تحويل المريض إلى زبون جنسي . كما إنّ الأخطاء الطبيّة الموصّفة بالعمديّة ذات نمو كبير ، وقد طالبت مجموعة طبيّة وإجتماعيّة عام ١٩٩٨ بوجوب التشدّد على الأطبّاء ، بسبب نسبة الجرائم الكبيرة التي يرتكبونها عمديّاً ... وإنّ جزأً منها يُرتكبُ لغايات تجاريّة .

الأجسام والإتصال فوق المادّة ، وآليّات المنفعة ، والحاجة المبتكرة ، وقنوات المعرفة والمعلوماتيّة ، إلى معانٍ مختلف جداً عمّا كانت تقوم عليها أسس القواعد التي تحكم ما أشرتُ إليه ، ويمكن أن نسميها بـ " إمبراطورية التكنولوجيا " ، أو عصر الإلكترونيات .

وبالتالي من الطبيعي القول : إنّ مَن يمتلك " تكنولوجيا " المعلوماتية والمواصلات والمال والأدوات الأخرى ، هو " الأقدر " على تحطيم أسوار قلاع الوطنيّة التي إستحالت إلى أسوار " كرتونيّة وهميّة " أمام سلطان ونفوذ أدوات العلم الجديد القائم على سكّة قواعد " علم الأدمغة والتكنولوجيا " ...

ومَن له الغلبة التكنولوجيّة ، فإنّ له النفوذ في الميدان العالمي على حسب ما يمتلك من قدرة نسبيّة في هذا المجال ، وهذا يعني أنّ " العالمية " حتى في هذا العصر تختلف من دولة إلى دولة ، ومن وحدة عالميّة إلى أخرى ، بحسب ما تمتلك من " كمّ وكيف " في أدوات سلاح التكنولوجيا والمال المتنوّعة ومدى إستعمالها في وتفعيلها في ميدان الصراع العالمي ... [1] .

---

(1) إلى درجة تصبحُ فيها منافسة برميل البيبسي أكثر حدّة من برميل النفط ، مع أنّ الفارق بين ضرورة الإثنين واضحة جلاً . إلى درجة أصبحت فيها السلعة النفطيّة التي عبّر عنها المجتمع السياسي العالمي بـ " دم الإقتصاد والتطوّر التكنولوجي " أصبحت مجرّد سلعة تخضع لمجموعة من التأثيرات التي أخرجتها من خانة الإستراتيجيّة إلى الروتين العادي . ففي اللحظة التي يباعُ فيها برميل البيبسي بمقدار ما بين ٩٠ و ١٢٠ دولار . نجد أنّ برميل النفط ممنوع أن يستقرّ على سعر ٣٥ دولار . كحدّ ثابت ، بل في وقت الأزمة كما هي الحال في شهر أيلول من عام ٢٠٠٠ فإنّ الدول الصناعيّة تعتبر أنّ ازمة عالميّة حصلت لا بدّ من تعديلها . من هنا وتوفيراً للربحيّة العامّة فإنّ الدول الصناعيّة لعبت بمعادلة " رفع السلع المصدّرة " بهدف حصد مالي أكبر " تحت عنوان إرتفاع سعر النفط مما أثّر على سعر المشتقات النفطيّة والصناعات التحويليّة وزاد من أزمة الفاتورة الخارجيّة للدول المصدّرة للنفط . وعكس أزمة أخرى من عناوين العجز الإقتصادي تمثل في إرتفاع العجز في الميزان التجاري الخارجي . والمثير أنّ الأرباح البيعيّة الأكثر جناية للربح هي من صالح الشركات الكبرى النفطيّة التي تبيع النفط في أسواق الدول الصناعيّة كما هي الحال بالنسبة إلى الشركات المرابطة في غرب الولايات المتحدة الأمريكيّة ... ففي تاريخ ١٩ أيلول ٢٠٠٠ نقلاً عن جريدة المستقبل اللبنانيّة جاء فيها إنّ " سبع شركات " أجنبيّة هي الكبرى في العالم في المجال النفطي جنت خلال " النصف الأوّل " من العام الجاري أرباحاً صافيةً تزيد على ٢٧ مليار دولار . أي ما يعادل قيمة مجمل إنتاج أوبك " مجتمعة " لمدّة أربعين يوماً . منها أكثر من ٤٥ بالمئة حصّة أرباح الشركات الأمريكيّة الأربع " اكسون ــ موبيل " ٨ مليار دولار . " شيفرون " ٢,١ مليار دولار . " تكساكو " ١,٢ مليار دولار . " ايسول " : مليار دولار . ـ

ومعهُ : أليس من الطبيعي أن نخاف وأن نحذّر من رعب العولمة ونتائجها التي تُدار على أُسس وقواعد من " عقليّة السوق " وقواعد النفعيّة والربحيّة غير العاقلة التي تحكم أداء الجماعة الماليّة التي إتّخذت من اللانظاميّة التجاريّة أساساً للعولمة في الميدان العالمي . يدلّك على هذا الأمر اللون الرمادي في منظمة " الأبيض والأسود " التي خطّتها يدُ الدول الصناعيّة وفقاً لموازين القوّة ، والتي أطلقت عليها إسم منظمة التجارة العالميّة ... وقد أصبح جليّاً ما نادى به النقابيّون الغربيّون :

" مَن لا يملكُ مالاً ولا تكنولوجيا لا يملك أن يقرّر ... مَن ملكَ ثروةً طائلة ملكَ نفوذاً بمقدار وزنها ... " .

ومع أنّ العولمة مطلبٌ بشري " ضروري " . إلا أنّها تختلف عن هذا المعنى وتندرج ضمن إطار عولمة نوعيّة " إنسانيّة " ذات إمتداد نظامي حقوقي ، لما يتقاطع

- فيما بلغت أرباح شركة " شلّ " البريطانيّة الهولنديّة ٦,٥ مليار دولار . و " بريتيش بتروليوم " ٦,٣ مليار دولار . وشركة " توتال " الفرنسيّة ٣ مليار دولار . يُذكرُ أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تعتبر المستهلك الأولّ نفطيّاً في العالم فهي تستهلك نسبة ٣١,٨ في المئة من الإستهلاك العالمي . وزاد إستهلاكها من ١٧ مليون برميل إلى ١٩ مليون برميل يوميّاً . يُشار إلى أنّ الولايات المتحدة تستورد من بلدان أوبك ٣٠ في المئة من إستهلاكها . والباقي تستوردهُ من المكسيك وبحر الشمال ومن منتجها الداخلي . أمّا بلدان الإتحاد الأوروبي فإنّها تنتج مجتمعةً ١٨ في المئة من المعروض النفطي الخام . فيما تبلغ حصّتها الإستهلاكيّة ١٩,٦ في المئة .

ويُشار إلى أنّ ظاهرة الإحتجاج الأوروبيّة بنسبة أكبر ، والأمريكيّة بنسبة أقلّ بسبب أزمة الغلاء في البنـزين ووقود المحركات ووقود التدفئة بعد دخول فصل الشتاء وزيادة أسعار المشتقّات النفطيّة كشفت عن أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة لم تتأثّر كثيراً بسبب إعتماد إقتصادها الجديد على التكنولوجيا الحديثة ذات التقنيّة العالية يجعلهُ أقل عرضة لتقلّبات سعر النفط ، على الأقل بالمقارنة مع ما كان قبل عقد أو عقدين مضيا . ومن الملاحظ أنّ مكوّنات الفاتورة التي يدفعها المستهلك يذهب ٦٥ في المئة إلى ٧٥ منها إلى خزائن حكومات البلدان الصناعيّة : ضرائب أساسيّة على إستهلاك المشتقّات النفطيّة ، ضرائب قيمة مضافة لتطبيق المواصفات البيئيّة الجديدة على مصافي التكرير ... أمّا المتبقّي من فاتورة المستهلك في أوروبا وهو (٢٥ إلى ٣٥ في المئة) يذهب نصفهُ على الشركات النفطيّة ومصافي التكرير .

وإذا سألنا عن حقيقة الأرباح ؟ فإنّ الخاسر الأوّل هو الدول المصدّرة للنفط التي لم تستطع أن تتخذ من هذه الثروة العالميّة سلعة تجاريّة إستراتيجيّة من شأنها بناء إمبراطوريات ماليّة تساوي على الأقل الشركات النفطيّة الأمريكيّة المتمركزة في الغرب الأمريكي (الولايات الصناعيّة) . والعجيب أنّ سعر برميل البيبسي كولا يباع بسعر ١٢٠ دولار في حين ترفض الدول الصناعيّة أن يستقر سعر برميل النفط على أكثر من ٢٥ دولار . مع انّ تكاليف سعر برميل النفط في بعض الحقول يقدّر بــ ٢٣ دولار أمريكي .

النوع البشري من ناموس إستيعابي لأفراده وحلقات الكون . أي بمعنى تأسيس نظام عدالة أكثر شموليّة ، تكون الأفضليّة والأولويّة فيه للإنسان ، لا للثروة في مجال المزاحمة والمفاضلة . وتكون فيه النظرة إلى الثروة والمال آليّةً لا ذاتيّة ، ووسيلةً لا هدفاً ، ومحطّة نفعيّة إستكماليّة ذات مقصد ، لا غاية نهائيّة .

إنّ هذا ما تركّز عليه الإجتماعات الدوليّة المتكرّرة في النوادي الأمميّة منها إجتماع الألفيّة الذي أقيم تحت عنوان " حوار الحضارات " الذي قادهُ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ، من أجل تشريع قواعد تكون فيه الأفضليّة للإنسان ، كـــ قيمة ذاتيّة وكـــ أصالة نوعيّة .

وقد ركّز زعماء الإمبراطورية الماليّة السياسيّة على نوعٍ من تحديد نتائج الأزمة التي تمرّ بها البشريّة ، إلا أنّ واحداً منهم لم يركّز على سبب أزمة الإنهيارات البشريّة . لأنّ عناصر الصراع ما زالت موجودة ، وإمبراطوريات المال والسلاح والأساطيل التقنيّة والتكنولوجيّة ، ما زالت مرابطةً في الفضاءِ والبرّ والبحر ، وتشنّ الهجمات الشرسة ، والزعماء التقليديّون كـــ " العادة " يتلونَ واحدةً من هزائم الإنسانيّة في الفقر والجوع والمرض والتخلّف والأميّة الإجتماعيّة وسوء التغذية والإستنـــزاف المثير للرعب ، وسط مرثيّة دموع صنّاع القرار على الإنسانيّة في قرنِها الجديد .

إنّ العولمة تخلق نوعاً من " عالم إفتراس حادّ " غير عاقل في شتّى المجالات التي تعاند فيها الأدوات النواميس والقوانين القديمة ، وتخترق الحجب الزمانيّة والمكانيّة والموانع التقليديّة في المجالات الثقافية الاجتماعية الإقتصادية العسكرية الاقتصاديّة ... بحيث تكون المرجعية حكراً حقيقيّاً للأقوى .

من هنا نجد أنّ الدراسات الإجتماعية منذ عام ١٩٩٥ شنّت حملة واسعة نادت فيها بوجوب " عقلنة العولمة " في شتّى مجالاتها ، من خلال مبادئ وقيم تأخذ موضوع الإنسانيّة أساساً راسخاً له " حكومة تنفيذيّة " في المخطّطات النفعيّة والثقافيّة والسياسيّة والعسكريّة والإقتصاديّة ...

هذا بالضبط هو مطلب المفكرين الذين تظاهروا في " سياتل " الأمريكيّة ومنتدى دافوس الاقتصادي السويسري .. إنّهم أصروا على تعديلات قانونيّة من شأنها أن تشكّل ما يُسمّى بـ " دولة الرعاية الإجتماعيّة " . دولة المعرفة والمعلوماتيّة ذات الشق الانساني . دولة العقل والروح . دولة الضبط الموضوعي للثروة والمال . دولة الإقتصاد " الكافل " للحاجات الإنسانيّة . دولة العولمة الإنسانيّة في مجالها الحقوقي والإنساني وفقاً لـ " رزنامة " التكافل العام ، القائم على أساس إكساب النوعيّة الحقوقيّة " هويّة إعتباريّة " بعد ثبات هويّتها الطبيعيّة ...

لقد اعتبر المتظاهرون أنّ المشكلة الأهم التي من شأنها قلب الموازين في العولمة تكمن في الشق الاقتصادي الذي لا تحكمهُ مجموعة من القواعد القياديّة ذات الترشيد الإنساني ، ممّا يحيل المال إلى أداة قمعيّة ويؤسّس لتجربة أكثر وحشيّة معادلةً بما تمتلك التجربة من وسائل وأفكار لا تأخذ بعين الاعتبار سوى " المال والثروة " غايةً نفعيّةً في الممارسة الإجتماعيّة السياسيّة العامّة . هذا ما دلّ عليه بالضبط اليافطات والأفكار التي طرحها أهم نقابيي الغرب أبان إجتماعات منتدى دافوس في سويسرا ...

لقد انفلق " العصر الصناعي " عن ولادة جديدة لعصر الرموز او الإقتصاد الرقمي . هذا هو بالإختصار عالم " العولمة الاقتصادية " ... ومن أهم صفاته أنّ كل قيمه ومفاهيمه تقوم على معلوماتيّة إجتياحيّة للمال أين كان ، بعيداً عن الإنسان الذي لا يمثّل إلا هدفاً سوقيّاً وسط مجتمع أطلقت عليه الشركات العابرة للقارات إسم فلسفة " المجتمع الإستهلاكي " لتحدّد الهدف الأخير من النظرة الواقعيّة عبر أفكارها ونظرتها إلى العنصر البشري وسط الإجتماع العام ...

وبدلاً من الحديث عن الهوّة الهائلة التي تتمركز حولها الأرقام المخيفة جدّاً من الفقر والجوع والتخلّف الحاد والموت بعشرات الملايين كلّ عام . نجد أنّ أزمةً أخرى أخذت تحدّد هويّة عصرنا الذي بدأ يتربّع على " مفهوم مختلف " من عناوين الإقتصاد الجديد ، يُعبّر عنه بـ " التخلّف الرقمي " المرعب والمذهل ، بين مجتمع الفقراء ومجتمع

الأغنياء ... مّما أسّس لـ " مفكّرة " جديدة من شروط وخصائص تحدّد الفقر وتصفه على أساس شروط معلوماتيّة وتكنولوجيّة ، في بيئة تختلف عن بيئتنا التقليديّة لوصف الفقر طبيعيّاً وإجتماعيّاً ، وهذا التفاوت الهائل ظاهرة نتجت مع الولادة الجبّارة للمعلوماتيّة والإنترنت ، مّما أدّى فعلاً إلى خلق أداة تزوير جديدة تقوم على أساس إحتساب الفقر رقميّاً واعتبار الأهمّية ليست جوهريّة لجهة أنّ رئيس حكومة اليابان لم تلمس يداهُ جهاز كومبيوتر قبل تولّيه الحكومة ، وهو في أهم بلد صناعي في المعلوماتيّة بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة ... ومن جديد أشير إلى أنّنا نعيش أزمة توصيفيّة غير عاديّة ، والتفسير الذي يعطى للمعلومات الميدانيّة أخذ يخضع لمجموعة مؤشّرات من شأنها أن تحذف عن أدمغتنا وعقولنا الحقيقة الطبيعيّة الإجتماعيّة ذات التوصيف على الأقلّ الطبيعي . إلى درجة أصبحت الديمقراطيّة تُقاس بمدى عدد أعضاء البرلمان عندنا من النساء . بعيداً عن أزمة الجوع والأميّة المتطوّرة في مستواها الإجتماعي والإندماجي والإستيعابي والتطوّري وما إليه ...

إنّ هذا من شأنه أن يحرف ويزوّر " موضوعيّة " نفس التفكير من خلال المؤشّرات الناظرة المفسِّرة للخريطة الطبيعيّة ، التي تمظهرت وفق نموذج الإنسان نفسه ووثيقته الحقوقيّة . إنّ الأرقام الصادرة عن الامم المتحدة عام ١٩٩٩ تقول : إنّ التفاوت العالمي يزداد إتساعاً وخطورةً . ففي الربع الاول من القرن العشرين كان مستوى المعيشة في البلدان الأغنى يزيد " سبع عشرة " مرةً عن نظيره في البلدان الفقيرة وفي السبعينات أضحت النسبة واحداً على سبعين . واليوم تجاوزت ذلك الى واحد على أربعة وسبعين ، وما زالت تستمرّ بنسبة نموّ فارق مرتفعة ...

إنّنا نعيش في عالمٍ ممنوعٌ فيه على " الوحدات السياسيّة " أن تتمتّع برزنامة شروط حتى " إستهلاكيّة " كما هي عند نخبة قادة الهرم السياسي الدولي ... ممنوع أن

يكون لسلعتنا قيمة تجاريّة حتى وإن كانت فعلاً تمثّلُ " الدم الحصريّ " والحقيقي للإقتصاد العالمي كما هي الحال بالنسبة للنفط [1] .

---

[1] تاريخ ١٨ أيلول ٢٠٠٠ جاء في دراسة لجميل كوسا في جريدة المستقبل دراسة تحت عنوان : " ٢٠٠ مليار دولار في متناول الدول العربيّة وأرباح ألمانيا في السنة ١٠٦ مليارات دولار " . جاء فيها بتصرّف : أورد معلومات عن مجلّة (إرد أول غاز كوله . أول أ . غاز جورنال . شل داتن فاكتن . وبناءً عليه فقد أوردت المجلّة أنّ مقادير النفط الإحتياطيّة في العالم المؤكّدة والمكتشفة حتى اليوم هي : (١٣٦ مليار طنّ) موجود منها في الشرق الأوسط أي في الدول العربيّة + إيران (٩٥ مليار طنّ) موزعة على الدول التالية :

_ السعوديّة : ٣٦,٣١ مليار طنّ .

_ العراق : ١٣,٤٢ مليار طنّ .

_ الكويت : ١٣,٠٩ مليار طنّ .

_ الإمارات : ١٢,٨٩ مليار طنّ .

_ إيران : ١٢,٧٠ مليار طنّ .

_ ليبيا ٣ مليار طنّ .

_ الجزائر : ١,١٨ مليار طنّ .

_ المنطقة المحايدة + سوريا + عمان = ٢,٤١٠ طنّ .

ويكون المجموع العام : ٩٥ مليار طنّ . من مقادير النفط المكتشفة والمؤكّدة حتى الآن في الدول العربيّة + إيران . وهذا عبارة عن (٧٠ في المئة) من الإحتياط العالمي . أمّا الولايات المتحدة الأمريكيّة فعندها (٣,٤ مليار طنّ من النفط) . أمّا الإتحاد السوفياتي السابق فعنده (٧,٩ مليار طنّ من النفط) ... وفي إحدى محاضرات الأستاذ رول عام ١٩٦١ في برلين قال : إنّ مساحة دولة الكويت تساوي مساحة مدينة برلين الكبرى . أمّا الإحتياط النفطي لديها فهو أكبر من الإحتياط السوفياتي " آنذاك " + الإحتياط الأمريكي . وهذا ما زال ثابتاً حتى الآن : فـ ٧,٩ " روسيا " + ٣,٤ أمريكا = ١١,٣ مليار طنّ . أمّا إحتياط الكويت فهو : ١٣,٩ مليار طنّ من النفط . " نحن العرب إذن نعيش على أغنى أرض في العالم ، أفلم يحن الوقت للتخلّص من الفقر والبؤس ، ألم يحن الوقت للإستفادة من هذه الثروة الهائلة التي أعطاها الله لنا تحت رمالنا ، والعالم كلّهُ بأشدّ الحاجة إلينا ؟ " ، إنّ الفائض عن حاجة العالم يبلغ ١٧٨ مليون طنّ نفط . وهو السبب الأوّل الأساسي لهبوط الأسعار . وإذا تأمّلنا " الأرقام " يتبيّن لنا أنّ الدول المصدّرة للنفط عدا الدول العربيّة . أمريكا الجنوبيّة وأفريقيا وروسيا والدول الشرقيّة تنتج ما مجموعه : ١٣٣+٥٣+٨٣= ٢٦٩ مليون طنّ وهذا لا يسدّ حاجة اليابان وحدها . إذن : فالدول العربيّة مع إيران وحدها القادرة على سدّ النقص لدى أمريكا الشماليّة وأوروبا واليابان . لفائضها الضخم وهو ٩٨٦ مليون طنّ . وتعتبر الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط على الرغم من إنتاجها الضخم .

كما إنّ إنتاج العالم للنفط أعلى من الإستهلاك . والفائض هو ١٧٨ مليون طنّ في السنة . وعلماء الإقتصاد يقولون : إنّ كل سلعة يتوازن سعرها حسب العرض والطلب فإذا زاد العرض إنخفض السعر . وإذا نزل الإنتاج إرتفع السعر . وهذا أمر بديهي . وإليك المثال التالي : عندما حدثت " حرب الخليج " إنخفض الإنتاج العالمي بسبب توقّف الكويت والعراق عن الإنتاج . وفوراً إرتفع سعر البرميل إلى ٤٨ دولاراً وبقي هكذا عدّة أيام . حتى صدر تصريح عن السعوديّة أكبر دولة نفطيّة بأنّها ستزيد إنتاجها من ٤ ملايين برميل في اليوم . وهي حصّتها في منظّمة الدول المصدّرة للنفط " أوبك " إلى ـ

= ١٠ ملايين برميل في اليوم . وعلى الفور نزل السعر إلى ١٦ دولاراً . وتنتج السعوديّة الآن ٨,٧ ملايين برميل يوميّاً والحقيقة إننا ننتج النفط ونعطيه إلى الدول الصناعيّة بسعر الكلفة تقريباً علماً أنّ كلفة البرميل في بحر الشمال هو ٢٣,٦ دولار . وسعر برميل المياه المعدنيّة أو برميل البيبسي كولا (ماء + سكّر + CO٢) يراوح بين : (٩٠ و ١٢٠ دولاراً) .

تصوّروا لو أنّ الإنتاج أصبح أقلّ من الإستهلاك أي إننا سنخفّض إنتاجنا بنسبة ١٠ في المئة فقط عن الإنتاج الآن وهذا بيدنا ، أو تصوّروا أنّ السعر بقي ٤٨ دولاراً للبرميل الواحد . لكان دخل الدول العربيّة حسب إنتاجها الفعلي مأخوذاً من المجلّة على الشكل التالي : ١ طنّ = ٧,٣ براميل . " ١ برميل = ١٥٩ ليتراً " . ويتبيّن من خلال هذه الأرقام أنّنا سنقضي تماماً على الفقر والديون والبطالة ونزيد الرواتب ونرفع مستوى شعوبنا . لكنّ الحرب الإقتصاديّة المدمّرة ضدّ هذه الدول والشعوب . والمطلوب أن نلتزم أوامر الدول الصناعيّة المستهلكة للنفط . وهي أمريكا وأوروبا واليابان . لأنّ مصلحة هذه الدول هي أن يكون الإنتاج دوماً أعلى من الإستهلاك حتى يبقى السعر بخساً . وهذه الدول وحدها المستفيدة . فهي حين تشتري برميل النفط بستّة عشر دولاراً مثلاً تبيعهُ في اسواقها بسعر وسط " ٢٢ دولار " ... وإليك الحساب التالي في ألمانيا الإتحاديّة وبعض الدول الأوروبيّة الكبرى ، لمعرفة الأرباح السنويّة التي تجنيها من شراء النفط العربي وبيعه . (وليس من جرّاء تحويله) : فالإستهلاك السنوي في ألمانيا هو ١٤٠ مليون طنّ × ٧,٣ برميل × ١٦ دولاراً شهريّاً = ١٦,١٢٨ مليار دولار . والمبيع هو : (١٤٠ مليون طنّ) × ٧,٣ برميل × ١٢٢ دولاراً مبيع = ١٢٢,٩٧٦ مليار دولار . الربح السنوي المحقّق هو ١٠٦,٨٤٨ مليار دولار . وعليه فإنّه يدخل الخزينة الألمانيّة مع ربح الشركات النفطيّة مبلغ ١٠٦,٨٤٨ مليار دولار . كلّ سنة . أمّا ربح إيطاليا فهو ١٥٠ مليار دولار في السنة . وربح فرنسا السنوي هو ١١٣ مليار دولار .

يعني أنّ أوروبا تجني أرباحاً خياليّة ، تقدّر بمئات مليارات الدولارات على حساب الدول العربيّة وهي تجنيها فقط من " إعادة بيع النفط " الذي تشتريه من الدول العربيّة . وليس من تحويله الصناعي .

وإليك المثال الآخر : عندما حدثت أزمة الخليج في عام ١٩٩٠ وضعت ألمانيا تحت تصرّف الولايات المتحدة الأمريكيّة مبلغ " ٢٣٠ مليون مارك " أي ١٢٠ مليون دولار . وذلك ثمناً لمصاريف الحرب في الخليج . وعلى الفور أتى وزير الخارجيّة الأمريكيّة جيمس بيكر إلى ألمانيا وأبلغ الحكومة الألمانيّة العبارة التالية : " تصوّروا لو أنّ صدّام حسين زحف إلى السعوديّة (وقد سمحوا له فعلاً أن يدخل إلى السعوديّة في منطقة الخليج بضعة كيلومترات) . وتحكّم بإنتاج الكويت والسعوديّة والعراق ، وخفّض الإنتاج . فستكون النتيجة أنّ سعر برميل النفط سيزيد على (١٠٠ دولار . وهو سعرهُ الطبيعي) . من أين ستعوّضون ١٠٦ مليارات دولار ربحكم السنوي من النفط . ومن اين ستأتون بنسبة ٣٨ في المئة من موازنتكم ؟ " . على الفور ومباشرة زاد الألمان إسهامهم المالي في حرب الخليج من ١٢٠ مليون دولار إلى ١٣ مليار دولار (٢٠ مليار مارك) .

أخيراً : منذ فترة قصيرة خفّضت أوبك إنتاجها من النفط مليونيّ برميل في اليوم وعلى الفور زاد سعر برميل النفط من ١٠ إلى ٣٠ دولاراً . وبعد ضغوط أمريكيّة زيد الإنتاج بعض الشيئ ونزل السعر إلى ٢٦ دولاراً . وطلبت أمريكا من العراق أن يزيد إنتاجه من ٦٠٠ مليون دولار إلى ١٢٠٠ مليون في السنة لشراء الغذاء والدواء . وكان هذا فعلاً وزاد الإنتاج العالمي . ونزل سعر البرميل إلى ٢٤ دولار . بسبب زيادة الإنتاج العراقي ... وعليه : فإنّ الولايات المتحدة وهي بحاجة فعلاً إلى ١٧,٥ مليون برميل في اليوم × ٢ دولار × ٣٦٥ يوماً . وفّرت مبلغ : (١٢,٨ مليار دولار) ربحاً أكيداً ضمنت أن تبقى بين يديّ الأمريكيين وفي الولايات المتحدة الأمريكيّة . وهكذا في أوروبا " . وجاء في إحدى المقالات في مجلّة " درشبيغل " في هامبورغ الألمانيّة إتّهام لأمريكا بأنّها " سرقت العالم في حرب الخليج " . إذ أنّ كلفة الحرب كانت ٧ مليار دولار . ولكنّها جمعت للحرب المبالغ التالية :

ـ ٣٦ مليار دولار من السعوديّة . = .

إنّ الإقتصاد اليوم يقوم على مجموعة مؤشرات إذا تزعزعت فإنّ ذلك سيؤدّي إلى كارثة عالمية هائلة النتائج . اليوم أضحى من الثابت أنّ الاقتصاد العالمي يرتبط أشدّ ارتباط بالاقتصاد الأمريكي وبنسبة هامّة . وما نظريّة القاطرة والقيادة الأمريكية إلا مثالاً حيّاً عن ترابطيّة القوى المؤثّرة في عالمنا . وهي صحيحة بنسبة فعّالة بالنسبة إلى الإقتصاد الأمريكي الذي أتحفته تكنولوجيا المعلوماتيّة والإتصالات بنوعٍ من إعادة إعتبار إستراتيجيّة وتجاريّة كبيرة وخياليّة أيضاً مما جعلهُ أوّل إقتصاد يؤسّس لإقتصاد جديد يقوم على " ماهيّة " تختلف عن نموذج الإقتصاد التقليدي وذلك بعد فترة من توقّع أزمة واسعة جدّاً ، يمكن أن تؤثّر على موقع قيادته العالميّة للقرن الواحد والعشرين ...

لقد أفصح رتشارد نكسون الرئيس الأمريكي الأسبق في كتابه أمريكا والفرصة التاريخيّة أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تخطّط و " بقوّة " من أجل تعزيز خطّ الردع والنفوذ الإقتصادي العالمي عندها . مشدّداً على أنّ نظريّة : " إذا عطس " الإقتصاد الأمريكي ، فإنّ العالم كلّه سيصاب بالزكام ، يجب أن تكون هدفاً حقيقيّاً للسياسات الأمريكيّة البعيدة المدى ...

إنّ هذا هو وجهُ الخطر في عولمتنا التي تقوم على أساس إختزال الأدوار والإنتخاب على أساس الوحدات بعيداً عن فكر الفرديّة الطبيعيّة الإجتماعيّة قياساً على منظومة الحقوقيّة العامة للإنسان ...

- ـ ٢٤,٥ مليار دولار من الكويت .
- ـ ١٣ مليار دولار من ألمانيا .
- ـ ١٢ مليار دولار من اليابان .
- ـ ١,٥ مليار دولار من بقيّة الدول الأوروبيّة وغيرها .

والمجموع العام هو : ٨٧ مليار دولار .

هذا ما عدا الفواتير المتأخّرة الباهظة والتي تشكل ثمناً للآلة والجند الأمريكي في بحر وبرّ الخليج العربي . وهي ما زالت حتى اليوم .

وجه الخطر هو أننا نعيش وراء مجموعة من السياسات التي تعتبر الوجود الكياني إنّما يتقوّم بمجموعة من الأسلحة العامّة الإستنــزافيّة ، التي يجب أن يخوضها العالم وفق الوحدات الماليّة والسياسيّة والمعلوماتيّة والطبيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والعسكريّة ... ويطبعها وصف إستراتيجي يعبّر عن ظاهرة حادّة في الإحتكار الشديد بعيداً عن آثار الجوانب الإجتماعيّة والإنسانيّة . لذا من الطبيعي أن يموت كلّ شعب العراق ما دام أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة ترى في صدّام حسين ظاهرةً ذات فائدة إقليميّة تتمظهر وفق نظريّة الإبقاء عليه ضعيفا ليمثّل دوراً أمنيّاً " تخويفي " يكون من نتائجه زيادة الفواتير العسكريّة التسليحيّة الخليجيّة بنسبة ٤٠٠ في المئة وحشد الآلة والجند الأمريكي قرب آبار النفط ...

إلى درجة أصبحت المعلوماتيّة الطبيّة والإكتشافات الطبيعيّة واحدةً من أهم الأسلحة المعدَّة من اجل خوض صراع الأقوياء في الميدان الدولي ... هذا ما دعا جاك شيراك الرئيس الفرنسي إلى شنّ هجوم وصف بـــ " الأعنف " إزاء الإحتكار الطّبي الأمريكي لموسوعة الموروثات الجينيّة التي تمّ الإعلان عنها عام ٢٠٠٠ ممّا يسمح بإستخدامها كــ " سلاح " طبّي مالي من شأنه أن يجني أموالاً خياليّة [1] ...

---

[1] يوم الثلاثاء تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ وفي حدث تفوق أهمّيته صعود الإنسان الى القمر أُعلن عن خارطة " المخزون الوراثي البشري " . ففي هذا التاريخ أعلن الرئيس الامريكي بيل كلنتون خلال احتفال في البيت الابيض عن الانتهاء من فكّ رموز وحلولة كامل المخزون الوراثي البشري تقريباً ووضع خارطة شبه كاملة لهذا المخزون . قال كلنتون في تصريح مشترك مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير ، نقلته محطّات التلفزة وإعتبرته الاهمّ بشريّاً : " إنها أهمّ وأعظم خارطة أعدّها البشريّة حتى الآن " . وأُعلنت نتائج أبحاث مشروع (هيومان جينوم بروجكت) في كلّ من طوكيو ولندن وباريس وواشنطن ، وشارك في الابحاث علماء من ١٨ دولة . ودعا كلنتون الحكومات الى عمل مشترك من أجل تحديد الأسس الاخلاقيّة والقانونيّة لإستغلال الانجاز ودراسة انعكاساته الاجتماعيّة . واعتبر بلير الانجاز " ثورة علميّة " ستتجاوز تطبيقاتها بكثير اكتشاف المضادّات الحيويّة . وأكّد " يانغ هوانمنغ " من معهد الابحاث الوراثيّة في الصين أن البشريّة خطت نحو مرحلة جديدة من معرفة البشر لأنفسهم . وقال رئيس وزراء اليابان يوشيرموري إنّ الانجاز يشكلّ خطوة عملاقة للبشريّة باتجاه كشف اسرار الحياة نفسها . وأعلن وزير البحث العلمي الفرنسي " روجيه جيرار سوارتنبرغ " في باريس أن مشروع الجينوم البشري توصّل الى وضع خريطة شبه كاملة وأتمّ إعادة تركيب ٩٧ في المئة من الجينوم البشري على شكل جزئيّات . مما يعني أن فكّ رموز " كتاب الحياة " سيشكّل منعطفاً في مسيرة العلوم . -

– وعرض العلماء خارطة شبه كاملة للمخزون الوراثي البشري الذي يتضمّن المكوّنات الدقيقة لجسم الانسان ، مدشّنين عصراً جديداً من الاكتشافات الطبيّة ، ومثيرين قلقاً حيال انعكاساتها الاخلاقيّة . وتحقق الانجاز بفضل استخدام اجهزة كومبيوتر فائقة القدرة ومعدّات مخبريّة شديدة الدقّة رتبت ٣,٢ ملايين قاعدة تؤلّف الشريط اللّولبي المزدوج للحمض النووي الريبي منقوص الاوكسيجين " دي أن أي " الموجود في كلّ من ٢٣ زوجاً من الصبغيّات (الكروموزومات) التي تحتويها نواة الخليّة . وتتموضع على كلّ شريط من شريطي الحمض النووي المورثات (الجينات) أو الادوات التي تتحكّم بإنتاج البروتينات التي يتألّف منها الجسم البشري والتي تتولّى اصلاح أي تلف او تتسبّب في حال حدوث طفرة فيها ، في الاصابة بأمراض بالاضافة بالاضافة الى قطع من المادّة الزائدة التي لم يعرف دورها بعد . وأعلن كريغ فينتر رئيس مجلس ادارة شركة سيليرا جينوميكس التي قامت بأبحاث موازية وأعلنت النتائج نفسها :

(أنّ فكّ رموز المخزون الوراثي لخمسة أشخاص من أصل ولون مختلف أظهر أن مفهوم العرق لا اساس وراثيّاً له . وأكّد أنّه من المستحيل تحديد الانتماء العرقي انطلاقاً من المخزون الوراثي)

ويأمل العلماء من خلال التمكّن من كشف " طريقة عمل المورثات " من تفادي أو علاج عدد كبير من الامراض مثل الزهايمر وضمور العضلات والتقزّم وبعض السرطانات ووهن العظام والتهاب المفاصل والربو الشُعي التحسّسي وأمراض القلب كما يأملون أن يوفّر الانجاز أدوات مهمّة للتشخيص بحيث يتمكّن الأطباء من ابلاغ مرضاهم بأنهم ورثوا أمراضاً قد تظهر لاحقاً ، أو تزول في حال اتبعوا نمطاً حياتيّاً معيّناً ، كما يمكّنهم الكشف عن حساسيتهم لبعض الادوية . لكنّ الهندسة الوراثيّة لا تزال في بداياتها ، ولا يتوقّع أن يتمّ التوصّل إلى أدوية " عجائبيّة " قبل سنوات من البحث بعد الانتهاء من إكمال الخارطة البشريّة بنسبة ٩٩,٩ في المئة ، وهو ما يتوقّع ان يتمّ التوصل اليه قبل الموعد المحدد في ٢٠٠٣ ميلاديّة . ومن الانجازات المهمّة التي يؤكّد مشروع المخزون الوراثي البشري التوصّل اليها هو تموضع المورثات في ترتيبات مختلفة يتوقّع أن تكشف عن الاسباب التي تجعل بعض الناس أكثر استعداداً من غيرهم للإصابة بمرض ما . ويطمع العلماء أن يتمكّنوا بحلول ٢٠٠٣ من التعرّف على ١٠٠ ألف من هذه الترتيبات المختلفة ، وان كان من المتوقّع أن يتّسع الهدف الى مليون بنهاية هذه السنة . لكنّ الضجّة الكبيرة المحيطة بالإعلان لا تخفي " القلق الناجم عن المشكلات الاخلاقيّة والقانونيّة " التي تخبّئها . ووجّه وزير البحث الفرنسي إنتقاداً مبطّناً لشركة " سيليرا جينوميكس " الامريكيّة بقوله : " إنّ الاموال الحكوميّة هي التي ساهمت في جعل نتائج الأبحاث متوفّرة للجميع ، وجعلت من المخزون البشريّ ملكاً للبشريّة جمعاء ، بحيث لا يمكن لقلّة أن تصادر المعرفة الوراثيّة " .

يشار الى أن حرباً ضخمة تدور بين القوى العالميّة حول " الاحتكار العلمي " خاصة ذلك الذي يتعلّق بالانسان نفسه ، حيث تعتبر ظاهرة الاحتكار من أهم خصائص المجتمع الدولي الذي نعيش فيه . وتؤكّد شركة سيليرا جينوميكس أنّها ستبيع التطبيقات ونتائج الابحاث المتأتية من الاكتشافات ، وليس " المعلومات بحدّ ذاتها " الى الباحثين وشركات الادوية . مما يدرّ على الولايات المتحدة الامريكيّة " بحراً " من الأموال العالميّة . ويخشى المجتمع الدولي من المشكلات الاخلاقيّة التي يتوقّع أن تبرز خلال السنوات المقبلة مخاوف من إساءة استخدام المورثات او السعي الى تكوين " بشر خارقين " يتميّزون من ناحية الذكاء أو القوّة الجسديّة كما يخشى من توفير المعلومات عبر الخارطة الجينيّة الخاصة بالاشخاص الى ارباب العمل مما يؤثّر سلباً على تقييمهم ، لجهة أنهم غير اذكياء وغيرها من المميزات الباطنيّة واقترح كريغ فينتر رئيس مجلس ادارة شركة سيليرا جينوميكس الامريكيّة الخاصّة ودانيال كوهين من مجموعة جينست الفرنسيّة " **تأسيس برلمان عالمي لوضع معايير أخلاقيّة عالميّة غير موجود حاليّاً لإعتمادها في مجال الأبحاث الوراثيّة وتطبيقات خارطة المخزون الوراثي البشري** " كما اقترح العالمان السالف ذكرهما في مقال نشرته صحيفة لوس أنجلس تايمز تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ تأسيس " برلمان عالمي " يكون هيئة استشاريّة مؤلّفة من نحو ستّين عالماً وفيلسوفاً متمرّساً وأضاف ان تفويض العلماء يمكن أن يكون لمدّة –

إنّ هذا يؤكّد بشكلٍ بيِّنٍ بنية مقولة محور " فكر وقيادة القيم " للأدوات في عصر العولمة ... إنّ مقولة " مقامرة العولمة " التي أطلها أهم نقابي أوروبا إبّان إجتماع أستراليا هي خير توصيف حقيقي للماهيّة العامّة التي تحكم عقليّة رجال الثروة والإمبراطوريات الماليّة ... من هنا تكون المهمّة " إنسانيّاً وفكريّاً " أصعب من أجل تحديد مجموعة من الأفكار من شأنها أن تحدّد " دور المال " في مجتمع الإنسان . وترشّد الأدوات في أدوارها التفاعليّة والتأثيريّة التي تتقاطعها القيم والغايات ...

لقد جدّدت مجموعة معاصرة من الدراسات معاني ذات سمة تقليديّة إلا أنّها جوهريّة في طرحها وعناوينها وغاياتها وقد توزّعت حول :

١. حقّ الحياة بمعنى " التطوّر الإجتماعي " مأخوذ وفق مقياس الذات البشريّة الطبيعيّة الإجتماعيّة .
٢. ممارسة الدور الطبيعي ، مأخوذ فيه حقّ معرفة معلوماتيّة تتعلّق بالجهة الطبيعيّة التي تكوّن الفرد في شوطه البشري .
٣. ممارسة " الحياة الفكريّة " وفق قواعد مسؤولة لا تكون فيها الحريّة أكثر إحتراماً من قواعد الحقيقة .
٤. ممارسة حقّ " العالميّة " وفق منظومة القواعد النوعيّة التي تتعلّق بالإشتراك الطبيعي الإجتماعي بين أبناء النوع البشري ، مأخوذ فيها عدم التمايز

= عامين يقومون خلالها باضفاء النصح الى أصحاب القرارات في عالم الاعمال والسياسة . وقال العالمان السالف ذكرهما : " بمجرّد امتلاكنا للخارطة الكاملة للمخزون الوراثي سيكون بإمكاننا تكوين كائن بشريّ جديد لتبرير ضرورة تأطير الابحاث الوراثيّة ووضع رقابة عليها " . وأشار فينتر الذي اعلنت شركته فكّ رموز المخزون الوراثي البشري . وكوهين الذي يعمل على الاصول الوراثيّة لمرض الزهايمر وسرطان غدّة البروستات الى أن التجربة التاريخيّة علّمتنا أنه عندما يصبح أمر ما ممكناً ــ أي تكوين كائن بشري خارق ــ فانّ أحداً سيحاول القيام به عاجلاً أم آجلاً . وهنا يكمن الخطر . وختم الباحثان الى أنّه لا يوجد نظام عالمي للمعايير الاخلاقيّة يحدد ما هو الصواب وما يمكن القيام به ، وما هو سيّئ ، ولا يجوز بالتالي القيام به ... ومثل هذه الهيئة الدوليّة حاجة ملحّة . يُذكر أن الافلام السينمائيّة كانت قد ركّزت في الآونة الاخيرة على الخيال العلمي الذي يتعلّق بـــ " بشر خارقين " . وبعدما كان يصنّف هذا الامر ضمن خانة الرواية السينمائيّة العلميّة ، فانّ ما توصّل اليه العلماء أحاله الى حقيقة فعليّة .

الإجتماعي الإعتراضي والإعتباري على مسيرة التكامل العام بين أبناء النوع .

حتى وإن كان عبر التشريع القانوني الذي من شأنه أن يشوّه ماهية الطبيعة العامّة النوعيّة ذات الإشتراك الطبيعي أصلاً ...

وقد نادت هذه الدراسات بقفزة نوعيّة تعيد دراسةً محوريّةً حول نهضة بنيويّة تقوم على أساس خلق توازن تطوّري بين التحوّلات الصناعيّة والتحوّلات الفكريّة . وتتفق من جهة الحقائق الموضوعيّة في إطار الكشف العام للكون والإنسان .

وكما ترى فإنّ هذه العناوين بعيدة عن منطق العولمة وغير محكومة أصلاً بها ومع أنّها مطلب بشري إلا أنّ منطق المال والمنفعة والثروة بعيد كلّ البعد عن نظام العقلنة الطبيعيّة الإجتماعيّة قياساً على منظومة الطبيعة الإنسانيّة .

ومن الأمثلة البسيطة السريعة لهذا المنطق نتائج الهزيمة الإجتماعيّة وهو ما تشير إليه الإحصاءات من وجود أكثر من (٩ ملايين أسرة) في الولايات المتحدة الأمريكيّة يعيشون تحت مستوى خطّ الفقر ، في وقت تعتبر الولايات المتحدة الأمريكيّة رائدة صناعة الإقتصاد الجديد ، القائم على المعلوماتيّة ، ممّا يؤكّد أزمة " مذهبيّة قانونيّة " في نطاق صياغة إعادة توزيع الثروة في المجال الإقتصادي ، تسيطر عليها ذهنيّة تشريعيّة عمليّة تحول دون تحقيق التنمية الإجتماعيّة الإستيعابيّة الفرديّة ، ولو في حدّها الأدنى من الكفالة المضمونة من جهة ، ومن جهة ثانية تؤكّد مقولة " الفرق الفاضح " بين كم أو حجم الدخل القومي والدخل الفردي كـ " ميزان " لمعنى العدالة الأكثر شموليّة في مجال الضمانات الفرديّة الإجتماعيّة المضمونة فعلاً ... والمثير أنّ إقتصاد تكنولوجيا المعلوماتيّة يعتبر أهم قناة عالميّة ذات مردود مالي ضخم من شأنه أن ينافس أهم المرافق الإقتصاديّة [1] .

---

[1] تاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٠ تفيد الدراسات الحديثة أنّ الإقتصاد الأمريكي في عصر العولمة إستطاع أن ينقذ نفسه بقوّة عبر " التكنولوجيا المعلوماتيّة " التي غيّرت تماماً عمل الشركات الأمريكيّة والشركات الأخرى العالميّة . وتدلّ الدراسات على أنّ التجارة الإلكترونيّة كانت قيمتها ٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ وقد تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ . وقد أطلقت المجلّة الأمريكيّة الشهيرة " وورد " عبارة (إقتصاد الشبكات) في وصفها الجديد للإقتصاد الجديد إذ أنّ أي شكل من -

من هنا تكون الصرخة التي نادى بها الآلاف في سياتل ودافوس ذات معنى ضروري وإجتماعي وإنساني ، بهدف التأسيس لمذهب قانوني يلعب دور القيادة والسلطة على السلوكيّة الماليّة ، من أجل ضمان " عدالة " أكثر شموليّة وإستيعابيّة وموضوعيّة ، تأخذ الفرديّة أساساً في التوصيف والتصنيف والتفسير ، شرط أن تكون وفق مقياس الضرورة " الطبيعيّة الإجتماعيّة " ذات المغزى المعلوماتي الذي يتمحور حول مجموعة من الأسئلة التي حدّدها الدراسات الإجتماعيّة النفسيّة ، والتي تأخذ بعين الإعتبار الجهة النفسيّة والوجدانيّة والطبيعيّة لماهية الفرد في الحسابات الإجتماعيّة ممّا يعني تأسيس توجّه يقوم على أنظمة ذات صبغة رعائيّة .

وهذه الصورة يجب أن تكون محكومة بفلسفة تجيب عن مجموعة أسئلة تتوقّف " مليّاً " أمام طبيعة المسيرة البشريّة ، ونوعيّة وجودها ، وغاية أدوارها ، وضرورة إجتماعيّتها ، وترابطيّتها الكونيّة ، ومدى التحوّلات الطبيعيّة ، والأنظمة الناموسيّة ، بالنسبة إلى الفرديّة الطبيعيّة ... وقد أثبتت أهم الدراسات الحديثة أنّ ترابطاً حادّاً وهامّاً يكمن في التوازن الطبيعي والتوازن الإجتماعي ، وأنّ تلازماً أساسيّاً يكمن في معرفة الوجهة الغائيّة في إطار الكيان الجغرافي الزماني البشري ، وأنّهُ من ضمن القنوات الأساسيّة في ترويض الذات الفرديّة أن تعلم حقيقةً " مجموعة القوانين الطبيعيّة " التي تستوقفها في مجموعِ محطّاتها الطبيعيّة ، وعليها يكون تأسيس الحياة الإجتماعيّة نتاجاً معرفيّاً ، أمام أزمة جهل الهويّة الطبيعيّة التي تتحكّم بمجموعة من السلوكيّات الإجراميّة وتعتبر الأكثر تجريداً للإنسان من العقليّة الفاعلة في مجال الأفعال القصديّة ذات الصبغة الرشيدة ...

- أشكال النشاط الإنساني يسير عبر نظام متسلسل لهذه الشبكات ، ويؤدّي إلى تقدّم هائل في الإنتاج والمنفعة . ويبذل الان غرينسبان ما بوسعه لدعم " نظريّة الإقتصاد الجديد " التي عدّلت كثيراً من طرق عمل الشركات والربحيّة والمنفعة والتحكّم بالأسواق الخارجيّة وجذب الأموال ... ويتوقّع الاختصاصيّون الأمريكيّون في عالم الإقتصاد دخول إقتصادهم حسب هذه النظريّات في مرحلة نموّ مستقرّ ودائم حتى العام ٢٠٢٠ . يُشار إلى أنّ حجم أعمال الإنترنت الربحيّة تجاوز ألـ : (٣٠٠ مليار دولار سنويّاً في الولايات المتحدة الأمريكيّة) .

الاقتصاد الفرضي

والنتائج الإجتماعيّة ـــ ـــ ـــ

تشير الدراسات في المجال الإقتصادي إلى أنّ أهم أزمة يمكن أن نعيشها هي تكمن في عدم الضبط للسببيّة المتحكّمة بالظواهر والنتائج الإقتصاديّة وأنّه بمقدار " عدم السيطرة " يجب أن نتوقّع أزمات ... ومنذ منتصف القرن العشرين أخذت الدراسات الإقتصاديّة تركّز على الأسباب التي تؤثّر بالنتائج الإقتصاديّة عبر الأسباب ذات التحوّل والتغيّر " غير ممكن السيطرة " فكانت تصنّف التقلّبات المزاجيّة والتكهنات والخوف والإرباك والأحداث المفاجئة والإنهيارات غير المعلومة مسبقاً ، ومجموعة سببيّة تدخل ضمن الأداء الإقتصادي والوهميّات والإشاعات وغيرها ، من ضمن عناوين الأسباب المخيفة إقتصاديّاً واستمرّت المرحلة التجريبيّة ضمن إطار " المخاطرة النسبيّة " والتحكّم النسبي ...

إنّ القبض والتحكّم المطلق ، أصبحَ عنواناً من العناوين غير الممكنة ، وبالتالي أصبح من شأن بعض الأدوات التأثير الحقيقي بعيداً عن قبضة المركزيّة التحكميّة ، ومع أنّ الأدوات تطوّرت ، إلا أنّها ساهمت أيضاً في إعطاء وسائل منع التحكّم قوّة ودفعاً إضافيّاً ... وما زال لـ " عالم " الوهم والإشاعة والأحداث الفجائيّة الطبيعيّة والإجتماعيّة وعدم التوقعات والإعتبارات النفسيّة ، والسياسيّة والإقتصاديّة وغيرها الدور البارز في منع التحكّم والتنبّؤ ، إلا انّ نسبة هامّة من التحكم هي موجودة فعلاً في المجرى العادي دون الإستثنائي .

وبدخول تقنيّة واعتباريّة وعلميّة وقواعد البورصة ، ومبادلات الأسهم في عالم التأثير على المجرى الإقتصادي ، أصبح للوهميّة العامّة أثر عجيب في مجال القيم والأداء والمنحنى العام ... يُضاف إليها أنّ الإقتصاد العالمي يرتبط بقوّة بمركز قيادة عالميّة يعبّر عنه مركز القمرة " الأمريكي " يتبعهُ منطقة اليورو واليابان ... وفق نسبٍ متفاوتة ،

كلٌّ يقع ضمن إطار معيّن في القاطرة الإقتصاديّة ، ومن ورائهم إقتصاديّات دول العالم المرهونة فعلاً ، بما عليه أسواق هذه البلدان ذات القيادة العالميّة في أعلى الهرم العام العالمي ...

في هذه الدول تجري مجموعة من القواعد على مستوى من الإعتباريّة النفسيّة والإجتماعيّة والتقنيّة غير الثابتة والكشوفات العلميّة ، إلى درجة أنّ كشفاً علميّاً أو طبيّاً أو جرثوميّاً ، من شأنه أن يؤثّر بنسبة قياسيّة على مستوى إقتصادي في بلدٍ معيّن كما هي الحال بالنسبة إلى إكتشاف جرثومة البقرة المجنونة التي أدّت إلى خسائر فادحة في بريطانيا والعالم ، قُدّرت مبدئيّاً بمئات ملايين الدولارات عينيّاً وإستثماريّاً ... أو كما حصل في مجموعة ألعاب الفيديو اليابانيّة حيث ظهر خلل تقني فيها أدى إلى كساد كميّات هائلة منها ...

والشيئ الأساسي ، هو أن ندرك أنّ أزمة تحوّلات سريعة تجري من حولنا مما اكسب الوهميّات دوراً بالغ الأثر ، ووصَف التنبّؤات بالإحتمال الممكن الذي تجتاحه عواصف خطيرة في جهته الأخرى بين الحين والحين ، ممّا أقام " مذهبيّة نفسيّة " جديدة تقوم على أساس " الإعتباريّة العامّة " المؤثّرة بالقيم الماليّة على المستوى العالمي .

من هنا أشار الإقتصاديّون إلى أنّ " العوامل النفسيّة " هي من العوامل الأساسيّة ، التي تواكب منحنى القيم وهويّتها التسويقيّة ، ولقد أثبتت الإشاعات الكاذبة أنّها كانت في القرن العشرين وراء إنهيارات كبيرة " بنكيّة وماليّة " ...

ولأنّ الإقتصاد العالمي يعيش ظاهرةً ترابطيّة حادّةً ، بين الأقطاب والمراكز والأطراف ، فإنّ نظريّة الإقتصاد الفرضي تعتبر أيضاً نسبيّة من بلدٍ على بلد ومن قوى إلى أخرى وتقاسُ النسبة على مجموعة من المؤشرات ، التي تستعمل في مجال قياس المخاطر وإمكانات الخطأ ، ووسائل التدارك ، وحواجز الممانعة وما إليها ، إلا أنّ السمة الظاهرة العامّة حتى في " وول ستريت وناسداك " تقوم فيها النظريّة الفرضيّة بأعتى أدوارها النسبيّة ...

وعلى الطريقة " التفاعليّة الإنفعاليّة " ، فإنّ الدول " الأقلّ ممانعة " والوحدات الأكثر ضعفاً ، تعيش حالةً فعليّة منظورة من " وهميّة نسبيّة " تأثيريّة في مجال الأداء الإقتصادي والقيم الماليّة والسوقيّة والتبادليّة ...

وعليه :

فإنّ حالةً من " عولمة فرضيّة " نسبيّة ، أخذت تتمركز في القلب وعلى الأطراف ، وتضرب بأذرعتها بعيداً في الأسواق العالميّة ، وتؤثّر بقوّةٍ عنيفة في أرجاء العالم ، وهي تنقل معها الفرضيّة من أسواقها وقيمها وقواعدها الماليّة والسوقيّة إلى أسواق العالم ، بسبب الترابط الشديد بين الأسواق ... يدلّك على ذلك ما حدث عام ١٩٩٧ في جنوب شرق آسيا ، والذي أدّى إلى إنهيارات خطيرة وعنيفة جدّاً ، على المستوى العالمي ، وأثبت أنّ الفرضيّة الإقتصاديّة " معادلة فاعلة جدّاً " وسمة حقيقيّة في عولمة الإقتصاد ...

لقد أشارت " مجموعة " من الدراسات صدرت تباعاً في الأعوام (٩٧ . ٩٨ . ٩٩) إلى أنّ " مشكلةً أساسيّة " تكمن في أنّ العالم اليوم يعيش على مقولة الإقتصاد الفرضي ، الذي يرتبط أشدّ ارتباطٍ بمؤشرات الإقتصاد الأمريكي والدول الصناعية ...

ومع أنّ المؤشرات الإقتصادية الأمريكية تشير إلى أنّ الإقتصاد الأمريكي قد حطّم أرقاماً قياسيّةً جديدة ، وتقول إنه " النمو المستمر " الأطول في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وبحسب ما نشره المكتب الوطني للبحث الاقتصادي ، فإنّ هذا الإزدهار يدوم منذ ١٠٧ أشهر متتالية ، أي أكثر بشهر من الرقم القياسي السابق والذي تحقق في الستينات ، وبذلك خرجت الولايات المتحدة من قائمة " الإقتصاد المريض " الذي توقعه الإقتصاديّون ، إلى قائمة العملاق الأهم في الاقتصاد العالمي ، كما أنّ نمو الإقتصاد الأمريكي منذ عام ١٩٩٥ يسير في ارتفاع نسبته ٤,٢ % و ٥,٨ عام ٢٠٠٠ ، وإنّ البطالة لُجِمَت على حدود ٤% ، وإنّ التضخم حُبِسَ على أقلّ من ٣% ... كل ذلك اعتماداً على نظرية بيل كلنتون في المجال الاقتصادي ، التي اعتمد

فيها على مقولة " شركة أمريكا " ، وليس رعائيّة الدولة بمعناها الأوروبي ... ومع كلّ هذه الأرقام التي أشرت إليها وجد الإقتصاديّون أنّ أزمة الوهميّات والتأثيرات الإحتكاريّة والفرضيّة والتنبؤ والسببيّة الخفيّة لعبت دوراً استراتيجيّاً في الحلبة الإقتصاديّة وانعكست سلباً بيّناً في هذه الأسواق ، بنفس الوقت الذي انعكست فيه على شكل خطر عنيف على الدول النامية الأقلّ ممانعة ، والمجرّدة من أدوات الصدّ أو الإستيعاب ، ممّا حكم عليها أن تعيش قصراً " أزمة أثر الإقتصاد الفرضي " ...

إنّ من يراجع نتائج الوهم والتنبؤات في أسواق البورصة في كلّ من الولايات المتحدة ولندن واليابان وفرنسا ، يدرك حقيقة الأزمة التي يعيشها الإقتصاد المعولم الذي تقودهُ بالإضافة إلى هذه السببيّة أزمة " ربحيّة الشركة " ، لا رعائيّة الدولة ... ومن الطبيعي أنّه عندما نتحدّث عن " أزمة ضوابط " من شأنها أن تُنتجَ جملة من آثار تُعتبر وفق البرنامج الإجتماعي هزيمة فعليّة ، فحسب الأرقام الصادرة عام ١٩٩٩ فإنّها تشير إلى أنّ المجتمع الأمريكي فيه أكثر من " تسعة ملايين عائلة " دون خط الفقر ، مع أنّ الولايات المتحدة هي العملاق الاقتصادي الأهمّ عالميّاً ... والمثير هو أنّ دراسة متخصّصة إجتماعيّة عام ١٩٩٨ في كاليفورنيا أشارت إلى أنّ نفقات مسح الأحذية في الولايات المتحدة من شأنها أن تطمر حدود الفقر الذي يصيب الأسر الفقيرة في الولايات المتحدة ... ولا ننسى أنّ مجتمع الولايات المتحدة الأمريكيّة يُصنّف عالميّاً ضمن قائمة " المجتمع الاستهلاكي الأضخم " .

ولأنّ موضوع الإقتصاد الفرضي مأخوذ ضمن عنوان الحلقات الإقتصاديّة ذات النمط الإندماجي الإجتماعي ، من هنا أخذ الإقتصاديّون يربطون بين أزمة العوامل المؤثّرة من جهة ، وأزمة طمر النتائج الإقتصاديّة الإجتماعيّة من جهة أخرى لجهة أنّ الإقتصاد الكليّ وبمعناهُ الشمولي ، مأخوذٌ فيه العلميّة الكشفيّة والتطويريّة للموارد ، والمذهبيّة القوميّة في مجال توزيع الدخل القومي .

بحيث أصبح الحديث عن حلقة أثر الإقتصاد في مجال الإستيعاب الإقتصادي من الوجهة الإنسانيّة الإجتماعيّة واحداً من أهم العناوين ومضامينها الأكثر جوهريّة ، من خلال مراقبة الأداء الإقتصادي الفرضي في الأزمات الإجتماعيّة ومن خلال قواعد توزيع الدخل القومي ، ما طرح موضوع " الإقتصاد الإجتماعي " على المشرحة ، من أجل ترسيم الأثر المنعكس على المجال الإجتماعي القومي والعالمي .

هذا هو ما تخوّفَ منه النقابي الفرنسي الشهير " جوزيه بوفيه " الذي قادَ الإحتجاج العارم ضد " العولمة " في دافوس بعد سياتل ... والذي ندد بمقولة الإنفتاح الإقتصادي المتزايد ضمن هذه السمة الفوضويّة والفرضيّة المأخوذة على نطاق من نموذج الربحيّة " غير الإجتماعيّة " ، وقوانين السوق التي تقوم على فكرة " شركة أمريكا " التي تنتهج قواعد في التوزيع للدخل القومي " يزيدُ الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً "

هذا ما دفعهُ إلى الإشارة من أنّ اعتماد " العالم " على الإقتصاد الأمريكي الذي يقوم على ركني " الإنترنت والبورصة " المساهمين الأبرز في النمو الاقتصادي الأمريكي ، من شأنه أن يؤدي إلى كارثة " غير محسوبة " النتائج والآثار ، وأكّد أنّ هذا الإقتصاد يقومُ أساس " إقتصاد إفتراضي " ، معتمداً على الرساميل والمضاربات في البورصة ، وليس على أساس تزايد حقيقي في المداخيل ، يدلّك على ذلك تزايد المديونية العامة للأسر الأمريكية ، وأنّه ليس من بعيد أن تصاب جعبة مالية البورصة بما أُصيبت به بورصة طوكيو عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ .

وبناءً على مجموعةٍ من مؤشّرات فعليّة يمكنِ القول : إنّ " عولمةً " تقوم على عقليّة إقتصاد الشركات الإلكترونية والبورصات ، وفق نموذج الثراء غير الإجتماعي من شأنها أن تُهدّد العالم وتجتاح المعاقل الآمنة في كافّة الأرجاء ، إن لم يستند هذا الإقتصاد إلى قيم فكريّة رعائيّة أخرى في المجالين المادي والمعنوي ... وهذا بالذات دعا المضارب المالي الكبير " جورج سوروس " أن يُشير إلى ما يناقض كتابه الصادر عام ١٩٩٨ تحت عنوان " أزمة الرأسمالية " ، وذلك من على منبر منتدى دافوس حيث دعا الشركات إلى

المزيد من التنافس ، ولكن من دون نسيان العمل لصالح الخير العام ، والإرث الإنساني المشترك ، وانتقد المؤسسات الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولي ، لعدم قدرتها على مساعدة الدول النامية على النهوض والتقدم ... مع أنه في كتابه الرأسمالية كان يعتبر أنّ الرأسمالية الإنفتاحيّة والتحرر وقانون السوق وآلته الطبيعية ... من شأنه أن يتجاوز الأزمات التي تفرزها الحركة العامة للأموال والأشخاص والسلوكيات الاقتصادية .

الفرق بين كلمته على منبر دافوس ، وبين سطور الكتاب ، أنه في الكتاب أشار إلى الإمبراطورية المالية ، التي تقوم على " فلسفة " المنفعة والمصلحة البعيدة عن شق التكافل أو التضامن المأخوذ فيه المجموع الإنساني ، أو المجموع القومي ، بنحو إستغراقي وشمولي وإن كان نسبيّاً ... أمّا في المؤتمر فقد أشار إلى أنّ شق التكافل عنوان آخر من عناوين الأزمات ، التي لا يمكن أن تتجاوزها الرأسمالية ، فلا بد من العودة ولو نسبيّاً إلى نظرية " الدولة الراعية " التي أشار إليها رئيس وزراء بريطانيا الإشتراكي طوني بلير ، الذي شكّل مفاجئةً حقيقية في ذلك المنتدى ، بل ولفت نظر الرئيس الأمريكي الذي دعا إلى مزيد من الإنفتاح الاقتصادي ، وقوانين السوق والتحررية ، على مستوى منطق الشركة ، لا مكاتب الضمان والكفالات ...

إلا أنّ قادة الليبراليّة التجاريّة (أصحاب الشركات) ما زالوا يصرّون على أنّ الدولة يجب أن تلعب دوراً أقل في التدخليّة الإجتماعيّة الإقتصاديّة ، من خلال ترك الناموس العام الطبيعي يلعب دوراً حؤولاً من الإنفجار السكّاني ، حتى وإن كان على شكل موت جماعي طبيعي أو إجتماعي أو إقتصادي ... بهدف حضّ " الطبيعة التجاريّة " على نَفَسٍ آخر من عناوين الإستثماريّة العامّة ... لذلك قرّروا منذ زمنٍ بعيد محاربة المشاريع التي ترمي إلى زيادة النفقات في الشقّ الإجتماعي سواء في مكاتب البطالة أو الشيخوخة أو الصحّة أو التعليم أو غيرها بهدف حضّ المال على ممارسة نوع من إستثمار آمن ، بعيداً عن إستثمارات تشبه إلى حدٍّ بعيد المخاطر ، وقيام السلطة

بنوعٍ من الإعفاءات تكون على حساب التدخليّة الإجتماعيّة لصالح الرأسمال بهدف خلق نموذج تحفيزي مهمّ وفق موازين سياسة إعادة الأمل من دون موانع وأزمات ذات بعد إجتماعي وإنفاقي جماعي ... هذا ما أشارت إليه مجموعة من دراسات الرأسمال في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا وفرنسا في صيف عام ١٩٩٩ ...

ومع أنّ الحجج التي ينادي بها أصحاب رؤوس الأموال واهية أمام الحجج التي يدلي بها العمّال والشرائح الإجتماعيّة والنقابيّة والحقوقيّة وغيرهم ... فإنّ " الرأسمال العابر للقارات " ينادي بمزيد من الإباحيّة القانونيّة على مستوى الضريبة والحوافز من أجل لعب دور إستثماري أفضل ... المهمّ أنّ هذا الفكر الجشع يمارس منطقه هذا بقوّة هائلة في الميادين الدوليّة عبر الوحدات السياسيّة الضعيفة والنامية ، ويفرض شروطاً مسبقة الإعفاءات الجمركيّة والإداريّة ويحدّد مجموعة حوافز وتطبيقات بنيويّة وأدائيّة وتسهيليّة وتعزيزيّة وما إليه من شروط وفق دفاتر " رأس المال الأجنبي " .

إنّ قراءة دفتر تاريخ إمبراطورية النفط قبل التأميم وبعد التأميم ، بل قراءة الشروط المتعلّقة بشروط الشركات الخلوية وتاجر القمح والمواد الغذائيّة " يدلّ بوضوح هائلٍ على سلطنة رأس المال في دولِ النموّ المتهالك ، التي عبّرت عنها يوماً ما الصحف الأمريكيّة بـــ " الدول الدُمى " إبّان أزمة النفط عام ١٩٧٣ .

ومع أنّ واحدةً من عناوين الخطاب ذات الصفة الرأسماليّة أخذت تنحو نحو سياسة التجميل البياني ، عبر خطابات تتضمّن مصطلحات ذات مداليل تضامنيّة وتكافليّة وإجتماعيّة لكنّها تقوم على أساس توصيف " المسؤوليّة الأخلاقيّة " لا الإلزاميّة ... بمعنى أنّ الثروة العالميّة وتوزيعها قد اتّخذ الشكل النهائي كما أقرّته الليبراليّة الرأسماليّة .

لقد تأزم الخطاب العام للـــ ١٣٥ دولة الأعضاء في منظمة التجارة الدولية منذ مشكلة " سياتل الأمريكيّة " ، وقد حاول المجتمعون أن ينمّقوا من الخطاب التحرري بصبغة عقلانيّة أو القرب من قواعد " ضبط " أو إمكانيّة التفكير بها كما حدّدوا

السوق بواحدٍ من اللاعقلانيّة التي تحتاج إلى شيئ من القواعد الرعائيّة والتضامنيّة والتكافليّة ... وأصغوا إلى جرعةً من البيانات الأميّة التي تتحدّث عن أزمة جوع ومرض وموت ونفي إجتماعي ونفسي وتقني ومعلوماتي ، فضلاً عن النفي الطبيعي ... وصمّموا على الإصغاء بنوعٍ من الحذر ، وبعد ذلك أكّدوا على نوعٍ من " اللوم الإجتماعي " للمجهول من دون تسمية .

إنّ هذا الأسلوب واحد من أهم الأسلحة التي يواجهُ فيها الغنيّ مجتمع الفقراء ويواجهُ فيها مجتمع ألـ " ٢٠ بالمئة الأغنى في العالم " مجتمع ألـ " ٨٠ في المئة المجتمع الأكثر فقراً " في العالم ، ويطفح الكيل حين نعلم أنّ مجموعة من كلاب الغرب يملكون ثروة " أكبر " بكثير من موازنة شريحة إجتماعيّة أفريقيّة تتجاوز حجم عدّة دول ، ويكفي أن نشير إلى أنّ الكلب الأكثر غنىً في العالم " غونتر " يعيش رفاهيّة إقتصاديّة لا يعيشها أكثر من ٢,٧ مليار من عدد البشريّة ألـ (٦ مليارات) .

ولأنّ وجود الفقراء ضروري كما يشير " غارودي " من الناحية الإقتصاديّة ، فإنّ نسبة المحافظة عليهم تتوقّف على نسبة الحاجة الإقتصاديّة وما تمليه دفاتر النفوذ السياسي العالمي ، وبذلك تسقط المعادلة التي أرستها موسوعة الفكر الحقوقي التي أرّخت مواثيق حقوق الإنسان على نسق " الطبيعيّة أوّلاً ثمّ الإعتباريّة الإجتماعيّة ثانياً " لأنّ الثانية لا تكون إن لم تكن الأولى ، وهل من المعقول أن نرصد مجموعة من القيم الماليّة والضمانات الإجتماعيّة للأموات تحت الأرض ؟ ! .

من هنا يكون من الضروري إقتصاديّاً إعادة النظر نسبيّاً بنوعٍ من البيانات ومساعدة الأسرّة والمواد العجينيّة والضمّادات للفقراء عالميّاً من أجل ضخّ روح أمل جديدة في مستوعب هذه الجماعة التي تشكّل ٨٠ بالمئة من الوجود العالمي البشري في إطار متنوّع من سياسة حرب الإقتصاد سيّئ النتائج من الجهة الإجتماعيّة الإستعيابيّة والشموليّة .

منذ زمنٍ طويل إستبدل " نادي روما " الكمّ بـــ " النوع " وبالتالي أصبحت الكميّة نتاجاً غير مجدٍ في عمليّة الإستنهاض العالمي إلا أن تتقاطعها الحاجة الإقتصاديّة كما هي الحال بالنسبة إلى الدول الغربيّة الفقيرة سكّانيّاً .

وسيكون من الطبيعي أن توصّف البيانات ذات الزعامة العالميّة من قبل الدول الصناعيّة الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية والإنهيارات التنمويّة الإجتماعيّة والنفسيّة والبيئيّة ... بـــ " الأزمة " ، وتتحمّل من قبل ذاتها المستغلّة غير المخطئة مسؤوليّة أخلاقيّة ربّما تبعث عبرها أسرّةً وأحذيةً للشعب الجائع ... !

لقد طبعت زعامات العالم خطاباتِها في دافوس بشيئ من هموم النقابي الفرنسي " بوفيه " فأعادت مثل تكريم إحتفائي خطابي للنقابات ، ولقّحت خطابها بنوعٍ من تجميل العولمة بشيئ من : الودّ والترشيد والدوافع الإنسانية وضمانات المجتمع وكرامة الإنسان ، والعولمة مسؤولة ، ورأسماليّة إجتماعية ، وسلع مرشّدة إنسانيّاً ، ووعدت بسياسة تشجيع للفقراء ، وزعامة مستندة إلى قيم ومبادئ أخلاقية ، ومكافحة التفاوت والتهميش ، وطمر الهوة بين الفقراء والاغنياء ، وعدالة أكثر إنسانية ...

حتى أنّ " لويس شفيترز " زعيم شركة "رينو" قال : **يمكنني أن أقبل موت شركة لعدم قدرتِها على التكيّف ، ولكنني أرفض أن يموت إنسان للسبب نفسه ...**

إلا أنّ تلك الشعارات كانت فوق قدرة القيم التي يحملها أصحاب المليارات وسط غابة عنيفة بالصراعات ، تقودها الأدوات كلّ شيئ ، من دون تحديد مسبق لما يُسمّى بـــ القيم ذات الإطار الإنساني ...

ومع أنّ الفكرة قد تكون جيّدة وعادلة ، إلا أنّ العمل والتطبيق يوحي برعب مخيف ، مثلاً على ذلك المضارب الأمريكي العالمي " جورج سوروس " الذي عبّر عن القناعات الإجتماعيّة بصورة مذهلة في دافوس ، هذا هو عينه كان قد ألحق وبصورة غير قانونيّة عام ١٩٩٧ بدولة " ماليزيا " التي تعتبر من دول النمور السبعة الاقتصادية في آسيا الحق فيها خسارة (١٠ مليارات دولار) في عشرة أيام فقط وأعادها إلى

الوراء ١٠ سنوات . كما قال رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد ... المثال الآخر من نمط الفكر الإجتماعي في دافوس كان بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت الأمريكيّة ، الذي لعب دوراً أخطر في مجال المعلوماتيّة الإحتكاريّة على المستوى العالمي حتّى أنّه لم يوفّر وطنه (الولايات المتحدة الأمريكيّة) فضرب سوق التعددية في نفس الولايات المتحدة ، حتى أنّ ثروتَه بلغت عام ١٩٩٩ أكثر من (١١٠ مليار دولار) بدخلٍ يوميّ كلّ إشراقة شمس ١٤٥ مليون دولار [1] ! وفي كلّ يومٍ يعمل على تحطيم مناعة السوق ، في عمليّةٍ إحتكاريّةٍ مخيفة ..

ماذا يمكن اقول في هذهِ الرأسماليّ التي بين يديك أبرز رجالاتها ؟

هل يمكن القول في هذه الرأسمالية إلا " الرأسمالية الشركة " !

الرأسماليّة المنتصرة التي تفرض شروطها من دون مراجعة الحسابات الإجتماعيّة الإنسانيّة ... !

الرأسماليّة التي لا تبالي بقتل كل عناوين القيم والمبادئ ذات الشق الطبيعي في إطار التكامل المجتمعيّ !

وإذا كانت ذات خطورة بالمعنى الذي أشار إليه إقتصاديو الولايات المتحدة داخل الحدود ، إذن كيف هي خارج الحدود ؟ !

---

(١) تاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٠ أعلنت محكمة البداية الامريكية قرارها في تقسيم شركة المايكروسوفت الأمريكية الى شركتين بعد معركة قانونيّة حادّة استمرّت عشر سنوات وأكّد بيل غيتس رئيس مايكروسوفت أنه يعتزم خوض معركة أخرى عبر الاستئناف وما يمكن أن يستفيده من الجهات القانونيّة . وقد قسّمتها محكمة البداية الى شركة لبرامج تشغيل الكومبيوتر . وأخرى للتطبيقات وذلك عقب ادانتها بانتهاك قواعد المنافسة وقوانين عدم الاحتكار . ويرمي قرار التقسيم الى ضمان عدم سيطرة مايكروسوفت علي برامج تشغيل الكومبيوتر وتسيطر برامج ويندوز التي تنتجها مايكروسوفت على نحو ٩٠ في المئة من اجهزة الكومبيوتر الشخصيّة في العالم . وهي صاحبة برنامج ويندوز لتشغيل الكومبيوتر وصاحبها يعبر الاغنى في العالم . وقد تأسست مايكروسوفت عام ١٩٧٥ وتقدّر عائداتها السنويّة بنحو ٢٠ مليار دولار سنوياً . وتعدّ أكبر شركة في التاريخ ويحتلّ صاحبها رتبة أغنى رجل في العالم . وتعدّ قضيّة مايكروسوفت من أكبر معارك مكافحة الاحتكار حتى انها تقارن بتقسيم موسسة " ستاندرد أويل " العملاقة التي كان يمتلكها امبراطور النفط جون دي روكفلر في العام ١٩١١ .

وما هي القيم التي تقوم عليها ... وهل يمكن أن تُحبَسَ " شهوة القتل " المالي والإقتصادي والمعلوماتي بثوب قسيس ؟! .

أجاب عن هذه التساؤلات وزير الدفاع الأمريكي " وليام كوهين " عام ١٩٩٨ حين كان يحضر إحتفال شركة مايكروسوفت فأشار إلى أنّ نمو الاقتصاد الأمريكي يرتكز على القدرة الكبيرة الشركات الأمريكية التي توسّعت قدراً كبيراً خارج الحدود وأنّ ذلك ما كان ليحصل لولا " **العضلات الأمريكية** " التي فتحت لها الأسواق العالمية ، ومنعت دولاً أخرى من المنافسة ...

هذا هو منطق الرأسمالية ما وراء الحدود ، إنه صورة " طبق الأصل " عن ملايين الأطنان من القمح التي ترمي بها الولايات المتحدة وكندا في المحيط الأطلسي من أجل حفظ مستويات عالية من سعر " مبيعات " طنّ القمح الأمريكي في عالم الجوعى المسلوبين من ثرواتهم الطبيعيّة ...

إنه منطق الاحتكار بمعناه الحادّ الأقصى ، والأكثر إستنـــزافيّاً الذي يقوم على إستعمال الأدوات النقديّة والماليّة والسلع الإقتصاديّة والسياسيّة والطبيّة والإجتماعيّة والثقافيّة في حرب يسمّونه " حرب المجتمعات " ، ويدعون من بعد ذلك إلى نوعٍ من حوار الحضارات ، من دون التأسيس لمجموعة " ضبط ترشيديّة " ، ذات توصيف إنساني ...

وبالقاموس العام لـــ " حرب القوى " ، فإنّ كلّ شيئ مباح من إستراتيجيّة إغراق عبر المديونية ، إلى خلق حوافز الحروب الحدودية ، بل القيام بها نيابةً عن الأطراف أحياناً ، وتشجيع التسلح ، وترويجه بين الدول ، تحفيزيّاً عبر أنظمة الإستخبارات ، والتهديد بأزمة عداونيّة إقليميّة ، وخلق الأعداء في كلّ نواحي العالم بين القوى المتخلّفة ، ممّا يشكّل مانعاً من أزمة خروج الموازنة من ظاهرة العجز المستمرّة ، ووضع عراقيل كبيرة أمام التفكير الجدّي لترميم الموازنة التعليميّة الطبيّة الإجتماعيّة ، وزيادة الإنفاق في هذه الجهة ...

أمّا الأزمة الأكثر رعباً ، هي أنّ صنّاع السياسة في الدول المتقدّمة وعلى رأسهم البنك والصندوق الدوليّان يرون أنّ العولمة بدأت وأنّ التفكير بضمانات هو أمر يتعدّى منطق التجارة الدوليّة ويمكن أن يشلّ إمكانيّة حركتها من خلال إسقاط مجموعة الحوافز التجاريّة ، ممّا يعني أنّ التفكير بضمانات سوقيّة أو كفالات إجتماعيّة أو إعفاءات من الديون أو تصويب تجاري نحو مركزيّة سوقيّة مضبوطة لن يكون وفق رزنامة الدول النامية ولن يكون أبداً ...

وفي سابقةٍ إعتبرها البعضُ مهمّة ، بيّنَ البنك الدولي أنّهُ يسعى لعقلنة منطق الرأسماليّة ، وتحديد نوع من أرضيّة إستيعابيّة لمنطق جزئي تنادي به الدول النامية ، وقد جاء أخيراً ليبرّر منطق العولمة وفق أسلوب خطير جدّاً ومفجع ، من ناحية بلورة صورة من غلبة " حاجة السلعة على الإنسان نفسه " ، ودعوة الدول النامية لأن تكون جديّة امام هذا الناموس فقط ، مع بعض التمنّي الذي يخفي وراءهُ ما يخفي من سياسة إستنـــزافيّة ، لا تعرف معنىً موضوعيّاً ، من نظام الضبط أو التضامن النسبي بين الوحدات الماليّة والسياسيّة وفق المستوى العالمي ... فقد نشر صندوق النقد الدولي على موقعه على الشبكة الدوليّة " الإنترنت " تاريخ ٢٠ أيلول ٢٠٠٠ ملاحظات أدلى بها مساعد المدير العام الأمريكي " ستانلي فيشر " دافع فيها عن العولمة ، في منتدى إقتصادي نظّمه الإحتياط الإتحادي الأمريكي في مدينة كنساس الأمريكيّة . ويأتي هذا النشر في وقت إجتماع مؤسسات " بريتون وودز " السنوي في براغ .

وهو التالي : " العولمة تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين والنقاش في هذا المنتدى يعبّر مبدئيّاً عن وجهات نظر الإقتصاديين . فالعولمة في نظرنا هو " الإتّجاهُ الحاضر نحو إنصهار إقتصادي أوسع بين الأمم " ... ويتّضح هذا جليّاً في نموّ التجارة ، بالمقارنة مع الناتج المحلّي المجمل ... في النموّ المدهش للإتجار عبر الحدود .

لكن كلّ هذا يبقى على الصعيد النظري . وفي صعيد حياة الناس اليوميّة تعني العولمة " أنّ سكّان بلدٍ ما صاروا أكثر من ذي قبل يستهلكون منتجات بلدٍ آخر

يستثمرون في بلدٍ آخر ، يكسبون دخلاً من بلدٍ آخر ، يهاتفون أشخاصاً في بلدٍ آخر ، يزورون بلداً آخر ، وبذلك يعرفون عن البلدان الأخرى أكثر ممّا كانوا يعرفون قبل ٥٠ سنة ... لكنّ العولمة أكبر بكثير من مجرّد ظاهرة إقتصاديّة ، ويرى كثيرون أنّها تعني " نموّ ثقافة دوليّة " ، وبذلك يعنون أنّها ثقافة أمريكيّة على حساب ثقافة وطنيّة أو على حساب الثقافات الأخرى ، لستُ أدري كم يحدث هذا الآن ، لكنّني أعلم أنّه مصدرٌ مهمّ من مصادر مناهضة العولمة ... لقد لعب التقدّم في تكنولوجيا الإتّصالات دوراً قويّاً ، إلى درجة إستثنائيّة في ظاهرة العولمة . نحنُ في طريقنا لأن نصبحَ عالماً واحداً .

ويجب ألا نشكّ في " الأثر السياسي " الذي يمكن أن يحدثهُ هذا الأمر ، فالإنفتاح الإعلامي كان حاسماً في إنهيار الستار الحديدي ، كان هذا قبل الشبكة الدوليّة " الإنترنت " ، ويعرف معظمنا هنا قوّة أثر الإنترنت بالتغيير الذي أحدثتهُ في حياتنا ، ومع ذلك لا تزال الشبكة الدوليّة غير ذات قيمة عند المليارات الذين يفتقرون إلى الكهرباء والهاتف ، ولكن هذا قد يتغيّر الآن . لقد فهمتُ من جيم ولفنسون " رئيس المصرف الدولي " أنّ إختراعاً إستراليّاً صار يُتيح الآن بمبلغ ١٣ ألف دولار مولّداً شمسيّاً أو هوائيّاً متّصلاً بكومبيوتر مع جهاز لاسلكي يستطيع أن يرسل إشارات إلى قمر صناعي ويمكن أن نضع هذا الجهاز حيثما كان ، ليمكّن قريباً كثيراً من الناس من الإتّصال بالشبكة الدوليّة .

لكنّ لهذا المسار (العولمة) لهُ منتقدوه ، وكثير منهم مناهضون للعولمة ، ومتحمّسون من أجل ذلك ، حتى أنّ في البلاد المتقدّمة كثيراً من المتظاهرين ، يعربون عن قلق بالغٍ حيال أثر التجارة في الوظائف البيئيّة ، إنّهم يؤيّدون " الحماية " وينتقدون المؤسسات الماليّة الدوليّة . وثمّة كثير من المنتقدين في الدول النامية أيضاً ، دعوني أقول لكم ما قالهُ ثلاثةٌ منهم : رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمّد ، ورئيس زمبابوي روبرت موغابي ، ورئيس أوغندا يويري موسفيني ، في مؤتمر الحوار الأفريقي الجنوبي الدولي في مابوتو في منتصف آب الماضي .

قال الرئيس موسيفيني : **إنّ العولمة هي النظام القديم نفسه مع وسائل جديدة للسيطرة ، ووسائل جديدة للقمع ، ووسائل جديدة للتهميش** . وقال مهاتير محمّد : إنّ إعتماد نظام العولمة خطر على الدول النامية ، ولاحظ أنّ آثار العولمة السلبيّة " نادراً ما تُذكر ، وبدلاً من ذلك يُلقى بالتبعات بها على سوء الإدارة والفساد والإثرة . وقال الرئيس موغابي : إنّ أفريقيا لا تملك حتى الآن " القدرة " لدخول القرية الكونيّة ، وهي لا تزال منهمكة بتدبير حاجاتها الأساسيّة ، مثل الطرق الجيّدة وسكك الحديد والنقل . ماذا نفعل بكلّ هذا ؟ .

دعوني أطرح ثلاثة أسئلة :

١. ما هي هواجس مناهضي العولمة ؟ .

٢. ماذا يجب أن نفعل حيال هذه الهواجس ؟ .

٣. ماذا يخبّئ لنا المستقبل ؟ .

علينا أن نحرص كثيراً في التفرقة بين ما يقولهُ مختلف المجموعات . بعض المناهضين إنعزالي ، يعارض مسار العولمة . لكنّ البعض الآخر ليس إنعزاليّاً . إنّه يريد بالأحرى " عولمة أفضل " . كذلك جميع منتقدي المؤسسات الماليّة الدوليّة ، كثير منهم يريدوننا أن نقوم بعملٍ أفضل ، بمزيد من الشفافيّة ، أو بالتحرّك الأسرع لحلّ مشكلة الديون ، أو بالسماح للدول النامية بصوتٍ أعلى في قرارات المؤسسات الماليّة الدوليّة ، وبإختصار : هؤلاء أيضاً يريدون أن يروا عولمةً أفضل . لا بدّ من الإعتراف بأنّ التجارة الدوليّة تغيّر الأسعار النسبيّة ، وأنّ تحرير التجارة قد ينتهي بخاسرين ورابحين ، ويرى خبراء الإقتصاد إنّ الجميع يمكن أن يستفيد من تحرير التجارة في المدى البعيد ، إنّ كلّ تجديد أساسي يجعل المخترعات التكنولوجيّة السابقة بالية وقديمة وفي مثل هذه الأزمان ثمّة ضغوط نمطيّة لحماية العمّال والشركات والصناعات التي قد يؤذيها التجديد .

لكنّ خبراء الإقتصاد يقولون إنّنا إذا أخذنا بهذه الهواجس فلن يحدث تقدّم يوماً وهذه حجّة جيدة وسليمة ، ولكن لا شكّ في أنّ علينا أن نقلق لما يمكن أن يحدث

للناس في المدى القصير ، مع صعود التكنولوجيات والصناعات وهبوطها في هذا المجال دور لـــ " شبكة " الضمان الإجتماعي والتربية وإعادة التأهيل . وثمّة مجموعة أخرى من المخاوف " الحقّ " تتعلّق بتقلّب حركة " رأس المال الدولي " وهي مخاوف تستند إلى تجربة أزمة المال في التسعينات ، ويتناول الجدل الدائر الآن عن بنية سوق المال الدولي . هذه المشكلة بالذات ، وليس هذا مكاناً مناسباً من أجل أن اصف تفصيل ما أنجز من أجل تعزيز نظام المال الدولي .

بين الإجراءات التي إتّخذت تغيير " نظام أسعار الصرف " في العديد من دول الأسواق الناشئة (التخلّي عن السعر الثابت ، لكن قابل للتعديل . إعتماد التعويم أو إجراءات معيقة للتقلّب ، مثل إنشاء مجلس للنقد) هو الإجراء الوحيد والأهمّ ربّما الذي يحمي من أزمات حركة رؤوس الأموال ، حتى لو كنّا على ما أعتقد نتّجهُ في المدى البعيد إلى " عملات أقلّ " . وبهذا المعنى نصل إلى ثبات أكبر في أسعار الصرف .

أمّا عن هواجس منتقدي العولمة من الدول النامية ، فإنّ عوائق الدول الصناعيّة في وجه التجارة خصوصاً في وجه منتجات الزراعة والنسيج صعبةٌ على افهام هؤلاء الذين يُطلب منهم فتح أسواقهم ، وبين جميع بنود الإنتقاد التي أسمعها لدى زيارتي للدول النامية ، يبقى هذا أصعبها للمعالجة . فالدول التي نحثّها على الإنضمام إلى إقتصاد العالم تقول : ليس مسموحاً لنا أن نصدّر ما ننتج . هكذا بوضوح ولا بدّ لهذا من أن يتبدّل .

أمّا إقتسام السلطة على نحو غير متوازن في العالم ، فهو من الهواجس الأساسيّة أيضاً عند منتقدي العولمة من الدول النامية ، والإقتسام غير المتساوي للسلطة حقيقة من حقائق الحياة ، التي لا بدّ من التعايش معها ، لكن لا بدّ من صرف إهتمام لتعزيز نفوذ الدول النامية في المنتديات العالميّة ، وهذا ما يحدث الآن فعلاً . مثلاً نُوقشت مسألة إعادة النظر في " حصص التصويت " في صندوق النقد الدولي ، أو ربّما تغيير عدد مقاعد الدول النامية في مجلس الصندوق ، كذلك نُوقشت مسألة إنشاء منتديات دوليّة

جديدة ، يكون فيها للدول النامية تمثيل أوسع مثل منتدى العشرين ، وأشكّ في أن يكون الإكثار من المؤسسات مفيداً في المدى البعيد ، لكنّ هذه الفكرة إستجابة لحاجة نشعر بها . أخيراً : ماذا عن المستقبل ؟

إنّ ثمّة ملاحظتين ساريتين :

الأولى : هي أنّ معظم الدول النامية تواصل تحرير تجارتِها ، على الرغم من شكاويها ، حيال نظام التجارة العالميّ .

الثانية : هي أنّه وعلى الرغم من الأزمات الأخيرة . ظلّت حسابات الرساميل في معظم الأسواق الناشئة مفتوحةً . ويستعدّ البلدَانِ اللذان يضمّان أكبر سوقين مغلقين نسبيّاً — الصين والهند — لتحرير سوق رأس المال فيهما .

إنّ في ذهني توقّعين : الأوّل : هو أنّنا وأعني نحن صنّاع السياسة في الدول المتقدّمة والمنظمات الدوليّة ، إذا أحسنًا صنعاً ، وتمكّنّا من إشراك الدول النامية في المسار . فسيستمرّ ، وسيكون مفيداً لمصلحة الجميع تقريباً . والثاني : هو أنّ ثمّة مفاجآت ستظهر على الطريق " . إنتهى .

تعليق

الأهمّ في هذا التقرير هو : أنّ مضموناً إتفاقيّاً (محسوم النتيجة) إلتزمهُ صنّاع السياسة في الدول الصناعيّة يقوم على أساس عدم النظر إلى الأزمات الإجتماعيّة الإقتصاديّة بمعنى الضمانات أو التحفيز البشري على الصناعية السلعيّة وآثارها ، بل النظر إلى المنجزات الإكتشافيّة من منظار ماليّتها وسوقيّتها دون النظر إلى الإستيعاب الإنساني الشمولي لهذه الخدمة عبر التوزيع البشري . كما هي الحال بالنسبة إلى الإنترنت مثلاً [1] .

---

[1] تاريخ ١٧ تموز عام ٢٠٠٠ نشرت رويترز تحقيقاً تحت عنوان : " وضع دول العالم (الفقيرة) على مسار التكنولوجيا سيظلّ حلماً " . فأشارت الى أنه يتخلّف كثيرون عن ركب " تكنولوجيا المعلومات " إذ أنّ واحداً فقط من بين كلّ ٢٠ في شتّى أنحاء العالم قادر على الإتّصال بشبكة الإنترنت وعلى الرغم من أنّ سكّان قارة أمريكا الشماليّة يمثّلون ٥ في المئة من سكّان العالم فقط إلا أنّ ما يقرب من ٦٠ في المئة من مستخدمي الإنترنت هم من سكان هذه المنطقة . وفي القارّة —

في هذا العالم ، الذي يبرزُ فيه من هم في صلب زعامة دوليّة ماليّة ضخمة الأمور على هذا النسق ، من الطبيعي أن يكون أصحاب الثروة هم أسيادُ هذا الكون في ثروتِه التراكميّة ، في نفس الوقت الذي يعيش فيه ما يقارب ألـ ٣ مليار نسمة على أقلّ من دولارين في اليوم ، بينهم أكثر من مليار يعيشون على أقلّ من دولارِ واحدٍ في اليوم .. [١] .

= الأفريقيّة يوجد ١٤ مليون خطّ هاتفي فقط (في كلّ القارّة الأفريقيّة) أي ما يقلّ عن عدد الخطوط في حيّ مانهاتن بـ " نيويورك " أو طوكيو وعندما يجتمع زعماء مجموعة الثماني في جزيرة " أوكيناوا " اليابانيّة هذا الأسبوع ، سيناقشون القلق المتزايد لأنّ الدول النامية تفتقر للموارد التي تمكّنها من الإنتفاع إقتصاديّاً ، من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ما سيزيد من تهميشها في ثورة الإنترنت . ويوشيرو موري رئيس الوزراء الياباني ومضيف القمّة هو نفسه على الجانب الخطأ مما يشار اليه الآن بـ " الفارق الرقمي " . لقد إعترف الشهر الماضي بأنه لم يلمس لوحة مفاتيح على جهاز كومبيوتر طوال حياته . مما يدلّ تصريح موري المحرج على أنّ هناك إنقسامات رقميّة داخل كلّ بلد .

وتقول شركة " جوبيتر كوميونيكيشنــز " الأمريكيّة للأبحاث أنّ هناكَ فجواتٍ في إستخدام الإنترنت في الولايات المتحدة بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة ، وبين المجموعات العرقيّة والأعمار المختلفة . ويزيد عدد مستخدمي الإنترنت من البيض في الولايات المتحدة عن السود بنسبة ٦٠ في المئة كما أنّ الكبار في السنّ يمثّلون نحو ١٦ في المئة فقط من مستخدمي الإنترنت . ومن المتوّقع أن تقلّ هذه الفجوات خلال الأعوام المقبلة ... وأن يقتصر الآن استخدام الإنترنت على أصحاب الدخول الجيّدة ، والمتعلّمين جيداً والناطقين بالإنكليزيّة . وأوضحت دراسة أجرتها منظمة " تشيلدرنز بارتنــرشيب " ومقرّها واشنطن أنّه على الرغم من أنّ كثيراً من الطوائف الأمريكيّة التي لا تحظى بخدمات مثاليّة أصبحت قادرة على الإتّصال بالإنترنت الآن ، إلا أنّ عدداً كبيراً لا ينتفع منها بالكامل من جرّاء العوائق . ومضت تقول : إنّ واحداً في المئة فقط من المواقع على الإنترنت التي قامت بدراستها يسهل على ٤٤ مليون أمريكي ممن يعانون من مشاكل تعليميّة . وتبيّن أن ٨٧ في المئة من المواد على الإنترنت هي بالإنكليزيّة في حين أنّ ٣٢ مليون أمريكي على الأقلّ لغتهم الأصليّة ليست الإنكليزيّة ... لكنّ مجموعة دول الثمانية ستركّز على كيفيّة الحيلولة دون تسبّب تكنولوجيا المعلومات في تفاقم التفاوت الإقتصادي بين الدول الثريّة والفقيرة ، بصرف النظر عن خطوط الهاتف وأجهزة الكومبيوتر .

[١] تاريخ ١٧ حزيران عام ٢٠٠٠ احتفظ بيل غيتس مالك شركة مايكروسوفت العملاقة لبرامج المعلوماتيّة بالمرتبة الاولى في قائمة **أغنى أثرياء العالم** . على رغم الانتكاسة التي لحقت بشركته بسبب اقرار القضاء الامريكي تقسيم الشركة الى شركتين وما تسببه هذا القرار في وول ستريت والذي ادى الى تكبيدها خسارة أكثر من ٦٠ مليار دولار في عدّة ايام فقط . وما زال بيل غيتس الاغنى عالميّاً بين غير السياسيين وفق التصنيف الاخير الذي أعدّته مجلّة **فوربز** الامريكية .

لاحظت مجلّة " **فوربز** " ان عصر الاقتصاد الجديد القائم على نتاج الإنترنت والمعلوماتيّة والاتصالات أفرز " أصحاب مليارات في كافّة انحاء العالم . من الهند الى مصر وأوردت اسماء ٤٧٠ شخصاً يملكون مليارات الدولارات . وأشارت الى أن الـ ٢٠٠ شخص الاكثر غنيّ في العالم في العام ٢٠٠٠ وبينهم رؤساء شركات وأصحاب ثروات ، كانوا أكثر غنيّ من أثرياء عام ١٩٩٩ وقدرت " ثروة بيل غيتس " بـ ٦٠ مليار دولار ، بعدما كانت ١١٠ مليار دولار السنة الماضية . =

ومع انّ أزمة الدول النامية التي لا تعرف سوى إنتاج " الزراعة والنسيج " فإنّها تواجه أعتى " سياسة إغلاقيّة " ، من قبل أسواق الدول الصناعيّة ، وفق نموذج من معادلة تقوم على أساس تبعيّة حادّة تسيطر على أسواق الدول النامية من قبل السلعة الصناعيّة ، لأنّ الضرورة الطبيّة التكنولوجيّة الصناعيّة التقنيّة المعرفيّة ووسائل الإتصالات وغيرها مفقودة تصنيعيّاً إكتشافيّاً معلوماتيّاً من رحم الدول النامية ، فلا بدّ من التوجّه القسري نحو أسواق الدول الصناعيّة ... وتستوعب هذه الصناعة الغربيّة كلّ شيئ ، حتى أدوات التجميل والإكسسوار والفوبيجو والأزياء ، وزيادةً على كلّ ذلك تملك إمبراطوريّات الدعاية التي بساعات تسيطر على الذهنّ السوقيّة في أقطاب الأرض ..

ومع كلّ هذا فإنّها تعمل بقوّة لاستنـــزاف الأدمغة عبر الهجرة ، إلى درجة أن رئيس وزراء كندا يفتخر بهجرة الأدمغة ونتائجه الربحيّة على الإقتصاد الكندي . ومنذ سنوات عدّة تواجهُ بعد الدول النامية نوعاً من إستنـــزاف محدّد يتعلّق بـــ " العقول المعلوماتيّة " وكلّ عام تطلّ علينا مجموعة من الحوافز التي من شأنها أن تفرّغ هذه القطاعات من الحيويّة من واقعها الذي تعيشه [1] .

– يتبعه ثلاثة امريكيين آخرين هم رئيس مجلس ادارة شركة " اوراكل لاري اليسون " بـــ ٤٧ مليار دولار . وبول ألين بـــ ٢٨ مليار دولار . الشريك المؤسس لـــ مايكروسوفت والمستثمر وارن بوفيت بـــ ٢٨ مليار دولار . وتضمّ لائحة أغنى عشرة أشخاص في العالم ستّة أمريكيين والمانيّاً وسعوديّاً " الامير الوليد بن طلال " ويابانيّاً وكنديّاً . وصنّفت أكبر ثروة فرنسيّة في المرتبة الـــ ١٣ . يليها ايطالي في المرتبة الـــ ١٤ وصنّف اغنى رجل في سويسرا في المرتبة الـــ ٢٣ . وبصورة اجماليّة ظلّ الامريكيون الذين يملكون ٥٠ ثروة كبرى يشكّلون الاغلبيّة في التصنيف المختص بأغنى ٢٠٠ شخص في العالم . أما عدد أصحاب المليارات باليابان رغم الخسائر التي لحقت باقتصادها فقد بلغ : " ٤٠ " وفي الهند ٩ من اصحاب المليارات . بفضل قطاع البرامج المعلوماتيّة . وفي هونغ كونغ والسعوديّة اثنان من اصحاب المليارات . وفي مصر واحد هو انسي سايروس رئيس مجموعة اوراسكوم للبناء والاتصالات . وتعدّ مجلة فوربز هذا التصنيف كل سنة منذ عام ١٩٨٧ بالاستناد الى معلومات تستمدها من البورصة والمقابلات والدراسات التي يجريها محققوها .

[1] تاريخ ١٨ تموز عام ٢٠٠٠ نشرت صحيفة المستقبل اللبنانيّة تحقيقاً حول عروض ألمانيا إغراءات قانونيّة وماليّة وفنيّة للأدمغة الهنديّة بهدف تسهيل هجرتهم اليها ، وبالخصوص تريد الدول الألمانيّة خبراء الكومبيوتر . ووصلت إغراءات " صائدوا العقول " الى درجة الإغراءات الماليّة الخياليّة بالنسبة الى مستويات الأجور ما بين الهند وألمانيا وعرضت مبلغ ٥٠ الف دولار سنويّاً مع كافة الخدمات الوظيفيّة والقانونيّة مع التقديمات الإجتماعيّة الخصوصيّة مما يؤثّر سلباً على الصناعة المعلوماتيّة في –

إنّ ما أشار إليه مجموعة من زعماء الدول النامية في قمّة الألفيّة من أنّ الدول النامية لا تستطيع الدخول إلى هذه " القرية الصغيرة الكونيّة " هو خير دليل جدّي على أزمة حقيقيّة تصيب هذه الدول عبر التحرّر الإقتصادي العالمي من دون ضمانات لأنّها ما زالت بعيدة جدّاً عن الوسائل المطلوبة لذلك بسبب فقدانها " أدوات " الدخول إلى هذه القرية الكونيّة ، ومن الطبيعيّ أنّها ستتأثّر سلباً بنتائج السلوك التحريريّ على المستوى الإقتصاديّ ، ومعلوم أنّ العولمة الإقتصاديّة تشكّل العامود الفقريّ في الرسم الذي يريدهُ عمالقة العالم من ملاّك وصانعي الإقتصاد والسياسة في النادي الصناعيّ ، مثلاً على ذلك الدول الأفريقيّة ، ما زالت تعاني من جوعٍ تقني ومعلوماتي ، من فقرٍ حادّ ، في التلفون والطرق والكهرباء والمياه النظيفة والمدارس والمستشفيات والمصارف الصحيّة ، والدواء والغذاء ، حتّى الثياب والنظّارات الطبيّة وهي لا تعرف شيئاً عن التنمية الإقتصاديّة والبشريّة ... [1]

- الهند فيما لو نجحت ألمانيافي سحب وهجرة الأدمغة . وقد تقدّم حتى الآن أكثر من ٤٥٠٠ شخص من الهند والباكستان للإستفسار عن كيفيّة الحصول على البطاقة الخضراء والحصص الماليّة والقيم الوظيفيّة وما اليها وهم يؤكّدون رغبتهم بالهجرة من أجل تحسين الوضع المعيشي ...

[1] تاريخ ١ حزيران ٢٠٠٠ قال تقرير أعدّه البنك الدولي وكونسورتيوم الابحاث الاقتصاديّة الافريقيّة والبنك الافريقي للتنمية والائتلاف العالمي لأفريقيا واللجنة الاقتصاديّة الافريقيّة التابعة للأمم المتحدة : ان كثيراً من الدول الافريقيّة أصبحت الآن أسوأ حالاً مما كانت عليه عند استقلالها في الستينات . ودعا التقرير الدول الافريقيّة الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى للشروع سريعاً في اجراء " تغييرات سياسيّة جذريّة " اذا ارادت اللحاق بركب التنمية الاقتصاديّة في العالم ... وجاء في التقرير : **ان اجمالي دخل المنطقة لا يزيد كثيراً عن دخل بلجيكا ، موزعاً على ٤٨ دولة** . يبلغ متوسط اجمالي الناتج المحلي فيها أكثر قليلاً من ملياري دولار وهو ما يوازي تقريباً انتاج مدينة فيها ٦٠ الف نسمة في دولة غنيّة . ويقول التقرير : انه في ضوء النمو السكّاني السريع يتعيّن على المنطقة أن تحقق نمواً بنسبة خمسة في المئة في السنة على الاقلّ **وذلك لمجرّد الحيلولة دون تفاقم مستويات الفقر الحاليّة اذ ان نصف سكّان القارة يعيشون تحت خط الفقر** .

ويضيف التقرير : ان افريقيا تمثّل بالكاد واحداً في المئة من اجمالي الناتج المحلّي العالمي ، واثنين في المئة فقط من التجارة العالميّة . ويبلغ نصيب القارة من الصادرات العالميّة من البضائع المصنّعة صفراً تقريباً . وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية فقدت القارة نصيبها من اسواق التجارة العالميّة حتى في السلع الاوليّة ، واخفقت في تنويع اقتصادها على أي نطاق . ولولا وجود جنوب افريقيا في الاحصاءات لكانت الصورة أشدّ قتامة . وباستثناء جنوب افريقيا . فان اجمالي الطرق الممهدة في القارة بأكملها أقل من الموجود في بولندا وفق التقرير . الذي اضاف أنه مع وجود ١٠ ملايين خط تلفوني نصفها في جنوب افريقيا وحدها ، فان معظم الافارقة يعيشون على مبعدة ساعتين من اقرب وسيلة اتصال الكتروني .-

إنّ مثل هذه الدول كيف ستنافس في جوٍّ من صراع الأدوات ذات التقنيّة التي تجاوزت معاقل أهل الأرض !

كيف ستصمد دولٌ ذات سيادة بحدّ ذاتها أمام " مايكروسوفت الأمريكيّة " مثلاً !

كيف ستناقش الدول النامية سعر فاتورة الدواء أو نتائج الهندسة الوراثيّة !

إنّك تجد منحنىً يقوم على أساس تسريب فكرة ، وهي أنّ الدول النامية وبعض القوى النقابيّة الإجتماعيّة في الدول الغربيّة " لا يريدون " عولمة ، وبالتالي فإنّ خدمة الإتصالات والإنترنت والطبّ والتكنولوجيا وركب المقاييس الحديثة وغيرها ستنقطع عن باقي الشعوب ...

لكن الحقيقة التي يجب أن تُقال هي أنّ أكثر الدولة التي تنادي بالعولمة هي الدول النامية ، وذلك حسّاً منها لحاجتها للسلعة من دول الصناعة المتقدّمة ، بل ترى العولمة نوعاً من الضرورة الإستمراريّة ، لكنّها وبعد التجربة الجبّارة ضمن مسيرة القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا وجدت أنّ مجموعةً خطيرة من القيم تتمركز في موضع القيادة الفكريّة التي تقود الأدوات ، وتعتمدها كواحدةٍ من الأسلحة ذات الخيارات الفتّاكة وتتعمّد سياسة إفقار عبر أدواتها السياسيّة والإقتصاديّة والعسكريّة والتكنولوجيّة وتحتكر الأسواق بنسبة هائلة إلى درجة يسيطر فيها ٢٠ بالمئة من سكّان العالم على ٨٠ بالمئة من ثروة العالم [1] .

– وتصل الكهرباء الى أقلّ من واحد من كل خمسة أفارقة . بينما يفتقر ثلثا سكّان الريف الى امدادات كافية من المياه ويعيش ثلاثة ارباعهم من دون صرف صحّي ملائم . وقال التقرير : ان ١ من كلّ ٥ أفارقة لا يزال يعيش في دولة تمزّقها الصراعات . وباستثناء حروب الاستقلال السابقة في المنطقة فهناك نحو ٢٠ دولة شهدت فترة واحدة على الاقل من الحروب الاهليّة منذ الستينات . ويشير التقرير الى ان العولمة والتكنولوجيا الحديثة تتيحان فرصاً أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في قارة لا يزال معظم سكّانها محرومين أصلاً من تدفق المعلومات .

[1] تاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠٠ قالت الأمم المتحدة : إنّ ثلث سكّان العالم البالغ عددهم " ستّة مليارات " يعيشون في فقر مدقع ، ويعانون من " عدم تكافؤ قاسٍ " يشوّه فجر الألفيّة الجديدة . –

إنّ الدول النامية تعترض على نسبة ٢,٨ مليار نسمة من أصل ٦ مليارات نسمة ما تزال تعيش على أقل من دولارين في اليوم . في عالمٍ متخمٍ بالثروة ويملك فيه كلاب الغرب أكثر ممّا تملك عدّة دول ، ويتمتّع فيه الكلب " غونتر الرابع " بخدمة ترفيهيّة لا ينالها أكثر من ٢,٨ مليار نسمة بشريّة [١] . في عالمٍ ما زال فيه (١,٢ مليار نسمة يعيشون بأقلّ من دولار في اليوم و ٨ في المئة من أطفال البلدان الفقيرة يموتون قبل الخامسة) ولا يعيش ثمانية من كلّ مئة رضيع ليشهدوا عيد ميلادهم الخامس .

- وقال ممثّل صندوق الأمم المتحدة للسكّان في المكسيك وهو يستعرض مقتطفات من تقرير عن سكّان العالم : إنّ إحدى العلامات على تلك الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء تتمثّل في ازدياد متوسّط دخل الفرد في (١٧ دولة) عن ٢٠ ألف دولار سنويّاً . فيما يعيش سكّان (٢١ دولة أخرى) على أقلّ من " الف " دولار سنويّاً . وبين الدول الأكثر فقراً تأتي تنزانيا وسيراليون ... حيث يبلغ متوسّط دخل الفرد السنوي أقلّ من (٥٠٠ دولار) وسط دولة لا تتدخّل في القطاع الإجتماعي والتأمينات والضمانات ممّا يزيد من حدّة المشكلة ... بينما تأتي الولايات المتحدة وسويسرا والنروج وسنغافورة في مقدّم الدول الغنيّة . مع ما يتبع هذا الدخل المرتفع من ضمانات ماليّة وإجتماعيّة ضدّ البطالة والشيخوخة والأمراض والتعليم وغيره ... وأضاف ممثّل الصندوق : مع إنتصاف عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكّان العالم ٦,٠٥٥ مليار نسمة . وهم يزيدون بمعدّل سنوي قدرهُ (١,٣ في المئة) ويعني ذلك زيادة مقدارها ٧٦ مليون شخص سنويّاً . أي ما يعادل عدد سكّان فيتنام أو الفليبين . وتابع : يعني ذلك " زيادة إضافيّة " بمعدّل (١٤٥ شخصاً في الدقيقة) أو ٢,٤ شخص كلّ ثانية . وأشار التقرير إلى أنّ (٨٠ في المئة) من سكّان العالم ، يعيشون في ما يعرف بـــ " الدول النامية " بينما يعيش (٢٠ في المئة) في الدول المتقدّمة ... مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وسويسرا ...

[١] تاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠٠ قالت الأمم المتحدة : إنّ ثلث سكّان العالم البالغ عددهم " ستّة مليارات " يعيشون في فقر مدقع ويعانون من " عدم تكافؤ قاسٍ " يشوّه فجر الألفيّة الجديدة . وقال ممثّل صندوق الأمم المتحدة للسكّان في المكسيك وهو يستعرض مقتطفات من تقرير عن سكّان العالم : إنّ إحدى العلامات على تلك الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء تتمثّل في ازدياد متوسّط دخل الفرد في (١٧ دولة) عن ٢٠ ألف دولار سنويّاً . فيما يعيش سكّان (٢١ دولة أخرى) على أقلّ من " الف " دولار سنويّاً . وبين الدول الأكثر فقراً تأتي تنزانيا وسيراليون ... حيث يبلغ متوسّط دخل الفرد السنوي أقلّ من (٥٠٠ دولار) وسط دولة لا تتدخّل في القطاع الإجتماعي والتأمينات والضمانات ممّا يزيد من حدّة المشكلة ... بينما تأتي الولايات المتحدة وسويسرا والنروج وسنغافورة في مقدّم الدول الغنيّة . مع ما يتبع هذا الدخل المرتفع من ضمانات ماليّة وإجتماعيّة ضدّ البطالة والشيخوخة والأمراض والتعليم وغيره ... وأضاف ممثّل الصندوق : مع إنتصاف عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكّان العالم ٦,٠٥٥ مليار نسمة وهم يزيدون بمعدّل سنوي قدرهُ (١,٣ في المئة) ويعني ذلك زيادة مقدارها ٧٦ مليون شخص سنويّاً أي ما يعادل عدد سكّان فيتنام أو الفليبين . وتابع : يعني ذلك زيادة إضافيّة بمعدّل (١٤٥ شخصاً في الدقيقة) أو ٢,٤ شخص كلّ ثانية . وأشار التقرير إلى أنّ (٨٠ في المئة) من سكّان العالم يعيشون في ما يعرف بـــ " الدول النامية " بينما يعيش (٢٠ في المئة) في الدول المتقدّمة . مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وسويسرا ...

ولا ينتظم في المدارس تسعة من كلّ ١٠٠ صبي . و ١٤ من كلّ ١٠٠ بنت ممّن يصلون إلى سنّ الإنتظام في المدارس .

في عالمٍ إرتفع فيه عدد الفقراء الذين يصنّفون " فقراء فقراً مطلقاً " إلى عدد ١,٣ مليار نسمة . ودخل سنوي لا يتجاوز ٢٥٠ دولار فقط . في الحدّ المتوسّط . مقابل تسع دخل متوسّط فرد من الدول الغنيّة (٢٣ ألف دولار سنويّاً) فضلاً عن الضمانات الإجتماعيّة والصحيّة والبيئيّة وضمانات المخاطر الطبيعيّة والإجتماعيّة وخدمات تسهيليّة معلوماتيّة وتقنيّة وطبيّة وعلميّة ...

في عالمٍ ديون الفقراء فيه تجاوزت (٢,٥ تريليون دولار) بفائدة سنويّة تتجاوز ٢٥ بالمئة من صادرات الدول الفقيرة ! و ٢٠ في المئة من البشر " الأكثر فقراً " لا يملكون سوى أقلّ من ١,٥ من الدخل العالمي . مقابل ٢٠ في المئة الأكثر غنىً يمتلكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي . و ٨٢ في المئة من صادرات العالم . و ٧٤ في المئة من مجموع خطوط الهاتف . و ٩٣ في المئة من مستخدمي الإنترنت ...

في عالمٍ فيه ٣٥٨ ملياردير فيهم ١٠٠ ملياردير أمريكي يملكون " نصف مداخيل " أهل الأرض قاطبةً . فيه نسبة " دخل الغنيّ " بالنسبة إلى الفقير تخطّت ألـــ : ٧٤ إلى واحد .

في عالمٍ فيه ٨٠٠ مليون نسمة يعانون سوء التغذية إلى درجة تخطّت الخطّ الأحمر . وكلّ يومٍ يموت فيه أكثر من أربعين ألف نسمة بسبب أمراض لا يمكن علاجها . وفيه شركات وبورصات ووحدات ماليّة تسيطر على نسبة ٩٠ في المئة من الإقتصاد العالمي ...

ولو أردتُ أن أرسم " خريطة معرفيّة رقميّة " عبر التقارير الصادرة عن المؤسسات الدوليّة لأظهرت فيها كم هي الأزمة الهائلة المترامية الأطراف التي تعانيها الدول النامية ... وبعد ذلك كيف ستكون الدول والأمم ناظرةً إلى العولمة في ظلّ قواعد لا يستفيد منها إلا الغنيّ أو القادر على تمرير معادلة " النقد مقابل السلع " ،

والأكثر رعباً في ظلّ العولمة أنّها تقوم على شروط قابليّة لا فعليّة ، وشروط شكليّة لا موضوعيّة ، وتسمح بالمجال للإستثمار وعولمة السلعة والخدمة وإنتقال رؤوس الأموال وإجتياح الشركات العابرة للقارات عبر منافسة ممنوعٌ فيها ممارسة السياسة التدخليّة من قبل الدولة ذاتها صاحبة السيادة ، بل لا يمكن للدول النامية مجتمعة التأثير على الأسطول المالي والخدماتي والمعلوماتي أصلاً ، إذن كيف سيخوض العالم منافسة نفعيّة ذات توجّه بشري أو إنساني ؟ ! .

المهمّ أن نعرف أن للعولمة فوائد ومنافع ، إلا أن مساوئها أكبر بكثير من منافعها في ظلّ قيادة قيميّة ومفاهيميّة وفكريّة تعتبر " الأصل النفعي " هو حصريّاً في السلعة ، أمّا الإنسان فهو مجرّد عنصر في عالم التجارة ، بحيث يقدم واحدٌ من سكّان الهند ذات الموازنة العسكريّة والنوويّة الضخمة قياساً على الناتج العام ومؤشّرات موازنتها السنويّة يقدم على بتر قدمه المصابة بـــ " الغرغرينة " عن طريق وضعها على سكّة حديد عبر الترامواي ، لأنّ المستشفيات في الهند رفضت إستقبالهُ لأنّه لا يملك ثمن ذلك ما يعادل حوالي ٢٥٠ دولار أمريكي ممّا أدى إلى موته [١] .

ويبقى أن نشير إلى السؤال التالي :

ماذا عن إشكالية العلاقة بين الثروة والانسان ماذا عن علاقة الإنتاج بالاستهلاك ؟

---

[١] أشارت دراسة اقتصادية أجريت في بريطانيا شهر آذار من عام ١٩٩٦ تحت عنوان الإقتصاد والعولمة إلى أنّ الإقتصاد العالمي يتجه منذ سنوات إلى مرحلة فتح الحدود ، وكسر الحواجز الجمركية ، وخلق عالم يقوم على مجموعة قواعد تنافس فيها القوى المالية والنقدية ، من دون ضبط الإيقاع السلوكي في المجال الدولي مأخوذاً بالحساب تنافس القوى التي تتداخل فيها القوى النوعية التي تمثل مدى حجم الدولة ، وهذا يعني ان الشركات التي تحمل هوية الدولة القومية ستنال الدعم الاقصى من اجل خوض الصراع الاقسى ضراوة في العصر الحاضر ، لان الدولة تحتاج الى المنافع المالية والنقدية ، والحوافز العملية من اجل خلق فرص عمل ، والتقليل من البطالة ، والحد من التضخم ، ورفد الخزينة بالضرائب والرسوم ، مما يعني ان الحرب الاقتصادية ستكون واحدة من تلك الحروب التي تتشابك فيها الجاسوسية الاقتصادية والمدنية ووسائل القوى والمعلوماتية ، والصفعات القاسية التي تتجسد على شكل الخيارات وافلاسات من اجل كسب المنافع وتجميع الثروات ، وهذا هدف اساسي تعمل من اجله الحكومات في عالم العلاقات الدولية ، ان هذا وجه العولمة الحقيقي الذي لا يسعى سوى للثروة والمال على حساب كل القيم والمسؤوليات ، وهو يبشر بوجهٍ قاسٍ من اوجه الراسمالية البعيدة عن حدود الكفالة والرعاية " .

ماذا عن علاقة التوزيع بالقيم وحقوق الإنسان ؟

ماذا عن الذاتية والجماعية في ميادين النظرة الاقتصادية وقيمها وقواعدها العمليّة ، وهل العمدة في " عولمة الإقتصاد " الثروة أم الإنسان ؟

ماذا عن الشرط الفعلي والشرط الشكلي في إطار المنافسة المفتوحة عالميّاً ... ؟

أظنّ أنّ الإجابة واضحة جدّاً ، حيث تكمن في " رأسماليّة السوق " بدون رعائيّة ، وعلى أساس من إعتماد " اللاعقلانيّة " فلسفة للأداء الإقتصادي لتكون نظرة جديدة من خلفيّة منطق " الطبيعة المحدودة وحجز المقاعد " وفق نظريّة التناقض بين الموارد الإقتصاديّة والموارد البشريّة ، التي رست يوماً ما على أساس أنّها عنوان الشرعيّة الدوليّة لــ " تشريع الموت " .

ولتقوم اليوم مكانها نظريّة عصريّة حديثة عالميّة خطّتها سياسة الدول المتقدّمة أمام مسمع ومرأى العالم وفي النوادي الأمميّة مفادها :

" الثروة تساوي إمكانيّة الحصول على مقعد في الحياة "

وذلك في عالمٍ متخمٍ بالثروات والموارد الماليّة والإقتصاديّة والثروات الغذائيّة والخدماتيّة والمعلوماتيّة والكونيّة ... أمّا منظور شرعة ما يُسمّى " حقوق الإنسان " فهي واحدةٌ من السياسة التي تُبنى على الرمال على حدّ الرئيس الأمريكي الأسبق رتشارد نكسون في كتابه " أمريكا والفرصة التاريخيّة " .

تطوريّة الأدوات
بين الحداثة والعولمة

أرّخَ عصر " الحداثة " لواحدةٍ من التطوريّة العامّة التي لازمت " الوجود البشري " في علاقته بالمنفعة والحاجة والكشف للأدوات المتجدّد ، وكشفت حقبة الأزمان عن تطوّر مثّل " وسيطاً منفعيّاً " ما بين الإنسان نفسه والحاجة ، عبّرت عنه مجموعة من الإكتشافات البدائيّة في عصر الإنسان الأوّل ثمّ تطوّر ليأخذ عدّة أشكالٍ من الأدوات والوسائل التي من شأنها حفظ حصّة معيّنة من ضمان النفع والفائدة وما إليه .

ومنذ الأزمان الأولى ، نجد أنّ الإنسان نفسه يسعى ذاتيّاً ومدفوعاً من داخله نحو الطبيعة من أجل إرواء رغباته وضرورات قيام جسده ومأمنه وما يتعلّق به من جهة المنفعة المتطوّرة ، وقد إتّسمت صورة " الذاتيّة الداخليّة " في سعيها التطويري على شكل إندماج قوى وتعدديّة فرديّة شكّلت ما يسمّى بـــ " الجماعة الإقتصاديّة " التي تفتّش عن أسباب السيطرة النسبيّة الممكنة على الطبيعة .

لقد عبّرت البشريّة عن نفسها مرّتين من الجهة الإقتصاديّة : مرّة عبر الفرد الإقتصادي . ومرّة عبر الجماعة الإقتصاديّة . وأنتجت هذه التجربة كمّاً ضخماً من الوسائل والأدوات التي تختزن " ضمان " المنفعة في أوجهها المتعدّدة ، لكن تجدر الإشارة إلى أنّ النفعيّة الربحيّة والتجاريّة لم تكن على مستوىً من نوعيّتها ونفوذها الذي يحكمنا في مثل هذا الزمان ... فالإنتاج كان موجوداً ، إلا أنّه كان يتّسم بنوعٍ من معادلة تقوم على أساس الإنتاج الشخصي من أجل الإستهلاك الشخصي . وبأكثر الأحوال كان عبارة عن إنتاج من أجل " إستهلاك الجماعة " على نحو تبرّعي . حيث دلّت مجموعة من نصوص الأقدمين على أنّ نحواً من التضامن كان معقوداً بين الجماعة

على أساس إطعام الضعيف ,غير القادر وما إليه ، إلا أنّ هذا النحو من قواعد توزيع الدخل لم يمنع من مرحلة تطويريّة تقوم على أساس إرواء النفعيّة البشريّة التي تطمح أن تستفيد بمجموعة من القيم الماديّة ، لذا أرّخت التجربة بدايةً إجتماعيّة تقوم على أساس المقايضة الإقتصاديّة ، وهي عبارة عن تبادل " قيم ماديّة " عبر نظام المقايضة ، وقد تطوّر هذا الأسلوب عبر التجربة الجبارة ليتّخذ صورة أرقى ، قامت على أساس توسيط النقد ليعبّر عن قيمة تختزن " قوّة شرائيّة " في التوسّط بين الأشخاص .

وبذلك بدأت البشريّة مرحلة متطوّرة من معادلة بيع القيم الماديّة بهدف جناية الربح . وبيعد النظر عن قواعد التوزيع للدخل العام في المجتمع القبلي والمدني فإنّ البشريّة سجّلت نوعين من التطوّر :

الأوّل : يقوم على تطوّر الأدوات المختزنة نوعاً القيم الإقتصاديّة والنفعيّة .

الثاني : تطوّر القيم الفكريّة والقواعد في مجال علاقة الأفراد بالثروة وناتجها العام . من جهة التوزيع والدورة الماليّة وغيرها ...

هذان التطوّران تواصلا بإستمرار حتى شكّلا كسباً قيميّاً سمّاهُ الجماعة بإسم " الحداثة " . فهي ليست أدوات إشباع محضيّة ، من دون إدارة فكريّة ، وقيم مفاهيميّة تتعلّق بالثروة والإنسان .

الحداثة من الوجهة الإقتصادية تعني " النمط التنظيمي والفكري " الذي ساد في الغرب بدأً من فترة الثورة الصناعية ، هذا النمط يتكوّن من مجموعة المفاهيم والأفكار التنظيمية التي خلقت حوافز " إنتاجية وإستهلاكية " في ذلك المجتمع الغربي قياساً على تلك الأدوات ، وزيادةً على القابليّة الذاتيّة والتطوير الفردي فإنّ " الدول " لعبت دوراً مهمّاً في إنتاج المعالم الأخرى الإقتصاديّة والتطويريّة في الشقين : الأفكار المنظّمة . والأدوات ... من هنا إتّسمت المرحلة التطويريّة من هذه الجهة بنوعٍ توصيف إنتزاعي لما عليه قدرة الأدوات في ظلّ تعدديّة الإجتماع السياسيّ في حقبة زمنيّة معيّنة ضمن صياغة فكريّة تحفيزيّة ترتبط بمجموعة من الأفكار المتعلّقة بالثروة وإدارة الأدوات .

وبذلك يظهر أن للجماعة والأفكار والأنظمة والأدوات نوعٌ من الإشتراك في تحديد الوصف المنتزع من حقبة ما سمّته الجماعة بالحداثة ، إلا أنّها لم تكن صفة شموليّة لكلّ الوحدات السياسيّة ، لأنّ التوصيف فيها لم يكن منصبّاً على المجموعة الفكريّة ذات " القيادة الخاصّة " المواكبة للدخل والثروة والإنتاج والإستهلاك ، بل كانت الأدوات بالإضافة إلى النمط تمثّل العامود الفقري في هذه التسمية ، بل كانت حكراً على الغرب ، الذي بلغ مرحلة تطويريّة على الأقل في الأدوات كان من شأنها ترسيم منحىً آخر في عمليّة الرابطة بين الأشخاص والمنفعة والثروة والحاجة وفق نمط معيّن .

وفي الحقبة التاريخيّة للشطر الغربي ، فقد أرخت التجربة على أنّ الكيانات السياسيّة هناك عملت على رسم هدف إستراتيجي يقوم على أساس إمتلاك أدوات الإنتاج والتجارة للحصول على " أكثر الممكن " النفعي بالمعنى الأعمّ ، من جهة القوّة والنفوذ الإقليمي والعالمي الشامل للإقتصاد بصورة يقينيّة .

إنّ إنتاج الثروة وتجميعها ، بهدف امتلاك النفوذ الأهم الذي تسعى إليه الدول كان دافعاً مهمّاً للغرب في تطوير الفكر الإستثماري والأدواتيّ من المجال الفردي إلى المجال الجماعي ومنهُ إلى المجال القومي والدولي ، ما غرس فكرة عليا مفادها أنّه لا بدَّ من غزو الثروة أين كانت غرباً أو شرقاً .

وهذا يستدعي تدجين الشعوب ، ولو بقوّةِ النار والحديد من أجل السيطرة الكاملة على مجموع " الموارد الاقتصادية وأدواتها " ، وقد قامت مدارس متعددة وتألّفت فلسفات سياسية ، خطّطَت للدولة منظومةَ قيامِ إستراتيجية " خوض الصراع " من أجل إمتلاك النفوذ ، فاعتبرت أنّ القوّة كلها تكمن في السيطرة على موارد الاقتصاد ، أينما كانت وحيثما وجدت ... هذه المدرسة الاقتصادية هي أوسع نظرةً من المدارس السابقة ، التي كانت تعتبر أنّ القوة العليا في المجال الاقتصادي تكمن في السيطرة على المجال المعدني من الذهب والفضة والتي سادت عدة قرون .

إنّ هذه الفلسفة الإقتصادية تقوم على النقاط التالية :

١- الموارد الاقتصادية متعددة متوزّعة في العالم بين الوحدات السياسية إلا أنّ ذلك التوزيع فيه إختلاف من جهة الكم في الثروة .

٢- إنّ القوّة تكمن في الثروة الأكثر شمولاً من المعدن .

٣- إنّ الحصول على " الثروة " يحتاج إلى أدوات نفعيّة إقتصاديّة تختزن القيم النفعيّة ، وأدوات إخضاعيّة وقسريّة ، من شأنها إجبار الآخرين في عمليّة السيطرة وإستنـــزاف الثروة .

٤- لا مجال للسيطرة الاقتصادية إلا عبر السيطرة العسكرية " الإستعمار من أجل الثروة " .

٥- إنّ الإنتاج والثروة لا يكفيان في هيمنة الدولة إلا إذا أصبح للدولة سوق إستهلاكي يستطيع من خلاله الإقتصاد الوطني أن يسوّق سِلَعَهُ الإقتصاديّة ممّا يعني أنّه لا بدّ من " الإستعمار " لتسويق السلع .

٦- لإتمام القوّة النوعيّة فلا بدّ من " ممارسة إحتكاريّة "[1] على هذا الصعيد . وهذا ما أطلق عليه الجماعة إسم الإحتكار الحادّ في عصر الحداثة . والذي

---

[1] شهد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الرابع الذي بدأ أعمالهُ تاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٠ وإستمرّ إلى ٢٩ منه شهد في رأس أعماله مراجعة " المدوّنة العالميّة للمنافسة التجاريّة " ووضع قانون عالمي نموذجي للمنافسة . بهدف تقليص الإحتكار العالمي إلا أنّ المؤشّرات تدلّ على أنّ منطق الأوزان يلعب دوراً حقيقيّاً في ترسيخ وإنشاء مجموعة من القواعد العالميّة تقوم على أساس مراعاة الأوزان والقدرات الدوليّة في هذا المجال . ويظهر أنّ أزمة فعليّة دبّت بين الإتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة الأمريكيّة . الأوروبيّون يرون أنّ العولمة بدأت بمنافسة عالميّة ثمّ وصلت إلى درجة " الإحتكاريّة التجاريّة " عبر الشركات الكبرى المدعومة عبر السلطة . وإنتهت إلى ما يُسمّى بـــ " احتكار الدولة " نفسها . وأشارت التقارير المنشورة عشيّة مؤتمر جنيف لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة إلى أنّ ٨٠ دولة في العالم من أصل (١٨٩ دولة) تعتمد على تشريعات وطنيّة لقوانين المنافسة . معظمها في أمريكا الشماليّة وأوروبا وشرق آسيا . فيما العديد من الدول النامية لا تزال في طور الإعداد لهذه القوانين . إلا أنّ الخبراء يرون أنّ تشريع قراعد عالميّة للمنافسة من أجل الحدّ من الإحتكار العالمي الذي تمارسه الدول الصناعيّة وفي رأسها الولايات المتحدة الأمريكيّة لا يخضع لإلزاميّة وجبريّة ذات آليّة من شأنها التأثير على إحترام هذه القواعد . وأشارت على انّ تجربة قواعد " الغات " سابقاً وقواعد المنظمة العالميّة للتجارة يثبت أنّ هذه الآليّة يحكمها منطق الميدان الواقعي والأدوات وموازين القوى .-

كان من آثاره أنّه منع عن الدول النامية أن تستفيد من بنوك المعلومات والفكر الإنتاجي الصناعي وما إليه .

يُشار إلى أنّ من نتائج هذا التفكير في مجال " الثروة والإنتاج والإستثمار والإستهلاك " كان لا بدّ من تحديد شرطين أساسيين :

الاول : يكمن في السيطرة على الانسان نفسه واخضاعه لفكر الحداثة ومتطلباها وفق آلية تسخر الانسان من اجل تطوير الحداثة ، مما يعني وجوب تدخل المشترع القانوني في مجال المسرح العام من اجل خدمة الحداثة وتقنين نتائجها على شكل جازم يجعل الانسان فرداً من افرادها وعنصراً من عناصرها ، يخدمها في عملية تطويرية تفاعلية .

الثاني : يكمن في السيطرة التامة وفق مفهوم النسبيّة المتطور على الطبيعة وإخضاعها لهيمنة الانسان . في عملية استنـــزاف إنتاجي تبادلي استهلاكي . يقوم على فلسفة السوق وترويض الرغبات ، وخلق الحوافز الاستهلاكية ، حتى لا يقع الاقتصاد في انكماش وبطئ نمو ، أو انزلاقات إقتصادية .

بحيث تظهر العلاقة بين الطبيعة والإنسان محكومة بتوسّط " نظريّة " تقوم على أساس النفعيّة والمصلحيّة تترجمها "الثروة " . وقد إعتبرت مجموعةٌ كبيرةٌ من الإقتصاديين الغربيين الحداثة من أهم العناوين والمكاسب التي وصلت إليها البشريّة . وعبّر البعض الآخر عنها عن أنّها الرغبة الأكثر كمالاً في إطار التطوّر الزمني . ووصفها ثالث على أنّها الأكثر إراوءً للرغبة وإختزاناً للمنفعة .

- وتشكو مجموعة من الدول النامية إضافة إلى شكوى أوروبيّة من أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تتعامل في الميدان العالمي وفق تشريعات قانونيّة ومنطق تجاري وطني تريد فرضه على العالم . وذكّرت بمجموعة العقوبات التجاريّة والجمركيّة والبحريّة التي تفرضها الولايات المتحدة وفق إرادها ومصالحها الوطنيّة بعيداً عن الحسابات العالميّة والعدالة العامّة . وكان آخرها منع الأسطول الياباني من صيد الحيتان . وشدّدوا على أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تنحو نحو إحتكار شديد مدعوم بقوّة من الدولة نفسها في شتّى مجالات المعلوماتيّة والطبيّة خاصة فيما خصّ المورثات الجينيّة ومكتشفاها الحديثة وغيرها . وتتحرّك عبر أدواها الجاريّة والشركات الكبرى في مجال منافسة أكثر إحتكاريّة .

وهذا يعتبر أكبر خطأ توصيفي يقوم على أساس النظر إلى الأدوات وما يمكن أن تختزنه من قوّة نفعيّة وما إليه ... لأنّ التوصيف يتمّ عادةً من ناحيتين :

الأولى : ناحية التوصيف الطبيعي لإختزان المنفعة .

الثانية : أثر الأداة النفعيّة على الجانب الإجتماعي ، وعمليّة إرواء الرغبات من خلال التوزيع العادل للدخل القومي .

من هنا تظهر الصورة الواضحة في إطار بيان " الأفكار والأدوات " فالوصف للأدوات هو عبارة عن " إنتزاع من الواقع " لصفات ميدانيّة ، وخصائص خارجيّة لما توصّلت إليه البشريّة ، من نوعيّة مهمّة في إطار تطويع الطبيعة من أجل ضمان منفعة أكثر إمكاناً ، أمّا تحديد " الجانب الإجتماعي " فإنّه يقوم على أساس توصيف المجموعة الفكريّة الإعتباريّة التي تقود عمليّة تحديد علاقة الأشخاص بالثروة إنتاجاً وإستهلاكاً وتوزيعاً ...

وعليه : فإنّ الحداثة من الجهة الطبيعيّة تختلف عنها في الجهة الإجتماعيّة ففي الجهة الإجتماعيّة لا يمكن توصيفها على أساس " إستغراقي شمولي " بالنظر إلى الأفراد . سواء تجاوزت الكيان السياسي أو ضمن الكيان إلا على أساس النظرة إلى المجموعة الإعتباريّة الفكريّة والقواعد التي تنظّم عمليّة العلاقة العامّة بين الأشخاص والثروة إنتاجاً وتجارةً وإستهلاكاً وتوزيعاً ... هنا يصبح للمذهب الإقتصادي معنىً في توصيف العدالة الإجتماعيّة وعدمها .

هذا ما دعا مجموعة من إقتصاديّي العالم إلى توجيه أصابع الإتّهام إلى الحداثة من وجهتها الإجتماعيّة ، وطريقة تعامل القيادة الفكريّة مع الثروة والأدوات في العمليّة الإستقطابيّة الإقليميّة والعالميّة . وأبطلوا عنها وصف العدالة الشموليّة والإشباع التام للرغبات بصورة نسبيّة تختلف بين الكيانات " داخليّاً وخارجيّاً " .

ففي داخل الولايات المتحدة الأمريكيّة يختلف المذهب الإجتماعي في نتائجه عمّا في الخارج ، فهو يتبنّى نظريّة " المواطنيّة والجنسيّة " في مجال التقديمات الإجتماعيّة

ووفقاً لنسبة وأولويّة معيّنة ، لم تقضِ على عمليّة الفقر في أكبر دولة إنتاجيّة وتعيش في سلّم أوّل دولة عالميّة في الرفاهيّة المتفاوتة ... ممّا سمح للملايين من سكّان الولايات المتحدة الأمريكيّة أن يعيشوا فقراً مدقعاً في وقت تعتبر فيه الإنتاجيّة وتراكميّة الثروة ونسبة الثروة إلى الأشخاص نسبة الكم والكيف ، حتى أنّ مجموع ١١ شخصاً يملكون في الولايات المتحدة أكثر ممّا يملك ٢٠٠ مليون أمريكي [1] .

أمّا بالنسبة إلى خارج " كيان " الولايات المتحدة الأمريكيّة ، فتظهر الصورة أكثر رعباً وإرباكاً من ناحية الإحتكاريّة الإستنـــزافيّة التي تتبنّاها الولايات المتحدة الأمريكيّة ، ولا تعترف فيها بمسؤوليّة إنقاذ الطرف الآخر ، بل ترمي بالقمح في المحيط الأطلسي ، ولا تعطيه للكيانات السياسيّة الأفريقيّة ، وفي الوقت الذي تقرّ فيه الولايات المتحدة الأمريكيّة موازنة جيّدة دعماً للحيوانات ، فإنّ نسبة هذه الموازنة تفوق عدّة

---

[1] تاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٠ أوردت الصحف بياناً بأغنى الأمريكيين جاء على الشكل التالي :

في المرتبة الأولى : بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت : (٦٣ مليار دولار) . وكان ثروته تقدّر بأكثر من ١١٠ مليار دولار . إلا أنّ المحاكمة الأمريكيّة للشركة وإصدار حكم بتقسيمها إلى شركتين في هذا العام أدّى إلى إنهيار سعر أسهم الشركة حتى أنّها خسرت ببضعة أيام أكثر من ٦٠ مليار دولار . وما زال بيل غيتس أغنى أغنياء العالم .

المرتبة الثانية : (لاري اليسون) صاحب شركة أوراكل : (٥٨ مليار دولار) . –

– المرتبة الثالثة : بول ألن : شركة مايكروسوفت أيضاً (٣٦ مليار دولار) .

المرتبة الرابعة : وارن بافت : شركة فاينانسر : ٢٨ مليار دولار .

المرتبة الخامسة : غوردون مور : شركة إنتل : ٢٦ مليار دولار .

المرتبة السادسة : فيليب انشوتس : شركة كويست كوم : ١٨ مليار دولار .

المرتبة السابعة : ستيف بالمر شركة مايكروسوفت : ١٧ مليار دولار .

هلين والتون : ١٧ مليار دولار .

جيم والتون : ١٧ مليار دولار .

جون والتون : ١٧ مليار دولار .

روبسون والتون : ١٧ مليار دولار .

بحيث يملك فقط ١١ غنيّ من أغنياء الولايات المتحدة الأمريكيّة ما قيمته : (٣٣١ مليار دولار) . وللتذكير فإنّ مجموع دخل ٤٨ دولة من دول أفريقيا الأكثر فقراً سنويّاً لا يتجاوز مليار دولار واحد . وبالمقابل فإنّ حجم التجارة اليوميّة بين الولايات المتحدة الأمريكيّة والإتحاد الأوروبي هي (مليار دولار يوميّاً) ...

مرّات التقدمات الصحيّة في أكثر من دول أفريقيّة ، وذلك لأنها تعتمد سياسة الوطنيّة وموارده وعناصره ، بخلاف الكيان الآخر من الوحدة السياسيّة ، حيث لا تعترف حتى بمستوى مسؤوليّة أخلاقيّة إلا إذا تقاطعت مع المصلحة النوعيّة الأمريكية .

أمّا بالنسبة إلى الكيانات السياسيّة الأوروبيّة في الغرب فإنّ العدالة أكثر إستيعابيّة وتطوريّة إلا أنّ سلّم الحاجة المتطوّر فرز مجموعة من الظواهر المختلفة مما يجوز معه صوابيّة توصيف الفقر بمعناه التطوّري بل التقليدي أيضاً [1] .

---

[1] ففي تاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٠ نقلاً عن " لوفيغارو " : بحسب البحث الميداني الذي أنجزهُ أربعةُ أساتذة جامعيين بريطانيين فإنّ نسبة " الأسر " التي طاولها العوز (الفقر النسبي أو المطلق) قد إرتفعت من ١٤ في المئة عام ١٩٨٣ إلى ٢٤ في المئة خلال العام المنصرم . وبالإجمال فإنّ (١٤,٥ مليون بريطاني) كانوا يعانون حالةً من الفاقة ، متفاوتة الحدّة ، خلال العام ١٩٩٩ . ما يعني أنّ ربع عدد السكّان كان محروماً من ثلاثة عناصر أساسيّة على الأقلّ . تحول دون تمتّعهم بحياة طبيعيّة . (أي ثلاث وجبات طعام يوميّة . وملابس كافية . وسكن لائق مجهّز بالتدفئة) . عشرة ملايين منهم وجدوا أنفسهم عاجزين عن إدّخار عشرة جنيهات في الشهر . وسبعةُ ملايين لا يملكون الموارد الكافية التي تسمح لهم بزيارة أصدقاء أو حضور حفلات زفاف أو المشاركة في مراسم جنائزيّة . وهناك ٩,٥ ملايين بريطاني كانوا يؤكّدون أنّهم عاجزون عن تحمّل كلفة سكن لائق ومجهّز. بالتدفئة بالتجهيزات الصحيّة المعتادة . ثمانية ملايين منهم صرّحوا بأنّهم غير قادرين على توفير المال لشراء ثلاجة ، أو للإشتراك في خطّ للهاتف ، أو تجهيز بيوتهم بالموكيت ،. وتلحظ معالم الحرمان والعوز خصوصاً في الأسر الأحاديّة الأبوين . وفي تلك التي فيها أولاد بالغون لا يعملون أو يعملون جزئيّاً . وعام ١٩٩٩ كان أربعة ملايين طفل ينقصهم مقوّم ضروري للحياة . ومليونان ينقصهم مقوّمان ضروريّان للحياة . وواحد من خمسين كان محروماً من حذاء جديد وملابس واقية للمطر . ومن الفواكه والخضار يوميّاً . وواحد من خمسة وعشرين لا يستطيع أن يحظى بلعبة تثقيفيّة واحدة . أو الإشتراك في نشاط رياضي خارج المدرسة . وأن يأكل يوميّاً لحماً و سمكاً وبسبب الحاجة إلى المال يتوجّب على ٢١,٨ في المئة منهم أن يتخلّوا عن فكرة قضاء فترة الإجازة في مكانٍ خارج محلّ إقامتهم . المقابل ذكرت دراسة نشرتها مجلّة " لاجور ريسرتش " إنّ مديري الشركات البريطانيّة الكبرى ازدادت رواتبهم خلال العام المنصرم بنسبة ٢١ في المئة . وإنّ من بينهم اليوم ١٣٨ مديراً يتقاضون راتباً سنويّاً يفوق المليون جنيه إسترليني . أمّا الزيادة الهائلة التي حصل عليها أحد هؤلاء وهو بريان اشفورت ـــ راسل من شركة " هندرسون تكنولوجي " ـــ والتي بلغت ٧١٩ في المئة فقد أثارت ما أثارته من عاصفة إحتجاج في اوساط المنظمات النقابيّة التي إجتمعت في غلاسكو .

والمفارقة هي : إنّ قسماً من حاجات مجتمع إنكلترا تعتبر من صنف الرفاهية العالية جدّاً بالنسبة إلى البلدان الـ ٤٨ الأكثر فقراً . ومن المهمّ أن نشير إلى أنّ نسبة كبيرة وظاهرة جدّاً من فقراء هذه البلدان تموت مباشرة بسبب الجوع ، وليس بصورة غير مباشرة عبر سوء التغذية ومضمون الغذاء . وفي الوقت الذي يُصنّف فيه هؤلاء " محتاجين " تحت عنوان التلفون والتدفئة والسياحة أو قضاء الإجازة " فإنّ فقراء البلدان " الأشدّ فقراً " لا يعرفون معنى أصلاً عن رفاهيّة تعدّد الملابس والإنتقال والسياحة وثمن الأجور والكتل النقديّة ... -

من هنا يمكن لنا أن نفرّق بين نوعين من التوصيف فيما خصّ الحداثة :

النوع الأوّل : توصيف الحداثة عبر " نظرةٍ إستقلاليّة " إلى الأدوات وما تختزنه من قيمة نفعيّة .

النوع الثاني : توصيف الحداثة من " الجهة الإجتماعيّة " ومدى الإستيعاب النفعي بالنظر إلى العنصر البشري . سواء داخل الكيان السياسي . أو خارج الكيان . وعلى هذا الأساس يكون التوصيف نسبيّاً من الجهة الإجتماعيّة . لا يصحّ معه إدّعاء ظاهرة الإشباع الإقتصادي على نحو الشموليّة .

ومن الطبيعي أن نشير إلى أنّ البشريّة دوماً وفي إطار مواكبة تطوّر الأدوات تسعى إلى المدى الذي من خلاله تتحقّق النوعيّة الإستيعابيّة في مجال الرعاية الإجتماعيّة والصحيّة والمعلوماتيّة وما إليه . لذلك تكون الخطّة الإجتماعيّة هي الأكثر تصويباً وتوقّفاً عبر الفكر الإقتصادي الإجتماعي . لأنّ الفلسفة الإجتماعيّة تعتبر الثروة أداةً من أدوات الوسيليّة النفعيّة ذات الغاية المحدّدة ضمن باب النفع البشري الإستيعابي . لذلك لم يفصلوا بين الحداثة وبين النفعيّة الإجتماعيّة ، بل صوّبوا الدراسة حول النمط الذي تتحرّك فيه الأدوات من أجل ترشيد الأداة وتوجيهها نحو نوعيّة إستيعابيّة أكثر تطوّراً

وعبر التطوريّة العامة وصلت البشريّة عبر الأدوات والأفكار إلى ما وراء الحداثة (العولمة) وقد عبّر هذا العصر عن نوعٍ من الأدوات جعلت من الكون المتباعد قريةً كونيّة صغيرة جدّاً تجتاحها تكنولوجيا الإنترنت والأساطيل الجويّة المدنيّة والهاتف

- ومع ذلك فإنّ " الحاجة عند هؤلاء البريطانيين " تعتبر موضوعيّة جدّاً لجهة المجتمع الذي فيه يعيشون ، حيث يعيشون وسط بلد يعتبر من أهم البلدان الغنيّة في العالم كما يعتبر إقتصادها متيناً جدّاً ومع ذلك تجد ملايين الأسر ضحايا " الحرمان الإجتماعي " ومن الطبيعي أن نشير إلى أنّ مواطناً من مواصفات ذوي الحاجة وسط مجتمع أصبح يقيم مجمل علاقاته وشؤونه على ما يسمّى " عصر الإنترنت " والخدمات الإلكترونيّة ، سيشعر بأنّه مواطن منبوذ ومستبعد ، ولن يستفيد من مجموعة هائلة من القواعد النفعيّة أو الحقوق المواطنيّة . لأنّه يفتقد " الوسائل العمليّة " للتواصل والتفاعل في ذلك المجتمع . ممّا يصحّ معه وصف حالتهم بالفقر أو الحاجة الملحّة والضروريّة وغيرها من العناوين التي تتأثّر سلباً بمنطق المذهب الإجتماعي وطرق توزيع الدخل القومي ، وقواعد ضمانات الأفراد في المجتمع المدني ومدى إستفادتهم عمليّاً من مجتمع الخدمات المدنيّة . فضلاً عن خدمات مجتمع التكنولوجيا .

المحمول والإمبراطوريات الإعلاميّة وشبكات ماليّة نقديّة تقوم على أساس الحواسيب والأقمار الصناعيّة والروبوت وغيرها ... ولازم هذا تطوّر " الأدوات " نوعٌ من التطوّر الفكري عبّرت عنه الفعليّة التكنولوجيّة في مجال كسر الحواجز الماديّة والسياسيّة ممّا فرض نوعاً من عولمة السلعة والخدمة . وأسّس لقواعد أكثر شموليّة من جهة تبادلية السلعة وقد عبّرت عنها منظمة التجارة العالميّة ... وما زالت قواعد التطوّر من هذه الجهة سارية وتتفاعل ...

إلا أنّه يجوز لنا أن نقول إنّ تطوّر الأدوات لم يتبعهُ تطوّر في مجال العدالة الإجتماعيّة . وهي وإن عبّرت عن نمط " قيم وأفكار " لازم الأدوات . فإنّها لم تعبّر عن نمطيّة إستيعابيّة إجتماعيّة عبر نظام أكثر عدالة ينظر إلى قضايا الفقر العالميّة .

المشكلة الخطيرة تكمن في إنّ نظرة قيميّة تبلورت على أساس أنّ الثروة تمثّلُ هدفاً ليس للجماعة إنّما للأفراد وعلى حساب الجماعة . وبذلك تتغيّر معادلةُ الإنتاج والإستهلاك الجماعي إلى شكل آخر :

" إنتاج من أجل التراكم . وإستهلاك لا يتمتّع به إلا من يملك الثروة " .

وبذلك يصبح الإنتاج والتراكم مطلباً ذاتيّاً وهدفاً " لا توسطيّاً " . وهذا يخالف كما رأينا الفقه الإجتماعي الذي إتفقت الجماعة على تشريعه وقيامه من أجل إعتبار التوسّط نفعيّاً جماعيّاً . كما إتفقت على خلق أدوات وساطة تعتبر وسيلة لا هدفاً . من أجل سدّ الحاجة لا من أجل التراكميّة . ولم تكن بحال قائمة على معادلة **" إنتاج من أجل الإنتاج فقط أو تجميع من أجل الثروة والتراكم "** .

هذه النظرية التي كانت وما زالت تستفيد من مجموعة القوانين التي تساهم في تنظيم طريقة التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي ، وهي بعينها التي شكّلت سبباً تشريعيّاً عبر نسف عولمة الضمانات ، وتشريع عولمة السلعة والنفعيّة الذاتيّة من دون قيد الجماعة والإستيعابيّة فنتج عنها إبادة جماعيّة لملايين الأفراد سنوياً . حتى أنّ الولايات المتحدة كانت وما زالت ترمي بملايين الأطنان من القمح في المحيط من أجل المحافظة

على ربحيّة أكبر لطنّ القمح مع أنّ التقارير الدولية تشير الى أنّ ٣٧ مليون نسمة تموت سنويّاً جراء الجوع وسوء التغذية [١] ... وتضيف الدراسات أنّ البشريّة تعيش أزمة إعادة توزيع وليست أزمة إنتاج ، وأزمة أخلاق وقانون وليست أزمة تزايد هندسي ...

ويكفي أن نشير إلى أنّ مجموع الإقتصاد القومي الروسي بلغ عام ١٩٩٩ مقدار ١١٧ مليار دولار في مقابل ربح إجمالي حقّقته الإنترنت الأمريكية بلغ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار ، وفي وقت تشكو فيه الولايات المتحدة من تخمة المال ، فإنّ روسيا تشكو من أزمة جرائم مرعبة تجتاح أقاليمها ومدنها من كلّ النواحي بسبب الفقر والجوع .

ومن الطبيعي أن تتأزّم الأمور حين تكون الإدارة العالميّة للسلعة متجزئة وموزّعة عبر قواعد وقوانين تتحكّم بها الإرادات المتعددة دوليّاً ، وهي مختلفة أحجاماً بدأً من الولايات المتحدة الأمريكيّة وصولاً إلى أكثر دول العالم فقراً في أفريقيا . وبديهي أن لا تفعل شيئاً دول أفريقيا أمام إمبراطورية الخيال العلمي الذي أصبح حقيقةً فعليّة تتحكّم فيه مجموعة من الدول الصناعيّة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وفق نمط " أفكار وقيم " تقوم على أساس من منطق " شركات الدولة الأمّ " بكلّ ما تعنيه من ذاتيّة تبعيّة عبر الجنسيّة فقط ، إلى درجة أصبحت فيها الإحتكاريّة وفق نموذج المعلوماتيّة وغيرها ، وتطوّر الفقر من معناه التقليدي ليرسم صورةً أخرى هي " حقيقية فقر " لكن بالمعنى المتطوّر والمتغيّر وفقاً لرفاهيّة معيّنة وأدوات معيّنة في إطار مجتمع معيّن حتى أنّ من لا يملك الأدوات الكهربائيّة في عالم الكهرباء والإلكترونيّات والإنترنت في مجتمع تقوم فيه الخدمات والمنفعة على أساس خدماتِهَا هو أكثر غربة وتأزّماً . والأخطر من ذلك أنّ إحتكاريّة مقصودة تقوم على أساس تحديد إمتلاك المعرفة . ولو من خلال التحكّم بالأسباب الماليّة والمعيشيّة وغيرها ... ففي تاريخ ٦ شباط ٢٠٠٠ حذر تقرير

---

[١] عام ١٩٩٨ أشارت دراسة مسحيّة إلى أنّ الانفاق سنويّاً على الحيوانات الأليفة في الغرب يبلغ اكثر من ناتج ٦ دول أفريقيّة . وان الكلفة العامة التجميليّة والترفيهيّة للفنانين والشهريين والعارضات من شأنها أن تطمر سنة صحيّة في ٤٨ دولة أفريقيّة . وأنّ ثمن كوب حليب يدفعه المواطن الغربي لمدّة شهر يساهم في رفع أزمة الجوع في أفريقيا بنسبة تتجاوز الثلث .

التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر بتكليف من برنامج الامم المتحدة الانمائي من أنّ الفجوة العالمية في السباق على امتلاك المعرفة بين من يملكون ومن لا يملكون ، وبين من يعرفون ومن لا يعرفون آخذة في الاتساع ، وأنّها كبيرة جدا ، وقد حلّت كتابة البرامج الحاسوبية والكشف عن أسرار الجينات محل البحث عن الذهب والاستيلاء على الأراضي وإتّقان تشغيل الآلات كسبيل لإكتساب القوة الاقتصادية . وتُعتبر الإنترنت أسرع أدوات الإتّصال نمواً على الإطلاق ، ويتوقع أن يزيد عدد مستعمليها من (١٥٠ مليون) الآن ، إلى ممّا يزيد إلى (٧٠٠ مليون) عام ٢٠٠١ ، وإنّ كثيرين مضطرّون للوصول إلى الإعلام والتكنولوجيا لكنّ وضعهم الماديّ لا يسمح بذلك .

وتعتبر الولايات المتحدة الأغنى بالحواسيب ، بينما تملك بلغاريا مواقعاً على شبكة الإنترنت أكثر من كل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء بإستثناء جنوب أفريقيا ، كما أنّ منطقة جنوب آسيا التي يقطنها ٢٣ % من سكان العالم يوجد فيها ما لا يقل عن ١% من مستعملي الإنترنت على صعيد العالم .

ويحذر التقرير من أنّ " قوى السوق " وحدها لن تصحّح هذا الخلل المخيف والأخطر إذ يشير إلى وجوب توسيع شبكة الإنترنت إلى درجة تشمل كل احتياجات البلدان النامية وشواغلها . ويشير من جهة أخرى إلى أنّ الشركات الضخمة والكبرى تسيطر على حصص من السوق العالمية تتزايد باستمرار ، ويؤكّد أنّه حدث سباق آخر على إمتلاك المعرفة لا سيما في مجال الرقابة على التكنولوجيا الحيوية ممّا أدى إلى احتكار السوق ... ويدعو إلى ضرورة تحويل البحوث نحو احتياجات العالم موصيا بانشاء فريق من العلماء المستقلين لتحديد المشاكل التكنولوجية التي من شأنها اذا تمّ حلها ، ان تسهم في التنمية البشرية ، لا سيما فيما يتعلق بأفقر سكان العالم ، كما انه يجب ان تسهم في الأمن البشري .

ومن خلال قراءة أكثر " شموليّة وترابطيّة " فإنّهُ من غير العِلْمِ أن نقرأ العولمة بما هي " نتيجة " ، بل يجب أن نقرأها بما هي " سبب ونتيجة " ، ومن الخطأ الفادح أن

نقرأ العولمة على أنّها أدوات ، بل يجب أن نقرأها على أنّها أدوات وآثار ، ومن أكثر الأمور خطورة أن نعتبر العولمة مرحلة تطوريّة طبيعيّة ، من دون أن ننظر إلى مجموعة الأفكار التي تلعب دور " المدير والموجّه " لهذه الأدوات [1] .

---

(١) هذا ما قرأته في مجموعة من " كتابات العولمة " . وفيها يشير العديد من هؤلاء إلى أنّ عقدة نفسيّة تصيب المفكّرين الذين يعارضون العولمة . وهو أكبر خطأ . لا أحد يرفض العولمة . وكرّرت أنّ العولمة أمرٌ ضروري بشري يجب أن تستمرّ وممنوع أن تتوقّف . لكنّ العولمة التي نريدها هي تلك التي تقوم على القواعد التالية :

أولاً : يجب أن تلعب الثروة فيها دور الوسيط لا الغاية . وعلى سبيل التنازل يجب أن يكون الإنتاج من أجل ضمانة تكافليّة ولو نسبيّاً ، لا وسيلة إبتزاز منفعيّة دون ضمانات تقوم على أسس من أولويّة الإنسان حال التراحم .

ثانياً : تكون فها عمليّة توزيع الثروة نسبيّة كما هي الحال في كافّة الأنظمة الدوليّة . لكنّها إستيعابيّة جامعة لكلّ الأفراد وبنسبة إمكانيّة الإستمرار وجوداً طبيعيّاً وإجتماعيّاً .

ثالثاً : أن تكون فيها الجنسيّة عالميّة كما هي السلعة عالميّة وكما هي الأداة عالميّة . أي أن لا يكون التوزيع قائماً على أساس الجنسيّة والكيان السياسي .

رابعاً : أن تكون الإعتباريّة الفكريّة توجيهيّة نحو ترسيخ فكرة أولويّة الإنسان على السلعة . والإنسان على الحيوان وعلى الأقل أولويّة الإنسان الأفريقي على أغنى كلب في العالم " غونتر الرابع " .

خامساً : أن يتم قانون التراحم على أساس من قواعد الأهمّ والمهم . فيصنّف الإنسان أولاً . ثمّ غيره ثانياً . ممّا يكوّن مجموعة من القواعد التوزيعيّة تقوم على أساس فعليّة وموضوعيّة في الضمانة لحقّ الحياة الطبيعي الإجتماعي . لا على أساس تشريع حقّ الحياة الشكلي من دون ضمانات .

سادساً : أن تكون العولمة إنسانيّة قبل أن تكون تجاريّة . وأن تكون حقوقيّة مدنيّة سياسيّة إجتماعيّة قبل أن تكون تجاريّة نفعيّة كيانيّة قطريّة أو عالميّة لكن على نسق ربحيّة الأفراد .

ويضاف إليها أيضاً مجموعة من المبادئ إلا أنّني أحبّ أن أشير إلى أنّ بعض الإقتصاديين ركّز على أنّه من الواجب أن نتعامل مع العولمة " أدواتاً وأفكاراً " كما هي هي هذا ما قرأته مباشرة وسمعتهُ أيضاً من مفكّرين إقتصاديين عرب . بكلّ وضوح من معنى السلبيّة الموقفيّة . والهدف الذي يبّنوه أنّ آليّة طبيعيّة تتحكّم بالأدوات من شأنها أن تحيل الأزمة التوزيعيّة النفعيّة إلى شموليّة إستيعابيّة ذات عدالة شموليّة .... وهذا كما ترى جنون فكري جرّبه الأوروبيّون منذ أيام آدم سميث العالم الإقتصادي البريطاني وبعد ثلاثة قرون أعلنوا موت هذا التفكير وبعد ثورات للجياع والعمّال أعلنوا " الدولة التدخليّة " لتكون ضمانة مواطنيّة للعمّال والمواطنين في القطاعين الإجتماعي والإقتصادي . ممّا يعني أنّ الإرادة الإعتباريّة والقانونيّة هي التي ترشد وتصوّب وتوجّه الأدوات نحو الأهداف التي يتبنّاها " المشترع القانوني " وما أخسف قول القائل : من الخطأ أن نعالج العولمة على أساس ترشيدي أو تغييري ... وكما تعلم فإنّنا لا نطلب إعدام الأدوات العولميّة . إنّما نطلب توجيه هذه الأدوات نحو الجهة الإجتماعيّة الإنسانيّة . بحيث يصحّ معها خسم قسم نسبي قليل من أملاك " بيل غيتس " التي بلغت عام ١٩٩٩ أكثر من ١١٠ مليار دولار وغيره من أغنياء وإمبراطوريّي العالم والشركات العابرة للقارات والبنوك والمؤسسات العالميّة والوحدات الماليّة التي تجاوزت بكثير قدرات الدول الماليّة . من أجل تفعيل قانون " أهميّة الإنسان " على الأقلّ الإفريقي على السلعة أو كلب المغنية الأمريكيّة مادونا أو كلب عارضة الأزياء الألمانيّة كلوديا شيفر أو للحيلولة دون وراثة كلاب الولايات –

إنّ كل هذا يدلُ على أنّ المشكلة تكمن في إطار معادلة تراكميّة المال على قاعدة : " **المال أوّلاً وثانياً وثالثاً** ... ممّا يُؤسِّسُ لعلاقة جوهريّة ماليّة تقوم على النفعيّة والربحيّة تخلو من قاموس الإنسان كواحدٍ من أعمدة " الإجتماع العولمي " ، إلا أنّها تلحظه كـ " مفردة إقتصاديّة " من خلال السوقيّة النفعيّة العامّة على أساس توصيفه كـ " مستهلك " .

معادلة " الإنتاج والتجارة من أجل الثروة " تمثّل عماد العقليّة الفكريّة التي تحكم أدوات العولمة كما حكمت أدوات الحداثة .

- المتحدة الأمريكيّة مئات ملايين الدولارات على حساب جوع إنساننا في أمريكا اللاتينيّة أو ٩ ملايين أسرة جائعة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب آخر إحصاء عام ٢٠٠٠ .

من هنا أكّدت في كتابي عن " ميثاق الأمم المتحدة " على أنّ العولمة هي أصلاً مطلبٌ إنساني وضروري . وأنّ الحواجز الكيانيّة السياسيّة أمر إستثنائي نشأ تحت وطأة مفهوم النسبيّة البشريّة والتعدديّة الكيانيّة التي تدمّر فعلاً إنسانيّتنا ووجودنا . وأن يكون لهذه العالميّة هويّة تقوم على أساس عنصرين :

العنصر الأوّل : عنصر الهويّة الطبيعيّة أوّلاً لهذا الكائن البشري .

العنصر الثاني : عنصر الهويّة الإجتماعيّة المأخوذ فيها الإنسان كنوع وهويّة واحدة . وأن يكون محور الهويّة مسترشداً إلزاميّاً بنحو من أنحاء فهم الحقيقة الترابطيّة الطبيعيّة ومنطق الأشياء . ونظام المراحل وموجباتها .

ومن الطبيعي أن يكون لهذه النظرة العلميّة جدّاً أثر على هويّة القانون الإجتماعي الذي لا يمضغ عمر إنساننا في التفتيش عن أصله ربّما كان قرداً أو دبّاً . ولا يفتّش عن الديناصور ويؤرّخ له على أساس أنّه يمثّل وجوداً زمنيّاً شيّقاً . على حساب إسقاط الهويّة البشريّة ومراحلها التطوريّة من جهة نظام المراحل الطبيعيّة وتنوّعها وإستمراريّتها ...

من هنا يكون لمنطق الأشياء ولرابط الأرض بالسماء معنىً أكيداً في النظر إلى العلاقة البشريّة : إنساناً بإنسان . وإنساناً بثروة .

وعليه تصبح أفكار الترشيد إنسانيّة عالميّة تتمحور ضمن إطار أهميّة الإنسان على السلعة . وهذه لا تنفي الربحيّة والنفعية ولا تراكم الثروة . لكنّها توجّهها التوجّه السليم النافع إنسانيّاً وإجتماعيّاً . من دون أن يكون هناك أيّ تناقض تجاري ولا أزمة منفعيّة ذاتيّة فرديّة ولا جماعيّة تجاريّة . ومع هذا يكون إقرار الملكيّة الفرديّة وحقّ التجارة ... لكن في هذا النظام تكون الإنسانيّة أوّلاً ثم السلعة ثانياً ... وعلى كلّ حال : فإنّهُ لا توجد بنية أو معايير أو فلسفة إجتماعيّة تبارك ملكيّة عدّة أفراد أو شركات لأقوات العالم ، تحت عنوان حريّة التملّك الفردي وقانونيّته ... وإلا أصبح القانون وحشاً قاتلاً يبرّر إعدام البشريّة لحماية قلّة . بل لا يوجد مبرّر تكوينيّ ولا إعتباريّ يسمح لفئة قليلة ملكيّة الكوكب بثرواته تحت ظلّ التشبّث بالقانون من أجل إحتزال العالم . وهكذا قانون يجب أن يموت ولا تُكتب لهُ الحياة .

إنّ العولمة بصورتها الحاضرة القائمة على أساس تدويل وعولمة السلعة لا الأشخاص ولا الحقوق ذات النوع الإنساني تساوي " الثروة والمال " بعيداً عن فكرة العدالة الإجتماعيّة وفضلاً عن المنظومة الحقوقيّة ، يدلّك على هذا موت ٣٧ مليون سنويّاً لأنّهم لا يملكون ثمن وجبات حدّ أدنى من الغذاء ، في عصر تعتبر فيه صناعة المواد الغذائيّة أماناً فعليّاً لأكثر من ١٠٠ مليار إنسان ، وتعود السببيّة العامّة فيه إلى مجموعة القيم المصلحيّة [1] .

ومن الجدير أن نشير إلى أنّ المعاناة من فلسفة الربحيّة الذاتيّة بالنسبة إلى الأفراد والكيانات بالنسبة إلى الوحدات السياسيّة لم تقتصر على شعوب وكيانات الدول النامية بل تعدّتها إلى نسبة مهمّة جدّاً من الدول الصناعيّة . وببعد النظر عن الإحصائيّات التي تتحدّث عن تزايد نسبة الفقر وفقاً للمقاييس التقليديّة فإنّ فقراً شاسعاً بدا يجتاح الدول الصناعيّة تعبّر عنه الهوّة الماليّة والخدمات التكنولوجيّة والفروقات الرقميّة وغيرها من نتائج أزمة تفاوت مجتمع التكنولوجيا كثير ومتعدّد ... والتي تهمّش

---

[1] أشار رتشارد نكسون الرئيس الأمريكي الأسبق في كتابه " امريكا والفرصة التاريخية " الى ان تنويع المصلحة وتوزّعها حسب ضرورات الاستمرار والهيمنة تكمن في تشخيص أولويّات الدولة . وبإشارة دقيقة إعتبر أنّ ما تنادي به الولايات المتحدة في الجانب الانساني لحقوق الانسان والديمقراطية انما هو استراتيجية تبنى على الرمال ، وان الحقيقة تكمن في السيطرة على المفاصل الاقتصادية وهي الاستراتيجية الحقيقة التي تعتبر في نظر الولايات المتحدة من اهم الاولويات ، اما خطاب الحقوق الانسانية والديمقراطية انما هو تبعٌ لفكرة المنتصر الذي يحاول ان يحدد بعض الاطر الثقافية لمجتمع الحضارات المتنوعة في عملية جذب فكري ونفسي تساعد في قبول الطرف الاخر لهذا الغزو ، كما تساهم في هزيمة القوميات الاخرى والوطنيات الاخرى التي تتبنى ثقافات من شانها ان تتعارض مع هرمية ومرجعية القوة الاولى نوعيا في العالم ...

وفي كتابه الاول " مذكرات نكسون " يشير الى ان المصلحية والمنفعة في الساحة الدولية انما تكمن في اولوياتها ، وهي تتحدد وفق شرطين : الاول تحديد ما به تصبح الدولة ذات السيطرة الاساسية على هرمية النظام الدولي ، والثاني يكمن في تحديد الوسيلة التي من شانها ان تساعد على امتلاك نفوذ السيطرة على ذلك الهدف ، وبهذا تتم المصلحة النوعية للدولة وتسيطر على هرمية مهمة في النظام الدولي . فاشار الى الخريطة المالية والنقدية والاقتصادية وركز على وجوب ان يرتبط النظام الاقتصادي العالمي بالاقتصاد الامريكي ، مشيراً الى تبني نظرية : اذا اصاب الزكام الاقتصاد الامريكي فان الاقتصاد العالمي سوف يعطس . وهو يهدف من وراء ذلك تحييد فكرة الصراع مع الولايات المتحدة لأنّ ذلك سينعكس سلبا على اقتصاديات كل العالم وبذلك تصبح الهيمنة من اجل المصلحة ضرورة لا بدّ منها في نظر الاقطاب العالمية .

المواطنين وتختزلهم ، وتنتج أزمات إجراميّة عنيفة تعبّر عن أكبر معاناة تجتاح الدول الصناعيّة وبقوّة قياسيّة ، هذا ما إعترفت به مجموعة من الدراسات الحديثة [1] .

من هنا تكون النظرة أكثر موضوعيّة للعولمة بكلّ صلاتها التوالديّة وما يتبعها من لازمٍ عملي أو إتفاقي ، وهي كما واضح تقوم على إشباع رغبات تتحكّم في توزيعها مجموعة من الأطر القانونيّة والميدانيّة على نحو غير إشباعي ولا إستيعابي ، ولا يقوم على أساس الفعليّة التأمينيّة بالنسبة إلى ممارسة حقّ الحياة الطبيعي الإجتماعي .

---

(1) تاريخ ١٤ شباط ٢٠٠٠ تلقى مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسو ، قبل خطابه الوداعي من الصندوق كعكة بالكريما على وجهه من متظاهر " امريكي " خلال مؤتمر الامم المتحدة العاشر للتجارة وللتنمية " اونكتاد " في بانكوك ، وذلك تعبيراً عن السخط الذي يكنه كثيرون لرأسمالية والعولمة التي يمثلها العديد من اقطاب العالم والتي دافع عنها " كامديسو " مدة ١٣ سنة في منصبه الذي تنحى عنه ١٤ شباط ٢٠٠٠ ، مما اصاب دول العالم الثالث بحالة من " الكارثة " . وقد كثرت الدعوات خلال مؤتمر بانكوك الذي بدأ أعماله تاريخ ١٣ شباط ٢٠٠٠ واستمر اسبوعاً دعا الى مساعدة الفقراء تلبية للجماهير الشعبية والنقابية التي ثارت في سياتل الامريكية وسويسرا ابان اعمال مؤتمر دافوس ، مما طبع البيان الخطابي لزعماء الرأسمالية وروّاد العولمة بشيئ من شعراء الرعاية والتضامن ومساعدة الدول الفقيرة خاصة بعد ان نظروا مشهد مدير الصندوق الدولي وقد امتلئ وجهه بالكريما بسبب ثورة شاب أمريكي عليه حيث ضربه بها وشتم الراسمالية التي نادى بها وندّد بالليبراليّة . ومن بين تلك الدعوات كانت دعوة رئيس منظمة التجارة العالمية " مايك مور " والامين العام للامم المتحدة كوفي أنان . اما كامديسو فقد اراد في خطابه الوداعي ان يعتذر بطريقة غير مباشرة عن جريمة الراسمالية التي نادى بها ، فاشار الى مسؤولية الراسمالية عن الانهيارات التي لحقت بالطبقات الاجتماعية حتى في نفس الدولة ، وشدد على ضرورة وضع العولمة في خدمة الدول الفقيرة . في حين انه المتهم الاساسي بالمسؤولية عن تزايد الفقراء في العالم . وقال كامديسو : " **ان الفقر هو اكبر مآسي عصرنا هذا** " . واضاف : ان التباين المتزايد بين الاغنياء والفقراء والهوة الساحقة بين اكثر الدول تقدماً واكثرها فقراً أمر فاضح اخلاقياً و كارثي اقتصادياً ومتفجّر على الارجح احتماعياً " . وقال الشاب الامريكي الذي اعتقلته الشرطة ثم أخلت سبيله بعد ان رفض كامديسو التقدّم بدعوى " روبرت نايمان " : كامديسو هو خادم للدول الغنية التي تطبق سياسات اقتصادية تسيئ الى الفقراء نريد ان نوجّه تحذيرا الى من خلفه ونقول له اننا نتوقع سياسات مغايرة . وفي بيان مشترك نشر في بانكوك وبروكسل رحبت بمجموعة " حلوانيّون بلا حدود " وهي مجموعة من البلجيكيين الذين تخصصوا في اطلاق كعكات الحلوى على شخصيات عالمية مثل بيل غيتس وجاك ديلور ، رحبت بالقاء الحلوى على مدير صندوق النقد الدولي ، معتبرة ان هذا العمل الرمزي يعني ان الشعب يرفض منطق الرأسمالية القذر ويدعو الى رأسمالية احتماعية انسانية ، وتحذر من راسمالية تاكل فيها الكلاب ويجوع الانسان . وأصدرت " اونكتاد " تقريراً يؤكد ان عدد الدول الاقل نمواً ، أي الدول الاكثر فقراً ، ازداد منذ عام ١٩٧١ من ٢٥ دولة الى ٤٨ دولة ، بينهم ٣٣ دولة في افريقيا ، وقال الامين العام لاونكتاد كارلوس فورتين : ان الدول الاكثر فقراً تصبح اكثر تهميشاً في الاقتصاد العالمي ، وذكرت اونكتاد في تقرير ان الدول الــ ٤٨ والتي يشكل سكانها ١٣ % من سكان العالم أصبحت اقل اهمية في التجارة العالمية في السبيعينات اذ فقدت نحو ٤٠ % من نصيبها الضئيل أصلاً من الصادرات العالمية .

وكما ترى فإنّها بحاجة إلى ترشيد أكثر إجتماعي ، وهي مع مستواها الرفيع عالميّاً وقدرتها النافذة التي إختصرت كوننا البعيد إلى أقلّ من " قرية تكنولوجيّة " فإنّ مخازن المواد الغذائيّة يعفّنها الركود ، وبعّدت بين الإنسان والوجبة الغذائيّة . فإجتاح الجوع معاقل البشريّة من كلّ حدبٍ وصوب .

فهل يا تُرى التكنولوجيا البعيدة أمّنت قرباً حقوقيّاً إنسانيّاً ، أو أثّرت إيجابيّاً في مجال عولمة الإنسان نفسه ؟

هل العولمة هي للمال والسلعة أوّلاً ؟

هل أنّ الإنسان لا عولمة له ، إلا إذا كان تاجراً أو مالكاً كبيراً أو ثريّاً ؟ ! ...

أسئلة تحمل أجوبتها في بطن التقارير التي سقناها عليك .. وهي تدين بقوّة الإدارة الفكريّة لأدوات العولمة ...

علاقة الإنسان بالطبيعة ـــــــ

يمكن أن نقسّم علاقة الإنسان بالطبيعة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الاول : يتعلق بـــ " إخضاع الطبيعة " للإستغلال الإقتصادي بمعناه العام ، من دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخلاقية والإجتماعيّة والنفسية وما إليها من عناوين .

القسم الثاني : يتعلق بمجال السيطرة على الطبيعة ، مثل التنبّؤ بالظواهر الطبيعية ، التي تساهم في الحفاظِ على نسبةٍ من أمنِ البشرية ، مثل التنبّؤ بالزلازل والبراكين وكشف معالم الفضاء وما عليه الكون من قوانين وأسرار ...

القسم الثالث : يتّصل بجانب القواعد التي ترعى علاقة الإنسان بالثروة والطبيعة فيما خصّ الجانبين الإقتصادي والإجتماعي والسياسي . وفيما بعد تطوّر إلى الجانب البيئي وما يتّصل بجوانب أخرى ...

ومن الطبيعي أنّ الدراسات الإقتصاديّة تركّز على كلّ جهةٍ من شأنها أن تفيد في الجهة الكشفيّة الإستغلاليّة والتنبّويّة . إلا أنّها تعتبر هذا الكشف مضافاً جوهريّاً إلى المنظومة العامّة الإجتماعيّة . ومعنى ذلك أنّ الدراسات الإقتصاديّة ستنظر إلى إستغلال الطبيعة من جهتين :

١. جهة الإستغلال من حيث هو .
٢. جهة توزيع الإستغلال بشريّاً وإجتماعيّاً .

ومعلوم أنّ تسمية " البشريّة " لا تستفيد من قاموس الموجبات الإجتماعيّة بناءً على حسابات قيم الكيانات السياسيّة المتعددة ، بل إنّ الجنسيّة السياسيّة هي الرابط في المواطنيّة السياسيّة ، ولا يستفيد من يحمل صفة " بشريّ " من التقديمات هذهِ لجهة أنّه إنسان فلا بدّ له من رابط سياسي بدولة معيّنة ، وعلى أساس الثروة والموازنة والقواعد القانونيّة التي تقرّها دولة ما ، فإنّ إستفادة مواطنِها تكون بقدرها .

بهذا يظهر أنّ علينا " وفقاً لمقاييس المسؤوليّة الإلزاميّة " التي تعبّر عنها شرعة الإلتزامات الكيانيّة أن نحذف كلمة إنسان من موجب التقديمات ، ولا بدّ فيه من توظيف كلمة إنسان ضمن إطار دولة ما ، ورابطةٍ كيانيّة معيّنة ، تعبّر عنها ورقة أو بطاقة إسمها " الجنسيّة " لهذا السبب لم تركّز الدراسات سابقاً على المقاييس ذات الموجب الطبيعي أو الإنساني ، وإنّما ركّزت على مقاييس تقوم على أساس ثبوت الإنتماء للوحدة الإجتماعيّة السياسيّة .

وعليه :

إنّ موضوع آثار الإستغلال من الناحية الإجتماعيّة كانت قياساته تتمّ وفق موازين الجنسيّة السياسيّة والمواطنيّة ، ومع أنّ التسمية البشريّة لم تنفد من قواميس المؤتمرات والمعاهدات ونصوص ميثاق الأمم المتحدة إلا أنّ الموجب والمسؤوليّة كانت فيها " طبيعيّة تبرعيّة " وليست " قانونيّة إلزاميّة " لذلك علّقت الدراسات الإقتصاديّة على المذهبيّة الإقتصاديّة والقواعد التي تتعلّق بـــ " كيفيّة " إعادة توزيع الدخل القومي من جديد .

ثمّ إنّ العلاقة بالطبيعة والإنتاج والإستغلال والنقل والإنتقال والتجارة وتعدديّة النفعيّة عبر نظام الربح ، تخضع في المجتمعات القانونيّة لمعايير قانونيّة مسبقة تقرّ قنوات محدّدة للمعاملة الماليّة الإنتاجيّة والإستغلاليّة والتصريفيّة والتجاريّة ونقل الخدمات والمنفعة عبر نظام الربحيّة . هذا ما يُعبّر عنه بـــ " نظام قانونيّة المعاملة الماليّة " ومن المعلوم أنّ كلّ ما يختزن نفعاً أو فائدة نعبّر عنه بالمال ، أمّا النقد فهو عبارة عن الوسيط الذي يختزن قوّة شرائيّة يُستعمَل في تبادل المنافع الماليّة . وتاريخيّاً : فإنّ الإنسان إستغلّ الطبيعة لجهة أنّها تمثّل مرتعاً حقيقيّاً من شأنها أن تسدي له بعضاً من منافعه المرادة أو المتطوّرة وفق نظام المكتشفات . وقد أثبتت التجربة البشريّة أنّ الإباحيّة المطلقة أو الجوازيّة القانونيّة تهدّد فعلاً قيام وإستمرار وجود المجتمع السياسي فضلاً عن المجتمع الإنساني . وعليه : كان لا بدّ من تقنين التصرّف بين حدّين : الجائز . والمحظور .

وكان موضوع الإنتاج والإستغلال والتصرّف وإعادة التوزيع واحداً من مصاديق القانونيّة العامّة ، وقد إتّفقت كلمة الصناعة القانونيّة العالميّة على أصل التدخليّة والتقنين والجوازيّة والمحظوريّة . إلا أنّها إختلفت في التفاصيل والمضامين ، وفق مذهبيّة وأيديولوجيّة معيّنة في نظرهّا إلى الثروة وعلاقة الأفراد والجماعات والمجتمعيّة فيها ...

ومنذ زمنٍ بعيد ما زالت " لعنة الأزمة الإقتصاديّة " تتابع البشريّة خاصّة حول علاقة الإنسان بالجانب الإجتماعي والمجتمعي ومذهبيّة إعادة توزيع الدخل القومي لجهة التسليم بنوعيّة عامة من إشتراك البشريّة في مجهود الصناعة الماليّة بصورة عامّة .

إضافة إلى التسالم والإتفاق على أنّ الثروة العامّة والطبيعة هي ملكٌ كليّ ومبدئي للنوع البشري ، وإن أجازت القوانين حقّ الملكيّة الفرديّة والإنتاج والإستغلال والتصرّف ... فإنّه محكوم بمبدأ أوّلي عالمي أقرّت به مؤتمرات الأمم المتحدة أيضاً يقوم على أساس الإقرار بالملكيّة النوعيّة للثروة العامّة والطبيعة .

وفي الماضي كانت بعض الدراسات الإقتصاديّة تردّ لعنة الفقر والجوع والأميّة والتخلّف وسوء التغذية ... وصولاً إلى الموت الفردي والإبادة الجماعيّة ، إلى أسباب " تحكّمية طبيعيّة " ، خارجةٍ عن سلوك الإنسان وآثاره ... وكانت تعتبر أنّ " سنناً كونيّة " هي برمجت كوننا الذي نحن فيه على موارد تقوم على أساس هندسيّة ورياضيّة لا يمكن أن نخالفها وإلا وصلنا إلى أزمة جوع وتخلّف وسوء تغذية وموت . ومع أنّ دراسات هامّة جدّاً ردّت بدقّة متناهية في عمليّتها على هذه الأفكار ودلّت على أنّ الأزمة هي " توزيعيّة وليست " مورديّة وتزايديّه . أمّا اليوم فقد أصبحت " حكومة التكنولوجيا " ذات تحكّم قويّ في خلق " ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على عقل بشر " ، وبالتالي تهاوت الأفكار التي تردّ السببيّة العليا إلى الناموسيّة الكونيّة والطبيعيّة وقد إعترفت المعاقل ومصانع الفكر والسياسات بحقيقة حصريّة موضوعيّة تختصرها " الأزمة التوزيعيّة " وقواعد إعادة التوزيع (عالميّاً وقطريّاً وفق منظومة

الكيانات السياسيّة) ... وبذلك بدأت مرحلة متطوّرة من قراءة الذات قانونيّاً إلا أنّها لم تصل إلى مفصل موضوعي مهم في الدول ذات الصناعات الهامّة والمتطوّرة وذات الحكومة التقنيّة والتكنولوجيّة لجهة أنّها تعوم على مجموعة كبيرة من الأساطيل الماليّة والنقديّة والمنفعيّة والتكنولوجيّة إستطاعت أن تجعل كوكبنا البعيد مختزلاً في شاشة تلفزيون أو إنترنت .

وأصبحت فيها الضمانات الغذائيّة والمنفعيّة وأسرار الحاجات تقوم على كبسة زرّ ، ممّا يعني إحكام طاعة جبّارة على الطبيعة إستغلالاً وإنتاجاً . إلا أنّ أزمة توزيعيّة وعدالة إجتماعيّة مرتبطة بهذه المذهبيّة ظلّت تنوء برعبٍ من أحمال وأثقال قواعد المذهب الإجتماعي الإقتصادي . حتى في الدول الصناعيّة نفسها ...

ومنذ بداية التسعينات بدأت مرحلة تشكيكيّة حتى في أوساط المعاقل الغربيّة بمدى " حكومة الأدوات " في ظلّ " الديمقراطيّة الرأسماليّة " في مجال علاقتها في صناعة " الأمن المجتمعي " الذي يقوم على أساس إشباع الفرديّة الإستيعابيّة ، لا الجماعيّة المتفاوتة ، على نسق الضمانة الشكليّة لا الموضوعيّة ، ممّا يؤثّر على نتائج الجماعة في حجم نتائج إشباع رغباتها وقنوات ماليّتها وقدراتها الفعليّة [1] ...

---

[1] تاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٠٠ جُرح نحو مئة شخص بينهم أكثر من خمسين شخص من رجال الشرطة التشيكيّة وذلك في مواجهات عنيفة في " العاصمة براغ " بين الشرطة وجمعٍ غفير من المتظاهرين المناهضين للعولمة . قرب مركز المؤتمرات الذي كان يشهد الإفتتاح الرسمي للإجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدولي . وقد أفادت وكالة الأنباء التشيكيّة أنّ ٥٤ شرطيّاً جرحوا . ونقل ١٢ منهم على المستشفيات . فضلاً عن العشرات في صفوف المتظاهرين . الذين قُدّرت أعدادهم بأكثر من " عشرين ألف متظاهر " ضدّ العولمة . وهم يمثّلون قطاعات مهنيّة ونقابيّة وحقوقيّة وإجتماعيّة وإقتصاديّة ...

وقد إستعانت الشرطة بتعزيزات من خارج العاصمة . لمواجهة جيش المتظاهرين . الذين تدفّقوا من إيطاليا وأسبانيا واليونان وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافيّة وبالأخصّ من الولايات المتحدة الأمريكيّة ... ومع أنّ ألمانيا أقامت حالة طوارئ على الحدود لمنع وصول الوافدين إلى " براغ " إلا أنّ كلّ المحاولات باءت بالفشل بسبب تدفّق المتظاهرين من كلّ أنحاء أوروبا وأمريكا ... وقد لجأت الشرطة إلى إستعمال " الغاز المسيل للدموع " وخراطيم المياه الساخنة . لتفريق المتظاهرين . إلا أنّ شراسة المتظاهرين إستطاعت أن تصل إلى حدّ قريب جدّاً من مركز المؤتمرات . وجرحوا مندوباً يابانيّاً أصيبَ بـــ " حجرٍ " في رأسه . نقل على أثره إلى المستشفى . وقد نظّمت الشرطة عمليّة " خروج " آلاف المؤتمرين " بعد إنتهاء جلسة الإفتتاح وجلسة العمل وذلك عبر محطّة خاصّة لقطار الأنفاق . أقيمت تحت مركز المؤتمرات . خوفاً من شراسة المتظاهرين الذين كان يستهدفون المؤتمرين بعنفٍ شديد وهستيريا إنتقاميّة وقد رفع المتظاهرون شعارات فاقت كلّ =

والمهمّ أن نشير إلى أنّ أزمة الردّة القانونيّة التشكيكيّة هي غربية السبب والنتائج ، ولا تتعلّق بمعنى العولمة عالميّاً ، وفق منظومة الأثر العالمي على الكيانات المتعددة سياسيّاً ، لجهة أنّ " الكيانات أساسيّة " مقياساً في نظر هذه الدراسات .

نعم تطوّرت منذ التسعينات دراسات ذات أسس ومقاييس إنسانيّة في مقام توصيف إعادة توزيع الدخل العالمي . وهي في دورها لأن تتبلور أكثر . ومن خلال قراءة المظاهرات الغربيّة في سياتل ومنتدى دافوس وأستراليا وبراغ نجد عبر الدراسات

- الشعارات السابقة التي رُفعت في سياتل ودافوس وأستراليا . ونلّدوا بالعولمة والبنك الدولي وصندوق النقد وإعتبروا هاتين المؤسستين الشرّ الذي لا بدّ من إستئصاله . ومن تلك الشعارات والهتافات : لا نريد ديمقراطيّة الأثرياء . الرأسماليّة عدوّة حقوق الإنسان . الديمقراطيّة خداع في عالم المال . المال هو الحاكم في مجتمعاتنا . المال لا " الأشخاص " يحكم . المال هو صاحب السيادة . نريد أن نعيش . نريد ضمانات حقيقيّة . العولمة نظام الأغنياء . العولمة شركة عالميّة لأصحاب المال . لا نريد مجتمعاً تديره الشركات . نحن مهمّشون في عالمٍ أكثر تقنيّة وتطوّراً . الفارق الرقمي دليلٌ على وحشيّة المال . العولمة نظام مقامرة . المال يشعرنا أنّنا غير موجودين . نريد المزيد من الضمانات والتقديمات الإجتماعيّة في ظلّ سطوة المال . البنك الدول والصندوق عدوّا الفقراء ...

وقد علّق المؤتمرون على ما سمعوا من هتافات وشعارات وأكّدوا أنّهم يصغون جيّداً للمجتمع الإنساني وأنّهم يريدون أن يفكّروا بما يمكن أن يساعد على الحدّ من الفقر . إلا أنّهم لم يعلّقوا على قضيّة " نفوذ المال " وهي الطفرة الأصعب في المجتمعات الديمقراطيّة . وقال رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون في الإفتتاح : سنعمل لمصلحة الإنسانيّة . وسنكافح الفقر . ونحن متحمّسون لذلك لكنّ الحماس لا يكفي وحده ويجب أن يقترن بآليّات تدخّل محدّدة . وعلينا التفكير بالمدى البعيد لمعرفة إتجاهات الفقر في العالم . ويأخذ المتظاهرون على المؤتمرات المتعدّدة والمتتابعة أنّها شكليّة وكثيرة الوعود وقليلة التنفيذ . وأنّها مرتهنة لإرادات الدول النافعة عالميّاً والتي تفكّر بمستوى شركة أمريكا . أمّا الصحافة فقد رصدت الهتافات والشعارات ودقّق قسمٌ منها في مغزى الشعار والهتاف وحاكم بعضهم المال في المجتمع الديمقراطي . ودعا إلى إعادة النظر من جديد بمجموعة قيم تتعلّق بالإنسان نفسه . وقد ركّز قسم من الصحف البريطانيّة على أنّنا يجب أن نكون حذرين فعلاً . لأنّ المتظاهرين من طبقات فكريّة وإقتصاديّة ومهنيّة ونقابيّة وفيهم من أهم " مفكّري الرأي " ... وهم من مواطني الدول الصناعيّة ممّا يعني أنّ أزمة فعليّة تصيب المشروع الطموح الذي نعيشه في مجال المجتمع القانوني . وأنّ تفاوتاً عمليّاً وضروريّاً وإجتماعيّاً ورقميّاً موجودٌ فعلاً في مجتمعاتنا وتتوسّع رقعته وتمتدّ بقوّة قد تخرج عن السيطرة وتساهم في نهضة إجراميّة وعدائيّ للقانون . ولأنّ فقراً آخر من نوعٍ آخر بدأ يهدد تقديمات الدولة . بدأً من الفقر التقليدي وصولاً إلى فقر التكنولوجيا . فإنّه قراءة أدوات الديمقراطيّة بحاجة على مناقشة جديدة . فضلاً عن العولمة . أمّا رئيس جمهوريّة " تشيكيا " فلاتسلاف هافل فقد دعا في إفتتاحيّة عمل المؤتمرين في بلده أمام الحضور " الأمريكيين والأوروبيين " إلى إعادة النظر في مفاهيمهم إزاء النموّ الإقتصادي العالمي . وأضاف : إنّ توجّه الحضارة العالميّة أو الشموليّة " رسمهُ الأوروبيّون والأمريكيّون " في الأزمان الحديثة . أي أولئك الذين هم الآن في عداد " الأكثر ثراءً والأكثر نموّاً " وإستطرد قائلاً : لهذا السبب لا يجوز إعفائهم من واجب إعادة التفكير بطريقة نقديّة في الحركات التاريخيّة التي دفعوا إليها .

المتخصّصة فضلاً عن شعارات وخطابات المتظاهرين أنفسهم أنّ منشأ الأزمة يكمن أيضاً في قواعد داخليّة ونتائج داخليّة ايضاً ، كانت سببَ فتح أعينهم على ما يجري خارج كياناتهم السياسيّة من أزمة توزيع للثروة العالميّة ومدى الإحتكاريّة الإنتاجيّة والإستغلاليّة والتجاريّة التصريفيّة والسوقيّة والنفعيّة العامّة في الميدان العالمي .

حتى أنّك تجد في بعض المقارنات صورةً (عجيبة غريبة) لا تنفع معها دموع ولا صراخات ... سوى إدانة ما نعيش فيه من عالم مرعب يقوم على أساس نوعي ودمجي من سحق القيم ذات الشقّ الإنساني لصالح مفاهيم السلعة والثروة والمال وذلك عبر صورة إستغلاليّة هجينة للطبيعة (1) .

---

(1) في اللحظة التي يعيش فيها أكثر من ٢,٨ مليار نسمة على دولارين يوميّاً في العالم وأكثر من ١,٢ مليار على دولار واحد يوميّاً يظهر تفاوت خطير بين غنى تكنولوجيا متطوّرة جداً تتحكّم به أقليّة قليلة جداً . وبين أكثريّة تموت جوعاً . ففي عام ١٩٩٩ بدأت أول تجربة عملية وهي جاهزة من أجل تطبيق نظام " المنـزل الذكيّة " في السويد وهو يهدف الى ربط المنـزل بالإنترنت عبر تلفون الخليوي بحيث بدأت شركتان تبرمج ربط المطبخ والتلفزيون وغيره بالهاتف المحمول عبر الإنترنت للتحكم به من بعد ... وكانت شركة الهاتف اركسون قد بدأت فعلاً بهذا المشروع من اجل خلق رفاهية عالية جداً عبر الخدمة المنـزلية ... يُشارُ إلى أن نصف السويديين عندهم خدمة الإنترنت . ولا يحتاج التلفزيون والبراد وغيرهم الى تغيير حتى يتمكن الهاتف من قيادتهم بل يلصق به صندوق صغير للتوجيه والتلقّي . وفي اللحظة التي يمتلك فيها ١٠٠ مليارديرأمريكي نصف مداخيل الأرض قاطبة من أصل ٣٥٨ ملياردير عالميّ من الدول الصناعيّة نجد ٨٠٠ مليون يعانون سوء تغذية حادّ جداً وصل إلى مستويات مميتة وفي وقت تمتلك فيه شركات وبورصات وأسواق سلاح ومخدّرات أكثر من ٩٠ في المئة من الإقتصاد العالمي فإنّ ديون الفقراء تقدّر بـــ " ٢,٥ تريليون دولار " تشكّل الفائدة عليها سنويّاً مقدار ٢٥ في المئة من صادراتها . وفي تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٠ أظهر تقرير نشرته شركتا " ميريل لينش " وجيميناي كونسالتينغ " ان عدد الاشخاص الذين تزيد أصولهم المالية عن ٣٠ مليون دولار تجاوز ٥٥ ألفاً خلال العام ١٩٩٩ بفضل عودة النمو العالمي وأداء البورصات . ويضم نادي أصحاب الملايين بالدولار او اليورو أكثر من سبعة ملايين عضو في العالم ، وزاد مجموع أصولهم المالية بنسبة ١٨ في المئة في عام ١٩٩٩ ووصل الى ٢٥٥٠٠ مليار دولار في مقابل ٢١٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ وأوضحت الشركتان المعدّتان للتقرير ان هذا الامر عائد جزئياً الى ثورة الإنترنت ووصول طبقة جديدة من أصحاب المليارات جرّاء الإنترنت ويقول مارك تيلدن المسوول عن الخدمات المالية لدى جيميناي : إن اكثر من مليون شخص انضمّوا الى نادري الاثرياء جداً عام ١٩٩٩ موضحاً ان ذلك يدفع مصارف الاعمال وصناديق الاستثمار الى اعادة النظر في استراتيجياتها لجذب أصحاب الملايين الجدد في سوق تزداد فيها المنافسة . ويفيد التقرير ان هذا الازدهار يعود الى عاملين رئيسيين : اولاً تسارع النمو في العالم خلال ١٩٩٩ ما ادى الى قيام " نشاطات جديدة " واسواق جديدة فانعكس على شكل زيادة في الثروات الشخصيّة .

ثانياً : الارتفاع العام في اسواق البورصة بأكثر من ٣٧ في المئة خلال السنة الماضية واعتبرت " ميريل لينش وجيميناي " : ان الاداء الاستثنائي للأسواق ساهم بأكثر من النصف في الارتفاع الاجمالي للأصول الشخصيّة لعام ١٩٩٩ . =

- وأشار التقرير ايضاً الى ان ميولاً اقتصاديّة واجتماعية جديدة مهّدت لإزدياد ثروة الاثرياء ، فتأسيس شركات إنترنت وطرحها في البورصة سمح بظهور أصحاب المليارات عبر الشبكة الإلكترونية فضلاً عن الارتفاع في بيع الشركات العائليّة ، لا سيّما في المانيا حيث دخلت أكثر من ١٦٨ شركة البورصة عام ١٩٩٩ وفق ما اشار اليه التقرير . وعلى صعيد أكثر المستفيدين من ارتفاع الثروات ، فقد زادت أصول أكثر من ١,٧ مليون من أغنى الاغنياء من آسيا بنسبة ٢٣ في المئة عام ١٩٩٩ . وزادت ثروة الامريكيين الشماليين والاوروبيين المالية بنسبة ١٧,٤ في المئة و ١٩ في المئة . ويملك ٢,٥ مليون شخص من امريكا الشمالية حالياً ٣٠ في المئة من الاصول المالية الشخصيّة في العالم ، ويتقاسم ٢,٢ مليون أوروبي نسبة تزيد عن ٢٦ في المئة منها . واشار التقرير الى ان الزيادة في الاصول ستكون بنسبة ١٢ في المئة تقريباً سنويّاً في الاعوام الخمسة المقبلة لتصل الى ٤٤٩٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ . وكما ترى فإنّ نموّ العالم يعني نموّ الإمبراطوريّات الماليّة للدول الصناعيّة . أمّا الدول الفقيرة فإنّها تزداد فقراً . حتى أنّه عام ١٩٦٠ كانت نسبة دخل الأغنياء بالنسبة إلى الفقراء ٣٠ إلى واحد . وعام ١٩٩٠ أصبحت ٦٠ إلى واحد . وعام ١٩٩٧ أصبحت ٧٤ إلى واحد . وفي وقت يملك فيه ٢٠ في المئة من البشر الأكثر فقراً فقط (١,٥) في المئة من الدخل العالمي فإنّ ٢٠ في المئة من البشر الأكثر غنىً يملكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي . وفي تاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠٠ قالت الأمم المتحدة : إنّ ثلث سكّان العالم البالغ عددهم " ستّة مليارات " يعيشون في فقر مدقع ويعانون من " عدم تكافؤ قاسٍ " يشوّه فجر الألفيّة الجديدة . وقال ممثّل صندوق الأمم المتحدة للسكّان في المكسيك وهو يستعرض مقتطفات من تقرير عن سكّان العالم : إنّ إحدى العلامات على تلك الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء تتمثّل في ازدياد متوسّط دخل الفرد في (١٧ دولة) عن ٢٠ ألف دولار سنويّاً . فيما يعيش سكّان (٢١ دولة أخرى) على أقلّ من الف دولار سنويّاً . وبين الدول الأكثر فقراً تأتي تنزانيا وسيراليون ... حيث يبلغ متوسّط دخل الفرد السنوي أقلّ من (٥٠٠ دولار) وسط دولة لا تتدخّل في القطاع الإجتماعي والتأمينات والضمانات ممّا يزيد من حدّة المشكلة ... بينما تأتي الولايات المتحدة وسويسرا والنروج وسنغافورة في مقدّم الدول الغنيّة . مع ما يتبع هذا الدخل المرتفع من ضمانات ماليّة وإجتماعيّة ضدّ البطالة والشيخوخة والأمراض والتعليم وغيره ...

وأضاف ممثّل الصندوق : مع إنتصاف عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكّان العالم ٦,٠٥٥ مليار نسمة . وهم يزيدون بمعدّل سنوي قدرهُ (١,٣ في المئة) ويعني ذلك زيادة مقدارها ٧٦ مليون شخص سنويّاً . أي ما يعادل عدد سكّان فيتنام أو الفليبين . وتابع : يعني ذلك زيادة إضافيّة بمعدّل (١٤٥ شخصاً في الدقيقة) أو ٢,٤ شخص كلّ ثانية . وأشار التقرير إلى أنّ (٨٠ في المئة) من سكّان العالم يعيشون في ما يعرف بـ " الدول النامية " بينما يعيش (٢٠ في المئة) في الدول المتقدّمة . مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وسويسرا ... فهل هذه المقارنة عجيبة غريبة في عالمنا أم لا . فهل هذه عدالة في الإستغلال أم أنّها اقسى إحتكار لم تعرفه الإنسانيّة من قبل . إنّ قراءةً مستوفيةً وموضوعيّة لخريطة رقميّة تثبت أزمة خطيرة مرعبة تطال مجتمعنا الإنساني بل والكيان السياسي نفسه حتى في أرقى الرأسماليّات وإحصائيّات كلّ بلد خير شاهد على ذلك .

بل إنّ التراكميّة الشخصيّة لقلّة قليلة جدّاً في مجتمعات الرأسماليّة الغربيّة مقابل الكثرة الكاثرة ممن لا يحصلون سوى على الحدّ الأدنى من ضمان بقاء وجودهم لا ضمانات المستوى الإجتماعي فضلاً عن مجتمعات الرفاهيّة تدلّ على مدى الأزمة التي تعيشها البشريّة فعلاً على مستوى علاقة الإنسان بالطبيعة والثروة . كانت الدراسات في الماضي تركّز على تراكميّة شموليّة وإن كانت متفاوتة إلا أنّها ضمانة تفعيليّة لمنظومة الحقوق الإنسانيّة من جهة ضمان مستوى عيش كريم . لا ضمان بقاء طبيعي فقط . إلا أنّ المدرسة القانونيّة الرأسماليّة لم تتبنَّ هذا المستوى الفكري الضامن على هذا الصعيد . فضلاً عن ضمان طمر هوّة الفقر بمعناه التقليدي والمتطوّر .

المشكلة الأساسية التي أصابت مقتلنا القانوني تكمن في مذهبيّة قانونيّة أكثر ليبراليّة وأشبه بـــ " الطبيعيّة " التي رست أيام القرن السابع عشر ممّا أثار رعباً حقيقيّاً خطيراً ، يدلّك على هذا الثورات الشعبية والعصيان المدني الذي اجتاح أوروبا بسبب الفروقات المادية ، والجوع شكّل صورة عن الإبادة الجماعيّة ... وقد نادى آدم سميث العالم الاقتصادي وهو من رواد الاقتصاد الحر وابن القرن السابع عشر بمذهب الطبيعة الفاعلة وقد إشتهر قوله في هذا المجال بعبارة :

" **دعه يعمل دعه يمرّ** " .

وقد اعتمد هذا المفهوم على عدّة عناوين منها :

١- الحرية الطبيعية في المجال الاقتصادي الذي لا يجوز للدولة ان تدخل فيها .

٢-حصر عمل وإختصاص " الدولة " في مجالات أربع : صك النقود . حفظ الأمن . حل النـــزاع بين المواطنين . حماية الدولة من الغزو الخارجي .

وقد نتج عن هذه السياسة إحتكارات اقتصادية مخيفة وإمبراطورية مالية ونقدية وإقتصادية يسيطر عليها مجموعة أشخاص لهم من النفوذ ما يختزلون به الدولة نفسها في مقابل أبناء وطن يلفهم الجوع ويقتلهم سوء التغذية ، وتستشري فيهم الأمراض ويزحف إليهم الرعب بصمتٍ مخيف ، ممّا أدّى إلى إنهيارات في الجانب الإجتماعي والطبيعي عند الإنسان بشكلٍ فظيع ، قد لا تستطيع الصورة أن تبيّن حجمهُ وآثارهُ . وبدأت " الثورات الشعبية " وتعالت الأصوات العمّالية والمهنيّة من أجل تعديل الأفكار والقوانين أوّلاً كـــ " بنية تحتيّة قانونيّة " تحكم السلوكيّات الإقتصاديّة الإنتاجيّة ، والإستغلاليّة والتصريفيّة ... إلا أنّ تعديل القوانين بمعناها الإقتصادي الإجتماعي ، لم تصل إليه الطبقات الشعبية إلا في بدايات القرن العشرين ، بعد أن قامت الثورات المتعددة في العديد من دول " عالم الآلة " ، منها الثورة الأمريكية والفرنسية .

وقد كان الشعار الذي حمله الشعب في هذه الثورات يقوم على أساس حق العيش وما يتبعهُ مجتمعيّاً . وليس الحرية الشكليّة أو ضمانة النصّ من دون شروط تفعيليّة في العيش . أي بمعنى انه يجب على المجتمع أن يؤمّن للأفراد وسيلة العيش مهما كان القانون ومهما كانت الظروف ... ومن بدايات القرن العشرين ابتدأت مرحلة جديدة من مذاهب الدخل القومي السلطوي لصالح تنظيم علاقة الإنسان بالطبيعة والثروة وكان لا بدّ من ضريبة إجتماعيّة تؤخذ من المجتمع وأفرادهِ بصورةٍ عامّة ومن القادرين . بهدف الإنفاق الإجتماعي والإنفاق على المرافق العامّة والتسلّح والسلم وأدوات الدمج المدني والتطوريّة الخدماتيّة وغيرها ... إلا أنّ الشعارات كانت أكبر من نتائج الترجمة العمليّة .

من هنا أخذ معنى العلاقة بالطبيعة يختلف نوعاً ما ، إلى أن وصل إلى حدود التأمينات الاجتماعية والطبية وما إليها لكنّ القاعدة الحاكمة في الإنفاقات العامّة كانت النسبيّة وعلى أساس الحاجة الطبيعيّة أو قريباً منها ، أمّا الحاجة الإجتماعيّة فقد بدأت فيها مجموعة من الدول إلا أنّها لم تصل إلى المطلوب أو ضمن الحدّ الأدنى المتطوّر من حاجة المواطنيّة الإجتماعيّة ، بل دون القياس على حقوق الإنسان ، بل على العكس من ذلك تطوّرت معالم الفقر وأصوله ، وتعقّدت شروط الإندماج في المجتمع أو الإغتناء ضمن حدّ الشروط العاديّة ... في ظلّ تحوّلات وأصول وقواعد مختلفة جدّاً عمّا مضى من الفترات الزمنيّة السابقة .

وأخذت تتبلور معالم " مشكلة أساسية " وهي أنّ الضمانات التي وصلت إليها الدول الصناعيّة تقوم على مفهوم فلسفي يعتمد الحدّ الأدنى من الضمانات من خلال توزيعات الدخل القومي وأخذ الضريبة من " الأكثر غنىً " مقابل كل تقديمات الدولة لهؤلاء حتى يعطوا " الأقل " لضمانات هي الأدنى في مجال العيش دون الكريم ...

إنّ الدراسات الاجتماعية ذات التوسعيّة في فهمِ الإنسان بجوانبهِ المواطنيّة اليوم تقسّم طبقة " الحاجات البشرية " إلى ثلاثة أقسام :

١- الحاجة الحيوانية ، وهي عبارة عن الحاجة التي يشترك فيها الحيوان والانسان من اجل العيش .

٢- الحاجة الضرورية من أجل إنخراط " أدنى " في المجال الاجتماعي .

٣- الحاجات الضرورية من اجل انخراط " طبيعي وتطوّري " في المجال الاجتماعي .

في دول العالم الثالث نجد أنّ الحاجة الضرورية التي يشترك فيها الإنسان مع الحيوان غير مؤمنة أصلاً ، لذا تشير إحصاءات ودراسات الأمم المتحدة إلى أنّ مشكلة الموت في دول العلم الثالث هي مشكلة جوع وسوء التغذية وفقر في المواد التي تكفل ضمان فعلي لحقّ الحياة الطبيعي ، ببعد النظر عن الحاجة الإجتماعيّة التي تتعلّق بجوانب دمج الفرد في الجماعة عبر الإجتماع العام وهي بالطبع تكون عبر التأمينات والضمانات التي تتعلّق بالجانب الإجتماعي ...

أما في دول " الآلة الصناعيّة " نجد أنّهم تغلّبوا بنسبة تعتبر مهمّة نسبيّاً على الصنف الأول لكنّهم لم ينتهوا منه ، فالمعلومات الأكيدة ما زالت تشير إلى أزمة على هذا الصعيد والأرقام الموجودة في كتابنا هذا خيرُ دليلٍ على ذلك .

بالمقابل فشلت دولة " الآلة والتكنولوجيا " في الصنف الثاني مع أنّ العالم المتقدّم هو يختزل " البنك " العالمي المالي والنقدي والاقتصادي والمعلوماتي والتكنولوجي بل يمكن أن يقال فيه : إنّه عالم فيه قدرة على إشباع الرغبات فوق إجتماعيّة وبنسبة هائلة إلا أنّ ذلك فعليّاً غيرُ موجودٍ لأسبابٍ تتعلّق بالفكر والعقيدة التوزيعيّة التي يتبنّاها القانون . حيث يكمن السببُ في نظرية التقديمات المالية التي ترتبط أشدّ ارتباط بنظرية التوزيع للدخل القومي . وفي المشاهدِ الحيّة فإنّنا نجدُ الدولة تقوم بوظيفة تأمين مناخ الإنتاج والاستغلال والتسويق للإمبراطوريات الأكثر غنىً بشتى الوسائل من : أمنيّة ومالية وخدماتية ودبلوماسية ومخابراتية وبنيويّة وتحفيزيّة ... حتى أنّ نظام " أيشلون " الأمني الأمريكي التكنولوجي أمّن أهم جاسوسية عسكريّة تقنيّة تستعمل لتحقيقي أهداف مدنيّة تجاريّة وتسويقيّة ... وحوّل إستراتيجيّة جاسوسيّة العسكر إلى جاسوسيّة

الإقتصاد كما هي الحال مع صفقة " إيرباص الأوروبيّة " التي تحوّلت إلى بوينغ الأمريكيّة ... من هنا يكون نظام الضريبة " منطقيّاً جدّاً " شرط أن يقوم موضوعيّاً على سياسة " تعاون الجماعة " ضمن أهداف ذات تقاطع جماعي إنساني ، وبديهيّاً أنّ من يستفيد اكثر من الخدمات والتقديمات التي تقدّمها الدولة عليه أن يساهم في الضريبة أكثر توازناً بين التقديمات والمنافع [1] .

---

[1] قد يقال : إنّ علم الماليّة يعتبر الضريبة تقوم على أساس أنّها مقطوعة من المواطنين دون مقابل . وهذا بخلاف الرسوم التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات لقاء خدمة . الجواب : ليس هذا المقصود هنا . ففي الدراسة الماليّة يكون التقسيم بنائيّاً وليس مبنائيّاً . وأنا هنا في مقام رسم نظرة مبنائيّة . وهي نوعيّاً ومن حيث الإجمال تنظر إلى الحاصل العام عبر الأفراد من جهة تقديم خدمة بالمعنى الأعم بعيداً عن تفاصيل المرفقيّة ذات النظرة الخدماتيّة الفرديّة في التحصيل والجماعيّة في القابليّة والإنتفاع .

من هنا تكون النظرة موضوعيّة جدّاً وتامة من ناحية بيان الفلسفة الإندماجيّة إجتماعيّاً عبر الأدوات الماليّة التحصيليّة لصالح السلطة التي تقوم بتقديم ضمانات مرفقيّة عامّة : أمنيّة سياسيّة إجتماعيّة إقتصاديّة بيئيّة تحفيزيّة تسويقيّة حمائيّة مواطنيّة تربويّة ثقافيّة صحيّة ... والأهمّ في هذه النظرة هو أن نشير إلى انّ المرفقيّة يتفاوت الأفراد والمؤسسات في الإستفادة منها . فمن يستفيد أكثر . يعني أنّ المرفقيّة تكون طوعيّة له وفوائدها يمكن في النهاية تقويمها بالماليّة . من هنا يكون من البديهي والطبيعي أن تكون الضريبة عليه أكثر . ولا تعتبر هذه النظرة " بيعيّة " بل هي في أصلها تضامنيّة إجتماعيّة من أجل ضمان القطاعين الإجتماعي والإقتصادي والشقّ السياسي وحاجات النظام العام ... إلا أنّ هذه النظرة وإن كانت لازمة في الفقه السياسي العام . إلا أنّها لا تمثّل معياراً حصريّاً في الفقه الإسلامي . فواجب الموازرة والتضامن هو إنساني قبل كلّ شيئ . والزكاة والخمس هي فرض عبادة أوجبه الله تعالى لا يتمّ إلا بالقربة إليه . سواء قامت قائمة السلطة التي تتألف من نظام سياسي " سلطة " وأرض وشعب أم لم تقم . وسواء كان المسلم في أرض الإسلام أم كان يخضع لنظام سياسي علماني أو غيره ممّا لا يقوم على أسس النظام الإسلامي قد يقال : إنّ فكر المبادئ العامّة الماليّة يقوم على مثل هذه النظرة في شقّها الأخير من ناحية أنّ التضامن المالي بين الأفراد في إطار الشقّ العام الإجتماعي والمالي إنّما يقوّمه المواطنيّة وليس التقديمات . أقول إنّ بعضاً من مفكّري الماليّة قالوا هذا الكلام . ولن نختلف إلا أنّ قراءة مستوفية لكتابات الماليّة المقارنة تثبت أنّ الماليّة العامّة تقوم على أساس نوعٍ من ربط التوزان ولو على أساس توازن نسبي بين منافع تقديمات السلطة ولو البنيويّة الأوليّة من أمن وحماية وحلّ الخصومات وصكّ العملات ... مقابل ضريبة جبائيّة من أجل نفقات الدولة من هذه الجهة . هذه مقولة آدم سميث المبدئيّة في إطار نفعيّة الدولة الماليّة ... وهذا ما تقرّ به أفكار وكتابات الماليّة العامّة من هذه الجهة .

وعلى كلّ حال فإنّ التضامنيّة العامّة على قسمين : تضامنيّة جسمانيّة أو دون المادّة الماليّة . وتضامنيّة ماليّة تقوم على أساس إعادة تدوير وتوزيع نسبة من الدخل لصالح الجماعة الإجتماعيّة . إنّ هذه الفكرة المبدئيّة وصل إليها العالم الغربي بعد خضّات ثوريّة إعتبرت الأعنف في مجال الإجتماع السياسي وما سكتت فيها المدافع إلا عن شبه إبادة مواطنيّة . ومنذ عهد الثورة الشعبيّة الأولى في بريطانيا والتي ثار فيها الشعب على الملك . أخذت هذه الأفكار ذات الإطار الإجتماعي التي تتحدّث عن المال والثروة وكيفيّة ومعايير التوزيع تظهر وتتسم بنوعٍ من الوجود النسبي الذي تمظهر بمزايا مهمّة تحوُّليّاً في بدايات القرن العشرين تحت عنوان : " الدولة التدخليّة " التي أقامت فلسفة جديدة في إطار الإجتماع السياسي على أساس زيادة =

إنّ المظاهرات التي عبّرت عنها المتظاهرون المناهضون للعولمة في كلٍّ من سياتل ودافوس و بنكوك وأستراليا وبراغ ، إنّما هي واحدة من الهتافات ذات الإدانة الواضحة لنظام " التقديمات الإجتماعية " التي تميّز الإنسان عن الحيوان . إنّ قانون " دعه يعمل دعه يمر " الذي يعبّر عن " الترشيد الذاتي للحريات " يعني قتلاً للإنسان في حاجته الحيوانيّة ، أي حتى في حاجته التي يتقاطعها الانسان مع الحيوان ، فكيف هي الحال بالنسبة للإنسان الإجتماعي . كما ان قانون " الحد الأدنى " من العيش المادي يعني

= تدخّل الدولة عبر " أدوات ماليّة " من أجل توسيع دائرة " مسؤوليّة نفقات الدولة " على قطاعات أوسع تنظر إلى حاجة الفرد أكثر من نظرة طبيعيّة . أي نظرة إجتماعيّة . إلا أنّ النظرة الإجتماعيّة كما ترى تخضع لأصول وسببيّات غير ثابتة تقوم على أسس تطوريّة ممّا يعني أنّ الحاجة الإجتماعيّة لن تكون واحدةً على مرّ الزمن . وستتغيّر . إلى درجة أنّ ما كان بالأمس ترفيهيّاً كماليّاً أصبح اليوم أشدّ ضرورةً إجتماعيّاً أو صحيّاً و بيئيّاً أو أمنيّاً أو إقتصاديّاً ...

ممّا يعني أنّ توصيف الحاجة الإجتماعيّة بالمعنى الضروري الأدنى أو الطبيعي سيخضع لمجموعة من مؤشّرات الحياة الفعليّة العصريّة ذات الزمن الذي نعيش فيه بعيداً عن سنن الزمان وآثاره وتطوريّة المنفعة والمكتشفات التي تحيل الكماليّة إلى ضروريّة . وخير إشارة الضمانة الصحيّة فقد كانت بالأمس كماليّة لكنّها اليوم أكثر من ضروريّة . وعلى هذا تكون الضمانة المدرسيّة وضمان البطالة والشيخوخة وضمان الأعاصير والبراكين والزلازل في المناطق التي تتعرّض للكوارث الطبيعيّة . يضاف إليها مجموعة من ضمانات التكنولوجيا وغيرها ... ولو أردت أن أحصي التحولات لألّفت كتاباً في ذلك ... ومن أمثلة اليوم تبرز التطوريّة أكثر في المجتمع الغربي ومن خلال قراءة الإحصاءات والدراسات نجد أنّ هوّة كبيرة جدّاً أخذت تفصل بين المواطنين . تحت عنوان أزمة في التقديمات الإجتماعيّة من ضمن هذه الدراسات كنت أشرت إلى دراسة بريطانيّة مهمّة ذكرتها فراجع ... ومن الواضح أنّ التطوّر الهائل في التكنولوجيا خلق فجوةً عنيفة وكبيرة جدّاً في المجتمعات الغربيّة . حتى أنّ قسماً من المواطنين أخذ يقيم بيوتاً ذكيّة يتمّ تشغيل أدواتها على الإنترنت والتحكّم من بعد . في مقابل كثرة كاثرة من مواطني الدول الصناعيّة لا تعرف شيئاً عن هذه التقنيّة ولا عن غيرها من البيوت المريحة نسبيّاً بل إنّ قسماً يعيشون " أزمة شوارع " وجوع مستميت إلى تقديمات " أكثر إلحاحاً " من الجهة الإجتماعيّة الضروريّة ...

وعليه : وكما أشارت دراسة بريطانيّة تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٠ تحت عنوان مجتمعات متطوّرة إنّ الحاجة الإجتماعيّة كشفت زيف تقديمات الدول الصناعيّة ... أليس من العجيب أن تتهافت طلبات أكثر من مليون شخص على شركات إستنساخ حيوانيّة في وقت تعتبر فيه الهوّة والفجوة الإجتماعيّة أكثر رعباً وخطورة ؟ .

من الطبيعي أنّ أزمة مذهبيّة قانونيّة ورائها فلسفة إجتماعيّة تتمحور حول فكر وظيفي إنساني يقوم على اساس فراغ أيديولوجي حول هويّة الإنسان الطبيعيّة ممّا ساهم في تشويه هويّة الإنسان الإجتماعيّة فأحالها إلى " مواطنيّة سياسيّة " وعلى اساس ورقة الهويّة تكون نسبيّة التقديمات مع ما أشرت إليه حتى في دول الآلة والتكنولوجيا . وعلى أساس إستراتيجيّة نظريّة العلاقات المتناقضة تكون قيم الأمم ... وجوع أفريقيا يكفي للإجابة عن ماهية الأصول العامّة العالميّة التي تحكم مجتمعنا وفكرنا ومبادئنا الإنسانيّة . ولا أدري فيما إذا بقي أثر من عين فيما يختصّ هويّة إنساننا من الجهة الطبيعيّة لتكون تبعاً له هويّة إجتماعيّة ...

هزيمة شنعاء أمام التطوريّة العامّة في مجالاتها المنفعيّة والترابطيّة على أسس وموازين من شأن هجرانها أن تؤثّر أكثر في مجال التهميش والإفقار ... وهذا في النهاية انخراطاً أكيداً في عالم الجريمة والتي منها ظاهرةُ النمو السريع بالإنتحار . وهو المشهد والظاهرة التي غمّض القرن العشرين عينيه عليها في عالم الغرب في ظلّ بيئةٍ مشلولةٍ لا تستطيع أن تمنع من تداعياتها ...

إنّ نظرة أكثر موضوعيّة تعني أنّنا نعيش أزمة خطيرة في شتّى مجالاتها الأدبيّة والفكريّة والمذهبيّة في إطار التشريع ، وعلى الأقل تعني الحواجز النفسيّة والإجتماعيّة في نفس الكيان السياسي الواحد أكثر أزمة ولن أتحدّث عن مفاضلة بين سكّان أفريقيا وسكان الولايات المتحدة الأمريكيّة بل بين أزمة درأ مخاطر ، وترك زمام أمور الفقر وسط إمبراطوريّة أكثر ثراءً في العالم من دون خلق خلفيّة مفاهيميّة من شأنها أن تساهم على الأقل في تنفيذ عمليّة تبرعيّة تضامنيّة بين أبناء الوطن الواحد . من شأنها أن تعوّض عن أزمة " الفراغ المذهبي القانوني " في مجال إعادة توزيع أكثر عدالة ، بحيث تجد أنّ الحياة العامّة في عالمنا ذاك إنقلبت إلى ثقافة مسلكيّة " سلعيّة " بكلّ ما تعني هذه الكلمة من معنى ، بداية من المدرسة وصولاً إلى قيام الأسرة ومعاملات الزواج والنظر إلى الأصول العامّة الإجتماعيّة . وغيرها ممّا يساعد في قيام نسبي للمجتمع الآمن . أو لنوعٍ من التضامن الإجتماعي على نسقٍ مدفوعٍ من الذوات الداخليّة .

حتى أنّه في اللحظة التي يكون فيها همّ أسرة المليارديرشراء أفخم السيارات بألوان متعدّدة وبيوت ذكيّة متعدّدة الرفاهيّة يكون همّ ٩ ملايين أسرة أمريكيّة أكثر فقراً كيفيّة الحصول على إرواء الحاجة الضروريّة [١] .

---

[١] تاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠ إستطاعت نيكول سميث الأمريكيّة وهي فتاة فقيرة وصغيرة في العمر ويوجد فرق زمني بينها وبين زوجها ٦٢ عاماً أن تحصل على ثروة مذهلة بعدما كانت قبل عدّة أشهر فقيرة وكانت تشتغل بائعة موظفة في مطعم دجاج . وذلك عبر تعرّفها على الملياردير الأمريكي " هوارد مارشال " البالغ من العمر (٨٨ عاماً) . وأحد كبار المشتغلين بالنفط في ولاية تكساس . وقد أراد مصاحبتها جنسياً إلا أنّها أرادت الزواج منه وأصرّت عليه ، لما يملك من ثروة كبيرة من شأنها أن ترثها سريعاً بعد موته . وبالفعل تزوّجها ولم يمضي سوى ١٤ شهراً حتى توفي . وقد أراد إبنه أن يمنعها من الإرث إلا أنّها رفعت "دعوى قانونيّة " فحصلت أوّلاً على أرباح حصّتها (٤٤٩,٧) مليون دولار . -

بهذا يمكن لنا أن نضع " أصبعنا " على موضوعٍ آخر يتعلّق بـــ " العقليّة " التي تحكم علاقتنا الإختياريّة بالثروة والأشخاص . وفي ظلّ حاجة ماسّة وضروريّة تجد تفاوتاً مسلكيّاً " بذخيّاً " ، يقرأهُ الإجتماعيّون والجمعيّات الإنسانيّة على أنّه خطأ فكري وقيمي ومسلكي في النظرة إلى الثروة والأشخاص ، وفي بيان مهمّ لرابطة الأسرة في واشنطن أشارت في بيان صدر عام ١٩٩٩ إلى أنّ ظاهرة البذخ على غير المحتاجين تعتبر قيمة أساسيّة وقاعدة واسعة في الولايات المتحدة الأمريكيّة . ولا تساهم أبداً في طمر الهوّة الواسعة بين ذوي الحاجة وغيرهم [١] .

بهذا يمكن لنا أن نحدّد إطاراً آخر في معالم المدرسة التوظيفيّة الإختياريّة التي تقوم على أساس مجموعة تراكميّة من الأفكار التربوية والمدنيّة التي تساهم في نشأة مجموعة الأمان بالنسبة إلى المسلكيّة الإختياريّة . ومن الواضح أنّ الشرعة القانونيّة تميّز بين نوعين من الفعل : فعل محظور وفعل جائز . وتأتي المدرسة التربويّة والمدنيّة لتؤسّس لمجموعة فكريّة تقوم على أساس من نوع ترشيدي إلى الإنسان نفسه وقيمه . بهدف ترسيخ الإختياريّة القانونيّة التي أباحها القانون على أساس من نوع تضامني وإنساني وتعاوني وما إليه .

هذا الموضوع يعتبر هامّاً جدّاً في حياة المجتمع والأفراد ، فالقانون حين يقرّ مجموعة من القواعد التي تقرّ مثل حقّ الملكيّة الفرديّة والتراكميّة في الثروة وممنوعيّة

– أي تقريباً نصف مليار دولار . أمّا حصّتها من الإرث فهي ١,٦ مليار دولار . وتؤكّد أنّها كانت سعيدة جدّاً مع زوجها بسبب هداياه القيّمة جدّاً والتي لم تكن تحلم فيها أصلاً . من سيارات متعدّدة الطراز والأشكال إلى مجموعة من الفيلات الذكيّة وذات الربط التقني الشديد . فضلاً عن المجوهرات التي تتراكم في خزنتها . والمثير في الأمر هو أنّ نيكول تؤكّد أنّ زوجها بالنسبة لأفعال الخير لم يكن كما يجب. وعن نفسها أجابت الآن أفكّر بالثروة وإدارتها ومردودها ولا أفكّر بشيءٍ آخر ... وهكذا أصبحت نيكول ممثلة أيضاً ومليارديريّة بعد إن كانت فقيرةً فعلاً . وبائعة موظّفةً في محلّ دجاج .

[١] تاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ رجل الإعمال الأمريكي " تشارلز باتشر " وزّع أكثر من ١٨ مليون دولار . كهدايا للموظفين كانوا عنده بعدما باع شركته . يذكر أنّ مبلغ ١٨ مليون دولار يمكن أن يساهم تقديمات طبيّة للأطفال من شأنها أن تساعد ١٢ دولة من الدول الأكثر فقراً .

الإعتداء على ثروة الأفراد ... كلّ ذلك تحت سقف القانون المرعي الإجراء . فإنّ مساحة واسعة تبقى بحاجة إلى ترشيد هذه " الإختياريّة المسلكيّة " عند الأفراد فيما خصّ العلاقة بـــ " الثروة والأشخاص " . حيث تكون الحريّة هنا للملاّك قانونيّة . ممّا يسمح بحصانة مانعة حول إيّ إجراء يمكن أن يستهدفه ... لهذا يعتبر دور التربية على نفس الأهميّة من قواعد التنظيم القانوني لجهة أنّه يلعب دوراً أكثر أماناً في مجال التنمية التضامنيّة . ويرسّخ فكر الإجتماعيّة العامّة التبرعيّة في شتّى أنواعها المسلكيّة والأدبيّة والماليّة ... وعليه تصبح الماليّة العامّة عنواناً من عناوين الدعم الإجتماعي النسبي ضمن إطار القيم التي يقوم عليها الإجتماع العام التربوي المدني .

والحلّ والمشكلة تكمن في مضمون التربية التربويّة عن الإنسان نفسه والجماعة والسلعة والثروة والدور . ولا يكفي الترشيد لترسيخ قواعد مدرسيّة ، بل يحتاج إلى نوع من ممارسة ميدانيّة تؤسّس لثقافة عمليّة تحفيزيّة يكون من شأنها خلق ناموس عرفي وجداني إجتماعي ... بحيث يخرج الأصول التربويّة من حيز النصّ والقاعدة المدروسة إلى حيز الممارسة والتطبيق في حياة الجماعة وحركة المجتمع .

ومن الطبيعي أن تسقط نظريّة حقّ الإنسان " طبيعيّاً ومجتمعيّاً " في مجتمع يقيم ثقافة تربويّة وأصول مدنيّة على مستوى من " قيم الذاتيّة " ممّا يعني أنّ قيم السلعة ستكون الأولى والأهمّ والعنصر الجوهري في حياتنا ووجودنا . وسيكون الكلبُ فيها أهمّ من الإنسان الآخر ، وسيكون الإنفاق على ليلة موسيقيّة بملايين الدولارات أهمّ من إنقاذ ٣٥٠ ألف طفل يموتون يوميّاً بسبب سوء التغذية وسيكون موت كلبه أهم من شبه إبادة بشريّة [١] ...

---

[١] تشهد ثروة الكلاب في الغرب نتموّاً ممتازاً . وتنافساً سوقيّاً في مبيعات وقيم عالية جدّاً ، وتشهد مسابقات الكلاب نمواً متزايداً في الميدان العالمي وتقدّر ثروة الكلاب بـــ " المذهلة " أمّا الثروة التي تشمل قيمة الكلاب مع ثرواتهم . فإنّها تقدّر بالمليارات . حتى أنّ الكلب " غونتر الرابع " أغنى كلب في العالم يملك وحدهُ حوالي " ربع مليار دولار " . وتشير عدة استطلاعات أجريت مؤخرا في اواخر آذار ١٩٩٩ ومصدرها غربيّ بيّنت أنّ ٤ من أصل ٥ من السيدات يفضلن اصطحاب الكلاب . كما ان نسبة ٢ من ٥ يفضلن مصاحبة الكلاب على مصاحبة الاطفال . والمثير في الامر ان " جنس السيدات " مع الكلاب ازداد بقوة ونمى بسرعة حتى ان التلفزيون البريطاني استضاف العديد من الفتيات اللواتي يمارسن الجنس مع –

- الكلاب وشرحن الطريقة السهلة وأكدن على أنّ ممارسة الجنس مع الكلاب تعتبر مهمة وحيوية وانها افضل من الممارسة مع الذكور . حيث لا خيانات زوجية ، ولا مغامرات . وأنّ الإستمتاع الجنسي مهم جدّاً عبر الكلاب ... ممّا سوّق فكرة جنسيّة وجماليّة وسوقيّة للكلاب حتى أصبح الكلب بنظر نسبة كبيرة كما أشرت أهم من الطفل . وهو بالأولى أفضل بكثير من المواطن الأفريقي أو اللاتيني أو الآسيوي ... ولا مقارنة مطلقاً برأيهم من هذه الجهة .

وبالتالي فإنّ الأحاسيس والشعور الإنفاقي سيتوجّه نحو ظاهرة الإلفة الكلبيّة . وليس الإنسان . حتى أنّه بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٠ بدأت شركة امريكية اسمها " جينيتكس سيفينفس اتندكلون " العمل على استنساخ " الكلاب والقطط " سعياً وراء الارباح الخيالية لهذا السوق الكبير . وقد نشأت هذه الفكرة حين قام " مليودير " لم يكشف عن اسمه بالتبرع عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٣ مليون دولار لجامعة " أي تي أم " في منطقة كوليدج ستيشن . في ولاية تكساس الامريكية لابحاث الاستنساخ التي كان يأمل ان تساهم في استنساخ كلبته ميسي التي ولدت من فصيلتي كولي " كلب رعاة استكتلندي " وهاسكس .

ويقول مارك زستهوسن المسؤول عن المشروع في قسم الفسيولوجيا البيطرية : لم يكن يخطر ببالنا انّ إقامة مصرف للمورثات " بنك جينات " لو اننا لم نتلقّ مئات الطلبات من أشخاص مولعين بحيواناتهم ويرغبون باستنساخها بعد موتها . ويؤكد ان الاستنساخ لهذه الحيوانات يدر اموالا خيالية كما ثبت لنا من خلال الطلبات الكثيفة .ويأتي هذا الاستنساخ بعد استنساخ دوللي ... من هنا يكون طبيعياً أن يعيش مواطنو ثقافة الكلاب والقطط ظاهرة إنفاقيّة مثيرة للذهول وسط طبقات إجتماعيّة تموت جوعاً أو تدفعها حالة الفقر إلى الإنخراط في المافيات لتساهم في نموّ الجريمة . بحيث تجد بكلّ وضوح أنّ القيمة الحقوقيّة للحيوان المملوك أهم بكثير ومن دون مقارنة من الإنسان الجائع . هذا ما تدلّ عليه الإحصاءات الأكثر من عدد الرمل ... من هنا تعتبر الثقافة المدنيّة والعرفيّة أكثر من مهمّة في مجال صناعة التضامن العام الأدبي والفكري والمالي بين أبناء الوطن الواحد فضلاً عن التضامنيّة العالميّة ، في وقت أفادت دراسة عام ١٩٩٩ قامت بها المنظمات الانسانية التابعة للامم المتحدة أن الافراد في الغرب اذا ضحّوا بكوب واحد من حليب وموز لمدة خمس سنوات ، فانهم يعوضون على العالم حماية أكثر من ٥٠٠ مليون انسانا يموتون بسبب الجوع وسوء التغذية كما أنه من شأن ترشيد النفقات على الازياء لمدة سنة واحدة يساعد سكان افريقيا على احتياز مهمّ لعتبة الموت .

السؤال : ماذا عن إشكاليّة علاقة الإنفاق الترفيهي في شتّى مجالاته وبين علاقته بـــ الفقراء أو المحتاجين . والجواب واضح ومعروف : لا تضامنيّة . لا إنسانيّة . بل : سلعيّة . ذاتيّة . تراكميّة . أنانيّة . إنّ هذا بعينه ما نخشاهُ من العولمة . وهو أمرٌ مجرّب وطنيّاً وإقليميّاً وعالميّاً الآن وما زال مستمرّاً من دون أن تضع العولمة أمامهُ " ضوابط وشروط " في عمليّة تشكيل نموذجي لعلاقة الفرد بالثروة وعلاقة الفرد بـــ الفرد وعلاقة أهل الغنى بأهل الفقر . وعلاقة المجتمع الأغنى بالمجتمع الأكثر فقراً . ليس من جهة التبرعيّة الماليّة والمساعدات . بل من جهة الضمانات السوقيّة والتطوريّة الإنتاجيّة أو المساعدة على التطوريّة أو فكّ نسبي لمعالم الإحتكار التكنولوجي أو إفساح المجال أمام نوع من إنسانيّة تجاريّة أمام سلعيّة تجاريّة ...

هذا هو رعب العولمة . ونحن نرى وفود عشرات الملايين الذين يموتون سنويّاً بسبب واضح وصريح وبإعتراف الأمم السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة بلسان فصيح أنّ الجوع سبب موتهم . ما نخشاه أن يصبح ركب إجتماعي كبير وأكثر إبادة على هذا النسق خاصّة أنّنا نعلم أنّ نسبة قد تصل إلى عدد ٣ مليار يعيشون يوميّاً على أقل من دولارين فقط ...

من الطبيعي أن يخاف عالم الدول النامية من مفاهيم " قيميّة " تقوم على أساس إعتبار الكلب " أهم " من كلّ شعب أفريقيا وعلى إعتبار الأسود مخلوقاً مرعباً والزنجي طبقة أخيرة ما بعد الحيوان ، حتى أنّه ولتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠ ما زالت قضيّة رعب اللون الأسود تتواصل في ألمانيا وقد وصلت إلى المحافل السياسيّة والقضيّة بدأت في هانوفر شمال المانيا حيث كانت سيّدة تجاوزت عمر ٦٦ مسافرة في القطار من هانفور إلى هامبورغ وجلس خلفها شابّ أفريقي " أسود " -

من هنا يجب أن ننظر على العولمة من جانب إدارة الأدوات ومستوى القيم التي تتمحور في إدارها . لتكون الإجابة أكثر وضوحاً .

إنّ نظرة قارئةً لا يمكن أن تتمّ من دون توصيف ، بل لا يتمّ التوصيف من خلال الأداء التقني الطبيعي بعيداً عن الأثر الإجتماعي ، ثمّ إنّ معالجة العولمة يجب أن تتمّ وفق إطار المجتمعيّة ، الذي يمثّل العنصر البشري فيها جوهر المجتمع العالمي والطرف الذي يصنع عالم الإقتصاد ويتحكّم بالإدارة وشموليّتها .

- من الكاميرون لمّا نظرت إليه صرخت المرأة ، مرّة تصيح أنا أقرف منه . ومرّة تصيح " ماذا يفعل هذا الزنجي هنا في القطار أخرجوه ... لديّ حساسيّة ضدّ السود أخرجوه من هنا ... وسخر منه ركّاب القطار . والقوا على مسامعه عبارات سخرية وإستهزاء مع ضحك مستمرّ .فأقام دعوى قضائيّة على المرأة الألمانيّة وعلى كل من أقدم على تحقيره فحكمت عليها حكماً مخفّضاً بـ " ٩٠٠ مارك " كـ تعويض " فلم يقبضه الزنجي لأنّه لم يحصل على حقّه أصلاً . وهو يريد عقوبة تدلّ على موقف من قبل القضاء على إدانة التمييز العنصري . والمفاجأة أنّ السيّدة البيضاء توجّهت إلى المستشفى فأعطاها الدكتور " فالدر فابير " تقريراً يثبت أنّ لون " الأسود والزنجي " يمثّل بالنسبة لها أزمة نفسيّة مقزّزة ومخيفة .

والمفاجأة الأكثر غرابة هي أنّ المرأة أصرّت على براءتها فأخذت تقرير الدكتور الموثّق بالمعلومات وعرضته على المحكمة . فإستحسنت المحكمة ما فيه فخفّضت الحكم على السيّدة البيضاء إلى النصف . مع أنّ الزنجي رفض قبضه من الأصل . وحين راجع الزنجي المحامي قال : المؤسف أنّك أسود . ولا مكان للسود عندنا في القضاء ولا في غيره . ولو كنتَ " أبيضاً " لحصلت على تغطية إعلاميّة و " دعم مدني " وقضائي ... لكن للأسف أنت زنجي .

وعليه : فإنّ شعوب العالم الثالث ودولهم من حقّهم وواجبهم أن يخافوا ويرتعبوا من عولمة تقوم على مستوى من مفاهيم وقيم كهذه ... والأكثر عجباً ما نقرأه عن بعض الإقتصاديين الذين يرون في العولمة مفتاحاً تكنولوجيّاً يجب أن تحبو إليه الشعوب الفقيرة ولو على الثلج وتطلبه ولو على نار ! وهذا أغرب ما قرأت وسمعت ... لأنّ عولمة الأدوات تحرّكها ثقافة تكون فيها الأولويّة سلعيّة وربحيّة تختصرها قيمة الثراء والمال . ويكون فيها الإنسان موصّفاً سلعيّاً لا إنساناً موسوماً بمنظومة الحقوق الإنسانيّة ... وفي لحظة تقوم الدنيا في الغرب لموت مجموعة من طيور نادرة في دول العالم الثالث . فإنّ هذه الدول لم تسأل أصلاً عن موت عشرات ملايين الجوعى كلّ عام ... فهل ترانا بعد كلّ هذا لا نطالب بضمانات . ومن المهمّ أن نعلم أنّ دول العالم النامية هي أوّل من يصرّ على عولمة الخدمات والماليّات وغيرها لكن على أساس أولويّة الإنسان أوّلاً لا أولويّة السلعة . لأنّ أولويّة السعلة تعني أنّ حكم الإعدام على ما بقي من الجماعة الجائعة في عصر التكنولوجيا سيطالها التنفيذ بـ " الإعدام " عبر الشركات العابرة للقارات ورؤوس الأموال ذات الإمبراطوريّة الأكثر ضخامة ... من هنا يكون مطلب دول العالم النامي بوجوب تنظيم فكري وقيمي للعولمة . حتى لا تلتهم ما بقي من حروب الإبادة القائمة على أساس من جمع الثروة على حساب الإنسان ...

العولمـــة

والسلعة والإستهلاك ـــ ـــ ـــ

من ضمن العناوين التي تتعرّض لها العولمة قضيّة محوريّة تتعلّق بإشكاليّة العلاقة بين السلعة والمجتمع ، وقد تعرّضت لمجموعة من الدراسات ، ولأنّها على قدرٍ كبيرٍ من الأهمّيّة فإنّني وضعت لها عنواناً مستقلاً .

لا شكّ أنّ الإستهلاك واحدٌ من المطالب الإنسانيّة وسط قوانين الحاجة الطبيعيّة والإعتباريّة ، ومن الطبيعي أنّ الأفعال البشريّة عند العقلاء ، يعبّر عنها بالأفعال " القصديّة الهادفة " ، بمعنى أنّها تكون معلّلة ، وتنطلق من نقطة تصويبيّة نحو هدف محدّد ، ومن أهم ميّزات الأركانِ العامّة في الأفعال القصديّة أنّها تتمحور ضمن إطار الحاجة الإنسانيّة بكلّ ما تعنيه الحاجة من معنىً في شتّى وظائفها وبناها وشروطها وإشباعاتها ماديّاً وأدبيّاً ومعرفيّاً وتنظيميّاً وجماليّاً وآثريّاً وما إليها ...

بهذا التوصيف تكون التكنولوجيا حاجة ماسّة ، وتكون المواد الغذائيّة الصحيّة حاجة ضروريّة ، ويكون علم الآثار والنفس والكونيّات والطبيعيّات والعلوم الإنسانيّة وما وارء المادّة حاجة ملازمة لوجود الإنسان ... وهي تتطوّر جنباً إلى جنب مع تطوّر الأدوات ، التي تختزن قدرة إرواء وإشباع الحاجة ، وعبر مراجعة التاريخ نجد أنّ التجربة البشريّة كانت مدفوعة ذاتاً وفرديّاً فضلاً عن الجماعة نحو التفتيش عن الأدوات التي من شأنها أن تساهم في تطوير ما من شأنه تطويع الطبيعة إرواءً للرغبات وإشباعاً لها .

من هنا لا يكون عنوان " الإستهلاك السلعي " أزمة ، بل يكون مطلباً ضروريّاً من أجل تفعيل شروط القانون الطبيعي الذي يرعى وجودنا وإستمرارنا ضمن إطار من النفعيّة الأكثر والإشباع الأقدر .

لكنّ المشكلة التي تعترض هذا العنوان تكمن في مجموعة من الأنظمة الإعتباريّة التي تحدّد له مفاداً وسياقاً ، وتجيّر الأدوات في مجراه ، ويكون الأثر تابعاً لها بكلّ نتائجه وصوره ، فلا يصحّ لنا أن نحاكم " القيم الإستهلاكيّة " من جهة ذاتها ، إنّما من جهة القياس على المعايير الموضوعة كـ " ضمان بشري " وإنساني ، وبالتالي تكون العولمة واحدةً من العناوين التي تخضع لمقاييس الجماعة وليس لمقاييس الفرديّة ، وإلا لو كانت المقاييس فرديّة لما صحّ قيام قانون أصلاً .

أمّا المقصود من حكومة الجماعة ومعاييرها هو : أنّ الجماعة البشريّة مؤمنها وملحدها ، وبتعدّد الإيديولوجيا المتكثّرة فيها ، وببعد النظر عن لونها وعرقها ومعتقدها والجغرافيا واللغة وغيرها ، فإنّها إتّفقت على مجموعة من المعايير لتكون ميزاناً مرجّحاً في إطار " القبح والحسن " الجماعي سواء بالمعنى التقليدي أو بمعنى المتطوّر . من تلك المعايير حقّ الحياة بكلّ معانيه الصحيّة الإجتماعيّة التربويّة الأمنيّة ... وقد عبّرت عن عالميّة هذه المعايير الطبيعة ، مؤشّرات البشريّة التي تشترك بحسّها العقلائي ، وقد ترجمتها بمجموعة من المواثيق الجدية ، التي منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وما تلا هذا الإعلان من مواثيق عالميّة وإقليميّة ، كلّها أكّدت عالميّة الإنسان حقوقاً وحريّات ضمن إطار النوعيّة الكليّة في النظرة الشموليّة للإنسان بعيداً عن المناطقيّة والماديّة والعرقيّة وما إليه [1] ...

---

[1] الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة تاريخ ١٠ – ١٢ – ١٩٤٨ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وهو التالي :

١. إن جميع النلس احرار بالولادة . ومتساوون بالحقوق والواجبات . وعليهم أن يتعاملوا كالأخوة مسترشدين بالعقل والضمير . وبالتالي فان أي تمييز بينهم بسبب اللون او الجنس أو العرق أو الدين أو العنصر أو العقيدة أو التبعيّة الوطنية والقوميّة أو الوضع الاجتماعي والوراثي والمادي هو تمييز مرفوض ومحظّر . وان الافراد في أي مكان في العالم ذووا حق بالتمتّع بهذه المساواة ، حتى وان كانوا تابعين لدول غير مستقلّة أو تحت الوصاية . (م . ١-٢-٧)

٢. إن جميع الناس أحرار ولهم حق طبيعي بالحياة . وسلامة أشخاصهم يجب أن تصان من كلّ أذى . وبالتالي فان الاستعباد او الاسترقاق محظّر حظراً كاملاً بما في ذلك الاتجار بالعبيد محلياً ودولياً . وكذلك تعذيب الاشخاص ومعاملتهم معاملة غير لائقة بكرامة الانسان وشخصيته . (م . ٣-٤-٥) –

٣. –إن حق كل انسان باللجوء الى المحاكم الوطنيّة ، حق مقدّس لضمان تطبيق القوانين . وعلى المحاكم أن تكون نزيهة وعادلة وان تجري محاكمتها بشكل علني في كل ما يعتبره المرء حقاً له أو موجباً عليه وفي القضايا الجزائية . لا يجوز القاء القبض على أي شخص وحبسه ، الا بأمر قضائي ولأسباب جدّية واضحة منصوص عليها في القانون . وهذا يعني أن الفعل المنسوب اليه يجب ان يكون : معتبراً جرماً بموجب قانون صريح ساري المفعول . ومحدد عقوبته سلفاً في القانون وهذا يستتبع عدم جواز تطبيق عقوبة جديدة بموجب قانون عقابي جديد ، اشد من العقوبة التي كان ينصّ عليها القانون وقت ارتكاب الجريمة كما يبقى المتهم بريئاً الى ان يحكم بإدانته بعد محاكمة علنيّة قانونيّة ، ويصبح حكمه مبرماً (م . ٨-٩-١٠) .

٤. إن المرء حرّ في اختيار مكان مسكنه ، ومتى فعل ذلك يصبح مسكنه في مأمن من التدخلات الخارجيّة في حياته الخاصة مع أسرته . وكذلك المراسلات تعتبر من خصوصيات المرء التي لا يجوز كشفها والاطلاع عليها . إنما هذه حرية كمعظم الحريات الاخرى الواردة في هذا الاعلان . ليست حريات مطلقة أي يصح توقيف العمل بها موقّتاً ، عند الضرورات القصوى المقررة قانوناً كحالة تعرّض البلاد لأخطار داخلية او خارجيّة تستوجب إعلان حالة الطوارئ . كما يجب ممارسة الحريات ضمن اطار القوانين المعمول بها ، لئلا تمسّ حرية الاخرين . (م . ١٢) .

٥. إن المرء حرّ في التنقّل أينما اراد ، داخل الدولة التي ينتمي اليها وخارجها وهذا يعني : حقّه في مغادرة بلاده والعودة اليها كلّما اراد . وحقّه في اللجوء نهائيّاً الى دولة أخرى اذا كان مضطهداً سياسيّاً وحقّه في اعتناق جنسيّة أخرى غير جنسيّته الاصليّة . في حال استيفائه لشروط التجنّس في الدولة الجديدة التي يبغي الانتماء اليها . (م . ١٣-١٤) .

٦. لكلّ امرأة أو رجل حق التزوّج متى اصبحا راشدين بموجب قانون بلديهما ، ولا يجوز وضع أي عقبات أو قيود بينهما ، بغية اتمام الزواج وتأسيس العائلة التي ستنبثق عنه ، بسبب اختلاف دينهما . اعتبار الزوجين متساوين في الحقوق اثناء الزواج او بعد انحلاله . كما لا يصح الزواج الا برضى الطرفين وملء حريتهما واختيارهما . ما يجعل كل ضغط او اكراه سبباً مبطلاً للزواج . شأنه شأن سائر العقود . وتعتبر الأسرة الوحدة الأساسيّة الطبيعيّة في المجتمع . (م . ١٦) .

٧. إن حق الملكيّة الخاصة معترف به ومصون ، سواء كانت ملكيّة فرديّة أو مشتركة بين بضعة افراد . إنما حق الملكية هذا كسائر الحريات الأخرى ليس مطلقاً ، واهم ما يحدّه حق الدولة في انتزاعه من صاحبه عندما يتأمن شرطان : توفر المصلحة العامة ، وتعويض صاحبه . (م . ١٧) .

٨. إن الفكر ليس عنصراً ماديّاً يمكن حجزه وتقييده ، وهو بالتالي حرّ طبيعيّاً ووجب بالتالي حماية هذه الحريّة سواء كانت دينيّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة ، وقد تضمّن الاعلان توضيح هذه الحرية كما يلي : حرية تغيير المعتقد في كلّ ظرف . وحرية التعبير عن الاراء سرّاً أو علانيّة . وحرية انتقال الاراء وتلقّيها ، دون التوقّف عند الحواجز الجغرافيّة او السياسيّة . (م . ١٨-١٩) .

٩. للفرد حق الانضمام الى ايّة جمعيّة يرغب فيها . ويكون انتسابه اليها طوعاً لا اكراه فيه ولا ضغط ، وعبارة الجمعيات هنا تشمل كل انواعها بما فيها السياسيّة أي الاحزاب . (م . ٢٠) .

١٠. يمارس المواطن حريته الديمقراطيّة في ادارة شؤون بلاده العامة ، اما عن طريق ترشّحه للنيابة أو عن طريق التصويت للمرشحين الذين يحوزون على ثقته .

وقد هدفت المواثيق والإعلانات التأكيد على جملة من معايير هي في بطن الطبيعة البشريّة ، ومن صميم المجموعة المبرمجة التي رسمتها يد الكون في هذا الإنسان لتدلّ على الوحدانيّة الكليّة بين " العناصر البشريّة " . والتي لا تتأثر بمبادئ المناطقيّة والعرقيّة وما إليها .. من هنا كانت ومنذ القدم قد تأسّست في وجدانيّات النوع البشريّ " عالميّة حقوقيّة " لا تقوم على أساس الإعتراف بحقّ الحياة وجوداً وإنّما بحقّ الإستمرار بكلّ ما تعني هذه الكلمة من شروط شموليّة ماديّة وأدبيّة وعلميّة ...

ومن ينظر إلى مجموعة القيم التي حكمت السلوكيّة الأولى لبني إنساننا فإنّه يجد أنّ علاقة الفرد بالإنتاج كانت تتقاطعه نوعيّة ثابتة من حقّ الجماعة فيه لجهة قيم ميثاق جماعي جوهره التضامن البشري بكلّ نواحيه ، يدفعهم على هذا وحدة النوع ووحدة الطبيعة والإشتراك العام ووحدة الناموس الأعلى ووحدة المصير ... إلا أنّ تغيّراً حقيقيّاً طرأ على البشريّة مع بزوغ فجر الإنقسامات الإجتماعيّة ذات الخلفيّة التأطيريّة من ثقافة الخصوصيّات ، وأسس نظام الوحدات ، التي تكوّنت على شكل " سلطنة قبليّة "

---

١١. - يتساوى المواطنون في حق التوظّف في وظائف الدولة العامة . (م . ٢١) .

١٢. الانتخابات العامة لإختيار ممثلي الشعب في مجلس الامّة ، يجب حصولها بصورة منتظمة ودوريّة ، ويتاح مجال التصويت أمام الجميع بالتساوي .

١٣. نصّ الاعلان على مبدأ الزامية الضمان الاجتماعي في كل دولة بالقدر الذي تسمح به مواردها ، بهدف تأمين نمو الانسان نمواً اجتماعياً وتربوياً واقتصادياً تحقيقاً للشخصيّة الكاملة . (م . ٢٢)

١٤. يتخذ حق العمل أوجهاً عدّة تتمثّل في : اختياره بالشروط المناسبة . وراتب عادل وحماية من البطالة ، وحق الانضمام الى النقابات العماليّة . كما ان الحق في العمل يتلازم مع الحق في الراحة (م . ٢٣-٢٤) .

١٥. يجب ان يكون العلم مؤمّناً بالمجان للجميع ، وان يكون الزامياً في المراحل الابتدائية .

١٦. نّ للأباء الحق الاوّل في اختيار نوع تربية اولادهم . إن للعلماء والادباء والفنانين حقوقاً شاملة على ما يبتكرونه ويؤلفونه من اعمال علميّة وأدبية وفنيّة . بما في ذلك حق استثمارها وحمايتها في العالم كلّه . (م . ٢٧) .

١٧. يؤكّد الاعلان أن على كلّ فرد واجبات نحو المجتمع . وهذا هو المقابل الضروري للتمتّع بالحريّات . كما ان ممارسة الحريات ليست مطلقة ، بل يجب ألا تعيق ممارسة الآخرين لحرياتهم . وان القوانين المحليّة هي التي تبيّن الواجبات الملقاة على الافراد ، كما تضع حدوداً لممارسة الحريات العامة .

وأخذت تحدّد عناوين تقرير النظام الداخلي ، وماهية الأعراف الإجتماعيّة وبذلك بدأت مرحلة التغاير ، التي هي طبيعيّة أيضاً ، لأنّ التغاير لا يعارض وحدة النوع في أصلها وجوهرها ، ولأنّ التغاير يكون بلحاظ آثار المكان والنظرة إلى الأشياء وهيكليّة التنظيم وإستكشاف الطبيعة ، لكنّه لا يكون طبيعيّاً أصلاً حين يصبح التغاير حاكماً على القوانين الكليّة التي تجمع النوع ، لذلك يجب أن يبقى التغاير ضمن إطار حكومة القوانين الكليّة ذات الوحدة النوعيّة الجامعة .

المشكلة هي أنّ التجربة البشريّة أثبتت أنّ " أنظمة التغاير " أثّرت وحكمت على كليّة النوع القانوني العام ، الذي يرجع إلى الوحدة الجامعة في أصل الخلق للإنسان نفسه ، حتى أصبح لمنطق العرق والوحدة السياسيّة واللغة وغيرها ، مذهباً فوقيّاً يمحو ويطعن الموسوعة الطبيعيّة التي تقرّ بالوحدة النوعيّة ، بل أصبحت الجنسيّة والرابطة السياسيّة وعبر بطاقة الهويّة تحدّد الهويّة الإنفاقيّة التضامنيّة الإجتماعيّة الحقوقيّة بعيداً عمّا يجري في الإقليم أو الكيان السياسي الآخر ، بل أصبح قيام إنتاجيّة وإنفاقيّة وهيمنة ونفوذ هام يتوقّف على إستجماع شروط القوّة بكلّ ما تعبّر عنه الفترة الزمنيّة المتطوّرة من أدوات نفوذ وهيمنة .

ووفقاً لهذا الفكر ، أصبح العداء والصراع وإعداد القوّة على مقايس الكيان السياسي إستراتيجيّة أوليّة وأساسيّة في علاقة الكيانات ، ولازم هذا خلق نوع من ثقافة ومفاهيم تقوم على أساس النظرة القطريّة والقيميّة إلى الأشخاص والأشياء وعبر لون مقاييس الجنسيّة والوطنيّة ...

ضمن هذه القيم مات شيئ إسمه " الإنسان " ، ولم تعد صفة الإنسان تحدّد مسؤوليّة التضامن العام لإرواء الرغبات وسدّ الحاجات وتقديم المساعدات ، وإبتدأت مرحلة جديدة إسمها " المواطنيّة " لتعبّر عن نظام إنتاجي إنفاقي سلطوي يتولى رصف مجموعة من التقديمات الإجتماعيّة السياسيّة الأمنيّة الإقتصاديّة وغيرها ، في عمليّة إجتماع سياسي وفق فلسفة الكيانات التعدديّة السياسيّة .

ومعنى ذلك أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة دوليّاً ومحليّاً لا تعتبر مسؤولة عن موت ٣٧ مليون " إنسان " كلّ عام بسبب الجوع لأنّ هؤلاء لا يحملون الجنسيّة الأمريكيّة ، ولأنّ النظم القانونيّة تربط المسؤوليّة على أساس الرابط السياسي المواطنيّة ، فإنّ من لا يحمل جنسيّة " القطر الأمريكي " هو من مسؤوليّة قطره السياسي وفقط .

وبذلك إستطاعت التجربة البشريّة أن تؤسّس لمذهب التعدديّة السياسية وفق معايير " المواطنيّة " بدلاً من معايير المسؤوليّة والتضامنيّة " الإنسانيّة " ممّا أدى إلى تأصيل المواطنيّة في كيان فلسفة سياسيّة تقوم على مفاهيم وقيم تناقضيّة يشملها إسم الصراع بكلّ ما يعنيه من أدوات ، والتي مزّقت الإنسانيّة وأحالتها إلى " رماد " وسط عواصف كشف لها الزمن عن أدوات " تقنيّة وتكنولوجيّة " هي أقدر على الفتك من أيّ شيئٍ مضى ...

هنا أصبح الإنتاج والإستهلاك والتوزيع وإعادة التوزيع عنواناً آخر في الفهم العام يقوم على أسس من " المواطنيّة " وليس على أساس " الإنسانيّة " ، وفي إطار الوحدة السياسيّة الواحدة إستطاعت العرفيّة العامّة أن تؤسّس لمذهب الفرديّة على الطريقة الرأسماليّة والليبراليّة التي تقرّ " التراكميّة الذاتيّة " وفق مقاييس ممنوعيّة تدخّل الدولة في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي .

ومع أنّ التجربة السياسيّة ضمن القطر الواحد تطوّرت خاصّة في بداية القرن العشرين إلا أنّ ما يُسمّى بـــ " التبرعيّة التضامنيّة " أو عدم الجبريّة التضامنيّة إنتهت وبقساوة مفجعة ممّا إضطرّ الدول لأن تفكّر بقوانين " أوسع " في إطار الجبريّة القانونيّة حفاظاً على " مذهبيّة معيّنة " تتبنّاها الدولة في القطاعين : الإقتصادي والإجتماعي . وقد تبنّت بعض الدول مذهبيّة إرواء الرغبات الطبيعيّة والتي تتساوى مع الرغبات الحيوانيّة ، وبعضها يفكّر في ضمانات إجتماعيّة أوسع وقد بدأ في تنفيذ هذا المشروع عمليّاً ، إلا أنّ إرواء الرغبة لم يتمّ وفق المستوى المطلوب إنسانيّاً حتى ضمن القطر الواحد للكيان السياسي الواحد ، خاصّة أنّ الفقر لا يعتبر من الظواهر الجامدة الثابتة .

بل هو يخضع لآثار الزمان والمكان والتطوّرات . وبالفعل أفرزت الثورة المعلوماتيّة والمكتشفات الحديثة نوعاً جديداً من الفقر هو أوسع بكثير من الفقر التقليدي . وهو مؤثّر فعلاً في الفرز الطبقي وإرواء الحاجات وإشباع الرغبات والتهميش وغيره ...

وبذلك أخذت مفاهيم " المواطنيّة " تتساقط أمام مفاهيم " الذاتيّة " وأخذت تتقلّص فكرة التضامنيّة المواطنيّة أمام التراكميّة والثرائيّة الذاتيّة ، وبالتالي أصبح ملوك الثراء مسؤولين فقط عن " الضريبة " وليس أكثر ، ويمتنعون بقوّة عن ممارسة التبرعات الإختياريّة لمساعدة ذوي الحاجة ضمن الكيان السياسي الواحد ، ولازم هذا تطوّر هام في النظرة الإستهلاكيّة وتفاوتها تبعاً للنظرة التضامنيّة الإختياريّة من جهة والجبريّة من جهة أخرى ...

أمام هذه الصورة أخذت تتجسّد صورة " الظلم الإجتماعي " وفي أهم مدن الرأسماليّة أخذت جموع المتظاهرين تنادي بوجوب إعادة النظر في مذهبيّة القوانين التي تتعلّق بـــ " الإنتاج والتجارة والإستهلاك " وأصبحت ظاهرة الإستهلاك مختلفة عمّا كانت عليه التجربة البشريّة السابقة من خلال تطوّر " الإحتكار الحادّ " في مجال المعلوماتيّة الإنتاجيّة في شتّى مجالاتها . فكانت هذه تطوّراً خطيراً من خلال منعها الحاد من الحصول أصلاً على الإستهلاك إلا من خلال " وساطة المال " عبر إحتكار الإنتاج لوحدات إمبراطوريّة ماليّة ، تتحكّم بكلّ اساليب الإنتاج والتوزيع ، وتعتمد المال أساساً معياريّاً للحصول على قنوات الإشباع والإستهلاك أصلاً ، كما فرزت صورة إختصاصيّة من تقسيم الصفات الإنسانيّة والمواطنيّة إلى مجموعة منتجة ، تتحكّم فيها أقليّة قليلة جدّاً ، وأكثريّة مستهلكة فقط ، لا إمكانيّة عندها لإشباع رغباتها بسبب الإحتكاريّة القصوى التي تمارسها الأقليّة المنتجة والتي تتمتّع قانوناً بحصريّة محميّة .

وتطوّرت النظرة الإستهلاكيّة مع كلّ ما تحمل من كمٍّ وآثار ونتائج عبّرت عنها أرقام على تُرجمت على قياس المواطنيّة فضلاً عن الإنسانيّةِ من : جوعٍ وفقرٍ وسوء تغذية وأمراض وموت حادّ ... وبهذا أصبح الفرز أكثر " رعباً " من جهة تصوير

المجتمعيّة على أساس من معادلة : الإنتاجيّة القليلة المتحكّمة والمحتكرة . والأكثريّة المستهلكة عبر وساطة المال والتي لا قدرة لديها في مشاركة الإنتاج لجهة الإحتكاريّة المعلوماتيّة بشتّى أصنافها ، ممّا إنعكس على الاستهلاك الطبيعي بمعناه الأوّلي . وأفرز إستهلاكيّة ذات ظاهرة عالميّة تفتقر إلى سببيّة الإنتاج من أجل الإستهلاك .

هنا أصبح لمعنى الظلم عبر هذه القيم معنىً حادّ عبّرت عنه الإنسانيّة في شوطها الطويل . وعبّرت عنه المواطنيّة الرأسماليّة في كثير من المواقف والمواقع والظواهر أشهرها حاليّاً : سياتل الأمريكيّة ودافوس السويسريّة . وفي استراليا وبراغ التشيكيّة ونيس الفرنسيّة ...

وصَاحَبَ هذه التعابير الجماهيريّة المواطنيّة نوع من فكر الصحافة التشكيكي بقيم الرأسماليّة القانونيّة من جهة كشف التجربة أزمة مخيفة من ظلم قواعد التوزيع والرابطة الماليّة إتجاه الأشخاص والثروات .

المثير في الأمر أنّك إذا قرأت النصوص والمعايير الأوليّة التي قامت عليها قائمة الإجتماع السياسي في هذه الكيانات فإنّك لا تجد الأساس هو المواطنيّة بل هو الإنسانيّة وفي المذهبيّة القانونيّة إنهزمت المواطنيّة أمام قواعد الإنتاجيّة والإستهلاكيّة والملكيّة والتوزيعيّة ومحاور التوسّع في التصرّف والإستغلال ممّا أدى إلى خلق هوّة غير عاديّة عبّرت عنها الأرقام المخيفة في مجال الطبقيّة الماديّة والحاجات الأساسيّة وغيرها من مواد حاجة الإنسان طبيعيّاً وإجتماعيّاً ، ممّا يعني أنّ صفة الإنسانيّة فضلاً عن المواطنيّة أصابتها المذهبيّة التفصيليّة بنوعٍ من الهزيمة المخيفة [1] .

---

[1] تاريخ ١٦٨٩ صدرت في بريطانيا شرعة الحقوق ، بعد نضال شعبي متطور جدا ، بسبب ازمة الاستبداد الملكي وهذه الشرعة تتعلق بحقوق الانسان ، اهمها ما يلي :

_ منع الملك من تعليق القوانين من دون اخذ موافقة البرلمان .

_ المنع من تأليف محاكم خاصة ، كتلك المتعلقة بالكنيسة ، والنخب السياسية والاقطاعية ...

_ منع فرض ضرائب جديدة على الشعب الا بعد استئذان البرلمان .

_ حق الادعاء بوجه الملك امام القضاء . =

ـ لا تحق ملاحقة عضو البرلمان ، عن كل ما يقوله ويكتبه اثناء الجلسات ، امام أية هيئة او محكمة خارج ـ اطار البرلمان نفسه .

ـ لا يجوز فرض العقوبة الفاحشة ، ولا العقوبات المتوحشة ، ولا الكفالات الباهظة من قبل المحاكم .

ـ لا يجوز اعفاء اشخاص معيّنين من المثول امام المحاكم ومن العقوبات التي تفرض عليهم .

ـ كما انها اشترطت في وراثة العرش الملكي ان يتدين بالبروتستانتية .

الا ان هذه الشرعة ظلت نظرية وبعيدة عن نتائج الواقع . كما خاضت امريكا الشمالية اثناء حرب المستعمرات حربا شرسة ضد العرش البريطانيين ، الى ان اجتمع ممثلو مستعمرة فرجينيا تاريخ ١٥ أيار ١٧٧٦ ، واعلنوا استقلالها ، ثم تاريخ ١٢ ١٧٧٦ اصدروا وثيقة حقوق الانسان ، وفيما بعد ادخلت هذه الوثيقة على الدستور الامريكي ، اهم ما جاء في هذه الوثيقة الحقوقية :

ـ ان كل الناس يولدون احراراً ومتساويين ، ولهم حق التمتع بالحياة والحرية ، وحق التملّك ، سعيا وراء سعادتهم وأمانهم .

ـ ان الشعب هو مصدر كل السلطات ، اما الحكّام فهو مؤتمنون منه وخدام له .

ـ ان غاية الحكومة هي حماية الشعب ، وتأمين صالحه العام ، فاذا ظهر ان الحكومة غير مؤهلة لذلك ، جاز لاكثرية الشعب ان يعدلها او يقيلها ، وان هذا الحق لا يجوز التنازل عنه .

ـ لا امتياز لاحد من المواطنين ، او لمجموعة منهم ، وبالتالي فان مناصب النواب والقضاة والاداريين لا يجوز ان تكون وراثية .

ـ يجب فصل السلطات التشريعية والادارية والقضائية .

ـ تجري انتخابات ممثلي الشعب في المجلس بطريقة حرة .

ـ لا يجوز تجريد المواطنين من ملكيتهم ، الا بارادتهم الحرة ، او بقرار من ممثليهم في المجلس للمصلحة العامة .

ـ لا سلطة لاحد لتعليق القوانين ، او الحؤول دون تنفيذها ، لان ذلك يتعارض وارادة الشعب .

ـ لكل متهم الحق بمعرفة التهمة الموجهة اليه ، وبمحاكمة المدعين عليه وشهودهم ، وله الحق بتقديم وسائل دفاعه ، بما فيها الشهود ، ويجب اجراء محاكمة سريعة ، من قبل هيئة حيادية .

ـ لا يمكن حجز حرية احد الا بموجب نص قانوني .

ـ الغرامات الفاحشة ، والعقوبات الوحشية او غير الاعتيادية كلها محظورة .

ـ لا يجوز تفويض أي مسؤول باجراء تفتيش الاماكن ما لم يكن هناك دليل حسّي اكيد ، ولا يجوز توقيف أي شخص ما لم يرد اسمه صراحة بقرار توقيف ، وشرط توفر دليل كاف ضدّه .

ـ ان حرية الصحافة هي حصن الحرية اجمالا ، ولا يجوز تضييقها من قبل الحكومات الاستبدادية .

وفي فرنسا تمّ وضع منظومة حقوقيّة تأثّرت بأفكار جان جاك رسو وغيره من الفلاسفة عام ١٧٨٩ وذلك تحت عنوان " حقوق المواطن والإنسان " منها :

ـ إنّ الناس قد خلقوا أحراراً . ومتساوين في الحقوق . وليس من تمييز بينهم إلا بالنسبة إلى المنفعة العامة .

ـ إنّ هدف كلّ سلطة سياسيّة هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعيّة والدائمة . وهذه الحقوق هي : الحريّة . والملكيّة الخاصّة . والأمان ومكافحة الظلم .

ـ إنّ مصدر كلّ سلطة يكمن في الأمّة . ولا تستطيع أيّة هيئة أو أيّ شخص أن يمارس السلطة دون تفويض صريح من الأمّة .

ـ إنّ الحرية تعني تمكين كلّ مواطن من عمل ما يريد على ألا يضرّ عمله بالآخرين لنفس الحريّات . ولا يجوز وضع هذه الحدود إلا من قبل القانون .

ـ إنّ القانون يعبّر عن الإرادة العامّة . وبالتالي فإنّه يحقّ لكلّ المواطنين أن يشاركوا بالتشريع . إمّا مباشرة أو بواسطة ممثليهم . كما أنّ جميع المواطنين . وهم متساوون بنظر القانون يحقّ لهم الترشّح لكافة وظائف الدولة ومناصبها . وفقاً لمؤهلاتهم ودونما تمييز .

ـ لا يجوز إتهام أحد وحجز حرية أي مواطن إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون .

ـ المرء بريئ حتى تثبت إدانته .

ـ لا يحقّ فرض العقاب إلا في حالات الضرورة .

ـ الرأي الحرّ هو من أهم حريات الإنسان . لكلّ مواطن حرية التعبير عن آرائه كتابةً وشفاهاً وطبعاً . إلا أنّه يتحمّل مسؤوليّة المبالغة في إستعمال هذه الحرية وفقاً لنصّ القانون .

ـ إنّ ضمان حريات الإنسان والمواطن يستوجب وجود قوّة عامّة . وهذه تنشأ لمصلحة الشعب وليس لإفادة أولئك المؤتمنين عليها .

ـ لكلّ المواطنين الحقّ بأن يتأكّدوا بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم من ضرورة فرض الضريبة العامة . ومن صحة إستعمال أموالها وجبايتها وتوزيعها ومدّتها .

ـ إنّ حقّ الملكيّة مقدّس ولا يقبل العبث . ولا يجوز أخذ ملك أي شخص . ما لم يكن هنالك ضرورة ثابتة . وعند ذلك يتمّ الإستملاك لقاء تعويض عادل ومسبق .

ـ إنّ المجتمع الذي ليس فيه ضمانات للحقوق . وليس فيه فصل للسلطات . يعتبر بلا دستور .

ولا أريد أن أسرد أزمة المواطنيّة بكلّ عناوينها في أهم إمبراطوريّات رأسماليّة وأهم دول ثريّة سوى إنني سأشير إلى تقرير واحد هو أنّه بتاريخ ١٣ تموز عام ٢٠٠٠ أفاد تقرير " تقدّم الشعوب ٢٠٠٠ " الصادر عن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة " يونيسف " أن ٤٧ مليون طفل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديّة يعيشون في " ظروف الفقر " أي ما يعادل طفل من أصل ٦ أطفال ويعيّن التقرير معيار الفقر من خلال درس وضع العائلة التي يتدنّى مدخولها عن متوسّط الأجور المعتمدة في البلاد . وحلّت المكسيك والولايات المتحدة في رأس القائمة . مع أكثر من طفل فقير في كلّ من ٤ أطفال في المكسيك . أو ٢٦,٢ في المئة . وأكثر من طفل في كلّ ٥ أطفال في الولايات المتحدة الأمريكيّة أو ٢٢,٤ في المئة . وحلّت إيطاليا في المرتبة الثالثة مع نسبة ٢٠,٥ في المئة وتليها بريطانيا بنسبة ١٩,٨ في المئة وتركيا بنسبة ١٩,٧ في المئة وجاء في أسفل القائمة بلدان أوروبا الشماليّة وخصوصاً السويد (٢,٦ في المئة) وتتميّز فنلندا وبلجيكا ولوكسمبورغ بمعدلات تتدنّى عن ٥ في المئة . وتعزو اليونسيف هذا التدني بهذه الدول الى متانة الإستثمارات في سياسة حماية الأسرة .

وتعدّ بلدان شمال أوروبا الأكثر إسهاماً أيضاً في مساعدات التنمية الخارجيّة وتترأس القائمة دول الدانمارك والنروج وهولندا والسويد مع معدلات تفوق ألـ " ٠,٧ " في المئة من مجموع الناتج الوطني مخصصة للمساعدات العامّة للتنمية ، وتأتي الولايات المتحدة بنسبة ٠,١ في المئة وإيطاليا بنسبة ٠,٢ في المئة في أسفل القائمة .

واليك صورة عن حزر الفقر في بعض الدول كما حدّدها التقرير :

المكسيك ٢٦,٢ في المئة من الأطفال الفقراء .

الولايات المتحدة الأمريكيّة ٢٢,٤ في المئة من الأطفال الفقراء .

إيطاليا ٢٠,٥ في المئة من الأطفال الفقراء .

بريطانيا ١٩,٨ في المئة من الأطفال الفقراء .

تركيا ١٩,٧ في المئة من الأطفال الفقراء . ـ

- كندا ١٥,٥ في المئة من الأطفال الفقراء .

بولندا ١٥,٤ في المئة من الأطفال الفقراء .

أسبانيا ١٢,٣ في المئة من الأطفال الفقراء .

اليابان ١٢,٢ في المئة من الأطفال الفقراء .

ألمانيا ١٠,٧ في المئة من الأطفال الفقراء .

فرنسا ٧,٩ في المئة من الأطفال الفقراء .

مما يعني أنّ ٤٧ مليون طفل فقير يتواجدون في الدول الغنيّة .

وفي هذه السرعة أشير إلى أنّ ١٠٠ " أغنى " أثرياء أمريكيين يملكون نسبة تساوي نصف مداخيل الأرض . ولو أردت أن أقف على مواد هذه الإعلانات لوجدنا أن لا دخل بينها وبين الإنسانيّة . وإنّ المواطنيّة فضلاً عن الإنسانيّة وفقاً للأرقم التي تطالعنا بها مفاجآت السنين أصبحت مهزومة بـــ " عنف " . وأصبحت التراكميّة الذاتيّة عنواناً أساسيّاً في الفرز العام . أمّا ما يسمّى بـــ " التضامنيّة التبرعيّة " فهي مجرّد ذكرى تُتلى على لسان ذكريات الأمس . وأمام تزايد هوّة من يريدون إشباع حاجة في دول الرأسماليّة فإنّ أعداد أصحاب الثروة تنمو بنسبة هامّة . وبعيداً عن أرقام إمبراطوريّة ذكور الرأسماليّة فإنّ أرقام الثراء عند النساء في تزايد هام . .. ففي تاريخ ١٢ تموّز عام ٢٠٠٠ إشارة صحيفة المستقبل اللبنانيّة أنّ طبقة الأثرياء البريطانيّة العريقة تراجعت أمام رأس المال الأمريكي والأسرة المالكة في هولندا وحلّت اليزابيت ملكة بريطانيا في المركز التاسع عشر في قائمة أغنى نساء العالم . وقد ضمّت القائمة ٢٠٠ إسم وقد احتلّت مقدّمها نساءٌ من عالم المال والصناعة . وقالت مجلّة " يوروبيزنيس " التي أعدّت القائمة : " في الولايات المتّحدة ٣٨ في المئة من مشاريع الأعمال تملكها نساء . وفي ألمانيا تراوح هذه النسبة بين ٦٠ و ٦٥ في المئة . وهي إحصائيّة مثيرة للإهتمام في عالم الأعمال الذي يخضع عمليّاً لهيمنة الرجال . وقدّرت ثروة الملكة اليزابيت بـــ " ١,٩٥ " مليار استرليني . والملكة بياتريس الهلنديّة بـــ ٣,٤٨ مليارات يورو أي ٢,٢ مليار استرليني . أمّا هيلين والتون الأمريكيّة (٨١ عاماً) التي قدّرت ثروتها بنحو " ٤٦ مليار يورو " أي ما يعادل ٢٩ مليار استرليني . وقد إحتلّت رأس القائمة في أغنى نساء العالم ، بعدما ورثت ثروة زوجها عن أسهمه في متاجر " وول مارت " الأمريكيّة الشهيرة . ونزلت الفرنسيّة ليليان بتانكور (٧٤ عاماً) عن الرتبة الأولى لتحلّ محلّها الأمريكيّة هيلين وصنّفت ثانية بثروة ١٤,٣ يورو أي ما يعادل تسعة مليارات جنيه استرليني . يشار الى أنّ الفرنسيّة بتانكور تسيطر على إمبراطورية " لوريال " لصناعة مستحضرات التجميل ، لا تزال أثرى أثرياء أوروبا . أما الطفلة البريطانيّة أنديا جيمس وهي في الثامنة من عمرها فقد جاءت في المركز الخامس والسبعين بعد المئة . وهي حفيدة الناشر البريطاني بول ريموند وريثته ...

السؤال التقليدي هو : هل توجد عدالة مواطنيّة فضلاً عن العدالة الإنسانيّة . وإذا كان الجواب نعم . فلا شكّ انّ المقاييس تكون على قاعدة الشكل لا على قاعدة المضمون . ومن المهمّ أن اشير إلى أنّ الإحتكاريّة ومظهريّة التقسيم والفرز الإحتكاري بين الإستهلاك والإنتاج إجتاز من أزمة المواطنيّة ضمن كيانات الرأسماليّة إلى العالميّة بشتّى كياناتها السياسيّة . من هنا ينبع الخوف من العولمة لا من أدواتها بل من قيمها ومذهبيّة الأفكار التي تقودها . والتي تقوم على أساس " البراءة من المسؤوليّة المواطنيّة " فضلاً عن المسؤوليّة العالميّة . والتي تقوم على أساس معادلة الإستهلاك عبر وساطة النقد والمال تعبيراً عن تراكميّة شرهة في الذاتيّة الفرديّة بعيداً عن التبعات الإجتماعيّة . والتي لا تعترف في معادلتها بشيئ إسمه الإنسان . بل بشيئ إسمه السلعة فقط . وقد أثبتت الأرقام أنّ تجار السلعة وأصحاب التراكميّة الماليّة الأكثر يسعون إلى تقويض السوق . وأنّ السلطات في الدول الرأسماليّة تشكو في أولى شكاواها من أزمة إحتكاريّة نافذة هي فوق السيطرة بسبب غياب نسبة هامّة -

- من أدوات المعالجة التي لا يكون من شأنها إنعكاسات خطيرة . إلى درجة أنّ بعض الوحدات الماليّة الكبرى هدّدت أكثر من مرّة بـ " الرحيل المالي " ممّا أجبر السلطات على الإغضاء عنها . حتى أنّه في تاريخ ٣١ أيلول ٢٠٠٠ أظهر تقرير بريطاني أنّ المتاجر الكبرى تعمل ضدّ " المصلحة العامّة " . ونقلت صحيفة " أوبزوفر " البريطانيّة عن تقرير مسرّب أنّ لجنة المنافسة خلصت بعد تحقيق إستغرق " عامين " إلى أنّ المتاجر البريطانيّة العملاقة تعمل ضدّ المصلحة العامة . ونقلت عن تقرير اللجنة قوله أنّ أكبر خمسة متاجر للبيع بالتجزئة وهي : تسكو . وسينسبري . وول مارتس اسدا . و سيفواي . ووليام موريسون . أضرّت بـ " المتاجر الصغيرة " وحدّت إختيار المستهلكين . من خلال بيع السلع الأساسيّة بأبخس الأسعار . وقد باعت بأقلّ من سعر الكلفة بهدف إحتكار السوق . وهي أطراف تمسك فعلاً بالسوق . وكانت مجموعة من المتاجرة الصغيرة أعلنت إفلاسها وتضرّرت كثيراً . وكانت هذه السياسية " البيعيّة الإحتكاريّة " قد أدّت إلى أزمة كساد في متاجر المحلات الصغيرة وأغرقتها بديون هي فوق طاقتها البيعيّة والتجاريّة . ممّا أدى إلى بروز أزمة إحتكاريّة حادّة . نتج عنها إفلاسات وديون طائلة . ومن المهم أن نعلم أنّ أزمة غير عاديّة . كانت قد أسّست لظاهرة " نفوذ المال " في نفس الدول الرأسماليّة " ووصلت إلى درجة ميدانيّة يكون من شأنها خلق أزمة عنيفة في حال شنّت السلطات حملة قمع قانوني لظاهرة الإحتكار . ومن الطبيعي أنّه نتج عن هذه الظاهرة غير القانونيّة وغير الإنسانيّة وغير المواطنيّة نتج عنها أزمة إفلاسات وديون وإنهيارات وما يتبعها من أزمات إجتماعيّة في مهد دول القواعد المسيّرة وفق نموذج " آلة التكنولوجيا والتطوّر العلمي " . وقياساً عليه : أليس من الضروري أن تتحرّز من هذه القيم دول العالم الثالث . أليس من واجبها أن تحتاط من هذه المعادلة ونوعيّتها ؟ . ومن المعلوم أنّ معادلة المواطنيّة تختلف عن معادلة العالميّة . معادلة المواطنيّة تقوم على أصول وقواعد تختلف جذريّاً في المسؤوليّة وقواعد إعادة توزيع المال القومي وما إليه عمّا يجري في الساحة العالميّة . وأقلّ ما يجري فيها ظاهرة " اللانظام . والفوضى . وعدم المسؤوليّة . وعدم إعادة سلطويّة لتوزيع نسبة ضئيلة من المال لصالح ضمانات الشقّ الإجتماعي ... والأكثر رعباً هو عدم وجود قواعد ضمان للتجارة العالميّة . وما يقال عن نظام منظمة التجارة العالميّة هو " قانون القوّي فقط " الذي يلتزم به وفق مصلحة آلته التقنيّة . فإذا إنتفت المصلحة إنتفت قيمة هذه القاعدة أمّا الأمثلة أكثر من أن تحصى . ونظرة واحدة لسير التجارة العالميّة تشهد أنّ اللانظام هو الأصل . حتى أنّه بتاريخ ٣١ أيلول ٢٠٠٠ أعلن الإتحاد الأوروبي أنّه إتّفق مع الولايات المتحدة الأمريكيّة على إجراءات بهدف " معالجة " الخلاف بينهما . بشأن برنامج أمريكي يقضي بـ " منح المصدّرين " الأمريكيين إعفاءات ضريبيّة قيمتها مليارات الدولارات كدعم تصديري في التجارة الأمريكيّة خارج حدود الولايات المتحدة .

وكانت منظمة التجارة العالميّة قضت في وقت سابق من العام الجاري أنّ برنامج مؤسسات المبيعات الخارجيّة الذي يمنح المصدّرين إعفاءات ضريبيّة قيمتها مليارات الدولارات هو دعم تصديري غير مشروع . إلا أنّ الولايات المتحدة لم تلتزم بهذا القضاء . ولا بإعتراضات الإتحاد الأوروبي في ظرف تشنّ الوحدات الماليّة هجمات شرسة فيما بينها . مدعومة كلّ واحدة بغطاء جنسيّتها السياسيّة ... وهي تصرّ على تسوية تكون بمثابة " مقايضة " مع الإتحاد الأوروبي . ومن دون اللجوء على قواعد منظمة التجارة الدوليّة أو مراعاتها . وكان الإتحاد الأوروبي هدّد الولايات المتحدة الأمريكيّة بأنّه قد يفكّر جديّاً بطريق الحصول على تعويضات أو فرض عقوبات جمركيّة قيمتها مليارات الدولارات على منتجات أمريكيّة . إلا أنّ الولايات المتحدة كان قد لوّحت فعلاً باللجوء إلى عقوبات جمركيّة على سلع أوروبيّة فضلاً عن شنّ حرب نقديّة على اليورو .

هنا تصبح النظرة إلى العولمة أكثر وضوحاً وبياناً أنّ أزمة خطيرة من شأنها أن تظلّل المجتمعات بشتّى مجالاتها في إطار ضبابيّة ولا نظاميّة وعدم إلزاميّة . وفق نموذج " الجزر القانونيّة . وعدم وجود حكومة عالميّة . بكلّ ما تعنيه من معنى . فضلاً عن غياب قواعد ومعايير تقوم على أسس الضمانات الفعليّة على أساس التوصيف الإنساني ...

لقد أفرزت مجموعة القواعد والمعايير التي أقرّها " الرأسماليّة " في مجال المجتمعيّة العامّة " شكلاً " واضحاً من إمبراطوريّات ماليّة ، لعدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة مقابل عشرات الملايين ، بل ما يقارب ٣ مليارات من البشر ، الذين لا يملكون بمجموعهم مقدار (١ من ١٠٠٠) ممّا يملك بيل غيتس ، رئيس شركة مايكروسوفت الأمريكيّة [1] .

المشكلة تكمن في أنّ الفلسفة الرأسماليّة بشرعتها القانونيّة ، لم تؤسّس لقيمة مذهبيّة إجتماعيّة ، تقوم على خلفيّة الإعتراف بوجوب الإشباع الإستيعابي على قياس تجريدي ، من شروط وخصائص إنسانيّة ، من شأنها على الأقلّ أن تقدّم في إطار التزاحم ، الكائن البشري على الكلب ، أو القرد أو القطّة الغربيّة ذات الرفاهيّة التي تطمح لها شعوب ضخمة من أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وآسيا ، وهذا يرجع في أصل النظريّة إلى ضبابيّة مخيفة شرّعتها مجموعة الرأسماليّة في مواثيقها في تعريفها للإنسان والإشباعات ، إلى درجة أقامت في جبنها ثقافة ماديّة تنازليّة مربكة ، صوّبت واقعها في تعريف الإنسان نحو مدرسة التناسل القردي ففتّشت عن أصل الإنسان بين القردة وما زالت تشغل بال الإنسانيّة بهذا الجانب ... !

لقد إستطاع تيّار الهويّة الإنفصاليّة عن منطق الكون أن يُبرز هويّة الإنسان ، على شكل كائن له إحساسات ، لا بدّ من تلبيتها ، بعيداً عن منطق الترابطيّة التكوينيّة ومسيرة البشريّة ، وعوالم التتابع الطبيعي ، بما فيه تتابعيّة الإنسان نفسه ، وشكّلت مجموعة من معايير إعلاميّة إعلانيّة إجتماعيّة عرفيّة ، تقوم على أساس إعتبار الكائن الحيّ " الإنسان " فرداً إجتماعيّاً دنيويّاً ، له أن يعيش وفق الرغبات الطبيعيّة ، ضمن سياج القانونيّة العامّة ، بعيداً عن كابوس الموت وما يعنيه برأيها من إنعدام لفرصة الوجود ، وعقبة في طريق إستمرار العبثيّة الوجوديّة ، وهي تريد أن تنسف فكرة الله

---

[1] يُشار إلى أنّ بيل غيتس وحتى عام ١٩٩٩ كان يملك ثروة تقدّر بـ ١١٠ مليار دولار أمريكي . ورغم قرار التقسيم عن القضاء الأمريكي فإنّه ما زال الأغنى في العالم) في العام ٢٠٠٠

من منظومة حياة الإنسان ، وبذلك تنسف عمق القانون الذي يحتضن وجود هذا الكائن المعجز ... وهي تصرّ على أن لا يكون عنصر التأمّل ومنطق المرحليّة الطبيعيّة والتتابعيّة التكوينيّة ، واحداً من مكوّنات نظام العلمنة أو مطوّعاً لمعنى الشرعةِ التي تحكم ذوق ومشاعر وسلوك هذا الإنسان وأهدافَهُ ، كلّ ذلك مع كلّ المظاهرِ العميقة في دلالتِها على هيكلِ الكونِ ومعاني الإعجازِ فيهِ ..

وعبرَ نظرة جنائيّة وما فيها من تقارير ، تفيد أنّ نمط السلوكيّات يخفي حقيقية مهمّة ، تدلّ على أنّ نقصاً حادّاً يصيب الأفراد والجماعات في باطنهم ، ويجمع كمّاً من أسئلة محيّرة تتعلّق بفكرة : الله والكون والموت والنظام والمسيرة الطبيعيّة والتتابعيّة التكوينيّة وأسس العقلانيّة وقواعد الرشد الإنساني وما إليه ، في إفادة مسحيّة بأنّ عدم الإجابة عن هذهِ الأسئلة الضروريّة ، تعني إنتحاراً وجوديّاً ، وعبثيّةً في الأهدافِ ، وبناءً صعباً لدوافع جرميّة ، وتأسيساً لنقمة لا شعوريّة ، تتحكّم فيها قيم وأفكار تعمل على قيادة الجسم البشري بإتجاهات أكثر خطراً وخوفاً وإضراراً [1] ...

---

[1] تعتبر المنظومة الوضعيّة التشريعيّة واحدةً من الأنشطة الذهنيّة العمليّة التي مارسها البشر حقبةً زمنيّةً طويلةً ، بهدف تحديد مجموعة من العلاقات الفرديّة والجماعيّة عبر مجموعة قوانين ومواد تحكم المجتمع السياسي . الفلسفة الوضعيّة القانونيّة فصلت بين الدين والدولة تحت عنوان " العلمانيّة " معتبرة أنّ صناعة المجتمع لا تكون عبر الدين إنّما تكون عبر الذهنيّة البشريّة وتجربتها من أجل ممارسة شوطها الفكري وترسيم نتائجها على شكل قيم إجتماعيّة عامّة ، تساهم في تطوير دور الفرد في المجتمع ، ودور الجماعة في الحياة ... وعليه : بدأت مرحلة جدية تبنّت خيار العلمانيّة كواحد من برامج التنمية البشريّة في شتّى جهاتها القانونيّة والعمليّة الإقتصاديّة والإجتماعيّة والنفسيّة والتربويّة . وبعد أن لعبت البشريّة شوطاً واسعاً من إقرار قوانينها بيدها وسطّرت مجموعة من المواد التي تحدّد الأطر النفسيّة والإجتماعيّة والسياسيّة والإقتصاديّة وغيرها ، وحدّدت الوجه العام والهيكليّة الرئيسيّة لماهيّة النظام السياسي عبر فلسفة وضعيّة تبنتها لتكون مرجعيّة فاصلة في تكوين عنصر التكامل الذهني المسلكي في المجتمع السياسي . هنا بدأت تتبلور مجموعة من النتائج التي تعكس " خير وشرّ " القرارات القانونيّة وماهيّة النظام الدستوري ... ومنذ فترة طويلة أدرك المشترع القانوني أنّ أزمة حقيقيّة تطال مرّةً ماهيّة النظام العام ، ومرّةً تطالُ أبواباً قانونيّة ومرّةً تطال باباً هامّاً من أوجه الربط القانوني بعنصر من عناصر التكوين الإستعدادي عند البشر . ومنذ بداية التشريع القانوني نجد إنقلابات التشريع ، والثورات المضادّة الفكريّة إلى درجة ردّ الجماعةُ فيه الصراع البارد إلى أزمة تشريع ماهيّة قانونيّة : واحدة تبنّت نظام الشيوعيّة كفلسفة واقعيّة . وواحدة تبنّت الرأسمالية كواحدة دستوريّة من أجل معالجة الواقع .

كما أن الحروب الأوروبيّة ــ الأوروبيّة كانت نتاجاً حقيقياً لفلسفة واقعيّة تنظيريّة لعلاقة الدول والمحاورة والثروة والمال والأشخاص ، نتج عنها حروب خطيرة وصلت إلى حدّ الإبادة البشريّة القطريّة ، وأسّست للحرب العالميّة الأولى والثانية التي شكّلت إبادة عالميّة ، لا يستطيع القلم أن يحدد جوهريّة صفاتها ونتائجها . من هنا تكثّرت الدراسات القانونيّة النقضيّة –

- منذ زمن طويل تحاول أن تعالج مشكلة " السيطرة القانونيّة على سلوك البشر " ومع أنّها تلازمت مع تطوّرات علميّة ومعلوماتيّة هائلة إلا أنّها ما زالت متقزّمة أمام " رعب الجريمة " وما تنتجه سلوكيّات الأفراد والجماعات من خرق قانوني خطير ... هذا الخطر القانوني الذي لم يستطع أن يعالج الفرد نفسيّاً ومطلبيّاً إنعكس على ممارسة سلوكيّة إعتُبرت من أهمّ مستويات الجريمة ، مما يؤكّد جرميّة قانونيّة تشريعيّة مرّةً من جهة إقرار قانون خاطئ ، ومرّةً من جهة تفويت معالجة قانونيّة لجانب ضروري بالنظر إلى الطبيعة البشريّة حتى أنّنا نجد فيها القيم الإجتماعيّة التي جسّدتها التشاريع القانونيّة أحالت جزءً من المجتمع إلى بيئة إجراميّة فعليّة خطيرة . وأدرك فيها جماعة القانونيين الدوليين أنّ أزمة فعليّة تؤثّر سلباً وعلى مستوىً كبير في إنتاج " ضرر إبادة حقيقيّة " لكنّ مستويات القناعة الشعبيّة تمثّل واحدةً من أهم العقبات أمام الفكر النقدي القانوني .

ولأنّ الموضوع يتعلّق بالإنتاجيّة القانونيّة وما سطّرته من مواد وقيم ، فإن المشترع لجأ إلى تذليل النتائج عبر المعالجة الإطفائيّة لا من باب معالجة السببيّة المنتجة لهذه الظاهرة . وهذا أخطر السياسات المفجعة التي تؤدّي إلى هزائم إجتماعيّة ونفسيّة وصحيّة وسياسيّة وإقتصاديّة أكبر مما يتصوّر المشترع القانوني نفسه . وللتدليل على واحدة من أزمات الذات البشريّة ضمن حدود نخبة معيّنة أشير إلى أنّ مجتمع القانون " المشروع " أدّى إلى برمجة العقل والثقافة البشريّة ووسائل تعبيرها على مستوى معيّن من الجريمة أو البيئة الجرميّة الحقيقيّة . فقد أشارت إحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية تاريخ ٢٥ كانون ثاني من عام ٢٠٠٠ إلى أنّ الطفل في (الولايات المتحدة) الذي يبلغ ١٣ عاماً يكون قد شاهد حوالي ١٥ ألف ساعة على التلفزيون واختزن معلومات متعددة عن القتل والاعتداء والسطو والاغتصاب والمخدرات والترهيب وما إليه من دون ترشيد اجتماعي مما يساعد على خلق " شخصية لا شعورية " تعتمد هذه الصور المختزنة في الذاكرة كمرشد وممر للقتل والاعتداء والإنحراف في عالم المافيا وأشارت إلى أن العقل البشري يصبح كالرادار من شدة الصور إلا انه لا يستطيع أن يختار إلا الصور التي يحملها عقله ويختزنها اللاشعور . وقد عبرت الدراسة عن هذه المعلومات بالمعلومات العشوائية والجزئية والمتناقضة والمضطربة التي تخلق شخصية غير متوازنة لا يمكن لها أن تعيش في المجتمع المدني إلا على أساس حبّ الجريمة . بحيث يجدُ المُتتبّع أزمة " قيَم " أنتجها القانون . إلى درجة أصبحت المواد الكحوليّة واحدةً من مفردات النظم الإجتماعيّة والجماليّة في مجتمع بني الإنسان نفسه .

ومع أنّ التقارير المرعبة تتجدّد كلّ يوم وتعلن أزمة ميدانيّة من جهة الآثار الصحيّة والنفسيّة والإجتماعيّة . إلى درجة ردّت فيه تقارير الشرطة في الولايات المتحدة أعلى نسبة من جرائم اللاشعور وهي الأكثر إلى تعاطي المخدرات ، وأشارت إلى أنّها سبب رئيسي في كمّ هائل من جرائم الإغتصاب والقتل والسطو والإعتداء . وبيّنت التقارير أزمة أكثر خطورة ذات إنتاج مسلكي بسبب أزمة التعاطي للخمر والمخدرات . وما زالت الأرقام الجنائيّة تثبت عمق الهوّة التي إنجرفت لها البشريّة خاصّة في النادي الصناعي وبالأخصّ عبر صناعة الدعاية والإعلام للجرم والبيئة العدوانيّة ...

إنّ هناك مشكلةً أساسيّة تتعلّق بصناعة الشخص السلوكي نفسه وبصورةٍ أوضح فإننا نجد مشكلة حقيقيّة في صناعة الفرد النفسي والإجتماعي من جهة الإستيعاب القانوني وتشخيص الحدود المطلوبة لإنتاج " مواطن صالح " لقد أشار الأوروبيون منذ بدايات العام ١٩٩٠ إلى أنّهم فشلوا في خلق نموذج فعلي للمواطن الصالح وفق منظومة حقوقيّة قانونيّة عمليّة تحدّد أطرها وفق شروط فعليّة من شأنها أن تقلّل بنسبة قياسيّة من إنتاج الجريمة الشخصيّة والنوعيّة . لكن المجريات الواقعيّة أثبتت أزمة في نفس القيم القانونيّة ، كما أدّت إلى تشتّت عملي وخطير في مهنة التربية المدنيّة التي أسقطت مجموعة من قيم طبيعيّة تطويريّة تكوّن الفرد نفسه ، لجهة أنّ القانون عالج أزمة سلوك الفرد والجماعة ، في إطار خاصّ إسمه المجتمع السياسي ، بعيداً عن مشكلة الفرد الطبيعي ومنطق الطبيعة الذي يكوّنه ، مما أدّى إلى حالة من الضيعان الفعليّة مارسها الفرد بقوّة في المجتمع المدني ، وبقسوة في تعامله مع الأشياء ، تحقيقاً للرغبات التي يستشعرها من دون أن يأخذ بعين الإعتبار تكوين ضمير مدني يمنعه من ممارسة الجريمة أو يحاكمه فيما إذا فعل ، لأنّ الإنتاج التربوي المدني لم يستطع أصلاً أن يبرمجه ذهنيّاً -

- ومسلكيّاً على نطاق مهمّ على هذا المستوى . حتى أنّ السجن الذي عبّرت عنه الثقافات المدنيّة ببيت الإصلاح الإجتماعي إنقلب إلى قفص رعب وبيت حياكة الجريمة بأهم مستوياتها والتقارير التي تشير إلى أنّه مدرسة إجراميّة هي كثيرة . هذا فضلاً عن التعذيب الذي لا يمتّ إلى وثيقة الحقوق المكتوبة بصلة . حتى أنّه بتاريخ ١٢ أيار ١٢ أيار ٢٠٠٠ أدانت منظمة العفو الدوليّة التعذيب الجسدي والنفسي الذي يمارس بوحشيّة في سجون الولايات المتحدة الأمريكية وأكدت عبر الوثائق أن سجون الولايات المتحدة هي الأكثر عالميّاً استعمالاً للتعذيب الجسدي والاعتداء على حقوق المواطن ، في ظروف تعتبر الأكثر سوأ ، واشار أن الموقوفين لهذا العام تجاوزوا حدود المليوني شخص . كما أن الضرب من أجل إنتزاع الإقرار يعتبر وضعاً عاديّاً من دون أن يؤثر على مجرى المحاكمة كما أن نظام السجون والممارسات فيه تقوم على أساس استعمال الزنزانات المنفردة لمدة طويلة مما يؤثر على الحالة العقليّة لدى الأفراد ، وان حالات تعتبر كثيرة نسبيّاً أدت إلى خلل عقلي عند المساجين بسبب نظام الزنزانة المفردة الأكثر سوأ على الحالة العقلية يضاف إليها التعذيب الجسدي .. ومن المفارقات أنه لم يصدر عن دولة أوروبية تنديد بما يحصل في سجون الولايات المتحدة ولم تتبرع منظمات حقوق الإنسان بشيء من الإعتراضات التي تشجب نظام التقنين والممارسة في دولة الديمقراطية الأولى في العالم وصاحبة لواء حقوق الإنسان العالمي كما يزعمون . ومن المهمّ أن أشير إلى انه ما زال يقوم على مدخل مرفأ نيويورك تمثال ضخم ، لشخص يحمل مشعل الحرية وكانت فرنسا قد وهبته للشعب الأمريكي سنة ١٨٨٦ تقديراً منها لمعاني الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني . وهو من صنع النحّات الفرنسي الشهير " برتولدي " وقد أرفق هذا التمثال بشعار : **الحريّة تنير العالم** . إلا أنّ ممارسة القمع مرّةً باسم القانون ومرّة باسم الاستخبارات ، ومرة باسم الكيفية النفسية للقضاة والعنصرية والاستنسابيّة وغيرها افقد هذا النصب معناه ومغزاه مما حدا بالفيلسوف اللبناني أمين الريحاني إلى أن يقف أمام هذا التمثال في مطلع القرن العشرين ثم ينظر إليه بأسف ويقول : " لا تظن أنك رائع في هذه البلاد بظلّ الحرية ، وانك تعيش تحت سماء العدل والمساواة . لا . فهذه كلها اليوم اسم بلا مسمّى ، هذه أمور لا تشعر بعدم وجودها إلا متى طلبتها مضطراً . اطلبها إذن وأنا كفيل بأنك لن تجدها " . أيضاً قال الفيلسوف البريطاني برناردشو : يقولون أني كاتب ساخر لكن لم تبلغ بي السخرية حدّ الذهاب إلى الولايات المتحدة ومشاهدة تمثال الحريّة على بابها .

مما يدلّ على أنّ إدارة بشريّة لقيم الأفراد في مجتمع سياسي ما زالت تجترحها مجموعة من العقبات التي قد لا تُحلّ على حدّ تعبير رابطة الحقوق البلجيكيّة في تقريرها الصادر تحت إسم مشاكل قانونيّة عام ١٩٨٩ . من هنا تبدأ النظرة الموضوعيّة ببيان مفردات " أزمة قانونيّة ذات شقّ بشري " تتعلّق بإدارة مجموعة من الإعتبارات المتنوّعة التي تستجمع خصال تقوم على أساس نظرة قانونيّة إلى الحريّة والحق على مستوى الفرد والجماعة . وهي الأساس الأوّل الذي تشير إليه مجامع الحقوق على أنّه بداية التوصيف وأساس العدالة أو عدمها بالنسبة إلى المنظومة القانونيّة إنّنا نقرأ مشكلة عمليّة كانت وزارة الثقافة الفرنسيّة أشارت إليها منذ أكثر من عشرين سنة ، حدّدت " الجهة الطبيعيّة " كأساس عملي من أجل إبراز هويّة إجتماعيّة تقوم على مستوى من المعلوماتيّة الطبيعيّة وتعطي أجوبة حقيقيّة من هذه الجهة . وهي تكمن في لفت النظر إلى أنّ على المشترع القانوني أن يعطي الجهة الطبيعيّة كواحدة من حلقات السلسلة الهرميّة والتواصليّة الطبيعيّة منظاراً تشريعيّاً يأخذ بعين الإعتبارات بعض التساؤلات المستمرّة والجوهريّة حول الهويّة البشريّة ومعنى البداية لها والنهاية ومراحل النظم الطبيعيّة التي يمكن أن تتأثّر بها ، أو النظم التي قد تحكم عليها ... التي منها عنوان الموت وهويّته ، ومعالم مرحلة البشر أبان هذه الفترة وماذا تعني سلسلة الوجود من هذه الجهة ... وكما ترى فإنّ ضرورةً فلسفيّةً تكون لازمةً ولا بدّ منها من أجل خوض غمار القناعات العلميّة وسيكون موضوعها الإنسان نفسه ، من أجل تكوين قاموس علمي طبيعي يتقاطع المعرفيّة البشريّة كواحدة من أهم أركان " تكوين " ضمير طبيعي إجتماعي ، وبعد هذه المرحلة يكون للقيم معنى وللمفاهيم أثر في ذات الفرد والجماعة . من هنا يبدأ " دور الدين " الذي يقوم على أساس مهمّة جوهريّة تعتبر من أهمّ أركان المنطق الطبيعي الذي يتمحور حول -

- ترابط الفرد بالطبيعة ومنطقها وحججها ومسيرتها . ومعنى هذا أنّ الدين واحدٌ من المفردات التي أرّخت لحقيقة ربط الفرد بمعالم نظم الطبيعة من جهة الإستفادة الفكريّة من منطق طبيعة الأشياء . لتكون معالجة القانون من زاوية الفرديّة الطبيعيّة أوّلاً ثم الفرديّة الإجتماعيّة ثانياً . ففي دراسة حول " الخوف من الرب " أكد استطلاع أجري على فئات متخصّصة في هولندا شهر تموز عام ١٩٩٨ أنّ أكثر الناس خوفاً من " الله " هم العلماء . وأكد الاستطلاع على أن نسبة الخوف من الله تزداد خاصّةً أنّهم لا يعرفون الكثير من القواعد التي تساعدهم على إجتياز مرحلة الصفر عند مرحلة الموت ... وأنّه ثبت لديهم بـ " الدليل القاطع " أنّ " الله " من المسائل التي لا تحتمل الشكّ ، حيث تشهد له كل معالم الكون ... كما أنّ الإعتقاد بالرب هو نتيجة علمية محسومة ، من هنا جهد العديد ممّن أجري عليهم الاستطلاع لأن يتعرفوا على مضمون القواعد التي تساهم في " رضا الرب " بهدف اجتياز امتحان الطبيعة التي تعتبر مدرسة الرب . من هنا وبسردٍ هائلٍ تكون موازين الشعور البشري العلمي ميداناً فعّالاً في تدوير الذهنيّة البشريّة وتحويلها نحو منطق الأشياء وما يتبعها من أنظمة سببيّة ومعاليل وما تشير إليه عبر قراءة موضوعيّة تخلق طمأنينة علميّة وعمليّة لطبيعة السلوك الفردي الجماعي . إنّ مؤشرات الطبيعة البشريّة بعد نتاجات واسعة من خوض غمار الممارسة وتطبيق أسس فكريّة ومعياريّة وعمليّة تشير إلى أنّ نظاماً حقوقيّاً آخر تطالب به النفس البشريّة بعيداً عن منطق العرقيّة أو اللغويّة أو المناطقيّة ... لأنّ حكماً نوعيّاً بشريّاً دلّت عليه توابع التجربة ونتائجها ، وكلّها استجمعت شروط الحقيقة العلميّة في ردّ الحقيقة إلى جملة سببيّة فوقيّة ، تتجاوز المادة إلى غيرها ، وتتجاوز الوجود إلى سببه ، وتتجاوز المخلوق إلى خالقه ... إلى درجة أنّ جملة كبيرة من الدراسات جاءت واضحة في أنّ فصل الإنسان مجتمعيّاً وقانونيّاً وفكريّاً عن " الرب " أو الله من شأنه أن يشلّ أو يعطّل الغاية الحقيقيّة من فكرة المجتمعيّة الإنسانيّة أو الغاية الطبيعيّة . وقد بدأت الدراسات المضادّة تشير إلى أنّ أسباب السعادة وضماناتها لا تعني إستجماع المادّة القانونيّة من منظار ومقاييس القانون الوضعي ، إلى درجة ثبت في جملة من الدراسات أنّ عنصر تشكيل المدرسة النفسيّة التربويّة يتوقّف على موضوع تحديد نظرة عن الربّ . مشيرةً إلى أنّ " الله " وإدخاله ضمن الإعداد التربوي من أجل تكوين ضمير مدني فاعل أمر ضروري لا يمكن التخلّي عنه . وعليه : أصبحت النظرة حتى الوضعيّة من جماعة أهل الفكر والفلسفة والتربية والإجتماع تتقبّل فكرة دمج مواثيق ناموس الله ضمن إطار الإعداد التربوي المدني والإجتماعي . حتى أنّ البعض منهم يرى فشل أيّ تشريع من دون دراسة نظم منطق الأشياء بما فيها " الله " .

إنّ هذا خير دليل على أنّ الحركة العمليّة لشوط البشر أخذت تعطي نتاجاً مثمراً لجهة بيان بعض العناصر المؤثّرة في صحّة إنتاج المعرفيّة القانونيّة ، وحكمت بقوّة على أنّ معالجة أزمة البشر القانونيّة إعتماداً على مدرسة العلمنة ، سلفاً تؤدّي إلى هزيمة فعليّة وخسارة حقيقيّة مضمونة النتائج . ومن باب المثال إلى الإنتاجيّة القانونيّة لبيئة جرميّة أشارت دراسة حديثة أعلنت فيها " رابطة المرأة والحقوق الفرنسية " أنّ إدمان المخدرات والكحول والتدخين ظاهرة شائعة بين النساء بحيث تحصد هذه الظاهرة ٤ من ٥ على الأقلّ لواحدة من المخدرات أو الكحول وذلك بسبب البيئة العامة الاجتماعية الثقافية إلا أن الأزمات العاطفية سبب أساسي في تعاطي المخدرات والكحوليات . وقد أشارت الدراسة إلى أنّ عدم إرتباط الفتيات بعلاقة جنسيّة دائمة يؤدي إلى مثل هذه الحالات من الانهيارات العصبية وتغير المزاج والتفكير بالانعزال أو الانتحار أو الانخراط بالمافيا أو تعاطي الجنس السريع الذي يؤدي إلى اضطرابات يومية وصعبة عند الفتيات ، ذلك لان النساء يفضلن الاستقرار الغرامي بخلاف الرجال الذين يفضلون في بيئة الديمقراطية تعدد الممارسة الجنسية ويرغبون بعدم الاستقرار الجنسي . وقد أشارت رئيسة الرابطة " برادا " إلى أن أزمة الحقوق النسائية ليست ناشئة من الواقع الميداني بل يكمن سببها في العجز القانوني الذي لا يعطي تصوراً حقيقياً عن الإنفعالات العمليّة عند الجنسين ، مما أدى إلى ظاهرة ضحايا الحب والجنس وإدمان المخدّرات والكحوليات والانخراط في عالم الجريمة المنظمة . -

- إنّ هذه الصور وغيرها كثير يدلّ بوضوح على أنّ البشريّة عملياً بحاجة إلى الله ، ومع أنّ التطوّر الكبير الذي حصل في مجال الإبتكارات التكنولوجيّة لم تصل معهُ إلى حدّ الإستقلال الفكري أو العصمة الذهنيّة في معالجة الأشياء إلا أنّها توصلت إلى مجموعة حقيقيّة من بعض الإجابات التي تهمّ البشريّة كان في أوّلها أنّ البشر محتاجون إلى الله ، إلى القوّة العالمة القادرة النافذة الإرادة ، إلى السببيّة الأولى لخلق الكون ومعالم الوجود إنّ نظرةً واسعة تجوب في معالم سلوك وإنفعالات البشر وما يتبعها من نظم نفسيّة وإجتماعيّة وصراخات ذاتيّة تتدفّق إلى الجماعة البشريّة عبر قنوات الذات الخفيّة ، تدلّ على أنّ البشريّة ما زالت بحاجة ماسّة إلى الله وستظلّ كذلك ، لجهة أنّ القدرة البشريّة مهما تطوّرت فإنّها محكومة بنواميس طبيعيّة تحدد إطارها بالممكن المحدود وفي خانة ضعف واضح . إنّ أخطر ما يكون في المعالجة القانونيّة هو أنّ القانون سلب من الفرد الطبيعي جهته الطبيعيّة المترابطة مع مجموع حلقات الكون وعالج المشكلة الإجتماعيّة من جانب إرواء الرغبات الطبيعيّة ضمن إطار وحدة المجتمع السياسي ، بعيداً عن منطق الوحدات المترابطة في سلسلة وجوديّة الكون وما تعنيه من ثقافة طبيعيّة وحكمة إنتزاعيّة تؤلّف لمنظومة مقروءة من مادّة فلسفة الوجود وحكمته ... إلى درجة إعتبرت فيها الأنظمة القانونيّة الوضعيّة الدين " حريّة " وليست حكماً طبيعيّاً وفطريّاً ، مع أنّ منطق الأشياء ينطق به بقوّة . وعليه حدّدت التعامل مع الله على أساس أنّه فرضيّة أدبيّة من حقّ الأفراد أن يعطوها قسطاً من الذهنيّة إن شاءوا أو أن يعتبروها " وهماً " لا يحتاج حتى إلى التعقّل ... وكما ترى فإنّ المدرسة السياسيّة أطّرت القانون ضمن عناوين وقيم إعتبرتها يقينيّة لا يمكن أن تتغيّر أو تتبدّل ، وعلى الأفراد أن يمارسوها ضمن إطار من التسليم العلمي ، لأنّ الحسّ هو معيار منطقيّة الشيء وأنّ المدرسة العقليّة تمثّل نوعاً من الرفاهيّة الأدبيّة ليس أكثر . إلا أنّ قراءات الواقع أكثر إختلافاً وإعتراضاً على هذا المنطق إلى درجة أنّ نخب الفنّ الذين يعيشون أكثر مرحاً يعلنون بين الحين والآخر أنّ أزمة السعادة سبب لإنتحارهم أو لعزوفهم الإجتماعي أو سبب لرعبهم النفسي .

يُشارُ إلى أنّ الدول الغربيّة إضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة هي الأكثر نسبة " إنتحاريّة " في العالم وتؤكّد مجموعة كبيرة من الدراسات التي تجري فيها من حين إلى آخر أنّ أزمة نفسيّة سببها بتر وإسقاط الهويّة التكوينيّة من مواثيق التربية التي تتناول نسج وبيان جوهر الإنسان . ممّا ينعكس بأثرٍ سلبيٍّ خطيرٍ على فهم " حكمة الحياة " وما تعنيه . مع كلّ هذا : أليس من الضروري أن ننظر إلى جانب الربط بين الأسباب العليا ، وبين هذه المخلوقات البشريّة ، من زاوية التكاليف الإلزاميّة فيما خصّ أمر الله والكون ... أم يبقى البشريّ تائهاً في تفاصيل دنيويّة تشريعيّة تضمن له بعضَ حاجات أمنه الإجتماعي ولا تضمن له " أمن الطبيعة الأهمّ " وما تعنيه عناوين الأمن من نتائج مسلكيّة وإبداعيّة ، وفق موازين منطق الأشياء ؟! . وفي إشارة إلى حقيقة " الله والكون والعالم الآخر " فإنّ أهم إمبراطوريّات العلمنة تشهد نموّاً متزايداً بنظرتها إلى الدين بعد أن جرّبت العلمنة ردحاً طويلاً من الزمن فلم تجد ضالّتها من السعادة التي صوّرها القادةُ يوماً ما على أنّها تختبئ وراء نصوص العلمنة . وللفائدة أكرّر بين يديك ما نشرته جريدة السفير تاريخ ٧ أيلول ٢٠٠٠ دراسة هامّة تحت عنوان : (إحياء دور الدين في الحياة السياسيّة الأمريكيّة . جدارُ العلمنة يتآكلُ تدريجيّاً) للكاتب فواز جرجس الأستاذ في الدراسات الدوليّة والدبلوماسيّة في جامعة " سارة لورانس " في نيويورك بيّن فيها أنّ الدين يجتاح بقوّة مهد الولايات المتّحدة في لهفة كبيرة من المواطنين هناك ، بعد أن جرّبوا الماديّة والإشباعيّة والغريزيّة وشبهها .. .

من هنا تأخذ الصورة بياناً أكثر وضوحاً حول المحور الذي يعصف داخل الكيان الفردي والجماعي للعنصر البشري ويؤكّد أنّ الضيعان لعب دوراً خطيراً في حياة الأفراد والجماعات والأسئلة الملحّة ما زالت تحتاج إلى إجابات بدلاً من التلهّي بالتفتيش الأسطوري عن مناخات وبيئة وظرفيّة حياة الديناصور .. وأعليه : أليس من الضروري أن نحصّل مجموعة قيميّة إنسانيّة تجعل من " الإنسان " درجة أهم من درجة " الكلب " في عالم رأسماليّة يعتبر فيه الكلب أهم من نصف البشريّة إن لم يكن من كلّها .

قد انقلبت آية " العلاقات العامّة " بِنُاها ، من إنسانيّة إلى تجاريّة ، لتعلن معها موت حتى " المواطنيّة " ، بنسبة تتفاوت من كيان إلى آخر ، أمّا إندحار الإنسانيّة وفق موازين ومعايير النصوص ، فهو أمرٌ واضح وبديهي ، في ظلّ فلسفة تشريعيّة تتبنّى الليبراليّة أساساً بنيويّاً في دمج الأفراد بسلك الجماعة ، وتتّخذ من الكيان ضمن حدود الشرط الشكلي للمواطنيّة مفصلاً في بيان الإلتزامات ..

لقد تحوّل العقل الانساني في العلاقات المالية إلى عقل تجاري ، يقوم على أساس فلسفة " الإدخار والثراء من أجل الثراء فقط " ، ما أدّى إلى برمجة عمليّة مفاهيميّة تقوده ما حوّلهُ إلى عقل تجاريٍّ يستعمل الدواءَ والطبابةَ والمعلوماتية والتكنولوجيا وغيرها من الاكتشافات الطبيعية الإنسانية إلى سلعة مالية لا يساويها إلا " النقد " على قاعدة : من لا يملك نقداً لا يملك دواءً ، أو نفعاً متطوراً أو معلوماتيّة ، أو إشباعاً للرغبات والحاجات ، وفق موازين الرغبة وإشباعاتها ... وإذا كانت الأمور أقل تعقيداً في الداخل الغربي ، فإنّها أكثر رعباً على الساحة العالميّة .

إنّ مشكلة الإنسان تنمو شيئا فشيئا ، وتتأثر بالنظرة التي نسفت من دستورها الوجودي فكرة الغايات التتابعيّة الحكيمة من المسيرة الإنسانيّة ، ما زكّى نظرتها إلى حدود الإفتراس فيما خصّ المال والثروة والسلطنة والهيمنة والنظرة إلى الآخر حتى ضمن الكيان الواحد ... ولم يعد الانسان محطّ الامل في منظومة المواثيق العالميّة وفق النظرة التجاريّة الأكثر هيمنة في كوكبنا وأرضنا ، وأصبحت النظرة التجاريّة تقويميّة في مشاريع الدولة قبل الأفراد ، التي من المفروض أن تكون مشاريعها " منفعيّة ومرفقيّة " وليست تجاريّة في جوهرها وغايتها ، وأصبح الأمل الذي يقود إمبراطوريّاتنا العابرة بكلّ معالم حدودنا يكمن في الثروة وما يتبعها ، بعيداً عن أزمة إنساننا وما تعنيه خطورة أولويّة النقود على الإنسان نفسه ، حتى مقابل أبخس الأثمان ، إلى درجة أصبح النقد يمثّل خطّ الدفاع الأوّل عن الوجود وإلا إنتهى كلُّ شيئ .. بتاريخ ١٦ شباط عام ٢٠٠٠ لجأ مواطن هندي (نارسينغ بولار ٤٥ عاماً وهو أب معيل لثلاثة أطفال)

عاطل عن العمل إلى القطار لبتر رجله المصابة بالغرغرينا ، لأنّه غير قادر على دفع كلفة العملية " ٣٥٠ دولار " ، فلم يجد سوى أن يضع رجلهُ على سكة الحديد في بومباي ، فمرّ عليها القطار وقطعها ، بعد أن امتنعت المستشفيات عن قبولهِ من دون مال ، في نفس الوقت الذي تنفقُ فيهِ الهند مليارات الدولارات على التسلح النووي من أجل فرز قوى حدوديّة بينها وبين جارها باكستان ، التي هي أيضاً تخوض نفس السباق عبر إنفاق مليارات الدولارات على التجارب النوويّة وتطويرها وسط بحر من الجوعى والمرضى والبائسين .. ! هذا مثال واحد من عشرات ملايين الأمثلة التي تنطق بها دول العالم النامي والتي تتمثّل بـ " مظهر " : الجوع والأميّة والكساد والركود والإنهيارات في شتّى جوانبها المالية لمعيشية لنقدية والاقتصادية ، التي تسقط فيها فعلاً سياسة المواطنيّة فضلاً عن الإنسانيّة ، وهي تئنُّ من أسوأ تبعيّة للإمبراطوريّات الرأسماليّة ، وضمن معادلة مخيفة ، في كلّ معانيها السوقيّة الإنتاجيّة التقنيّة والتكنولوجيّة ، حتى على مستوى الأسس التقليديّة ...

أمام هذا الوجه الأكثر سوءً في ظاهرة " عولمة المال " والثروة والتكنولوجيا وعابرات القارات ... ألا يحقّ لنا أن نتحفّظ على العولمة ، ونطالب بمجموعة نمطيّة قيميّة مفاهيميّة لقيادة أدوات العولمة ، في الوقت الذي يشكو من آثار منطقها مواطنو الرأسماليّة أنفسهم ؟ حتى الأسر الفقيرة التي تفوق ٩ مليون أسرة في الولايات المتّحدة .. بمقابل جماعة أقلّ من عدد الأصابع ينتجون ثروات طائلة من تكنولوجيا إستنساخ القطط والكلاب [1] .

---

[1] بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٠ بدأت شركة امريكية اسمها " جينيتكس سيفينفس اتندكلون " العمل على استنساخ الكلاب والقطط سعياً وراء الارباح الخيالية لهذا السوق الكبير ، وقد نشأت هذه الفكرة حين قام مليردير لم يكْشف عن اسمه بالتبرع عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٣ مليون دولار لجامعة " أي بي أم " في منطقة كوليدج ستيشن ، في ولاية تكساس الامريكية لابحاث الاستنساخ التي كان يامل ان تساهم في استنساخ كلبته ميسي التي ولدت من فصيلتي كولي " كلب رعاة استكتلندي " وهاسكس . يقول مارك زستهوسن المسؤول عن المشروع في قسم الفسيولوجيا البيطرية لم يكن يخطر ببالنا إقامة مصرف للموثات " بنك جينات " لو اننا لم نتلق مئات الطلبات من اشخاص مولوعين بحيواناتهم ويرغبون باستنساخها بعد موتها . وأكّد ان الاستنساخ لهذه الحيوانات يدر أموالا خيالية كما ثبت لنا من خلال الطلبات الكثيفة .

إنّ من يقرأ إشكاليّة نمط العلاقة بين الأشخاص والثروة يدرك عمق المأساة التي تصيب المواطن المحتّس قبل الإنسان الطبيعي ، حتى في صلب ميادين الدول الرأسماليّة ، إلى درجة تكتب الأحرف الواقعيّة رفاهيّةً متزايدة للكلاب في مهد الدول الصناعيّة بجوارِ مواطنين يشربون من أوحالِ الشوارعِ ! وليت الأمر توقّف هنا بل تطوّر وتنامى إلى درجة يرى فيها الأثرياء نفقاتِ الدولة على كبار السنّ من شأنِها أن تؤثّر على الأنماط النفسيّة في التوسّع التجاري ، لأنّ ذلك ربّما يطال نسبة ضعيفة من مداخيلهم لصالحِ هؤلاءِ العجزة عبر الضريبة ، فبتاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٠ ثارت ثورة العديد من أغنياء الولايات المتحدة وأصحاب المؤسسات والشركات ، بعد أن علموا أنّ عدد كبار السن قد وصل إلى نسب غير عادية ، ممّا يعني أنّ أزمة تدخليّة ستتجسّد على شكل " زيادة ضريبية " ستصيبهم في أموالهم ... والذي أثارني أنني قرأت في الصحافة مقالاً بعنوان " أزمة كبار السنّ " يحدّد إطار الأزمة التي يعتبرها الأغنياء مشكلة في طريق النمو أو التحفيز الإقتصادي وذلك كمحور إنتاجي فيحدّد ماهيّة الأزمة على الصورة التالية قائلاً :

١- إنّهم مستهلكون وليسوا منتجين .

٢- انهم استفادوا من فرصة الحياة أكثر من الشباب لذا لا بدّ من أن يفكروا جدّياً بترك فوائد الثروة القوميّة للشباب كي يتمتعوا بها كما هم تمتّعوا بها ... " وهذا الكلام الخطير هو عبارة عن دعوة صريحة لكبار السن إلى اليأس والإنتحار " .

٣- إنّ من مصلحة الولايات المتحدة التخلص من هذا الكم الهائل من كبار السن حتى لا يعيق الإنفاق عليهم تقدّم الولايات المتحدة التي تخوض حروباً أساسيّة " قارية دولية " في المجال الاقتصادي ، خاصة خطر الاتحاد الاوروبي واليابان والتجمعات المالية والاقتصادية الاخرى وتلك الحرب هي التي تحدّد قوّتها وقيادتها ممّا يعني أنّ رؤوس الأموال تحتاج إلى تحفيز وإعفاءات ضريبيّة وليس

تحتاج إلى سياسة تقوم على أساس زيادة ضريبيّة في قطاع كبار السنّ الغير مجدي ...

إنّ هذا وجه من أوجه فكر السلعة والثراء وأصحاب إمبراطوريات الاقتصاد الرأسمالي الذي يشهد بدقّة على زوال كيان الإنسانيّة من توصيفات الإنفاقيّة العامّة أو إعادة توزيع قيمة نسبيّة ضئيلة على مشاريع ذات توصيف إنساني ، وقد أشار وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كسنجر في محاضرة ألقيت مؤخراً إلى أنّ مجموعة العلاقات التي تنسجها الدول تقوم على أساس المصلحة ، وتلك تقوم على أساس القدرات النافذة التي من شانها ان تؤثر بسلوك الدول الاخرى ، من اجل ان تسيطر على الجانب الدولي وقد ادركت الدول ان القدرات الاقتصادية هي الشرط الاساسي من اجل متابعة شوط الهيمنة والصراع ، ودعا الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية اقتصادية ، بعدما لاحظ ان بُؤر الصراع في العالم لا يتوقف فيها الحل على استعمال السلاح ، مشيراً الى ان دائرة الاسلحة اخذت تتهاوى امام نظرية الاقتصاد العالمي ، مؤكداً على ان من يملك القدرات الاقتصادية فانه يملك الرقم الأصعب في العالم .

وهذا يشير بصورة واضحة الى ان العولمة الاقتصادية لا يمكن الحديث عنها من وجهة رأسمالية ذات إنسيابيّة إنسانيّة ، تكون ماهيّتها " عالميّة الأشخاص " بل إنّها إنسيابات " سلعيّة إقتصادية " تقوم على ركيزة من صراع الوحدات السياسيّة في عمليّة فرز جديدة ومتواصلة للقوى العالميّة في سلّم هرميّة النظام الدولي ...

ويكون فيها الإقتصاد ، وما تعني العولمة من أدوات وقواعد تحرير التجارة العالميّة مدماكاً ومعلماً نموذجيّاً في عمليّة إستنــزاف " طاحونة " الإقتصاد السياسي ، بهدف امتلاك " وسائل النفوذ " الأهم في العالم التي تتمحور فيها كلّ البواعث والدوافع

حول " المصلحة " وتستعمل فيها كلّ الأدوات في هذا الصراع الممكنة في عصرنا والتي تمثّل مصداقاً حقيقيّاً من مصاديق " القوّة " [1] ...

كلّ ذلك أعطى النظرة النقديّة معنىً آخر ، حتى أنّ أصوات الغربيين اليوم أصبحت أكثر ضجيجاً من غيرهم ، وبعد مسيرة جبّارة ، أخذت الأصوات الغربيّة تشير إلى أزمة خطيرة " إجتماعيّة إنسانيّة " تطال صميم الإنسان نفسهُ ، والمصدر واحد ، هو الأثرياء ، والأزمة تكمنُ في سيطرة بعضِ الأفرادِ المحنّسين على المعرفة والطبيعة بشقٍ إحتكاري فئوي ، لم يكن في يومٍ من الأيامِ بعهدِ الرأسماليّة من أجلِ الإنسان ، إنّما من أجلِ السوقِ وقيمِهِ ، من أجل المال والثراء والتراكم النفعي ، حتى أنّ واحداً من مصاديق الإحتكار العام التكنولوجي كما هي الحالُ بالنسبةِ إلى شقّ المعلوماتيّة ، أدى إلى هزيمة كلّ معاقل العالم ، حيثُ ربط الإنتاجيّة العامّة في هذا المجال بنفسهِ وقواه واحتكاريّتهِ ، وبنسبة قياسيّة (شركة مايكروسوفت ، بيل غيتس)

---

[1] تاريخ ١٩ شباط ٢٠٠٠ كتب سعيد صعب في جريدة السفير العدد ٨٥٣١ : " بعد سياتل ودافوس كان للمنظمات الحكومة حضور مؤثر في مواجهة " عولمة الاقوياء " جاءت اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " اونكتاد " في بانكوك لتؤكد مرة أخرى على صحوة الفقراء وادراكهم انهم هم الخاسر الاكبر من العولمة . الفقراء هم هم حيثما كانوا في بلدان الجنوب كما في تلك الاكثر غنىً وقد جاءت العولمة ليس لتساعدهم كما روّج دعاقما ، بل لتزيد من معاناتهم بفعل تحكّم قلية بموارد الارض وثرواتها . كيف لنظام ان يستقيم بالعدالة والمساواة حين يكون الفارق بين ما يكسبه الاكثر غنىً وبين ما يعود للاكثر فقراً ١٥٠ ضعفاً لمصلحة الاول أي لمصلحة الاقلية التي تتحكم بحركة الاسواق وآليات ادارتها اضافة الى احتكارها وسائل المعرفة . فيما مضى كانت بعض القطاعات كالزراعة والنسيج محمية نسبيا فجاءت العولمة لتضرب هذين القطاعين بسيف المنافسة المتوحشة مع تعمد سد ابواب المعرفة في وجه بلدان الجنوب بحيث تصبح المنافسة في مصلحة من بيده مفتاح التكنولوجيا . ولان من بيدهم الامر في البلدان الصناعية الغنية يدركون ان المنافسة لكي تكون ممكنة يجب ان تتوافر لها الوسائل التقنية عمدوا الى حصر التعاون التقني بنسبة ٢ في المئة فقط من اجمالي المساعدات المخصصة للتنمية علماً بان هذه المساعدات خفضت هي الاخرى من ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ الى ٤٩ مليار ... فقد ثبت ان الغاء الحواجز دائماً ما يكون في مصلحة الاقوى ... ودائماً دائماً " العولمة مفتاح التنمية " اية تنمية هذه حين تدور التوظيفات العالمية على اولويات الربحية ولا يبقى لقطاعي التعليم والصحة في بعض ما يسمّى " العالم الثالث " سوى ٧ في المئة فقط من اجمالي هذه التوظيفات . كيف لتنزانيا مثلا ان تنطلق بمشاريع تنمية اذا كان مفروضاً عليها ان تسدد ديونها الخارجية ما يفوق اربعة اضعاف حجم ميزانيتها المخصصة للتعليم . من هنا الحاجة الى مراقبة دقيقة على دورة الرساميل الاجنبية لدى دخولها البلاد وكذلك على مراقبة خروجها لدى حدوث ازمات كتلك التي ضربت جنوب شرق آسيا . في أي حال من سياتل الى دافوس الى بانكوك ثمة ايجابية تدعو الى التفاؤل ، صحوة فقــراء بدأوا يكتشفون خفايا اللعبة ومنظات غير حكومية صار لها صوت يشبه الفـــيتو " .

وبالتالي أصبحت كلّ شعوب العالم " إستهلاكيّة " وفق نمط علاقتها بـــ " نموذج سوق مايكروسوفت " الأمريكيّة [1] ...

بعد ذلك نسأل :

ماذا عن علاقة المعلوماتية بالتقنين العالمي ؟

ماذا عن ضوابط الصراع وفق موازين العولمة ذات التفاوت في القوى وعدم النظاميّة أو الجبريّة على إحترام بعض قواعدها ؟

ماذا عن الربحية والمنفعية في مجال الإنضباط الذاتي وعلاقته بالهوّة الإجتماعيّة والتبرعيّة القانونيّة في الداخل والإختياريّة ضمن الإطارين : الداخلي والعولمي . ؟

---

[1] حتى ان شركة المعلوماتية تخوض اكبر حرب احتكارية ، ليس على الدول النامية دول العالم الثالث بل في وجه نفس الشركات في نفس الدولة . حتى ان بيل غيتس الذي يملك ثروة ١١٠ مليار دولار =

= لعام ١٩٩٩ . والذي تزيد ثروته كل طلعة شمس ١٣٥ مليون دولار ، ومع خسارته قسماً من ثروته بسبب قرار القضاء الأمريكي الذي قسّم شركته إلى شركتين والآن يخوض حرباً قضائيّة إستئنافيّة بدلاً من المحكمة العليا في حلّ أرادته السلطة الفدراليّة كضمان لنموّ وقوّة مايكروسوفت الأمريكيّة في السوق العالميّة . مع ذلك فإنّه ما زال الأوّل غنيّ ومعلوماتيّة وتنافسيّة وممانعة وكسراً للحدود . والأقدر على فرض نموذجه على كلّ بقاع الأرض ... وقد استطاع ان يهزم بقوّة أهم الشركات المنافسة داخل الولايات المتحدة . وقد إجتاح ويندوز ١٩٩٨ كلّ معاقل عالمنا . وبصورة مذهلة .

واذا كانت الحال كذلك مع ويندوز ٩٨ فكيف هي الحال مع ويندوز ٢٠٠٠ ففي تاريخ ١٩ شباط ٢٠٠٠ طرح بيل غيتس رئيس شركة مايكروسوفت برنامج التشغيل الجديد الذي طال انتظاره " ويندوز ٢٠٠٠ " والذي يهدف الى غزو قطاع اعمال الشركات وليس سوق المستهلكين التي تسيطر عليها مايكروسوفت بالفعل . واعترف بيل غيتس بانه ستكون هنـــاك بعض مشكلات التوافق للمستخدمين الذين يحاولون تحديث نظام ويندوز " ان تي " بالانتقال الى نظام التشغيل الجديد لكنه اعتبر ان الامر مسألة وقت قبل ان تتبنى كل الشركات تقريبا نظام ويندوز ٢٠٠٠ . واضاف : اعتقد ولا شك انه على مدى العامين المقبلين ستنتقل كل اجهزة الكومبيوتر المكتبية في الشركات الى ويندوز ٢٠٠٠ .

وفي بثّ تلفزيوني نقل الى اكثر من ١٠٠ مدينة بمناسبة طرح نظام التشغيل رسمياً أعلن غيتس توفر النظام الجديد بثلاثة اشكال : احدها للمستخدمين في قطاع الاعمال والثاني لأجهزة الكومبيوتر الكبيرة التي تخدم الشبكات والثالث لأجهزة الكومبيوتر المتطورة الكبيرة التي تخدم الشبكات . ووصف غيتس البرنامج الجديد بانه : الاول في اعظم جيل من المنتجات تطرحه مايكروسوفت على الاطلاق . وقال ان تطوير البرنامج تكلف أكثر من مليار دولار وتطلب العمل مع اكثر من الف شريك لمايكروسوفت ، وافاد ان مستخدمي النظام الجديد سيحظون باداء افضل وثقة اكبر ومزايا افضل في ما يتعلق بتناسب الكفاءة والتكلفة .

ومع انه خضع لمحاكمة اعتبرت هامة جدا من اجل منع الاحتكار ، الا انه ما زال مصراً على الاحتفاظ بالورقة القاتلة في السوق المعلوماتية " الاحتكار المعلوماتي " .

ماذا عن الإقتصاد الحرّ الذي يقوم على أساس إستراتجيّة : " الثروة أوّلاً " لا الأشخاص " . المال أوّلاً " وليس قِيم حقوق الإنسان . " الثراء أوّلاً " وليس المواطنيّة " الموارد أوّلاً " وليس عُمّالها . " المناجم أوّلاً " وليس منقّبيها . " المعادن أوّلاً " وليس سكّان بلادها ... ؟

ماذا عن " الجياع " في بلاد أفريقيا أُمّ الذهب ، أو أنّ المهم هو الذهب وليس أهل الأرض [1] ...

ماذا عن ديمقراطية " الأثرياء " ، وفق نموذج إقتصاد السوق ، بآلية السوق واندثار العقلانيّة ، وفق مناخ الحرية الطبيعة ، بأسلوبها الجديد المغلّف بمنطق الذاتيّة الفرديّة غير المسؤولة ، التي كوّنت مفاهيم " الكلب أوّلاً وثانياً ... " وشرّعت نظام أرث الحيوان للإنسان وأسّست لـــ " نموذج " الكلب الأغنى عالميّاً " غونتر الرابع " ؟

هل ترانا بعد ذلك نشدّد على أهميّة " عولمة السلعة " وما يصاحبها من إبادة متعمّدة للبشريّة ، وفق ترجمات سنويّة للوفيّات تعتبر مذهلة ، أم نتصارع من أجدل الدخولِ عالم رفاهيّة كلب مثل غونتر يحصل على " رفاهيّة " لا يحصل عليها أكثر من ٢,٧ مليار " إنسان " في عصرنا الحاضر ... ؟ ! .

---

(١) للإطلاع على العقليّة التي تصنع سياسة الدول الرأسماليّة وصنّاع سياسة المعسكرين " الشرقي والغربي " إقرأ مذكرات الرئيس الأسبق رتشارد نكسون . لترى العجب العجاب . لترى الثروة والذهب والمعدن وليس أهل الأرض الذين يموتون جوعاً . لترى المال وليس الإنسان . لترى الحيويّة المنفعيّة وليس قيم الإنسان وحقوقه . كما عليك أن تقرأ كتاب أمريكا والفرصة التاريخيّة لرتشارد نكسون أيضاً لترى السخرية الحقيقيّة من حقوق الإنسان . وطبيعة التمويه الذي يزيّن خطابات الدول الكبرى في ميادين جوع الإنسانيّة والمواطنيّة أيضاً ..

العلمُ والمعرفة

من منظار العولمة ــــ

بكلمة واحدة يُقال :

لولا العلم ما وصلنا إلى ما نسمّيه اليوم بـــ " العولمة " ـــ

لكنّ العولمة ليست " تكنولوجيا دون أيديولوجيا " كما يتصوّر البعض ـــ إنّ العولمة ليست فكرة إعتباريّة ، إنّها أدوات جعلت من الكون البعيد أقلّ من قرية صغيرة وحجزته ضمن إطار نافذة الإنترنت والأساطيل الجويّة التي تسكن في معالم الفضاء التي إعتبرنا يوماً ما ، أنّ الطيران فيها أمر فوق طاقة البشر ...

ما يعني أنّنا لا يمكننا أن نتحدّث عن العولمة إلا من باب الحديث عن العلم ، حيث أنّ العلم مقوّم جوهري في ماهيّة العولمة ، إلى درجة كان فيها الحديث عن قضايا حتى الأمس القريب (مثل تقريب الفضاء الخارجي) عبر أدوات من شانها أن تساعد على إجتياز الكونِ وكشف النواميس أشبه بخيال علمي ليس أكثر [1] .

---

[1] تاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ تصدّر الإنباء إعلان وكالة الفضاء الأمريكيّة " ناسا " نبأ التفكير الجدّي بـــ " بناء مصعد فضائي " وبذلك تبدأ الفكرة تزحف من عالم الخيال إلى عالم الواقع . والمفارقة هي أنّه لّما سئل صاحب الفكرة هذه " كاتب العلم الخيالي " آرثر كلارك عن موعد إنتقال المصعد الفضائي من عالم الوهم إلى عالم الواقع قال : بعد خمسين عاماً وربّما . عندما ينتهي الجميع من الضحك والسخرية على هذه الفكرة وبالفعل أخذت ناسا تدرس بجديّة كاملة جدوى مثل هذا النظام . ويقول ديفيد سميثرمان من مكتب المشاريع المتطوّرة في مركز مارشال الفضائي التابع لـــ " ناسا " قد يصبح المصعد الفضائي بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين إحدى وسائل النقل إلى الفضاء . وتحاول ناس حاليّاً تحديد التكنولوجيا الضروريّة لوضع هذا النظام في العمل . وتهدف هذه الفكرة إلى توقيف الصواريخ التي تكلّف غالياً وتستهلك كميّة كبيرة من الطاقة . وسيكون من الأسهل لنقل الركاب والبضائع الإعتماد على المصعد الفضائي . وستركّز المحطّة الفضائيّة على مدار منخفض بين (١٦٠٠ إلى أربعة آلاف كيلومتر) أو مدار ثابت " ٣٦ ألف كيلو متر " أمّا قاعدة النظام فستقام عند خطّ الإستواء لأسباب تتعلّق بالأحوال الجويّة حيث الرياح خفيفة ولا أعاصير أو زوابع . ومن الأفضل أن يكون على منصّة بحريّة بحال إنقطع الكابل . وأكّد أنّ الموقع الأكثر ثباتاً من ناحية الجاذبيّة لبناء المصعد الفضائي يقع في المحيط الهندي عند خطّ الطول ٧٠ شرقاً . جنوب الهند قرب جزر مالديف . إلا أنّ تحقيق هذا المشروع كان يصطدم بعقبات تكنولوجيّة لا سيّما عدم توافر " المواد المقاومة =

ويعتبر " العلمُ والمعرفة " من أهم الركائز التي بُنيت عليها الثورة الصناعية التي اختصر العلم فيها العديد من المفاهيم التي طالتها الاكتشافات ، فغيّرت ثورةُ المواصلات والإتصالات من مفاهيم الجغرافيا ، ورسمت معانٍ جديدة للزمان والمكان ، في ظلّ تقاطعهما مع الإنسان ، إلى درجة أصبح فيها التوصيف في مجتمعات الإقتصاد الجديد يقوم على أساس إمكانيّة إختزال العالم عبر الإنترنت [1] ...

إلى غير ذلك من الإكتشافات الطبية ، التي من شأنها أن تغيّر خريطة التعامل الطبّي ، عبر أدوات أكثر فعاليّة ، وبصورة قد تكون أقرب للخيال ، وكلّها كما ترى نتيجة من نتائج " العلمِ والمعرفة " وغزو الإنسان للطبيعة والناموس ، إلى درجة أنّ

- جدّاً " لصنع الكابل . وقد توصّل الباحثون أخيراً إلى وضع أنابيب " نانوتيوب " من الكاربون . وهي ألياف مقاومة أكثر بمئة مرّة من الفولاذ . وسماكتها أقلّ بخمسين ألف مرّة من سماكة شعرة . وهي قد تشكّل المادّة المثاليّة لهذا المشروع . لكنّهم يدرسون الآن تحديات عدّة منها : إهتزاز الكابل وإمكانيّة السيطرة عليه وإمكانيّة تصليح الأضرار التي تخلّفها النيازك والإشعاعات أو الأوكسيجين الذرّي وإحتمال مخاطر حصول حوادث إصتدام أقمار إصطناعيّة وحركة الطيران ... ويعتبر جيروم بيرسون رئيس شركة " ستار تكنولوجي اند ريتيرتش " أنّ النقطة الأهم هي في المردود المادي والثروة الطائلة التي يمكن جنايتها من إقامة المصعد الفضائي . ويتوقّع أن يربح أموالاً هائلة وخياليّة . من خلال الرحلات إلى الفضاء التي سيطوق إليها كلّ إنسان .

[1] تاريخ ٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠ نقلاً عن رويترز أظهرت دراسة أنّ ما يصل إلى ٥٠ مليون أمريكي بالغين يواجهون " خطر الأميّة " من الناحية المهنيّة . في السنوات المقبلة . لأنّهم يفتقرون إلى معرفة الإنترنت أو الإتّصال بها . وتوقّعت مؤسسة " غارتنر غروب " وهي شركة للإستشارات التكنولوجيّة في ستامفورد في كونيتكت أنّ ٧٥ في المئة من المنازل الأمريكيّة ستكون متّصلة بالإنترنت بحلول العام ٢٠٠٥ أي أكثر بخمسين في المئة ممّا هو عليه اليوم . وقال المدير التنفيذي للموسّسة مايكل فليشر " ستنتشر الإنترنت قريباً بشكل سيصبح معه الإفتقار إلى الوصول إلى تقنيّتها أو الجهل بطريقة إستخدامها مساوياً للجهل بالقراءة أو الكتابة " . وأضاف : ضمن ملاحظات أعدّها لجلسة إستماع تعقدها اللجنة الفرعيّة للإصلاح الحكومي في مجلس النواب الأمريكي . حيث يتمّ إعلان التقرير " إنّ مصير ٥٠ مليون سيجدون أنفسهم فجأةً " أمّيين وظيفيّاً " في ظلّ الإقتصاد الجديد . وهي مسألة في غاية الأهميّة والأثر . في مجتمع أصبح يقوم على التكنولوجيا " .

وأظهرت الدراسة أنّ ٣٥ في المئة فقط من الأمريكيين " ذوي الحالة الإجتماعيّة والإقتصاديّة المنخفضة " تتوفّر لهم الإنترنت . مقارنة بحوالي ٥٣ في المئة في الطبقة الوسطى السفلى . و ٧٩ بالمئة في الطبقة الوسطى العليا . و ٨٣ في الطبقة الإجتماعيّة العليا .

وحذّر التقرير من أنّ هذه " الفجوة الرقميّة " أي التوزيع غير المتكافئ للوصول إلى الإنترنت . يعني أنّ جزءاً كبيراً من سكّان الولايات المتحدة الأمريكيّة يواجهون خطر التخلّف الإقتصادي والإجتماعي .

عصرنا القادم يعبّر عنه بعصرِ المعرفيّة الجينيّة والتحكّم بالمورثات [1] ... وتوالت الحركة الإكتشافيّة في مجال الكونيّات وعلى أكثر من صعيد عبر أدوات أكثر أهميّة وتقنيّة ، إلى

---

[1] تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٠ أعلنت شركة أمريكية أنها انتهت من " فكّ الرموز الوراثية " لأحد الاشخاص ما يؤدي الى فك رموز خارطة المخزون الوراثي للإنسانية خلال بضعة اشهر . وقالت شركة " سيليرا جينوميكس " التي تتخذ من روكفيل في ولاية ميريلاند مقراً لها في بيان أنها : أنجزت فك مجموعة الرموز الوراثية لأحد الاشخاص وبدأت الآن تجميع وترتيب هذه الرموز بشكل متسلسل . واضاف البيان أنها تنوي سيليرا الانتهاء من عملية التجميع والترتيب خلال العام الحالي . وقد إنتهت فعلاً . يشار الى ان المخزون الوراثي الذي يضم مجمل المورثات الجينية التي تميّز الجنس البشري يحدد الخصائص المميزة لكل شخص مثل لون الشعر أو العينين او الاستعداد للإصابة ببعض الامراض مثل السكري والسرطان والربو وأمراض القلب وغيرها ... كما ان السباق في مجال فكّ الرموز الوراثية يوفر فائدة علمية كبيرة إذ تعتبر الاوساط الطبية أن طبّ المستقبل سيقوم على استخدام الجينات في العلاج . اذ بمعرفة المورثة او الجينة التي تنتج هذا البروتين او ذاك سيكون من الممكن تطوير وسائل العلاج الوراثية لبعض الامراض . ويعتبر الباحثون ان فكّ رموز مخزون الجينات الوراثية للإنسان يشكّل ذروة العلم الحديث وانجازاً حقيقياً لعلم الاحياء . وعندما يمتلك العلماء اسرار كل من الكلمات والجمل والفصول التي تشكّل " كتاب الحياة " الكبير ستتوافر لديهم معرفة لجميع الخطط التي تكوّن " جسم الانسان " والطريقة التي يعمل بها .

وان كل شيئ يبدأ من الحمض النووي الريبي لأن هذه الجزئية الكامنة وسط نواة كل خلايا الجسم الانساني تضم جميع المعلومات الضرورية لإنتاج الخلايا الاخرى ومنذ بدأ جون واطوسون وفرانسيس كريك أعمالهما العام ١٩٥٣ يعرف العلماء ان " الحامض النووي الريبي " يتألف من شريطين طويلين يحدولين على بعضهما البعض على شكل درج " مزدوج حلزونية " ويرتبط هذان الشريطان ببعضهما بروابط صغيرة لا تحصى . تتألف فقط من " أربعة حوامض امينيّة " يعبّر عنها بحروف أربعة " أ " و" سي " و " جي " و " تي " يتزواج (أ مع تي) و (سي مع جي) . وتتمثل عملية فكّ الرموز بادخال جزئيات متناهية الصغر من الحمض النووي الريبي في آلة فك الرموز وقراءة الحروف التي تشكل هذا السلّم واحداً واحداً ... وقد نجحت شركة " سيليرا جينوميكس " في فكّ رموز مليارات ثلاثة لدرجات السلّم ويتعين الان عليها تجميعها ووضعها بترتيب مسلسل بواسطة اجهزة كومبيوتر قوية لتحديد دورها في عمل جسم الانسان ... هذا الامر يمثل فتحاً هاماً للولايات المتحدة الى درجة ان الرئيس الامريكي بيل كلنتون تولى الاعلان عن هذا الفتح العلمي ... وهذا بلا شك يرد على الولايات المتحدة عشرات المليارات من الدولارات التي تغني الخزينة الأمريكية على طول فتوحات الكشف العلمي . مع الاشارة الى ان الامريكيين كانوا منذ ٢٣ سنة قد بدأوا خوض غمار الهندسة الوراثية وهم يعتبرون القادة في هذا الإكتشاف ما اثار الرأي العام الاوروبي الذي نعت اوروبا السياسية بالمنهزمة امام الامريكيين وانها اضحت مستعمرة امريكية امام هيمنة الولايات المتحدة الطبية والتكنولوجية ...

وفي يوم الثلاثاء تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ وفي حدث إعتبر العالم أنّ أهميّتهُ تفوق أهميّة صعود الإنسان الى القمر أُعلن عن خارطة " المخزون الوراثي البشري " . ففي هذا التاريخ اعلن الرئيس الامريكي بيل كلنتون خلال احتفال في البيت الابيض عن الانتهاء من فكّ رموز وجدولة كامل المخزون الوراثي البشري تقريباً ووضع خارطة شبه كاملة لهذا المخزون وقال كلنتون في تصريح مشترك مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير ، نقلته محطّات التلفزة وإعتبرته الاهمّ بشريّاً :
" إنّها أهمّ وأعظم خارطة أعدّتها البشريّة حتى الآن " . –

- وأُعلنت نتائج أبحاث مشروع (هيومان جينوم بروجكت) في كلّ من طوكيو ولندن وباريس وواشنطن ، وشارك في الابحاث علماء من ١٨ دولة . ودعا كلنتون الحكومات الى عمل مشترك من أجل تحديد الأسس الاخلاقيّة والقانونيّة لإستغلال الانجاز ودراسة انعكاساته الاجتماعيّة . واعتبر بلير الانجاز " ثورة علميّة " ستتجاوز تطبيقاتها بكثير اكتشاف المضادّات الحيويّة . وأكّد " يانغ هوانمنغ " من معهد الابحاث الوراثيّة في الصين أن البشريّة خطت نحو مرحلة جديدة من معرفة البشر لأنفسهم . وقال رئيس وزراء اليابان يوشيرو موري إنّ الانجاز يشكلّ خطوة عملاقة للبشريّة باتجاه كشف اسرار الحياة نفسها وأعلن وزير البحث العلمي الفرنسي " روجيه جيرار سوارتنبرغ " في باريس أن مشروع الجينوم البشري توصّل الى وضع خريطة شبه كاملة وأتمّ إعادة تركيب ٩٧ في المئة من الجينوم البشري على شكل جزئيّات . مما يعني أن فكّ رموز " كتاب الحياة " سيشكّل منعطفاً في مسيرة العلوم . وعرض العلماء خارطة شبه كاملة للمخزون الوراثي البشري الذي يتضمّن المكوّنات الدقيقة لجسم الانسان ، مدشّنين عصراً جديداً من الاكتشافات الطبيّة ، ومثيرين قلقاً حيال انعكاساتها الاخلاقيّة . وتحقق الانجاز بفضل استخدام اجهزة كومبيوتر فائقة القدرة ومعدّات مخبريّة شديدة الدقّة رتبت ٣,٢ ملايين قاعدة تؤلّف الشريط اللّولبي المزدوج للحمض النووي الريبي منقوص الاوكسيجين " دي أن أي " الموجود في كلّ من ٢٣ زوجاً من الصبغيّات (الكروموزومات) التي تحتويها نواة الخليّة . وتتموضع على كلّ شريط من شريطي الحمض النووي المورثات (الجينات) أو الادوات التي تتحكّم بإنتاج البروتينات التي يتألّف منها الجسم البشري والتي تتولّى اصلاح أي تلف او تتسبّب في حال حدوث طفرة فيها ، في الاصابة بأمراض بالاضافة بالاضافة الى قطع من المادّة الزائدة التي لم يعرف دورها بعد . وأعلن كريغ فينتر رئيس مجلس ادارة شركة سيليرا جينوميكس التي قامت بأبحاث موازية وأعلنت النتائج نفسها :

(أنّ فكّ رموز المخزون الوراثي لخمسة أشخاص من أصل ولون مختلف أظهر أن مفهوم العرق لا اساس وراثيّاً له . وأكّد أنّه من المستحيل تحديد الانتماء العرقي انطلاقاً من المخزون الوراثي)

ويأمل العلماء من خلال التمكّن من كشف " طريقة عمل المورثات " من تفادي أو علاج عدد كبير من الامراض مثل الزهايمر وضمور العضلات والتقزّم وبعض السرطانات ووهن العظام والتهاب المفاصل والربو الشُعبي التحسسي وأمراض القلب كما يأملون أن يوفّر الانجاز أدوات مهمّة للتشخيص بحيث يتمكّن الاطبّاء من ابلاغ مرضاهم بأنهم ورثوا أمراضاً قد تظهر لاحقاً ، أو تزول في إحال اتبعوا نمطاً حياتيّاً معيّناً ، كما يمكّنهم الكشف عن حساسيتهم لبعض الادوية . لكنّ الهندسة الوراثيّة لا تزال في بداياتها ، ولا يتوقّع أن يتمّ التوصّل لاى أدوية " عجائبيّة " قبل سنوات من البحث بعد الانتهاء من إكمال الخارطة البشريّة بنسبة ٩٩,٩ في المئة ، وهو ما يتوقّع ان يتمّ التوصل اليه قبل الموعد المحدد في ٢٠٠٣ ميلاديّة . ومن الانجازات المهمّة التي يؤكّد مشروع المخزون الوارثي البشري التوصّل اليها هو تموضع المورثات في ترتيبات مختلفة يتوقّع أن تكشف عن الاسباب التي تجعل بعض الناس أكثر استعداداً من غيرهم للإصابة بمرض ما . ويطمع العلماء أن يتمكّنوا بحلول ٢٠٠٣ من التعرّف على ١٠٠ ألف من هذه الترتيبات المختلفة ، وان كان من المتوقّع أن يتّسع الهدف الى مليون بنهاية هذه السنة . لكنّ الضجّة الكبيرة المحيطة بالإعلان لا تخفي " القلق الناجم عن المشكلات الاخلاقيّة والقانونيّة " التي تخبّئها . ووجّه وزير البحث الفرنسي إنتقاداً مبطّناً لشركة " سيليرا جينوميكس " الأمريكيّة بقوله : " إنّ الاموال الحكوميّة هي التي ساهمت في جعل نتائج الأبحاث متوفّرة للجميع ، وجعلت من المخزون البشريّ ملكاً للبشريّة جمعاء ، بحيث لا يمكن لقلّة أن تصادر المعرفة الوراثيّة " .

يشار إلى أن حرب ضخمة تدور بين القوى العالميّة حول الاحتكار العلمي خاصة ذلك الذي يتعلّق بالانسان نفسه حيث تعتبر ظاهرة الاحتكار من أهم خصائص المجتمع الدول الذي نعيش فيه . وتؤكّد شركة " سيليرا جينوميكس " انها ستبيع التطبيقات ونتائج الابحاث المتأتية من الاكتشافات ، وليس " المعلومات بحدّ ذاتها " الى الباحثين وشركات الادوية . مما يدرّ على الولايات المتحدة الامريكيّة " بحراً " من الأموال العالميّة . ويخشى المجتمع الدولي من المشكلات الاخلاقيّة التي يتوقّع -

درجة أصبحت فيها التقنيّة أكثر طوعاً وفعاليّة بيد الإنسان البشري وأصبح للإنسان محطّة ثابتة في عالم الفضاء ، وصواريخ مستمرّة في رحلاتها ومواقع متعدّدة وفي تزايد مهم جدّاً للأقمار الصناعيّة ، وتوسّعت خدمة الأقمار الصناعيّة من مجال الكونيّات إلى مجال الإعلام ، الذي لعب فيه القمر الصناعي الوسيط في نقل الصورة والصوت واختزل المسافات ، وأحال مفاهيم الجغرافيا والحسيّة إلى عوالم مختلفة تماماً عمّا عاشه الماضون ، وأصبحت السماء مرتعاً لمختبر أوسع ، وأدوات قادرة ، في مجال " طوعيّة الكون " أمام الإنسان ، ومع أنّ الكون أوسع بكثير ممّا نتصوّر وأكبر بناموسه بكثير من الأدوات التي نملك ، إلا أنّه وبالقياس على الممكن عندنا ، وما مارسه الأقدمون ، فإنّ الأدوات التي نملك ، لم تكن تخطر على بال خيالنا العلمي فيما مضى في الأزمان المتوسّطة [1] .

- أن تبرز خلال السنوات المقبلة مخاوف من إساءة استخدام المورثات او السعي الى تكوين " بشر خارقين " يتميّزون من ناحية الذكاء أو القوّة الجسديّة . كما يخشى من توفير المعلومات عبر الخارطة الجينيّة الخاصة بالاشخاص الى ارباب العمل مما يؤثّر سلباً على تقييمهم ، لجهة أنهم غير اذكياء وغيرها من المميزات الباطنيّة . واقترح كريغ فينتر رئيس مجلس ادارة شركة سيليرا جينوميكس الامريكيّة الخاصّة ودانيال كوهين من مجموعة جينست الفرنسيّة " **تأسيس برلمان عالمي لوضع معايير اخلاقيّة عاليّة غير موجود حاليّاً لإعتمادها في مجال الأبحاث الوراثيّة وتطبيقات خارطة المخزون الوراثي البشري** " . كما اقترح العالمان السالف ذكرهما في مقال نشرته صحيفة " لوس أنجلس تايمز " تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ تأسيس " برلمان عالمي " يكون هيئة استشاريّة مؤلّفة من نحو ستّين عالماً وفيلسوفاً متمرّساً . وأضاف ان تفويض العلماء يمكن أن يكون لمدّة عامين يقومون خلالها باضفاء النصح الى أصحاب القرارات في عالم الاعمال والسياسة . وقال العالمان السالف ذكرهما : بمجرّد امتلاكنا للخارطة الكاملة للمخزون الوراثي سيكون بإمكاننا تكوين كائن بشريّ جديد لتبرير ضرورة تأطير الابحاث الوراثيّة ووضع رقابة عليها . وأشار فينتر الذي اعلنت شركته فكّ رموز المخزون الوراثي البشري . وكوهين الذي يعمل على الاصول الوراثيّة لمرض الزهايمر وسرطان غدّة البروستات الى أن التجربة التاريخيّة علّمتنا أنه عندما يصبح أمر ما ممكناً — أي تكوين كائن بشري خارق — فانّ أحداً سيحاول القيام به عاجلاً أم آجلاً . وهنا يكمن الخطر . وختم الباحثان الى أنّه لا يوجد نظام عالمي للمعايير الاخلاقيّة يحدد ما هو الصواب وما يمكن القيام به ، وما هو سيّئ ، ولا يجوز بالتالي القيام به ... ومثل هذه الهيئة الدوليّة حاجة ملحّة . يُذكر أن الافلام السينمائيّة كانت قد ركّزت في الآونة الاخيرة على الخيال العلمي الذي يتعلّق بـ " بشر خارقين " وبعدما كان يصنّف هذا الامر ضمن خانة الرواية السينمائيّة العلميّة ، فانّ ما توصّل اليه العلماء أحاله الى حقيقة فعليّة في المنظار القريب .

[1] ٨ آب عام ٢٠٠٠ إكتشف علماء الفلك خلال الأسابيع الماضية القليلة ١٠ كواكب جديدة تدور حول نجوم مشابهة لشمسنا مما رفع عدد الكواكب غير التابعة للنظام الشمسي إلى ٤٨ خلال خمس سنوات وقد تمّ إعلان هذا الإكتشاف في مانشستر في بريطانيا خلال اليوم الأوّل من مؤتمر الإتحاد الفلكي الدولي . يُشار إلى أنّ جميع هذه الكواكب لا يتجاوز -

- حجمها ١٣ ضعفاً حجم كوكب المشتري الضخم التابع لنظامنا الشمسي . وفي ظلّ فهم الظواهر وتأهيل الأدوات وصلت الأمور إلى درجة أصبح فيها إستعمال الأقمار الاصطناعيّة أهم أدوات تجسسيّة أمنيّة تحتاج كلّ معاقل العالم وتحوّل الإستعمار الجغرافي إلى إستعمار إلكتروني مخيف وهو أكثر خطورة على الحياة السياسيّة والإقتصادية والأمنيّة وغيرها وتأكد للمرة الاولى استنادا الى مستندات ووثائق سرية وجود نظام عالمي واسع النطاق لمراقبة والتقاط الاتصالات الهاتفية المدنية والعسكرية ، كانت قد وضعته الولايات المتحدة في الثمانينات تحت الاسم الحركي " بي — ٤١٥ ايشلون تديره وكالة الامن القومي يلتقط الاتصالات العسكرية والمدنية من محادثات هاتفية وبرقيات تلكس أو بريد الكتروني — انترنت — بواسطة الاقمار الصناعية وكابلات بحرية وكان البرلمان الاوروبي قد اتهم نظام ايشلون بانتهاك خصوصية اتصالات غير الامريكيين ومن بينهم حكومات وشركات ومواطنين اوروبيين ، كما ان وكالة الامن القومي قامت بعلميات تجسس اقتصادية لصالح مؤسسات امريكية على سبيل المثال بمجموعة بوينغ في مواجهة ايرباص في السعودية عام ١٩٩٤ وطمسون امام رايثيون في البرازيل من العام نفسه . الا ان الأمريكيين أشاروا إلى أنهم لا يستعملون هذا النظام من أجل مراقبة العالم كلّه . مع أنّه ممكن تقنيّاً وبسيط يسير . انما يستعمل من اجل قضايا عالمية مهمّة مثل ابن لادن ومراقبته ، والارهاب والتجارب النووية الهندية والبكستانية وغيرها من القضايا المهمة .

وظلّت البشريّة مستمرّة في عمليّة الإكتشاف والتطوير إلى أن وصلت إلى صناعة قمر صناعي أشبة بسحر ساحر . فقد اعلن مهندسون في شركة " ايروسبيس كوربوريشن " ان اصغر اقمار صناعية في العالم لا يتجاوز حجمها حجم " شريط الفيديو " بدأت بالعمل تاريخ ٨ شباط ٢٠٠٠ . واشار المهندسون الى ان هذه الاقمار التي يبلغ طولها (٢,٥ سنتمتر ، وعرضها ٧ سنتمتر وسماكتها ٢,٥ سنتمتر ولا يتجاوز وزنها ٢٠٠ غرام) تشكل اختباراً للتحقق من امكانية استخدام اقمار صناعية اصغر . وقد اطلقت هذه " الاقمار " تاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٠ على متن صاروخ مؤلف من عابر سابق " مينوتمان ٢ " من منصة اطلاق اعدتها جامعة ستانفورد ، وقد وضعت في مداراتها الاحد وتمّ الاتصال بها بعد اقل من يومين ، وتمكنت من البث وتلقي الرسائل أي حققت الهدف منها ، وقد اشار دان اولتروج احد المسوولين في الشركة التي صممت هذه الاقمار الى ان تحديد موقعها في السماء من اجل الاتصال بها : اشبه بالعثور على ابرة في كومة قشّ ... وفي تاريخ ٢٨ تمّوز عام ٢٠٠٠ نشرت على موقع وكالة الفضاء الأمريكيّة " ناسا " على الإنترنت ، صورة للمركبة " سوجورنر " الشبيهة بمركبة " مارس باثفايندر " التي أرسلت الى المرّيخ سنة ١٩٩٧ إلا أنّها أكثر تطوّراً وأكبر حجماً . وينوى إطلاق المركبة الجديدة في العام ٢٠٠٣ على أن تصل الى المريخ في العام ٢٠٠٤ ... وفي تاريخ ٤ آب ١٩٩٩ توصل فريق من العلماء الاميركيين والغربيين الى تقنية جديد تمكن من تصنيع الغيوم والتحكم بسقوط الامطار وقد كلفت تلك التقنية ١٠ سنوات من البحث ، وقد صرح القائمون على هذا الاكتشاف ان من شانه ان يعود بمردودات مالية كبيرة جدّاً على الدولة ، بسبب حاجة الدول " الكثيرة الامطار " للتحكم بالغيوم وابعادها عن بلادهم خاصة في موسم السياحة وتعدد الفصول ، كما ان الدول التي يصيبها الجفاف هي الاحوج الى هذه التقنيات التي ستتولاها شركات عابرة للقارات تبحث عن عقود تتجاوز السنوات بهدف انقاذ الارض والاقتصاد . وقد جرت الابحاث في منطقة مشهورة عرفت بالجفاف الشديد بجنوب المكسيك بقيادة عالم أميركي هو الدكتور " روليف بروبجنجتس " من مركز ابحاث الفضاء فقد ارسل طائرة صغيرة تولّت رش غيوم صغيرة فيها جزئيات من كلورات البوتاسيوم ليلاً . وبعد ١٥ دقيقة من هذه العملية تساقطت الامطار . وقد اجريت التجربة اكثر من ٥٠ مرة وقد ثبت نجاحها الا انها في بعض التجارب كانت تطول المدة الا انها تمطر . مع الملاحظة الى انه وفي السابق كانت التجربة تجري عبر صاروخ وهو مكلف ماديا وكان في كثير من الاحيان لا ينجح الا ان هذا الاكتشاف سهل جدا وغير مكلف ماديا .

ومضافاً إلى ما مضى من تطوّر أدوات الفضاء فقد ارسل التلسكوب الأوروبي " اكس أم أم " الصورة الاولى له التي فاقت -

- كل التوقعات حسبما اعلن العلماء المشرفون على البرنامج ، واظهرت الصورة التي التقتت بين ١٩ و ٢٥ كانون الثاني الماضي ٢٠٠٠ عالما من الطاقات العالية وبالتالي من الحرارات المرتفعة ، مختلفاً تماما عن السماء كما نراها عادة ، كما اعلن العلماء خلال عرض هذه الصورة على مركز العمليات العلمية التابع لوكالة الفضاء الاوروبية . ويسمح تلسكوب " أكس أم أم " (٣,٨ طن) وهو الاكبر الذي اطلقته وكالة الفضاء الاوروبية حتى الان ، يسمح بمراقبة الظاهرات العنيفة في الكون عن كثب .وفي تاريخ ١٨ نيسان ٢٠٠٠ أعلن فريق من الباحثين في جامعة ايداهو الامريكية انهم بصدد بناء جهاز يساعد وكالة الفضاء والطيران الأمريكية " ناسا " على كشف وجود حياة في أجرام الفضاء وكواكبه ويعمل الجهاز على أساس تحسس الحرارة والطاقة الناتجة من الفاعليات الحيوية للخلايا ويذكر ان ناسا كانت خصصت مبلغ ٢٥٠ الف دولار لفريق الباحثين في هذا التطور الهام من اجل صناعة جهاز كشف الحياة في أجرام الفضاء وكواكبه .

وفي تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ نجح الباحثون في جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الامريكية في تصنيع أصغر طائرة هليكوبتر اطلق عليها اسم " ميزيكوبتر " مخصصة لوكالة الفضاء الامريكيّة " ناسا " وسوف تحلّق في الفضاء لدراسة التغيرات الجويّة ، ويصل طول الطائرة الصغيرة الى ٢,٥ سنتمتر وتزن ٣ غرام ، وتحمل على متنها اشياء يصل وزنها الى غرام واحد وهي مزوّدة بأربعة محركات دوّارة قطرها ١,٥ سنتمتر ... وفي تاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٠ تمكّن علماء فضاء استراليون استعانوا بتيليسكوب روبوطي من رصد ١٠٠ الف مجرّة تحيط بمجرّة درب التبّانة التي ينتمي اليها نظامنا الشمسي ويصل هذا الرقم الى نحو اربعة اضعاف المجرات المرصودة سابقاً . وقال العلماء ان الخريطة الكونيّة الجديدة وهي الاكثر تفصيلاً حتى اليوم تشرح ان المجرات تنتشر على شكل قارات وتتباعد آلاف السنوات الضوئية عن بعضها وقد قدّمت الخريطة الكونية الجديدة في اجتمع الجمعية الفضائية الامريكيّة تاريخ ٧ حزيران عام ٢٠٠٠ وتغطي هذه الخريطة ١/٢٠ من مساحة السماء وتصل الى عمق اربعة مليارات سنة ضوئيّة في الفضاء وقد قال ماثيو كولليس احد اعضاء الفريق في الفضاء : الهدف هو رصد ما يقارب ٢٥٠ الف مجرّة مع نهاية العام المقبل .

وبكلمة يمكنني القول أنّ ما توصّل إليه مجتمعنا البشري من أدوات هو مذهل بالمقاييس العلميّة وليس بالمقاييس الشعبيّة . وقد سمح ما توصّل إليه العلماء من إكتشافات في فهم طبيعتنا ومكوّناتها بنسبة أكثر وضوحاً وبياناً وأكثر ركيزة من أجل التطوير العلمي . **ومن المكتشفات المهمّة على صعيد الكون** الفهم بنسبة مهمّة لمعادلات أساسيّة وفي غاية الأهميّة عن الكون ونظام المادّة والجذب حتى يصحّ معها وصف الكون أنّه ينبض كما ينبض القلب وطبيعي أنّ معرفتنا بمكوّنات العالم الذي نعيش فيه من أهمّ ضرورات سلسلة المعرفة الكونيّة . ففي تاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانيّة موضوعاً هامّاً لمحمد الشيخلي تحت عنوان : بين تمدّد وتقلّص ينبض الكون كالقلب . نلخص منه بعض ما جاء فيه : اقتنع العالم اينشتاين بعد وضعه لمعادلته الشهيرة ان الكون غير مستقرّ ، بل هو يتمدّد باستمرار وقد جاء اقتناعه على يد العالمين فريدمان وسيلفر اللذين أكدا عدم استقراريّة الكون اعتماداً على معطيات اينشتاين ... ثم ان مقارنة الاطياف هذه دعت الفلكي الامريكي هابل نهاية ١٩٢٩ الى وضع قانونه الشهير : كلّما تباعدت المجرات كلّما زادت سرعات ابتعادها ... ومن المؤكد اليوم ان المجرات تتباعد عن بعضها وان هذا التباعد متناسب مع المسافة بين المجرات ومع ثابت هابل . الا ان العلماء الفلكيين المعاصرين أثبتوا ان ثابت هابل ليس ثابتاً بالمطلق ، بل هو يتأثر بعاملين هما : قوّة الجذب بين المجرّات . وكثافة المادة الكونيّة .... فكلما تباعدت المجرات قلّت الجاذبيّة بينها وتضاءلت بالتالي كثافة المادة الكونيّة . ومن هذه الفرضية يمكننا القول : ان تمدد الكون يتباطأ متناسباً مع كثافة المادة الكونيّة . وكلّما زاد التمدد نقصت الكثافة فيتباطأ التمدد حتى يقف التمدد عند درجة معيّنة من جديد . وهكذا ينبض الكون بين تمدّد وتقلّص تماماً كما ينبض القلب ونبض القلب مصدره تناوب الضغط على جدرانه بينما مصدر نبض الكون تناوب الجاذبيّة وكثافة المادة الكونيّة مع فارق زمني كبير بينهما فبين نبضة -

وبلغ التطوّر مرحلة حاسمة غيّرت وجه المعالم التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا والأمّم الماضية [1] .

- كونية وأخرى مليارات السنين . وتضع النظريات الخاصة بنبض الكون احتمالين لمستقبل التمدد الكوني نسبة الى كثافة المادة الكونية . فاذا كانت الكثافة قليلة تباطأ تمدد الكون واستمرّ في تمدّده الى ما لا نهاية . واما ان تكون كثافة المادة عالية نسبيّاً فيتباطأ التمدد بدوره بشكل أكبر حتى يتوقّف ليحلّ محله التقلّص المتسارع .
ان ترجيح أحد هذين الاحتمالين لمستقبل الكون يتوقف على تحديد كثافة المادة الكونيّة . الا انه في السنوات الاخيرة اكتشف ان النيوترينو " العنصر الاكثر انتشاراً في الكون ويعتقد انّه مادّته " وهو دقيقةٌ أصغر كتلة من الالكترون وغير مشحونة ، يتمتّع بكتلة في حالة الاستقرار ، ومع ان هذه الكتلة صغيرة جدّاً " عدّة آلاف المرات أصغر من الالكترون " الا انه يعني ان كتلة الكون أكبر من القيمة المحسوبة سابقاً . وهذا يعني ترجيح احتمال ان الكون في حالة تمدد موقتة سرعان ما تتحوّل الى حالة التقلّص ثم الى تمدّد مجدداً ... وهكذا تماماً كنبض القلب . ان تمدد الكون يجري في كلّ الاتجاهات ، والمجرات البعيدة تجري متباعدة بسرعات أكثر كما يقول هابل . ولكن مهما زادت سرعات المجرات لا يمكن في أي حال أن تتعدّى سرعة الضوء ، والا لتغيّرت مفاهيم حركة الزمن في المكان الثابت . ان المجرات وهي الوحدات الكبرى المشكّلة للكون هي التي تتباعد . .. فالتمدد الكوني اذن يقتصر على تباعد المجرات عن بعضها البعض ويحصل في جميع الاتجاهات . وهذا يعني ان بعد الارض عن الشمس سوف لا يتغيّر لأنّ الارض والشمس هما جزءٌ من مجرّة واحدة هي مجرّة درب التبانة وهي في دورات التمدد والتقلّص ستبتعد عن موقع افتراضي لها لتعود بعدئذ اليه بعد ان يعاود التقلّص . وسوف يستمرّ هذا النبض الازلي حتى تتغيّر كثافة مادة الكون " ... كلّ هذا يعني أنّنا أصبحنا أكثر غنىً بالأدوات والمعرفة وانّ المعرفة مهّدت من أجل عصر أكثر ترابط عبر الإكتشافات المتتالية التي عرضت قسماً من مكتشفاتها حسب إطلاعي البسيط . ممّا يعني أنّنا نعيش عالماً مختلفاً بصورة جذريّة عمّا عاشه الماضون والأقدمون وبالتالي فإنّ النتائج ستكون مختلفة تماماً عمّا كانت الأدوات تنتجه في الماضي . ومن البديهي أن نشير إلى أنّ نتائج السلب والإيجاب لجهة أثر هذه الأدوات على الإنسان نفسه تتوقّف على مجموعة القيم والمفاهيم التي يحملها أصحاب مركز إدارة هذه الأدوات . فإن كانت تنطلق من نظريّة " الإنسان أوّلاً " فإنّ الإنسانيّة ستصل إلى مستويات مذهلة في إشباع رغباتها وحاجاتها . وإن إنطلقت على أساس نظريّة " الثراء والربح والقوّة والنفوذ أوّلاً " فإنّ البشريّة ستظلّ تنوء تحت نـــزف مرعب وتستمرّ بكميّة هائلة بتقديم ضرائب قربان الموت أمام أقدام الإمبراطوريات الربحيّة والماليّة كما هي الحال الآن لكنّها ستكون متطوّرة في عمليّة " إستنــــزاف البشريّة " حسب وزن وقدرات تأثير الأدوات . وهي كما ترى في تقدّم وتطوّر مستمرّين .

[1] حدّثتني عجوزٌ يوماً قائلةً لي : كان أبي رحمهُ اللهُ يخبرني أنّ طنبوراً على دواليب سينقل الناس من مكان إلى مكان بأقصى سرعة . فلم أستطع أن أتصوّر شيئاً أسرع من الفرس . وها قد شهدت السيّارة والطيّارة ولمّا رأيت صدّقت . وأخشى يوماً نجلس فيه على الكرسيّ ثمّ نطير في السماء . إلى أن قرأت في الصحف أنّ مشروع الطائرة الشخصيّة قد أُنجز وأنّه يتمّ تسويقه . وحين إلتقيتُ بها قلت لها : إنّ الكرسيّ الطائرةُ أُنجز وسنطير معاً على متن الكرسيّ في الفضاء . يُشار : إلى أنّ طائرة الهليكوبتر الشخصيّة كانت خيالاً علميّاً عبّرت عنه الأفلام الأمريكيّة وقد أصبحت اليوم حقيقة فعليّة ستنـــزل قريباً إلى الأسواق .

ومع هذا يمكن القول : إنّ القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه إستطاع أن يغيّر وجه الموازين بعد تلك الإكتشافات ، حتى أنّ وجه الشبه بين النصف الأول من القرن العشرين والنصف الثاني إختلف اختلافاً جوهرياً ، أقلّه أنّ الإنسان إستطاع أن يبعث برحله إلى المريخ ، و يحلّق بعنادٍ لا سابق له في الفضاء ، ويرى أهلُ الشرقِ أهلَ الغرب عبر الهواء بواسطة الأقمار الصناعيّة ، كما استطاع النصف الثاني من القرن العشرين أن يجعل العالم كله ضمن قرية صغيرة يحلّق العالم ضمن معادلتها وناموسها مجموعة من الأدوات الأكثر قدرة وتحكّماً بالقوانين بدءاً من الأساطيل الجويّة المدنيّة والعسكريّة والقطارات السريعة وعابرات البحار والسفن العالميّة الأكثر إنجازاً على مستوى التكنولوجيا ، وصولاً إلى عالم الإنترنت والهاتف المحمول بكلّ ما يحتوي عليه من خدمات فعلاً هي مذهلة ، ضمن شاشة لا تفوق بضع سنتمترات تحتوي إنترنت وخدمات معلوماتيّة وتصل الأفراد بكلّ أنحاء العالم وعبرها تنجز أهم المعاملات وتحقّق أفضل النتائج وتكسر نظريّة الحدود ، وتمحو معادلة الحواجز ويصبح الضبط والتحكّم عبر مركزيّاتِ السلطةِ من ذكرياتِ عالم الأمس لتجد نفسك أكثر إتصالاً بكلّ معالم العالم ضمن إطار خصائص الأدوات التي تتمتّع بها ...

وبكلمة : إنّ تكنولوجيا الإنسان غزت البرّ والبحر والجو وغيّرت المفاهيم والمعادلات الطبيعيّة نحو أكثر تحكّم ممكن . كنّا نسمّيه يوماً بالمستحيل عمليّاً ويوماً تحسّسناه عبر الخيال العلمي ويوماً مارسنا حقائقه في الجوّ والبحر والبرّ ... يضاف إلى هذا الكثير من مكتشفات القرن العشرين مثل الهندسة الجينية والاستنساخ والمعالجات الجينية التي تطورت الى حدودها التطبيقيّة النباتية والغذائية وبذلك سقط مفهوم التزايد الهندسي والرياضي ، و لم يعد من عذر للحديث عن نظرية مالتوس التي عبّر عنها العالم آنذاك بـــ " التشاؤمية " بسبب ما كانت تراه من فرق بين التزايد في الموارد الطبيعية التي تقوم على أساس مفهوم الإنتقاص والندرة والمحدودية أمام التزايد الكثيف من الجهة البشرية عبر الولادات ... وأصبح العالم غنيّاً غارقاً بالمعلوماتية الغذائية والسلعية والتقنيّة

والإلكترونيّة وما لا رأت عين ولا سمعت أُذن ولا خطر على عقل بشر ... فلم نعد بحاجة للحديث عن إمكانات التعويض بـــ " الثروة الحيوانية " . بل لم نعد بحاجة الى توصيات الترشيد الاجتماعي في جانب نظريّة التناقض بين القلّة والكثرة . لما عليه العالم من إمكانات سلعية غذائية وأدوات كانت أثراً من آثار النتاج العلمي ، حتى أنّ السلع الغذائية أصبحت تتمحور ضمن أكبر " قطاعات العالم " وتعمل فيها أكبر تعدادات بشريّة في قطاع أطلق العالم عليه تسمية " الصناعة الغذائية " .

ولا يمكن لأحد أن يُنكر الآثار التي أنتجها العلم على صعيد صناعة الأدوات التي تختزن قدرةً خارقة في التحكّم بالقوانين والنواميس الطبيعيّة ... لكنّ المشكلة التي مثّلت أزمة حقيقيّة للبشريّة تكمن في إطار إدارة هذه الأدوات التي أنتجها رحم العلم والمعرفة . وكيف قاد جماعة الأدوات وجهتها وكيف مارسوا طريقة الإنتاج والثراء والتوزيع عبر روافدها وروافعها ... المشكلة التي تمثّلت أمام أعيننا تكمن في إطار البشريّة الإجتماعيّة ، إلى درجة أنّ عالمنا هذا يجوع فيه ويمرض ويموت ، ما يشكّل أزمة هائلة على المستوى الإنساني ، ذلك لأنّ السببيّة العامّة التي تنتج الموت والجوع والمرض والتخلّف والإنهيار تكمن في طريقة الإستفادة والإفادة من أدوات العلم والتكنولوجيا ونتائج الإكتشافات ، التي يعبّر عنها العالم بـــ " المذهبيّة القانونيّة الإجتماعيّة الإقتصاديّة " .

لقد تطوّرت الشرعيّة القانونيّة التي تتعلّق بالإنتاجيّة الماليّة ، التي توسّط الأدوات كأساس جوهري في حركة الإستثمار العام إلى درجة أصبح فيها إقرار بمجموعة من القواعد السلوكيّة التي تضمن عمليّاً موت الجماعة " المواطنيّة نسبيّاً والإنسانيّة نسبيّاً أيضاً " ، من دون أن يتحرّك " الضمير الميّت " لمُلاّك إمبراطوريّة الأموال وأدوات المعرفة والمعلوماتيّة والتكنولوجيا ... بل أصبحت الحرب وأدواتها وسيلة إستثماريّة في غاية الأهميّة من أجل إعادة الإنتاجيّة وفق تقاطعيّة التناقض المصلحي بين الكيانات السياسيّة في عمليّة فرز مستمرّة في سلّم القوى التي تشكّل الهرم الدولي .

إنّ إلقاء نظرة إستقرائيّة على حجم الإستثمارات وموادها وأدواتها ذات الصفة التكنولوجيّة في عمليّة سبر وإعادة جمع الأموال والمنفعيّة تدلّ على المدى الذي إستُعملت فيه " أدوات التكنولوجيا والعلم " في عمليّة قتل وفتك قياسيّة بمعالم الإنسانيّة ، ليس من جهة أنّ الأدوات شريرة ، بل من جهة المذهبيّة القانونيّة الإجتماعيّة الإقتصاديّة التي تمثّل مركز القيادة الفكريّة التوجيهيّة في عمليّة إستعمال وإستغلال هذه الأدوات .

إنّ مصدر الخوفِ من العولمة له مجموعة رقميّة هائلة تبرّرهُ منها :

١. تختصر أكبر مئة شركة عالميّة طبيعة النظام التبادلي الإقتصادي ؟.
٢. إنّ أكبر " مئة شركة " من الشركات العابرة للحدود الوطنيّة في العالم من حيث الأصول الأجنبيّة ، تسيطر على ما أكثر من (٢ تريليون دولار) من مجموع قيمة هذه الأصول .
٣. هذه المائة من الشركات الكبرى الأجنبيّة تعتبر القوى المحرّكة الأساسيّة للإنتاج الدولي .. وهي مع ذلك تُكثر مشاريع الإندماج والحيازة لتعزيز حصّتها من الإستثمار الأجنبي المباشر !
٤. إنّ **المبيعات السنويّة** على نطاق العالم للشركات الأجنبيّة المنتسبة إلى نادي الشركات العابرة للحدود الوطنيّة بلغت (**١٤ تريليون دولار**) في العام ١٩٩٩ وكانت بلغت (٣ تريليون دولار) في العام ١٩٩٨ ، أي ضعف حجم الصادرات العالميّة تقريباً ، في وقت تنوء فيه الأرض من حجم عشرات الملايين الذين ينـــزحون إلى المدافنِ على أعواد الموت بسبب الجوع ؟! .

ومنذ أكثر من سنة ، مجموعة من الدراسات الإقتصاديّة الإجتماعيّة وهي غربيّة المصدر تفتتحُ مقالاتها بالسؤال التالي :

أين هي التكنولوجيا وأدوات العلم من الإنسان ؟

أين هي من حاجة الإنسان وضروراتِ عيشه ... ؟

هل هي قاصرة ، أم أنّها تقوم على أسس لا تعترف إلا بالتراكميّة الشخصيّة بعيداً عن حجم المأساة التي تنتاب الإنسانيّة في أوجاعها الطبيعيّة والتحوّليّة .. ؟

ماذا ترى سيكون الجواب :

هل سيكون الجواب أنّ الإنسانيّة وصلت إلى مستوى من الصناعة العلميّة التقنيّة حوّلت مجموعة من الأدوات إلى ما فوق الممكن زمناً ما ، وأنتجت المستحيل من المواد الغذائيّة السلعيّة ومواد إشباع الرغبات وسدّ الحاجات ... إلا أنّ من لا يملك نقوداً لا يملك سلعة ولا نفعاً ولا خدمة ! .

ماذا عن الحركة العامّة " لإنتاجيّة الأدوات التكنولوجيّة " التي حرّكت وصنعت إمبراطوريّات ماليّة على شرك تراكم ذاتي ؟ من دون نظر إلى مذهبيّة عادلة في مجال التوزيع ومن ورائها مذهبيّة العلاقة الإجتماعيّة الإقتصاديّة وفق معادلة الإنسان والثروة ، الفرد والجماعة ، القطر والعالميّة ... ؟

حتى قراءة الفقر في أوروبا والغرب الغنيّ لم تعد على مستوى يليق بما عليه واقع هذه البلاد مع كلّ تخمتها ، بل إنّ نظرتها إلى الإبداعات ظلّت تقليديّة ومتأخّرة عن تطوّر الحاجات وتوسّع دوائرها ، ففي تاريخ ٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠ نقلاً عن رويترز أظهرت دراسة أمريكيّة أنّ ما يصل إلى ٥٠ مليون أمريكي بالغين يواجهون **خطر الأميّة** من الناحية الإجتماعيّة الإقتصاديّة في السنوات المقبلة لأنّهم يفتقرون إلى معرفة الإنترنت أو الإتّصال بها في مجتمع أخذ يقيم مجموعة من قواعد المنفعة والمصالح والإستفادة العامّة على قاعدة هذه الصناعة المعلوماتيّة ، وتوقّعت مؤسسة " غارتنر غروب " وهي شركة للإستشارات التكنولوجيّة في ستامفورد في كونيتكت أنّ ٧٥ في المئة من المنازل الأمريكيّة ستكون متّصلة بالإنترنت بحلول العام ٢٠٠٥ أي أكثر بخمسين في المئة ممّا هو عليه اليوم ، وقال المدير التنفيذي للمؤسّسة مايكل فليشر : ستنتشر الإنترنت قريباً بشكل سيصبح معه الإفتقار إلى الوصول إلى تقنيّتها أو الجهل بطريقة إستخدامها مساوياً للجهل بالقراءة أو الكتابة . وأضاف : ضمن ملاحظات

أعدّها لجلسة إستماع تعقدها اللجنة الفرعيّة للإصلاح الحكومي في مجلس النواب الأمريكي حيث يتمّ إعلان التقرير " إنّ مصير ٥٠ مليون سيجدون أنفسهم فجأةً أمّيين وظيفيّاً " في ظلّ الإقتصاد الجديد ، وهي مسألة في غاية الأهمّيّة والأثر في مجتمع أصبح يقوم على التكنولوجيا . وأظهرت الدراسة أنّ ٣٥ في المئة فقط من الأمريكيين " ذوي الحالة الإجتماعيّة والإقتصاديّة المنخفضة " تتوفّر لهم الإنترنت مقارنة بحوالي ٥٣ في المئة في الطبقة الوسطى السفلى و ٧٩ بالمئة في الطبقة الوسطى العليا و ٨٣ في الطبقة الإجتماعيّة العليا ... وحذّر التقرير من أنّ هذه " الفجوة الرقميّة " أي التوزيع غير المتكافئ للوصول إلى الإنترنت . يعني أنّ جزءاً كبيراً من سكّان الولايات المتحدة الأمريكيّة يواجهون خطر التخلّف الإقتصادي والإجتماعي .

ومنذ فترة التسعينات نقرأ مجموعة من الدراسات الميدانيّة التي تدلّ على أنّ أزمة عنيفة تطال المواطن في الغرب ، بسبب أزمة تطوّر في الأدوات التكنولوجيّة من دون أن يصحبها تعديل في " النظرة المذهبيّة القانونيّة " في الشقّين الإجتماعي الإقتصادي ، ممّا يعني أنّ مجموعة من الأزمات ستسطّر ماهيّة تعامليّة ومجموعة من القيم التي تدير هذه الأدوات وتحرّك العلم ضمن إطار من الإحتكاريّة التي لا يفكّ أسرها إلا المال والنقود .

والسؤال :

أين الإنسان منها ؟

وعلى فرض التنازل أين المواطن منها ...!

إنّ نظرة موضوعيّة إلى ما يجري في عالمنا الخارجي ، تحتّم علينا إعادة القراءة من جديد ، ولكن بوجل وخوف وإرباك حقيقي ، من عالم جبّار تتحكّم بإستثماراته قيم ومفاهيم مخيفة ، تقوم على أساس مجموعة من التجارات لا تفرّق بين ناموس الموت والحياة ، وتتحكّم بأذرعها الشركات العابرة للقارات بشكل تثير مخاطر الإبادة الحقيقيّة للجماعة والكيانات ، وفق إطار من غريزة حبّ الإمتلاك والإنتقام والسيادة من دون

أن تكون لمجموعة من قيم الإنسانيّة أيّة عمليّة ردعيّة أو تقويميّة ... إنّ من يقرأ خريطة ومنحى الإستثمار الأجنبي في عالمنا هذا يدرك ما أشرت إليه من رعب الأدوات والأفكار ... وبالتالي كيف يمكن لنا أن نسلّم انّ العولمة واحدة من مفاصل التطوريّة العامّة التي من شأنها أن تقدّم البشريّة نوعيّاً وإستغراقيّاً ومجموعاً تفصيليّاً ؟ ! .

لقد تعلّمنا من مبادئ الإقتصاد أنّ الحكم لا يتمّ من دون نظر إلى الأدوات والأفكار والأنظمة ، فأين هذه من عالم إنسانيّتنا ؟ ! .

من الطبيعي أنّ الأمم التي تسعى لأن يكتب لها البقاء في ظلّ عصر الثورة التكنولوجيّة أن تفتّش عن مجموعة من القواعد والعناصر التي من شأنها أن تكتب فعلاً لها ذلك . وأن ترفض مجموعة من القواعد التي من شأنها أن تكتب لها إبادة جبّارة وبلا هوادة . ولا يجوز بحالٍ من الأحوال أن نفصل العلم والتقنيّة عن عالم الأفكار لأنّ الممارسة هي نتيجة الإدارة الفكريّة والمذهبيّة ...

إنّ العولمة عبر إشكاليّة علاقتها بالعِلم ممتازة جدّاً ، لكنّ عولمة العلم تقوم على أساس من الإحتكار والإستنـــزاف ، إلى درجة يكفي فيها ما قالته فرنسا في الوقت الذي أعلن فيه بيل كلنتون ثورة المعرفة الجينيّة حيث إعتبرت العلم أضحى وسيلة إحتكاريّة ويمثّل العامود الفقري فيها " المال " وليس الخدمة الإنسانيّة . من هنا تظهر معالم الخوف من العولمة ، حيث لا تكون فيها الخدمة والمنفعة والوسيلة والأدوات إلا لمن يملك مالاً ، ويكون فيها القرار لمن يملك القلاع والإمبراطوريّات العابرة للقارات .

مع كلّ هذا :

أليس من حقّ الدولِ النامية العاجزة أن تخاف من عولمة يموت فيها المواطن من الجوع الزاحف بقوّة في عالم أصبحت التكنولوجيا أساسه التطويري ، ويكون فيها نموذج البقاء والفناء على مستوى من القدرات الماليّة ، في مجتمع يقوم على التعدديّة الكيانيّة بمعناه الحادّ في التناقض المصلحي ، الذي تعتمره مجموعة من المبادئ الأساسيّة ، والتي في رأسها عدم المسؤوليّة عمّا يجري في القطر الآخر من الأرض في ظلّ عولمة

الأرض ... وحتى تصبح الصورة أكثر تفصيليّة من جهة بيان أرقام الموت والحياة بالمعنى المعولم نقرأ برويّة فصول ما جاء في التقرير السنوي العاشر [1] الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " عن وضع الإستثمار في العالم وقد جاء فيه التالي :

إنّ تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا إزداد من ٦,٢ مليارات دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٦,٧ مليارات دولار في العام ١٩٩٩ . غير أنّ نسبة إستثمار " الشركات العابرة للحدود الوطنيّة " لا تزال ضئيلة . وهي نسبة (٠,٨ في المئة من الإستثمار الأجنبي) المباشر في العالم . و ٣,٢ في المئة من الإستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان النامية . وتركّز ما يفوق ٩٠ بالمئة من الإستثمار الأجنبي في الدول النامية في السعوديّة ومصر ، ولفت إلى أنّ التحسّن الذي حدث أخيراً في البيئة الإقتصاديّة سيفضي إلى زيادة كبيرة في التدفّق الوافد إلى المنطقة ، وفيه دعوة إلى دول غرب آسيا إلى أن تفتح أبواب إقتصادها للتشجيع على تدفّق " التكنولوجيا " والمعلومات والإستثمار ، إذا كانت ترغب في جلب الإستثمار الأجنبي ــ يشار إلى أنّ الإستثمار في " الدول العربيّة " وحسب التقرير بلغ ٦,٦ مليار دولار وكان أدنى من الإستثمار في " سنغافورة " حيث بلغ ٦,٩ مليار دولار في العام ١٩٩٩ ـــ وفيه أيضاً : إنّ الإستثمار الأجنبي المباشر إرتفع من ٦٤٤ مليار دولار إلى ٨٦٥ مليار دولار . وقد يتخطّى " تريليون دولار " هذا العام ، وأنّ الإستثمار في معظمه تركّز في الإلكترونيّات والسيّارات والكيمياء والصيدلة .

أمّا توزيع الإستثمار في الدول العربيّة لعام ١٩٩٩ . فهو على التالي :

السعوديّة : ٤٨٠٠ مليون دولار . بزيادة ١٢ في المئة . مصر ١٥٠٠ مليون دولار . بزيادة ٣٩ في المئة . البحرين ٣٠٠ مليون دولار . بزيادة ٦٦ في المئة . لبنان ٢٥٠ مليون دولار . بزيادة ٢٥ في المئة . الأردن ١٥١ مليون دولار . بتراجع ٥١ في

---

[1] نشر في جريدة المستقبل اللبنانيّة نهار الأربعاء تاريخ ٤ تشرين الأول .

المئة . وأظهر تقرير عام ٢٠٠٠ لمنظمة التجارة والتنمية الدوليّة " اونكتاد " أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إزداد ١٥,٦ في المئة . من ١٨٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٨ مليار دولار عام ١٩٩٩ . فبلغت حصّتها ٢٤ في المئة من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم . وازداد تدفّق الإستثمار الأجنبي إلى " الولايات المتحدة الأمريكيّة " ٩٠ مليار دولار فبلغ ٢٧٦ ملياراً في عام ١٩٩٩ حيث واصلت الشركات العابرة للحدود الوطنيّة التي توجد مقارّها في بلدان أجنبيّة سعيها الدؤوب للدخول إلى سوق هذا البلد الأمريكي المتنامي بخطى سريعة والإستفادة من التكاليف الزهيدة بالمقارنة مع معدّل الإنتاج . وازداد تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر الياباني إلى الولايات المتحدة بعد إنخفاضه عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ليصل إلى ١٣ مليار دولار في العام ١٩٩٩ وهو مستوى مشابه لعام ١٩٩٦ . وإرتفع تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى اليابان من البلدان المتقدّمة في العام ١٩٩٩ إلى ٦٣٦ مليار دولار . من ٤٨١ ملياراً في العام ١٩٩٨ . بينما إزداد التدفّق الراحل ليصل إلى ٧٣٢ ملياراً من ٦٥٢ مليار دولار .

أمّا الصين فقد هبط هذا الإستثمار فيها في السنة الماضية ٨ في المئة إلى ٤٠,٤ مليار دولار . ويرتقب أن يزيد الإستثمار الأجنبي المباشر فيها بعد إنضمام الصين المرتقب إلى منظمة التجارة العالميّة . أمّا الإستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا فقد هبط ١٣ في المئة ليبلغ ٣,٢ مليار دولار وحلّت الهند في مقدّمة البلدان المتلقّية للإستثمارات الأجنبيّة المباشرة . إذا بلغ ما تلقّته ٢,٢ مليار دولار . وواصل تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد على غرب آسيا إتجاهه المتصاعد فبلغ ٩ مليار دولار . وإستأثرت السعوديّة وحدها بـــ " ٤,٨ مليار دولار " . وتوقّع التقرير أن يتجاوز تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات العابرة للحدود الوطنيّة " تريليون دولار " هذا العام . بعدما سجّل ٨٦٥ مليار دولار في العام ١٩٩٩ . وأشار التقرير إلى أنّ

الشركات العابرة للحدود الوطنيّة " تنمو بخطى سريعة " بينما تهيمن شركات الإتحاد الأوروبي على مشاريع الإندماج والحيازة . فيما يتزايد الإستثمار في الولايات المتحدة .

وذكر أنّ مشاريع الإندماج والحيازة ، ومنها شراء المستثمرين الأجانب المؤسسات التي تملكها الدولة التي خُصِّصت تدفع أحجام الإستثمار الأجنبي إلى أرقام قياسيّة جديدة فيما ظهرت " سوق عالميّة للشركات " تُبَاعُ فيها الشركات وتُشترى عبر الحدود على نطاق لم يسبق له مثيل . وأوضح التقرير أنّ تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدّمة في العام ١٩٩٩ إزداد ليصل إلى ٦٣٦ مليار دولار . وكان نحو ٤٨١ ملياراً في العام ١٩٩٨ بينما إرتفع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ليصل إلى ٢٠٨ مليار دولار بعدما بلغ ١٧٩ مليار دولار . في العام ١٩٩٨ .

وبلغت المبيعات السنويّة على نطاق العالم للشركات الأجنبيّة المنتسبة على الشركات العابرة للحدود الوطنيّة (١٤ تريليون دولار) في العام ١٩٩٩ . وكانت بلغت (٣ تريليونات دولار) في العام ١٩٩٨ . أي ضعف حجم الصادرات العالميّة تقريباً .

وقال التقرير : إنّ أكبر " مئة شركة " من الشركات العابرة للحدود الوطنيّة في العالم من حيث الأصول الأجنبيّة تسيطر على أكثر من (٢ تريليون دولار) من مجموع قيمة هذه الأصول . وتشغّل أكثر من ٦ ملايين شخص من خلال الشركات الأجنبيّة المنتسبة إليها . وتعدّ القوى المحرّكة الأساسيّة للإنتاج الدولي وهي أيضاً تُكثر مشاريع الإندماج والحيازة لتعزيز حصّتها من الإستثمار الأجنبي المباشر . وأضاف : لقد إزداد تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم ١٦ في المئة ليصل إلى ٨٠٠ مليار دولار في العام ١٩٩٩ . وأصبحت المملكة المتحدة " بريطانيا " التي تبلغ قيمة إستثماراتها ١٩٩ مليار دولار أكبر مستثمر في الخارج ، وتفوّقت على الولايات المتحدة أمّا مشاريع الإندماج والحيازة الضخمة في الولايات المتحدة بالإضافة إلى إستمرار قوّة إقتصادها جعلت منها أكبر دولة متلقّية للإستثمار الأجنبي المباشر إذا بلغ ٢٧٦ مليار

دولار أي نحو ثلث المجموع العالمي وإستثمرت الشركات العابرة للحدود الوطنيّة التي توجد مقارّها في الإتحاد الأوروبي ٥١٠ مليار دولار في الخارج في العام ١٩٩٩ . أو ما يقارب ثلثي التدفّق العالمي وإزداد تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى اليابان أربعة أضعاف في العام ١٩٩٩ إذ بلغ رقماً قياسيّاً قدره ١٣ مليار دولار . وهو أضخم تدفّق وافد حتى الآن لكن تدفّق الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة إنخفض ٦ في المئة ليصل إلى ٢٣ مليار دولار .

وإزداد التدفّق الوافد إلى جميع البلدان النامية في آسيا إلى ١٠٦ مليار دولار . غير أنّ التدفّق إلى أوروبا الوسطى والشرقيّة وكذلك أفريقيا ظلّ متواضعاً جدّاً . إذ بلغ ٢١ مليار دولار و ٩ مليارات على التوالي . وفي هذه الأثناء تضاعفت تقريباً الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة من البلدان النامية لتصل إلى ٦٦ مليار دولار . ويعزى نصف هذه الزيادة إلى الشركات العابرة للحدود الوطنيّة المسجّلة في برمودا وإستأثرت شركات تقع مقارّها في " هونغ كونغ " والصين بقرابة ٢٠ مليار دولار .

وناهزت " الصفقات " التي تتجاوز قيمتها " مليار دولار " ٦٠ في المئة من مجموع قيمة مشاريع الإندماج والحيازة عبر الحدود . ومعظم الصفقات الضخمة شركات مدرجة على قائمة " الاونكتاد " لأكبر مئة شركة عابرة للحدود الوطنيّة في العالم .

وتعدّ مؤسسات الإتحاد الأوروبي تليها مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكيّة أكبر الجهات المتلقّية للأصول من خلال مشاريع الإندماج والحيازة في البلدان النامية في العام ١٩٩٩ وقد سجّلت أكبر حجم مبيعات في أمريكا اللاتينيّة وكان أكبر حجم لمشاريع الإندماج والحيازة الأجنبيّة يتعلّق ببلد آسيوي من البلدان النامية هو جمهوريّة كوريا حيث بلغ مجموعها ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩ . ومثّل التخصّص في السنوات الأخيرة أهم وسائل لإجتذاب رأس المال الأجنبي في أمريكا اللاتينيّة وفي أوروبا الوسطى والشرقيّة . وتتزايد خطى التخصيص في البلدان الآسيويّة النامية وفي

العموم يزيد مقدار المشاركة في مشاريع التخصيص على المشاركة المحلية في البلدان الواقعة في هذه المناطق . وفي العام ١٩٩٩ إحتلّت الأرجنتين مركز الصدارة إذا بلغت هذه المشاريع فيها ١٦ مليار دولار . وكانت البرازيل في صدارة قائمة ١٩٩٨ إذ بلغ حجمها ٢٠ مليار دولار .

وقال التقرير : إنّ أهم السمات الصارخة لقائمة الشركات العابرة للحدود الوطنيّة هي أنّه لا يحدث عليها أيّ تغيير يستحقّ الذكر من سنة إلى أخرى ويؤكّد هذا الإستقرار " هيمنة كبرى الشركات في العالم " وهناك نحو ٩٠ شركة من كبرى الشركات المئة في الثالوث المكوّن من الإتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكيّة وخلال السنوات التسع الأخيرة إستمرّ ورود أسماء شركة من كبرى الشركات العابرة للحدود الوطنيّة المئة في القائمة ... ولاحظت " اونكتاد " أنّ الأهميّة المتزايدة لصفقات الإندماج والحيازة عبر الحدود الوطنيّة في قطاع الصيرفة تعبّر عن إلغاء الضوابط والتحرير فضلاً عن الضغوط التنافسيّة لمواكبة إرتفاع تكاليف تكنولوجيا المعلومات وأسفرت الإتجاهات الأخيرة عن إزدياد التركيز بين المصارف الكبرى وكانت الشركات الماليّة الكبرى بوصفها أكبر عابرات عالميّة في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على السواء قد إستأثرت بربع مجموع عمليّات الإندماج والحيازة لعام ١٩٩٩ . وذكر تقرير " الاونكتاد " أنّ عمليّات التوحيد الخاصّة بصناعة السيّارات قد أدّى إلى إعادة هيكلة الصناعة برمّتها . إذ إندمج بعض من صانعي السيّارات أو أصبحوا حلفاء إستراتيجيين ... وأشار إلى أنّ العام الحالي شهد عمليّات إندماج وحيازة عبر الحدود بصفقات ضخمة في مجال الإتصالات السلكيّة واللاسلكيّة في البلدان المتقدّمة) .

بالإضافة إلى هذا التقرير فإنّ مجموعة من التقارير كانت ترصد الجانب المتحرّك من الثروة والسياسات الماليّة التي تتخذ من الأدوات واحدةً من أهم الإستراتيجيّة والتي تترقّب الإنفلاق التطوّري الذي يشكّل أهم مصادر الأدوات والمعرفة في عمليّة التوظيف

الإقتصادي ، والذي تعتمدهُ كـــ " عنصر بارز " في تحديد الهويّة التسويقيّة ، وتحديد مدى فعاليّتها وأثرها على العالم الآخر .

بناءً عليه :

إنّ من يقرأ بصورة متّسعة الأحداث من الوجهة الإقتصاديّة فإنّه يجد العلم والمعرفة أصل العامود الفقري الذي يحدّد الأحجام والعناصر والوسائل والأدوات ذات الفعاليّة المطلوبة . أمّا الفكرة الإداريّة والتوظيفيّة في جانب الأثر البشري والإجتماعي فإنّها تتعلّق بجانب آخر من عمليّة التوصيف والتصنيف للقيم في سوق الماليات العامّة والتي لها دور أكثر جوهريّ من ناحية تغليب القيم وتحديد القنوات وترسيم الأهداف وإدارة العمليّة الإجماليّة وفق نموذج دقيق من صناعة الأفكار التي تحدّد أهدافاً ومفاهيم تعتمدها كأساس إستراتيجي وإجرائي وتنفيذي في عمليّة المبادلة الماليّة البشريّة .

وهذا ما تشكو منه القوى المعارضة للعولمة ، حيث ترى أنّ العلم أفاد في توسيع نفوذ الأدوات من دون أن يوسّع من عمليّة التعاطي المالي وفق قواعد ذات ترشيد إنساني . وتطغى ثقافة تطويريّة في فهمها للسلعِ حتى تلك المحظورة من وجهةٍ قانونيّةٍ وإنسانيّة ، إلى درجة التغاضي العملي من أجهزة الشرطةِ وزعامة القرار مدعّمة بأهدافٍ ربحيّة .

على الأقلّ إنّ قراءة الأرقام التي جاءت في التقرير تكفي لأن تكوّن صورة عن مدى الإندحار والنـــزيف الذي تعاني منه الدول النامية ، ومدى التهميش الذي يصيبها ، ولا يكفي هذا ، فلا بدَّ من التعامل مع الدولِ الناميةِ من بابِ أنّها تمثّل " قطع غيار " للجم البشري ، لأنّ العلم حتى الآن في نادي المرفّهين لم يصل إلى نتيجة صناعيّة لهذا الإكسسوار .. حتى أنّه بتاريخ ٢٧ تشرين الأوّل ٢٠٠٠ ذكر تلفزيون " أن تي في " الروسي أنّه تمّ توقيف " جَدَّة " لمحاولتها بيع حفيدها البالغ من العمر خمس سنوات (ريازان) وسط روسيا لكي يستخدم في " عمليّات بيع لجهات تقوم بتجارة زرع

أعضاء بشريّة " ... وقد راجت هذه التجارة بنسبة قياسيّة في روسيا منذ عام ١٩٩٢ وهي تنمو بإطراد ، وهي تعتبر ظاهرة عالميّة ...

إنّ هذه صورة رمزيّة عن ظاهرة واسعة جداً عن المدرسة الماليّة الأكثر شموليّة في مجال التبادليّة السلعيّة عبر الميادين الماليّة والتي يعتبر الإنسان واحداً من أهم سلعها ليس مهنيّاً ، إنّما بيعيّاً . بدءاً من تجارة الرقيق الحديثة ، وصولاً إلى الإكسسوار البشري من أجل زراعة الأعضاء البشريّة ، ومن الطبيعي أنّ البشريّة لا تعيش أزمة قوانين إدانة تتجسد على شكل قواعد جنائيّة وعقابيّة أكثر ممّا تعيش أزمة أسباب تفعيليّة للقواعد الشكليّة التي أقرّها المنظومة القانونيّة بإسم المواطن ، إنّ المشكلة كلّها تكمن في أنّنا روّضنا العلم من أجل أن يمثّل أداةً نفعيّة في المجالات الماليّة من دون أن نأخذ بعين الإعتبار القيم الإنسانيّة ، ممّا إنعكس على شكل قلب المعادلة من نفعيّة بشريّة أوّلاً إلى بشريّة سلعيّة من أجل المال ، والأمثلة الحيّة عمّا أصاب الإنسانيّة في جوهرها لصالح إعتبارت وكيانات وهميّة مفروضة أو للماليّة والثراء والغنى والنفوذ وغيرها من تسميات هي كثيرة ... فمن المعلوم أنّ من لا يملك هويّة أو جنسيّة أو قيد في دوائر النفوس أصلاً لا يتمتّع بحقّ حتى الزواج فضلاً عن الحقوق المدنيّة والسياسيّة الأخرى . أمّا تشخيص هذه الظاهرة فهي أوسع ما يكون في العالم منها على سبيل المثال الصين التي لا تعترف قانونيّاً إلا بطفل واحد [1].

بمقابل هذا نجد أنّ السلعة ومهما كانت ، ومن دون حاجة إلى هويّة أو جنسيّة فإنّها تعبر العالم والحدود ، لتعبّر عن قيمة مختلفة عمّا كنّا نعيش ، وعن مدرسة تطلب الثراء والنفع ، ولو على حساب الإنسان نفسه ، وسط ميدان من شبكة حقوقيّة سياسيّة إجتماعيّة مدنيّة ماليّة ، تقوم على أساس غلبة هذه الهويّة . وفي ظلّ حريّة تنقل

---

[1] أشارت مجلّة الشراع اللبنانيّة في عددها الصادر تاريخ ٢٣ تشرين الأوّل ٢٠٠٠ إلى أنّ (٧ ملايين مواطن مصري) لا يملكون شهادة ميلاد أو إثبات شخصيّة . وهذا ما يجعلهم غير قادرين على الإلتحاق بأيّ مدرسة للتعليم . كما يمنع عليهم الزواج إلا الزواج العرفي .

السلع نجد من لا هويّة له من البشرِ يوسم باللصّ ويجرّم ويسجن ، بل تمنع عنه الحقوق والحريّات (عمليّة إلغاء قانونيّة) ...

إنّ الصورة الطبيعيّة ذات التوازن العادل تكمن في إستغلال العلم والمعرفة من أجل إنتاجيّة تنمويّة بشريّة وفق منظومة سببيّة عامّة تساعد على تحقيق عمليّة التكامل من هذه الجهة ، وهذا ما نراه عكسيّاً في مجموع القيم التي تمثّل مركز التوجيه للأدوات في عمليّة إدارة المبادات الماليّة وتحديد موادها وإجراءاتها وأهدافها ، لقد شاهدت بأمّ العين وعبر شاشات التلفزة العالمية صور الأطفال الأفريقيين الذين يلفظون أنفاسهم مباشرةً على الهواء ، أمام مرأى ومسمع دول العالم الغنيّ ، وفي اللحظة التي أشارت فيها تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ (٧ إلى ٨ مليون أثيوبي) مهددة حياتهم بالموت هذا العام بسبب المجاعة التي وصلت إلى حدّ مذهل ، نجد فواتير السلاح من الدول الرأسماليّة تتدفّق إليها ، من أجل إتمام عمليّة الإبادة مع جارتها ارتيريا ، بعيداً عن هموم الموت الجماعي ...

وفي أكثر من ٤٨ دولة أفريقيّة يجوّل الموت هناك ، وسط أنباء تشير إلى أنّ الرأسماليّة الغربيّة إستنــــزفت مئات ملايين الدولارات في ليلة عيد رأس السنة فقط عبر لعبة القمار ، وأنّ البذخ على الترفيه الإستثنائي في أوروبا يساوي ٣٠ مرّة مجموع ما تنفقه ٤٨ دولة الأكثر فقراً في القطاع الإجتماعي ، وفي اللحظة التي تستنــــزف خدمة الديون دول العالم الثالث وقدرات ناتجها المحلّي ، نجد دول الرأسماليّة تصرّ على تحصيل فواتيرها مع فوائدها ، بعيداً عن أزمة الجوع والمرض والإبادة التي تصيب الأفراد والكيان السياسي من ورائها ، وتشكّل ظاهرة إبادة جماعيّة حقيقيّة قاسية الأثر ، حتى وصلت خدمة الدين في العديد من الدول إلى ١٥٠ في المئة من وارداتها ، بل في بعضها إلى أكثر من ذلك .. بل حطّمت المعادلة في حدّها الأدنى بين خدمة الدين والناتج المحلّي ، أمّا قصّة وفاء الدين ، فهذا أمرٌ آخر مختلف ، ربّما يحتاجُ إلى معجزةٍ من نوعٍ آخر ، والمثير هو أنّ الدول الرأسماليّة تصرّ على أن يكون سعر برميل النفط القادم إلى

الأسواق الصناعيّة من الدول النامية على سعر ٢٢ دولار فقط في لحظة تبيع فيها الدول الرأسماليّة برميل البيبسي أو الكوكاكولا بـ (١٢٠ دولار) في عمليّة إستقطابيّة للميدان الدولي وسلعه بعيداً عن أثر ذلك على الإنسان ، مع العلم ان دول السبع الصناعية هي التي تقبض على مقاليد الاقتصاد العالمي ، وتستطيع أن تؤثّر على منحى القيم الماليّة وعمليّة توزيعها ، والحدّ من أزمة الفوائد وتلقب كلّ الموازين ، إلا أنّه وكما أشارت إليها مجموعة من تقارير أمريكيّة : إنّ سياسة عبئ الديون عمليّة توظيفيّة في السياسة الخارجيّة من أجل تحقيق أهداف سياسيّة .

إنّ من شأن سياسة الدول السبع أن تجسّد نتائج كثيرة ، أهمّها : منع الاحتكار وتحديد الدورة النقدية العالمية على نوعٍ من قيم عادلة ، وتوجيه الدورة المالية ، وتحديد مؤشرات الوجهة للسلع والخدمات ، وخلق مذهبيّة عالميّة في مجال عولمة المبادلة الماليّة فضلاً عن مذهبيّة إعادة التوزيع ، والتي من شأنها أن تحقّق ضمانة فعليّة وتامّة على صعيد قيم البشريّة مقابل قيم السلعة ، إلا أنّ هذا يغيّر الصورة الحاليّة من عالم الجوعى والحاجة والموت الجماعي ويعطي نوعاً من الإستقلاليّة وعدم التبعيّة ، وهو بالطبع لا يروق لمزاج أصحاب رؤوس الأموال وصنّاع القرار في الدول الصناعيّة ، الذي يؤثرون موازنات فائضة وسخيّة على الحيوانات وسياحة البغاء في مقابل ما يقارب ٣ مليارات نسمة يصنّفون الأكثر فقراً في العالم من أصل ٦ مليار إنسان .



لقد أشار المنادون بـــ " ربّانية " العولمة إلى أنّها " المثل الأعلى " الذي ينتهي التاريخ عنده ، أو لأنّه النتاج الكامل لما يمكن أن تصل إليه البشرية من مقدرات وسيطرة على النواميس من خلال الفتح العلمي ... أنّها الصورة التي تنتهي عندها الرغبة والمنفعة البشرية نسبيّاً بسبب المحدوديّة في تلك الرغبة .

لقد اعتبروا أنّ المسافة التي تقطعها البشرية هي تلك الموعودة بها من نطاق الإمكان المطلوب ، وبالتالي فلا بدّ من وصف هذا العالم بـــ " العالم الأمثل " والأكثر إستجابة في مجال السيطرة على أسباب الإشباع ، حيث أنّ الخدمات والسلع المقدّر انها تكفي للسعادة وسدّ الحاجة إلى حدّ الإغراق هي بيدِ البشريّة . وهذا من حيث النظرة المجرّدة صحيح لجهة أنّ الخدمة والسلعة تمثّل نموذجاً حقيقيّاً لمدى إمكانيّة الإشباع الكبير إلا أنّ الأزمة تكمن في الفعليّة الإشباعيّة ومدى إستغراق وإستقطاب وشمول المواد والخدمات والسلع لأفراد البشريّة .

ففي اللحظة التي يصنّف فيها حيوانات الولايات المتحدة الأمريكيّة أكثر أماناً من الجهة الصحيّة والتوالد والأمن الغذائي والمخاطر ، نجد ما يقارب ٣ مليار نسمة لا تضمن أمناً صحيّاً ولا غذائيّاً ولا حيطة من المخاطر الطبيعيّة والإجتماعيّة . وبمقابل الضمانة الصحيّة للحيوانات الأمريكيّة تسجّل التقارير موت ٣٥٠ ألف طفل كلّ يومٍ بسبب الجوع (سوء التغذية) ... ممّا يؤكّد أزمة توزيع خدمات ، وظلم واسع وحادّ في عمليّة الإشباع . وحصريّة قاهرة في مجال منفعيّة السلع والمواد والخدمات في خانة المال فقط وعلى مقداره ...

وعليه : يكون العلم المترجم على شكل أدوات نفعيّة : تقنيّة طبيّة إلكترونيّة معلوماتيّة كونيّة تكنولوجيّة وغير ذلك ، يكون نفعيّاً لمن يملك مالاً فقط ... من هنا أكّد المعادون للعولمة أنّ الإعتراض هو على مثل هذا النوع الذي يحدّد أشكال الحياة والنفعيّة فقط بالمال ، ويكتب على من لا يملك المال عدّة أشكالٍ من الموت الإجتماعي

والمعلوماتي وصولاً إلى الموت الطبيعي ... إنّ من يعيد النظر بموضوعيّة إلى صورة العالم الذي نعيش فيه يجد أنّ أدوات التأثير على الآخرين (أدوات العولمة) هي أكثر بطشاً وفعاليّة وسط إنكفاء فعلي لأجهزة " الأمان العامّ " إمّا بسبب القصور أمام التطوّر الهائل أو بسبب الإكتفاء بضمانات شكليّة أو ضمانات فعليّة لا تضمن حقّ الحياة المطلوب أدنى حدوده ممّا يعني إعداماً إجتماعيّاً وسياسيّاً ومنفعيّاً وصولاً إلى دخول الأزمة بمعناها الطبيعي ...

إنّ المشكلة التي واجهت " العالم " في عصر العلم وإختزال عالم الأوزان والمادة والكتل والجغرافيا بصورة تساوي الأدوات التي توصّلت إليها البشريّة ، كانت أعتى وأقسى مما رسم له " عرّابو العولمة " ففي الماضي كانت البشرية تعيش في " أمان " من المخاطر الخارجية نسبيّاً نسبةً إلى الوسيلة التي لم تكن تستطيع إختزال الكتل والأثير والمادّة والجغرافيا وما إليها ، وبالتالي كان الخطر أقلّ بكثير نسبياً من العالم الذي نعيش فيه الآن (**عدم قدرة الآخرين على التأثير**) .

أمّا اليوم فقد أصبح العالم مثل قرية بل أقلّ منها بحيث أصبحت فعاليّة الوسائل أكثر شموليّة ووصوليّة وتأثيراً وتدخل إلى كلّ بيت : من شاشة التلفزيون التي تعصف بحرب الثقافة والحضارة ، الى الإنترنت ، الى وكلاء السلع ومكاتب التمثيل للمعلوماتية الى قواعد الاحتكار للشركات العابرة للقارات ، بحيث أصبح من شأن رجل يجلس وراء مكتب يدير الستلايت العالمي أو الإنترنت في أن يقوم بعمليّة إدارة حرب ثقافيّة أو جاسوسيّة ، وعبر وساطة الأقمار الصناعيّة يمكن للأدوات العسكريّة والصواريخ العابرة للقارات أن تبدأ عمليّة شن حرب عالمية تطال مجموع وجه الأرض .

إنّ نظام أيشلون الأمريكي الذي اكتشف الأوروبيون فيما بعد انه وسيلة من أهم الوسائل التكنولوجية التي تعتمدها الولايات المتحدة من اجل التجسس المدني والعسكري والتجاري عبر الأقمار الصناعية التي تراقب الإنترنت والبريد الإلكتروني والهواتف المحمولة والثابتة المدنية والعسكرية ... إنّ هذا إن دلّ على شيئ فإنّه يدل على

أنّ العالم أصبح يعيش وسط وسائل تأثيريّة إختزلت كلّ كوكبنا ودخلت حربه إلى كل بيت وأثّرت على كلّ فرد ، وغيّرت وجه العالم المتداخل الأثر ، وأنّ الضعيف فيه مقتول ، مستعبَد ، ولكن بأسلوب حضاري من شأنه أن يوصّف الموت والإبادة الجماعيّة بالحضارة أيضاً . وذلك إعتماداً على منجزات العلم وأدواته .

لقد أشار غاندي منذ زمن طويل برسالة بعثَ بها إلى ابنته : أنّ العالم الذي نعرفه اليوم يختلف عن عالم الأمس ، وأنّ الولايات المتحدة الامريكية والتي تعلمت درساً من " الاستعمار الجغرافي " الذي قامت به اوروبا التي استنـــزفت ثروات الشعوب لكنّ الشعوب ثارت عليها فيما بعد آثرت أن تستعمر العالم ولكن بطريقة أخرى ، تقوم على أساس " الاستعمار الاقتصادي " بحيث لو نظر العالم الى الخريطة الجغرافية لوجد ان كل الدول مستقلة ذات سيادة ، لكنه لا يعلم ان الاقتصاد سلب منها كل معالم الاستقلال ، وأحالها الى مستعمرة مستنـــزفة " مستعمرة اقتصادية " .

وأضاف : على هذا المحيط من العالم الاقتصادي المستَعْمَر تعوم الولايات المتحدة الامريكية . وعن هويّة الأدوات أجابت العولمة عنها بمجموعة من المبتكرات التي غيّرت وجه الصراع والتأثير والنفوذ ..

والعجيب من أنصار العولمة أنّهم يرون أنّ الأدوات يجب أن تكون مجرّدة من أيّة قيمة ، وممنوع أن تحدّ من نفوذها مجموعة من الإعتبارات الأخلاقيّة والدينيّة والإنسانيّة ، ووجه العجب هو أنّ هذا التجرّد في القيم إنّما يعتمد على قيمة مسبقة تقول : إنّ الأدوات يجب أن تستفيد إلى الحدّ الأقسى من الثروة والإستغلال من دون إلتزام بـــ " مسؤوليّة " ومن دون ضمان إجتماعي أو إنساني . وهذا أخطر وجه ينادي به أصحاب الإمبراطوريّات العابرة للقارات . إنّهم يريدون أن يكونوا ملوك الأرض من دون مسائلة على الإطلاق .

وعليه : فإنّهم يرون أنّ " القيم المسؤولة " من شأنها أن تحدّ من القدرة التوسّعيّة لدى الإمبراطوريّات النافذة عالميّاً . والأكثر عجباً هو أنّهم يرون أنّ هذا

الدور ، وإن كان دوراً للدولة والسلطة في الإجتماع السياسي ، إلا أنّه ينعكس بنتيجته كضرائب تؤخذ من السلّة الماليّة للشركات والمؤسسات . ممّا ينعكس سلباً على النظرة التوسّعيّة في المشاريع العالميّة من جرّاء الكلفة الضريبيّة ...

وكما أشارت دراسة حديثة إلى أنّ من يكسب ٦٠ مليار دولار سنويّاً يخطّط من أجل أن يكسب ١٠٠ مليار من دون كلفة إداريّة وضرائبيّة وإنتاجيّة إن أمكن ممّا يعني أنّ الثروة أصبحت مطلباً ذاتيّاً ببعد النظر عن المجتمع والأسرة الوطنيّة التي تعيش فيه ... وكما ترى فإنّ هذا أكبر خطر على الإطلاق في تفكير أرباب رؤوس الأموال والثروات .

ونستفيد من هذا الكلام أنّ العولمة تعتمد مبدأ " العلم الثروة من أجل الثروة والتراكميّة " أمّا مبدأ " العلم للإنسان " فهو يشكّل أزمة أمام الكمّ التراكمي ويمنع من زيادة المحفّزات . وهو وإن وافق على ضمانات حدّ أقلّ من الحدّ الأدنى ، إنّما هو فقط من أجل بقاء سوق عالمي يشتري الخدمات والسلع ، في عمليّة منطق السوق ، وليس أكثر ...

إنّ أنصار العولمة يؤكّدونَ أنّ تنافراً حادّاً موجود فعلاً بين علم التراكميّة والنفعيّة لديهم ، وبين مطالب القيم الإنسانيّة والأخلاقيّة والدينيّة لأنّ هذه القيم تصرّ على أن يكون الإنسان أوّلاً في عمليّة التكامل النفعي ...

ونسأل من الذي يحرّك " البلاد الرأسمالية " ؟

من يصنع الزعماء في العالم الرأسمالي ؟ في ظلّ نتيجة يقينيّة يسلّم بها الجميع مفادها أنّ أدوات العلم النفعيّ تساهم وعلى نحو الخصوصيّة ذات الأصالة التي تقوم على ركائز فلسفة الشرعة الليبراليّة إلى حدّ صناعة الإجتماع السياسيّة ، بل تصنع زعامته !

لقد أشار جورج بوش الابن إبّان الإنتخابات الأوّليّة التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر شباط ٢٠٠٠ لغربلة من سيرشحه الحزب الجمهوري هل

بوش أو جون ماكين أشار بعيد أن إنتصر عليه جون ماكين في إحدى الولايات الأمريكية الصغيرة بما مضمونه : أنه لا يهتمّ لهذا الفوز وذلك لان ماكين استطاع ان يتصل بالناس لان المدينة صغيرة ، وانه " أي بوش " يتوقّع أن يتغلب عليه بسهولة في باقي الولايات لأنّها أكبر ، مما لا يسمح له بالإتّصال المباشر مع الناس لأنّ " ماكين " يحتاج إلى المال اللازم ، من أجل دفع حملته الإنتخابية والإتصال بالناس . وهو لا يملك مالاً يخوّله ذلك ... وبالفعل إعترف " ماكين " أنّ الأزمة الأساسية التي سيطرت عليه هي المال فجورج بوش يعتبر " إمبراطور تجارة النفط " ، مما يسح له خوض حرب الإنتخابات الحزبية والرئاسية على متن بحيرة من المال ...

ومن المفيد أن أشير إلى ظاهرة " المائة " التي نقلت تفاصيلها قناة الجزيرة القطرية ، والتي تُعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي عبارة عن طاقم من مائة شخص متموّلين يقومون بجمع التبرعات ، للمرشّح الرئاسيّ وبعد الفوز يقوم الرئيس بتوظيف زعماء الحملة الانتخابية في مراكز أساسية تعتبر الأقرب لصناعة القرار السياسي على قاعدة : " **من يضمن مالاً يضمن مشاركة في صناعة القرار** " .

هذا إن دلّ على شيئ فإنه يدلّ من دون شك على أنّ العالم الرأسمالي يحكمه المال ، وهذه تعتبر من المسلمات في الغرب الرأسماليّ ... إنّ أزمة صناعة المال لا تؤثّر فقط في المجال القطري وإنّما تجتاح الجغرافيا والكيانات السياسيّة وتؤثّر في الصناعة التوظيفيّة والسياسيّة ، ممّا يحدّد الخيارات على نسقٍ من نفوذ المال والثروة والأدوات التي تستعمل في هذا الإطار ، وإنّ الفضائح التي نعيشها اليوم جرّاء أزمة المال وصناعته ومدى شرعيته وعدمها خير دليلٍ على ذلك ، فألمانيا ما زالت تشهد المحاكمة الأهمّ للزعيم التاريخي الألماني " هلموت كول " الذي كشفت التحقيقات أنّه موّل حملته الإنتخابية بطريقة غير مشروعة ، عبر قنوات ماليّة من أجل ضمان النجاح في الإنتخابات . كما أنّه طلب من الرئيس الفرنسي السابق " فرانسوا ميترون " أن يمدّه المال من أجل أن يتغلّب على الحزب الإشتراكي الديمقراطي في الإنتخابات .

منذ بدايات شهر شباط ٢٠٠٠ دخل التحقيق الجدي " حدود الحقائق " حيث يتعرض الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني لأخطر الأزمات التي من شأنها أن تطيح به في الساحة السياسية والشعبية التي يمتلكها بسبب أزمة الصناديق السوداء وإصرار هلمت كول على عدم كشف أسماء المتبرعين له أثناء الحملة الإنتخابية ويصرّ كول على أنّه إضطر لقبول هذه الأموال بهدف تعزيز موقفه السياسي المهزوز أمام صناديق الإقتراع ، والفضيحة الأعظم هي تلك المراسلات التي جرت بين هلمت كول والرئيس الفرنسي فرانسوا ميترون ، من أجل الدعم المالي للفوز بالإنتخابات عام ١٩٩٤ مما أدّى إلى تدخل فرانسوا ميترون على طريق الإنتخابات الألمانية وأوعز إلى شركة " ألفا " بالمهمة ، فساعدته بأموال كبيرة سمحت له بإكتساح الإنتخابات وقتئذٍ وبعد تلك الفضائح جرى إستفتاء أظهر أنّ الحزب الديمقراطي المسيحي قد خسر أكثر من ٢٠ % من رصيده الشعبي لأنه ضلّل الشعب بالأموال عبر صناعة سياسيّة دعائيّة بهدف تضليل الرأي العام .

وقد تزعّم هذا الحزب هلمت كول ، لمدة ربع قرن ، كما ظلّ مستشارا لألمانيا مدة ١٦ عاماً وكان " كول " قد أشار إلى أنّ العالم السياسي إذا أراد أن يفتش عن الأيدي النظيفة في عالم السياسة فانه لن يجدها . وأنّ صناعة السياسة لا يكمن أن تتجاوز المال في مجتمع يقرّ للمال مجموعة من الحقوق تجعله " السيّد الأوّل " من دون منازع .

هذه حقيقة دامغة . فعالم الراسمالية لا يمكن أن تتعامل معه إلا بالمال وإلا فإنّ ما يسمّى بالممنوعات ، لــــن يسمح لك بالزعامة ، لأن العالم الرأسمالي كله محكوم للمال والثروة ... وكما هي الحال في ألمانيا فإنّها كذلك في المحاكم الإسرائيليّة حيث تعرّض الرئيس الإسرائيلي " عازر وايزمن " لمحاكمة قاسية بعد أن ثبت تلقيه مساعدات وهدايا مالية تقدّر بأكثر من ٢٠ مليون دولار من عدة مصادر أهمها الملياردير الفرنسي اليهودي الأصل سيروس كما أنّ حكومة إيهود باراك الإسرائيلية تعرّضت لنفس الجريمة

وهي تمويل الإنتخابات من خلال هدايا وتبرعات فاقت العشرات من ملايين الدولارات خلافاً للقانون وقد اعترف باراك ضمناً بذلك مشيراً إلى أنّه قبل هذه الأموال بحسن نيّة وأنّه لم يكن بمقدوره أن يمتنع عن أخذها وكذلك تعرّض نتنياهو الرئيس السابق لرئاسة الوزراء الإسرائيليّة ولو أردنا أن نفتح أوراق التمويل الإنتخابي في النادي الصناعي لظهر بطلان شرعيّة كلّ الإنتخابات في ذلك النادي ، ولو أردت أن أسرد جملة من مظاهر خرق القانون في الدول الرأسماليّة من هذه الجهة سردتُ عليك العجبَ العجاب ...

بهذا تظهر صورة حكومة المال والرساميل ، ومدى تأثيرها في صناعة النتائج في القطر وخارجه وعلى طول العولمة .

إنّ أزمة التأثير عبر الأدوات خاصّةً الماليّة والإقتصاديّة أصبحت ظاهرة تجتاح العالم وتكون فيها النسبة الإجتياحيّة على مقدار الكمّ والنوع للأدوات وهي تؤثّر في كلّ شيئ من سياسة وثقافيّة وحضارة وإجتماع ، وتسوّق ما تشاء وفق منظور السببية العامّة في صناعة الأفكار والسلوك وعلى مقدار السببيّة والموانع ... لذلك يتشدّد المعارضون للعولمة في النظر إليها لجهة أنّ العلم فيها لا يمثّل العالم شموليّاً وإنّما يمثّله على نطاق من يتملك وساطة شراء الخدمة والسلعة . ممّا لا يسمح للعدالة أن تلعب دوراً حقيقيّاً في تأمين الضمانة والتكافل الإنساني ... كما يصرّ المعارضون للعولمة على وجوب إعتماد مركز قيم دينيّة أخلاقيّة من شأنها تقديم مركز الأفراد والجماعات على مركز صدارة الثروة والمال في عمليّة تكامليّة ...

ويرون أنّ المسؤوليّة الأساسيّة للعلم المترجم إقتصاديّاً هو يكمن في تطوير نظام التكافل والتضامن البشري . لكنّ المشكلة ما زالت في الثقافة العامّة حيث يرى قسم أنّ هذا الخطاب يُصنّف ضمن خانةٍ " عبثيّة وجوديّة " . ممّا يعني مزيداً من النفعيّة الفرديّة على حساب الجماعة وعدم إهتمام بأزمة الإبادة البشريّة أو الإجتماعيّة . ويرى آخرون أنّ هذا الخطاب يصنّف ضمن خانةٍ " إعجازيّة وجوديّة " وإستمراريّة حقيقيّة وفق

منطق الأشياء على الأقلّ الذي يبرهن تماميّة هذا الأمر ممّا يعني أنّ التضامنيّة والإنسانيّة مبدأ أوّلي حاكم في إطار " العلاقة البشريّة " في شتّى جهاها الماليّة والسياسيّة والإجتماعيّة ... وترى طائفة أنّ أصل وجود الأفراد والجماعات يفترض مجموعة من الأنظمة الكفيلة التي تضمن تفعيل هذا الحقّ بالوجود وفق مسؤوليّة إلزاميّة لا تبرعيّة تأخذ بعين الإعتبار تطوّر الحاجة وفعليّة إشباعها وإن كان وفق قيم تفاوتيّة إلا أنّها يجب أن تكون تامّة من هذه الجهة وفعليّة ... ممّا يؤسس لنظام كفالة ومسؤوليّة ذات توصيف إنساني يتجاوز أولويّة القيم الماديّة في مقابل القيم الإنسانيّة ...

من هنا يكون دور المال " دور الخادم " ولا يمثّل حصريّة ماليّة . بل تمثّل النفعيّة والثراء طريقاً من أجل تحقيق هدف هو أسمى من المال ويتعلّق بتأصيل التوصيف الإنساني ، من دون أن يسقط القيمة الماليّة عن أساسها وجوهرها ، إنّما يحدّد أدوارها ويطوّر من جوهر غايتها ، لتكون " أكثر إنسانيّة " في مقابل النفعيّة الماديّة التراكميّة الفرديّة ...

ومن الجدير أن أشير إلى أنّ الإسلام كان قد أسّس لمجموعة من عناوين ورسّخها منها :

ـ حريّة إستغلال الأرض بما فيها التعدديّة المنفعيّة والملكيّة الفرديّة ، إلا أنّه قرن ذلك بمسؤوليّة ماليّة وجنائيّة ضمن معايير شرعيّة . وحدّد أعلى الهرم في القيم لمركز الإدارة الفكريّة التي تقوم على أساس بيان أنّ الأصل في المزاحمة بين الثروة والمال هو للإنسان . وأنّ القيم يجب أن تسير وفق هذا المنحى .

ـ مَنَعَ " الإحتكار " بكلّ أشكاله ، وهو شمولي ومتحرّك وفق منظومة أثر الزمان والمكان وهو ينظر بعين شموليّة إلى كلّ ما يتعلّق بالحاجة البشريّة . وفق قاعدة الإنسان أوّلاً .

ـ أقرّ ملكيّة وليّ الأمر (ملكيّة الدولة) ضمن أوصاف وعناوين لا تتعارض وملكيّة الفرد كأصل أوّلي . وسيّج ذلك ضمن نطاق ومعايير تتعلّق بحقّ

الحماية وممنوعيّة التعدّي ، بصورة موضوعيّة تكفل الملكيّة وتصونها وتمنع من طغيان الحكم في علاقته بثروة الأشخاص ، إلا أنّها تعطي الحكم واجب التدخّل من أجل إقرار مجموعة من الأنظمة الجنائيّة والماليّة التي تحقّق هدف " الإنسان أوّلاً " . من دون أن يكون ذلك بنظرة إعتباطيّة . من هنا أجازت بل أوجبت المعايير الشرعيّة محاكمة القرار السياسي وفق منظومة قضائيّة مستقلّة وواجبة الحكم بالعدل إعتماداً على مجموعة التشريع المقرّر في الإسلام . والذي على رأسه تساوي الأشخاص جميعاً أمام القانون . بل عدم حصانة أحد أمام حكم الله تعالى .

ـ إقرار مبدأ أوّليّ مفادهُ أنّ الثروة هي للنوع البشري . من دون أن يعارض ذلك الملكيّة الفرديّة ، فأقرّ مبدأ حقّ التفاوت وفق المعايير في النقل والإنتقال المالي عبر نظام الملكيّة الفرديّة والتخصّصيّة الماليّة وما إليها . لكنّ القاعدة الأوليّة هي أنّ كلّ ما في الكون مسخّر للنوع البشري ، وأنّ الملكيّة الفرديّة لا يجوز إستعمالها إلى درجة تسلب من الآخرين حقّ الحياة مثلاً . من هنا تكون حاكميّة مبدأ ملكيّة النوع على مبدأ الملكيّة الفرديّة . وبناءً عليه فقد أقرّ الإسلام نظام المعونة الحقوقيّة الماليّة عبر بيت المال أو الموازنة للأفراد والجماعات من أجل إشباع الحاجات الطبيعيّة والإجتماعيّة الثابتة والمتطوّرة ... لتعبّر عن مذهب تدخّلي يوازن بين الملكيّة الفرديّة ونظام المسؤوليّة التضامنيّة الماليّة من هذه الجهة .

ـ أجاز الإسلام التراكميّة الماليّة الفرديّة ، لكن وفق قانون المسؤوليّة التدخليّة من أجل المشاركة في صناعة العدالة الإجتماعيّة إعتماداً على قواعد وقوانين التضامنيّة الإسلاميّة ، وهي تختلف من حيث المضمون عن قواعد التضامن المقرّة في القانون الوضعي الرأسمالي . ففي الإسلام يعتبر حقّ الحصول على أسباب العيش الإجتماعيّ التي تضمن غنىً إجتماعيّاً أمراً واجباً . من هنا يجب أن تكون التراكميّة ضمن إطار المذهبيّة التشريعيّة في نظرة القواعد الإسلاميّة بخصوص الثروة وإعادة التوزيع النسبي .

ـ أقرّت الشريعة الإسلاميّة حقّ الإنتفاع من العلوم والإبتكارات وإعترفت بقيمته الماليّة ، لكنّها في نفس الوقت منعت من حقّ الإحتكار ، ونصّت على أنّ العلم ملك الجماعة والنوع وإن جاز إستغلالُهُ ماليّاً من قبل مكتشفيه ، ويكون ذلك ضمن أطر تتعلّق بعناوين ومبادئ لا يجوز أن تصطدم بمجموعة من المبادئ العليا التي أقرّها الشريعة فيما خصّ الإنسان ، وبديهيّ أنّه بين تزاحم شرعيّة براءة الإختراع وحاجة الإنسان يُقدّمُ الإنسانُ أوّلاً ولو من خلال أولويّة الإنفاق عليه من الموازنة والماليّة التي تخصّ الدولة .. ولا يسقط الإختراع وقيمتُه ، نعم لا يجوز أن تتمسّك الشركات العابرة للقارات بشرعيّة براءة الإختراع لتفرض أثماناً سوقيّة تجاريّة إحتكاريّة تخالف القيمة الحقيقيّة كما هي الحالُ مع حقل أفريقيا المتهالك من الفقر ، والذي فيه أكثر من ٢٥ مليون مصاب بالإيدز ، ومع ذلك تمنع عليهم الشركات الإحتكاريّة الإستفادة من ذلك تحت عنوان حقّ تسعير تجاري خاصّ هو إحتكاري جدّاً ... بل في الشريعة مبدأ يقول بوجوب إنقاذ النّفس إن توقّف ذلك على بذل المال ، ويكون هذا أيضاً من وظيفة بيت المال ، فإن لم يكن فيه فمن القادرين على ذلك .

ـ منع الثروة الماليّة من صناعة المعايير أو الإنقلاب على القواعد ، أو التطوير من مذهبيّته في مجال الأحكام التي تعتبر ثابتة ولا تتأثّر بالعوامل . وبصورة عامة منع المال من صناعة السياسة العامّة في البلاد وفق منظومة إنقلاب على مبدأ أولويّة مواثيق الشرعة الحقوقيّة كما أقرّها الإسلام .

إلى العديد من المبادئ العليا الإسلاميّة التي تحدّد إطاراً فكريّاً يقوم على المسؤوليّة في مشاركة التضامن البشريّ على قاعدة أولويّة الإنسان على السلعة والقيم الماليّة . وهذه كما ترى تشكّل إطاراً لضبط الثروة أو قسم منها لتكون وظيفيّاً موجّهة نحو الإنسانِ لا نحو الخزينةِ التراكميّة ، في لحظة يبدو فيها جوعى العالم يلفظون وهم يلفظون أنفاسهم ، ومرض الإيدز يموت منهم في كلّ عام أكثر من ٥ مليون

شخص ، في ظلّ إحتكار قاسٍ وحاد من شركات الأدوية التي تمنع عنهم أدويتها لعدم قدرتهم على الدفع . ولا نؤسّس بذلك لشرعةٍ تبرّعيّة . بل الشريعة الإسلاميّة أمضت ما عليه عنوان الأثمانِ وقيم المهن . لكنّها في نفس الوقت حدّدت نظام مسؤوليّة على الوحدات الماليّة ، وأقامت نظامها السياسيّ على نحوٍ تدخّليٍّ عبر الضريبةِ من أجل تطبيق شرعتها السياسيّة التدخليّة التي تقوم على أسسٍ من أولويّة الإنسانِ .

إنّ هذا يجعل الأدوات على قدرٍ من الأهميّة في صناعة العدالة الإجتماعيّة والإنسانيّة ويحقّق أصل المبدأ الأوّلي الذي أقرّته الشريعة الإسلاميّة من عالميّة الأفراد وعالميّة القانون وعالميّة الناموس الكلّي وعالميّة العدالة ، وعالميّة المدرسة الحقوقيّة ووحدة الأصل الوجودي والإستخلاف العام ... وكما هو معلوم إنّ الإسلام أوّل من نادى بالعولمة الإنسانيّة .

ضمانة المؤسسات المالية من العولمة

إنطلاقاً من فكرة أنّ " الفوضى حتماً تؤدّي إلى أزمة إبادة حقيقيّة للضعيف في ميادين السوق " يقول العرّابون للعولمة أنّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعتبران من أهمّ ركائز الضمانة الدوليّة التي يمكن ان تعتمد عليها الدول النامية بهدف ارساء نظام أكثر أمناً من الجهة الاقتصادية للعولمة .

ويعتبرون أنّ هذه المؤسسات تلعبُ دوراً إرشاديّاً وربّما إنقاذيّاً من أجل رسم معالم العالم الإقتصاديّة على مستوى من واقعيّة القيم الإقتصاديّة ذات الإنتاج الفاعل والأكثر أمناً من الناحية السوقيّة .

ويرفضُ المعارضون للعولمة هذه الحجج ، ويسردون مجموعة من الأدلّة التي تثبت أنّه لا ضمانة واقعيّة في ميدان العولمة فيما خصّ الضعفاء . منها : إنّ هذه المؤسسات تقوم على " هرمية سياسية " تقودها الدول الصناعيّة وبالأخصّ الولايات المتحدة الأمريكيّة وأوروبا الغربيّة ...

وهي لا إستقلال لها ذاتي خارج إرادة هذه الدول ، بحيث أثبت الواقع أنّها أداة طيّعة وكاملة بيد الهرمية الغربية . لقد اشار بطرس غالي الامين العام السابق للامم المتحدة ، بعد ان ترك منصبه ، الى ان دور هاتين المؤسستين يدور ضمن اطار الارادة السياسية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ، و قد أعطى المختصّون مجموعة أمثلة ميدانيّة وتقريريّة عن صورة هاتين المؤسستين ، منها إمتناع هاتين المؤسستين اعطاء مساعدات للدول النامية الا بعد ان تشرّع نظاماً اقتصادياً من خلال اصلاحات تخدم مصالح الشركات الغربيّة ... وهي ليست فعلاً في صالح هذه الدول النامية .

ومن الجدير أن نشير إلى أنّ هاتين المؤسستين لا دور إنقاذي لهما ، وفق الصورة العامّة لمفهوم الإنقاذ ، ووفق الصورة المجرّدة على قاعدة المساواة ، نعم إذا

كانت الدولة موالية لمن بيدهم الحصّة الكبرى من الأصوات (الولايات المتحدة الأمريكيّة والإتحاد الأوروبي) فإنّه من الطبيعي أن تحصل على نسبة ممتازة من المساعدات الإنقاذيّة الماليّة . كما حصل مع كوريا الجنوبيّة أبان الأزمة الآسيويّة حيث حصلت عل أكبر رقم تاريخي (٥٩ مليار دولار) .

في مقابل أهم أزمة شهدتها ماليزيا ومجموعة من الدول الآسيويّة والأفريقيّة لم تحصل على قروض سوى على مجموعة من القيم الإصلاحيّة النظريّة التي تقوم على إشتراط القروض بـــ " دخول " نظام السوق ، وتبنّي قيم الديمقراطيّة ، والنصّ على مشروع الرأسماليّة والليبراليّة ، ووضع برنامج يقوم على أساس الحدّ الشامل نسبيّاً للتقديمات الإجتماعيّة ، وخفض الإنفاق بنسبة كبيرة ، وكسر مجموعة مركزيّة من الحواجز الجمركيّة ، وتقبّل فكرة الحدود العالميّة . ثمّ إنّ هذه المؤسسات لا تمثّل " مصنع قيم " سوى ما يتعلّق بالرأسماليّة والتجارة الحرّة وتسويق نظام حلّ وفكّ الحواجز الجمركيّة ...

وعليه : فإنّ تجربة هاتين المؤسستين ومن خلال مراجعة دقيقة للهرم السياسي الذي يحكمها ، ومجموعة الأنشطة التاريخيّة التي قامت بها ، لا تدلّ على أنّها ضمانة جديّة فاعلة أو مؤسسة ضامنة لأزمة الضعفاء في الميدان الإقتصادي الدولي .

ان دور المؤسسات الدولية يرتكز على قيم أثبت الواقع أنّها تخالف " الحقائق الموضوعيّة " التي تؤثّر في الوحدات السياسيّة الأخرى . بحيث ترسم مجموعة من الإصلاحات على شكل سياسات عامة هي أكثر فائدة للإمبراطوريّات الإقتصاديّة من هذه الوحدات ... ولا ننسى أنّ الولايات المتحدة واوروبا تسيطران على البنك الدولي وصندوق النقد الدول بشكل محكم ، فالأوّل تحكمه الولايات المتحدة من خلال إتفاق غير مكتوب بين الاوروبيين والولايات المتحدة مع مراعاة المطالب الاوروبية ومصالحهم والثاني تحكمه أوروبا بالاتفاق مع الولايات المتحدة مع مراعاة الحاجة الامريكية ومصلحتها .

مع الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة منفردة تعتبر الأكثر أصواتاً وحجماً وبالتالي الأكثر تحكّماً بحيث تعتبر مهيمناً فعليّاً على كلتا المؤسستين حتى أنّها تؤثّر جدّاً بذاتها مع ما لها من أحلاف في صناعة القرارات حتى على الأوروبيين أنفسهم ، لكن بصورة نسبيّة ومنها : حين تدخلت في تعيين خلف لمدير الصندوق الدولي " ميشيل كامديسو " الذي انتهت ولايته تاريخ ١٠ شباط ٢٠٠٠ . حيث كان تاريخ ٤ آذار ٢٠٠٠ موعداً حقيقياً لإظهار مجموعة من أزمة التناقض الخفيّ بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي فمع ان الاوروبيين والأمريكان على اتفاق قديم من ان البنك الدولي يكون من حصّة الامريكان والصندوق الدولي يكون من حصّة الاوروبيين ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية صفعت اوروبا مجتمعةً ٤ آذار ٢٠٠٠ صفعةً تحذيريّة حين إمتنعت عن التصويت من اجل انتخاب مدير عام جديد لصندوق النقد الدولي من جنسية ألمانيّة وهو نائب وزير المالية الالماني " كايو كوش فيشير " الذي كان قد رشحته أوروبا لرئاسة صندوق النقد الدولي وقد حصل على ٤٣ % من الاصوات في الاقتراع الاولي غير الرسمي بين اعضاء مجلس ادارة الصندوق ، وعلى اساس هذا التصويت غير الرسمي سيواصل الاعضاء الـ ٢٤ الذين يمثلون الدول الاعضاء ١٨٢ دولة مشاوراتهم فيما بينهم وبين حكوماتهم لتحديد المرحلة المقبلة ولن يكون الألمانيّ الخاسرُ من بينهم .

أشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية لوحدها تملك من حصة الاصوات ٢١,٥% هذا بعيدا عن حلفائها الذين تحكمهم من عدة قارات ، كما أنّ أوروبا التي تمثل الوحدة الأوروبية مجتمعة ، تمـــثل من الاصوات ٣٠,٥ % مما يعني أنّ الولايات المتحدة تمثل حجماً عملاقاً خاصة اذا همست بأذن أتباعها وهذا ما حصل حيث امتنعت عن التصويت وهمست بآذن الآخرين ، مما اسقط المرشح الاوروبي الذي مثّل صدمة حقيقية للأوروبيين وأدركوا ان حجمهم ما زال بحاجة الى كثير من القوة من اجل الصراع على المصلحة وفق موازين الحرب المكشوفة .

وفي المدى القصير ، من البعيد ان يلعب الاتحاد الاوروبي هذه اللعبة بسبب تداخل الاقتصاد الاوروبي مع الولايات المتحدة ، ومنذ فترة قرأت بعض العديد من التقارير الاقتصادية المنقولة عن " الفيغارو " الفرنسية والتي تشير الى أزمة إعتراف من الأوروبيين بسبب هيمنة الولايات المتحدة على مجموعة من القطاعات العالميّة الحيويّة فضلاً عن قطاع " المعلوماتيّة " الذي يظهر أنّه بداية لعصرٍ جديد وباب جبّار لخريطة إقتصاديّة مختلفة جدّاً ، حيث تعتبر الولايات المتحدة رأس الهرم فيه ...

إنّ مجموعة من الظواهر الميدانيّة العالميّة تثبت أنّ حرباً أكثر شراسة بدأت فعلاً منذ عقدين ، تستعمل فيها كافّة الأسلحة الماليّة والنقديّة والتقنيّة والسوقيّة بما فيها المؤسستان الدوليتان : البنك الدولي والصندوق .

من هنا يصبح دور المرجعيّة التوجيهيّة لهاتين المؤسستين على الأقل مشكوكاً فيه . ومن يعود النظر إلى الأزمة الماليّة في العام ١٩٩٧ ومفرداتها التي أصابت أهمّ السلاّت العالميّة وأظهرت أنّ حجماً مرعباً ومذهلاً من الوحدات الماليّة الجبّارة قضت عليها لعبت القرصنة الماليّة العالميّة ، حتى من نفس الدولة وعبر مجموعة من خيارات هزيمة الآخر . كلّها تدلّ على أنّ واقعيّة قيم السوق كما هي أقوى بكثير من ضمانة ما يردّده البعض عن الصندوق والبنك الدوليين .

حيث لا شيئ يذكر للبنك والصندوق حصل عبر عمليّة علاجيّة أو وقائيّة أساسيّة أو جوهريّة تمّت في إطار الحؤول أو ترميم ما حصل ، ولولا الأدوات التي شاركت فيها مجموعة من الدول على رأسها الأمريكين والأوروبيين واليابانيين وقياساً على منافعهم وقيم السوق والربحيّة لسقط النظام العالمي ...

ويجب علينا دوماً أن نكرّر ونتذكّر أنّ البنك والصندوق يفكّران بعقل النفوذ الأمريكي الأوروبي . وينطقان بلسانهما لجهة أنّ صناعة القرارات فيهما تعود إلى حجم الأصوات للأمريكي والأوروبي ... وما عداه لا يملك شيئاً يذكر . هذا منطق النظام ، وتلك تجربة تاريخيّة تدلّ على هذه الحقيقة .

والأهمّ أن نعرف أنّ البنك والصندوق الدوليين لا يمثّلان ميزانيّة عالميّة أو مجلساً تشريعيّاً أو حكومة تنفيذيّة أو مجلس عمل تحكيمي ... بل هما عبارة عن مؤسستين ماليّتين ، يعتمد دورهما على نمط إرشادي كقاعدة أساسيّة . يضاف إليه مجموعة ماليّة تخضع لقيادة توجيهيّة أكيدة من قبل الأمريكيين والأوروبيين .

إنّ من يقرأ السياسة التنفيذيّة قياساً على الأرقام العمليّة والبرامج لهاتين المؤسستين يدرك واقع ما أقول ، حتى وإن كانت بعض الدول صديقة أو حليفة فإنّ هذا لا يكفي ، فيما إذا تزاحمت مصلحة شعب الدولة تلك مع مصلحة الشركات الأمريكيّة أو الأوروبيّة . إنّ المكسيك ذاقت " الويلات المرّة " من جانب الصندوق الدولي .

إنّ تجربة إندونيسيا التي قامت على أساس تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي طالب بها الصندوق الدولي ، مثل تحرير الاقتصاد والتخصيص واعتماد قوانين السوق ، والتقشف في الانفاقات الاجتماعية ... كانت هذه بنية سببيّة لدخول إندونيسيا مرحلة أخرى أكثر خطورة من الجانبين الإجتماعي الإقتصادي وفق قواعد السوق ... وقد أقرّ مجموعة ممّن لهم باع أو يد في تأثير صناعة القرار على أنّ أخطاءً حصلت في البرامج الإصلاحيّة التي أقرتّ من قبل هاتين المؤسستين الدوليّتين وأنّ بعضاً منها كانت بمثابة خطأ فادح [1] ... إنّ الدراسات المتخصّصة في هذا المجال منذ بداية التسعينات ، كانت تشير إلى أزمة " أمن إقتصادي " وذلك بالنظر إلى مجموعة من إصلاحات البنك والصندوق الدوليين إلا أنّ الشرط المسبق عند هاتين المؤسستين هو الإصلاح أوّلاً ثمّ الوصاية على التنفيذ ثانياً ثمّ القرض ثالثاً ... على سبيل المثال إندونيسيا ، فقد أدّت مجموعة من السياسات الماليّة التي إتّبعتها تحت عنوان التحوّل إلى نظام السوق المشروط إضافة إلى مجموعة أخرى سوقيّة ومن دون ضمانات حقيقيّة وفعليّة أدّت إلى إنهيارها أيما إنهيار للإقتصاد الإندونيسي ...

---

[1] راجع مجموعة خطب المدير العام للصندوق الذي إنتهت مدّته في العام ٢٠٠٠ . ميشيل كاميديسو

مع أنّ أندونيسيا كانت تعتبر من أهمّ الاقتصاديات في جنوب شرق آسيا وقد انهارت معها مجموعة مذهلة من القيم الماليّة الإستثماريّة الإجتماعيّة السياسيّة وصلت إلى حدّ إمكانيّة تفكّك مجموعة من أراضيها ، التي تمارس عليها سيادتها مثل إستقلال تيمور الشرقيّة وإنتقال عدوى الإستقلال إلى أقاليم أخرى أكثر حيويّة من الناحية الإقتصاديّة لما فيها من موارد معدنيّة غنيّة ...

ومن المعلوم عبر نتائج الدراسات الميدانيّة الإجتماعيّة أنّ لكلّ إنهيار أثراً حتى على الدول الأكثر حصانة ومناعة ، فكيف هي الحالُ بالنسبة إلى دول مثل الدول النامية ، التي لا يوجد عندها مجموعة من ضمانات إقتصاديّة سياسيّة معيشيّة إجتماعيّة ، سوى أنها تعتمد على الجيش ، من أجل ضمان وجودها السياسي على الخريطة ، ويعتبر الملفّ الإجتماعي كبير الأثر بعد أيّ إنهيار أو ضربة تصيب الدول ، حتى أنّ اليابان ما زالت حتى الآن تشكو من أزمة بنيويّة قاسية أثّرت في مجالات الإجتماعيّة الإنسانيّة بشكلٍ حادّ ... [1].

إنّ من يقرأ برويّة ملفّ هاتين المؤسستين ، يدرك أنّ تاريخهما حافلٌ بالعقاب إعتماداً على مقاييس تعتمد القيم الرأسماليّة ميزاناً وأساساً إستراتيجيّاً ، والأكثر عجباً

---

[1] تاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠ أظهرت دراسة أنّ اليابانيين الذين يواجهون عقداً من الركود مزّق العديد من " معايير المجتمع " فإنّ أفراده يشعرون بتشاؤم متزايد من المستقبل . وأوضحت الدراسة التي نشرتها وكالة كيودو للأنباء أنّ ٧٠ في المئة ممّن جرى إستطلاع رأيهم يشعرون بالقلق على مستقبل البلاد ، ويرجع ذلك جزئيّاً إلى ضعف الروابط العائليّة وأصحاب العمل ومنذ إنهيار الإقتصاد نسبيّاً في بداية التسعينات تواجه اليابان تهديدات لأنظمتها التقليديّة الخاصّة بالتوظيف والعلاقات الإجتماعيّة . وأضافت الدراسة أنّ الأبحاث التي أجريت على ألفيّ بالغ أوضحت أنّ ٧٧ بالمئة غاضبون من المجتمع .

وقالت إنّ ٦٥,٤ في المئة ممّن خضعوا للدراسة يشعرون بالحزن من حياتهم اليوميّة وأنّ ٥٧,٧ في المئة يقولون إنّ التغييرات الإجتماعيّة في اليابان اليوم تحدث بشكل سريع للغاية . وتؤثّر على سلوك الشباب والشابات والآباء والأولاد بصورة عامّة . وأضافت الدراسة أنّ ١٩,٢ في المئة فقط راضون عن عملهم لأنّهم يملكون مالاً جيّداً . ومنذ عقد التسعينات أخذت الحريّة الجنسيّة تجسّد مجموعة من النتائج التي تؤثّر فعلاً على الأسرة اليابانيّة . وأصبح للدعارة دور مهمّ مع أنّ اليابانيين تقليديّاً يعتبرون الأسرة مأمناً أساسيّاً في الحياة الإجتماعيّة . ويحاولون المحافظة على قدر مهمّ من ضبط السلوك وعدم الإنخراط في التحرّر غير المسؤول . لكنّ الدراسات المتتالية تظهر انّ الإعلام الأمريكي بالخصوص إستطاع أن يغيّر نسباً هامّة من مفاهيم الشباب خاصّة عبر الإنهيار الإقتصادي الذي لحق باليابان منذ التسعينات .

أنّ إعتماد النمط الرأسمالي لا يكفي لتقديم مساعدات وضمانات نسبيّة ، بل لا بدّ من ممارسة دور الخادم للمصالح الحيويّة والإستراتيجيّة الغربيّة ، وهذا أمر محسوم ، وإلا فإنّ الإرادة السياسيّة ستمنع ولادة الإرادة الماليّة الإنقاذيّة ، حتى وإن كان الإنهيار سيؤدّي إلى نتائج قاسية جدّاً على المستوى الإنساني والأخلاقي ...

فعلى سبيل المثال نشير إلى " ماليزيا " المهمّة آسيويّاً ، وهي من النمور الآسيويّة السبع من الجهة الإقتصاديّة ، حين تأثّرت من العدوى الآسيويّة ، مضافاً إلى اللعبة التي وصفتها ماليزيا بالعقاب الأمريكي عبر أزمة البورصة فقد طلبت قروضاً على شكل مساعدة عاجلة من صندوق النقد الدولي ، إلا أنّ الصندوق ردّ بوجوب القيام بمجموعة من الإصلاحات ، مع أنّ ماليزيا لا تشكو أزمة إصلاحات ، إنّما تشكو من أزمة عقاب وسوء نوايا وحرب بورصة خطيرة ... رئيس الوزراء " محمد مهاتير " رفض الإصلاحات ، فردّ عليه الصندوق بالإمتناع عن تقديم القروض ، وبسبب الحاجة أخذت ماليزيا تعيد النظر ربّما تحظى برضى الصندوق ، مع أنّ المشكلة كلّها تكمن في أنّ الأمريكيين والأوروبيين يشكون من حماية حادّة وقويّة تقوم بها ماليزيا لصالح سلعها ممّا يحدّ من حريّة السلعة الأمريكيّة الأوروبيّة ، وعلى النسق التقليدي لعب الصندوق دور الوسيط من أجل فتح ثغرات هامّة في جدار الحماية الماليزيّة للسلعة الوطنيّة .

ومن البديهي أن نشير إلى أنّ الدول النامية هي الدول الأكثر تحمّلاً للنتائج السلبيّة التي تقوم على أساسين :

الأوّل : رسم السياسة الدوليّة الإقتصاديّة عبر الشراكة المتناقضة التي تتقاطعها مجموعة من مصالح كبار النافذين كالولايات المتحدة والأوروبيين واليابان ...

الثاني : ترسيخ فكرة " ضخّ الأموال " عبر المؤسستين الدوليّتين " البنك والصندوق " عن طريق إستراتيجيّة الإرادة السياسيّة للدول الصناعيّة النافذة والحاكمة أيضاً .

إنّ من لا يملك مجموعة من وسائل التأثير أن لا يكون وجوده أو نضوجه مهمّاً وفق الأرقام والخرائط الإقتصاديّة فإنّ قوى النظام الإقتصادي تتعامل معه من هذا المنطلق ، ولا تعنيه أزمات الرعب التي يمرّ بها ... هذه روسيا تنوء أمام الهزائم المالية والاقتصادية والنقدية المتتالية وهي على شفا حفرةٍ خطيرة من الإنهيارات الإجتماعية النوعية الواسعة ، إلى درجة يخشى عليها المحلّلون من التفكّك السياسي وبداية التساقط لعمارتها الاستراتيجية .

ولأنّها تعبّر عن خطر في قوّتها ، ولأنّها حاجة إستراتيجيّة من الجهة الأمنيّة لحفظ أمن القوقاز وما يحيط بها من تشكيل قوى تمثّل خطراً على المصالح الغربيّة فإنّها لا تمثّل سوى سلعة أمنيّة تضخّ لها الأموال بمقادير الضرورة هذه فقط . وكلّما قرّرت روسيا النهضة من الجهة النافذة قطعت عنها هذه المؤسسات ومن ورائها الدول الغربيّة تلك المساعدات المقرّرة منذ التسعينات ، وتصرّ الدول الغربيّة على وجوب أن تتابع روسيا سيرها لدخول عالم السوق بعيداً عن كلّ الأزمات ، واللطيف أنّ الولايات المتحدة كانت قد علّلت الإنهيارات الإجتماعيّة بأنّها نتيجة طبيعيّة جدّاً ، وكأنّ الطبيعة بيت واسع جدّاً لحمل أثقال البشر في كلّ ما تعني أثقالهم من معنىً خطير لا تحمله السماء بوسعها ، مما أدّى إلى نكبات غير عادية في روسيا استدعت تصريحاً واضحاً من هلمت كول المستشار الألماني السابق ، الذي أشار إلى أنّ الانتقال إلى الرأسمالية لا بدّ له من شروط وضوابط ... الرأسمالية لا تعني السعادة المطلوبة ...

ولأن روسيا لا تعني أيّة قيمة في نهضتها ، سوى انها دولة ترسانة نووية ، لذا لا بدّ من ربط المساعدات بهذا الجانب ، إضافة إلى جوانب الإصلاحات الاقتصادية والتحوليّة ، هذا ما شرطهُ الامريكيون على الروس حتى يحصلوا على المساعدات المقرّرة لهم شرط أن يباشروا مجموعة من تدمير القوّة ، منها " تفكيك " عدد من الصواريخ النووية الاستراتيجية ، كما يجب عليهم أن يدمّروا ٢٠% من السلاح الكيميائي يضاف الى ذلك تفكيك أكثر من ٢٠٠ غواصة نووية ، وهذا كشرط أوّلي لدفعة أوليّة

من المساعدات الغربية المشروطة ! ... ومع أنّ الروس قاموا هذا الخيار إلا أنّهم خضعوا للأمر الواقع بعد أن شهدت روسيا إنهياراً كبيراً ..

وخيرُ مثالٍ جليٍّ في عالمنا المعاصرِ أزمة السلطة الذاتيّة الفلسطينيّة مع الصندوق والبنك الدوليين ... إنّ هذا الهرم الدولي يتدخّل بقوّة في صناعة وهندسة الأفكار الهيكليّة ونموذج الصورة العامّة من الجهة الإقتصاديّة الإجتماعيّة الأمنيّة ، على قاعدة المالك الذي يريد أن يحافظ على أمنِ وواقعيّة الوجود الإسرائيلي ، كما يحصل الآن من عقاب إقتصادي للسلطة الفلسطينيّة بسبب الإنتفاضة ..

ودوماً تبقى قرارات هاتين المؤسستين على تلازم مع إرادة القيم السياسيّة الأمريكيّة الأوروبيّة النافذة حتى ولو كلّفت هذه السياسة فواتير بشريّة هائلة .. هذا ما حصل في موقف هاتين المؤسستين من يوغسلافيا حتى في الجانب الإنساني إلى درجة لم يكن فيها حضور المؤسسات التابعة إلى الأمم المتحدة إلا صوريّاً ووسيلة ضغط أمريكيّة أوروبية على السلطة السياسيّة اليوغسلافيّة .

ففي يوغسلافيا لم يكن العالم يظن أنّ الامور ستبلغ الى حدّ استعمال سلاح من شأنه أن يهاجمَ العالم بأجمعه ، عبر حاملات الطائرات والصواريخ العابرة للقارات وترسانة هائلة من موادٍ سامّة ، كانت تقذف بها البوارج الأمريكية ، حتى من بحر العرب ، أي من آسيا إلى أوروبا ، ليس من اجل تحرير إقليم كوسوفو ، بل من اجل تنظيف " الجغرافيا السياسية " من بقايا الشيوعيّة المنهارة ..

ومع أنّ المشكلة مع النظام السياسي ، لكنّ الأمريكيين وحلفائهم حوّلوا الإنتقام إلى عقابٍ جماعيّ يطال المدنيين قبل غيرهم ، فأعلنوا حرب الجوعِ على الشعب اليوغسلافي منذ الساعات الأولى للحصار الذي فتك بنسبة كبيرة من الشعب اليوغسلافي حتى أنّه في تاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٠ قال مسؤولون في منظمات الاغاثة إعترفوا بأنّ يوغسلافيا تشهد ضراوة قاسية وتداعيات كبيرة يقرعها الفقر بسبب

الحصار الاقتصادي المفروض عليها فضلا عن الحرب التي شنّها الحلف الاطلسي إبّان تحرير إقليم كوسوفو ...

وقالت التقارير : إنّ يوغسلافيا التي انهكتها حروب البلقان ، هي الان في هاوية من مستنقعات الفقر ، حيث يتفاقم بؤس اعداد كبيرة من الصرب الى درجة اتخذوا من اساليب التفتيش في القمامة مظهراً عاديا من اجل العيش . وقال ديفيد ليثغو رئيس البعثة المحلية لمكتب المجموعات الاوروبية للمعونات الانسانية التابع للاتحاد الأوروبي : أعتقد أنّ الموقف خطير جداً ، ان الفقر والجوع طاول كل بيت ... وأشار تقرير أصدره برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين إلى أنّ عدد العاطلين عن العمل يبلغ مئات الألوف فيما يعتبر مبلغ ١٠٠ دولار راتباً شهرياً ممتازاً للذين لا يزالون يعملون ، وإنّ فرص العمل تتناقص بشرعة ، وإنّ حوالي ثلاثة ملايين شخص يعيشون دون خط الفقر ، مع ان عدد السكان لا يتجاوز ٩ ملايين نسمة ! وان الرابط الأسري أخذ يشهد أزمة غير عاديّة ، وان ممارسة الدعارة من أجل المال تنمو بسرعة هائلة . وان اتساع نطاق السطو أصبح كبيراً ... !

إنّ مجموعةً وافية من القراءات الميدانيّة تدلّ بوضوح على أنّ نفس الأدوات الضامنة هي أهمّ سلاح تباشرهُ الدول النافذة حتى فيما بينهما وعبر أساليبها المتعددة التي تخوض فيها غمار الحرب الأكثر تعقيداً وتشابكاً ونفوذاً . كلٌّ هذا يعني أنّ وجه التدويل العالمي للشأن السياسي والاقتصادي والإجتماعي إنّما يكمن في إطار مجموعة من القيم التي تسوّق وسائل نفوذ هادفة إلى جناية الربح بشقّه الإقتصادي لا الإنساني .

وتؤكّد على أنّ العولمة ليست رأسمالية إقتصادية تقوم على الإنسيابات المالية والسلعية والخدماتية فقط ومن دون هدف آخر ، وأنّ التلازم النامي بينها وبين الإنسان سيتحقّق فعلاً ، بل هي إنسيابات إقتصادية تدور ضمن محور الهيمنة السياسية ذات الفسلفة النفعيّة ، بعيداً عن الذات النوعيّة للبشر أو القيم التي من شأنها أن تؤثّر سلباً على طبيعة العدالة الدوليّة .

وعليه : فسيأخذ المنحنى الاقتصادي بما هو " قيمة نفعيّة " الدور الأهم في عالم الصراع ، بعد أن توسعت وسائل النفوذ .

لقد حالت الولايات المتحدة بين الصين ومنظمة التجارة الدولية حتى أواخر عام ١٩٩٩ ولم تسمح لها بفرصة الانضمام الى هذه المنظمة العالمية التي تعتبر الوجه العام لنظام دولي اقتصادي يقوم على مبدأ التحرّر الجمركي والتجاري . إلا بعد أن تعهّدت الصين للولايات المتحدة بفتح السوق الصينية بنسبة جيّدة ومحفّزة أمام سلعها إضافة إلى العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تضمن تحقيق هذه الحصّة فعليّاً. وكان من أهمها أنّ الصين عدّلت الدستور ، لتعترف بحق الملكية الفردية كما سمحت بتملّك الأجانب لنسبٍ هامّة من أسهم الشركات الوطنية الصينية ...

وبعد أن إنتهت الصين من مفاوضاتها مع الولايات المتحدة بدأ دور الإتحاد الأوروبي ليحصد ما توقفت عنده الولايات المتحدة في سوق يبلغ عدد المنتسبين له مليار ومائتا مليون نسمة ...

بهذا تظهر مجموعة من المؤشّرات التي توصّف الحقيقة الميدانيّة لما عليه عصرٌ آخر من التطوّر في عمليّة الإنتظام أمام القيم الإنسانيّة وأنّ أغلب الظن لن تتساوى مع حقيقة الجلود الهنديّة المعروضة في مجموعة من متاحف الولايات المتحدة وأوروبا . ولن تكون القيم في أحسن أحوالها أفضل من وضع العمّال الصينيين في المناجم ومن الطبيعي أنّها لن تصل مهما بلغ الأمر إلى حدود حقوق الإنسان في لوس أنجلوس ، مع ما هي عليه من إنهيار خطير في مجموعة القيم المركزيّة والتربويّة بالنسبة إلى السود ...

بمعنى أنّنا سنشهد مجموعة من سلعيّة القيم الإنسانيّة يكون من بواردها بيع أعضاء الأجنّة والتجارة بالعبيد وفق صور متعدّدة كما هي الآن . وسنسمع الكثير من الإدانات التي توصّف البشر بـــ " إرتكاب أخطاء " فادحة وما إليه والإعتداء على الطبيعة والإنتقام من الإنسان نفسه ، وفقاً لمنظومة تصاعديّة من سلعيّة الإنسان ، لا من

" أنسنَة " السلعة الذي تعتبر فيه البشريّة المالكة والمتفوّقة صناعيّاً والمتموّلة مركزاً للتوجيه والتقرير [١] .

أمام كلّ هذا :

أليس من حقّ الضعفاء طلب مجموعة فعليّة من الضمانات المؤسساتيّة العالميّة في زمنٍ تبدو فيه المؤسسات الدوليّة التي يسمّيها البعض بـ " الضامنة " رهينة المشيئة السياسيّة ، وتجسّد ميدانيّاً سياستها على مستوى الضرورة والحيويّة وغيرها من العناوين التي تتعلّق بسلّم سياحتها الماليّة ومصلحتها النوعيّة وما إليه [٢] .

لماذا يخوض النقابيّون في الغرب الصناعي حرباً مكشوفة على البنك والصندوق بسبب السياسة التي ينتهجانها ، والتي تعتمد على صناعة القيم الماليّة مدفوعة بالتوجّه السياسي للأمريكيين والأوروبيين ذوي الإحتكار المالي في السوق العالميّة ؟

---

[١] تاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠ نقلت الصحف البريطانيّة عن وليّ العهد البريطانيّ الأمير تشارلز قوله : إنّ الفياضانات الواسعة التي تجتاح بريطانيا حاليّاً هي نتيجة " عدم إكتراث متغطرس " للإنسان بالتوازن الدقيق للطبيعة . وأمام إحتفال " الألفيّة الطبيّ " الذي نظّمته الجمعيّة الطبيّة البريطانيّة قال : يجب علينا أن نجد وسيلة لضمان ألا يصبح التقدّم الباهر في التكنولوجيا _ الذي يبدو مفيداً في ظاهره _ أداةً لتدمير أنفسنا . وكانت المياه غمرت مناطق واسعة في الريف البريطاني بعدما فاضت الأنهار وقطعت الطرق البريّة والسكك الحديدية وأجبرت آلاف الأشخاص على الفرار من بيوتهم وغمرت أكثر من ٤٠٠٠ منشأة . في أحدث فيضانات لم تشهدها البلاد منذ خمسين عاماً . ونشرت بعض الصحف البريطانيّة إشارات العلماء الذين قالوا : إنّ الزيادة الحادّة في الأمطار الشتويّة هي دليل على إرتفاع درجات الحرارة في العالم الذي تسبّب فيه الإنسان . وقال تشارلز : لا يخامرني شكّ في أنّ بعض الأحداث التي وقعت أخيراً مثل كارثة مرض جنون البقر ، وربّما أستطيع أقول أيضاً الأحوال الجويّة الحادّة الحاليّة في بلدنا هي من عواقب عدم الإكتراث المتغطرس للإنسان بالتوازن الدقيق للطبيعة . وأضاف : ما من شكّ في أنّنا نعيش عصراً يشهد تقدّماً تكنولوجيّاً غير مسبوق . غالباً ما يكون مروّعاً وغالباً ما تتفوّق فيه سرعة التقدّم على الإعتبارات الأخلاقية الضروريّة .

[٢] تاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٠٠ أعلن البنك الدولي أنّ مجمل القروض التي حصلت عليها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغت : (٩٢٠ مليون دولار) . خلال العام الجاري . وجاء في التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠ الذي أصدره البنك وتزامن مع الإجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدولي في براغ أنّ إرتباطات قروض البنك الجديدة للبلدان المتعاملة معه هبطت إلى (١٥,٣ مليار دولار) مقابل (٢٩ مليار دولار) في السنة الماليّة لعام ١٩٩٩ . وبلغت المدفوعات في السنة الماليّة ٢٠٠٠ ما مقدارهُ ١٨,٥ مليار دولار . مقابل (٢٤ مليار دولار في السنة الماليّة لعام ١٩٩٩ . ومن خلال قراءة الدول التي حصلت على القروض تدرك أنّ السياسة الخارجيّة ومنطق الأحلاف الذي تديره الولايات المتحدة وأوروبا فقط هو المستفيد .

إنّ مردّ ذلك يكمن في شعورهم بأنّ سياسة الإجتماع السياسيّ أخطأت في تشريع وهندسة الإجتماع السياسيّ ، إلى حدّ أصبحت مجموعة قليلة من الأشخاص تملك إمبراطوريّات ، هي من تحدّد نتائج الشكل الإجتماعيّ ، وتؤسّس لمعايير ضمن التضامن الإجتماعيّ أكثر ما يكون خروجاً عن أصل الجوهر الهدفي الذي رمت البشريّة إليه منذ يومها الأوّل .. وهذا لا يتعلّق بقواعد مفروضة من فوق أو أنّه يتأثّر بفلسفة كسبيّة دجّن الآخرون أنفسهم عليها . بل هي نتيجة ممارسة في ظلّ بيئة ومناخ فلسفيّ دجّن النّاس على قدسيّة الليبراليّة وعظمتها ...

الخوف يكمن من أنّ الوحدات السياسيّة ككيان ، والوحدات الماليّة ضمن هذا الكيان ، إستطاعت أن تطوّع القيم لتكون بنية معبريّة للوصول إلى نتيجة إختزاليّة لكلّ الآخرين ، وهم الكمّ الأعظم . أمّا على صعيد الميدان الدوليّ فالأمر ليس بحاجة إلى التأمّل ، وهو إستنــــزافيّ وجبروتيّ وبعيد كلّ البعد عن ناموس التضامن أو النظر بحدٍّ أدنى إلى تضامنيّة ذات شقٍّ إنسانيّ .

حتى أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تطمح وتؤسّس للسيطرة الحادّة على زمام السياسة النقديّة ، لتحول دون إشراك حتى الحلفاء الأوروبيين في صياغة أثر نقدي يكون أثرهُ عالميّاً ، وذلك عبر دمج المؤسستين هاتين ضمن إطار نفوذ أكثر إنضباطاً في عمليّة ذات خطورة واضحة ، حتى على شركاء المعسكر الحرّ نفسه ، فضلاً عن شبه الدول النامية التي تتهاوى واحدةً تلو الأخرى أمام وقع الهزائم الإقتصاديّة والتطورات التكنولوجيّة السريعة والثابتة [1] .

---

[1] قالت مجلة درشبيغل الالمانية ذات التحقيق الخبري جدّاً في صفحتها على الشبكة الدولية " الانترنت " تاريخ ١١ آذار ٢٠٠٠ ان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بقوة للسيطرة على السلطة النقدية في العالم ولو من خلال كسر العرف الذي يقول بأن يكون مدير صندوق النقد الدولي من صالح الاوروبيين مقابل أن تكون حصة البنك الدولي لصالح الامريكيين ... وقد بدت أولى هذه الصورة من خلال نسف مرشح الاوروبيين من قبل الامريكيين اصحاب حصة الاسد في التصويت . خاصة ان الامريكيين إقترحوا تعديلات على صلاحيات صندوق النقد الدولي لصالح البنك الدولي من شأنها ان تسلب منه الدور النقدي الذي يلعبه وذلك بهدف تخلية السبيل امام البنك الدولي ليكون الركيزة المالية النقدية العالمية التي تسيطر =

والأهمّ في عمليّة الإحتكام إلى مشروع النهضة الإصلاحيّة عبر هاتين المؤسستين الدوليّتين اللتين تدّعيان النصح بموضوعيّة هو أنّ مجموعة من وصفَاتِها السحريّة أدّت إلى أزمة إنهيار ، يضاف إليها أنّها تمثّل صورة طبق الأصل عن مصلحة الشركات العابرة للقارات ، والتجربة الآسيويّة خير شاهدٍ على ذلك [1] .

ونسأل :

1. كيف يمكن للدول الضعيفة ، من دون ضمانات ، أن تخوض غمار عولمة غير مضمونة ، من ناحية عدالة بدائيّة ، فضلاً عن العدالة الشموليّة ولو في حدّها الأدنى .
2. هل يمكن للعولمة التي تقوم على اساس من موازين حرب استنــــزافيه تتقاطع فيه كل ادوات الصراع من اجل كسب " هرميّة عليا " في النظام

- عليها الولايات المتحدة ... وتشير المجلة الى ان الرئيس الامريكي بيل كلنتون يدير صراع مرشح صندوق النقد الدولي من خلال الهاتف ويتدخل مباشرة ويحادث الدبلوماسيين في بروكسل لتحريضهم على المرشح الاوروبي . وقد اكدت التصريحات المتعددة من قبل الامريكيين الى ان يسعون بقوة من اجل السلطات المالية الدولية من هذا الصندوق الدولي بهدف اسنادها للبنك الدولي ، وقد اغرت الولايات المتحدة الدول النامية بهذا التوجه تحت غطاء وعدها الدول النامية بقروض هامة ، مما جعل الدول النامية الى جانب الولايات المتحدة في صراع السلطات المالية والنقدية في الصندوق النقد الدولي .

[1] بعض من الدول التي غزتها الشركات العابرة للقارات واستوطنتها اقتصاديّاً تستيقظ على خطرٍ قاسٍ جدّاً ومخيف بالنسبة لاقتصادياتها مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبيّة وهونغ كونغ واندونيسيا وتايلاند وماليزيا حتى الصين التي كانت اكثر تحصّناً من الشركات العابرة للقارات ...

وفي عام ١٩٩٧ تبدأ ازمة انهيار غير مسبوقة في دول نمور آسيا وتعلن كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا أخطر ازمة اقتصادية ، وتبدأ أكبر الشركات العالمية بالانسحاب منها وتهريب الاموال خوفاً من هزيمة الاقتصاد . وتعلن الشركات عجزها عن سداد كميات هائلة من ديون البنوك ... ويزداد عدد المؤسسات الكبرى التي تعلن افلاسها ...

ومنذ عام ١٩٩٨ تدخل هذه الدول باب المديونيّة من حجرتها الواسعة ، ويتدخل صندوق النقد الدولي ويقرض كوريا الجنوبيّة الرقم التاريخي ٥٩ مليار دولار وينصدم العالم النامي بانهيار نسبي كبير واضح لتجربة استعمار رؤوس الاموال الصناعية من قبل الشركات العابرة للحدود في دول العالم النامي .

الدولي ، هل يمكن لها ان تقوم على شرعةٍ ترى في الانسان نموذجاً للقداسة وتقديم الخدمات ؟

في الحقيقة ووفقاً لما أشرنا إليه لا تبدو العولمة سوى " **عولمة مال وثراء** " وثقافة سلعيّة ، تتفوّق فيها (**قيم النفع**) على قيم وقياسات وموازين الحقوق الإنسانيّة ، التي تتخذ من السلعة عنوانها الأهم ، من أجل تحصيل رتبة الشرف والقيادة في عالم النفوذ والسيطرة .

انحسار الحدود القومية (١)

(منذ زمنٍ كانت بعض الكتابات الخياليّة والأفكار المستقبليّة تشير إلى أنّ هذا العالم سيصبح أكثر إتصالاً وتأثّراً ، وتتشابك به وسائل إختصار الزمان والمكان إلى درجة تُدارُ به الحياة العالميّة من وراء مكتبٍ أو حجرةٍ وأضافت تلك الكتابات أنّ أهل الشرق سيرون أهل الغرب ، والعكس أيضاً وسيصبح الكوكب الذي عليه نعيش كأنّه قرية صغيرة جدّاً ، تختصرها " وسائل وأدوات " وفق أنظمة قادرة على إستغلال نواميس الكون ...) ...

ومن بين النظريّات والكتابات الإقتصاديّة المستقبليّة ما ظهر في الخمسينات من كتابات كانت تشير إلى انّ العالم يوماً ما سيجمعه الإقتصاد ، وستسيطر قيم السوق والحاجة عبر أدوات إقتصاديّة على منافذ القوّة وصنع القرار ، وسيصبح العالم نتيجة إقتصاديّة .

وتضيف تلك الكتابات أنّ هذا سيقرّبنا من الوحدة العالميّة ، ومن منظار إقتصادي ، وستكون فيه الأدوات العابرة للقارات واحدةً من تلك العناصر التي تشكّل الهرم الكبير القابض على حكومة كوكبنا العالميّة ...

ومرّ الزمن ، وظهرت الأدوات الإقتصاديّة أكثر حدّة إلا أنّ عالم التعدديّة السياسيّة ظلّ موجوداً ، وعلى الأقلّ في إطار قطبيّة أو تعدديّة فاعلة أو في ظلّ عدم سيطرة مطلقة من دولة على كلّ ما يجري في العالم .

لكنّ مركزيّة السياسة تقبض بقوّة على مقاليد قيادة الوحدات الماليّة والإقتصاديّة ، وتخوض حرباً عاتية بدافع إقتصاديّة وإعلاميّة وتكنولوجية ، تكون فيها السياسة السفينة التي تحمل كلّ هذه الوحدات في ظلّ صراع عنيف بين الوحدات الماليّة والإقتصاديّة تحت إستراتيجيّة صراع الجنسيات السياسيّة التي تضمن إنتاج وتسويق هذه السلع إمّا مباشرة وإمّا بصورة غير مباشرة ، إلا أنّ هذا لا ينفي ما للمال والوحدات

الإقتصاديّة من أثر في صناعة أو التأثير في الأحداث أو صناعة السياسة داخل الدولة وفي الميدان الدولي ... بهذا يمكن لنا أن نتحدّث عن إنحسار الحدود وبنسبة هامّة من جهة إنهيار نسبي للحواجر الجمركيّة والممانعة السياسيّة أمام واقع حاجة التعدديّة في المبادلة ، وضرورة التعامل على نسق عولمة السلع بمعناها الأشمل .

منذ زمنٍ إعتبر أنصار العولمة ان " مقولة الحدود " والمعنى الحاد لها ، سينهزم أمام الظاهرة الجديدة التي تتعنون بالمفاهيم الحاكمة في المجال العالمي والتي تتلخّص بقوانين العولمة ، فالعالم أصبح على ارتباط شديد الى درجة ان المجازفة بالقطيعة بين الدول ستؤدي الى انهيارات لا سابق لها ، وبنظرهم أنّه من المستحيل أن تحصل قطيعة في هذا المجال ، لأنّ التعددية في المجال الاقتصادي ستكون لها حكومة أساسيّة في صناعة الأحداث والأشخاص ، كما أنّ الموارد وتصريف السلع لا يمكن أن يقوم إلا على أساس مفهوم حاجة الدول والأشخاص والشركات إلى بعضها البعض عبر البحار والأقطار .

ومن يعاود قراءة التاريخ السياسي يجد ان فكرة التعددية وفتح الاسواق هي الاساس الحاكم الممنوع دوليّاً أن يعتريه حواجز من شأنِها أن تعيق انسياباته وفق الامتيازات التي تتناسب مع حجم التطور . فمنذ القرن السابع عشر خاضت أوروبا أعتى الحروب القارية والدولية بهدف تمديد الوجه الهام للاقتصاد الوطني .

لقد اعتبرت أسبانيا ان الهيمنة الدولية تكمن في القدرات الاقتصادية لذا جابت عالم ما وراء البحار من اجل جمع الذهب والفضة واستغلال الموارد ، كما ان الحرب التي دارت بين كل من انكلترا وفرنسا والنمسا واسبانيا وبروسيا والسويد وبولندا كلها كانت تتمحور ضمن اطار الاقتصاديات والاستعمار من اجل الموارد الاقتصادية وفتح الاسواق ، حتى ان التاج البريطاني خاض حروباً عاتية مع فرنسا من اجل تحديد مصير الولايات الثلاث عشر في امريكا الشمالية ، فعمل كل منهما على تصدير المستعمرين ، بالاضافة الى المجازر العنيفة التي خاضها الفرنسيون والانكليز ضد سكان الامريكية

الأصليين ، مما ادى الى ابادتهم بصورة كبيرة جداً ، وقد حددت الفرنسيون والانكليز الهدف من هذه الولايات وهو يقوم على التالي :

١. فتح اسواقها من اجل تسويق السلع .
٢. منع سكان المستعمرات في امريكا الشمالية من بيع الموارد الطبيعية لأية دولة الا بعد اخذ الاذن من الدولة المستعمِرة .
٣. حصر مبيعاتهم بسوق المستعمر .
٤. تحديد الحصص المالية والضرائبية وفق موازين القوانين الاستعمارية .
٥. تحديد العلاقة بين المستعمرات والحكم المستعمر من خلال القنوات المالية وبالتالي لم تكن القوة والعتاد والجند سوى وسائل من اجل ارغام المستعمرات على اتباع سياسة الاستعمار .

وللدلالة على مدى التطورات أشير الى ان ٥ من اصل ١٣ من المستعمرات في أمريكا الشمالية كانت مملوكة لشركات تجارية بريطانية .

إلا أنّ التطورات الحربية التي ظلت على مدى قرنين تخوضها اوروبا انعكست على شكل انهيارات وتفليسات مالية ضخمة اصابت خزائن الدول المتحاربة ، مما عزّز فكرة الاستعمار وفرض الضرائب ، واستغلال منتجات ما وراء البحار ، بهدف اعادة ترتيب القوى في القارة الأوروبية ، ما ادى الى تغيير حقيقي في الخريطة الاوروبية ، فاسبانيا التي كانت تعتبر الدولة العملاقة في القرن الثامن عشر اخذت تنهار الى درجة أنّ مشكلة وراثة العرش الاسباني كادت تنهيها من الوجود ، كما ان بولندا مع عظمتها انتهت من الوجود ، يضاف الى ذلك العديد من الدول والدويلات التي كانت تنهار امام القواعد الميدانية التي تعتمدها الدول في خوض الحروب ، وكلها كانت ترمي الى تعزيز القدرات التنافسية المالية والاقتصادية لذا صنّف الاقتصاديون هذا العصر بانه عصر المستعمرات ، وبتعبير اسلم ، انها حرب الاقتصاد ... معنى هذا ان منطق المواثيق الدولية لم يكن له من معنى ، هذا ما تشهد له الوثائق التاريخية بهدف خلق معادلة تقوم

على الهيمنة القاريّة ... واليوم نجد نفس الدور تلعبه الدول ضمن اطار العولمة ، وتستعمل فيه اعتى الاسلحة من اقتصادية وتكنولوجية وحربية بهدف اعادة رسم الخريطة الدولية من منظار الهيمنة .

وبعد التطورات الهائلة نجد ان الاقتصاد العالمي من سلع ونقد وماليّات كله مترابط بعضه البعض الى أقصى الحدود ، وان انهياراً ضخماً يصيب " وول ستريت " في الولايات المتحدة فإنّه سيؤثر في العالم ، بمعنى أنّ التأثر والتأثير يكون على قدر الحلقة التي تمثلها الدولة في الاقتصاد العالمي ، ولم يتوقف الإتصال الكوني بعالم الاقتصاد إنّما هو أشد ارتباطاً في عالم الإعلام والإعلان والاتصالات . حتى وصّف العديد من أصحاب البحث الدولي العالم اليوم بـ " العالم الإلكتروني " بكافّة وسائله الذي يربط الغرب بالمشرق والشمال بالجنوب .

كما أن الحديث عن الأمن الغذائي والبيئي والسياسي والاجتماعي هو حديث يرتبط بالمجال الدولي ، بحيث خرج بعد هذه الثورة العلمية عبر الأدوات النافذة عالميّاً من المجال المحلي والإقليمي إلى المجال الدولي .

على هذا ، كان من الطبيعي أن تنساب السلع ورؤوس الأموال والأشخاص ما وراء الحدود ، ولا يستطيع أي نظام أن يتخلّى عنها ، لأنّها ترتبط بالسلسلة الاقتصادية المالية النقدية السلعيّة ، فضلا عن الارتباط السياسي العام . لذلك يشير هؤلاء العرابون الى ان الجغرافيا السياسية ستنقلب عن هذا الاطار ليحكمها مفهوم آخر " الجغرافيا الاقتصادية " وستكون الحكومة فيه للمال والثراء والاقتصاد على حساب السياسة وبالتالي ستصبح السياسة نتاجاً لعالم الاقتصاد الحاكم .

وهنا لا بدّ من بيان عدّة ملاحظات :

أشرت فيما سبق إلى أنّ كتابات العلاقات الدولية في الخمسينات من القرن العشرين كانت قد أشارت إلى أنّ نطاق العالمية وتأثير الأدوات ، سيكون في الثمانينات على أساس من قواعد " الهرمية الحاكمة " في المجال الدولة وصناعة التأثير والنتائج في

" الإجتماع السياسي " وذلك عبر أدوات تتربع فيها الحكومة الاقتصادية على رأس الحكم وصناعة الأشياء والقيم .

وها نحن قد دخلنا في الألفية الثالثة ، لتكشف لنا أنّ الهرمية الاقتصادية إنّما هي نتاج صراع الأقوياء في السلطنة السياسيّة في نادي الكبار من أجل إفراز قوة مهيمنة واحدة إن أمكن أو متعدّدة تكون على قياس تراتبي لتعالب دور الهيمنة وصناعة الأحداث في " المجال الدولي " وفق منظار الإقتصاد المهيمن إن أمكن أو الإقتصاد المتعدّد وفي كلّ الحالات هو (تابع سياسيّاً) .

ومن خلال دراسات ميدانية نجد ان الدول خاصة الصناعية ، تحكم سيطرتها بقوة على عنق الاقتصاد ، وتحوّره للمصلحة النوعية للدولة القومية أو الوطنية وما إلى ذلك ، حتى أنّ تحديد الهوية الاقتصادية اليوم أخذ يتبلور من خلال الجنسية التي تحملها الشركة والأساطيل العابرة للقارات ، بل إنّ الفرص الاستثمارية والتسويقية للشركات العابرة للقارات والمصارف الدولية ورجال الاعمال والخدمات العابرة والرأسمال ... إنّما تتوقف على دعم الدول الأم ذات الصناعة والحكم السياسي .

ومن المظاهر الأساسية التي يتوصّف فيها الإقتصاد اليوم ، أنّه يقوم على محيط من الصراع بين الشركات والمؤسسات ورؤوس الأموال ، لا يمكن للشركات أن تتابع فيه الصراع إلا وفق نظرية " دعم الدولة " خاصّة في نادي القوى الكبرى ، التي تخوض غمار حرب إستنـــزافيّة عبر الأساطيل الماليّة ، هذا معنى كان قد أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين ... ومعنى هذا أنّ الترابط بين مقولة الاقتصاد والسياسة ، إنّما هو ضمن إطار التحديد العضوي التابع سياسيّاً ، مما يعني أنّ الحاجة الاقتصادية إلى السياسة أمر واضح ميدانيّاً وضروري .

لقد أصبحت " المرجعية السياسية " وعلى مقدار وزنها " الأساس العالمي " في مجال دعم الوحدات الماليّة والأساطيل العابرة للقارات ، ومن الطبيعي أنّ الإنهيار الذي يصيب دولة ما ، فإنّه سيصيب إقتصادها بمقدار إصابتها السياسيّة ، وان الدولة التي لا

تمتلك وسائل النفوذ لن تستطيع امتلاك هرمية إقتصادية بالمعنى المنافس ... لقد تغيرت المعادلة في المجال الوظيفي للدولة مما كانت عليه في الماضي ، اليوم أضحى من أهم واجبات الدولة خلق فرص العمل وتطوير الإنتاج وفتح الأسواق القاريّة والعالمية وتخطيط السياسة العامّة للبلاد بما فيها الإقتصاديّة والماليّة والنقديّة مما يعني أنّ الدولة تسير جنباً إلى جنب مع رؤوس أموالها ، ورجال أعمالها ، من أجل توظيفها ضمن إستراتيجيّة الأدوات في المنافسة العالميّة ، التي تتوقّف على نتيجة أدائها قوّة الدولة في مجال صناعة الأحداث والتأثير بها عالمياً ، حتى أنّ ظاهرة التآلف والضرورة بين الوفد السياسي والوفد الاقتصادي أصبحت عنواناً للخيارات التي تحكم السياسة العالمية .

إنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة التي كانت موضوع دراسات كثيرة جدّاً بعد حرب عاصفة الصحراء في الخليج ، والتي كانت تؤكّد أنّ إنهيارات أكثر خطورة ستصيب إقتصادها ، حتى وصلت مجموعة من الدراسات إلى نتيجة مفادها إنّ هذا الإقتصاد الأمريكي سينهار بنسبٍ قاسية جدّاً ولن يسمح للولايات المتحدة بعد ذلك بلعب دور " القيادة العالميّة " ، وحدّدت بعض الدراسات تاريخاً لذلك وهو ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وما بعده .

إلا أنّ ما نشاهدهُ من إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكيّة هو العكس تماماً لذلك ، والسبب الواضح لتجاوز أزمة فعلاً كانت خطيرة جدّاً وباعتراف الرسميين وصنّاع القرار السياسي الإقتصادي الجمهور العام تكمنُ في أنّ القدرات السياسيّة العسكريّة الأمريكيّة إستطاعت بحنكة فتح أسواق إحتكاريّة في مجموعةٍ واسعةٍ من القطع العالميّة ، ومنع المنافسة فيها لأسباب سياسيّة عسكريّة ماليّة وغيرها ، ممّا أدّى إلى خلق فرص إستثماريّة وضخّ السوق الأمريكيّة بنسبة قياسيّة من فرص العمل وبالتالي زيادة متتالية في الناتج القومي ، يضاف إليه مجموعة من الصناعات مثل " صناعة المعلوماتيّة والإكتشافات الطبيّة " ، التي دفعت الولايات المتحدة في أهم نموّ وربحيّة إقتصاديّة وقدرة نافذة في صناعة الأموال عبر الإنتاجيّة والإستثمار والتسويق ...

وبصورةٍ أوضح عبر مثالٍ عكسيّ : إنّ اليابان ما زالت تشكو أزمة ركود حادة ، وذلك ليس بسبب أزمة تقنيّة أو إنتاجيّة أو معلوماتيّة ، إنّما بسبب أزمة تسويق حادّة ، مع أنّ اليابان تعتبر ثاني إقتصاد عالميّ ، ومع هذا تأثّرت تأثّراً عنيفاً بالإنهيارات الآسيويّة منذ العام ١٩٩٧ ولو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية توالياً عامي ١٩٩٧و ١٩٩٨ لأدّت التداعيات الاقتصادية في اليابان إلى نتائج قُدّرَت بـــ " إنهيارات " تتجاوز القدرات العالمية ، وسبب ضبط الولايات المتحدة لهذا الانهيار يكمن في ان المبادلات اليابانية الامريكية هامّة جدّاً ، ممّا يعني أنّ ثبات الإقتصاد فيه مصلحة تدفع الأمريكيين لتبنّي نظريّة دعم الإقتصاد الياباني وضمن حدود معيّنة ...

لقد أجاب صندوق النقد الدولي عن أزمة الركود الياباني مؤكّداً أنّ المشكلة تكمن في التصريف (السوق) . أما لماذا لا تستطيع اليابان أن تصرّف أموالها ؟ جوابه واضح هو : أنّه يتوقف على مجموعة وسائل نافذة من شأنها أن تساعد السلعة اليابانية في السوق العالمية ، وهي كما ترى ضعيفة الجانب نسبيّاً أمام العملاق الأمريكي العسكري السياسي ، الذي يعتمد أيضاً مجموعة من وسائل متعدّدة من سياسة ومال وعسكر مشروطة بإحتكار السوق ، مضافاً إلى أسطولِه الإقتصادي الضخم .

مع الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة الامريكية تتبع أسلوب إغراق " الطرف الآخر " ، وذلك عبر عدة طرق تستهدف " جبريّة إحتكاريّة للسوق " ، ولو عبر قناع الحرية وقوانين السوق والمنافسة المشروعة (الإختيار الاقتصادي المقنّع) من تلك الوسائل المساعدات الاقتصادية السنوية التي تبلغ أرقاماً مذهلة ، والتي تستعملها الولايات المتحدة كـــ " مصيدة إتفاقات " ، من أجل حصر التبادل في شراء السلع من المصانع الأمريكية .

وهذهِ المساعدات أو الهبات والقروض الميسّرة والعطايا النصفية والإعفاءات الجمركيّة وسياسة الحصص وأموال الإستثمار والتسهيلات الجمركيّة والإعفاءات الضريبيّة والرأسمال المشترك بوصاية الثروة الأمريكية هي مشروطة بالإقتصاد التصريفي

لسلع الولايات المتحدة ، وإحتكارات السوق المستهدفة ، بحيث تحصر نِسَبَاً عاليةً من السوق بالسلع الأمريكية ، تصل إلى حدّ الإحتكار للسوق ، في أهمّ وأوسع السلع المدنية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها ... يضاف إلى سياسة الهبات والقروض الميسّرة سياسة " القدرة العسكرية التدخلية " في المجالات المتنوعة في العالم من أجل الهيمنة الاقتصادية ، كما فعلت في حرب عاصفة الصحراء التي لم تتوقّف عند الشق المالي للتكاليف العسكرية بل إستطاعت أن تقنع دول الخليج بسياسة تقوم على أساس خلق قدرات ذاتيّة عسكريّة في الخليج من أجل ضمان أمني أكثر إستقراراً ، يضاف إليه وجود الآلة الأمريكيّة وجندها ، ممّا فتح باباً لا نهاية له أمام فواتير شراء السلاح الأمريكي ، وقد إعتُبِرت زيارات تسويق وليهام كوهين (وزير الدفاع الأمريكي) قياسيّةً إلى دول الخليج كما إعتبرت فاتورة الشرق الأوسط ، وبالأخص فاتورة دول الخليج العسكريّة مذهلة جدّاً .

كلُّ هذا فضلاً عن سبل الاندماج الاقتصادي مع رؤوس الاموال لصالح المال الامريكي ... بذلك يصبح المال وسيلة من وسائل النفوذ الهائل للسياسة الامريكية ، وبالتالي يصبح القول عن " جغرافيا الاقتصاد " قولاً بلا معنى ، ويكفي أن نقول : إنّ عالم الإقتصاد التابع سياسيّاً على النطاق الدولي هو المرجع الاساس الذي يحكم قواعد الإنتاج والسوق . لكنّ هذا لا يقلّل من أثر المال في عمليّة التأثر أو صناعة الأحداث ، لجهة انه يمثل قدرة حيويّة ذات " تأثير وتأثّر " ضمن محاور تحتاج الى مجموعة من الشروط الاقتصادية والسياسية وبذلك يبرز دور المال الذي يتخطّى الجغرافيا من الناحية المادية الذي يخفي وراءه نسبة من التغيرات ذات التأثير فوق المادي والذي من شأنه التأثير في مجرى الحياة العامة من خلال الضربات الاقتصادية المتتالية التي تتمحور في جنبات معسكر المال ، والتي تنعكس على الإطار العام ، منها مشكلة الكتلة النقدية وإمكانات السيطرة على سعر الصرف وأدوات البورصة ونتائجها التي أثرّت سلباً بالعديد من القلاع الاقتصادية في العديد من الدول الصناعية المرموقة . والتي كادت أن

تودي بإنهيارات تفوق إمكانات الضبط العالمي من الجهة الاقتصادية . خاصة أنّ الرأسمال في السوق الدوليّة يستفيد من عدم إقرار نظام قانوني عالمي ملزم يتوازن مع عالميّة السلعة .

إلا أنّه ومع ذلك لا يجوز بحالٍ من الأحوال أن نفصل بين " البنية الاقتصادية والبنية السياسية " حيثً عماد الوحدات المالية التي تتجسد على شكل شركات عابرة للقارات ومصارف كبرى وخدمات مالية ونقدية وبورصات وما إليها ... إنّما تعتمد على بينة الدولة السياسيّة التي تدخل في عمليّة السوق كعنصر أساسي وجوهري في فتح الأسواق ، وتكون الجنسيّة الأم التي تحملها الوحدات الماليّة هي الضمانة التي تدفعها ما وراء البحار [1] .

ما يعني أنّ الإنسيابات الماليّة ما وراء الحدود لا تعني بالتلازم إنهيار هيمنة الدولة ونفوذها ، ذلك لأنّ وسيلة الهيمنة تختلف من دولة إلى دولة ، ومن زمنٍ إلى زمن وعلى قدرِ الوسيلة يمكن لنا أن نتحدّث عن الإنحسار لنفوذ الدولة صاحب الجنسيّة السياسيّة للمال .

لكنّ إنحسار الحدود الأخرى للوحدات السياسيّة أمام هيمنة المال الذي يغزو الجغرافيا السياسيّة بقوّة النفوذ التقني والتكنولوجي والإقتصادي ، هو جليٌّ وواضح ، حتى قيل حقيقةً : (أصبحت الشركات العابرة للقارات دولةً في قلبِ دولة ، بل دولة محلّ دولة في بعض الأحيان) بل تدخّل المال العابر في العديد من المرّات ليعبّر عن رأيه عبر إنقلاب أو صناعة حكم سياسي آخر ، كما حصل في أمريكا اللاتينيّة وفي العديد

---

[1] لقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكيّة أن تفتح أسواقاً عالميّةً في جهات عدّة على مستوى إحتكاري للمصانع الأمريكيّة ، وإستطاعت أن تدفع مايكروسوفت إلى كلّ بقاع الأرض ، كما أشار وزير الدفاع الأمريكي كوهين ، وإستمرت القسم الأهم من الجوّ العالمي لصالح " بوينغ " الشركة الأمريكيّة لصناعة الطائرات المدنيّة . كما أنّها تحتكر وبنسبة قياسيّة سوق العالم للسلاح بكلّ أنواعه ، وتزيد من إحتكاريّتها للسوق ، دافعةً بذلك الشركات الأمريكيّة نحو المزيد من الإنتاجيّة والإستثمار والتسويق . مع ثبات وتطوّر بالفرص . كما إستطاعت أن تغزو العالم بالصناعة السينمائيّة والمعلوماتيّة وفق أساليب أكثر إحتكاريّة لم تنجو منها حتى السوق الأمريكيّة نفسها . وخير مثال هو ما حصل مع مايكروسوفت التي ضربت بقوّة إحتكاريّة قاسية جدّاً في سوق الولايات المتحدة الأمريكيّة الداخليّة .

من دول أفريقيا وما زال على نفوذه ... ويكفي أن نشير إلى أنّ أزمة الإنهيار الآسيوي عام ١٩٩٧ كانت أصابعه الأساسيّة تقوم على أكفّ المال الأجنبي والشركات العابرة للقارات ...

من هنا لا يمكن أن نسلّم بفكرة " الحكومة العالميّة الإقتصاديّة " وإن كنّا نؤمن بالسلعة العالميّة الإقتصاديّة المهيمنة ضمن معادلة " الإقتصاد التابع سياسيّاً) . مع التسليم بأنّ حرية أكثر ، ووسائل نافذة أكثر ، أصبحت من ضمن مفهوم الرأسمال ، ممّا يضعف الحكومة المركزيّة من جهات عدّة في السيطرة الحادّة ، لكنّ أصل هيمنة القرار السياسي ما زالت في غاية الأهميّة حيث في قبضتها الأساطيل العسكريّة وأوراق الضغط السياسيّة وإعادة تدويل المساعدات دوليّاً لفتح الأسواق والإحتكارات كما بين أيديها أدوات مخابراتيّة إعتبرت الأهم في " فتح أسواق السلاح والإقتصاد " على حدّ سواء ...

بهذا فرّقتُ بين الدول الأم حسب الأدوات التي تمتلك لتصحيح ميزان القوى في الهيمنة على الوحدات الإقتصاديّة ، وبديهيّ إنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تمارس نفوذاً كبيراً جداً على الوحدات الماليّة الأمريكيّة أكثر من روندا الأفريقية الفقيرة مثلاً .

إنّ الدولة وبمقدار ما تمتلك من وسائل تمارس نفوذاً على المالين الأجنبيّ والوطني . هذا ما يعني أنّ " إنحسار الحدود " أمر واقعي لجهة التقابل ما بين الأدوات والمناعة التي تتحصّن فيها كلّ دولة ، إلا أنّ وجه إنحسار الحدود أمام السلعة بدا أمراً واقعيّاً وجليّاً ، لكنّه يتوقّف على ما لدى كلّ دولة من ممانعة ونفوذ ...

حضور رأس المال في الميدان الدولي (٢)

في الشقّ الأوّل من هذا الموضوع قلت : لا شك أن حضور رأس المال في المجال الدولي له نفوذه الخاصّ ، وله إمتيازات متعددة من جهة النسبة التحررية كما يصفها البعض ، إلا أنّه لا يصل إلى ما وصّفه بعض العولميين بـــ " الحكومة الاقتصادية العالمية " .

وهذا لا يسلب القيمة الفعليّة التي تصاحب " رؤوس الأموال " عولميّاً ، في الميادين الدوليّة ، وما تنتجه من آثار وتغيّرات وتحرريّة في مجالات متنوّعة ، تكون بمثابة المطرقة القاسمة للظهر أحياناً . وهي تستفيد من وراء ذلك من إستراتيجيّة الجنسيّة السياسيّة ، كما هي الحالُ بالنسبة إلى قاطرات الأموال الأمريكيّة في مجال المعلوماتيّة والبوينغ ومصانع الآلة العسكريّة والمدنيّة الأخرى ...

ومن أبرز الصور التي طالت التعديل التقليدي هو أنّ العلاقة بين الدول كانت عموميّة في السابق بمعنى أنّ رأس المال الخاص كان إستثنائيّاً ولم يكن له الأثر في العلاقات العامّة (علاقة الدولة بالدولة) إلا أنّ تطوّر الأدوات ساعد القطاع الخاص للعب أدوار أكثر نفوذيّة وتحرريّة وفعليّة في الميدان الدولي إلى درجة حلّت وسيطاً في المعاملات الدوليّة .

وأضفتُ : إنّ " رأس المال " أخذ يلعب دوراً بارزاً وهو في تزايد مستمرّ ، ثمّ من الخطأ الفادح الفصل بين شروط التدوير العالمي للإقتصاد وبين البنية السياسيّة التي تقيم الصراع على إستراتيجيّة أكثر من حيويّة على نمط إستثمار وإستغلال الأدوات الإقتصاديّة ، ممّا يعني زيادة فتح الأسواق والإحتكار وتنمية الطلب على المنتجات ، وتحريك الإقتصاد الداخلي عبر فرص العمل وتزايدها ، وإستعمال كلّ الأدوات النافذة من أجل منافسة نافذة في مجال تسويق البضائع وضمان بيعها في ظلّ زيادة إنتاجيّة وعدم كساد وركود ، من خلال الإعتماد على سياسة جرّ الإمتيازات إلى الوحدات

الماليّة ساقاً بساق مع الآلة الحربيّة والسياسيّة والتكنولوجيّة . حفاظاً على هرميّة معيّنة من وحدات الإحتكار السوقيّة لأنّ " العافية والصحّة الإقتصاديّة " في عصرنا هذا هي أساس الصحّة السياسيّة والعسكريّة والتكنولوجيّة ... ومن المهم أن نشير إلى أنّ الهرمية العامة المسيطرة اليوم في المجال الدولي هي قوانين الرأسمالية ، مما يعني أن دور الرأسمال الفردي والخاص سيلعب دوراً أكبر وأكثر جوهرياً عن دور رأس المال الذي تقوده الشيوعية والإشتراكية والذي تسقط فيه مؤثّرات عناوين المال الخاص .

لكن من الخطأ الفادح أن نعتقد أنّ قيادة السلعة في المجال الدولي هي إقتصاديّة بحتة ، وقيادة سوق ، وحريّة ذاتيّة ونفوذيّة من دون مؤثّرات وموانع وهيمنة أو جبر ...

بل في الحقيقة إنّ " الرأسمال السلعي " يستفيد بقوّة من الجنسيّة السياسيّة والقوّة النفوذيّة التي تتمتّع بها السلعة ذات الجنسيّة الموصّفة سياسيّاً ، وعلى قدر ذلك الوزن للدولة الأم ، هذا ما عبّرت عنه بـ " البنية السياسيّة " لمحوريّة نفوذ السلع والرأسمال .

إنّ النظر إلى جوهر الإنتاج والسوق ، إنّما هو نظرة ذات إرتباط جوهري بما عليه الدولة صاحب الجنسيّة السياسيّة لقاطرة المال في المسرح الدولي ، واللطيف أنني قرأت أبحاثاً متعددةً صادرةً عن مؤسسات اقتصادية عامة ، تجعل نفوذيّة الاقتصاد من ضمن عناوين دور الدولة مباشرةً كما في الشيوعيّة والإشتراكيّة أو غير مباشرة كما في الرأسماليّة ، وأنّ لها الدور الجوهريّ الجهوزيّ والفعليّ في تحقيق عمليّة نموّ الإنتاج عبر فتح أسواق عالميّة أخرى ، ممّا يعني أنّ معادلة الإنتاج والسوق مرتبطة بشكل حادّ بما عليه وسائل فتح الأسواق وإحتكاريّتها ، ما يعني أنّ سياسة الحكومة أساسيّة في عمليّة عولمة السلعة ، وهذا أمر لا يحتاج إلى كثير كلام ونقاش ...

حتى أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة خاضت حرباً عنيفة إتجاه الإتحاد الأوروبي فيما خصّ تخفيض الغازات التي تؤثّر على البيئة العالميّة نيابة عن رأسمالها الخاصّ الذي

يخوض أكبر نسب غمار هذا الإنتاج [1] ... وهذا الكلام لا يعني أنّ عنصر الإختيار والضغط لـ " الرأسمال " سقط وانتهى دوره . بل المقصود إنّ الدائرة الأكثر نفوذاً إنّما هي للسياسة التي تشكل الإطار الواسع لميدان " رأسمال المال " . ببعد النظر عن عناصر السياسة ، وكيف تختمر القرارات السياسية ومن هم الذين يصنعون القرارات السياسية وماذا عن عناصر التأثير والضغط ...

معلوم أنّ السياسة إنّما هي نتاج لتعددية سببيّة تكون فيها الإطارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أدوات الحركة السياسية ضمن إطار النظام العام ، فإذا كان النظام رأسمالي فإنّ للمال والثروة الدور الهام في التأثير على صناعة القرار ، وهذا لا خلاف فيه . إنّما الخلاف يكمن في تحديد الهوية العامة في صناعة النتائج والقيادة .

فالعولميّون بعضهم يعتقد أنّ " الهوية العولمية " ستقضي على جغرافيا السياسة ونفوذها لصالح جغرافيا الاقتصاد ونفوذه في صناعة الأحداث والقيادة العامّة في مسيرة الإجتماع السياسي العام . وهذا خطأ فادح نابع من عدم معرفة قنوات الإدارة العامة الداخلية والخارجية ، ومدى هيمنة السياســة بالمعنى النخبوي الذي يتكون من مجموعة أسباب منتجة في الحكم .

ومع ذلك فإنّ تطوّر الأدوات والوسائل النافذة في المجال الإقتصادي ساهم في تطوّر نفوذ الرأسمال وتأثيره في صياغة الأحداث ، إلى درجة أنّ بعض الرأسمال إستطاع أن يقيم إنقلابات وأنظمة سياسيّة معيّنة ، لكنّ هذا يكون في إطار تشخيص الأنظمة

---

[1] تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠ قال مسؤول في جماعة " غرينبيس " الدوليّة المدافعة عن البيئة " بيل هير " مدير سياسة المناخ : إنّ العالم يحتاج إلى ممارسة ضغط هائل على الولايات المتحدة الأمريكيّة لمحاربة إرتفاع " درجة حرارة " كوكب الأرض بعد فشل محادثات الأمم المتحدة ، التي أقيمت من أجل ذلك . وقد إنهارت المحادثات في " لاهاي " عندما فشلت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في تسوية نــزاع حادّ حول كيفيّة الحدّ من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري الضارّة ، التي يعتقد أنّها تسبّب تغيّر المناخ . وقد تصدّى الإتحاد الأوروبي (١٥ دولة) للأمريكيين بقوّة وصلابة ، ممّا أذهل المفاوضين .وتدعم كندا وأستراليا واليابان الولايات المتحدة الأمريكيّة في موقفها ضدّ الإتحاد الأوروبي وتحاول الولايات المتحدة الأمريكيّة تمرير حصّة لنفسها وحلفائها مهمّة من إنتاج " ثاني أوكسيد الكربون " .

السياسيّة وأدواها والقوى الماليّة وقاطراها من جهة مدى النفوذ والهيمنة . فعلى سبيل المثال يعتبر الرأسمال الخاص الأمريكي أكثر حاجة وطواعيّة أمام هيمنة الصناعة السياسيّة في الولايات المتحدة ، وذلك بسبب إمتلاك الدولة الأمريكيّة لمجموعة من الأدوات النافذة ذات الوزن الثقيل التي منها على سبيل المثال نظام أيشلون الأمني التجسّسي الذي يزوّد المؤسسات والشركات والقاطرة الرأسماليّة الأمريكيّة بمعلومات أكثر أهميّة في عمليّة ربح وإقتناص الصفقات ، كما أنّ الدولة ذاها هي من تؤمّن فتح الأسواق والإحتكاريّة ونموّ الطلب على السلع الأمريكيّة ، إلى درجة تقيم سياسة المساعدات الماليّة والإعفاءات الجمركيّة وباقي التحفيزات على أساس معاوضة الهبة الأمريكيّة للأنظمة بالسوق السلعيّة الأمريكيّة ، عبر حصّة في السوق كاملة أو ناقصة ، والأمثلة في هذا المجال كثيرة جدّاً .

من هنا تبدو المفارقة في نفوذ المال والسياسة ، نظراً إلى الأدوات ووزنها ومدى تأثيراها ، أمّا بالنظر إلى المال الأجنبي فإنّه من الطبيعي أن تكون الولايات المتحدة نسبيّاً بمأمن عن تأثيرات المال الأجنبي الضعيف . من هنا لا يمكن لمال أجنبي تايواني أو مصري أو تركي أن يضغط في صناعة القرار الأمريكي مثلاً كما يضغط الرأسمال الأمريكي عبر الشركات المعلوماتيّة في السوق التركيّة أو التايوانيّة أو العالميّة بصورة عامّة ...

بهذا يمكن لنا أن ننظر إلى نتائج الهيمنة من خلال كيانين : الأوّل ضغط المال الأجنبي على الكيانات والوحدات السياسيّة الأجنبيّة . والثاني : ضغط المال الوطني على الدولة الأمّ . وفي الحالتين فإنّ وزن الأدوات يلعب دوراً أساسيّاً في عمليّة تصنيف القوى والنتائج .

مع الإشارة إلى أنّ رأس المال اليوم تتصارع عليه الدول (صراع الوحدات السياسية) من أجل امتلاك نتاج الإستثمار الذي تقوم به الوحدات المالية . وهذه ميزة يستفيد منها المال ، من خلال تنافس الدول لإجتذابه ، وتقديم التسهيلات له وهي متعددة منها : جوانب ضريبية وتحفيزيّة وترسيميّة وتقديمات منفعية وإتصاليّة وإداريّة

وسوقيّة ووقاية قانونيّة وبنى تحتيّة نفعيّة وغيرها ... كما تستفيد رؤوس الأموال من ضعف هيمنة القانون في الميدان الدولي ، وهذا يعبّر عن مفارقة حقيقيّة ما بين القانونيّة العامّة التي تهيمن على السلوك الإقتصادي داخل قطر الإجتماع السياسي الوطني . وبين الميدان الدولي الخالي من حكومة قانونيّة عالميّة .

إلا أنّ عائق التحرريّة والنفوذيّة التي ظلت مسيطرة على " رؤوس الأموال " التي تعبرُ القارات تكمن في أنّها ظلّت مرتبطة إرتباطاً هاماً وحادّاً في بعض الأوقات بدولها وفق معادلة : (الحاجة الماسّة لقدرات الدولة الأمّ ، وقدرات فتح الأسواق في العالم الخارجي) وهذا ما تعبّر عنه نشرات هذه الوحدات المالية العابرة من جهة الدوافع بـــ " الجهة الإستراتيجية " لنفوذ المال عبر الدفع السياسي . حيث أنّ رأس المال الذي يكون تابعاً لدولة ما ، ذات هيمنة كبيرة جدّاً على الساحة الدولية سيستفيد حتماً من الأسواق التي تفتحها هذه الدولة ، كما يستفيد من المنفعة العامة التي تقدمها القدرات السياسية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها التي تستخدمها الدولة الأم في صناعة الإستراتيجيّة والنفوذ .

لكنّ الأهميّة التي يكتسبها رأس المال الخاص تكمن في إطار الترابط العالمي للمال والثروة والإقتصاد . وعبرها يمكن للمال أن يتحرر نسبيّا من سيطرة الخصوصية المركزية لعالم السياسة ، ممّا يزيد من نفوذه وهيمنته في طريق التحرريّة ...

وبنظرة بسيطة إلى ما يجري اليوم في عالم البورصة ، فإننا نستطيع أن نشير إلى أن الحكومات أضحت نسبيّاً تعترف بعجز نسبيّ مصدره يعود إلى أنّ إمتلاك أدوات الهيمنة كلّها لا يمكن أن يكون في يد الحكم السياسي ، وأنّ للسوق أدواراً هامّة تؤثّر على القيم ، وهي أوسع من النطاق الجغرافي للحكم السياسي الوطني ... حتى أنّه في عام ١٩٩٢ إشتدّ اهتزاز قيمة الجنيه الإسترليني البريطاني ووقع فريسة للتدني الخطير الذي أصاب تجارة " الإلكترونيات " ممّا أصاب الحكومة البريطانية بأزمة عنيفة ، فقد استطاع عمالقة بورصات العولمة أن يتصيّدوا هرم الجنيه الإسترليني فقام وزير الإقتصاد

البريطاني إبّان حكومة " جون مايجور " برفع أرباح تسليف قروض المدى القريب بمقدار وحدتين مئويتين ، فأدى إلى انهيارات مالية خطيرة ، ولم يبقَ القرار سوى ساعات حتى سارعـــت الحكومة إلى إلغائه واتبعته قراراً يدعو لخفض الربح درجتين مئويتين ـــ أي عكس القرار تماماً ـــ

وخير مثالٍ على ذلك ما يصيب اليورو اليوم من أزمات فعليّة تعود إلى أسباب أوسع من إمكانيّة أدوات الحكم والنفوذ في منطقة اليورو ، إلى درجة أدّت إلى خسارة فعليّة في قيمة اليورو أكثر من ٢٨ نقطة عن قيمة الفعليّة ، ودعت الأوروبيين إلى إجراء محادثات مع البنك الفيدرالي الأمريكي من أجل إنقاذ اليورو من أزمة المضاربات كما أدّت إلى خسائر فادحة في الأموال العموميّة من أجل تدارك السقوط المريع الذي يصيب اليورو كلّ فترة . ولا تملك منقطة حكم اليورو أدوات سحريّة حصريّة أمام هيمنة سوقيّة من شأنها التأثير الحاد في البورصة وقيم الأشياء [1] .

إنّ الأمثلة كثيرة ومتعدّدة عن واقع الإنفلاش السببيّ ، الذي أجهض نظريّة السببيِّة المستجمَعَة بيد الحكم السياسيّ ، نعم هو نسبي ويختلف من دولةٍ إلى دولة . إلا أنّ " إنفلاش وتعدديّة الأسباب " المهيمنة على القيم والمؤثّرة بالإقتصاد والبورصة والأثمان ، موجودة بقوّة في شتّى بقاعِ العالم .

ومن يقرأ مجموعةً مؤشّراتِ واقع الحكم ، ونتائج السياسات ، وكيفيّة تعاملها مع المنشئات النفسيّة والتوقعات الإقتصاديّة والمؤثّرات الخارجيّة ونوايا من هم يملكون إمكانيّة التأثير على القيم ، يدرك أنّ سلطة " الأسباب المستجمَعَةِ ضمن الكيانِ السياسي " تبخّرت بنسبةٍ هامّة منذ زمن نفوذ الأدوات وانسيابها ..

---

[1] تاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٠ تتابع التدهور الخطير الذي يصيب العملة الأوروبيّة اليورو والذي فقد أكثر من ٣٣ بالمئة من حجمه الحقيقي وأكثر وما زال التدهور يصيبه . وقد أعلن مسؤول في المصرف المركزي الأوروبي أنّ المصرف تلقّى منذ ٤ أيام هاتفاً يقول : إنّ الأوروبيين يستطيعون الإعتماد عل الأمريكيين في الدفاع عن " اليورو " . وكانت المصارف المركزيّة الصناعيّة تدخّلت منذ ٣ أيام من أجل إنقاذ اليورو . يذكر أنّ اليورو حدّدت قيمته منذ يومه الأوّل بأعلى من قيمة الدولار . إلا أنّه لم يحافظ عليها ممّا أدّى إلى خسارة أكثر من ٢٨ من قيمته الحقيقيّة وظلّ الدولار الأمريكي محافظاً على قوّته التي إعتبرت قياسيّة .

حتى أنّ إعلان عملاق مالي عن أزمة في " خسائر الأرباح " لا في خسائر الرأسمال من شأنها أن تؤدّي إلى خسائر فادحة [1] ... بذلك يظهر العجز الواضح لتداخل الأسباب المؤثّرة في صناعة القرارات والعافية الإقتصاديّة في المجال النقدي والذي يصيب في بعض الأحيان " مقتل الدول " ويؤثّر في هيمنتها المطلقة ، من هنا تسعى الدول جاهدةً من أجل تنظيم حركة النقد ، وتثبيت قيمته .

وللتذكير فإنّ تثبيت القيمة هو عنوان آخر من عناوين عدم السيطرة النسبية من قبل الدولة على نسبه بسبب إرتباطه بمؤثّرات داخليّة وخارجيّة وعالميّة . ومعلوم أنّ ثبات سعر الصرف ، وعدم سقوط القيم إلى مستويات متدنّية ، يعتبر من أهم البنى التحيّة الإستثماريّة ، وصمّام أمان بالنسبة إلى صناعة القوى الإقتصاديّة والإنتاجيّة ، ومن ورائها حفظ القوّة السياسية ... لذا فان الدول تعتبر ان التحكم بقواعد السيطرة على سعر الصرف من أهم وظائفها التي تتوقّف على أساسه قدرة الدولة بكلّ عناوينها المباشرة وغير المباشرة ، من إقتصاد وسياسة وإجتماع وما إليه والمثال على ذلك دولة روسيا ...

---

[1] تاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٠٠ تراجعت الأسهم الأمريكيّة الممتازة يجرّها سهم عملاق التصوير الأمريكي " كوداك " بعدما أعلنت الشركة أنّ أرباحها للفصل الثالث ستكون أدنى من التوقّع . كما ضغطت على الأسهم الأوروبيّة التي تراجعت أيضاً . وتباينت الأسواق الآسيويّة . فتراجعت طوكيو تجرّها التكنولوجيا وهونغ كونغ . بينما إرتفعت سيول بفضل الأسهم الممتازة والمصرفيّة . أمّا اليورو فقد إحتفظ بقوّته الجيّدة أمام الدولار بعد النكسة التي أصابته . وإمتنع التجّار عن بيع اليورو حذراً من تكرار تدخّل المصارف المركزيّة . وكانت المصارف المركزيّة قد تدخّلت الأسبوع السابق بهدف إنقاذ اليورو من المأزق الخطير الذي أصابه مما أعاد له قوّته إلا أنّ هذا من شأنه أن يودّي على إحتفاظ التجّار بموقع مكشوف من شأنه أن يؤثّر على سوق متقلّب ومخيف فعلاً .

إلا أنّ التطوّر اللافت إقتصاديّاً هو قرار المحكمة الأمريكيّة العليا إحالة قضيّة مخالفة " مايكروسوفت " لقوانين الإحتكار على محكمة إستئناف أدنى درجة من محكمة التمييز وهذا ما كانت تطالب به مايكروسوفت ممّا يعني أنّ قرارا التقسيم للشركة إلى شركتين يمكن أن لا ينفّذ خاصّةً أنّ قراراً سابقاً لمحكمة " الإستئناف " تبنّى عدم التقسيم . ممّا ساعد على ارتفاع أسهم التكنولوجيا وأعطاها دعماً مهمّاً . -

- يُذكر : أنّ مايكروسوفت شهدت خسائر في أسبوع واحد أكثر من ٦٠ مليار دولار . بعد حكمة المحكمة البدائيّة بتقسيم الشركة إلى شركتين . وتعتبر مايكروسوفت الأمريكيّة بنك المعلوماتيّة العالميّة والمحتكر الأوّل عالميّاً . وقد أثّرت بقوّة على الشركات الأمريكيّة فضلاً عن الشركات العالميّة .

فالإرتباط القيمي المالي ، وشروط قيام الإقتصاد ، تتوقّف إلى حدّ كبير على السيطرة على سعر الصرف ، وقد شاهدنا كيف أنّ العالم خسر آلاف المليارات إبّان أزمة ١٩٩٧ الآسيويّة التي انجلت فيها الغبار عن إنهيارات إقتصادية إجتاحت السوق الآسيوية الأوروبية الأمريكية ، فضلاً عن إقتصاديات الإرتباط العالميّة الضعيفة أصلاً وقد عجزت أيّ عجزٍ السوق الروسيّة أمام الأزمة الآسيويّة .

إنّ هذا يؤكد مدى الارتباط المالي النقدي في الإقتصاد العالمي ، الذي يعطي رأس المال نوعاً التحرر النسبي ، ويساعده على لعب دور هام في مجال ممارسة النفوذ .

ومع هذا أؤكّد على أنّه لا يجوز فصل الإنتاج والتسويق والثروة عن المناخ الأصلي للقوى السياسيّة ونفوذها في صناعة السلوك وتأثيرها على السوق ، خاصة في الدول الصناعية الأقدار في لعبة القرار السياسي ، والتي يمكنها شن حرب تدميرية جدّاً وقوية على العديد من الوحدات الإقتصادية في العالم .

إنّ الولايات المتحدة استطاعت أن تمارس نفوذاً إقتصاديّاً على أدوار العديد من نمور آسيا ، بل عملت في بعض الأحيان على " كسر " عنق بعض الإقتصاديات وساهمت في تهريب رؤوس الأموال الأجنبية وهجرها إلى الخارج ، من أجل الإستفراد بهزيمة الإقتصاد ، كما حصل في أندونيسيا ، وجزئيّاً في ماليزيا بحيث إستطاعت عام ١٩٩٧ وعبر البورصة (الوجه الأسمى للعولمة) أن تضرب ضربةً واحدة الكتلة النقدية لماليزيا فتعيد الاقتصاد الماليزي ١٠ سنوات إلى الوراء كما صرّح بذلك مهاتير محمد رئيس الوزراء في ماليزيا ، وقد خسرت ماليزيا في غضون ساعة واحدة ١٠ مليارات دولار ، مما انعكس على صورة أسوأ إنهيار طاول شتى الجهات الإقتصادية والتنموية فيها .

إنّ السياسة تلعب أدواراً هامّة وخطيرة في عمليّة التأثير على الكيانات الإقتصاديّة والسياسيّة عن طريق ضرب القدرات الماليّة والإقتصاديّة أو المنع من نموّ الإنتاجيّة عبر السوق ، حتى أنّ الصين التي تعتبر دولة مستمرّة النموّ إستطاع

الأمريكيّون والأوروبيّون أن يجرّوها بقوّة إلى طاولة التنازلات من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة الدوليّة ، والخوض في عمليّة فتح أكبر سوق بشريّة في العالم ، وذلك من خلال وضع حواجز ممنوعيّة التعامل معها من خلال قنوات عالميّة إلا عبر قواعد التحرير الجمركي النسبي وفتح الأسواق وما إليه ، وقد لعبت القيادة السياسيّة أهمّ دور في عمليّة توظيف المال الخاصّ والحواجز من أجل تكوين مجموعة سببيّة ترغم الصين على هذا التنازل الذي رأيناه في مفاوضاتها مع الأمريكيين والأوروبيين ومن ثمّ إتفاقها معهم على ذلك .

وبدورها تؤكّد الدراسات المتخصّصة مدى الارتباط الجوهري بين ما هو إقتصـــادي وما هو سياسي ، على أساس من تراتبيّة الأوزان ، وهيمنة واحدة على أخرى ، وفقاً لمجموعة الأدوات الفعليّة التأثيريّة في بعض مناطق العالم كالصناعيّة المتقدّمة .

وبناءً على ما تقدّم :

فإنّ دور المال مهمّ جدّاً داخليّاً وخاصّة خارجيّاً ويلعب دوراً تصاعديّاً في عمليّة نفوذ الهيمنة ، والتأثير في الأحداث ، والتعامل مع الظواهر وغيرها ، وهو يتوقّف في نفوذه على مستوى الأدوات التي يملك ، ولا شكّ أنّ المال ونفوذه لا يمكن أن ينفصل عن الجنسيّة السياسيّة ، التي تلعب دوراً رائداً في عمليّة خلق أدوات فعليّته في المجال الدولي .

ثمّ إنّ دور ونفوذ المال في المسرح الدولي يتداخل فيه مجموعة من الأسباب التي تجعل منه أقوى من دولة أو دول في حالات معيّنة (معسكر نفوذ) وفي حالات أخرى تجعل منه أقلّ قيمة من إمكانيّة صناعة الأحداث أو التأثير فيها ، ويكون للدور السياسي بما يعنيه من قوى وأدوات وجنسيّة وإستراتيجيّة العنصر الأساس الذي يعطي العولمة النفوذيّة معنىً حادّاً وإحتكاريّاً وسط فراغ قانوني عالمي يحكم لعبة السلع في نمطيّة السوق سوى رقع قانونيّة في جزر سياسيّة تختلف من دولة إلى أخرى ، يضاف إليها

قانونيّة منظمة التجارة العالميّة التي تتلوّن بمقادير ما تمتلك السلع من قيم نفوذيّة خاصّة ذات التوصيف بالجنسيّة السياسيّة التابعة إلى الدول الصناعيّة . نعم الدول الصناعيّة أكثر تحكّماً وممانعة إتجاه الرساميل الوافدة من دول ضعيفة ممّا يعني أنّ حكومة القانون إنّما تكون من جهة قوى الممانعة وأدواتها المؤثّرة في هذه الجهة ، لا من جهة التسمية السياسيّة أو التوصيفات الماليّة البحتة ، أو مبادئ القيم الدوليّة ، من سيادة وإستقلال وممنوعيّة التدخّل في الشؤون الداخليّة ، أو الحفاظ على مبدأ الإستقلاليّة ، وما شابهَ ذلك .

بهذا تظهر مفارقة القيم القانونيّة وفعليّتها ما بين الوحدات الماليّة فيما بينها والوحدات السياسيّة فيما بينها ، وأيضاً ما بين الوحدات الماليّة والسياسيّة في إطار الصراع الذي يقوم على روح من التناقض الذي يُفسّر دوماً مصلحيّاً لجهة موازين القوى وروحيّة الإفتراس ، من أجل التأكيد أو التأسيس لمجموعة هرميّة من القبض على أسباب الهيمنة الممكنة في صناعة الأحداث والتأثير بها عالميّاً .

إنّ الصناعات الماليّة لها تأثير وحضور قويّ على المسرح الدولي من شأنه أن يكوّن فكر سياسي ووضعيّة جديدة وفق مجموعة من وسائل الضغط والنفوذ ، من شأنه أن يطيح بأنظمة كما حصل في أمريكا اللاتينيّة في الخمسينات والستينات ، وكما يحصل منذ مدّة طويلة في " أفريقيا " وما زال الأمر كذلك في كثيرٍ من بقاعِ الأرض . لكن يجب أن نتذكّر أنّ صناعة الأحداث عبر المال من دون بنية سياسيّة أمر عسير ، ولا بدّ من تقييم البنية التي تعوم عليها الأساطيل العابرة للقارات . وإنّ أيّة حسابات خاطئة من شأنها أن تؤثّر على العافية الماليّة ، وبالتالي على المركز السياسي للدولة نفسها ...

ويجب أن نتذكّر دوماً أنّ العافية الإقتصاديّة شرط للعافية السياسيّة والعكس صحيح ، لكن لا يوجد بينها تلازم مطلق وسبب تام ، لكنّ الملازمة جوهريّة وأكثر عمقاً من غيرها ..

عولمة المال

وتأثيراتها بالاقتصاديات الاخرى

يجب أن نتذكّر دائماً أنّ العولمة الاقتصادية أضحت أساساً هاماً يتجاوز الذاتيّة الإقتصادية ولوازمها ضمن تأطير الجغرافيا السياسية الوطنيّة ، إلى القطاعات الإقتصاديّة في كافّة أرجاء العالم ، ويتمّ ذلك بعد أن أصبح الإقتصاد العالمي أكثر إرتباطاً ووحدانيّة من جهة الحاجة بمعناها الأشمل .

نعم يتوقف التأثير الاقتصادي للإنسيابات الماليّة والقاطرات العابرة على مركز الهيمنة الفعلية في إطار أدوات العولمة التي يقبض عليها مجموعة من زعماء الإقتصاد العالمي ، ويأتي على قمة هذا الهرم النتائج التطبيقية والسياسات العمليّة للإنسيابات المالية من قبل دول المحور " المالي النقدي الصناعي " في معسكر الرأسمالية الديمقراطية .

ثم على قدر الإمتيازات الفعلية تكون القدرات الفاعلة في النظام الدولي السياسي الإقتصادي . وكما هي الحال في هرمية النظام السياسي وتعددية المراتب فإنّ النظام الاقتصادي هو كذلك . وتترابط البنية السياسيّة بالبنية الإقتصاديّة من عدّة وجوه والعكس صحيح أيضاً .

وتتعدد مراكز القوى في سلّم الهيمنة والقبض على الأسباب النافذة في عالمنا السياسي الإقتصادي ، ويعتبر تنافس الأموال أكثر أهميّة في السوق العالميّة ، هذا السوق الذي تستعمل فيه كافّة وسائل النفوذ من سياسة وتجسّس وعلاقات وأدوات تقنيّة ونفعيّة وتحالفات ، من أجل رسم الهرميّة العامّة للعصر الجديد في عمليّة تسلّق سريعة بين القوى إلى رأس الهرم ، وهي تدل على مدى الغزو الذي تضطلع فيه الوحدات المالية والإقتصادية من أجل التمركز في مواقع نافذة عالميّاً ، للسيطرة على مكامن

إحتكاريّة حادّة ، ذات توجهات " ترسيميّة للنتائج " في عالم السلعة المتطوّر تقنياً وسياسيّاً ... لذلك يكون إحتلال مراكز القرار في المجال الاقتصادي والسعي إلى امتلاك مجموعة الوسائل الأكثر شموليّة هدفاً أساسيّاً من أجل الضغط في مجال الهرمية العامة وفق أدوات " متعدّدة الجهات " لإحكام القبض على زمام " النظام الدولي " وفق الأسلحة الأكثر تجسيداً للنتائج المجالات المتعددة والأكثر أهميّة وعليه تكون في رأس أولويّات الدول القوى الثلاث بأدواها :

١. القوّة التكنولوجيّة .
٢. القوّة الإقتصاديّة .
٣. القوّة العسكريّة .

بهذا يمكننا أن ندخل باب التوصيف الصحيح لقراءة " المؤثرات الإقتصادية " لما لها من أهميّة في صناعة القوى القابضة على زمان نسبي من مواقع النظام الدولي ، وهذا يدلّ على أهميّة قياسيّة للمال والنقد والإقتصاد في ظلّ نفوذ المال الخاص ، لم يكن ليشهده من قبل ، حيث كانت الدولة تحتكر كلّ شيئ ، وأصبح الآن للمال مركز وقرار وإن كان نسبيّاً إلا أنّ من شأنه أن يطيح بقوى وقلاع تاريخيّة ، وإنّ لعبة غبيّة من شأنها أن تهزّ كيان دولة نفسها [(١)] .

[(١)] تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠ تشهد تركيا أزمة ماليّة خطيرة دفعت بـــ " الرساميل الأجنبيّة وبعض الوطنيّة " إلى مغادرة تركيا وقد تدخّل البنك المركزي وضخّ ٧ مليارات دولار في أيام ثمانية . وكانت قد شهدت في الأيام الماضية إفلاس مصرفين مهمّين جدّاً ، ويظهر أنّ أيام الهزائم الماليّة بدأت فعلاً في هذا البلد المفتوح على كلّ رياح إنهيار . خاصّة أنّ نقص السيولة أصبح حادّاً فيها . ومع أنّ الحكومة تدخّلت لإعلان أنّها ستتخذ مجموعة من الإجراءات الوقائيّة والعلاجيّة إلا أنّ الهزائم الماليّة ما زالت متتابعة . ومن تلك الإجراءات : تسريع خصخصة مؤسسة " ترك تيليكوم " وإصدار قانون ضرائب جديد ، ومشروع مراسيم حول إصلاح النظام المصرفي . وقد بدأت الأزمة عندما طلب البنك المركزي من المصارف التركيّة خفض مستوى إستدانتها بالعملات الأجنبيّة مقارنةً بأصولها ، ما أدّى إلى طلب كبير على " الليرة التركيّة " لشراء الدولار نظراً إلى أنّ الدولار أكثر عافية وضماناً وإئتماناً من العملة الوطنيّة . وأكثر منفعة وربحيّة . وأضيف إلى طلب البنك المركزي التركي مشكلة مصرف " دميربيك " الكبير الذي يعاني من نقص السيولة لإقفال حساباته . وقد أدّى ذلك إلى ضغوط على نسب الفائدة التي بلغت ١٥٠ في المئة في السوق النقديّة تسبّبت في موجة من الذعر في البورصة ، حيث باع صغار المستثمرين أسهمهم فيما عمدت المصارف الأجنبيّة الكبرى القلقة إلى سحب أرصدتها قبل أوانها لإقفال حساباتها لنهاية السنة حتى لا =

وعبر هذه النتيجة النفوذيّة أصبح " عصر الأدوات " مفتاحاً لنوعٍ أخر من معاني الحكم والمشاركة ولو نسبيّاً في صناعة الحكم والتأثير فيه ، حتى أنّ ظاهرة " سعر الصرف " وإن كانت ما زالت منوطةً بـ " الدولة " من الجهة القانونيّة ، إلا أنّها خرجت فعليّاً من حصريّة التحكم الهرمي الرسمي بنسبة ضخمة ، وتجاوز أثر الأسباب التي تكمن داخل الوحدة السياسيّة الوطنيّة إلى غيرها من معاقل الأسباب التي تنتجها مجموعة السياسات والقوى العامّة الماليّة الإقتنصاديّة الخاصّة ، في نحو من التفاعل عالمي وضمن نمطٍ معيّن من العولمة يغلب فيه طابع معيّن ... خاصةً أنّ العالم الذي نعيشه يحتضن مجموعة من القوى والتعدديّة المؤثّرة في الميدان الدولي ويعكس آثاره على ميدان

- تبقى موجودة في بلد يواجه مخاطر (كما هي الحال بكلّ مالِ أجنبي ، يهربُ أوّلاً ممّا يكرّس أسوأ أزمة ماليّة قد تؤدّي إلى إنهيار البلد) . وقد إشتدّ التشنّج في البورصة من جرّاء إنعدام الثقة في المصارف على أثر سلسلة من الفضائح المحيطة بإفلاس " عشرة منها " في العام الماضي ، ووُضِع بعضٌ منها تحت الوصاية . وقد إعتقل عشرة أشخاص للإشتباه في إقدامهم على الإختلاس وتحويل أموال إلى الخارج بصورة غير قانونيّة ، منهم حفيد الرئيس السابق " سليمان دميريل " صاحب أحد هذه المصارف . وترتبط تركيا مع صندوق النقد الدولي منذ العام ١٩٩٩ بإتفاق لفتح إعتماد " ستاند باي " بقيمة أربعة مليارات دولار موزّعة على ثلاث سنوات ، في مقابل برنامج (إصلاحات بنيويّة) . يقضي خصوصاً بإصلاح القطاع المصرفي والضريبي ، ومكافحة التضخّم ، كما وعد البنك الدولي من جهته أنقرة بثلاثة مليارات دولار خلال ثلاث سنوات .

إلا أنّ واقع الإصلاحات المجريات أظهر أنّ الصندوق والبنك لا ينظران أصلاً إلى الآثار التي تترتّب على واقع ما هي عليه بالفعل حالة تركيا (مصرفيّاً ، ونفسيّاً ، وإجتماعيّاً) . ومن الطبيعي أنّ على هذه القنوات تتوقّف إلى حدّ كبير إمكانيّة نجاح الإصلاحات . يشار إلى أنّه كان لدى تركيا إحتياط مهمّ من العملات الصعبة كان يناهز الـ (٢٤ مليار دولار قبل الأزمة الماليّة) ... وبتاريخ ١ كانون الأوّل ٢٠٠٠ تظاهر عشرات الآلاف في تركيا إحتجاجاً على معدّلات البطالة المرتفعة ، ومستويات الأجور المتدنية ، والتقديمات الإجتماعيّة الناقصة جدّاً والتي إقتطعت منها الحكومة قسماً مهمّاً . يضاف إليها الأزمة الماليّة الأخطر التي تمرّ فيها البلاد ، وهي أمور كلّها تدلّ برأي الإقتصاديين على فشل برنامج الإصلاح الإقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي ، وعدم فهم موضوعي لما عليه تركيا وكيفيّة القيام بإصلاحات بجدية . وقد حمل المتظاهرون الذين قدّر تلفزيون " أن ، تي ، في " عددهم بـ (٣٠ ألفاً) في أنقرة وما يقارب الـ (٣٠ ألفاً) أيضاً في إسطنبول . حمل هؤلاء المتظاهرون لا فتات تندّد بالإصلاحات التي تقوم بها الحكومة إعتماداً على تعليمات وشروط صندوق النقد الدولي ، ومن تلك الشعارات التنديديّة : يا صندوق النقد الدولي أخرج ، هذه البلاد بلادنا . نحن أعلم بمشاكلنا من كلّ إقتصاديي العالم . تركيا تعاني موتاً إجتماعيّاً وصندوق النقد الدولي يريدها نموذجيّة . وقد شهدت مناطق أخرى من تركيا مظاهرات مشابهة ممّا يعني أنّ عشرات الآلاف تظاهرت بقوّة ممّا يعني أنّ الآثار النفسيّة ستلعب دوراً مرعباً خاصّة للأموال الأجنبيّة الأكثر قسوة في أزمات كهذه حيث أغلقت أبوابها وأوصدت إمكانيّة المساعدة وحمّلت أثقالها لتهرب إلى بلادٍ أخرى أكثر أمناً من الجهة النفعيّة .

أوسع من الوطنيّة ليشمل كلّ الأقطار السياسيّة بما فيها الوضع النقدي والمالي في أيّ بلدٍ من العالم ، ومن الطبيعي أنّ الأثر يتوقّف على وزن المؤثّر ، فلو إنهارت الأوراق النقديّة في رواندا أو بوروندي فإنّه لا أثر لها عالميّاً . نعم لو إنهار الدولار فإنّ كلّ العالم ستجتاحه أزمة عالميّة موطنها الدولار لم يشهد العالم سابقةً مثلها .

إنّ إلقاء نظرة واضحة المعالم على مجريات الصراع بين القاطرات الإقتصاديّة تشير إلى أنّ نمطيّة السوق وقواه تلعب دور العامود الفقري في هذه المدرسة التي تسيطر عليها قيم الليبراليّة والديمقراطيّة ، إلا أنّ هذه الديمقراطية المالية تتصارع فيما بينها بقوّة وعنفٍ لا انقطاع لهما ، يدفعها إلى ذلك قيم " تناقض المصالح " الأكثر قسوة ، لتي تتربّع على هرم منظومة " قيم الإختلاف والتناقض والإفتراس " في سوق السلع والمنفعيّة ذاتيّة والفوائد النوعيّة على قياس السياسات ، ممّا ينتج مجموعة معقّدة جدّاً من العلاقات السياسيّة الإقتصاديّة الإجتماعيّة التي تتصارع حتى من مواقع الشراكة نفسها ومن نمطيّة الحلف الواحد والسياسات التكامليّة [1] .

ويزكي هذه التناقضات أزمة العلاقات الدولية التي تقوم على أشدّ حرارة تناقضيّة ، ما يجعل القاطرة الماليّة والرساميل " رأس الحربة " في رسم محوريّة التناقض على مستوى من الصراع الحادّ .

أمّا مكمن الأهمّيّة هنا يتجسّد في صورة أنّ هذه القاطرة الماليّة أخذت تستفيد من مجموعة نافذة من الأدوات المبتكرة والأنظمة التحرريّة في مجالاتها الإقتصاديّة ممّا أعطاها قدرة وافرة على خوض شراكة فعليّة في التأثير بالأحداث والسياسات وبصورة

---

[1] إنّ ما تشهده الصراعات الإقتصاديّة القاسية بين الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكيّة يدلّ على حقيقة أزمة صراع القوى على أسس من تناقض المصالح . بل نفس الأوروبيين في منظومة الإتحاد الأوروبي ما زالوا يعيشون أزمة حق في إطار التكامل من نوع تناقض المصالح إلى درجة يرفض قسمٌ منهم مبدأ الوحدة السياسيّة ويصرّ على إبقاء مبدأ الامتيازات السياسيّة ، وتجسيد مبدأ جديد يقوم على أسلس حفظ وممارسة قواعد اللعبة بين الوحدات السياسيّة إبقاءً لمجموعة من الإمتيازات التناقضيّة المصلحيّة . كما انّ الذي يجري بين الولايات المتحدة الأمريكيّة والمكسيك أو بين الولايات المتحدة وكندا ورغم إتفاقيّة نافتا يدلّ على مدى الروح التناقضيّة التي تحكم القاطرة السياسيّة والقاطرة الإقتصاديّة . أمّا ما يجري ضمن " آسيان وأطرافها " فهو دليل وافر على التناقضيّة التي تحكم العالم والتي تقودها مجموعة متكثّرة من القيم الأكثر إفتراسيّة .

جبريّة ، ومن أمثلة الضعف النسبي لحصريّة الحكومة السياسيّة أمام هيمنة السوق ورساميله وقواه وإعتباراته نضرب مثال فيما يتعلّق بـــ " سعر الصرف " ، وهو مثال حيّ جدّاً عن صورة العولمة من هذه الجهة وتعدديّة المؤثّرات والسببيّة التي تمثّل شراكة وطنيّة ووافدة من عوالم أخرى ، وتتشابك فيها الصفات الخاصّة والعامّة للمال والسياسات ، حتى أنّ (بنك إخوان بارتنج) البريطاني إنهار رغم محاولات الحكومة البريطانية لإنقاذه عام ١٩٩٥ ، وقد إنهار هذا المصرف الهام جدّاً بسبب المضاربات العاتية في البورصة العالمية ـــ وهي الوجه الاسمى للعولمة ـــ التي استغلت التقدّم الهائل في وسائل الإتصال الحديثة .

مع أنّ هذا المصرف يُعدّ من المصارف التي تعتمد عليها الملكة البريطانية ، وقد حظي بمكانة خاصة ، وأصبح رمزاً لعظمة بريطانيا وأهميتها العالمية ... فقد أنشئ عام ١٧٦٢ في وقت كانت فيه بريطانيا تمثل المرجعية العليا في النظام الدولي إلا أنّه سقط سقوطاً مريعاً على أبواب نهاية القرن العشرين ، أمام هيمنة المضاربات المالية وحدّتها وتأثيراتها وبظرف قصير جدّاً . ومن المفارقات المضحكة هي أنّ هذا البنك التاريخي الذي كان يمثّل ماركة العظمة البريطانيّة في زمنٍ مضى ، عُرض للبيع فإشتراه الهولنديّون بمبلغ لا يساوي جنيهاً استرلينيّاً واحداً ! . ممّا أدّى إلى ردّة فعل طالت السوق النقدية في بريطانيا وانعكست بظلالها على التدويل المالي .

هذا مثال واحد من أمثلة البنوك الإقليمة التي سقطت من على صهوة العظمة المالية بسبب " عولمة النقد والماليّات " وتشَابُك القوى في شراكة جبريّة تتعدّى الوطنيّة والإقليميّة على كلّ منافذ وأبواب العالم ، شرط أن تمتلك ما من شأنه ان يؤثّر في صناعة الأحداث ، والأمثلة كثيرة مع البنوك الهامة والإستراتيجية التي سقطت في اليابان وجنوب شرق آسيا والتي زعزعت الإقتصاد هناك منذ ما قبل عام ١٩٩٧ حتى أنّ اليابان (الدولة الأهمّ) ما زالت إلى اليوم تشكو من ركود إقتصادي مميت ... بالمقابل نجد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حصانة وممانعة أمام قوى السوق لكنّ هذا ليس

مطلقاً ، إلا أنّ الواقع والتجربة الماضية والحاليّة أثبتت أنّها قادرة بوضعيّتها الحاليّة على تجاوز الآثار المميتة للشراكة الجبريّة الوافدة أو الداخليّة لكنّها تعاني منها ، أمّا أسباب الممانعة تكمن في أنّ الولايات المتحدة تمتلك من وسائل وأدوات ونفوذ يضمن لها نسبياً التغلّب على الصعاب في الوضعيّة الراهنة أمام الحركة التناقضيّة لرؤوس الأموال ومعالم أثرها في مجال التدويل .

لكنّها تعترف أنّها عاجزة أمام الضبط بمعناه التام ، وتؤكّد على أنّ شراكة الطرف أو الأطراف الأخرى في صناعة الأحداث تلعبُ دوراً قادراً جدّاً ، ويعود السبب إلى الهيمنة المتزايدة للنشاط المالي والنقدي والإقتصادي .

لكنّ الأمريكيّين يردّون عليه من خلال التوسّع الإقتصادي والنموّ وما إليه في عمليّة إعتبرت الأكثر وقائيّة من الجهة الإقتصاديّة ، والتي يكون من شأنها إمتصاص الضربات العنيفة نسبيّاً ، وعمدة هذا النمو الإقتصادي يكمن في الأسواق الواسعة التي فتحتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١ إلى اليوم من أجل تسويق سلعها عبر العالم وقد انعكس هذا الأمر على سلوك الإستهلاك الأمريكي ، فنما بقوّة قياسيّة بسبب المردود المالي والإقتصادي الذي ينعم به الإقتصاد الأمريكي جرّاء الأسواق المتنوعة العالميّة ذات الحكرة المميّزة مع أنّ الإقتصاد الأمريكي كان مهدّداً بضربات عنيفة وقاسمة للظهر وركود خطير منذ بدايات العام ١٩٨٩ .

ومن الطبيعي أن تقرأ عن مؤشرات " وول ستريت " وما تحمله من أخبار عن قدرات الولايات المتحدة التصاعديّة من هذه الجهة وقدرتها على الممانعة أمام الهزّات التي تصيب البورصة وهي يوميّة وموسميّة ، وهذا دليلٌ آخر على أنّ السلطة السياسية تمثّل " بنية " أساسيّة وضروريّة للقاطرة الإقتصاديّة ومع هذا لا تنجو السياسة من أثر نفوذ المال وقاطراته .

لقد أشار الإقتصاديّون والمراقبون في اليابان وغيرها إلى أنّ الأزمة الإقتصادية في اليابان هي " أزمة تسويّق " ، وما دام أنّ الأسواق مقفلة أو ضعيفة أمام السلعة اليابانيّة

فإنّ الإقتصاد الياباني سيُصاب بركود حادّ يمنع من تطوّر الحركة الإنتاجيّة على المستوى المطلوب ... إن قــراءة متأنية لــ " وول ستريت " وما يحتوي عليه من مؤشرات : المؤشر الإلكتروني " ناسداك " و" داو جونز " و " ستاندرد انبورز " يضاف إليها قاطرةٌ إقتصاديّة مدعومة بإمبراطوريّة متطوّرة جدّاً في حكومة الإجتماع السياسي يدلّ على ما أشار إليه رتشارد نكسون " الرئيس الأمريكي الأسبق " من أنّ الاقتصاد الأمريكي على قدر مهمّ من ربط الإقتصاد العالمي بخيوطه الوثيقة ، مشيراً إلى أنّه (إذا عطس الإقتصاد الأمريكي ، فإنّ الإقتصاد العالمي سيصاب بالزكام) .

إنّ في هذا إشارة دقيقة لما عليه الترابط الوثيق بين القوى الإقتصاديّة ، ومدى تأثيرها على مناطق وقرارات ومواقف وإقتصاديّات أخرى من العالم .

كما فيها دلالة أساسيّة على معنى البنيويّة السببيّة في إطار تكافل فعاليّة القوى الإقتصاديّة للتأثير عالميّاً من خلال مركز الإدارة الذي يعتمد الأدوات في عمليّة مباشرة السوق بالمعنى الأعمّ الذي يشمل كافّة الجهات الممكنة في نفاذ الأدوات .

إنّ قراءةً مترابطةً شاملةً للمؤشرات المتعدّدة في عواصم القرار الإقتصادي تساعد على فهم " الوجه العولمي " ذي الشراكة المتعددة المفترضة أو الفعليّة حسب توازن أو إختلاف القوى في هذا المجال ، وذلك في طول منظومة العولمة بدأً من " وول ستريت " وصولاً لأسواق " أوروبا " وغيرها " لندن " ومؤشر " فايننشال تايمز " فرانكفورت ومؤشر " داكس للأسهم الألمانية " باريس ومؤشر " كاك " طوكيو ومؤشر " نيكاي " إلى آسيا وأسواقها الماليّة ... ومن وراء هذا وذاك ، قاطرات وعابرات وقوى وأدوات هي أكثر نفوذاً في منظومتنا التي إصطلحنا على تسميتها بالعولمة (سيطرة الأدوات عالميّاً) .

إنّها تدل على مدى الإرتباط القوي جدّا بين " المال العالمي " الذي يتصدّر صراعاً يقوم على أسس حادّة من التعدديّة السياسية في عمليّة خلق الأسباب الضامنة لفرز نتائج " المنفعة " على مستويات تساعد في إعادة ترتيب القوى المهيمِنَة والمهَيْمَن

عليها ... وكما ترى في سباق التطوريّة فإنّ حالة النقد والمال والتنمويّة تعكسها مؤشرات خاصّة بنوعٍ من التقدّم وأسباب الصعود والسيطرة ، فعلى سبيل المثال : المؤشرات التي تعكسها " أسهم التكنولوجيا " فإنّها ميزة تختص فيها الدول الصناعية ولا تعرف عنها الدول الأخرى سوى " الإستهلاك " ، إنّ هذا وجه الفارق في عناوين التأثر والتأثير بين المنظومات الدولية والوحدات المالية ، ضمن صراع الكتل الإقتصادية في العالم ...

إنّ مؤشر الإستهلاك للسلع المعمّرة والسلع غير المعمّرة ومدى مستويات الإستهلاك ، وتحديد النوعية ، وعدم اللجوء إلى الإقتراض من قبل الأُسَر ، وتخفيض الضرائب ، وزيادة اليد العاملة ، وهبوط مؤشر البطالة ، والسيطرة على التضخم ، والنسبة الكبيرة للناتج المحلي ، كلها من المؤشرات التي تدل على صحة الاقتصاد وعلى أساس قدراته تلك تكون آثار نفاذه وتأثيره في الجغرافيا السياسيّة الإقتصاديّة من البقاع غير الوطنيّة .

كما أنّ انتكاسة هذه العناوين يعبّر عن أزمة اقتصاد ونقصان في قدرة الممانعة أمام " حرب الإستنـــزاف " التي تخوضها الوحدات الإقتصاديّة في المسرح والميدان المعولم ، بدأً من الانكماش وصولاً إلى الإنهيار المقنّع والصريح . ويمكن لنا أن نستفيد مجموعة من الصور ذات التأثير الحاد في الساحة الدولية التي تمسك بحبالها " ظاهرة العولمة " عبر الأدوات والتي يشكل فيها العنصر البشريّ عبر قيمهم وأفكارهم وإستراتيجيّاتهم (المركز الفكري) في غزو السوق أداةً هامّة جدّاً ، وفق أدوات أكثر شموليّة ، وأنظمة أكثر تحرريّة ، فيحكمون السيطرة على مجال الإدارة فيها ، ويديرون عجلة القرار المالي والاقتصادي من وراء مكاتبهم ضمن حدود نظام سياسي معيّن ويكون المسرح الخارجي عنواناً إستراتيجيّاً في معركة السوق العابرة ، يضاف إليها السوق الداخليّة .

من هنا تواجه الإقتصاديّات الأجنبيّة " رؤوس الأموال والسلع الوافدة " على نحو من إثنين :

إمّا من إمكانيّة ضبطها وصدّها والإستفادة منها ، وهذا يتوقّف على ما عندها من رؤوس أموال وقدرة على إشباع الحاجات ، وسياسات قادرة على مصّ الأزمات و " بنية سياسيّة " مهمّة ، وقدرات خلفيّة ماليّة وأمنيّة وقانونيّة وسياسات إستراتيجيّة إحتياطيّة وإئتمانيّة وما إليه ...

وإما أن تنهار نسبيّاً أما رؤوس الأموال والسلع بسبب عدم توازن القوى في عالم السوق التي منها قوى المنفعة والربحيّة والكلفة الإنتاجيّة والتسويقيّة والقدرة الإحتكاريّة وإمكانيّة فتح الأسواق وما إليها ، التي تتجسّد فيها رؤوس الأموال الضعيفة على مستوى من الإفلاس والإغلاق والركود والكفّ عن منازلة " ميادين السوق " ممّا يعني تأثيراً حادّاً يتناسب والقدرة التي يتميّز بها المال والسلعةُ القويّة أمام المال والسلعة الضعيفة .

وقد لا يمكن ضبط " الإنسيابيّة الوافدة " من قطرٍ إلى آخر وفقاً لما عليه مجموعة القواعد التحرريّة والقوى الماليّة والبنى السياسيّة ، وفق أنظمة التحرريّة ، وهذا يتوقف على حجم الدولة التي يرسو بها رأس المال ، مما يعني إنّ لرأس المال والسلع أثراً حقيقيّاً تأثيريّاً يتجسّد على صور ونماذج مختلفة ، وهو يؤثّر على مستوى من قدرات الممكن والممانعة في الطرف الآخر ، حتى أنّه في بعض الأحيان ترى دولةً ذات ذراع قادر وأكثر أهمّيّة في رصد خطط وسياسات الحصانة الإئتمانيّة في صناعة الحياة المالية ، نجدها تنهار نسبيّاً أمام سرعة ووقع الإنسيابيّة الماليّة والمفاجآت السوقيّة والاقتصادية خاصةً في البورصة ، مما يجعل من ظاهرة العولمة " مخلوقاً عجيباً " تتداخل فيه أسباب عدّة لا تحكمها ضوابط قائمة تحت أكفٍّ قانونيّة واحدة وبنى ماليّة إقتصاديّة ممانعة نسبةً إلى " السببيّة العالميّة المؤثّرة " ، حتى أنّ أثر تلك العولمة لم يرحم أرض دولة وجنسيّة المال نفسه ... يضاف إلى ذلك شطر آخر من " هموم العولمة " في إطار النسبيّة التي

ثقبت جدار الهيمنة السياسيّة في مقابل حضور رأس المال ، وهو أنّ العولمة تعتمد السوق العالمي كهدف ، بعيداً عن ظرف البيئة بالمعنى الأعم ، الذي يشمل النطاق السياسي الإجتماعي النفسي الثقافي التربوي الحضاري وغيره ، لأنّ هدف الثراء هو المال والمنفعة فقط ، لا التوزيع والعدالة الإجتماعيّة ، ومستوى آمن يحقّق إنسانيّة الإنسان ، حتى أنّ القائمين على هرم مجالس إدارة الشركات العالمية يعتبرون إعادة التـــوزيع والعدالة الإجتماعيّة " العـــدو الأول " والأساسي الذي يهدد سيطرتهم وطموحاتهم على مستوى إمبراطورية المال والثراء .

وإليك صورة عن " ظاهرة حضور " رأس المال على قمة نهاية الألفية الثانية عبر مقالة صدّرتها " النيوزويك " في عددها الأخير من عام ١٩٩٩ تعليقاً على مؤتمر " سياتل " في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي مثّل إنحرافاً خطيراً في تطلّعات القاعدة المواطنيّة في الدول " الرأسمالية " عمّا يخطط له " محترفو الثراء " في دول المال والتكنولوجيا وأدوات الإحتكار العالمي ، بهدف السيطرة على السوق من أجل تراكميّة المنفعة والثراء . (نقل محمّد شيّا في جريدة المستقبل تاريخ ٩ آذار ٢٠٠٠ عن تحديات العولمة والمتغيرات فأشار إلى أنّ مجلة " نيوزيك " في عددها الأخير للعام ١٩٩٩ أولت مؤتمر " سياتل " بالعديد من التعليقات والتحاليل ، وقد بدا على صفحاتها الكثير من الهول النفسي من تفسير ظاهرة المعارضة التي تجاوزت ٥٠ ألف شخص ممن جاءوا إلى سياتل من عدة دول غربية ومن داخل الولايات المتحدة من أجل رفع صيحة كبيرة وساخطة أمام العالم وإدانة " العولمة " التي تقوم على مبادئ وشعارات وآليات تقبض بزمام قيادتها المؤسسات المالية والشركات من اجل الثراء ، بعيداً عن نظرة الحقوق الإنسانية ... وبكلمة : إنّ المتظاهرين ساخطون ، لأن التوزيع الذي تتبناه الدول الديمقراطية للثروة هو من أسوأ مظاهر الظلم الذي لحق بركب الحضارة الانسانية ، وأشارت إلى أنّ الفشل الذريع كان نتيجة لقراءات شعبية وحقوقية وفكرية وتجريبية لما عليه الرأسمالية التي تهتم بالثراء بعيداً عن معايير التوزيع ، وأظهرت ان الشركات العالمية

واصحاب رؤوس الاموال ساخطون جدًا من المتظاهرين الذين وصفوهم " بالشذاذ والاغبياء " ، مع الملاحظة الى ان مؤتمر منظمة التجارة الدولية الذي دعت اليه ورعته وموّلته شركات العولمة العملاقة بلغت تكاليفه ٩ ملايين دولار ... وقد ركزت على إظهار الخطاب الصريح للمتظاهرين والمنعقدين في اطار المؤتمر ، وقالت بالحرف الواحد لقد أظهر مؤتمر سياتل من هم الخاسرون ومن هم الرابحون ... الخاسرون هم الطبقات الذين لا يملكون القدرات التنافسية في ساحة الثراء العالمي والرابحون هم اصحاب الشركات والمؤسسات المالية الكبرى ... واشارت الى إنّ : (٥ مليارات) تقف في إزاء مليار واحد مستفيد من العولمة ، وفق مفاهيم الثروة والتوزيع الحالي . هذا على أحسن المقادير وعلّق كاتب " النيوزويك " قائلاً : ليست العولمة ، ولا تحتاج أن تكون حصراً طريقةً لكي يزداد الأثرياء ثراءً ، وليذهب البقية إلى الجحيم ، لقد تطلّب إيصال هذه الرسالة نوافذ محطمة في سياتل فالأمر يستحق هذا الثمن .) إنتهى .

ومن مراجعة سريعة للإحصائيات التي نشرهّا وكالات الأمم المتحدة في نهاية عام ٩٨ و ٩٩ وخصوصاً تقرير التنمية البشرية فإنه تبرز النتائج التالية التي أدت إلى ظهور جسد إحصائي معولم (أي متأثّر بأدوات وأفكار العولمة) وفق صورهّا الحالية منها :

١. تاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٩٩ بلغ سكان العالم ٦ مليارات نسمة (ما يقارب ألــ ٣ مليار نسمة) يعيشون بأقل من دولارين يوميّاً وداخل هذه الفئة هناك حالات مرعبة وخطيرة .
٢. مليار عاطل عن العمل أي ثلث القوة العاملة المقدّرة .
٣. مليار وثلاثمائة مليون شخص من دون مياه صالحة للشرب .
٤. ٨٠٠ مليون يعانون سوء التغذية الى درجة الخطّ الاحمر وما دونه .
٥. ٤٠ الف يموتون يوميّاً نتيجة أمراض يمكن علاجها .

٦. ٣٠ في المئة من الروس باتوا تحت خط الفقر ، بينما كانت النسبة ٤ في المئة إبّان الحكم السوفياتي أي قبل عهد الحرية والرأسمالية التي تعيشها اليوم روسيا .
٧. شركات وبورصات وأسواق سلاح ومخدرات تسيطر على ٩٠ في المئة من الاقتصاد العالمي .
٨. ديون الفقراء تقدّر بـ ٢,٥ تريليون دولار ، تشكل نفقات خدمتها أي الفائدة عليها ٢٥ في المئة من صادرات الدول الفقيرة بعيداً عن سداد الدين نفسه .
٩. ٢٠ في المئة من البشر الاكثر فقراً لا يملكون ١,٥ في المئة من الدخل العالمي .
١٠. ٢٠ في المئة من البشر الاكثر غنىً يملكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي و ٨٢ في المئة من صادرات العالم و ٧٤ في المئة من مجموع خطوط الهاتف و ٩٣ في المئة من مستخدمي الإنترنت .
١١. ٣٥٨ مليارديرا بينهم ١٠٠ ملياردير أمريكي يملكون نصف مداخيل سكان الأرض .
١٢. عام ١٩٦٠ كانت نسبة دخل الاغنياء بالنسبة للفقراء ٣٠ الى ١ وعام ١٩٩٠ أصبحت : ٦٠ الى ١ وعام ١٩٩٧ اصبحت : ٧٤ الى ١

من الملاحظات التي يمكن أن تلوّن أزمة واقعنا ، خاصّة الدول النامية بنوعٍ إرشادي ، مما أدّى إلى ظهور نتائج حادّة وجسم مرعب من الآثار السلبيّة داخليّاً وعولميّاً ، أشير إلى أمور أساسيّة بعضها ساهم في إنتاج أخطر الآثار للعولمة لأنّه أسقط شروط الممانعة ، وبعضها كان سبباً مستقلاً في هذه النتيجة منها :

١. انعدام المنافسة القطبية ، وعدم تناسب بين قوى الوحدات السياسيّة (العالم الصناعي والعالم النامي) من خلال الخلل في التوازن الشامل لـ أدوات التكنولوجيّة والإقتصاديّة والعسكريّة ...

٢. إحتكار الدول الصناعيّة للتكنولوجيا إحتكاراً حادّاً حتى في المجالات الخدماتيّة الطبيّة والإنسانيّة .

٣. احتكار الترسانة العسكرية .

٤. احتكار الإقتصاد العالمي .

٥. أزمة أولويّات في الدول النامية فضلاً عن نتائج أثر سياسات الدول الصناعيّة التي أدّت إلى إنهيار خطط التنمية في الدول النامية .

٦. الإعتماد على منطق شراء السلاح التقليدي ، من أجل المحافظة على الأوزان المحلية والحدودية في الدول النامية .

٧. اندثار الصناعات في دول العالم النامي .

٨. دوران دول العالم النامي في حلقة مفرغة أمام المديونية وفوائدها ، التي بلغت أرقاماً خيالية .

٩. سيطرة العجز على الموازنات السنوية للدول النامية .

١٠. انهيار الناتج المحلي سنة بعد سنة في الدول النامية ، لصالح خدمة الدين ونظام الفائدة .

١١. ظهور التبعيات الاقتصادية الشاملة الإستنـــزافيّة ، في كل جوانب الحياة : في الصناعة والزراعة والخدمات والطبّ حتى المواد الغذائيّة ...

١٢. إنكماش إقتصادي حاد مسيطر على الدول النامية ، نتيجة عدم القدرة على المنافسة السلعيّة وإغلاق الأسواق الصناعيّة في وجه سلعها حتى النسيجيّة .

١٣. عدم توزيع الدخل القومي على أسس من العدالة المواطنية في دول العالم النامي الذي من شأنه أن يُساعِد في إرساء نوع من الأمن النفسي ، ويشكّل ضمانة في عمليّات الإستثمار حتى الحرفي على الأقلّ ... وهذا يعود إلى أزمة هدر وإنهيارات إداريّة داخليّة ، وعدم الاعتراف العملي بـــ " الحقوق الاجتماعية والمهنية " مثل تأمينات البطالة والشيخوخة وغيرها .

١٤. إعتماد هيكل الضرائب غير المباشرة كعامود فقري في الدولِ النامية ، وهي الأكثر ظلماً ، وتطال الفقراء وذوي الدخل المحدود في نفقاهم الضروريّة والأساسيّة ، وتقتطع من أصل أموالهم الضروريّة الحياتيّة وتمنعهم من الإدّخار ، وتلجئهم إلى الهجرة والإستقراض في بلدٍ لا قروض فيه ... بينما لا تطال الأغنياء سوى بنسب لا تذكر ومن كماليّات الكماليّات ، في نفس الوقت الذي تقرّ فيه الدولُ النامية بأنَ الأغنياء هم الأكثر تمرباً من الضرائب والأكثر مخالفة بسبب نفوذهم في عالم السياسة ... كما أنّهم يعودون فيفرضون قيم مضافة على السلع كضريبة من نوعٍ آخر ، لتطال كلَّ شيءٍ ، هذا فضلاً عن الرسوم الجمركيّة والماليّة وكافّة التكاليف الإداريّة والإنتاجيّة والتسويقيّة والإعلانيّة ، التي أصبحت عنواناً إبتزازيّاً بكلِّ وضوحٍ . كلّ ذلك فضلاً عن كلف السلع في سعرها البيعيّ ، ومن يملك مالاً في دول العالم النامي يملك نفوذاً في عالم السياسة وقدرةً على التهرّب من الضريبة والرسوم ، بل هو النافذ في عالم السياسة ، والأقرب إلى " دوائر " صناعة القرار عبر القاطرة الماليّة .

١٥. فقدان المشاركة الشعبية الحقيقية في صناعة الحياة السياسية والاقتصادية والمالية في دول العالم النامي .

١٦. تراكم الثروات في أيدي الاغنياء من دون اعتماد توزيع عادل يقوم على أساس من تدخل حقيقي للدولة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي .

١٧. إنهيار الفئة المتوسّطة بين الأغنياء والفقراء ، وتجاوز نسبة الفقراء في دول العالم النامي لحدود ٩٠ في المئة مقابل ١٠ وأقل منها أغنياء ، وسياسيون محظوظون في دول العالم النامي .

١٨. الإعتماد على مظاهر الديمقراطية التطويريّة في صياغة الآداب العامّة ، وهذا إنعكس على مستوى مذهلٍ من جنس الصداقات ، فأثّر تأثيراً سلبيّاً حادّاً على

بنية الأسرة في دول العالم النامي ، وزادها أزمةً إلى أزماتها ، فضلاً عن الكلف الصحيّة الإجتماعيّة ، ومن أبرز هذه النتائج وجود ٢٥ مليون مصاب بالإيدز وحامل لفيروسه في أفريقيا ، بكلفٍ ماليّة هائلة ، وما زالت الأسرة في الدول النامية تشكو من تداعيات وإنهيارات ، ومعلوم أنّ الأسرة بنية تربويّة مهمّة في صناعة الأمن الجنائي [١] .

---

(١) تاريخ ١ كانون الأوّل ٢٠٠٠ وبمناسبة اليوم العالمي لـ الإيدز " إعترف الصليب الأحمر أنّ (مائة ألف) من المتطوّعين للعمل معه ، مصابون بالإيدز الذي وصفوه بالمرض اللعين الذي لا شفاء منه . وقال " بيكل جيليتا " رئيس اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر في أفريقيا : ولد الصليب الأحمر في ساحات المعارك في القرن التاسع عشر ، إلا أنّ ويلات الحروب في القرن العشرين لا تقارن مع أعداد الموتى التي سنراها في أفريقيا خلال اعقد الأوّل من القرن الجديد بسبب وباء الإيدز . وأضاف : إنّ عدد الذين سيموتون في أفريقيا خلال عامٍ واحد سيعادل جميع الذين قتلوا طوال حرب فيتنام وتقول الأمم المتحدة إنّ منطقة جنوب الصحراء فيها (٢٥ مليون وثلاثمائة ألف مصاب) بفيروس " أتش أي في " المسبّب للإيدز . وهي نسبة كبيرة جدّاً . والغالبيّة المطلقة منها تمّت عبر الممارسة الجنسيّة أمّا العدد الإجمالي للمصابين بالفيروس في العالم فهو في هذا العام (٣٦ مليون ومئة ألف مصاب) . ومعنى هذا أنّه في أفريقيا ١ من كلّ ١٠ مصاب بالفيروس الذي يؤدّي إلى الموت المحتوم وفي هذا العام أصيب (٣ ملايين و ٨٠٠ ألف طفل وبالغ بفيروس الإيدز) . ويظهر أنّ وباء الإيدز يتّجه شرقاً وتحديداً إلى آسيا التي ما زالت تعتبر أسوأ مناطق العالم تضرّراً من هذا المرض القاتل بعد أفريقيا . ففي الهند وحدها يوجد (٣ ملايين و ٧٠٠ ألف شخص مصابون بالفيروس) ... ويبلغ عدد المصابين بالفيروس في آسيا (٦ ملايين و ٤٠٠ ألف حالة) . وتؤكّد الأمم المتحدة على أنّ هذه التقديرات ليست دقيقة ونهائيّة ، وأنّ أرقاماً واقعيّة هي أكبر من ذلك وربّما بكثير . وقد شنّ الفاتيكان هجوماً عنيفاً على العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج ودعا إلى العفّة إمّا عبر الزواج أو الإمتناع عن ممارسة الجنس من دون زواج . كما أكّد رفض الكنيسة الكاثوليكيّة للواقي الذكري كسبيل للحماية من الإيدز ، وأشار إلى أنّ إستعمال الواقي كإجراء مانع ثبت أنّه غير حقيقي وفعلي ، وأنّ الحلّ في تنظيم الجنس عبر الزواج فقط . وهناك نسبة من الكهنة مصابون بالإيدز أيضاً ، وقد أشار الفاتيكان على أنّ الكهنة المصابين بالإيدز هم فئة من الناس . ومنذ إكتشاف المرض توفي ٢١,٨ ملايين شخص بسببه في العالم ، وفي بعض الدول الأفريقيّة أصيب حتى ٣٦ في المئة من السكّان ، وتراجع متوسّط الأعمار على ٣٨ أو ٤٠ عاماً ، بحسب منظمة الصحّة العالميّة . وقد أحيت الأمم المتحدة تاريخ ١ كانون الأوّل ٢٠٠٠ اليوم العالمي للإيدز تحت شعار : الرجال ومرض الإيدز . للرجال دور أساسي في مكافحة الإيدز . في إطار حملة توعية تشنّها منظّمة الصحّة العالميّة . وقد إختارت منظّمة الصحّة العالميّة " الرجال " شعاراً محوريّاً وذلك نظراً لتسجيل حوالي (٣٣٠ مليون) حالة عدوى جديدة سنويّاً بين الرجال بـ " الأمراض المنقولة جنسيّاً) ، ولتزايد معدّل وفيّات الذكور بعد سنّ البلوغ عن معدّل وفيّات النساء . إضافة إلى تزايد نسبة الممارسة الجنسيّة خارج إطار الزواج بين الرجال أكثر منها عند النساء ، الأمر الذي يؤدّي إلى تزايد إصابة الرجال من النساء ... حتى أنّ الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة ستعقد دورة إستثنائيّة خلال شهر حزيران المقبل بسبب أزمة هذا المرض الخطير بهدف التوصّل إلى إلتزام عالمي لمواجهة هذا المرض القاتل ، ويعتبر الأمريكيّون ومن بعدهم الأوروبيّون هم وراء هذا الإجتماع العالمي بسبب المخاطر المرعبة لهذا المرض القاتل . وقد زاد عدد الأطفال اليتامى بسبب موت الأبوين أو أحدهما عن طريق هذا المرض على (١٣ مليون طفل مع نهاية العام ١٩٩٩) إلا أنّ هذا المرض لا =

– يتواجد جدياً في الشرق الأوسط ، وأنّه محدود ، وحسب منظمة الصحّة العالميّة فإنّ هذا الإنخفاض في عدد الإصابات يعود إلى المفاهيم الإسلاميّة والتي تمنع ممارسة الجنس إلا عبر الزواج . إلا أنّ المنظّمة تحذّر من أنّه لا بدّ من التشدّد إتجاه هذا المرض في الشرق الأوسط بسبب بداية قويّة لزحف قيم تبيح العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج ، ممّا يعني إحتمال تزايد الإصابة بهذا المرض القاتل . وبمناسبة يوم الإيدز العالمي قال منظّمة الصحّة العالميّة تاريخ ٣ كانون الثاني إنّ عدد مصابي فيروس الإيدز في مطلع السنة الحاليّة مثيرة للجدل والخوف في آن معاً حيث بلغ إستناداً إلى الأرقام المبلّغ عنها (٢٠٨٠٠) مصاب . ممّا يشكّل إرتفاعاً بنسبة ٤٠ في المئة مقارنة مع عدد الإصابات المسجّلة قبل أربع سنوات . وسجّل العام الماضي رقماً قياسيّاً في عدد الإصابات الجديدة مع أكثر من ثلاثة آلاف حالة في إنكلترا ويلز . وجاء في تقرير نرفق نشرته وزارة الصحّة البريطانيّة : إنّ آلافاً عدّة من الأشخاص مصابون بالفيروس من دون أن يعرفوا بذلك . وأعلنت وزيرة الصحّة البريطانيّة " ايفيت كوبر " تخصيص (٦٠ مليون دولار) لمكافحة الإيدز . وأكّدت أنّ تخصيص الأموال ليس كافياً فلا بدّ من إتّباع سياسة وقائيّة وبأسرع وقت ، ووجوب النظرة بدقّة بـــ سياسة علاقات جنسيّة وجسديّة تقوم على أساس العلاقة عشيق واحد وليس متعدّداً . وقد وصف الرئيس الأمريكي بيل كلنتون مرض الإيدز بأنّه " يهدّد الأمن الدولي " . وأكّد عزم الولايات المتحدة الأمريكيّة على التغلّب على هذه الآفة . إلا أنّ المشكلة تكمن في تغيير مجموعة من الدوائر السلوكيّة المسموحة قانوناً ، ممّا يعني أنّ شيئاً من أجل إستئصال هذا المرض لن يحصل . وقال كلنتون : سنستمرّ في التصدّي حتى القضاء على هذا المرض المدمّر . وذكر أنّ (٢١,٨ مليون شخص) توفّوا بسبب هذا المرض ، منهم ٣ ملايين شخص في العام ١٩٩٩ وأنّ ٥٠ مليوناً يحملون الفيروس المؤدّي إلى الموت منذ إكتشاف هذا المرض قبل خمس عشرة سنة (عام 1985) . وأضاف الرئيس كلنتون : لأنّ إنتشار الإيدز بلغ أبعاداً كارثيّة في كثير من مناطق العالم ، فإنّه بات يشكّل تهديداً للأمن القومي والدولي . وحثّ على تعبئة دوليّة واسعة ضدّ هذا المرض الخطير . ونظّم البيت الأبيض مؤتمراً إستمرّ أربعة أيام وشارك فيه شخصيّات دينيّة من جميع أنحاء العالم معظمها من أفريقيا القارة الأكثر تأثّراً بالإيدز . وذلك للبحث في وسائل تعزيز مكافحة هذا المرض الخطير . ويعتقد الأمريكيّون كما في تقرير سابق لهم انّ القيم تلعب دوراً وقائيّاً من الإصابة بهذا المرض ، ويضربون لذلك القيم الإسلاميّة . التي حدّت بقوّة من إمكانيّة إنتشار هذا المرض في الشرق الأوسط . ومن جهة أخرى طلبت الأمم المتحدة من نشطاء الإيدز من هانوي إلى كيبك و تايوان ونيويورك نشر رسالة تدعو الرجال لـــ " تغيير سلوكهم " (أي القيم التي تتعلّق بموضوع الممارسة الجنسيّة) إذا كان مقدّراً للعالم أن يوقف إنتشار وباء مرض الإيدز .وتوجّه الأمم المتحدة رسالة مفادها : إنّ ممارسة الجنس مع أكثر من شريك ، وممارسته من دون إستخدام العازل الطبّي ، والإفتقار إلى الرعاية الصحيّة عوامل تؤدّي إلى كارثة . وقدّم المغنّي الأمريكي ريكي مارتين نصائح حول الجنس الآمن من خلال برنامج تلفزيوني وثائقي مدّتـــه ٣٠ دقيقة بعنوان " البقاء حيّاً " . ونظّمت حفلات موسيقيّة وغنائيّة في لاوس والصين وروسي وأوكرانيا وهايتي ... ومن المفارقات أنّ الحفلات الغنائيّة مرتع للعلاقات الجنسيّة التي يكثر فيها بسبب المؤثّرات والمحفزات الجنسيّة والموسيقيّة عدم الإكتراث بالواقي الذكري ، ممّا يزيد من نسب الإصابة بالفيروس القاتل . يشار إلى أنّ الإسلام يحظّر العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج ، ويحرّم العلاقة الجنسيّة ولو عبر الزواج مع الإصابة بالفيروس إذا كانت من دون وقاية صحيّة أو عازل . كما أنّه يحصر العلاقة الجنسيّة ضمن إطار الزواج . ومن المفارقة أنّ هذه القيمة كانت موضع نقض من مجتمعات الحريّة الجنسيّة المشاعة ، لكنّها أصبحت اليوم بنظر هذه المجتمعات ضرورة لا بديل عنها لإنقاذ العالم من وباء الإيدز ... فسبحان الله العالم بخفايا الأسرار والسلوك ، وما يؤدّي إليه من نتائج .

١٩. الاعتماد على التهميش الثقافي الحضاري من أجل ابتزاز الشعب والثروة في الحكم السياسي ، ومن أمثلة هذا العنوان : أميّة الحرف ، أمية الثقافة ، تهميش المدارس والجامعات ، اغلاق أسواق العمل امام الخريجين الجامعيين ، هجرة الادمغة ، الاعتماد على الشعارات والعموميات ، الابتعاد عن آليات التطبيق وشروط الشعارات الإنمائيّة ، ممّا جعل الشعار مثاليّاً غير قابل للعمل ، اعتماد التوظيف على أساس المحسوبية والمحظوظية .

٢٠. الاعتماد في الدول النامية الإداراة اليدوية ، واتباع هيكلية إدارية بعيدة عن المراقبة الفاعلة (ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية ...) وخدمات إدارية تقوم في نسبة كبيرة منها على تبنّي نظريّة الإستنساب الذاتي الغير قابل للرقابة القضائية ، اعتماد التسلسليه الهرمية في الشق الاداري القائمة على نسبة عالية من حكومة الأعلى للموظف الأدنى من دون اعطاء ضمانات وعدم تفعيل شروط تقديم الخدمات الادارية ضمن قيود شروط الرشوة والهدايا والمحظوظيّة ، اعتماد ذاتية تأخير المعاملات بهدف الرشوة ، اعتماد معاشات ورواتب لا تتناسب مع المطالب المعيشية ، ما يدفع الموظف الى اعتماد الرشوة كوسيلة من اجل ابتزاز الآخرين .

٢١. عدم امكانية المحافظة على سعر الصرف ، والتذبذبات المالية النقدية ، إلا عبر كلفٍ متعبة جدّاً للمال العام ، بسبب هشاشة البنيويّة المالية والنقدية والإقتصاديّة .

٢٢. إعطاء حصّة الاسد للمؤسسة العسكرية من الموازنة ، والإجحاف الحادّ في التقديمات الإجتماعيّة ، وعدم اعتماد سياسة فرص العمل السنوية للأجيال الحالية والقادمة التي تزيد كل سنة .

٢٣. الهيمنة القطرية الحدودية ، والعزل السياسي الاقتصادي بين دول العالم النامي فضلاً عن هيمنة أصحاب الهرمية في النظام الدولي .

والأمثلة في هذا المجال كثيرة ، والنتائج مرعبة ، وكلّها ساعدت في إسقاط جدار الممانعة أمام رؤوس الأموال الوافدة وأدوات النفوذ المعولم .

ومن الذعر أن نعلم أنّ العولمة استطاعت إعطاء البشر " جنسيّة واحدة " من جهة السلعة والاستهلاك ، لا من جهة التوصيف الإنساني ، وجعلت القيم القانونيّة طواعيّة أكثر من جهة التحرريّة ، من دون أن يوازن ذلك تحرريّة أمام وفادة العنصر البشري ، وما لم يتّصف بصفة رجل الأعمال أو متموّل فإنّه لن يحصل على فوائد وتحفيزات تحرريّة ، ولن يتمكّن من ممارسة أشواط جغرافيّة بين الوحدات السياسيّة لأنّه سيجد قيود وعقبات منها قانونيّة بلا إستنساب ، ومنها إستنسابيّة بركيزة قانونيّة تمنع عليه التحرريّة من أزمة توابع الجنسيّة السياسيّة وشروطها ...

إنّ السوق هي الهدف الأقصى للشركات والوحدات الماليّة ، التي تنتج السلع من أجل البيع وجمع النقود والثراء ، وهذا ما يُعبّر عنه بالادبيات الإقتصادية لكتّاب العولمة بـــ " **التجنيس السلعيّ للبشر** " ، أي أن يكون الناس متشابهين بالرغبات لكن من دون أن يكونوا متساوين في إشباعها ، لأنّ الإشباع متوقّف على ما تملك من وسائل نقديّة ماليّة للحصول على المنافع ... وعليه : **بمقدار ما تملك من مال ، تملك إمكانيّة إشباع الرغبة .**

هنا تكمن الأزمة الأخطر ، وهي التي عبّرنا عنها بأزمة سوء التوزيع من أعلى الهرم في إطار المجتمع السياسي المحلي والدولي ، يضاف إليها أزمة قيم وقواعد رأسماليّة وليبراليّة وعولميّة ... [1]

---

[1] تاريخ ٦ كانون الأوّل ٢٠٠٠ تظاهر " عشرات الآلاف " من أعضاء وإتحادات العمّال الأوروبيين ومفكّرين وقوى فاعلة ونشطاء مناهضون للعولمة ويساريّون في شوارع مدينة " نيس " البرجوازيّة الفرنسيّة . مطالبين بـــ " المزيد " من العدالة الإجتماعيّة ، وإبطاء الليبراليّة الإقتصاديّة ، وتخفيض نسب القطع من التقديمات الإجتماعيّة ... وذلك عشيّة قمّة الإتحاد الأوروبي المقرّر عقدها في هذا المنتجع السياحي تاريخ ٧ كانون الأوّل ٢٠٠٠ وقد سار أكثر من ٨٠ ألف محتجّ في تظاهرة ضخمة جدّاً ، تنتظر وافدين أخر تمنع السلطات الإيطاليّة حضورهم ، كما تعيق السلطات الفرنسيّة وصول آخرين . وقد أطلق على تلك التظاهرة القاسية الأثر على ذهن القادة الأوروبيين إسم " التظاهرة الأوروبيّة " ، ولم تمنع الأمطار الغزيرة =

- المتظاهرين من القيام بتظاهرتهم التي نقلتها التلفزة العالميّة ، ونقلت هتافات المتظاهرين التي تدين بشدّة العولمة والليبراليّة وإبتزازات رؤوس الأموال على حساب البشر . وقد وصل إلى نيس أكثر من مائة ألف شخص من مختلف أوروبا للمشاركة في تظاهرات اليوم التالي ، مع أنّ كافة السلطات ضيّقت عليهم ذلك ، خاصّة أنّ الصيحة العنيفة إتجاه الرأسماليّة أخذت تثير نوعاً من رعب السياسيين عمّا سيصل إليه الأمر بعد سياتل ودافوس وبراغ وأستراليا ... وكلّ الصيحات حسب الصحف الفرنسيّة تدين الرأسماليّة والليبراليّة الإقتصاديّة وتفشّي الفقر على حساب ثراء أشخاص قلّة ومعدودين . وقد إستدعت السلطات الفرنسيّة ٦ آلاف شخص إضافيين بينهم أهم عناصر النخبة لضمان أمن القمّة . وكان الفرنسيون يخشون إنهيار القمّة كما حصل في سياتل الأمريكيّة في مؤتمر لمنظمة التجارة العالميّة عام ١٩٩٩ وقد ثار المناهضون بقسوة ليلة هذا المؤتمر في كافّة أرجاء أوروبا ، خاصّة في دول الـ ١٥ دولة الذين يشكّلون الإتحاد الأوروبي الحالي . وفي اليوم التالي ٧ كانون أوّل ٢٠٠٠ تظاهر عشرات الآلاف يحيط بهم أكثر من ٢٠ ألف جندي فرنسي في تظاهرة عنيفة جدّاً بعد أن منعت الشرطة تقدّمهم ، ممّا أوقع عشرات الجرحى من المتظاهرين والجنود ، وإعتبرت جراحات البعض خطيرة . وقد خطفت هذه التظاهرة الأضواء العالميّة ، وردّد المتظاهرات كمّاً هائلاً من الشعارات التي تدين الليبراليّة والرأسماليّة ووحشيّة رؤوس الأموال ، وإتّهموا العولمة بأنّها الذراع العالمي للتجارة بالناس ، وردّدوا شعار : الموت للعولمة . لا نريد أن نكون تجارة ولا سلع . لا نريد أن نكون عبيداً في مملكة الأغنياء . نريد مزيداً من التقدمات الإجتماعيّة ... الموت للرأسماليّة . الليبراليّة الإقتصاديّة وحشٌ يفترسنا .. نريد حياة أكثر أمناً لا يتحكّم فيها الأغنياء . نريد إنساناً لا سلعة . الديمقراطيّة ملكٌ للأغنياء . من لا يملك مالاً لا حرية عنده . نريد قيوداً على الثروة ، نريد توزيعاً عادلاً للثروة ... وفي مشاهد تشبه إلى حدّ الإنتفاضة الجارية حاليّاً في الأراضي المحتلّة الفلسطينيّة إستيقظت مدينة نيس الساحليّة الشهيرة على وقع عشرات آلاف المتظاهرين المنددين بالعولمة والرأسماليّة والليبراليّة الإقتصاديّة وهم ما زالوا يفيدون إليها من كافّة الدول الأوروبيّة ، وقد إستقبلوا ضيوف شيراك من القادة بهتافات معادية جدّاً وصلت إلى حدّ وصف القادة بـ " الوحوش الرأسماليين " ممّا أزعج شيراك جدّاً ورئيس وزرائه جوسبان .

وقد تطوّرت الأحداث إلى أن تحوّلت إلى عمليّات رشق بالحجارة وضرب بالعصيّ ورمي قنابل المولوتوف وتحطيم واجهات المحلات التجاريّة والسيارات وحرق الماركات العالميّة التي تمثّل شركات العولمة العابرة للقارات ، وما زالت تتوجّه نقابات وقوى مهنيّة وعماليّة وجمعيات فكريّة وحقوقيّة وإجتماعيّة بل وسياسيّة إلى ساحة الإحتجاج على الرأسماليّة ، ممّا دعا الصحافة الأوروبية إلى الإنذار من إستمرار قيم الرأسماليّة على ما هي عليه ، ودعت السلطات وزعماء القرار إلى مناقشة جديّة لقواعد الرأسماليّة والليبراليّة والعولمة ، وإلا فإنّ صرخة وأعمالاً تاريخيّة قد تؤدّي إلى إنتفاضات شعبيّة ضدّ الرأسماليّة والعولمة ، خاصّة أنّ المتظاهرين هم من الدول الغنيّة والصناعيّة . وذكرت بعض الصحافة بما جرى من ثورات شعبيّة ضد قيم الرأسماليّة في القرن الثامن والتاسع عشر ... ونصحت بتدارك الأمر قبل فوات الأوان خاصّة أنّ الشارع والشرائح الشعبيّة والمواطنين هم أكبر مؤشّر على صدق القيم والقواعد التي تتبنّاها الرأسماليّة ، ولفتت إلى أنّ المشاركة متعددة وكبيرة جدّاً من كلّ الشرائح المهنيّة والإجتماعيّة والحقوقيّة والنقابيّة والسياسيّة ، وهي دليل كبير على أزمة قواعد وقيم يجب أن تتمّ معالجتها وفق مؤشرات حقيقيّة تضمن قيم الإنسان قبل قيم السلعة ... واللافت في هذا اليوم أنّ الأوروبيين وعلى لسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أكّدوا على إستقلاليّة القوّة العسكريّة المزمع إنشائها عن الحلف الأطلسي ، ممّا أثار الولايات المتحدة بشدّة ، وهي التي تريد إبقاء ضمان أمن أوروبا أطلسيّاً وبالتالي أمريكيّاً . وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكيّة انّ ضمان العالم أمنيّاً يمكن أن يكون عبر الأطلسي ، وأنّ تعدد القوى العسكريّة الأمنيّة من شأنه أن يؤدّي إلى صراعات وخيمة .

بناءً على ما تقدّم ، فإنّ العمدة وفق هذه الخريطة " عولمة السوق " إنتاج قوانين تخدم السلعة " بعيداً عن الشقّ الإجتماعي البشريّ ، وذلك بهدف إنتاج وزيادة تجميع الثروة العالمية في حساب أصحاب مجالس الإدارات للشركات العابرة للقارات وعبرهم تذهب حصّة الأسد إلى حساب الدولة ذات الجنسيّة السياسيّة للمال الوافد أجنبيّاً كما في الداخل أيضاً ، وتكون فيه الفرض غير تكافئيّة ، وتكون القيم السياسيّة والحريات والحقوق بصورة عامّة على مقدار ما تملك من مال ، وإلا فإنّ من لا يملك مالاً لن يكون رئيساً للولايات المتحدة أو الدول الأوروبيّة ولا وزيراً وهو لن يستفيد سوى من التقديمات الإجتماعيّة التي يوشك أن يصادرها أصحاب رؤوس الأموال عبر خططهم الضاغطة على التقليل جدّاً من نسب الضريبة على رؤوس الأموال ...

وقد أشار تقرير التنمية البشرية إلى وجوب التفكير الجدي وعبر السياسة العالميّة ، وعن طريق زعماء القرارات السياسيّة ، من أجل إنتاج قيم وقواعد عولمة ذات وجه يراعي الحقيقة الإنسانيّة بدلاً من عولمة تقوم على قيم ومفاهيم تخدم فقط السلعة ، بعيداً عن الجوانب الإنسانيّة ، وهي بالطبع عولمة تخصّ فقط الأغنياء وأصحاب الثروات الذين يختزلون الحقائق الإنسانيّة ومنظومة الإجتماع السياسي الحقوقيّة ، ضمن إطار من نفوذهم فقط ، ويترجمون الحقوق والحريات على قياسات تتناسب وهذا النفوذ .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ حبال الصراع التي تجرّها عربة العولمة لا ينفرد فيها المال لما له حضور في الساحة الدولية ، بل يسطّر خلفه نوعاً من دفعيّة بنيويّة تتجسّد في صراع القوى السياسيّة ، التي تتناوب على صهوتها القوى بمعناها الشامل للأدوات والإستراتيجيّات ، بما لها من نفوذ وعلى قدره ، وهي التي تقود المجموعات المالية من جانب الإجتماع السياسي ، وتشكّل بنية أساسيّة وضروريّة لنجاح صراع الوحدات الإقتصاديّة والماليّة خارج إطار الوطنيّة ، وضمن إطار العالميّة .

إنّ قوى الهيمنة لا تعني " إستقلالية المال " ، كما لا تعني إستقلالية " القرارات السياسية " ، بل هي تعني " تعددية سببيّة " تؤثّر في صناعة المواقف والقرارات والخطط

والإستراتيجيّات وتخضع بالتالي القرارات النهائيّة لنظريّة المؤثّرات السببيّة العامّة ، كما هي الحالُ بالنسبة إلى كلّ نتيجة ، لكن هذا لا يلغي نسبة أثر ووزن وحضور القوى السببيّة وأثرها في النتيجة ، فلكلٍّ أثره الخاصّ ، ولا يعني تساوياً ، إنّما يعني مشاركة في تحقيق النتائج .

من هنا يمكن لنا توصيف نفوذ المال والبنية السياسيّة والقوى التكنولوجيّة ومراكز القوى الفكريّة في القيادة والأدوات الأخرى حتّى إستراتيجيّة إستغلال الإكتشافات الطبّيّة مثل المورثات الجينيّة والمواد الغذائيّة بل حتى الرياضة ومعسكرات التدريب وكافّة الوسائل الضاغطة من مدنيّة وتكنولوجيّة وعسكريّة وإقتصاديّة وبيئيّة وثقافيّة وإعلاميّة وحضاريّة ، في عمليّة التوجيه والضغط والنفوذ ، بحيث كلّها تشارك في صناعة الموقف والقرار والإستراتيجيّة عبر المشاركة الفعّالة في صناعة قيم العلاقات وقواعدها من إختياريّة وجبريّة في شتّى الجهات التي تجسّدها العلاقات الماليّة والنقديّة والإقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة وغيرها ، وعلى مقدار كلّ وزنٍ تملكه الدول في النفوذ والممانعة وكسر الحواجز وإختراقها تكون قدرتها في فرض أفكارها وسياساتها وصناعتها لوجه العالم كما تراه مناسباً وفق مصالحها الذاتيّة .

بهذا تصبح العولمة نمطيّة أكثر منها عالميّة ، فيما إذا إستطاع معسكر ما أن يحدّد قيمه وقواعده ومفاهيمه بالنسبة إلى عالم آخر ، واستطاع أن يفرض نفوذه بنسبة هامّة في سوق بني الإنسان وفي شتّى جهاته ، لأنّ المشاركة في صناعة وجه العالم تعامليّاً وقيميّاً إنّما هي ليست تعدديّة تامّة عبر مشاركة دوليّة من كافّة عناصر مجتمعنا السياسيّ ، بل هي نمطيّة قيميّة قواعديّة من فئة منتصرة تملك من وسائل وأدوات النفوذ ما يكفي لفرض هيمنتها في مجالات حاجة الإنسان فرداً طبيعيّاً ودولة .

إنّ المال من دون بنية سياسيّة لا يمكن أن يلعب دوره النافذ ، في عالمٍ تتجمّع به قوى الأسباب الضاغطة ضمن قيادة سياسيّة تعبّر عنها الدولة في عمليّة غزو الأسواق وخلق سياج الممانعة ، ودعم الأساطيل العابرة ، وتنفيذ هجمات عبر شركات

القاطرات الماليّة، وتحريك قوى إكتشافيّة وإنتاجيّة وتسويقيّة عبر العالم ... وكمثال لقيمة البنية السياسيّة في صناعة نفوذ المال أشير إلى أنّه في تاريخ ١٥ آذار عام ٢٠٠٠ نقلت جريدة المستقبل مجموعة خيوط هامّة عن المشكلة التي أثيرت بعد ساعات من الإعلان عن نبأ إندماج أهم مصرفين ألمانيين عملاقـين هما " دويتشه بنك و درسدنر بنك " التي أثارت نزاعاً تجاوز المشكلة الفنية للإندماج ، وذلك من خلال إثارة سياسيّة إختلقتها الولايات المتحدة الأمريكيّة عبر اليهود الأمريكيين ، الذين طالبوا بالتعويض عن ضحايا " السخرة النازية " في الحرب العالمية الثانية ، وقد إعتمدت على مصدرين في النقل ، الأول من عادل إلياس في ألمانيا ، والثاني من مجلة " درشبيغل الألمانية " الجدّية جدّاً ، وأنقلها بتصرّف .

(عندما أعلن رئيسا مصرفي " دويتشه بنك " و " درسندنر بنك " دمج مصرفيهما ، وهما الأول والثالث حجماً في ألمانيا ليشكلا أكبر مصرف في العالم بموجودات تصل إلى " ١,٢ تريليون دولار أمريكي " ، بدا الأمر أوّلاً أنه مجرد مرحلة في سباق المصارف الأوروبية خصوصاً الألمانية والفرنسية ، وكذلك اليابانية والأمريكية نحو الإندماج سعياً إلى بلوغ أحجام مالية كبيرة ، تمكنهما من المنافسة من موقع الأقوى في عصر عمالقة المال والاقتصاد . الذين يجتاحون العالم ، ويمدّون سواعدهم النافذة إلى كلّ بقعة في الأرض . لكن ما إن تمّ الإعلان عن الإندماج حتى بدأت المنظّمات والجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة بإطلاق تهديدات جدّية بمقاطعة هذين المصرفين في الولايات المتحدة ، وحرمانهما من أي صفقات مالية ، أو مصرفية أو إقتصادية ، والأهم من ذلك كلّه هو أنّ " الحكومة الأمريكيّة " سرعان ما انضمّت إلى هذه الدعوة والتهديد ... فقد طالبت الحكومة الأمريكية المصرفين المذكورين بزيادة مبلغ التعويضات زيادة هامّة ... مع الإشارة إلى أنّ ألمانيا عرضت دفع " ١٠ مليارات مارك " . وذلك كتعويض كبير جدّاً ومحسوم الدفع ، للذين عملوا بـ " السخرة " في عهد ألمانيا النازيّة بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٤٥ ...

وقد وافقت ألمانيا ومصانعها وشركاتها ومصارفها على دفع ١٠ مليار مارك حتى الآن إلا أنّ " الحكومة الأمريكيّة " فاجأت المفاوضين المجتمعين في واشنطن ومنهم رئيس الوفد الألماني " الكونت أوتوفون لامبسدورف " بمطالبتهم بزيادة التعويض تعويضاً هامّاً وذلك لمن بقي من اليهود على قيد الحياة ، ممن يقولون أنّهم سخّروا في المصانع النازية ، إلى درجة وصف فيها " لا مبسدورف " المطالب الأمريكيّة بأنّها غريبة جدّاً ... وقال : إنه مندهش ... ومع أنّ الألمان مستغربون ومذهولون ماليّاً وسياسيّاً أمام هذا المشهد الذي تتبنّى المفاوضات فيه الحكومة الأمريكيّة بدلاً عن اليهود ، فإنّ " حكومة برلين " أعربت عن تخوّفها من أن ينفّذ اللوبي اليهودي التهديدات والمقاطعة المالية والمصرفية والتجارية ... وقد تجلّى تخوفهم على شركات التأمين الألمانية في الولايات المتحدة لأنّ شركة التأمين " أليانتس " كبرى شركات التأمين الألمانية كانت شريكاً في صفقة الإندماج بين المصرفين الكبيرين جرّاء امتلاكها حصصاً في كليهما .

ولقد اتصل رئيس الوفد الألماني " المفاوض " بالمستشار الألماني " غيرهارد شرودر " ليبلّغه أن الأمريكيين قالوا له بالحرف الواحد إنّهم يريدون تعويضات إضافيّة وزيادتها بشكل جيّد ... وأنّ المشكلة تتفاقم إلى ما هو أغرب ، وتصل إلى حدّ شنّ حرب إقتصاديّة تجاريّة على رؤوس الأموال الألمانيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة ... لكنّ " شرودر " رفض أيّة زيادات وإضافات . وبرأيي فإنّ الأمريكيين عندهم أكثر من وسيلة لإسقاط إمكانيّة الإندماج بين هذين المصرفين أو التهديد بقيود وعراقيل وقطيعة سوقيّة في الولايات المتحدة لرؤوس الأموال الألمانيّة ... وهذا ما يشكّل ضعفاً في سياج قرار شرودر .

فعلى سبيل المثال تخشى جديّاً شركة التأمين " اليانتس " من التهديد الأمريكي وأنّ العديد من المؤسسات والشركات الأمريكية من شأنها أن تلحق الأذى الفادح بها ومن هذه المؤسسات " إنشورنس كوميشيز كاليفورنيا " وعلى رأسها " تشاك كويكن بوش " ومؤسسة حكومية مصرفية رقابيّة في واشنطن ترأسها ديووراسن وأنّه بإستطاعة

هذين المسؤولين أن يحجبا أو يسحبا رخص العمل المصرفي والتأميني في الأسواق الأمريكيّة ، وقد هدد بوش " أليانتس " فعلاً بسحب رخصة عملها في الأسواق الأمريكيّة إذا امتنعت عن كشف عقود التأمين التي عقدتها من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٤٧ مع أنّ الحكم النازي إمتد من ١٩٣٣ حتى عام ١٩٤٥ .

ويريد بوش أن يعرف ما إذا كان بين الزبائن " يهود " إستولت الحكومة النازية على أموالهم ، لكي تجبر شركة التأمين على دفع التعويضات لهم . أمّا الحكومة الأمريكية فإنّها تقول إنّها تمتلك وثائق تؤكد أن المصرف الألماني الأكبر " دويتشه بنك " ساعد " أدولف هتلر " للوصول إلى سدّة الحكم ، بواسطة تبرعات سخيّة لمصانع السلاح الألمانية .

إلا أنّ ما تقوله مجلة " درشبيغل " الألمانية ذات التحقيق الخبري جدّاً في صفحتها على الشبكة الدولية " الإنترنت " تاريخ ١١ آذار ٢٠٠٠ هو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بقوةٍ للسيطرة على " السلطة النقدية " في العالم ، ولو من خلال كسر العرف الذي يقول بأن يكون مدير صندوق النقد الدولي من صالح الأوروبيين ، مقابل أن تكون حصة البنك الدولي لصالح الأمريكيين ... وقد بدت أولى هذه الصورة من خلال نسف مرشح الأوروبيين من قبل الأمريكيين أصحاب " حصة الأسد " في التصويت ، خاصّة أنّ الأمريكيين إقترحوا تعديلات على صلاحيات صندوق النقد الدولي لصالح البنك الدولي ، من شأنها أن تسلب منه الدور النقدي الذي يلعبه ، وذلك بهدف تخلية السبيل أمام البنك الدولي ليكون الركيزة المالية النقدية العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ...

تشير المجلة إلى أنّ الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " يدير صراع مرشح صندوق النقد الدولي من خلال الهاتف ، ويتدخل مباشرةً ويحادث الدبلوماسيين في بروكسل لتحريضهم على المرشح الأوروبي الألمانيّ . وقد أكدت التصريحات المتعددة من قبل الأمريكيين أنّهم يسعون بقوة من أجل القبض حصريّاً على السلطات المالية

العالميّة من خلال إسناد الصلاحيات النقديّة العالميّة إلى البنك الدولي وإخراج صلاحيّات صندوق النقد الدولي من ميدان التأثير أصلاً وقد أغرت الولايات المتحدة الأمريكيّة الدول النامية بهذا التوجّه تحت غطاء وعدها الدول النامية بقروض هامة ومحفّزة مما جعل الدول النامية بنسبة هامّة إلى جانب الولايات المتحدة في صراع السلطات المالية والنقدية في صندوق النقد الدولي وقد إستطاعت هذه اللعبة الأمريكيّة منع إندماج هذين المصرفين الألمانيين الكبيرين ما شكّل مكسباً مهمّاً ، له أثر كبير في الواقع المالي للأمريكيين ...) إنتهى .

إنّ هذه صورة حيّة وجليّة عمّا تمثّله البنية السياسيّة لرؤوس الأموال والسلع في عمليّة الصراع وخرق حصون الطرف الآخر أو خلق نموج حادّ من الممانعة وهي صورة فعليّة عمّا يجري في أطراف الدنيا وقلبها من صراع تقوده الوحدات السياسيّة بأدوات ووسائل متعددة منها : المال والسلع ، في عمليّة فرض هيمنتها وتحقيق مصالحها وهي لا تخضع بذلك لمنظومة " قواعد قانونيّة " عالميّة من شأنها أن تلزم أطراف العالم وتجبرهم على تحقيق عدالة قانونيّة على الأقلّ في عمليّة التعامل والسلوك الإقتصادي ...

على هذا الأساس من صور " التفاعل السياسي المالي " تتجسد صورة العولمة ضمن حواسيب مجالس الإدارة وأوكار الحكومات ، وهي وجه سافر عن صراع الوحدات المالية جنباً إلى جنب مع كافّة الوسائل من إستخبارات وأقمار صناعيّة وطبيّة وسياسيّة وعسكريّة وإعلاميّة ، حتى أنّ الأمريكيين إستطاعوا أن يجعلوا من الـ " سي أن أن " إمبراطورية حقيقيّة نافذة ومؤثّرة جداً في كافّة أطراف العالم وقلبه من هذه الجهة [1] .

---

[1] تاريخ ٢٩ أيار ٢٠٠٠ صادف ذكرى مرور " ٢٠ " سنة على انطلاق شبكة " سي أن أن " التي إحتفلت بعيدها ، تعتبر هامّة جداً في ثورة وسائل الاعلام عبر استخدام الانباء التلفزيونيّة المتواصلة والتحقيقات المصوّرة المباشرة من ميدان المعركة . ولا يتردد المسؤولون عن هذه الشبكة بالقول ان الفضل في فكرة انطلاقتها العالمية يعود الى الزعيم الكوبي فيديل كاسترو ، الذي يعتبر العدو اللدود للولايات المتحدة الامريكيّة . هذه المحطّة التي تعتبر من الرموز الاهمّ للثقافة الامريكيّة ، جنباً الى جنب مع ديزني وماكدونالدز كانت انطلقت من استوديوهات متواضعة في اتلانتا جورجيا جنوب الولايات المتحدة الامريكيّة =

وتمارسُ الوحدات السياسيّة صراعات إقتصاديّة حادّة جدّاً لا تعرف معنىً للصداقة السياسيّة ، من أجل صناعة وترتيب القوى وهيمنتها في سلّم الهرم الدولي للنظام الدولي ... وفي كلّ هذه العمليّات الحادّة من التصفية والإستنـــزاف لن تجد فيها

- في الاوّل من حزيران عام ١٩٨٠ بناءً على فكرة خلاقة ابتدعها رجل الاعمال تيد تيرنر الذي كان يملك حينها محطّة تلفزيونيّة محليّة ويطمح لتوسيع اعماله عالميّاً . وبفضل صناعة الاطباق اللاقطة الصغيرة الحجم تحوّلت الشبكة الى محطّة عالميّة تبثّ اخبارها على مدار الساعات الـــ ٢٤ في كلّ القارات . ويقول رئيس المحطة الدوليّة كريس كرامر ان احداً لم يأخذ الفكرة على محمل الجدّ في البداية . وكان كرامر يعمل حينها في هيئة الاذاعة البريطانيّة . وبدأت الشركة تشق طريقها بخجل الى الخارج في عام ١٩٨٢ مستعينة بفكرة أوصلها اليها الزعيم الكوبي فيديل كاسترو يقول أيسون جوردان : كان كاسترو مشغول البال وطلب مقابلتنا ، فذهب تيد تيرنر لرؤيته في هافانا فاقترح كاسترو ان تبث سي أن أن في العالم اجمع . وهكذا كانت هذه الفكرة اداة لتطوير استراتيجيّة هذه الشركـــة . وفي عام ١٩٨٥ انشأ تيد تيرنر سي ان ان الدوليّة بعد خمس سنوات من انشائها وكانت حرب الخليج ما زالت مشتعلة بين ايران والعراق . وفي عام ١٩٩١ بات مئات الملايين من المشاهدين يتابعون مباشرة عبر الشبكة أعمال القصف التي نفّذها القوات المتحالفة ضد بغداد في حرب عاصفة الصحراء .

ويقول ايسون دوردان : حرب الخليج شكّلت منعطفاً عالميّاً لـــ سي أن أن واصبحت بفضل هذه الحرب عالميّة بكلّ ما للكلمة من معنى ، وقد أصرت الولايات المتحدة على ان تنقل الـــ سي أن أن حصريّاً وقائع حرب الخليج مما اعطاها انتصاراً عالميّاً . وفي الاجمال يتلقى ٢٣٠ مليون منـــزل سي أن أن في العالم لكن معهد نلسون يعتقد ان ٣٠٠ الف شخص فقط يتابعونها بانتظام في الولايات المتحدة التي تشكل نقطة ضعف امبراطوريّة تيرنر . وفي اتلانتا باتت زيارة استوديوهات الـــ سي ان أن تشكل جزءاً من المعالم التي يزورها السياح الى جانب منزل مارتن لوثر كينغ ومتحف كوكا كولا المفخرة التجاريّة الثانية للمدينة . وحققت الشبكة ارباحاً مهمّة جدّاً في الولايات المتحدة والخارج بفضل الاعلانات . يقول كريس كرامر ان الشبكة الدوليّة حققت ارباحاً بقيمة ٥٠ مليون دولار لرقم اعمال من ملياري دولار في العام الفائت . كما ان صانعي القرار يتابعونها عن كثب ، ويتأثرون بما تنتجه من صورة وتحليل ومعلومة . أشير الى أنّها بثّت حصريّاً قضيّة مونيكا لوينسكي ـــ فضيحة جنس الرئيس الامريكي ـــ وحرب الخليج الثانية ، بالإضافة الى غيرها من الاحداث الهامة التي تابعها العالم بانتباه قلّ نظيره . ففي ليل ١٦ و١٧ كانون ثاني عام ١٩٩١ شاهد العالم أجمع بداية قصف بغداد عبر الصور التي التقطها فريق الـــ سي أن أن . وتسجّل الـــ سي ان أن . رقماً قياسيّاً في عدد المشاهدين عبر العالم " حوالي مليار مشاهد بحسب الشبكة " . وبعد بضعة اشهر في آب ١٩٩١ تبثّ سي أن أن مباشرة المشاهد الاولى لمحاولة الانقلاب ضدّ ميخائيل غورباتشوف في موسكو . وفي عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تسمّرت القارة الامريكيّة بكاملها وبقيّة انحاء العالم أمام شاشة سي أن أن لمشاهدة محاكمة أوجي سيمبسون نجم كرة القدم الامريكي السابق المتهم بقتل زوجته نيكول وصديقها . كما بثّت حصريّاً جلسات بيل كلنتون امام لجنة التحكيم العليا في التحقيق حول قضيّة مونيكا لوينسكي . وفي ايلول ١٩٩٨ كان موقع سي أن دوت كوم أوّل موقع للشبكة التلفزيونيّة الذي ينشر عبر الانترنت تقرير المدعي المستقلّ كينيث ستار الذي يتضمّن أدقّ التفاصيل الجنسيّة لعلاقة الرئيس الامريكي مع اشهر المتدربات في البيت الابيض مونيكا لوينسكي . وفي خلال يوم واحد كان على متابعي الانترنت قراءة ٣٤ مليون صفحة معروضة على الموقع .

معالم الإنسانيّة بناءً موجّهاً ومحدّداً للأطر ، بهدف قيام مجموعة حقوقيّة تنفيذيّة ترعى أولويّة جانب الإنسان في منظومة صراع السلع والثراء .

ومع أنّ قيم النفعيّة الإجتماعيّة والإنسانيّة تختلف من قطرٍ سياسيٍّ إلى آخر ، إلا أنّ ذوي الدخل المحدود من كلّ ألوان الجزر والوحدات السياسيّة يشكون أزمة ضيعان هويّة ، وفقدان إمكانيّة خوض التجربة وترسيم قناعات هامّة من شأنها أن تعطيهم فوائد وفرص في عمليّة ممارسة كثير من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدساتير والقوانين المرعيّة الإجراء ، بمعنى أنّهم يشكون فقراً قانونيّاً إجتماعيّاً سياسيّاً حقوقيّاً وربّما ماديّاً ، يمنعهم من ممارسة ما هو لهم من الجهة النظريّة ، إلا أنّه ملكٌ لخصوص الأثرياء والنافذين لجهة أنّهم يحقّقون شروط التفعيل والتنفيذ وتجسيد صناعة القيم عبر كثير من الوسائل المتاحة لديهم ، وما أكثرها ...

إنّ هذا يفسّر المسيرات والتظاهرات الشعبيّة التي بدأ ينفلق عنها شارع الدول الصناعيّة والتي وصلت إلى مستويات من العنف الحادّ ، والتي ذهلت المراقبين من كل المعسكرين : الدول الصناعيّة والدول النامية ، وحسب الصحافة الغربيّة إبّان سياتل ودافوس وبراغ وأستراليا ونيس فإنّ أزمةً خطيرة تنتاب ديمقراطيّتنا ورأسماليّتنا وليبراليّتنا يكشف عنها الشارع الذي يجمع قوىً حقوقيّة ومهنيّة ونقابيّة وإجتماعيّة وسياسيّة وافدة من كافّة الدول الصناعيّة التي تتبنّى المدرسة الرأسماليّة الديمقراطيّة الحرّة ، وتدين بقوّة العولمة والرأسماليّة والليبراليّة ، وتطالب بقوّة بوجوب تدارك العنصر البشري إجتماعيّاً وإنسانياً وإعطاء أولويّة في صناعة القيم للإنسان ثمّ للسلع بعد ذلك ...

وتشير التعليقات في الغرب إلى أنّ واقعاً حقيقيّاً يكشف عنه الشارع وطبقات ذوي الدخل المحدود ، ويكشفون معاني حقيقيّة للظلم الذي تشرّعه المنظومة القانونيّة من دون أيّ " رعائيّة " تصل إلى الحدّ الأدنى من تفعيل شروط المنظومة الحقوقيّة ، ممّا أحالها إلى مادّة جوفاء قاسية الأثر ، وأداة يستفيد منها أهل الثراء فقط ، ولقد إستطاعت أن تعطي فرصاً مشرّعة فعليّاً تعاملت مع الإنسان سلعيّاً ، وفتحت الباب

أمام قيام مجموعة من القيم التي تساعد على خلق وإيجاد بيئة إجراميّة لا يمكن للقيم التربويّة والقانونيّة أن تقاومها في مسرح التطبيق السلوكي ، حتى أنّها جعلت من الإنسان مجرّد نظرة نفعيّة لا قيمة إنسانيّة حتى أنّ جريدة المستقبل اللبنانيّة نشرت مقررات دوليّة بتاريخ ٩ كانون الأوّل ٢٠٠٠ تشير إلى أنّ قوّادين كثراً يبيعون فتيات من أوروبا الشرقيّة في مزادات علنيّة ... وأشارت إلى أنّه تعرض فتيات من أوروبا الشرقيّة على الحدود الرومانيّة اليوغسلافيّة أمام تجّار " سوق نخاسة " معاصرة ومتطوّرة جدّاً لبيعهنّ في مزاد علنيّ بسعر يتفاوت بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مارك (٢٠٣ يورو) . وذلك قبل إختيار الفتيات اللواتي يرسلن إلى بيوت الدعارة في الدول الغربيّة الصناعيّة ، واللواتي ينتجن أموالاً باهظة للمافيا .

يقول اللفتنانت كولونيل تونين فوكاي رئيس الجهاز المركزي الألباني لمكافحة الإتجار بالبشر : إنّ تجّاراً رومانيين يسلّمون زملاءهم الصرب في نوفي ساد القريبة من الحدود الرومانيّة في يوغسلافيا العشرات من المولدافيات والرومانيّات والبلغاريّات والروسيّات والأوكرانيّات على مرّ الشهور ، قبل تمريرهنّ سرّاً عبر ألبانيا إلى الدول الأوروبيّة الثريّة ... والمرور عبر ألبانيا هذا ليس سوى ممر واحد من عشرات تصل إلى الدول الصناعيّة الثريّة في عمليّة قرصنة بيع ونقل الفتيات الأوروبيّات الشرقيّات نحو الدول الصناعيّة الثريّة جدّاً وهي عمليّة فظيعة وأكبر إجراميّة ، تقوم على أساس الإتجار بالبشر الفتيات بيعاً وبغاءً وأعضاءً ... وغالباً ما تشكّل إيطاليا المحطّة الأولى قبل الإنتقال إلى بيوت الدعارة أو أرصفة الدول المجاورة ...

ينقل الضابط عن عشرات الفتيات اللواتي إستمعت " الشرطة الألبانيّة " إلى إفادتهنّ أنّ جحيماً حقيقيّاً يبدأ بحياتهنّ عبر ممارسات خطيرة جدّاً ، من قبل المافيا والزبائن .. ففي نوفي ساد تتعرّى الفتيات بناءً على أوامر المهرّبين الذين يعرضونهنّ على التجّار الصرب ، ثمّ يتفحّص التجّار أجسادهنّ في أدقّ التفاصيل ، وكأنّهم حيوانات ثمّ يمارس بحقّهن أبشع وسائل إغتصاب كإمتحان للمهنة ، ثمّ يعرضون للبغاء ، وبعد ذلك

يبيعهنّ التجّار في نهاية المطاف بسعر وسطي قدره (ألف مارك) تقريباً . عبر نقلهنّ على متن قوارب مطاطيّة إلى الشواطئ الإيطاليّة تمهيداً لتسويقهنّ في مراكز عملهنّ الجديدة في الدول الصناعيّة الأكثر ثراءً وتخمة في العالم ...

السؤال :

أين الإنسان من قيم التجارة والتسويق وشروط الحياة الكريمة في إطار مجموعة القواعد القانونيّة والتربويّة ؟

أين الإنسان من كلّ هذا ؟

أليس من حقّ المواطنيّة في أدنى درجاتها الطبيعيّة الأوليّة تأمين مجموعة قواعد إلزاميّة واجبة الإحترام تكون منشأً لأمن طبيعي على الأقل ؟

أليس من العجب أنّ مجموعة هامّة من قواعد دستوريّة قانونيّة إلزاميّة في بلاد الديمقراطيّة الليبراليّة هي نفسها تكون منشأً أساسيّاً لتربية إجراميّة يدّعي القانون أنّها جرم معاقب عليه ... ؟

وبدلاً من سياسة حقوقيّة وقائيّة فإنّ السلطة تعتكف أمام بيان يشير إلى أنّ المجرمين أكثر نفوذاً في الإجتماع السياسي ، ولا بدّ من تضافر الجهود من أجل بناء مجتمع آمن أو تطوير فهمنا لعالم الإجرام بطريقة وسّعت من إطار الشرعيّة لتشمل المخدرات وربّما بيع البشر بعد ذلك ..!

أليس من السخرية أن نسمع دعوات القادة الديمقراطيين في دول الثراء الغربيّة يناشدون العالم في قمّة الألفيّة الثالثة في مقرّ الأمم المتحدة الحدّ من المرض العالميّ القاهر للجهود البشريّة (الإيدز) ، وقوانينهم تشرّع أهم قواعد إباحيّة تحفيزيّة سخيّة جدّاً تسقط كلّ إمكانيّة تنشيط عمليّة الوقاية الجنسيّة وضبط الأعصاب ... ! [1]

---

[1] حتى أنّ كلوديا شيفر عارضة الأزياء الألمانيّة أوّل كانون أوّل ٢٠٠٠ إستطاعت أن تحصل على عرضٍ مغرٍ جدّاً من بيت الأزياء السويدي الشهير في عروض الثياب الداخليّة وفق زوايا ومظاهر أكثر إثارة ، وهذا البيت مشهور في تسويق فكرة الإثارة المصوّرة التي تؤكّد الدراسات أنّها أكثر فعاليّة وتنشيطاً لجنس الشوارع والساحات إلى درجة أشارت فيه الصحافة الألمانيّة أنّ ملصقاتها الأكثر إغراءٍ سرقت على أيدي الشباب الألمانيين ...وتشير الصحافة الألمانيّة إلى أنّ هذه الصور تساعد –

لا شكّ أنّ ديمقراطيّة الأثرياء لا تهتمّ بمثل هذه الأفكار والأخبار ، لأنّ الإمبراطور الثريّ يستطيع الوصول إلى كلّ أنواع المتعة واللذة والشهوة بشتّى أصنافها كما يستطيع أن يحصّن نفسه وأمواله من المافيا عبر الحراسة والأدرع المواكبة والثابتة وغيرها ، كما يستطيع أن ينعم بليالٍ حمراء مع ممثلات هوليود وفناني الدول الصناعيّة ، وهم الأقدر على شراء الفتيات الأوروبيات الشرقيات والتمتّع بما لا يعدّ ولا يحصى من فرص " دعارة إستثماريّة " .

وبديهي أنّ هذه القيم المعولمة وذات الأثر الحادّ على السوق الإجتماعيّة والحضاريّة العالميّة لن تكترث بوضعيّة الإنسان طبيعيّاً وإعتباريّاً ، ولن تثير شركاتها العامّة والتجميليّة ومؤسسات القيم السوقيّة مشكلةً بسبب عشرات ملايين من البشر الذين يموتون سنويّاً وبأسباب تعود إلى الجوع وسوء التغذية ، لكنّ موت الكلب الأغنى في العالم " غونتر الرابع " سيثير الدنيا إعلاماً وبياناً ، وسيتصدّر أنباء ألـــ " سي أن أن " وربّما عزّى القادة العالميّون به ، وقد حصل أن تمّ مثل هذا الأمر سابقاً ...

ومع أنّ رزيّة بني الإنسان أكبر من كلّ عبارة يمكن أن تسجّلها ، إلا أنّ أزمة إنهيار القيم ، وتطوّر المفاهيم وتنوّعها وفق مستويات نفعيّة أصبح حائلاً دون إجراء إصلاحات حقيقيّة ذات بعد إنساني ، سوى ما تبذله الدول مجتمعة من وعود بقيم ماليّة لا تساوي مجتمعة ثروة الكلب غونتر الرابع .

ففي تاريخ ١٣ آذار أفاد تقرير " اللجنة الدوليّة للمياه في القرن الحادي والعشرين " أنّ نصف سكان العالم البالغ عددهم ٦ مليارات يعانون من نقص في المياه أو لا يحصلون سوى على مياه غير نظيفة ، وان الوضع سيزداد سوأً بسبب عدم

- في نموّ عمليّات تشجيع القرصنة الجنسيّة . وكان البريطانيّون في العام ١٩٩٨ إشتكوا بشدّة وعبّروا عن هواجسهم من اللوحات الإعلانيّة الأكثر إثارة من أفلام الدعارة وأنّها تؤثّر على أطفالهم ، وتزيد من إمكانيّة الإصابات المرضيّة وتفتّت الأسر ... لكنّ لا حياة لمن تنادي .. وسط إمبراطوريّات إباحيّة وشركات نفعيّة تسوّق هذه السلع بعيداً عن شيئٍ إسمه الضرر الإجتماعي وقيم الإنسان ...

مكافحة التلوث وهدر المياه وسوء ادارة الموارد المتوافرة . وأعدت اللجنة الدولية للمياه التقرير بمساعدة من البنك الدولي وعدد من رؤساء الدول والحكومات السابقين تحضيراً للمنتدى الدولي حول المياه في لاهاي الذي سيشارك فيه آلاف الخبراء .

وجاء في التقرير أن نحو (مليار شخص) لا يضمنون حالياً حصولهم على المياه وأن نحو (ملياري نسمة) يستعملون مياه غير نقيّة حسب المعايير الصحيّة ، وسيؤدي النمو السكاني ــ ثمانية مليارات في العام ٢٠٢٥ ــ إلى تزايد الطلب على المياه بنسبة ١٧ في المئة لحاجات الريّ و ٢٠ في المئة لغايات صناعية و ٧٠ في المئة للإستهلاك المنــزلي .

وأضاف : إنّ الموارد المائية محدودة لأنّ ٩٧,٥ من المياه المتوفرة في الكرة الأرضيّة مالحة ، كما أنّ جزءً يسيراً فقط من المياه العذبة يمكن الحصول عليه بسهولة .

وقد ألحق الهدر والتلوّث والقضاء على الغابات وتآكل التربة إضراراً بتلك الموارد الطبيعية ، وأدى إلى تدنٍ حادّ في مستوياتِها ، إلى درجة أنّ محاولات الإستخراج الجديدة ستفرض ضغوطاً كبيرةً على البيئة ...

فإذا كان البشر لا يقدون على الماء ، وسط مقامرة فكريّة قيميّة سياسيّة تعوم على ركامٍ هائلٍ من الأدوات والمال والثراء ، كيف يمكن أن يأمل الإنسان بعولمة عناصر إدارها وأباطرة شركاها هم من الأثرياء الذين يرون في الجلود البشريّة أثماناً مهمّة وتحفاً نادرة وسوقاً بيعيّة نفعيّة في شتّى صورها من بغاء وبيع أعضاء وسخرة وموت ودمى وأدوات تستعمل في كلّ شيئ . فهل يأمل الضعفاء أن تصنع لهم العولمة هذه كياناً حقوقيّاً إنسانيّاً فعليّاً ، في لحظةٍ يجد فيها نفسه في سوق النخاسة وأعضاؤهُ تباعُ بأبخس الأثمان ... !

من الطبيعيّ أن لا ترحم عولمة الأثرياء بعد أن أصبح همُّ قادتنا ومفكّرينا التفتيش عن أصل الإنسان هل هو قرد ، وكلّما ثبت علميّاً أنّ الإنسان مستقلّ تماماً عن كينونة القرد ، يخترعون مجموعة من الأفكار التي من شأنها أن تزوّد الشركات

الإستثماريّة ببعض القيم من أجل إرغام بشريّتنا على تسويق فكرة أصل أنّ الإنسان من قرد بهدف إبراز بداية هذا الإنساني البشري على أنّه حيوان تقوده الشهوة والنـــزوة والهفوة ، وأنّ أصل قيامه لا يكون إلا كذلك ، وأنّ الطبيعة هي يدٌ خفيّة يجب أن تُترك كذلك ، في عمليّة إستثماريّة نفعيّة شهوانيّة ، وأنّ لمن يستطيع عليها أن يستفيد منها ، وهذا بالطبع هو منطق أهل الثراء وهم رجال عولمتنا الذين وحدهم هم القادرون على إشباع رغباتهم حتى ولو عبر شراء الملايين من الفتيات لإجبارهنّ على القيام بأدوار دعارة أو بيع للأعضاء ...

ولا ترحم العولمة الضيف أبداً فرداً أو مؤسسة أو دولة ، حتى أنّ دول العالم الثالث تكبو على مدفنة الموت بسبب وطئة عولمة السوق العالميّة النافذة في فرض قيمها وقواعدها وبرامجها ، ممّا يشكّل مأزقاً حقيقيّاً لدول بكاملها ... وإليك المثال التالي :

أوردت صحيفة تشرين السورية تاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٠ أسباب الركود الاقتصادي في سورية عديدة أنقلها بتصرّف منها : انخفاض الصادرات والإستثمار وتراجع منح القروض المصرفية ، وعدم تحسين المستوى المعيشي لطبقات الدخل المحدود وسوء الموسم الزراعي ، فالصادرات السورية انخفضت بنسبة ٢٠ بالمئة عن العام الفائت وكانت قد تراجعت العام الفائت عن العام الذي سبقه بنسبة ٢٩ في المئة كما أنّ الواردات انخفضت بنسبة متشابهة أيضاً ، كما أنّ انخفاض الإستثمار الحكومي ساهم في حالة الركود الإقتصادي ، وتقلّصت نفقات الدولة الى الحدود الدنيا ، كما ان القطاع الخاص يتردد في القيام بمشاريع كبرى تتعلق بمستقبل التصريف ــ بسبب ضعف الدولة على تصريف السلع السورية في السوق العالمية ، وذلك بسبب النفوذ الحادّ لعناصر الهيمنة في السوق العالمية ــ يضاف إلى ذلك أزمة الكلفة الإنتاجية العامّة ، والتي تتأثّر بالسوق العالميّة وقيمها وأسعارها ومواصفاتها وعمليّات الإحتكار بها ...

وأشارت إلى أنّ نسبة تنفيذ المشاريع الصناعية انخفضت إلى ٢٧ في المئة وتدنت الأموال المستثمرة إلى ٩ في المئة ، كما اعترفت الصحيفة من انّه وبعد أول مصادقة على

قانون ليبرالي عام ١٩٩١ لتحرير الاقتصاد لم تتجاوز قيمة الإستثمارات المتوقعة ٣ مليارات دولار . وبيّنت أنّ الإقتصاد السوري فشل في توفير فرص عمل للنسبة السنوية مما زاد الأمور تعقيداً ، كما أنه ساهم في الزيادة المفرطة بالبطالة والتضخم والكساد والإنكماش الإقتصادي ، هذا فضلاً عن البطالة المقنّعة ، التي تعتبر الأقسى منذ أعوام السبعينات ، كما أنّ موضوع تجميد السيولة والموسم الزراعي ساعد على انهيارات أساسية في مجال إمكانية تحريك الإقتصاد ودفعه إلى الأمام .

مع الإشارة إلى أنّ معدّل الرواتب في سوريّة يبلغ ٤ آلاف ليرة سوريّة شهريّاً أي ما يساوي ٨٠ دولار ، وهذا ما يجعل الإستهلاك صعباً ، كما يجعل الإدخار مستحيلاً ، ويحول دون إمكانيّة قيام مشاريع إستثماريّة داخليّة ، ويساعد في تجميد التسويق ، وخلق موانع تساعد على الركود الإقتصادي ، ويعتبر مؤشر الإستهلاك وعدم إقتراض الأسر أساسياً للدلالة على صحة الإقتصاد ونموّه ... أمّا الناتج المحلي فهو الأكثر صعوبة منذ أكثر من عشر سنوات . ويرى الخبراء أنّ البلاد ستكون بحاجة في كل عام إلى ٤ مليارات دولار من أجل إنقاذ الإقتصاد السوري من الركود التاريخي .

والمشكلة الأهمّ التي يتوقّف عندها الخبراء تكمن في مشكلة التصريف بسبب هيمنة أدوات رجال العولمة ، التي أرخت ظلالها وهيمنتها القاسية والنافذة على أسواق ما وراء البحار ، وأضحت قادرةً على تقرير نِسب الإنتاج والإستهلاك بعيداً عن حدود الوطن الرأسمالي .

الجهة الأكثر صعوبة في عالمنا المعولم ، هي أنّ العولمة أمرٌ محسوم ، وصل إلى درجة من الترابط الإقتصادي الذي يستجمع ضروريّة حاجة الأقطار الأخرى إلى القاطرة الأغنى ، ويشكّل تبعيّة جبريّة لا يمكن من خلالها إلا الإنقياد ، وضمن إطار من نوافذ شركات العبور المتعددة الجنسيات إلى الأقطار ونمطيّة عولمة السوق . وعليه فإنّ حاجة الدول إلى بعضها البعض تختلف بإختلاف الأوزان والمواد والسلع ورؤوس الأموال وما تجمعهُ في بطن أرضها أو داخل مصانعها وشركاتها ، وما تملكه من أدوات

ووسائل ... ومن الطبيعيّ أن لا تتأثّر الولايات المتحدة الأمريكيّة بأزمة ماليّة تصيب الكونغو الديمقراطيّة أو هاييتي أو رواندا أو بورندي أو الأردن أو لبنان أو أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني ... لكنّها تتأثّر بإنهيار الإقتصاد الياباني أو إقتصاد الإتحاد الأوروبي ... أي أنّ إقتصاديّات العالم النافذ تتأثّر بالشركاء وفقاً لسلّم الحاجة الإنتاجيّة والتقنيّة والتسويقيّة ...

هذا ما يشير إليه الخبراء الإقتصاديون من أنّ الأخطر في العولمة هو أنّ الإقتصاد العالمي أضحى مرتبطاً مع بعضه البعض ، وفق نسب غير متوازنة تقود فيها قاطرة الإقتصاد العالمي إقتصاديّات الدول الصناعيّة ، وبين هذه الدول الصناعيّة أيضاً تفاوت ، بحيث تقود الولايات المتحدة الأمريكيّة هذه القاطرة منذ زمنٍ بعيد مع تراجع نسبي في حصريّة قيادتها ، ووضوح مشاركة إقتصاديّات الدول الصناعيّة مركز القيادة ، وإن كان بنسبة مختلفة .

وعليه : فإنّ أيّ نكسة تصيب إقتصاد النخبة الصناعيّة فإنّها ستنعكس على السوق العالميّة وبالأخصّ على الدول الأقلّ ممانعة وحصانة إقتصاديّة وعلى مقدار نسبة تلك النكسة وأدوات الإمتصاص وعدمها لها . ولن يكون لإنهيار إقتصاد دولة من الدول النامية الضعيفة أيّ تأثير هام على السوق العالمية بسبب ضعف الحاجة إليه ، من هنا يكون تقرير الإقتصاد الوطني في الدول النامية الأكثر ضعفاً والأقلّ إمتلاكاً للأدوات بيد من بيدهم نخبة وسائل الضغط وبالتالي تكون الدول الصناعيّة المقرّر ماليّاً ونقديّاً وإقتصاديّاً بصورة إجماليّة تتوافق مع حجم أدواتها السوقيّة وسياج الدول النامية ومدى ممانعتها .

إنّ الإنهيار الذي أصاب سعر برميل النفط عام : ٩٨ (وصل إلى ٧ و ٨ دولار) للبرميل الواحد ، أدّى إلى انهيار مجموع الخطط الخمسية التي كانت تتبعها الدول النامية ، كما أدّى تراكم الأزمات التاريخيّة في المجال الإقتصادي والإجتماعي ... هذا فضلاً عن ملفّ الصناعات المعدومة أصلاً والتي لا وجود لها لكنّه في العام ٢٠٠٠

حين وصل سعر برميل النفط إلى أكثر من ٣٧ دولار لم يتأثّر إقتصاد الدول الصناعيّة أصلاً ، وجنت شركات التوزيع العابرة للقارات الغربيّة أرباحاً مذهلة خاصّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، ومع أنّ بعض الإثارات الشعبيّة ظهرت إلا أنّها كانت تتوقّف عند الضريبة المفروضة من قبل الدول الصناعيّة على الإستهلاك للطاقة .

يقول الخبراء الإقتصاديون : إنّ الإنهيار الذي يصيب سوق الأسهم في نيويورك أو لندن أو اليابان أو غيرها من أسواق البورصة في الدول الصناعيّة حتماً سيصيب السوق الآسيوي وغير الآسيويّة بوعكة تكون على قدر الإرتباط ذاك بالسوق الآسيويّة وغير الآسيويّة . وتكون النسبة من الخسائر مختلفة بين أسواق الدول النامية حسب ممانعتها وإمتلاكها للأدوات .

كما أنّ عمليّة التحكم بصناعة القرارات ليس على نسقٍ ميكانيكي محسوب النتائج والإحتمالات ، وعوامله محدّدة ، وقطع الغيار له مؤمّنة ، ومركز القيادة فيه جاهز لمنع أيّة أزمة أو إنهيار ، بل إنّ عوامل التأثير في الإقتصاد متعدّدة ممّا يصحّ فيه بنسبة مهمّة تعبير توصيفي " الإقتصاد الفرضيّ " ، حيث يكون للوهميات والإشاعات والمستقبليات والتنظيرات والوعكات السياسيّة ، وأنباء قلّة الأرباح عند العمالقة ، والخسائر ، ووجود أخطاء في السلع الإلكترونية مثلاً ، والإفلاس وخسارة فرص الإندماج والهواجس النفسيّة وما أكثرها ، دوراً هاماً في ضرب أسس العقلانيّة وثبات معدّل المؤشرات ، ما يستدعي إضفاء تسمية الإقتصاد بالفرضي في نسبة هامة من مجموع العوامل المؤثّرة في صناعة وثبات القيم الإقتصاديّة .

مثلاً على ذلك أزمة إنهيارات الأسهم في البورصة التي ما زالت تمثل المشكلة الأساسية والمخيفة في الإقتصاد العالمي ، والذي يتعدّى الحدود الوطنية إلى السوق العالمية ، ويتخطّاها إلى إقتصاد البلدان ذات الإرتباط المباشر أو غير المباشر بالوحدات الماليّة ذات القيم السهميّة في البورصة .

من أمثلتها ما حصل منتصف شهر آذار ٢٠٠٠ حيث هبط سهم مجموعة " سوني الإلكترونية " ٧,٦ في المئة في سوق طوكيو بعد الإعلان عن إكتشاف مشكلات فنيّة في بعض طراز ألعاب الفيديو " بلاي ستيشن " والتي لها علاقة بخللٍ في ذاكرة خرائط الألعاب ، ممّا أثّر على سوق ما وراء الحدود ، في إطار المبيعات وقد تجسدت المشكلة على صورة خسائر طالت ذراع السوق في الدول النامية التي تسوّق هذه السلع اليابانية .

وفي مثال آخر : هبطت أرباح شركة " بوشيه " التي تصنع زجاجات العطور الفاخرة في فرنسا ٢٠,٤ في المئة عام ١٩٩٩ مقارنةً مع العام الماضي ، فبلغت ١٦,٢ مليون يورو ، فطال هذا النبأ سوق المبيعات ما وراء الحدود في أسواق الدول النامية وبنسبٍ هامّة ، مضافاً إليها أيضاً الوعكة الكبيرة التي أصابت " داو جونز " وما خلفه من خسائر فاقت ٣٦ مليار دولار في غضون يومين فقط . هذا بالنسبة إلى الخسارة المباشرة بعيداً عن احتساب نتائج الأزمة ما وراء الحدود . إلى درجة تجد فيها إقتصاداً مهمّاً جدّاً يتأثّر بصورة قياسيّة بهواجس نفسيّة يظهر فيما بعد أن لا منشأ جديّ أو حقيقي للوهم ولما آلَ إليه من سقوط وخسائر فادحة وذلك بسبب بعض التصريحات أو تصوّر مستقبلي لتصريح ممكن ...

حتى أنّ إقتصاداً عملاقاً لا يستطيع الصمود أمام هيمنة الأذرع السوقيّة في عمليّة التسويق ، ومن شأن الهواجس والأفكار أن تؤدّي بسلعه ومؤشراته وقيمه البيعيّة إلى خسائر فادحة ، ففي تاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٠ أشارت رويترز إلى أنّ الإنكماش الاقتصادي الياباني ما زال يعاني من أزمة أسباب النهوض الإقتصادي . وقد انكمش مجدداً الإقتصاد الياباني خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من عام ١٩٩٩ على نحو يجعله في مصافي الركود الفنّي ، ومنهم من يرى الركود غير فنّي ممّا يعني أزمة حقيقيّة . وقالت وكالة التخطيط الإقتصادي إنّ الناتج المحلي الإجمالي انخفض ١,٤ في المئة خلال الأشهر الثلاث الأخيرة بالمقارنة مع الفصل السابق ، وتؤكد هذه البيانات صعوبة خروج ثاني

إقتصاد في العالم من أسوأ ركود شهده خلال نهاية القرن العشرين . ويعدّ ذلك الهبوط الفصلي في الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس كل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد أسوأ قليلاً من توقعات الاقتصاديين بهبوط الناتج المحلي ١ في المئة .

مع الإشارة إلى أنّ الهبوط المتوالي مرتين في النمو الفصلي يطابق الركود المثير للجدل وهو الركود غير الفنّي ... إلا أنّ المسؤولين الحكوميين يشيرون إلى إمكانية القيام بعملية ما لإخراج العملاق الإقتصادي من أخطر الأزمات التي كادت أن تسقطه عن هرم المنافسة العالمية .

تشير الدراسات المتوالية إلى أنّ الإستهلاك الشخصي الذي عرقله هبوط حادّ في زيادة الرواتب الشتوية ، وعدم الأمان الوظيفي ، والإرتباك بشأن مشكلة الحواسب مع بداية الألفية الجديدة ، شكلت عاملاً أساسيّاً ، أثر سلباً في الإقتصاد الياباني في الفصل الأخير من عام ١٩٩٩ ، وتصر الحكومة اليابانية على وصف الإنكماش الحالي الياباني على انه إنكماش " فنّي " لا يعود إلى الهيكلية الإقتصادية ولا إلى الأسباب التي من شأنها توصيف الركود بالعائق ، إنما هو مرحلة من مراحل السوق وعوامله المتعددة في التأثير على " القيم " وهو يحصل في اليابان كما يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنّ الدراسات الاقتصادية تؤكد بالأرقام والنسب أنّ الأزمة هي مشكلة تصريف ، وممانعة سوقيّة حادّة في وجه السلع اليابانيّة مّما ينعكس سلباً جدّاً على الناتج المحلّي الياباني وبالتالي على شكل كساد مروّع في السلع اليابانيّة ، ففي الحين الذي يزداد فيه مؤشر الاستهلاك تظهر بوادر الانفراج ، وحين يعلن عن الصفقات لما وراء الحدود فان الاقتصاد ينتعش .

وبكلمة : إنّ الاقتصاد الياباني لا يعاني من مشكلة إنتاجية وفنيّاتها أو تقنياتها أو أزمة معلوماتية إقتصادية وإنتاجية ، إنّما يعاني من أزمة تسويق سلعه في السوق العالمية ، الذي يخضع لنفوذ هام من أذرع وقاطرات إقتصاديّة فيها الولايات المتحدة الأمريكيّة والإتحاد الأوروبي وباقي الدول النافذة من هذه الجهة ، خاصّة الولايات

المتحدة التي إستغلت انتصاراتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والهبات السنوية وامتداد ذراعها العالمي من أجل احتكار كبير للسوق ومنع الصادرات الأخرى من التحرك وفق هوامش أوسع وأقدر في عمليّة التصريف السلعيّة ... كما تؤكّد الدراسات المتتالية أزمة هواجس وشكوك وخوف إقتصاديّة تؤثّر تأثيراً بالغاً في عمليّة النهوض الإقتصادي الياباني .

وحين يصل الأمر إلى قوانين السوق الإعتباطيّة وما فيه من قواعد تتداخل فيها الذوقيات والدعايات والاعلانات والتقلبات النفسيّة والتخمين وما إليه هنا تسقط نسبيّاً لعبة التحكم ، وهذا بالذات ما يعطي توصيفاً مخيفاً لإقتصاد عالمي يقوم على قواعد من السوق تتحكم فيه نسبياً وبشكل جوهري قواعد غير ثابتة نفسية وتخمينيّة من شأنها أن تسقط تاج الاقتصاد عن رأس الملك ...

ومن مظاهر الدلالات النفسية الجزئية ما يصاب به الان الاقتصاد الياباني ، ومنها ايضاً مشكلة التضخم التي تدلّ على مشكلتين : الاول مشكلة فعلية وهي نسبة التضخم بما عليه عناصر التضخم ، والمشكلة الثانية التوقعات التخمينية غير العلمية التي تصاحب التضخم مما يؤدي الى انهيارات في اسواق المال تؤدي انهيارات قد تتجاوز الحدّ المعقول ....

بهذا يمكن لنا ان نوصّف الاقتصاد العالمي ونتاج العولمة من جهة ما بالاقتصاد النفسي ، الذي يتلاعب به جزءُ الوهم لإنتاج " قواعد لعبة اقتصاديّة " غير مضبوطة من شأنها أن تزعزع الاقتصاد العالمي ، وخير مثالٍ على ذلك ما حصل تاريخ ١٥ نيسان ٢٠٠٠ في " وول ستريت " ، بسبب التضخم وما صاحبه من " وهم نفسي " بصورة طاغية أدّى إلى إنهيارات ضخمة قبل إفتتاح الأسواق ، وعند ساعات الإفتتاح ، فقد تلقّت أسواق المال في العالم ضربةً إعتبرت الأخطر ، ووصلت الأزمة إلى الضراوة ، رغم تدخل القوى المالية العالمية في الدول الكبرى ، للجم الإنهيارات المالية في البورصات ، والسبب فيه يعود الى الإنهيار الذي أصاب أسواق المال في الولايات

المتحدة الأمريكية ، وما صاحبهُ من وهمٍ سوقي ، وقد قال أحد أهم المستثمرين اليابانيين تاريخ ١٨ نيسان ٢٠٠٠ تعلمنا أنه كلّما تأثّر الإقتصاد الأمريكي فإنّ على كل أسواق المال في العالم أن تدفع ثمناً سخيّاً لذلك .

وقد هيمنت حالة أسواق المال الأمريكية على أجواء إجتماع وزراء مال ومحافظي المصارف المركزية الذي عقد في واشنطن ، وقد أخذ المستثمرين حالة من الضغط واليأس والتكهّن وانتظروا اليوم التالي للإفتتاح مترقّبين الخيارات والنتائج ضمن كمّ هائل من الهواجس والتخمين ، لكيفيّة إنعكاس التوقعات على القيم الماليّة ، ومدى قدرة القيم النفسيّة ويأسها في التأثير على مبادلات السوق وحركة رؤوس الأموال البيعيّة وغيرها ، وكما هو معلوم ، فإنّها تؤثّرُ بعمق في القيم وحركة الأموال والقرارات الشخصيّة والإقتصاديّة ، وقد علّقت مجموعة من الصحافة الماليّة على إحتمالات ممكنة لخسائر بالمليارات وإفلاسات كبرى تطال العديد من المؤسسات الماليّة في الدول الصناعيّة ...

إليك مثالاً آخر يعبّر عن منطق تخمين الصحافة : قالت الصحف الأوروبيّة : إن المستثمرين يتصبّبون عرقاً ، في انتظار فتح الأسواق ، وسط سيل من تحذيرات بهبوط كبير متوقع في اسعار الاسهم الآسيويّة والاوروبيّة ، فذكرت صحيفة " صنداي تليغراف " أن موجة من الانهيارات بالانتظار وان اوروبا تواجه موجة بيع ضخمة ...

وقالت صحيفة " الاوبزرفر " : ان المدينة تتأهب لإنهيار كبير ... وعلّقت الصنداي تايمز قائلة : إن اثنين اسوداً يلوح في أفق لندن بعد الانهيار في وول ستريت .

وفي فرنسا قالت صحيفة " لوموند " إنّ المخاوف ستتركز على سوق طوكيو ثم على الاسواق الاوروبيّة ... وتخوّفت من أزمة التضخم الذي فاق المتوقع بكثير الذي اصاب الولايات المتحدة يوم الجمعة الفائت وهو المعدّل الذي تسبب بخسائر ضخمة جدّاً بلغت عشرات المليارات في وول ستريت بالولايات المتحدة وأصاب العالم بأسره كما أنه اثار فوضى عارمة وخطيرة جدّاً على مؤشر " ناسداك " الذي تغلب عليه

أسهم شركات التكنولوجيا ... وفي الولايات المتحدة كتبت صحيفة " واشنطن بوست " في افتتاحيتها : " اذا واصلت الاسهم اتجاهها الهبوطي فان الشركات الناشئة ستجد من الصعب عليها جمع الاموال وسيصيب الافلاس الكثير منها ويمكن أن يكون الاثر مؤلماً في ما وراء " وول ستريت " ووادي السليكون ايضاً . وقالت نيويورك تايمز : عندما تفقد سفينة الاسهم ارتباطها بمرساتها الاقتصادية فأي شيئ يمكن أن يروّع المستثمرين .

كل هذا التخمين والواقع المتفاعل أدّى إلى انهيارات وصفت بالهائلة والإنزلاق الكبير ، ما استدعى من رئيس الولايات المتحدة الامريكية أن يتدخل ، من أجل أن يحول دون تكهنات تساعد على تتابع الانهيارات في أسواق المال ، ويمكن أن تجر الخسائر الى إفلاس قاطرات مالية أو تزعزع من اقتصادها .

هذا خير مثال على ما عليه الأثر النفسي والتوقعات والفرضيات والهواجس والأخطاء التقنيّة المفاجئة والإعلان عن قلّة أرباح أو خسائر أو أزمة كساد في سلع مؤسسة ما ، إلى كثير من الأمثلة التي تؤثّر بقوّة على القيم الذاتيّة للسلع والبيعيّة وحركتها ، وتضرب بقوّة في القيم الإنتقاليّة في البورصة ، وتنتشر عدواها إلى مناطق وبلدان وقارات أخرى ...

من هنا تصبح العولمة " **مخلوقاً مخيفاً بلا هويّة** " ، سوى هويّة السوق ، تضرب بقوّة بذراعها في كلّ مكان ، من دون أن ترحم ، أو تقلّل من نتائجها في البلدان الأكثر فقراً ، أو تحول دون إنتشار عدوى الإفلاسات والإنهيارات في بلدان الجوعى رأفةً بهم ، بل على العكس من ذلك ، فإنّها تضرب بقوّة في هذه المنطقة لعدم قدرتها على الممانعة ، وتخفُّ آثارها في مناطق أخرى أكثر ممانعة ، بحيث يدرك المتأمل أن نتاج العولمة لا يتوقف عند حدود ولا يداري نظاماً ، أو يتورع عن دخول حريم بعض المناطق والبلدان رأفةً بالإنسان المتهاوي فيها ... إنّها عولمة غير عاقلة وشرسة جدّاً ، ولا عاطفة عندها ولا عقل ولا ضمير ، إنّها آلة وأداة ومواد يديرها بشر يحدّدون قيمها

عبر تعاملهم وسلوكهم الإقتصادي ، ضمن عصر إنتصرت فيه الليبراليّة الإقتصاديّة ، وحكمت وفق أسسٍ سوّقتها على أساس أنّها تمثّل بنية تطوّريّة في العلاقات البشريّة تحت شعار القيم والمفاهيم فإتّسعت لها السوق بعناصر بيعها وشرائها وتحديد المنافع .

إنّ قراءة منطق القاطرات الماليّة يدلّ بعمقٍ على وحشيّة خطيرة تنتاب مجالس الإدارة ، هي أبعد ما يكون عن أولويّة الإنسان ، يدلّك على هذا مجموعة من التقارير الصادرة عن وكالات تابعة للأمم المتحدة ، تشير إلى عسكرٍ هائل من الجوعى وتجارة الرقيق وبيع أعضاء البشر وإحتكار المواد وإستنـــزاف البشر وإستئصال قواهم ، وحشرهم ضمن حدود أقل من دولار للعيش اليومي ...

إنّ من ينظر بموضوعية إلى مسرح عالمنا الذي فيه نعيش يدرك قيم العولمة التي يقامر فيها واحد في هونغ كونغ بـــ أكثر من ٦٠٠ مليون دولار ، ويخرج ضاحكاً لجهة أنّه غامر ، في وقت دخلت فيه دولة مثل أثيوبيا ضمن " كوما " إقتصاديّة معيشيّة وقد اعترفت الأمم المتحدة ببداية شهر نيسان عام ٢٠٠٠ أن المجاعة التي تلتهم شعب أثيوبيا ستقضي على ثلاثة أرباع السكان . وتضرب المجاعة أثيوبيا وتحصد كلّ يوم مئات الأشخاص بسبب الجوع ، وقد صرّحت الأمم المتحدة بأنّ المجاعة ستحصد أكثر من ٧ مليون نسمة ، وقد عرضت شاشات التلفزة العالمية صوراً تشبه " المستحيل " من كارثة المنظر المخيف المرعب للشعب الأثيوبي ، بحيث ترى أطفالاً ورجالاً ونساءً لا تجد فيهم سوى الهيكل العظمي ، وبعضهم أمام عدسات الكاميرا ، أمام مشهد العالم الغني يلفظ أنفاسه مباشرةً على الهواء ، ومنذ ذلك الحين قدّمت دول الغرب الغني بعض المساعدات التي وصفتها الصحافة الأثيوبيّة بأنّها أقلّ من طعام شهر لكلاب الدول الاسكندنافية ...

وقد تفشّـــت الأمراض الخطيرة بين الناس ، كما أن الحيوانات والجيف الميّتة وهي كثيرة تؤثّر جدّاً في الحالة الصحيّة عند المواطنين الأثيوبيين . وما أثيوبيا إلا واحدة من عشرات الدول الأفريقيّة التي تمزّقها المجاعة والتخلّف وسوء التغذية والأمراض

والإحتكار الحادّ ، والعجب أنّ فيها تتمركز أهم قاطرات عابرة للقارات ماليّاً وإستثماريّاً ... ! إن هذا وجه من أوجه الإرتباط الاقتصادي وقنوات العولمة التي تتشابك فيما بينها على شكل حلقات ضاغطة ومؤثّرة ، الى درجة تسقط فيها قيمة عملة نقديّة أفريقيّة عن شراء رغيف خبز ، أو حبّة دواء لوجع الرأس ، وبالتالي تنهار دولة أمام تأثيرات سوق العرض والطلب لأنها لا تملك وحدات مالية وقدرات إقتصاديّة من شأنها أن تحفظ رمق العيش على الأقلّ لسكانها المحتاجين .

إن هذا مظهر واحد لما عليه التأثيرات الاقتصادية ما بين القلب والاطراف أو ما بين الانتاج والتسوق ، أو ما عليه القيم الشرائيّة وآليّة الحصول على السلع ما بين منبع السلعة وأسواق إستهلاكها ...

أما الجهة الثانية للدلالة ، التي تعتبر في غاية الأهميّة هي أن من القيم الأساسيّة للعولمة والنظام الإقتصادي الدولي تكمنُ في أنّ دوافع القاطرات الماليّة والإقتصاديّة وكبار ملاّكي المواد الضروريّة يقودهم دوافع وعوامل نفعيّة ماديّة بحتة ، مفهومها يقوم على أساس تجميع الثروة بعيداً عن فرض أولويّة بشريّة أو قيمة إنسانيّة حاكمة في عمليات التجارة وتسويق السلع .

وتطالب الدول النامية بالتخفيف من وطأة مفاهيم الثروة والتقريب من مفهوم الرعائية ولو بحدّ أدنى تقليدي ، من أجل تنظيم العولمة ضمن إطار نسبي من مفاهيم المواطنيّة فضلاً عن الإنسانيّة . وفي جوّ من العرض اليومي لقوافل الموتى في أكثر من ٤٨ دولة الأكثر فقراً في أفريقيا صادف تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٠ تاريخ الاجتماعات السنويّة المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن ، وذلك لمناقشة تطورات الاقتصاد العالمي وديون الدول الفقيرة ، مما أدى إلى تظاهرة ضمّت الآلاف من الأمريكيين وغيرهم من سكّان الغرب الوافدين من أوروبا الغربيّة ، بهدف إدانة فكر النظام الدولي الإقتصادي والليبراليّة والحريّة الزائدة ... وقد نقلت شاشات التلفزة العالمية مظاهر الشغب والعصيان المدني الذي أدى الى ما يشبه الإنقلاب الشعبي على

منطق النظام الدولي الاقتصادي مما أرغم الولايات المتحدة على أن تجنّد أكثر من ٣٠٠٠ شرطي لتحرس مكان اجتماع وزراء المالية ألـ ٢٤ الذين يشكلون العضوية وقد استطاع المتظاهرون في اليومين الأوّل والثاني أن يؤجّلوا موعد الإجتماع إلى ساعات متأخرة ، وذلك بسبب شراسة المواجهة التي دارت بين المتظاهرين والشرطة الأمريكيّة .

وقد شاهد العالم على شاشات التلفزة العالمية ثورةً عارمة تندّد بالرأسماليّة والديمقراطيّة حرفيّاً ، وتصفها بالوحشيّة ، وديمقراطيّة أهل المال فقط ، وتردّد أنّها بلا هويّة ، بلا حقوق وحريات ، وتدين بشدّة الرأسماليّة والديمقراطيّة وتشكو من إضطهاد المال وأصحاب الشركات والمؤسسات الكبرى ، في مهد رأس الرأسماليّة والديمقراطيّة .

مّما أدّى إلى إعتراف الوزراء ألـ ٢٤ بضرورة إعادة النظر بقيم النظام الدولي خاصة أنّ المظاهرات هي من " مصدر غربي " ومن طبقات الديمقراطية التي نادت طوال الثلاثة أيام بنداءات تدين فيها الديمقراطية المالية ... وقد ردّد المتظاهرون شعارات لها دلالة تدلّ على ما عليه أحوال الطبقات الشعبيّة وذوي الدخل المحدود من خلال ممارسة طويلة وحقبة هامّة لمشروع الديمقراطيّة والرأسماليّة ، ومن تلك الشعارات واللافتات العبارات التالية :

الموت لدولة الاثرياء . لا نريد ديمقراطية أصحاب الشركات . نطالب الدولة بالرعاية الاجتماعية . لماذا الظلم الاقتصادي . نريد فعلا احترام الانسان وتزويده بما يضمن حقوقه . الانسان أفضل من الحيوان . الكلاب هم أكثر نعيم وسعادة من الانسان . النظام الدولي هو نظام يخدم رؤوس الأموال فقط . العولمة نظام الأغنياء . الحق السياسي لا يتمتّع به سوى الاغنياء . فوز بوش على ماكين هو فوز للثروة على من لا يملك ثروةً وهذا يعني أنه لا مكان لمن لا يملك مالاً في مركز القرار ...

وقد عصفت الصحف الأمريكيّة الغربيّة لتحليل الحادث وتحديد معاني الإدانة من المواطنين الغربيين للتجربة الرأسماليّة فتحدّثت عن حقيقة " محاكمة ميدانية " يجريها

المستفتي الغربي على ما يشعر به عبر عقود طويلة من التجربة لها جذور في قرون مضت وقد قدّم المواطن الغربي مشهداً رائعاً في بيان إدانة عنيفة في " سياتل " الامريكية ، والتي دلّت على أن الشعب يريد من الدولة أن تغيّر من فلسفة سلطات الاثرياء ، والدخول الى عالم آخر ، يمثل نقلة نوعية لقيم الحقوق الانسانية ، وهو يتمثّل برعائية الدولة ، وتبنيّ قيم الانسان بالضمانات العملية ، وليس من خلال فتح باب المشروعيّة النظرية لممارسة الحق والحريّة ، من دون ضمانات في وقت تتوزّع فيه الشروط التفعيليّة للحقوق ويمسك زمام المبادرة فيها أهل الثراء وهم عادةً القلّة القليلة في المجتمع الأمريكي .

فإذا كانت الأمور كذلك في الشارع الغربي مع كلّ الضمانات التي يقدّمها النظام السياسي فكيف هي الحالُ إذاً خوفاً وإرباكاً وأثراً في المسرح الآخر من الدول النامية التي يزحف إليها الموت بقوّة بكلّ وسائله ومعانيه . !

إنّ هذا يبرّر خوف الخائفين من عولمة القاطرات العابرة ورؤوس الأموال ودوافع النفعيّة من دون مسؤوليّة أو إلتزامات مسلكيّة ، إلى درجة أصبح السوق نبيّ أهل الأرض ، وهو فقط من يسيطّر للبشر حياةً أو موتاً وغنىً أو فقراً : **" وكأن يد السوق الخفيّة والتي وصفها عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث في القرن السابق والتي تتحكم في أسعار السلع قد طالت وأصبحت السائدة في جميع مناحي حياة الانسان "** [1].

ومعلوم أنّ السوق هو علامة لازمة في دلالته على العولمة بما يتضمّن من مسرح لنـــزالاتها وصراعاتها ومعاركها التي أسقطت دولاً كان عمدة النظام الدولي كما هي الحالُ مع المعسكر الشرقي وعلى رأسه الإتحاد السوفياتي ، الذي مزّقه السوق دويلات دويلات ...

---

(١) كتاب العولمة ص ٣١ لعبد الله التوم وعبد الرؤوف آدم في وصف آلية التحكّم بالاسعار وما عليه الاثر ما وراء الحدود بنظر العولميين

وللإشارة الى ما عليه الارتباط العالمي لجهة تأثيرات رؤوس الاموال سأورد نتائج دراسة مؤسسة " يوروموني " الدولية للتصنيف المالي والاقتصادي كما هي :

أعلنت مؤسسة " يوروموني " الدولية للتصنيف المالي والاقتصادي تقريرها نصف السنوي في نهاية آذار الماضي من عام ٢٠٠٠ وقد جاء في التقرير النقاط التالية :

١. شهدت الاشهر الستة الاخيرة تحولاً ملحوظاً في الاقتصاد العالمي فمنذ سنة كانت الاسواق الناشئة تتهاوى في المرتبة حين كان المستثمرون يفقدون الثقة بالبرازيل وروسيا والعمالقة الاخرين الذين ضربتهم الازمة أما هذه السنة فتشير اسعار السلع الملائمة وإدارة المخاطر المحسّنة واقتصاد الدول النامية الناشط الى ان اياماً أفضل سوف تأتي وثمة رابحون كبار في تصنيف " يوروموني " الاخير للمخاطر المالية .

٢. الاقتصاد العالمي في حال جيّدة وتدل دراسة " يوروموني " لمخاطر المال الاولى في هذه السنة على مكاسب كبيرة حققتها دول افريقيا جنوب الصحراء المنتجة على الاخص للنفط وكذلك دول شمال أوروبا . فقد دفعت اسعار السلع القويّة مدغشقر الى المرتبة الـــ ٤٤ وتنزانيا الى المرتبة الـــ ٣٤ من الدول الخمسين التي سجلت أكبر تقدّم في الدراسة الاخيرة هي الدول الافريقيّة .

٣. مع اقتراب الحملة الانتخابية الرئاسيّة في روسيا أواخر آذار الماضي تقدّمت البلاد ٢٠ مرتبة بفضل تحسّن اسعار النفط وأثر خفض الروبل في الواردات وتقدّم المفاوضات مع نادي لندن لإعادة جدولة ديون موسكو المصرفيّة التجاريّة .

٤. تظهر الدول الاسكندنافيّة في الدراسة مظهراً جيّداً وتبدي نمواً صحيّاً وتضخماً محدوداً . الا ان اوروبا الوسطى تخيّب الآمال الا انها قد شهد سنة جيّدة اذا واصل اقتصاد غرب أوروبا نموه القويّ وزاد استيراده من وسط اوروبا . وقد هبطت بولندا مرتبة واحدة الى المكانة الثالثة والاربعين بسبب مخاوف حول

عجز حسابها الجاري ، وهبطت مرتبة رومانيا ١٢ درجة الى المكانة ١٠٧ مع توقع نمو متواضع وشكوك حول التزام سياسة مالية صارمة في سنة انتخابيّة .

٥. في آسيا يرتبط التعافي الاقتصادي ارتباطاً قويّاً بالصادرات فيما تستفيد المنطقة من قوّة الطلب الامريكي على الرغم من الهبوط النسبي في قيمة الدولار ... ومنذ أيلول الماضي تحسّنت توقعات نمو كل من كوريا الجنوبيّة وهونغ كونغ وتايلاند وماليزيا . وارتفعت ماليزيا ١٠ مراتب بفضل ادائها الاقتصادي بعدما صعدت ٢٨ مرتبة في تصنيف ايلول الماضي من حيث المخاطر الماليّة .

٦. عانت اليابان انكماشاً فنيّاً في النصف الثاني من ١٩٩٩ وهبطت ٣ مراتب في تصنيف المخاطر الاجمالية . وتوقعات نموها هذه السنة تبلغ في المتوسط ١,١ في المئة لسنة المقبلة بعدما كانت ٠,٥ في المئة ايلول الماضي .

٧. ارتفع ترتيب الصين منـــزلتين الى المكانة ٤٨ ويبدي المحللون تحفظاً أقل في شأن توقعاتهم بخصوص ناتجها المحلي الاجمالي ويتوقعون في المتوسط نسبة ٧ في المئة للسنة المقبلة بالمقارنة مع تقدير متفق عليه بلغ ٦,٥ في ايلول الماضي ويبقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين محدوداً والاستهلاك بطيئاً في انتظار انضمام الصين إلى منطقة التجارة العالمية مع اعتماد المستثمرين موقف الانتظار .

٨. تتجه امريكا اللاتينية نحو الخروج من الانكماش تدعمها اسعار النفط المرتفعة وقد شهدت البرازيل نمواً جيّداً في ناتجها المحلّي الإجمالي يدعمه دفق قويّ لرؤوس الاموال من الخارج ونسبة منخفضة للفوائد وتبدي توقعات النمو في كل من البرازيل والارجنتين تفاؤلاً في نتائج تقدّم الاصلاح المالي في البلدين ومفاجئة هبوط المكسيك مرتبة واحدة في الترتيب الاجمالي على الرغم من انها تحظى بأفضل التوقعات بين بلدان المنطقة وقد ساعد ارتباط اقتصادها القوي بالولايات المتحدة وبأسعار النفط التي وصلت الى اعلى مستوياتها منذ عشر سنوات في حمايته من اسوأ آثار الانكماش في امريكا اللاتينيّة .

٩. الدول الاعضاء في مجموعة " انديان " تعاني مشكلات خاصّة وقد ادى امتناع الاكوادور عن سداد ديون مستحقّة الى سقوطها ٤٢ مرتبة فيما هبطت بيرو ١٨ مرتبة .

١٠. في المناطِق الاخرى من العالِم ارتفعت مكانة ايران ١٩ مرتبة بتحسّن رصيدها السياسي مع توقّع خسارة المحافظين سيطرتهم على مجلس الشورى في الانتخابات الاخيرة .

١١. المراتب المختلفة التي احتلتها دول المحيط الهادئ ـــ تونغا وفانواتو وساموا وجزر سالومون ـــ فهي أدل على افتقار الى توقعات اقتصادية من أي دلالة أخرى عن الاوضاع الاقتصادية والسياسيّة .

وقد إعتمدت " يوروموني " لاحتساب الرتبة الاجمالية التي يحتلها بلد ما في المخاطر المالية تصنيفا لعوامل تسعة ، يحظى التصنيف الافضل بالعلامة القصوى ٢٥ أو ١٠ او ٥ ، وأسوأ تصنيف بـــ صفر ، واليك تعداد للعوامل التسعة :

١- المخاطر السياسيّة ٢٥ في المئة من التصنيف مثل مخاطر عدم دفع الدين او عدم خدمة الدين للسلع والخدمات والقروض وتمويل التجارة والريع وعدم توزيع رأس المال .

٢- الاداء الاقتصادي ٢٥ في المئة يحتسب على رقم الناتج المحلّي الاجمالي للفرد على نتائج استقصاءات " يوروموني " في شان التوقعات الاقتصاديّة .

٣- مؤشرات الدين ١٠ في المئة تحتسب باستخدام النسب التالية من تقرير البنك الدولي ونسبة مستحقات الديون الى الناتج المحلّي الاجمالي وخدمة الدين وميزان الحسابات الجاري الى الناتج الوطني الاجمالي .

٤- الدين المؤخر او المجدول ١٠ في المئة تحسب العلامة على نسبة الدين المجدول على مستحقات الديون .

٥- تصنيف الائتمان ١٠ في المئة تخضع القيم الاسميّة لتصنيف الدول الذي تصدره مؤسسات " موديز وستاندرد أند بووروز وفيتش أي بي سي إيه . وكلما ارتفعت القيمة كان الوضع أفضل وحيث لا قيمة تكون العلامة صفراً .

٦- توافر المال المصرفي ٥ في المئة تحسب من ارقام قيمة القروض الخاصة الطويلة الاجل غير المضمونة بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الاجمالي وكلما كانت القيمة أعلى كان الوضع أفضل .

٧- توافر المال القصير الاجل ٥ في المئة يأخذ في حسبانه اتفاق مجموعات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتغطية القصيرة الاجل التي يوفرها مصرف أكزيم بنك الامريكي ومصرف ان سي أم البريطاني .

٨- توافر اسواق رؤوس الاموال ٥ في المئة . وقد صنفت نوادي المقرضين والدائنين كل بلد لدى وضع الدراسة وقدرة البلد على الاستدانة من الاسواق الدوليّة .

٩- حسم التخلّف عن الدفع ٥ في المئة .

قراءة في بنية متن التقرير

من خلال اطلاعي الدقيق في جهات المفاضلة وتحديد المعايير ، التي تعتمدها المؤسسة ، وجدت ان الخبراء والباحثين يحددون معايير السوق والديمقراطية بالمعنى الاعم الواسع كمعيار في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما اليه ، وعلى هذا الاساس تكون القيم والنتائج . كما ان هذا التصنيف لا ينظر الى البنى والهيكليّات ، وبالاحرى لا ينظر الى الهيكليّة العامة في مجال الحلقات المالية والنقديّة ، مما ينعكس سلباً في العديد من نواحي التقييم ... وعلى كلٍّ حال ، لا يكشف هذا التقييم العمق الحقيقي لواقعِ البنى الترابطيّة في صحّة الإقتصاد .. ان المشكلة تكمن في النظرة الى نتائج السطح الاقتصادي ، مما لا يعني بياناً للسببيّة العامة للتحكم في مجال التنبّؤ بالاقتصاد والنمو ، وخير مثال على ذلك المكسيك وما قيل فيها .

مع علمي المسبقّ ان دور التصنيف يلعب اساساً مهماً في المجال الدولي لفتح الطريق أمام المستثمرين الذين يجتازون الارضيّة الامنية والسياسيّة والاجتماعية والاقتصادية التي تخدم رأس المال ونموه ونتائجه المنفعية والربحيّة ، ومع ايماني بهذا أيضاً أؤمن أن نفس هذه المعايير أيضاً تغلق الباب أمام العديد من الدول لأنها بنظر المؤسسات

الدولية ذات أساس سياسي مغاير للديمقراطيّة مما لا يتيح لراس المال الجانب المطلوب الاستثماري وفق معايير التلازم ما بين آلية القانون العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وما عليه الحركة العامة للدورة المالية والانسيابيّة الاقتصاديّة .

من هنا حُرمت " ماليزيا " من زحف رؤوس الاموال والقروض اتجاهها بسبب تصنيف جانب من الفكر السياسي الاجتماعي على انه يناقض فكرة الآلية التي تحكمها ذراع قوانين السوق ، وبنفس الوقت استفادت كوريا الجنوبية من القرض التاريخي عبر المؤسسة الدوليّة الذي بلغ ٥٩ مليار دولار ، وفي نفس الوقت منع صندوق النقد الدولي اندونيسا في عمق الازمة الاقتصادية التي اسقطتها عن عرش النمو الاقتصادي بسبب جانب المعايير السياسيّة ...

وهذا النموذج تكرر في تعاطي صندوق النقد والبنك الدوليين مع الدول المصنّفة "الاشد فقراً " ، وظلّ مستمراً الى تلك المصنّفة نامية ونموها جيّد ، الا ان أزمة المعايير اسقطت حظّها الموكول إلى غيرها من الاستفادة من " قروض " المؤسسة الدوليّة ... حتى لم يعد عجباً أن تتذرع منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ لإيران بأن طلبها الذي قدّم من أجل الانضمام الى منظمة التجارة الدوليّة قد ضاع ، فهل ضاع أم أتلف ... ! الجميع يعلم أنه أتلف ، بسبب رفض الولايات المتحدة إنضمام ايران الى المنظمة وفق مشروع احتوائها عن طريق العزل الاقتصادي ..

مَن يتفحّص " مجموع المشكلة " يجد أن قسماً منها يتعلّق بالمعايير ، والقسم الاخر وهو الأهمّ يتعلّق بالمنفعة وإحكام القبضة على السوق ، بعيداً عن عالم المعايير وما صراع المعايير إلا طريقة نموذجيّة ، من أجل السيطرة على مفاتيح الصراع لتحقيق هدف المنفعة المطلوبة ، التي تقوم عليها فلسفة قانون السوق ...

وفي هذه الخاتمة أشير إلى أنّ العولمة ى تستطيع ضبط الإنسيابات والسلوكيّات الإقتصاديّة العابرة تحت قبّة قانونيّة واحدة ، ذات أداة تنفيذيّة وجهاز واحد ومرجعيّة قضائيّة واحدة لحلّ وفضّ النـــزاعات ، وهذا يعتبر عاملاً مخيفاً في سلبيّة العولمة وضرب

معالم الأمن الإجتماعي الذي ما زال مناهضو العولمة يعتبرونه العامل الأخطر والأكثر إنتاجاً للظلم الإجتماعي ... إنّ للإقتصاد التصديري دورَ الريادة والدافع المحرّك للإقتصاد المنتج وعلى قدر الإنتاجية التصريفيّة تظهر العافية وعدمها في الإقتصاد ، وعلى أساس الحجم الإقتصادي النافذ تكنولوجيّاً وإنتاجيّاً وسوقيّاً تظهر الآثار العالمية لنتائج العولمة الإنسيابية فيما وراء الحدود ، وهذا خطر حقيقي يتهدّد الدول والوحدات الماليّة والبشر الضعفاء بأخطر إنهيارات ونكسات ، في ظلّ عدم وجود " عالميّة قانونيّة " وأداة تنفيذيّة وقضائيّة حاكمة على العناصر التجاريين ، حتى أنّ منظمة التجارة العالميّة تتهاوى قواعدها الإلزاميّة أمام إصرار الولايات المتحدة الأمريكيّة والشركاء الكبار على رسم خطوط رماديّة بين البيض والأسود ، وفي بعض الحالات لا تعترف هذه القوى العظمى لا بأبيض ولا بأسود .

أمام كلّ هذا :

هل يمكن إنتاج ضمانة قانونيّة فعليّة تقوم على أساس بيان أنّ الأولويّة هي بشريّة من خلال الضمانات الإجتماعيّة (سلطة فوق السوقيّة) .

ولا أظنّ أنّ القيم الحاكمة ــ وهي التي تصنع منظومة حكمنا في عصرنا الحاضر ــ هي على قدرٍ من إلتزام موضوعي فاعل من شأنه تحويل المدرسة التجاريّة القائمة على النفعيّة والثراء أوّلاً إلى قيم ومفاهيم تؤسس لمرحلة نموذجيّة من ناموس حقوقي يشيد البناء الهرمي للقيم الإقتصاديّة والسياسيّة والتجاريّة والإئتمانيّة والحضاريّة ضمن هرم محكوم بمنظومة الحقوق الأوليّة والأساسيّة والضروريّة للإنسان بعيداً عن الجنسيّة واللون والعرق والقيم والتعدديّة السياسيّة والحضاريّة ، وهذا برأيي سابع المستحيلات إن وجدت .

إنّ إقتصاداً تتحكم فيه الهواجس والقوى الماليّة والتنبؤات الشخصيّة ولا حكومة قانونيّة عالميّة فيه ، ومدعوم بنيويّاً بإمبراطوريات سياسيّة أكثر تخزيناً وإستعمالاً لخياراتها وأدواتها في ممارسة خطيرة جدّاً لا تبعةَ قضائيّة عليها وبالتالي : " لا مسؤوليّة

عليها " ، هذا الإقتصاد السوقيّ لن ينتج إلا ما ينتجه من مجاعة وجوعى جاثمين أمام مقرّات الأمم المتحدة في أغلب بلدان الدول النامية ، يشاهد العالم الغنيّ صورهم وفق طريقة ترفيهيّة إجتماعيّة بعيدة كلّ البعد عن " أطر المسؤوليّة ونتائجها " ، إلى درجة ما زال فيها العالم الصناعي يرفض أن يتبنّى أيّ قرار أو وثيقة أو إعلان يحمّله مسؤوليّة إلزاميّة ، حتى أنّ مسؤوليّة تزايد حرارة الأرض يريدون أن يلقوا بعبئ تبعيّتها على كاهل أكثر الدول فقراً ...

ويريد الأمريكيّون أن يقنعوا العالم أنّ العولمة متاعٌ مهمّ للبشريّة وهو الذي وسّع من رقعة الإعلام والإعلان ، وإستطاع ان يوصل البضائع الميكانيكيّة والإلكترونيّة والمعلوماتيّة وغيرها من سلع التطوّر والتكنولوجيا إلى كافّة البشر ، ولم يحتكر العالم الصناعي هذه الإكتشافات ، بل طوّرها وأنتجها ووضعها في الأسواق بيعاً وإستثماراً ونفعاً ...

وهذا صحيح ، لكنّ المشكلة هي أنّ القوى السياسيّة والماليّة تلك طمست معالم وجودنا وبنسبٍ مختلفة تتفاوت بين دولة ودولة ، وتختلف بإختلاف الجهات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والفكريّة والسياسيّة والحضاريّة ، إلى درجة أنّ قوانين البلاد النامية تعاني من أزمة ضغط أسواق وسلع وسياسات من أجل أن تتناسب مع وفادة السلع المعلوماتيّة والتقنيّة وغيرها حتى الأرز والقمح الأمريكي [1].

---

[1] يعتبر الأمريكيّون أهم مصداق من مصاديق الضغط والإكراه القانوني . مثلاً المايكروفوست الأمريكيّة للمعلوماتيّة إستطاعت أن تعدّل بمجموعة من قوانين العالم النامي حتى تتهيّئ لها بنية قانونيّة تناسب إحتكاريّتها وضرها للأسواق وتسويق سلعها ضمن مستوى من إحتكاريّة حادّة وتحكّم بالأسعار والبرامج ضمن حدود لا يمكن أن نسميها إلا هيمنة حادّة جداً . ولا يخفى أنّ السوق الأمريكيّة الكبرى تشكو بقوّة من إحتكاريّة مايكروسوفت الأمريكيّة إلى درجة حكم عليها بتقسيمها إلى شركتين للحوول دون توغّلها الإحتكاري الذي وصل إلى حدّ مضايقة الدولة الفيدراليّة الأمريكيّة نفسها . وفي جانبٍ آخر فإنّ الأمريكيين ضغطوا بقوّة حتى من أجل فتح سوق واسع جداً للقمح المعدّل وراثياً وقد نجحوا أيّ نجاحٍ في فتح أسواق هامة في الدول النامية . وبضغط مارسته السلطة السياسيّة دبلوماسياً وعبر المساعدات الماليّة وعبر التأييد السياسي وعبر الوعود بتسهيل قروض صندوق النقد الدولي ، وعبر مساعدات أمنيّة وكشف أسرار تهمّ الدولة ... والأدوات التي تمتلكها السلطات السياسيّة الأمريكيّة للتلاعب بإرادة السلطات المحليّة في الدول النامية لا نفاذ لها وما أكثرها ...

إنّ أياً من أبناء النوع الإنساني يتمنّى توسيع رقعة الإكتشافات والإنتاج والتسويق لما فيه خير الإنسان نفسه ، إلا أنّ العالم النامي وغيره لا يشكو من أزمة عدم وجود سلع متطوّرة في أسواقه ، إنّما يشكو من أزمة طمس لحقوقه وإمكانيّة ممارسته لأدواره ، يشكو من أزمة وجود إجتماعيّة وتطوريّة وإنسانيّة يشكو من مضامين تمثيل ديمقراطي تكون فيه للشعب فعليّاً إمكانيّة ممارسة الحقوق والحريات المنصوصة في المنظومة الحقوقيّة ، يشكو من مجاعات هائلة ، من أميّة حضاريّة وحرفيّة من تخلّف ، من عشرات ملايين الموتى سنويّاً إمّا جوعاً أو بسبب سوء التغذية من تكاثر أعداد الذين لا يحصلون سوى على دولار واحد للعيش اليومي ، من عدم توفّر وسائل ماليّة ونقديّة تسمح لهم شراء أبخس السلع السوقيّة ، من موت بطيئ في مرتع التبعيّة ، من فرض قيم سياسيّة إجتماعيّة وصناعة حكومات تهدر كل أموال الخزينة وهي أشدّ صلابة أمام أنين الشعب لأنّها تمثّل دوراً بوليسيّاً لإمبراطوريّة سياسيّة ماليّة ، تتخذ منها حصناً وثكنة عسكريّة في جغرافيا سياسيّة معيّنة ، إلى الكثير الكثير من موت طبيعي وإعتباري ، من موت تقليدي وحضاري ، من موت قديم وحديث من طمس شمولي لما طالهُ الخيال في العصر الماضي ...

هذا ما كشفت عنه التظاهرات الغربيّة التي لفتت أنظار العالم في قلب مجتمعات الديمقراطيّة الغربيّة في سياتل الأمريكيّة ، في دافوس بسويسرا ، وأستراليا ونيس الفرنسيّة وبراغ وغيرها من المدن الغربيّة ، وهي صريحة في أنّ الشعب في الغرب والمواطنين يشكون من أزمة الشعور بالزوال لصالح النافذين ماليّاً وسياسيّاً . يشكون من طمس الهويّة ، من عدم إمكانيّة ممارسة ما هو لهم حقوقيّاً ، من فرض قيم أدبيّة إجتماعيّة تسويقيّة وأذواق نفسيّة وسياسيّة وأخلاقيّة عبر قاطرات ذات وزن ثقيل : مؤسساتيّة وتجاريّة وإستثماريّة تملك كلّ وسائل الإعلام والإعلان والإقناع الجبّارة ، إلى سياسات مفاهيميّة يسوّقها أهل الثراء والمال عبر قنوات شرعيّة غير ممنوعة يكون من شأنها إعدام إجتماعي وإنساني ، واسر في سجون قيميّة ومنفعيّة إلى درجة أصبح اللواط والسحاق

والعلاقات الجنسيّة مع الكلاب والقطط والقردة سمة أساسيّة ممتازة إستطاعت أفلام الدعارة أن تدخلها بقوّة إلى تلك المجتمعات وتلزمهم أدبيّاً أن يحترموها ويمارسوها في العديد من الأحيان ...

إنّ كل شعوب الدنيا ينتمون إلى وحدة بشريّة ذات ناموس واحد وقيم طبيعيّة ومرحليّة وتحوّليّة في شقّها الطبيعي تجري على بني النوع جميعاً وتدلّ على وحدانيّة نوعيّة طبيعيّة برمجيّة ، تشدّ هذا الإنسان إلى ركب الكون ، وتجرّهُ قهراً إلى معالم نظمها القاهرة ، ومع هذا يصرّ أين الإنسان على أن يتبنّى مجموعة من النظم تدير أدوات متطوّرة ومواد يحتاجها النوع لتكون حلقةً من حلقات سلسلة الصراع الإستراتيجي في عمليّة إخضاع الطرف الآخر ، ليس من أجل قيم ذات ناموس مهمّ ونفعي لبني نوعه ، بل من أجل الثراء والمنفعة كيفما كانت ومن أين أتت . بعيداً عن حدود القيم الطبيعيّة أو الإعتباريّة التي هي شرط للتكامل البشري في منظومة وجود الفرد في مجتمع الجماعة أو لتكامل الفرد ضمن ركب الكون ومنطقه الطبيعي الذي يوحي بهدفيّة عاقلة من تحوليّة هذا الإنسان طبيعيّاً ، ويدلّ على أنّ هذا التحوّل إنّما يمرّ بمراحل تكامليّة ، وأنّ الحكمة التي تقوم عليها كافّة عناصر وقوانين الطبيعة خير دليلٍ على وجود رحلة أخرى بشريّة في عالم آخر عبّرت عنه الرسالات بـــ " عالم يوم القيامة " . وكأنّه دلالة جليّة جدّاً على أنّه لا بدّ لسلوك بني النوع البشري من ضوابط ، مع أنّ يد السماء خلقته ضمن حدود إختياريّة ، ليكون مسؤولاً عمّا إختار وقدّم في دنياه .

من هنا يكون للمفاهيم والقيم ضرورة حاسمة في عمليّة ضبط التكامل الجماعي الإجتماعي ضمن إطار المنظومة السياسيّة ، من أجل تحقيق عدالة فعليّة تتناسب والقيم المتأصّلة في ذات الفرد والنوع .

إنّ نداءات شبه جامعة بين الغرب والشرق تؤكّد منذ زمنٍ على أنّه لا بدّ من البدء بعولمة تقوم على أسس حقوقيّة ، يكون فيها الفرد والجماعة ومن ورائهم النوع البشري أساس القيم والنظم الإجتماعيّة والإقتصاديّة والسياسيّة ...

وإلا فإنّ السلعة ستظلّ " حجر الأساس " في مشروع القيم ، وبالتالي ستكون العولمة أكثر خوفاً ، ومضارّها أكثر من منافعها . هذا ما تشير إليه أحداث التظاهرات والشغب في الشوارع الغربيّة ، فكيف يمكن لشعوب وقيادات الدول النامية أن تطمئنّ إلى العولمة وهي الآن تجرّبها من شتّى زواياها السياسيّة والإقتصاديّة والإعلاميّة ... ولم تنجُ من آثارها السيئة المميتة ، حتى من عولمة البيئة وما أنتجته المعامل والمصانع الغربيّة من موتٍ جزئيّ وأضرارٍ بليغة جدّاً بالبيئة تجسدت على أشكال مختلفة منها التزايد الحراري وإنخفاض مستوى البحار وما إليه ...

إن الحقيقة الصادقة هي أن نبدأ بمشروع عولمة إنسانيّة تكون فيها الأولويّة والسلطنة للإنسانِ على كافّة المسالك والقيم والقواعد ، ثمّ بشرعة السلوك الإقتصادي الذي يجب أن يأتي متناغماً ومنسجماً مع الحقائق الإنسانيّة .

لكن الواقع الذي نراه هو همبرغر وباربي وتكساس وشركات عابرة وقاطرات ذات أوزان أكثر قدرةً ونفوذاً من مجموع دول عدّة ، تقوم على أسسٍ من ربحيّة وإستثمارات من دون مسؤوليّة في ظلّ فراغٍ قانوني وبنيويّة سياسيّة مهينة من قبل دولة جنسيّة السلعة في عمليّة تطويق إستراتيجي في صراعٍ مستميتٍ لإحتلال هرميّة ممكنة في ظلّ هيكل النظام الدولي .

العولمة والعلمانية والدين

أوّلاً وأخيراً العولمة ليست شبحاً نازلاً علينا من السماء ، ولا وحشاً خفيّاً نبع من بطن الأرض ، إنّما العولمة هي " نتاج إكتسابي " لما وصلت إليه البشريّة في صناعة الأدوات والمؤثّرات والمواد والوسائل وكيفيّة إدارتها من الناحية الفكريّة من أجل الكسب والربح ضمن مستويات متنوّعة ... ويقود هذه الأدوات أشخاص ، سواء كانوا موصّفين برجال السلك العام (القانون العام) أو مصنّفين كأشخاص يتبعون القانون الخاص . ويدرك الخبراء أنّ الأدوات بذاتها لا أثر لها إلا عبر خطط وقيم وأهداف يصنعها البشر كما صنعوا الأدوات وكشفوا أسرار النواميس التي أعطتهم خيارات كثيرة في مجال التأثير في بقاع بعيدة من الأرض .

من هنا تدخل مادّة القمح ، والمواد الغذائيّة ، والأدوية ، والصناعات التحويليّة والمواد الأوليّة ، والصناعات الإلكترونيّة الميكانيكيّة المعلوماتيّة الكونيّة البيئيّة وغيرها حتى أدوات التجميل والترفيه ، بل كلّ ما من شأنه أن يترك أثراً في البقاع الأخرى من الأرض ، ضمن إطار المواد والوسائل والأدوات التي تشكّل تجارة العولمة .

لكن لا يمكن بحال من الأحوال أن نفصل الأداة عن الفكرة . إنّ الأداة مثل الصناعة النوويّة ، مرّةً تُستخدم في إنتاج منافع مدنيّة ، وفقاً لنموذج فكري مسيطر ، ومرّةً تُستعمل في مجال التدمير البشري المادّي كما حصل في اليابان ... إنّها أداة طيّعة وفقاً لتصوّرات ومفاهيم وأفكار تحكم البشر في ظرف معيّن وبيئة معيّنة ، ويجب أن نعلم أنّ الأفكار ليست كابوساً موجوداً معنا منذ البداية ، تتطوّر وتفرض ذاتها علينا ، بل نحن البشر أسياد القرار ، ولنا الحريّة الكاملة في إعتناق هذه الفكرة الجنونيّة أو تلك

الإنسانيّة ، وذلك لما زوّدتنا به السماء من قدرة عقليّة لا يختلف إثنان على أنّها سرّ عظيم وقدرة خارقة ...

في الآونة الأخيرة بدأت الدراسات المتقدّمة تشير إلى أنّه من الضروري أن نفتّش عن مجموعة فكريّة من شأنها أن تطوّر السلوك البشري ، وهذا يعتبر بذاته أمراً في غاية الأهمّيّة ، إنّه إعتراف صريح من المجموعات السياسيّة أنّ البشر يحتاجون إلى قيم تطويريّة من شأنها أن تؤثّر على السلوك البشري .

إنّ التقارير الحديثة في غاية الأهمّيّة ، وهي تتبطّن صوراً خطيرة حول مستقبل السلوك والجريمة ، وتشير إلى أنّ الأشخاص أصبحوا سلوكيّاً أكثر نفوذاً وأكثر تعمّقاً بقيم إجراميّة ، ولا بدَّ من إعادة صياغة القيم من جديد ، وإلا فإنّ الأمن الإجتماعي في خطرٍ فادحٍ ، وكما ترى فإنّ صميم وجوهر مطلب هذهِ التقارير التي تصدر كلّ عامٍ عن جهاتٍ عدّة منهم الأمريكيين ، تركّز على الفكرة ، بلحاظ أنّها تمثّل وقود وأداة للتوجّهات البشريّة في شتّى مجالاتِ الإنسان الإجتماعيّة وغيرها ، وتؤكّد أنّ التعامل مع الأمن الإجتماعي يتطلّب بنية فكريّة ومفاهيميّة خاصّة ، وإلا فإنّ العالم ينجرف بقوّة نحو الإجرام ...

وتطبيقاً لأصل النظريّة في معناها التوجيهي رأت الولايات المتّحدة تاريخ ١٨ كانون الأوّل ٢٠٠٠ أنّ " الإجرام الدوليّ " سيشكّل أحد التهديدات الأكثر خطورة للعالم خلال القرن الحادي والعشرين من دون أن تستبعد ظهور " دول إجراميّة " ـــ حسب معايير الولايات المتحدة في تصنيف الدول ـــ وذلك خلال العشر سنوات المقبلة . وقالت دراسة أمريكيّة هي الأولى من نوعها بناءً على طلب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وذلك لتقويم " مخاطر " الإجرام الدولي في السنوات المقبلة :

إنّ الكلفة الباهظة للجريمة سترتفع عندما ستمتلك المجموعات والأفراد المدافعين عنها " القدرات المعلوماتيّة " الضروريّة للتلاعب بالأسواق وتعزيز نفوذها لدى حكومات " اللصوص " .

وأفادت هذه الوثيقة التي تقع في ١٢٤ صفحة أنّ عمليّات تبييض الأموال تصل مبالغها حاليّاً إلى (ألف مليار دولار سنويّاً) من بينها ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليار تأتي من تهريب المخدرات ، وقد بلغت الكلفة الإجماليّة لإستهلاك المخدرات في العام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة فقط (١١٠ مليار دولار) وتقدّر الدراسة الخسائر المحتملة للشركات الأمريكيّة الناجمة عن إنتهاكات حقوق النشر وقرصنة برامج المعلوماتيّة الأمريكيّة بـــ (٢٤ مليار دولار سنويّاً) وكان نحو (٧٠٠ ألف إمرأة وطفل) إستُغِلّوا جنسيّاً (دعارة) في العام ١٩٩٧ وهم ضحايا عبوديّة من بلدٍ آخر غير الولايات المتحدة .

وقالت الدراسة : إنّ الإجرام الدولي سيشكّل خطراً متزايداً على الأمن القومي الأمريكي ، وكذلك على الشعوب الأخرى في السنوات المقبلة . وأكّد التقرير أنّ زيادة " قوّة ونفوذ " الجماعات الإجراميّة المنظّمة تشكّل تهديداً حقيقيّاً لمؤسسات الديمقراطيّة والأسواق الحرّة ، خصوصاً الديمقراطيّات الجديدة مثل جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الوسطى ، التي وصفها التقرير بأنّها " هشّة جدّاً " .

والمثيرة في الدراسة أنّها أشارت إلى أنّ تهديدات الجريمة الدوليّة على " المصالح الأمريكيّة " يدفعها (**تآكل سلطة الدولة والعولمة**) ـــ وهذا كلام دقيق وهام وخطير في نفس الوقت ـــ وستصبح أكثر تنوّعاً خلال عشرة أعوام وسيكون أثرها مباشراً أكثر .

وبيّنت أنّ إنهيار النظام الشيوعي في الصين يمكن أن يكثّف تأثير الإجرام المنظّم في الحياة السياسيّة والإقتصاديّة لهذا البلد ، ويمكن أن يشهد العالم في السنوات العشر المقبلة ولادة " دول إجراميّة " . ورأت أنّه إذا كانت مجموعات المافيا الإجراميّة الكبيرة مثل المافيا الإيطاليّة والسولنتسيفو الروسيّة والعصابات الصينيّة ستبقى من العناصر المهمّة جدّاً في هذا الشأن فإنّ الأسرة الدوليّة ستواجه أكثر فأكثر " عدداً أكبر " من التنظيمات الإجراميّة ، التي تتمتّع بكفاءة عالية ، وسيكون لنشاطاتها تأثير كبير جدّاً

على العالم . وسيتاح لهذه المجموعات المزيد من الوسائل لتستخدم لمصلحتها تقدّم العلوم والتكنولوجيا ، وإن كان تهريب المخدرات و" الرقيق الأبيض " وجرائم الإبتزاز التقليديّة ستبقى عملها الأساسيّ . وقد وقّعت أكثر من ١٢٠ دولة في الأمم المتحدة في " باليرمو " في إيطاليا إتفاقيّة ستصبح في حال تطبيقها فعليّاً سلاحاً أساسيّاً لمكافحة المجموعات الإجراميّة الكبرى المتعددة الجنسيّات .

وتشكو الدول الصناعيّة الكبرى من أزمة جرمية كبيرة جدّاً ونامية وفي تواصل مستمرّ من التصاعديّة الإجراميّة ، وتستفيد من تآكل السلطة وتطوّر الأدوات من أجل ممارسة إجراميّة أكثر عنفاً وإبتزازاً وربحيّة ، خاصّة أنّ تجارة بيع أعضاء البشر أصبحت سمة العصر الحديث كما أنّ تجارة الرقيق الأبيض تعتبر إنتاجاً مهمّاً للغاية في عمليّة توفير المال والمنفعة على صعيد تجارة المافيا المتعددة الجنسيات .

ومنذ سنوات تتحدّث المعاقل السياسيّة والإجتماعيّة عن " أزمة أفكار " وقد رصدت الدول في النادي الصناعي كميّة هائلة من الأموال بهدف صناعة سلوك سليم من شأنه أن يحدّ من أزمة السلوك الإجرامي إلا أنّ المشكلة تكمن في أنّ السلوك الإجرامي يتطوّر وينمو بقوّة مذهلة . ويردّ مجموعة من المفكّرين أزمة السلوك إلى الفكر الإستراتيجي الذي تقوم على أساسه قيم وكيان الدولة ، ويعتبر نموذجاً دراسيّاً وتربويّاً في الشارع والمدرسة والأسرة التي تشكّل عنصر الإعداد في الحياة العامّة للمجتمع السياسي .

من هنا يكون المدخل إلى العلمانيّة [1] ومسألة الدين أمراً ضروريّاً وحيويّاً وكلّ الدراسة تتمحور حول أهميّة صناعة القيم وتأثيرها على السلوك ...

هل العلمانيّة إستطاعت بكلّ معالمها أن تنتج مجتمعاً أكثر أمناً وحيويّة وحفّزت على السعادة وطمأنينة الأفراد والجماعات ؟

---

[1] (العلمانيّة عبارة عن تبنّي مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم السلوك العام في المجتمع السياسي بعيداً عن الدين . ويمكن أن نقول هي عبارة عن تنحية الدين عن مجال الحكم السياسي ليشكّل مجرّد أحوال شخصيّة في أكثر حالاته) .

أم أنّ العلمانيّة فتّشت عن أصل الإنسان فيما إذا كان قرداً أم لا ... ؟ وما زالت تبحث عن إمكانيّة تحقيق تام في موضوع الديناصورات ، وتساهم بإثارات مشهديّةٍ للهيكل العظميّ ، الذي نُبش من مقابر الهنود في الولايات المتحدة ، وتتصيّد عبر البيض الباقي منها ، بهدف إقتناء " الجلد " الهندي الأحمر الغالي الثمن ... !

ومن حقّنا أن نسأل نادي العلمنة الغنيّ الديمقراطي ، الذي يقيم استراتجيّته الإعلاميّة ، على نسقٍ من حقوق الإنسان ، هل إستطاع أن ينقذ مواطنيه من أزمة إنهيار إنساني ، ويمدّ إليهم نوعاً من قيم ذات تأصيل بشري تحكم كلّ الكيان السياسي وتسيطر على المبادئ القانونيّة ، وتجعل من النوع البشري أو النوع المواطني على الأقلّ موضوعاً أساسيّاً في صناعة السلوك وتنمية الحاجات ؟ [1]

---

[1] تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٠ نشرت جريدة السفير دراسة تحت عنوان : كندا الدولة الأفضل في العالم ؟ إسألوا فقراءها وسكّانها الأصليين . جاء فيها : تعتبر " كندا " الدولة الأولى في العالم من حيث تميّزها بجودة الحياة في أرجائها لكنّ مظاهر الفقر والعوز فيها لا تحصى ، بدأً بأطفال من الهنود الأمريكيين في السادسة من العمر (سكان البلاد الأصليين) يتنشّقون أنواع المحروقات بدلاً من المخدّرات مروراً بالأشخاص الذين يموتون في ممرات أجنحة الطوارئ في المستشفيات لإنعدام الإهتمام بهم ، وصولاً إلى تفشّي الفقر بين الأطفال . ومنذ سبع سنوات تتصدّر كندا لائحة المؤشّر العالمي للنموّ الإنساني التي يعدّها برنامج الأمم المتحدة للتنمية . ويأخذ هذا المؤشّر في الإعتبار التقدّم الذي تحرزه مختلف الدول على صعيد التنمية في ما يتعلّق خصوصاً بـ : معدّل الأعمار ، ونسبة تعليم الراشدين ، ونسبة التلامذة في المدارس ، وإجمالي الناتج القومي للفرد الواحد . ويفتخر رئيس الوزراء " جان كريتيان " بالقول : إنّ كندا الدولة الأكبر في العالم بعد روسيا (من حيث المساحة الجغرافيّة) بسكّانها البالغ عددهم ثلاثين مليون وثلاثمائة ألف نسمة . ومساحتها التي تقدّر بـ ١٠ مليون كليو متر مربّع . هي " أفضل بلد في العالم " . ويضيف : إنّه إذا كان هذا التصنيف هو في الواقع إشادة فإنّه في المقابل يشكّل دعوة نحو الأفضل . إلا أنّه بثّ التلفزيون (الكندي) في الأسبوع الماضي نسبةً للتاريخ الواردِ أعلاهُ صوراً " مؤثّرة " لصبية من الهنود الأمريكيين (سكان البلاد الأصليين) في منطقة " لابرادو " تجمّعوا لتنشّق البنـزين المعبّأ في أكياس من البلاستيك . وقال " كارل " (١١ عاماً) الذي لم يرَ والديهِ منذ أسابيع إنّ تنشّق هذه الروائح أفضل من ملازمة المنـزل . حيث يتقاسم سريره مع ستّة أشخاص ! . وبأسفٍ يقول " بول ريش " رئيس إحدى هذه المنظمات الإجتماعيّة : إنّ كندا واحدة من أغنى دول العالم ، ولكن لا يتوافر فيها مكان يستطيع الأطفال من السكّان الأصليين إيجاد المساعدة فيه . وأشار تقرير صدر هذا الأسبوع إلى أنّ عدد الأطفال الذين يعيشون تحت عتبة الفقر (واحد من كلّ خمسة) إرتفع خلال تسع سنوات إلى ٤٣ في المائة . وفي " اونتاريو " أغنى أقاليم كندا وأكثرها إكتظاظاً بالسكّان ، والتي تخلّت منذ سنوات عن برامجها الإجتماعيّة ، بلغت نسبة الإرتفاع ٩١ في المائة وقد تذوّق " كنديّ واحد " من كلّ " أربعة كنديين " من مختلف الأعمار مرارة الفقر . سنةً واحدةً على الأقلّ . من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ . وعلى الصعيد الصحّي غالباً ما يعتبر " حرجاً " في كندا . ففي كانون الماضي توفّي شابّ =

هل إستطاعت العلمنة أن تنتج أفكاراً وقيماً من شأنها أن تساوي أو تحفّز المساواة أو التعاون بين المواطنين الأمريكيين : الهنود والبيض . أو بين البيض والسود أو بين البيض من أصل أنكلوسكسوني وأسباني ؟ [1]

هل إستطاعت العلمانيّة الديمقراطيّة أن تجيد صناعة القيم على مستوى الأطفال الذين هم أكثر تقبّلاً للتعليم ؟

أم أنّ عنف المدارس وإطلاق النار والوحشيّة يعتبر عالميّاً الأوّل في دول الديمقراطيّة ، وبالأخصّ في الولايات المتحدة صانعة قيادة النظام العالمي !

– من " تورونتو في الثامنة عشرة من العمر ، كان يعاني من الربو ، لأنّ رجال الإسعاف لم يعرفوا ماذا يفعلون ، ولم يجدوا مستشفىً لإستقباله . !!! ومن الحالات الأخرى : توفّي رجل بأزمة قلبيّة في ممرّ جناح الطوارئ في مستشفى " كالغاري " في منطقة " ألبرتا " التي تنعم بإزدهار مميّز ، وذلك بسبب وجود طبيب يعتني به . وفي كالغارلي ، كما في أيّ مكان آخر في كندا ، وإنّ عشرين شخصاً على الأقلّ ينتظرون طوال الليل في أجنحة الطوارئ حتى يعتني بهم أحد الأطبّاء . وفي جميع أنحاء كندا يحتاج المريض إلى الإنتظار شهوراً حتى يتمكّن من زيارة طبيب مختصّ . وتطول لائحة النقاط السلبيّة ... ومنها : الإستفادة المحدودة من تعويضات البطالة (٦٠ في المئة من الكنديين المسجّلة أسماؤهم في لوائح البطالة لا يتسلّمون شيئاً) وإنعدام المساعدة المقدّمة إلى المعوقين . وإرتفاع عدد حالات الإنتحار بين الشبّان . وإزدياد الفروقات الإجتماعيّة ، إذ يكسب الأثرياء ١٤ مرّة أكثر من الفقراء . ومن جهة أخرى لم تتوصّل كندا المعروفة بمساحاتها الشاسعة إلى السيطرة على مشكلة الغازات المؤدّية إلى إرتفاع حرارة الأرض . وتنصب على الشمال الكندي الكبير التأثيرات المضرّة لإرتفاع حرارة الكرة الأرضيّة . وفي كلّ أنحاء كندا تعتبر جودة المياه متوسّطة . لأنّ المياه المستخدمة غالباً ما يعاد ضخّها بلا معالجة . وقد توفّي سبعة أشخاص في الربيع في مدينة " ولكرتون " في اونتاريو من جرّاء تلوث خزّان ماء بمخلّفات الحيوانات . وأخيراً . لم تنجح كندا حتى الآن بعد أكثر من عشرين عاماً من المناقشات والوعود على أنواعها من تسوية مشكلة وضع كيبيك في داخل الإتحاد أو خارجه .

[1] تاريخ ١٤ كانون أوّل ٢٠٠٠ ما زال الهنود الأمريكيّون يصرّون على أنّ كلّ ما في مدافنهم مسروق وأنّ القانون الصادر عام ١٩٩٠ لم ينفع عمليّاً ، حتى أنّ متحف الجيش الأمريكي كان يشتري الهياكل العظمة والجماجم ويحفر المدافن من أجل عرض الهياكل الهنديّة في متحفة . وتمتلئ المتاحف الأمريكيّة من هياكل وجماجم وجولد الهنود كتراث مهمّ جدّاً . (وهو أسوأ مظهر من مظاهر التمييز العنصري) . وكان الأمريكيّون قد تسبقوا على نبش مدافن الهنود الحمر ـــ سكّان الولايات المتحدة الأمريكيّة الأصليّون ـــ وقد إستثمرت العديد من الشركات والأشخاص أموالاً طائلة باعت خلالها جماجمهم وأجسادهم وجلودهم أيضاً .

هل إستطاعت العلمنة أن تجنّد الأطبّاء ضمن إطار إنسانيّة سامية أم أنّ فضائح سرقة الأعضاء ورمي الأقدام المبتورة للصيد كان سمة أساسيّة ، وأنّ تقارير مخيفة جدّاً تشير إلى مأزق خطير في قيم الأطبّاء التي تتنوّع بين السرقة للأعضاء وممارسة الجنس وعمليّات جراحيّة من دون سبب ومجازر مخيفة ، وتجارب على الأطفال ورمي الأعضاء في النفايات كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا وبنسبة قياسيّة ؟

هل إستطاعت العلمنة أن تجنّد السياسة في صناعة مفاهيميّة من شأنها تطوير الإنسانيّة أم أنّها طوّرت زعيم أقوى دولة في العالم لأن يستغلّ البيت الأبيض في عمليّات جنسيّة إعتبرت من أهم مفاصل الفكر الساقط والتربية المحتاجة إلى تطوير على مستوى الكيان وصولاً إلى القاعدة . ؟

الأمثلة كثيرة جدّاً ومخيفة أشدّ خوف ، بسبب النتائج والإعترافات الصريحة من المعاقل الإجتماعيّة والحقوقيّة التي تصرّ على أنّ القيم في مجتمع العلمنة مخيفة جدّاً وتدفع الشباب إلى الإنتحار والجريمة ، وتحفّز عليها .

ففي تاريخ ١٤ كانون أوّل ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانيّة عن رويترز تقريراً تحت عنوان : **(العنف " وباء " الشباب في أمريكا ، والوقاية هي الحلّ لا السجن)** ... جاء فيه :

أوضح تقرير أصدرته جماعات أمريكيّة بارزة عاملة في مجال الصحّة أنّ " العنف " بين الشباب يدمّر العديد من العائلات الأمريكيّة ، وأشار إلى ضرورة تعامل خبراء الصحّة بشكل عاجل مع الأمر عن طريق " الوقاية " . وليس عن طريق السجن أو الإبعاد عن المدرسة . وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكيّة أعلى معدلات لجرائم القتل والإنتحار بين الشبّان في الدول الستّ والعشرين الأكثر ثراءً في العالم . إذ أنّ " واحداً " من بين كلّ " ثمانية قتلى " في البلاد يقلّ عمره عن سنّ ألـــ (١٨ عاماً) .

وفي أعقاب سلسلة من حوادث إطلاق النيران في المدارس ، وحّدت جماعات الرعاية الصحيّة الأمريكيّة جهودها في تشرين الأوّل عام ١٩٩٩ لإختبار مدى العنف

بين الشبّان ، وتوجيه توصيات للتعامل مع المشكلة . وأضاف التقرير : بدلاً من الخوف على أبنائنا ، أصبحنا نخاف منهم ، وحتى القتلةُ منهم ... ويقتل الأحداث نحو عشرة أشخاص كلّ يومٍ ... ليسوا بالوحوش التي يجب أن نرتعد أمامها . وتضمّ الجهة التي تطلق على نفسها إسم " لجنة الوقاية من عنف الشبّان " الأكاديمية الأمريكيّة لأطبّاء العائلة والأكاديميّة لطبّ الأطفال والرابطة الأمريكيّة للعاملين بالتمريض والإدارة الأمريكيّة للصحّة والخدمات الإنسانيّة والرابطة الأمريكيّة للطبّ النفسي . ووصف التقرير العنف بين الشبّان بالوباء في الولايات المتحدة وقان آثاره بآثار الحرب ، وقال : إنّه أكثر تدميراً من شلل الأطفال أو مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو حوادث السيارات .

وأوضح التقرير أنّه في العام ١٩٣٣ تراوحت أعمار ٧٥ في المئة من الوفيات بين الشبان بأسباب طبيعيّة بين ١٥ و ١٩ عاماً بينما في عام ١٩٩٣ بلغت نسبة القتلى في جرائم قتل ، أو من إصابات غير متعمّدة ٨٠ في المئة . وحثّت اللجنة العاملين في الطبّ والتمريض والصحّة العامّة على إتخاذ مواقف ثابتة ضدّ العنف الذي يدمّر عائلات ومجتمعات في أمريكا . وأضاف التقرير : الإيقاف عن الدراسة أو السجن ليس هو الحلّ ، إنّما الحلّ هو في الصحة العامة المتمثّلة في الوقاية . ومن بين التوصيات : تعزيز البرامج التي تخاطب المجتمع ، وتحثّ على الوقاية من العنف ، وتوضح أنّ الشبان والكبار هم في خطرٍ وتزوّدهم بمساعدة مناسبة . وأشار إلى أنّ العنف بين الشبان مشكلة إجتماعيّة يمكن تفاديها بإتباع الطرق المتبعة عينها في التعامل مع مشاكل مثل قيام شخص بالقيادة وهو مخمور أو التدخين .

ومن بين الإحصاءات المثيرة للقلق أنّ القتل والإنتحار يأتيان في المرتبتين الثالثة والرابعة بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة بين الصبية الذين تراوح أعمارهم بين عشرة أعوام و ١٤ عاماً ، وفي المرتبتين " الثانية والثالثة " بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاماً . والمثير أكثر هو التمييز العنصري أيضاً في القتل . فقتل الفتيات السوداوات

يعادل أربع أمثاله بالنسبة إلى البيضاوات ، وتعادل إحتمالات قتل الشبّان السود ١١ مرّة إحتمالات القتل بالنسبة إلى البيض في عمرهم . ويشير التقرير إلى أنّ معدلات العنف بين الفتيات وحملهنّ أسلحة إقتربت من معدلات الفتيان ، ولم يتسنّ الحصول على مزيد من المعلومات .

وقدّر التقرير " التكلفة الإقتصاديّة " لإصابات الأسلحة الناريّة بما بين ١,٣ مليار و ٤ مليار دولار سنويّاً هي قمّة الكف الصحيّة المباشرة ، يضاف إليها نحو (١٩ مليار دولار) كلَف غير مباشرة مثل الإيرادات المستقبليّة المفقودة بسبب الإصابات ...

ولو أعدنا قراءة مجموعة من النتائج لوجدنا أنّ أخطر الأزمات مرّت إلينا عبر مجموعة من التشاريع التي يعتبرها المجتمع السياسي أساساً دستوريّاً وقانونيّاً في عمليّة الدمج والتطوير للمجتمع السياسي ، في ظلّ نظام العلمنة ، ومنع قيام جهوزيّة قيميّة ومفاهيميّة نابعة من حكومة المبادئ الدينيّة .

إنّ من يريد أن يقرأ نتائج السلوك البشري للمجتمع السياسي المتعدّد عليه أن يقرأ أوّلاً القيم التي تمثّل باب الإنتاج السلوكي أو تسمح بإفرازات جانبيّة يمكن أن تكون أكثر قسوةً وأثراً ... إنّ سلخ الجانب التكويني للإنسان من قاموس التشريع القانوني أنتج رعباً حقيقيّاً وكابوساً مخيفاً ، وهذا ما تبنّته العلمنة بكلّ قواها وعن إصرارٍ مخيف إلى درجة لا يجوز أن يُعطى الدين دوراً حتى هامشيّ في إدارة أو ترسيخ مجموعة من القيم والمفاهيم في ظلّ حكومة العلمنة بالمجتمع السياسي .

لذا كان من الطبيعي التفتيش عن أصل الإنسان هل هو قرد أم لا ، وعن الديناصورات : هل هي حقيقة أم وَهم ، كلُّ ذلك على حساب الإنسانِ نفسه .

إنّ العلمنة صنعت أفكاراً ورسّختها تحت عنوان أنّ الدنيا هي مسرح الحياة فقط ، وأنّ المتاع الجميل هو الحياة ، وأنّ السماء والأرض والمعجزات أمرٌ لا حكمة منه على مستوى مسيرة البشريّة ، وبالتالي لا يمكن أن تستفيد منه كأثر ومؤشّر نحو كليّة سلوكيّة أو نتائج قانونيّة ، وأنّ كلّ هذه القدرات لا تدلّ على شيئ سوى أنّ

الإنسان مخلوق وفقط ، من هنا كان لا بدّ من تشريع مجموعة من القيم التي تقوم على أساس من النفع الأوسع وكانت نتيجتها أنّها عصيت على القانون والأدوات التنفيذيّة نفسها ، وأضحت أكبر من إمكانيّة ضبط السلوك ...

ومن أمثلتها تشريع قواعد تتعلّق بالذكر والأنثى لا تمنع المحفّزات والمنشطات الجنسيّة ، إغواءً ولباساً وتعرّياً ضمن مواصفات تؤدّي في الواقع إلى إثارات فعليّة فوق إمكانيّات السيطرة وتتناغم مع الجذب التكويني المودع في كلّ من جسد الذكر والأنثى وبدلاً من تنظيم هذه القوى المغروسة في أنفسنا وأجسادنا ، أقرّت العلمنة قاعدة أوليّة تعتبر كلّ مثل هذه الأمور مباحة وغير محظورة ، حتى وصل الحدّ بالإباحيّة إلى اللواط والسحاق والجنس الجماعي والشاذ جدّاً ...

بمعنى أنّ القواعد أقرّت مجموعة من مشاعيّة جنسيّة تقوم على أساس الحريّة الشخصيّة بدون قيدٍ من هذه الجهة .. وكانت النتيجة الطبيعيّة أن حصد مرض الإيدز أكثر من ٥٧ مليون بين إصابة وضحيّة ، وأيتم أكثر من ١٤ مليون طفل ، وأثار نوعاً من جريمة تشبه الإبادة البشريّة ، والسبب الرئيسي فيها شرعنة الإباحة الجنسيّة ، والأكثر عجباً أنّ القواعد التربويّة إعتبرت أنّ الممانعة الذاتيّة كافية لرأب الصدع القانوني أمام حقيقة تشريع قيم إباحيّة ومشاعيّة واسعة .

واليوم وبعد أن إجتاح مرض الإيدز مساحات هائلة يسكنها البشر أخذت الدول الصناعيّة تصرّ على أن يكون الإيدز نفسه مسألة أمنيّة دوليّة عالميّة ويجب أن تتوحّد جميع جهود البشريّة من أجل الحدّ من إنتشاره . في المقابل إعترفت المجامع العالميّة وفي تقرير حديث للولايات المتحدة أنّ الشرق الأوسط الذي إعتُبِرَ الأكثر ممانعة أمام مرض الإيدز إنّما هو نتيجة القيم والمفاهيم التي تحكم الشرق أوسطيين ، حيث الإسلام يحرّم ممارسة الجنس خارج إطار الزواج .

إنّ حقيقة واضحة جدّاً تدلّ عليها الدراسات المتعددة والقراءات الفكريّة الواسعة في النادي العلماني هي " الخوف من المجهول " وبذل كلّ إمكانيّات القوى التي

من شأنها أن تحقّق نفع الجسد والنفس في نادي الحياة الدنيا ، لأنّ أبناء هذا النادي لا يعرفون شيئاً عن قيم الإنسان من الجهة الكونيّة ، سوى أنّه إذا مات الإنسان مات ، ولا شيئ بعد ذلك .

من هنا ينبع الخوف من العولمة ، في ظلّ ثقافة علمانيّة ترى تأصيل البشر ضمن إطار من موسوعة قانونيّة تربويّة لا تقيم للوزن البشري أيّ أثر خارج إطار الشرعة القانونيّة السوقيّة ، التي إختزلت البعد التكويني للإنسان من قاموسها وألغته ، وشرّعت مجموعة من القواعد الحاكمة في إطار حياة الفرد والجماعة ، بعيداً عن كلّ ما يتعلّق بفلسفة وجود هذا الكائن الحيّ .

من العجب أن تقرأ تفسيرات كونيّة واسعة لظواهر كونيّة في ظلّ تعمّد إهمال الهويّة الكونيّة للإنسان .. مع أنّها ومنذ زمنٍ بعيد أخذت المدرسة السياسيّة تدرك أهميّة البعد الكوني للإنسان لكنّها حتى الآن لم تفعل شيئاً .

إنّ فرقاً كبيراً بين قيم تعتبر البشر أخوةً تكويناً وتشريعاً وتعتبر المسؤوليّة عن مصير الإنسان البشريّ تضامنيّة وواجبة ولازمة وممنوع التفريط بها تحت طائلة المسؤوليّة وبين قيم تعتبر الفردانيّة والذاتيّة أساساً لإشباع الرغبات ومسرحاً للفوز بالصفقات ، وتصوّر العلاقة التجاريّة بين الفرد والفرد على نوعٍ من الإفتراس .

في الحالة الأولى من يقتل نفساً أو يساهم في قتلها أو يمتنع عن إنقاذها فكأنّما يقتل الناسَ جميعاً ، ومن يحيي نفساً أو يساهم في إحيائها إنّما يحيي الناس جميعاً [1] . وفي الحالة الثانية لا بأس أن يموت عشرات الملايين جوعاً في وقت تعتبر كلاب الولايات المتحدة الأمريكيّة الأكثر غنىً غذائيّاً وترفيهيّاً مقابل ٤٨ دولة الأكثر فقراً في العالم وضمن مستويات مخيفة جدّاً .

وبالتالي يكون الكلب غونتـــر الرابع (أغنى كلب في العالم) المليونير الأهم والأكثر رفاهيّة من مستوى عشرات ملايين البشر ، هذا ما تقرّه بوضوح العلمنة ،

---

[1] هذا مبدأ إسلامي أساسي تقرّه الشريعة الإسلاميّة ، في تصوير إشكاليّة العلاقة بين حريّة الفرد وحقّ الجماعة .

وهي البناء التحتي الأهم لمسرح العولمة ، فهل يا ترى يصحّ لمناهضي العولمة أن يخافوا من نتائج العولمة ، ضمن جهات ومستويات يكون فيها كلب المليونير مليونير ، في ظلّ موت عشرات الملايين سنويّاً بسبب أزمة جوع وسوء تغذية ، بل في وقت يخسر فيه رجل واحد في ساعة واحدة (٦٠٠ مليون دولار) في المقامرة ويخرج ضاحكاً وكأنّه لم يفعل شيئاً في وقت تستطيع هذه القيمة الماليّة أن تؤمّن أكثر من ٢٠٠ مليون وجبة كاملة صحيّة . !

إنّ هذه القيم أوصلت البشريّة إلى نتائج منها بيع أعضاء البشر وبيع النساء وتجارة الدعارة وفتح أسواق واسعة من الرقيق الحديث ونخاسة متقدّمة جدّاً يساهم فيها أطراف سياسيّون وغربيّون أيضاً [1] ...

إنّ خسارة " الوجه التكويني " وعدم تأصيله في القواعد القانونيّة ولو عبر مسيرة الإجتماع السياسي كلّفته وستكلّفه كثيراً ، فعلى سبيل المثال يرفض الدين الإسلامي رفضاً مطلقاً أن تتنعّم أمّة أو أفراد بأموال ومواد غذائيّة أو طبيّة أو غيرها في

---

(١) تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠ حذّر كبار خبراء مكافحة الجريمة في العالم من تصاعد كبير وخطير في الإتجار في النساء والأطفال وعمّال السخرية . وقالوا : إنّ هذه مجالات أصبحت أسرع أنشطة الجريمة المنظّمة نموّاً . وقال مشاركون في مؤتمر يعقد برعاية الأمم المتحدة إنّ خطراً شديداً يشهدهُ العالم يتجسّد في " عبوديّة حديثة " تأخذ شكل (بيع النساء والأطفال) لـ " ممارسة الدعارة " في العالم المتقدّم . أو يائسين يقضون نحبهم أثناء محاولة الهروب إلى دول غربيّة من أجل حياة أفضل . وقال " بينو ارلاتشي " رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدّرات ومنع الجريمة الذي يستضيف الإجتماع : إنّ هذه أسرع أشكال الجريمة المنظّمة نموّاً . وافتتح بينو المؤتمر الدولي الأوّل على الإطلاق بشأن الإتّجار في البشر حيث يبحث خبراء الجريمة وجماعات حقوق الإنسان " كارثة " الإتّجار بـ (أربعة ملايين نسمة سنويّاً) وفقاً لأرقام مكتب الأمم المتحدة . وأضاف : إنّ الإتّجار بالبشر هو واحد من أكثر الأسواق عالميّة على الأرض اليوم . ليست هناك دولة في العالم بمنأى عنها في الغالب .... إنّ عصابات الجريمة التقليديّة يمكن أن تتحوّل بأعداد كبيرة إلى تهريب البشر مع إفتقاد عدد كبير من دول العالم للمؤسسات القادرة على مواجهة هذا النشاط . وحذّر المتحدّثون من كارثة " صناعة الجنس الدوليّة " ومن أنّها توسّعت إلى مهنة (بيع الأطفال) لأسر تريد تبنّي صغار ونساء يُجبرن على الزواج ، وأشخاص يجري تهريبهم لبيع " أعضائهم " بالإضافة إلى إجبار البعض على العمل في شكل صريح من العبوديّة . كما تقوم عصابات الجريمة الدوليّة بجني مبالغ طائلة من آلاف الفقراء الراغبين في الهروب إلى الولايات المتحدة أو إلى أوروبا . وقال هاميش ماكولوش الخبير في تهريب البشر في الأنتربول في باريس : يعامل المهرّبون البشر بإعتبارهم ليسوا أكثر من بضائع . وقدّر حجم الأرباح التي تجنيها العصابات الإجراميّة من الإتّجار بالبشر بنحو (تسعة مليارات دولار سنويّاً) .

وقت يحصد الجوع والمرض أعداداً هائلة من بني الإنسان ، ويصرّ الدين على التضامن تحت طائلة المسؤوليّة ، ويتشدّد في أنّ التضامن بين البشر هو إطار تكويني مفروض الإحترام ، وممنوع التجاوز ، ويكفي أن نشير إلى أنّ الدين يعتبر الوحدة البشريّة أمراً مفروغاً منه ولا بدّ أن تراعيه القواعد التشريعيّة . ويحرّم الدين كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى أضرار أو يشلّ مقاصد الشريعة ، أو يؤثّر على قيم الإنسان المقرّرة وفق القواعد الشرعيّة .

والأهمّ من كلّ ذلك أنّ الدِّين يبدأ شرعته من خلال الكشف عن الهويّة التكوينيّة للأفراد والجماعات ويؤصّل فكرة التناغم بين المنطق الكوني والإنسان .

وتبدأ أولى قواعد السلوك في الدين عند مبدأ معرفة الذات وسط الكون الهائل بالمعجزات . ومن الطبيعي هنا أن يكون للحياة معنى وللموت معنى وللتضامن والإنفاق العمومي والتبرّعي معنى... وبكلمة : يقوم الدين على عمارة علميّة تبدأ بمعرفة الذات والكون وتنتهي بقيم سلوكيّة تتناغم والحقيقة التكوينيّة التي ينطق بها الكون . إنّ هذا ما يفسّر ردّات الفعل القويّة في مجتمعات الديمقراطيّة المعلمنة وكثرة المؤمنين بالله الذين يقرّون باليوم الآخر ، وحقيقة الوجه التكويني المستمرّ على مستوى البشريّة . حتى أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تشهدُ حاليّاً نوعاً مذهلاً من تجذّر الدين والإيمان بالله والقيامة والإقرار بصلة الإنسان بعالم القوّة ذات المعجزات المذهلة والهائلة .

إنّ الدعوات الكبيرة التي أطلقها المتظاهرون في كلّ سياتل ودافوس وأستراليا وبراغ ونيس في معقل ومهد الديمقراطيّة العلمانيّة تتوافق بقوّة مع مبادئ الإسلام الذي ينادي بممنوعيّة الإحتكار ، ويعتبره جريمة خطيرة وكبيرة ، ويصرّ على مبدأ التضامن البشري ، ويقرّ مبدأ حقّ الحياة وتنوّعها ضمن إطار محسوم في وثيقته ذات العلاقة بالحقوق العامّة ، كما يقرّ مبدأ الفعليّة في تنفيذ مضامين الحقوق ، ويتشدّد في أنّ أصل الهويّة البشريّة تكويني ، وعلى أساس منطق التكوين تنـــزّل التشريع . من هنا تكون الليبراليّة الإقتصاديّة الجشعة والذاتيّة ذات البنية المعلمنة ، التي تتكوّن من أولويّة نفعيّة

سوقيّة لا يوجد في دفترها أوليّة إنسانيّة مرفوضة إسلاميّاً ، وتكون الديمقراطيّة الشكليّة الفارغة من مضمون القيم الإنسانيّة وأولويّتها في ميدان المزاحمة بين الإنسان والسلعة منبوذة إسلاميّاً ، وتكون الشرعة الحقوقيّة مضمونة التنفيذ لا شكليّة الإقرار ، كما أنّ الشريعة الإسلاميّة تصرّ على مبدأ عولمة الموسوعة الكليّة الحقوقيّة ، وأنّه لا بدّ من وثيقة حقوقيّة إنسانيّة وجامعة بشريّة واحدة ، وهي بعينها تكشف عن التأصيل التكويني والنوعي للإنسان البشري ... إنّ الإسلام يقرّ عولمة السلعيّة المحكومة بقيمٍ ومواثيق عولمة إنسانيّة ومفاهيمه الكونيّة التشريعيّة الحقوقيّة التي تقول بمبدأ الإنسان أوّلاً .

والمؤسف في القواعد والقوانين اليوم ، هي أنّها تعتبر العلمنة أساساً جوهريّاً تطويريّاً هامّاً في تاريخ مسيرة البشريّة ، تحكم الإنسان إلى الموت من دون سقف كوني أو مواثيق سماويّة ، فإذا مات الإنسان إنقطعت كلّ صلات القانون به مطلقاً ، من دون أن يكون لمنطقِ الشرعةِ أيّ معنى في ترابطيّة المسيرةِ الطبيعيّة هذه ، ممّا يكشف عن عجزٍ حادّ وخطير ، ينتاب المدرسة التربويّة القانونيّة ، ويساهم بقوّة في فرز مفاهيم خطيرة حول الإنسان وقيمه ، أقلّها أنّ فهم الإنسان كموجود ينتظره العدم ، يحفّز في الإنسان أعند الأساليب والأفكار الإجراميّة ..

هذا هو العالم الصناعي ، الذي بلغ الذروة في التقدّم الصناعي الهائل ، يئنُّ من وجعِ الجريمةِ ونموّها وتنوّع صورِها .. وهو بنفسهِ ، برجالهِ ، باساطيلهِ ، يشكّل السمة الأساسيّة في عولمة اليوم ، ببنيةٍ لا تعترفُ بربٍّ توجيهي ، أو رسالةٍ سماويّةٍ ، أو منطقٍ فوقيّ إلا ما تحسّ من ناموسٍ مغروسٍ في بطنِ الأرض ، ومع أنّها تتعامل مع الكون من منظارٍ إعجازي ، فإنّها تتعامل مع الإنسانِ نفسه من منطق صدفة وهستيريا وجود ..

بهذا المحيطِ وُجدت العولمة ، وقامت على أسسٍ موجّهة من علمنة تجد في الإنسان مادّةً وتراباً ، وغرائز وميولاً ، وقوى وشهوةً ، ولم تحاول أبداً أن تصيغ فهمها لهذا البشريّ عبر حركة متكاملة مع منطق الكون ، ولم تعتمد منطق " حكومة المنطق التكويني " ، ولو كمؤشّر في عمليّة إقرار قواعد السلوك وإنتاج القيم المتعلّقة به ، وإن

اختلفت الأفكار في مجال العلمنة ، لكنّها تتفق في الإصرار على إستبعاد الدين وفكره من ساحة التحكّم بالسلوك العام الذي منه السلوك الإقتصادي .

وبكلّ وضوح ، تبنّت المدرسة المعولمة مبدأ قيم المال والمنفعة الذاتيّة ضمن حدود وقيود تدفع الإنسان بسرعةٍ نحو الإبتزاز والكفر بكلّ شيئٍ ، وضمن هذه المدرسة تنوّعت الأدوات والأطر والمشاريع الإستثماريّة التي عمّدت الإنسان بنوعٍ من فلسفة الوجود المادّي والنـــزعة الغريزيّة ، وبعد ذلك طالبت بشرعةٍ حقوقيّةٍ وأمنٍ إجتماعيٍّ منسوفٌ منه النصف الأهمّ من جوهرِ الإنسانِ ومنطقِ التكاملِ الكوني ..

إنّ الإسلام يوصّف المال ضمن إطار أعمّ من فكرة الماليّة الماديّة والنفعيّة الدنيويّة على أساس أنّ الإسلام تبنّى " الوجهةَ الكونيّة " لتوصيف الشرعة الحقوقيّة للإنسان .

ومن خلال هذه المنظار ، وما يتبطّنه من مفاهيم موجّهةٍ في إطار إستنطاق الكون ، ومن خلال المدرسة التكوينيّة إبتدأ الإسلام برصف مجموعة العقائد والمفاهيم ثمّ جاءت فيما بعد قواعد الشريعة لتحكم معاملات البشر الماديّة والمعنويّة والأدبيّة ، ضمن إطار معلوماتيّة كونيّة تتقاطع مسيرة هذا البشريّ . هذا ما تؤكّده المدرسة القرآنيّة التي وزّعت إهتماماتها على أربعة محاور :

١. الخالق .
٢. المخلوق .
٣. الثروة .
٤. العلاقات البشريّة ، وما يتبعها من علاقات ماديّة وأدبيّة وإجتماعيّة ...

من هنا تعنونت نظرة الإسلام إلى الثروة والعلاقة البشريّة ضمن إطار مشروع واسع جدّاً يقوم على أساس الإستخلاف البشري على الأرض وما تعنيه هذه الكلمة من معانٍ ترابطيّة بين الخالق والمخلوق وعمليّة التمثيل وإتباع القواعد .

من تلك القواعد والمبادئ الأوليّة تمّ النظر إلى مجموع البشر كأعضاء ، ينتمون إلى فئة " المخلوقات المكرّمين " (ولقد كرّمنا بني آدم) ولا يجوز بحال أن تكون العلاقة بين الشخص والثروة قائمة على أساس أوليّة الثروة على الإنسان ، لأنّ الأصل الذي قرّرته الشريعة الإسلاميّة يقوم على أساس أنّ ما خلق الله من الأرض وثرواتها إنّما هو لبني آدم . على قاعدة (**هو الذي خلقَ لكم ما في الأرضِ جميعاً**) .

وعليه : لا يمكن وفقاً لقواعد الإسلام أن تكون الأولويّة للثروة بدلاً من الإنسان . ووفقاً للقواعد الأوليّة المأخوذة كأصل في الشريعة الإسلاميّة ، فإنّ الإنسان يجب أن يكون مضموناً ، ولا يعترف الإسلام بمنطق المسؤوليّة الوطنيّة فحسب بل يقرّ مسؤوليّة شموليّة للإنسانِ بهذا الوصف ويقرّر قاعدة أساسيّة تقول بـــ " ضمانة عالميّة " تشمل العنصر البشري على قاعدة (**إمّا أخٌ لكَ في الدينِ أو نظيرٌ لكَ في الخلقِ**) . وبالتالي لا يمكن أن يشرّع الإسلام قواعد ثراء مالي للكلاب في وقت تضمن هذه الأموال إنقاذ كمٍّ هائل من عناصر البشريّة أو على الأقلّ واحد .

إنّ الإسلام قرّر قاعدة أنّ هداية واحد من أفرادِ النوعِ البشريّ أو إنقاذه هو خيرٌ ممّا طلعت عليه الشمس وغربت ... ومع هذا يؤصّل الإسلام مبادئ الملكيّة الفرديّة وتراكم الأموال ، ولا يقول بتساوي التوزيع بين الناس ، وإنّما يقول بضمانات ماليّة للمحتاجين تتناسب والحاجة المتطوّرة .

بهذا العمق تكون فرص الإستثمار مضمونة وغنيّة جدّاً ومكفولة كما تكون الرعيّة من أبناء النوع البشريّ مضمونة فعليّاً لا شكليّاً وحقيقةً لا شأناً ، وهذا ما يريده الإسلام ، وهو يؤكّد مشروعه العالمي ، وفق موازين ومعايير واضحة في أنّ الثروة العالميّة لا يجوز فيها الإحتكار إنتاجاً ولا إستثماراً ولا تراكماً ، ومع أنّه يقرّ مبدأ الملكيّة الفرديّة وحقّ الإنتاج الفردي والإستثمار الفردي إلا أنّه يرفض بشدّة ويمنع الإحتكار بكلّ أشكاله ، التقليديّة منها والمتطوّرة وفق موازين واضحة وبيّنة . كما يرفض التراكميّة الماليّة والنقديّة ضمن إطار عدم الكفالة الماليّة الإجتماعيّة .

لقد كان الإسلام أوّل شريعة عالميّة على الإطلاق يشرّع مبدأ الكفالة الماليّة (الضريبة وغيرها) ضمن نظريّة تدخليّة واسعة ماليّاً من أجل إقرار مجموعة الضمانات الفاعلة في إطار الإجتماع السياسي الذي يراه الإسلام " عالميّاً " لا قطريّاً ولا قوميّاً ولا إقليميّاً ولا قاريّاً .

وتتّسم القواعد الإسلاميّة المرعيّة الإجراء بواقعيّة بعيدة كلّ البعد عن المثاليّة وهي تعتمد مجموعة من المبادئ التي منها :

١. أقرّ مبدأ أنّ كلّ ما في الكون ، هو مسخّر من أجل الإنسان (الملكيّة النوعيّة) .

٢. إقرار مبدأ الملكيّة الفرديّة .

٣. إقرار مبدأ حقّ التراكم الماليّ .

٤. إقرار مبدأ حقّ الإنتاج والإستثمار والتصرّف الفردي .-ومبدأ التجارة الفرديّة .

٥. إقرار مبدأ إعادة التوزيع المالي عبر الضريبة " وجوباً " لنسبة معيّنة من المال لأنشطة إجتماعيّة وإنسانيّة تنمويّة وعموميّة نفعيّة وغيرها . ويعتبر الإسلام تاريخيّاً أوّلَ شرعةٍ قانونيّةٍ أقرّت هذا المبدأ بهذا المنطق الوظيفي .

٦. إقرار مبدأ الضمانة الفعليّة لحقّ الحياة . وتبنّي مبدأ عدم الثبات في تقدير الحاجة ، ممّا يسمح بتقدير الحاجة وعدمها عبر آثار الزمان والمكان ...

٧. إقرار مبدأ التوزيع على قاعدة : " إمّا أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخَلْقِ " لتشمل كلّ بني النوع البشريّ . بإستثناء من خرج بالدليل . وهذه تعتبر القاعدة الأوليّة التي أقرّها الإسلام .

٨. مع إقرار مبدأ الفرديّة أقرّ الإسلام مبدأ التضامن البشري الأعمّ من القطريّة والقوميّة والإقليمية والقاريّة ليشمل بني النوع جميعاً وفق موازين تضمن حقّاً فعليّاً لا شكليّاً أو شأنيّاً . وعليه يتمّ التوازن بين الملكيّة الفرديّة

والمسؤوليّة الماليّة على قاعدة مصداقيّة قالها النبيّ (ص) في الزكاة : (تؤخذُ من أغنيائكم وتُعطى لفقرائكم) .

٩. إقرار مبدأ : الإنسان أوّلاً ... وبالتالي تأتي الأرواح والقيم الأخرى بمرتبة متأخّرة عن الإنسان في حال التزاحم بين إشباع الحاجات بينه وبين هذه القيم ، وهذا المبدأ أيضاً عالميّ . مثل كلّ المبادئ ، لأنّ الإسلام شرعة عالميّة .

١٠. إقرار مبدأ مشروعيّة الأعمال التجاريّة والمدنيّة . وبالتالي يمنع القيام بأعمال تخالف القيم المشرّعة ، ضمن إطار الشرعة الإسلاميّة ، فيمنع " الإتجار " بكلّ ما من شأنه أن يمثّل " ضرراً " للصحّة الإنسانيّة مثل المخدرات والخمر ... أو " إعتداءً " على الإنسان مثل بيع أعضاء البشر وبيع النساء للدعارة ، أو أعمال تبذيريّة ومقامريّة ، مثل أعمال القمار أو إحتياليّة وغيرها ...

كما ينصّ على أنّ المسؤوليّة هنا عالميّة أيضاً ممّا يعني أنّ الفراغ القانوني ممنوع ، وهو يقرّ مبدأ المسؤوليّة العامّة (قوليّة أو فعليّة) بشقّيها السلبي والإيجابي من دون إعطاء فرصة فراغ قانوني . والأهمّ من كلّ ذلك أنّ الإسلام لا يقرّ مبدأ التقادم الزمني على الجرائم ، بحيث ينجو المجرم جنائيّاً أو إقتصاديّاً من العقاب بمجرّد مرور عشر سنوات أو خمس سنوات أو غيرها ممّا هو يختلف بإختلاف الجرم ، كما يختلف بإختلاف القوانين الوضعيّة [1] .

---

[1] للمثال أشير إلى أنّه بتاريخ ١٩ كانون أوّل ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل نموذج عن القاتل الفرنسي الشرس (إميل لوي ٦٦ عاماً) . وقد قبض عليه تاريخ ١٦ الشهر الجاري . وهو موقوف بتهم قتل عدّة كبيرة من الفتيات الفرنسيّات وغيرهن بدافع جنسيّ . حتى أنّه قتل ٧ فرنسيّات متخلّفات عقليّاً بعد أن مارس معهنّ الجنس بشراهة . ويدّعي أنّه مسكون بوحشٍ شرس في داخله يأمرهُ أن يقوم بمثل هذه الأفعال ، وممّا قال في تحقيق مكتوب بـــ (١٥ صفحة) لم أكن فطناً إلى شيئ كنتُ مسكوناً بشخصٍ آخر يدفعني دفعاً إلى إرتكاب الأذى كانت هذه القوة تحثّني على القتل لا أعلم كيف قتلتها ، كنتُ جالساً قرب جسدها الهامد ، وبعد أن قتلتها غادرني الوحش الذي كان بداخلي ، فأدركت عندئذٍ أنّني إرتكبتُ جريمةً -

يشار إلى أنّ مجموعة من هذه المبادئ أقرّها القوانين الوضعيّة ، وكان الإسلام سبّاقاً إلى إقرارها منذ أكثر من ١٤٠٠ عاماً . إنّ الإسلام يؤكّد العالميّة الحقوقيّة والإنسانيّة ، ويدين التعدديّة الكيانيّة التي أنتجت منظومة الدول السياسيّة التي لم تورث البشريّة إلا حروباً وتناقضاً مصحليّاً وتفتيتاً حقوقيّاً وضرباً لأصل منظومة الوحدة النوعيّة ويعتبرها جريمة خطيرة _ ومع ذلك يعترف الإسلام بالكيانات الواقعيّة ضمن الموازين الشرعيّة التي أرساها والتي منها الإتفاقات والمعاهدات والصلح وشبهه . أمّا الأنظمة الوضعيّة فإنّها ترى أنّ المسؤوليّة محصورة ضمن إطار المواطنيّة لا العالميّة ، وضمن إطار الجنسيّة السياسيّة لا الإنسانيّة ... من هنا يكون الكلب الأمريكيّ أهم من كلّ مواطني أفريقيا وشعوب العالم الثالث لأنّه أمريكيّ التبعيّة والموطن بخلاف الإسلام الذي يرى أولويّة الإنسان أينما كان ، وبلا منازع .

= ومع أنّه غير مجنون ولا يعرفُ أصلاً مجنوناً وسلوكه عاديّ إلا أنّه يدّعي سكون شخص آخر هرباً من العقاب خاصّةً أنّ فتيات عدّة قتلهنّ . ومع أنّ القضاء الفرنسي لم يستطع أن يثبت جرائم حديثة له ، لكنّه أثبت كلّ الجرائم التي نفّذها بقوّة وصلابة ووحشيّة منذ أكثر من عشر سنوات ، لكنّ مرور الزمن (عشر سنوات) يسقط ملاحقته من الجهة القانونيّة ، وكأنّه لم يفعل شيئاً ، إنّ هذا ما يواجه القضاء الفرنسي اليوم ، في ظلّ مجتمع يؤمن بفكرة الدوافع الخارجة عن الإرادة بشكل لا يصدّق حتى أنّه يحكم تخفيفيّاً أو يعفي إستناداً إلى قناعة القاضي بذلك . وممّا زاد الأمور تعقيداً إستلذاذ القاضي بالإستماع إلى إفادته وهو يقول : إن هذا الشيطان الذي يقيم في داخلي يأتيني حين يكتمل القمر وعندها يحصل القتل ، وتكون الفتاة ضحيّة ذلك الشيطان . ويكرّر القاتل المحترف أنّ جرائمه أصلاً حدثت في الربيع والصيف ، حيث كانت تنتابه رغبة جارفة في معاشرة النساء ، خصوصاً لحظة إكتمال القمر ، وعند هذه الفترة كنت أضرب موعداً لفتيات أعرفهن ثم أقوم بقتلهنّ بعد المعاشرة الجنسيّة ويحقّق القضاء الفرنسي من موت حقيقي لكلّ الفتيات لأنّ القانون الفرنسي يطوي صفحة جريمة القتل بعد مرور عشر سنوات عليها تطبيقاً لمبدأ التقادم الزمني .

وتعتبر مدد التقادم الزمني أفضل وسيلة للمافيا وأصحاب الجرائم الذين يملئون العالم ويستفيدون من هذه القواعد والقوانين إلى درجة يحفظونها عن ظهر قلب ، ويعتبرونها محفزاً قانونيّاً للمساهمة والإستمرار بالجريمة . وتشير الدراسات الغربيّة إلى حقيقة هذا الأمر ، وحجّة المشرّعين القانونيين في إقرار مثل هذه القواعد هي أنّه لا بدّ من إستقرار وضعيّة معيّنة . وكما ترى فإنّ الحجّة هذه واهية جدّاً ومخيفة في نفس الوقت . مثل بعض الحجج التي كانت وراء تشريع إستعمال شخصي للمخدرات أو لبعض أنواعها ... ويرفض الإسلام هذه القواعد ويعتبرها ظلماً ونوعاً آخر من الإجرام ، ويوجب تطبيق القواعد بعيداً عن أثر تقادم الزمان . وفي إشارات تحفيزية تشير الدراسات المتتاليّة غربيّاً إلى أنّ القواعد التي لا تقرّ أنظمة التقادم الزمني إضافة إلى مجموعة أخرى من شكليّات الزمن تقلّ فيها نسب الجرائم لأنّ المجرم فيها قليل الحظّ بالنجاة وخياراته شبه معلومة .

إنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تعتبر " أكبر إقتصاد عالمي " ومع ذلك يوجد فيها حسب آخر الإحصاءات أكثر من (٩ مليون أسرة فقيرة) وهذا يكشف عيباً خطيراً في النظريّة المذهبيّة لمبدأ إعادة توزيع الأموال ومبدأ التضامن الإجتماعي حتى أنّ قراءةً فعليّة تشير إلى أزمة مذهبيّة ماليّة في إطار التوزيع على المواطنيّة فضلاً عن العالميّة. وهذه القراءة تعني بوضوح جنوح مجموعة من القوانين الوضعيّة إلى تبنّي أنظمة تراكم مالي غير مسؤولة تضامنيّاً بمستوى الحاجة الإجتماعيّة والبشريّة ضمن إطار الوحدة السياسيّة أو الإجتماع السياسي الواحد .

فإذا كان الأمر كذلك ، فإنّه من الطبيعي أن يخاف المناهضون للعولمة من هذه المذهبيّة التي ترى في المال والثراء بل في الكلاب أولويّة على الإنسان ، بل ترى كما أشرت سابقاً ــ وهو ما أذهلني فعلاً ــ في كبار السنّ من المواطنين الذين خدموا الإقتصاد والسياسة عبر المواطنيّة في شبابهم ترى فيهم أزمة وعائقاً وينادي الأثرياء بوجوب التخلّص منهم عبر تقليل نسب رواتبهم بهدف ترك نسبة أفضل من الرفاهيّة الماليّة للشباب تحت شعار أنّ كبار السنّ إكتفوا برفاهيّة أفضل إبّان شبابهم !

وقد وزّعت الشريعة الإسلامية نظرها التدخليّة على ثلاثة أركان :

الأوّل : الأشخاص

الثاني : المال والثروة .

الثالث : نظام إستعمال المال والثروة ضمن إطار المشروعية العامة التي تضمن الحدّ الفعلي للعيش الحقيقي المتطوّر وغير الثابت لكل فرد .

على أساس أنّ الطبيعة وما فيها إنّما هي " نعمة الله وهبته " الذي خلقها وجعلها مرتعاً لعباده ، لهم ان يستغلوها ضمن حدود المشروعيّة . وقد اعترف الإسلام بحق الملكية الفردية وممارسة الأنشطة التجارية وتجميع الثروة ، شرط ضمانة القطاعين الاجتماعي والاقتصادي عبر ضمانة فعلية للآخرين الذين لم يستطيعوا قدرةً على تحصيل ما يجعلهم ضمن مستوى من العيش الحقيقي الذي يخرجهم من الفقر .

بذلك تصبح العلاقة بين الشخص والثروة أو المال متوسّطة بواجب أهم وهو قيمة كل فرد بشري الذي أقرّت الشريعة وجوب حفظه فعليّاً ... من هنا انعكست التشاريع الإسلاميّة الأوليّة ذات " القواعد المؤبّدة " في مجال الثروة والمال على أساس أن يكون الفرد الآخر جزءَ المعادلة في العلاقة المالية من جهة إعادة توزيع الثروة .

فكان أن سجّل التاريخ للشريعة الإسلامية أنّها كانت الدولة الأولى عالميّاً التي نادت بوجوب التدخّل في القطاعين الإجتماعي والإقتصادي ... لا لتسلب ما جناه الآخرون أو تنادي بمبدأ المساواة في حصص البشر . بل لتأخذ جزءً من الناتج المالي يسمح بضمانة ماليّة صحيّة إجتماعيّة لمن هم بحاجة إليها . مضافاً إليه الإنفاق على الكيان العام ، لأنّ الدولة تمثّل صمّام الأمان في عمليّة الإجتماع السياسي أو الإجتماع البشريّ ... أمام هذا كان لا بدّ من تشريع نظام الضريبة لا من أجل نفقات الحروب أو من أجل خزانة الإمبراطور أو الملك ، بل من أجل تأمين ضمانات فعليّة إنسانيّة وإتمام مشروع الدولة على مستوى العالميّة الحقوقيّة الإنسانيّة .

من هنا تقرأ بوضوح رفض الشريعة الإسلاميّة لمبدأ :

" من كلٌ حسب قدرته ، ولكلٌ حسب حاجته "

كما ترفض مبدأ الرأسماليّة :

" دعه يعمل دعه يمر " .

وهذا المبدأ كان قد نادى به أبو الإقتصاد الليبراليّ البريطاني الإقتصاديّ " آدم سميث " وهو يمنع على الدولة أن تتدخل في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي تاركاً الحرية للأفراد في التكيّف وللطبيعة أن تتولّى هذا الأمر . وهذا أخطر ما يكون ، وهو أكثر من خطورة مبدأ الشيوعيّة السابق أعلاه .

ونسأل :

أليس من الطبيعي أن ينبع الخوف من العولمة من جمعٍ هائلٍ من الذين يجمعهم الضعف الواضح أمام القاطرات الماليّة العابرة للقارات ، التي تقيم فلسفتها على مستوىً

من قيمِ النفعيّةِ والثراء الذاتي ، بعيداً عن مفاهيم وقيم سلوكيّة تضامنيّة ، بل لا تعترف بها إلا ضمن حدود الإقرارات القانونيّة الملزمة !

إلا يكون الخوفُ منطقيّاً في السوق العالميّة حيث يسود الفراغ القانوني بنسب متفاوتة ومخيفة أمام هيمنة المال العابر للقارات !

المشكلةُ تكمن في أنّ " قوانين الكيانات الداخلية " (الدول) تسقط مفاعيلها حين تكون موجّهة نحو الخارج أو ما وراء الحدود أو البحار ، بحيث تبدأ بمجموعة من قيم التعامل تعتمد على أساسات جوهرية من قواعد " لعبة الاحتكار " بمعناه الواسع ، وتستعمل في عمليّة الصراع كلّ الوسائل المتاحة ، بما فيها الإتجار بأعضاءِ البشرِ ، وبيع الفتيات ، وإجبارهنّ على ممارسة الدعارة وفق مستويات صحيّة لا ينجو منها إلا القليل من مرض الإيدز ، وتصبح التجارة في عالمنا الخارجيّ ضرباً من ضروب المافيا الحقيقيّة ، كلّ ذلك مدعوماً ببُنى سياسيّة متشدّدة ومتناقضة تقودها الوحدات القائمة على رأس هرم الإجتماع السياسي الممثّلة لمجموع الأعضاء الذين يشكّلون النظام الدولي من الهرم إلى القاعدة .

إنّ هذا هو الوجه الأخطر (الفراغ القانوني) في ممارسة العولمة . وقد ألقى بظلال عقليّته على الكيانات الداخليّة وأنتج رعباً حقيقيّاً من القيم التي مثّلت إستراتيجيّة النافذين ماليّاً وسياسيّاً في داخل الدولة فإنعكس على مستوىً مخيف وألقى بظلاله على ذوي الدخل المحدود ، وهذا الذي أنتج ثورةَ قوى سياتل ومنتدى دافوس وبراغ وأستراليا ونيس ونيويورك ، وقرع الباب بقوّة على مسامع العالم من أنّ العولمة إنما تأخذ معاييرها ومقاييسها على أساس من نظرة ذاتيّة بعيداً عن حقيقة طبيعيّة تقضي بإقرار قواعد موضوعيّة حول نظام التكافل والتضامن الفعلي لضمان حقّ حياة الأفراد ، ببعد النظر عن لونهم وعرقهم وخياراتهم الفكريّة وجنسيتهم السياسيّة ، ولا تضمن بأية حال إمكانية تشريع قاعدة قانونية تلزم الوحدات المالية والنقدية وأصحاب الثروات إعادة جزء من الدخل العام من أجل ضمانات فعلية للعدالة الإجتماعية توازي حجم

الأزمة التي تطال باقي الشرائح ... إن هذا هو النداء الذي أطلقه المتظاهرون في سياتل ودافوس : إعادة عادلة لتوزيع الدخل القومي والعالمي ، تشريع قواعد جديدة للضمانات الاجتماعية ، إحكام السيطرة التشريعية على نوع من عدالة نسبيّة تنظر لأصحاب المداخيل المحدودة الذين يشكلون أدوات بشرية ومهنيّة وإداريّة في مشروع أصحاب الثروات ، محاصرة الليبراليّة التحرريّة الإقتصاديّ ، ضمانات حقيقيّة من أجل ممارسة شعبيّة للديمقراطيّة لا تكون عن طريق " صناعة القناعات " التي تحدّدها سلفاً قوى النفوذ المالي والإقتصادي ...

إنّ من حقّ المناهضين للعولمة أن يقرءوا جيّداً سجلّ الغزو الإستعماري ودفتر العلاقة بين دول الجنوب الفقيرة ودول الشمال الغنيّة ، إنّ دول الجنوب الفقيرة ما زالت حتى الآن تطالب دول الشمال الغنية بدفع ثمن الأضرار الخطيرة والمذهلة التي أصابتها جراء الإستعمار العسكريّ ، والذي استنـــزفت إبّانهُ أهم القدرات والمواد والثروات التي كانت فيها .

إلا ان شيئاً لم يتحقق ، بل لم تأخذ دول الجنوب حتى وعداً بالتعويض أو بمسؤوليّة نسبيّة . وبدلاً من ذلك ازدادت " ضعف وتبعيّة " دول الجنوب في منظومة الخريطة الإقتصادية العالميّة التي تشكّلت منذ السبعينات . وبدأت تظهر علامات الموت الطبيعي للكيانات السياسية إلى درجة يُخشى فيها من زوال دول بأكملها بسبب أزمات ، ذات ارتباط بمستوى الحضور الدولي ، وما يترتّب عليه من آثار في مجال التعاملات الإقتصاديّة والمالية والصحيّة والاجتماعية وغيرها ... حتى أنّ بعضاً من دول العالم الثالث التي نهبها الإستعمار العسكريّ على يد النادي الغنيّ لا تستطيع أن تكافح أمراضاً صحيّة مثل مرض الإيدز ... ففي تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٠ أعلن وزير الصحة في رواندا أيزشياس روابوهيهي : أن عدد المواطنين المصابين بفيروس " آتش آي في " المسبب للإيدز وصل إلى قرابة نصف مليون شخص ، وما زال العدد في تزايد ، الأمر الذي يشكل كارثة قوميّة مدمّرة .

ونقلت وكالة الانباء الالمانية " د ب أ " عن الوزير قوله : " ان نسبة المصابين في رواندا بفيروس " آتش آي في " بين النساء ممن تراوح اعمارهن بين ٢٥ و ٢٩ عاماً بلغت ٢١,٥ في المئة ، فيما بلغت نسبة المصابين بين الرجال من ذوي الاعمار ١٣,٩ في المئة وذلك وفاقاً لأحدث الاحصائيات عن الوزارة ، علماً أن إجمالي السكان في رواندا يقدّر بـــ ٨ ملايين نسمة .

وليت إستعمار النادي الغنيّ تركهم ، بل شنّ حملة من عمليّات التجنيد لضمّ هذه الدولة وتلك إلى ناديه ، في عمليّة تقاسم البشر والجغرافيا السياسيّة ، حتى أنّ رواندا وبوروندي وغيرهما من الدول استنـــزفوا كل قدراتهم المالية الضعيفة في حروب القبائل ، وكان عرّاب هذه الحرب الشرسة التي أودت بحياة أكثر من ٢ مليون شخص قطبان هما : الأمريكان والفرنسيّون ، في عمليّة إستنـــزافيّة واسعة لتقاسم النفوذ في أفريقيا على الجغرافيا السياسيّة ومن ورائها مجموعة الثروات الطبيعيّة .

ولم يترك الإستعمار القديم وسيلة من شأنها السيطرة على الثروات والنعم إلا أقدم عليها ، حتى أنّه مسح الأراضي الأفريقيّة بنسبة هائلة بإسم مواطنين بيض إستوردهم المستعمر ليبقوا ضماناً إقتصاديّاً لغزوه المستمرّ للعالم ، وخير مثال على ذلك ما تشهده دولة " زيمبابوي عام ٢٠٠٠ من ثورة المحاربين القدامى ، ففي زيمبابوي الدول الأفريقية " الفقيرة " يسيطر عدّة آلاف من البيض الإنكليز على ٩٠ في المئة من أراضيها الغنيّة . وقد أعطتهم إنكلترا الجنسيّة الزيمبابويّة إبّان إستعمارها لتؤكّد ملكيّتهم بصورة نهائيّة ... ومنذ بداية عام ٢٠٠٠ تشهد زيمبابوي حركة إحتجاجية ميدانيّة يقودها رئيس الدول " روبرت موغابي " وهو يدعو إلى " إعادة تقسيم الأراضي " بين الملاّك الحقيقيين للأرض (وهم آباء المقاتلين القدامى) ، وبين البيض (الإنكليز) الذين استولوا عليها بقوة سلاح البريطاني المستعمر ... وقد إحتلّ " قدامى المقاتلين " حتى تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ ما يقارب على ألف مزرعة . إلا أنّ الأمور بدأت تنذر بمشكلة ، خاصة أنّ بريطانيا دخلت على الخطّ ، وبدأت تقلّب الرأي العالمي على نظام زيمبابوي

ومنعت عنها الأسلحة والأعتدة وغيرها ، ما أثار إرباكاً حقيقيّاً في هرم السلطة الضعيفة أصلاً ... ولأن الأمر هام على صعيد العدالة المطلوبة ، فإنّ جنوب أفريقيا المجاورة مضطربة من هذا الخيار ، لأن نفس الظلم الذي لحق بزيمبابوي لحق بالسود في جنوب أفريقيا ، وكان النظام في جنوب أفريقيا المجاورة قد بدأ مشروع " الإصلاح الزراعي والتقسيم العادل " إلا أنّه فشل في تحقيق تنازلات من " البيض " القابضين بقوّة ونفوذ حادّ على زمام القرار الاقتصادي في تلك البلاد .

ولو أردنا أن نسرد مجموعة من قيم فعليّة وسلوكيّة مارسها النادي الإستعماري وفق معايير وحشيّة لضاقت أفق البحث ، وعليه : إنّ من الضروري التشبّث بمجموعة من الموانع وإلا فإنّ هونغ كونغ ستكون ثانية في كلّ بلدٍ ، وسيسطر مال الأبيض والرجال الجنسيّة البيضاء سياسيّاً على مقاليد أمرنا .

ونسأل :

من يحكم جنوب أفريقيا ، ومن يحكم قلاعاً نامية إقتصاديّة في كلّ من آسيا وأفريقيا وأمريكية اللاتينيّة ؟ ...

هل يحكمها الشعب الذي يمثّل القيمة الفعليّة لوجود دولة ويمثّل مصدر السلطات ؟

هل الفلاحون والمزارعون وأصحاب الدخل المحدود هم من يحكم أم المعول والمطرقة والمنجل ! أم أنّ الذين يحكمون تلك المجتمعات هم أصحاب النفوذ والثراء والسلع العابرة للقارات التي تقلّب القوانين بكفّيها ، كأنّها الربّ الأعلى في حكومة بني الأرض ؟

وإذا تحدّثت التقارير عن نموّ عالميّ فأين منها دول أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وآسيا ، بل أين منها شعب هذه الدول ، حيث أنّ نمواً قد يكتب لبعض هذه الدول ويصبّ في خزينة الشركات المتعددة الجنسيات ، لكن أين منها النموّ الحقيقي !

أين منها الدول الأكثر فقراً أو الدول في طور النموّ !

أين دول العالم النامي من خريطة الإقتصاد العالمي وقواه وأدواته وثورته ومنافعه ومكتشفاته ونفوذه ! [1] ...

من الطبيعيّ جدّاً أن يهتمّ النادي الغنيّ بزيادة الأموال والتراكم الشخصيّ بعيداً عن معايير التضامن والتكافل الإجتماعي .

---

[1] تاريخ ٢٠ كانون أوّل ٢٠٠٠ جاء في آخر تقرير لـ " منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديّة " صدر في نيويورك أنّ الأفق العام يبقى مؤاتياً نسبيّاً : فالتضخّم ينتظر أن يظلّ تحت السيطرة ، وينتظر أن يستمرّ النموّ الإقتصادي . وقال التقرير عمّا يتوقّع في دنيا الإقتصاد والمال : إنّ مخاطر النموّ في عام ٢٠٠١ زادت : فسعر النفط قد يظلّ مرتفعاً مدّةً أطولَ من المتوقّع . والمؤشرات إلى أزمة في إقتصادِ الدولِ الناشئة ، قد يبعثان في المزاجِ الإقتصاديِّ العالمي دوافعَ إلى الهبوط . وإستناداً إلى ما نراهُ ــ يضيف ــ لا ينتظر أن يتّجه العالم إلى مرحلة ركود . وفي الإجمال بلغَ " النموّ الإقتصاديُّ " الذروةَ هذه السنة عند (٤,٢ في المئة) وينتظر أن تنخفض إلى (٣,٢ في المئة) سنة ٢٠٠١ على ما ترى منظّمةُ التعاون . أمّا صندوقُ النقد الدوليُّ يرى أنّ إقتصاد العالم سجّل سنة ٢٠٠٠ " نموّ " بلغ (٤,٧) في المئة وأنّ النموّ سنة ٢٠٠١ سيبلغ نسبة جيّدة (٤,٢ في المئة) . وفي الولايات المتحدة الأمريكيّة صدرت دلائل جيّدة تؤكّد أنّ الوضع الإقتصاديّ سيكون جيّداً على الرغم من زيادة سعر النفط ، وهبوط أسعار الأسهم على النحو الذي أحدث مخاوف دقيقة من إمكانيّة أن يتباطأ النموّ الإقتصاديّ . إلا أنّ هذا الإقتصاد الأمريكيّ المدهش يعاني نقطة سوداء كبيرة هي " العجز التجاري المتضخّم " ويتوقّع صندوق النقد الدوليُّ أن يزيدَ هذا العجزُ من رقمهِ القياسيّ الذي بلغ عام ١٩٩٩ نحو (٣٣٩ مليار دولار) إلى (٤١٩ ملياراً سنة ٢٠٠٠ ، وإلى (٤٦١ ملياراً) سنة ٢٠٠١ وفي آسيا الشرقيّة تحسّن طلب السلع الآسيويّة وأسعار المنتجات الإلكترونيّة ، فساعدت إقتصاد دول الشرق الأقصى في التعافي من الأزمة وبلغت نسبة النموّ المتوقّعة هذه السنة ٧,١ في المئة وفي السنة المقبلة ٦,٤ في المئة ، وفقاً لتوقّعات صرف التنمية الآسيويّ . وهي توقّعات لا تشمل اليابان . أمّا الاقتصاد اليابانيّ وهو ثاني أكبر إقتصاد في العالم ، تبدو بشائر إقلاع أكيدة لنموّه ، تتضمّنُ زيادة الإستثمار في الأعمال إلا أنّ المخاوف من انتكاس في المستقبل لا تزال قائمة ، وهي تحدّ من نسب الإستثمار ووفادة الأموال إلى اليابان ، وتساعد على هجرة الأموال منها إلى غيرها إلا أنّها بنسبة أضعف ممّا كانت عليه قبل ذلك . وفي أوروبا قالت المفوضيّة الأوروبيّةُ إنّ النموّ يتوقّعُ أن يظلّ قويّاً السنة المقبلة على الرغم من أنّ سعرَ النفطِ سيأخذ حصّةً منه . ويشير التوقّعُ الأوروبيُّ إلى أنّ " النموّ الأوروبيّ " سيبلغ ٣,١ في المئة سنة ٢٠٠١ و ٣ في المئة سنة ٢٠٠٢ وتنبّأت المفوضيّة أن يتعافى اليورو سنة ٢٠٠١ إلى معدّل سعر يبلغ نحو ٩٠ سنتاً أمريكيّاً . وبصورةٍ عامّة : سيتباطأ نموّ الإقتصاد الأمريكيّ لكنّه سيظلّ مع ذلك أكبر في نسبة نموّه من الإقتصاد الأوروبي ، وسينمو بقوّة إقتصاد بعض دول أمريكا اللاتينيّة . يشار إلى أنّ نسب النموّ ومفاعيلها تختلف من دولة إلى أخرى ، ويشير التقرير إلى أنّ نسب الربح والخسارة متفاوتة ، وتعتبر الدول النامية أكثر دول العالم خسارة وأقلّ ممانعة ، وأضعف في الإقتصاد العالمي ، كما أنّه فيما بين الدول النامية تفاوتاً تختلف فيه النسب . وتظلّ الـ (٤٨ دولة الأفريقيّة) الأكثر فقراً في العالم . ويشير التقرير إلى أنّ حصاد أهمّ المنافع والأموال والفوائد من النموّ الإقتصادي إنّما كانت فقط بيد النادي الصناعي ، ممّا يزيد من تبعيّة الدول النامية ويحدّ من إمكانيّة ممارستها أدوار أكثر إستقلاليّة أو نسباً مهمّة من التحرريّة . وكما عليه التقارير السنويّة ، فإنّ الفارق بين النادي الصناعي ونادي الدول النامية أصبح كبيراً جدّاً ولا تصحّ معه المقارنة .

إنّه يعدّ علينا النموّ والتراكم النقديّ والمالي للأشخاص ويكشف لنا فوارق خطيرة تدلّ على أنّ مجموعة من الأشخاص التابعين للنادي الصناعي هم أكثر غنىً من مجموعة دول نامية حتى أنّ بيل غيتس رئيس شركة مايكروسوفت الأمريكيّة جنى في عامٍ واحد أكثر من ٦٠ مليار دولار أمريكي ، أي أكثر من ربح السعوديّة من نفطها في عام بلغ فيه سعر برميل النفط أكثر من ٣٦ دولار .

وأصبح التطوّر يبشّر بولادة نموذج آخر يقوم على أساس إحتساب الوافدين الجدد على أساس " مليونير " لا على أساس " ملياردير " . ليدلّ على مستوى الربح والفائدة التي يجنيها النادي الغنيّ ويرفّع على أساسها أشخاصه إلى طبقات هامّة ونفعيّة جدّاً ، ففي تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٠ أظهر تقرير نشرته شركتا " ميريل لينش و جيميناي كونسالتينغ " أنّ عدد الأشخاص الذين تزيد أصولهم المالية عن ٣٠ مليون دولار تجاوز ٥٥ ألف شخص خلال العام ١٩٩٩ وذلك بفضل النمو الإقتصادي العالمي وأداء البورصات .

ويضم نادي " أصحاب الملايين " بالدولار أو اليورو أكثر من سبعة ملايين عضو في العالم ، الغالبيّة الساحقة منهم في النادي الغنيّ ، وزاد مجموع أصولهم المالية بنسبة ١٨ في المئة في عام ١٩٩٩ ووصل إلى (٢٥٥٠٠ مليار دولار) في مقابل (٢١٦٠٠ مليار دولار) عام ١٩٩٨ ، وأوضحت الشركتان المعدّتان للتقرير أنّ هذا الأمر عائد جزئياً إلى " ثورة الإنترنت " ، ووصول طبقة جديدة من أصحاب المليارات جرّاء الإنترنت ...

يقول " مارك تيلدن " المسؤول عن الخدمات المالية لدى جيميناي : إنّ أكثر من " مليون شخص " إنضمّوا إلى نادري الأثرياء جدّاً عام ١٩٩٩ موضحاً أنّ ذلك يدفع مصارف الأعمال وصناديق الإستثمار إلى إعادة النظر في استراتيجياتها لجذب أصحاب الملايين الجدد في سوق تزداد فيها المنافسة ... ويفيد التقرير أنّ هذا الازدهار يعود إلى عاملين رئيسيين :

أولاً تسارع النمو في العالم خلال ١٩٩٩ ، ما أدّى إلى قيام نشاطات جديدة وأسواق جديدة ، فإنعكس على شكل زيادة في الثروات الشخصيّة .

ثانياً : الإرتفاع العام في أسواق البورصة بأكثر من ٣٧ في المئة خلال السنة الماضية ، واعتبرت " ميريل لينش وجيميناي " : أنّ الأداء الإستثنائي للأسواق ساهم بأكثر من النصف في الإرتفاع الإجمالي للأصول الشخصيّة لعام ١٩٩٩ .

وأشار التقرير أيضاً إلى أنّ ميولاً إقتصاديّة وإجتماعية جديدة مهّدت لإزدياد ثروة الاثرياء ، فتأسيس شركات إنترنت وطرحها في البورصة سمح بظهور أصحاب المليارات عبر الشبكة الإلكترونيّة فضلاً عن الإرتفاع في بيع الشركات العائليّة ، لا سيّما في ألمانيا حيث دخلت أكثر من ١٦٨ شركة البورصة عام ١٩٩٩ وفق ما أشار إليه التقرير .

وعلى صعيد أكثر المستفيدين من إرتفاع الثروات ، فقد زادت أصول أكثر من ١,٧ مليون من أغنى الأغنياء من آسيا (خاصّة اليابان) بنسبة ٢٣ في المئة عام ١٩٩٩ وزادت ثروة الأمريكيين الشماليين والأوروبيين المالية بنسبة ١٧,٤ في المئة و ١٩ في المئة ، ويملك ٢,٥ مليون شخص من أمريكا الشمالية حالياً ٣٠ في المئة من الأصول المالية الشخصيّة في العالم . ويتقاسم ٢,٢ مليون أوروبي نسبة تزيد عن ٢٦ في المئة منها . وأشار التقرير إلى أنّ الزيادة في الأصول ستكون بنسبة ١٢ في المئة تقريباً سنويّاً في الأعوام الخمسة المقبلة لتصل إلى (٤٤٩٠٠ مليار دولار) عام ٢٠٠٤ .

تقييم

أمام هذه الخريطة التي تذهل قارئها من دول الجنوب الفقير ، نجد دول الجنوب منبوذة من هذا النادي بنسبة عالية جدّاً ، والأسباب واضحة : إنّها الإنهيارات الإقتصادية التاريخية والتبعيّة القاتلة ، والفوارق التكنولوجية والنفوذ المالي النقدي من العالم الصناعي ، والإنتاجية الضعيفة والرتبة الهزيلة المتغايرة في هرميّات السوق الدوليّة

والمحليّة ... ولسدّ فوائد ديون مؤسّسات النادي الغنيّ ستنشغل دولنا ببيع قطاعاتها ومرافقها العموميّة لشركات النادي الغنيّ الثريّ ، وهي السمة الرئيسيّة لعقد التسعين من القرن السابق ، وهي السمة الفعليّة في بداية الألفيّة الثلاثة حيث تشتري القاطرات الماليّة العابرة للقارات كلّ موجوداتنا التي من شأنها أن تنتج مالاً ومنفعةً ، من بيع مؤسسات الكهرباء والهاتف والبريد والأساطيل الجويّة المدنيّة وإمتيازات إستغلال المرافئ لـ ٩٩ عاماً وصولاً إلى فتح شركات حراسة أمنيّة مدنيّة ، وصولاً إلى تغيير حادّ في قوانين الحماية الفكريّة والأدبيّة ... وصولاً إلى إحتكاريّة قاسية لا مثيل لها في أسواقنا ، حتى أنّ شركتا الهاتف المحمول (سليس وليبونسيل) إستطاعتا أن تكسرا كلّ إمكانات نفوذ الدولة وتزوّرا العقد كما قالت حكومة الرئيس الحصّ ، بل منعت على الدولة حقوقها وقامت بأفعالٍ تدخل ضمن إطار القانون الجنائي ، ورفضت إعطاء الدولة سندات تحصيل بـ (٦٠٠ مليون دولار) هي من حقّ للخزينة العامّة بل إستطاعت أن تحدّد سمتها بالدولة على أساس أنّها دولة داخل دولة ...

ومع أنّ دول الجنوب مطالبة بالسعي نحو الأفضل وتنفيذ مجموعة من القوانين المتعلّقة بـ " الضمان " الصحّي والإجتماعي والبيئي ، وما يتعلّق بباقي الحقوق العامّة المواطنيّة ، إلا أنّ الأسوأ منها هو البارز صحيّاً وإجتماعيّاً وإقتصاديّاً ، وإذا كانت الأزمة الإقتصاديّة وانهياراتها لا تلغي الدولة جغرافيّاً ، فإنّ الأزمة الصحيّة الشاملة من شأنها أن تلغي عدّة دول عن الخريطة الجغرافيّة السياسيّة ، وإذا كانت الدول المتقدّمة أقدر على الممانعة من خلال إعتماد مجموعة من القدرات الماليّة والإقتصاديّة والصحيّة وما إليه ، فإنّ الدول الفقيرة موسومة بعجزٍ مخيفٍ ومرعب من هذه الجهة .

فهل تكفل العولمة تضامنيّة ماليّة من شأنها إنقاذ هذه الدول من جحيم الإيدز مثلاً !

أم أنّ قيم العولمة لا تلزم الأشخاص والدول مثل هذه الضمانة مع أنّ الأزمة أصبحت عالميّة وليست مناطقيّة !

ومن بديهيّ الجواب أنّ العولمة أبعد ما يكون عن مثل هذه الضمانات ...

ومعلوم أنّ إنهيار قدرة الممانعة عند دول الجنوب ، إنّما يعود لأسباب إقتصاديّة ، أهمّها التبعيّة ونفوذ النادي الصناعي الذي يتعمّد مصادرةَ كلّ شيءٍ من مالٍ وأشخاصٍ وأعضاء بشريّة وتجارة دعارة ، بل وإفشاء أمراض مثل الإيدز كما حصل مع أهم شركة ألمانيّة لتوزيع الدم منذ عدّة سنوات حيث كانت تبيع الدم المصاب بفيروس نقص المناعة عمداً في دول الجنوب الفقير .

وفي تقرير أمريكي تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ حول الصحّة العالميّة في صحيفة الشرق اللبنانيّة تناول التقرير بشيئ من التفصيل حول " خمس مناطق جغرافيّة " في العالم ، غير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قال : إنّ المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الأفريقيّة ستشهد نصف حالات الوفاة في العالم بسبب الأمراض المعدية وإنّ معدّل الوفيّات نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة (الإيدز) وأمراض أخرى مثل الملاريا سيتجاوز معدّلات المناطق الأخرى من العالم وأوضح أنّ قدرة المنطقة على توفير الرعاية الصحيّة هي " أردأ ما في العالم ، وأنّها تواصل تخلّفها " ورسم التقرير صورة قاتمة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي إذ تكهّن عام ٢٠١٠ أن يتجاوز عدد المصابين بفيروس نقص المناعة عدد المصابين في أفريقيا ــ بسبب تغيّر العادات وترسّخ قيم العلاقات الجنسية على نحو الصداقة والشراكة الجنسيّة دون وقاية صحيّة مطلوبة وملازمة للتقدم بالعلاقات الجنسيّة ــ كذلك ستشهد روسيا زيادةً في عدد المصابين بالفيروس . وقال التقرير : إنّ عددهم قد يصل إلى مليون مصاب عام ٢٠٠٠ بينما ستشهد أوروبا الغربيّة تهديدات مبعثها عدّة أمراض معدية مثل مرض الإيدز ، وذلك بسبب نشاط المنطقة في مجالات السياحة والتجارة والهجرة ، مما يزيد من مخاطر إجتذاب أمراض من مناطق أخرى ، إلا أنّ تأثيرها سيظلّ محدوداً ، نظراً إلى تقدّم نظام الرعاية الصحيّة هناك ... وأشار التقرير إلى أنّ فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز هما من بين سبعة أمراض قاتلة آخذة بالإنتشار ، وأنّهما سيكونان سبب الأغلبيّة الساحقة

من حالات الوفاة بسبب " الأمراض المعدية " في الدول النامية عام ٢٠٢٠ . وأكّد التقرير أنّ التهديدات الحقيقية التي تواجهها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ـــ الشرقية مصدرها فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز ، مشيراً إلى وجوب الإكثار من الحماية الطبية ، واتباع مناهج صحيّة وإجتماعية أكثر وعياً . وقد أصدر الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " عام ١٩٩٦ تعليمات تدعوا إلى توجيه مزيد من التركيز على السياسة الأمريكية تجاه " الأمراض المعدية " وعلى رأسها مرض " الإيدز " كما أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية حماية صحة البشر والحدّ من إنتشار الأمراض المعدية بين الأهداف الإستراتيجية الأمريكية وفي عام ١٩٩٩ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت مبادرتين أمريكيّتين رئيسيتين ترميان إلى مكافحة فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز وفي بداية هذا العام خصّص مجلس الأمن لأوّل مرّة عالميّاً عدّة جلسات لمناقشة التهديد الذي يلحقه فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز بالبشر ، تأكيداً لقلق دول العالم تجاه الأمراض المعدية وبالخصوص مرض الإيدز .

أمام كلّ هذا أليس من الواجبِ أن نتحدّث عن " أزمة قيم " تحكم العولمة ومن بعدها البنية الأساس في صناعة القيم " العلمنة " ما يعني أنّ مجموعة من القيم التي تحكم العولمة مخيفة وقاتلة ، وتساهم سلباً وإيجاباً في عمليّة الإبادة البشريّة وترفض مبادئ الدين التي تصرّ على التضامنيّة والتكافل ، وتعتبر لزاماً ضمان العنصر البشري بعيداً عن اللون والجنسيّة والقطر واللغة ...

إنّ تبنّي العلمانيّة كأساس قانوني وحكم سياسي يساهم في إعطاء العولمة وقوداً مخيفاً من مجموعة قيم تعتبر الإنسان مجرّد قوى غرائزيّة وإحساسيّة وميول لا شيئ بعدها وتصرّح له بقيم تربويّة مجموع ما يمكن أن تفيد كنتيجة تأهيلية هي تصوير الدنيا مسرح نهائيّ ومنافعها فرصة إستثنائيّة ، وهذه تساهم في ترسيم فكرة عداونيّة في عمليّة التنافس على المنافع والإتجار بين الأفراد ، وهذا أخطر ما يكون ، بالأقلّ قياساً على منطق الكون الذي يشهد على خطأ هذا التوجّه ، ومن يقرأ التجربة البشريّة ضمن هذا

المستوى يدرك كم هي الأزمة التي أصابت البشريّة مخيفة ومرعبة ، حيث أدّت إلى نتائج هائلة عبّرت عنها الكوارث التي أصابت الإنسان في مقتله ، وهي في ذلك صنيعة الأفكار التي تقود أجسادنا ووجودنا .

إنّنا لا نرفض عولمة النفع والفائدة بشكلٍ مطلق ، بل نصرّ على أنّها ضروريّة ، كما أنّنا نعترف أنّ العولمة فيها فوائد من جوانب عدّة إستطعنا من خلالها أن نحصل على السلع المتطوّرة ، لكنّنا نعترض بشدّة على مجموعة من الآثار السلبيّة الأكثر ضرريّة والمخيفة حقّاً ، وهي تكمن في عقليّة تجاريّة نفعيّة أين منها الفوائد التي نحصل عليها . ولست أقصد بذلك سحق حضاراتنا وقيمنا ، بل أقصد بذلك إنسياب الأفكار والقيم التي من شأنها أن تدمّرنا وتحيلنا إلى عدم . من بيع مرافقنا وموادنا وما يتعلّق أساساً بقيم وجودنا السياسي على الأقلّ .

حتى أنّ إنسيابيّة المشاعيّة الجنسيّة إستطاعت أن تدمّر افريقيا وهي في طريقها إلى آسيا خاصّة في الهند ، ونحن لا نملك مجموعة من شأنها أن تساعدنا على عمليّة الوقاية أو تفعيلها ، حتى أنّ نفس التقرير الأمريكي الذي سقته عليك إعترف أنّ دول الشرق الأوسط هي الأكثر أماناً وبصريح العبارة أشار إلى أنّ السرّ في عدم تفشّي مرض الإيدز في تلك المناطق " لأنّها إسلاميّة " وتعتمد على مجموعة من " القيم الإسلاميّة " التي تحظّر العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج . إلا أنّه أشار إلى أنّ شيوع العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج بدأ فعليّاً بعد تأثّر الحضارات ، وعليه فإنّ نسباً من الإصابات ستظهر إلى العلن .

من هنا تتعدّد أوجه الجلوس من العولمة في عالمٍ القويُّ فيه يملك أن يعدم كلّ الآخرين من دون طائلة ولا مسؤوليّة . في عصر تحكم فيه قيم البوينغ والإيرباص والهمبرغر ، والكوكا كولا ، والبيبسي ، ومفاهيم الديسكو ، والعلاقات الجنسيّة المشاعيّة ، وبيع أعضاء البشر ، وبيع الفتيات للدعارة ، وبنسبة مليونيّة سنويّاً ، في عالم تتكاثر فيه أدوات الإجرام ، وتفوق الخيال أرقام الثراء الإجرامي ، وتبلغ حصيلة سنة

واحدة إجراميّة أكثر بكثير ممّا تملك دول الجنوب . وهي من تسيطر بنسبة هامّة على مَعْلَمِ الإتجار وحركة الأموال في مسرح العولمة ...

فهل يا ترى هذه الصورة مشجعة للدخول الطوعي في ميادين العولمة ! أم أنّها حافز للعمل على " حفر طرق " جديدة بين دول الجنوب ، ضمن الإمكان وخياراته هي كبيرة ، تمهيداً لإعادة الإعتبار الجزئي ، ولو عن طريق إنشاء السوق المشتركة التي تتوازن فيها نسبياً إمكانية المنافسة ، وبسبب حجم سكانها ، يمكن لها أن تقيّد سلع دول الشمال نسبيّاً ، وفق مشروع الأولويّات ، بهدف إعادة فرض شروط ممكنة ولو من جهة نسبيّة في موازين القوى ، خاصة أنّنا نعلم أنّ دول الشمال تعوّل على أسواق دول الجنوب ، بسبب الكثافة السكانية ، والحجم الإستهلاكي ، ولا عبرة بالإنتاجية وحجمها بالمعنى النفعي ، إذا لم يكن لها سوق أو تصريف .

إنّ العولمة أمرٌ جبرّي بالنسبة لنا لأنّ نادي النافذين أنشأه وحسَم أمرهُ حتى أنّ التخلّي عن الدخول إلى منظمة التجارة العالميّة التي تهدف إلى تحطيم حماية السلع المحليّة ومنع العم عن السلع الوطنيّة ــ والتي رفضتُها ببحثٍ قدتم لي إبان الدراسات العليا في القانون العام ــ أصبحتَ أمراً جبريّاً ، فمن لم يدخل في إطارها يصبحُ معزولاً عن سوق العالم .

ممّا يعني حاجةً ضروريّةً لا مفرّ منها لإعادة رسم علاقات أكثر من أساسيّة بين دول الجنوب من أجل صناعة " تجارة جنوبيّة " تكون بمثابة محفّز مهمّ من أجل توسّع الإنتاجيّة وضخّ الأموال وزيادة الإستهلاك ، والتفاوض من موقع القويّ . وللأسف إنّنا نعيش في عالم تُعتبر فيه التعدديّة السياسيّة أمراً حيويّاً في وقت يعتبر فيه الإتحاد الأوروبي كياناً واحداً لحياة الأوروبيين ، وربّما ٨٥٠ مليون أوروبي ضمن إطار وحدة تتجاوز الوحدة الإقتصاديّة إلى الوحدة السياسيّة ... ولأنّ دول الجنوب محظوظون جدّاً بالإنقلابات وزجّ الجيش في وجه الشعوب فلا نطالبهم بالوحدة السياسيّة ، ونصرّ على أنّ الوحدة الإقتصاديّة الطريق الحصري لإعادة الوجود لهم . فهل نصل إليها ؟ إنّي من

هذا لفي شكٍّ مريب ... إنّ علمنة النظام لن تعطي البشريّة كثيراً من الفرصِ وديمومةً من السعادةِ حتى في أرقى الدولِ وأكثرها رفاهيّةً . يدلّك على هذا أنّ إسقاط القيمة التكوينيّة للإنسانِ من مواثيق منظومة الإجتماع السياسيّ كانت هي الأساس الذي ساهم في نموّ محفّزات الجريمة . إنّ الدين أساس جوهريّ تنطق به كلّ علائم الكون ومعاني النظام الطبيعيّ ولا بدّ من دفع فاتورة حادّة بمجرّد الإعتداء على هذه الحقيقة المتأصّلة طبيعيّاً في نفوس بني النّاس . إنّ الدين ضمانة وجود وإستقرار ونموّ مدنيّ . هذا ما تنطق به النتائج المسيحيّة في ظلّ الكيانات العلمانيّة .

صراع القوى الإقتصاديّة

إنّ وسائل القرن التاسع عشر ، تختلف عن وسائل القرن العشرين ، بل إنّ وسائل القرن العشرين في النصف الأوّل ، تختلف عن وسائل القرن العشرين في أواخره ومع بداية القرن الواحد والعشرين أخذت تتمظهر صورة الإنقلابات والتحولات التي طرأت على الوسائل على صورةٍ من شأنها أن تغيّر من مفاهيم كانت تعتبر إلى حدّ بعيد أقرب إلى الثابتة ... وبعد الثورة الجبّارة في عالم الميكانيك والإلكترونيّات وما تفتّقت عنه من إمكانيّة التصرّف في المادّة والأجسام في ظلّ التحكّم بالقوى والأوزان بشكلٍ مثيرٍ ومذهل أدّى إلى إختصار عوامل الزمان وبعد الجغرافيا ، وتقريب وسائل النفوذ ، حتى بات بإستطاعت واحدٍ من وراء كومبيوتر صغير أن يشنّ حرباً فيروسيّة من شأنها أن تؤدّي إلى خسارة مئات ملايين الدولارات وتدمّر أنظمة في غاية الأهمّيّة وهو ما زال في حجرةٍ صغيرةٍ نائية عن العالم من النواحي الجغرافيّة ، لكنّه في قلب العالم من ناحية الإنترنت .

لقد دخلت الإنترنت على خطّ الربط بين الأفراد والجماعات ، واختصرت العالم ضمن منظومة تتحكّم بقدرات خلاّقة ، يظهر أنّ لها مستقبلاً غير عادي ومذهل خاصة أنّها دخلت بقوّة عالم المبادلات المالية والتجارية والمدنية والجاسوسيّة بل وأصبحت مقرّاً وبنية للنشر والتوزيع وما إليه ، وها قد بدأت مجموعة من الدول تقيم حكومات إلكترونيّة وتتمّ المعاملات عبر الشبابيك الإلكترونيّة ...

وما زالت الإنترنت في طور صنع قواعد جديدة ، من شأنها أن تؤثّر تأثيراً بالغاً على نمط معيّن من السلوك ، مثلا على ذلك تفيد دراسة صادرة عن الولايات المتحدة الأمريكيّة حديثاً أنّ إعتماد الإنترنت في إتمام المعاملات التجارية والحاجات الشخصية والمدنيّة في مجال السلع ، وفّـرَ عام ١٩٩٩ مقـدار (٥ مليـار دولار) ثمناً للطـاقة سنويّاً ، بسبب الاعتماد المتزايد علـى " تكنولوجيا الإنترنت " في إنجاز المعاملات التي

يمكن حلّها عبر الإنترنت ، بما فيه الشراء والبيع والتحويل وأشارت الدراسة إلى أنّ نسبة " تنقل الأفراد عبر المركبات " تنقص بمقدار تقدّم الإعتماد على الإنترنت في المجال التجاري والمدني والعلمي والتربوي .

والمثير أن تلك التحولات بلغت درجة حقيقية هامة في طور فرض قواعد جبرية بالمعنى الاجتماعي ، من شأنها أن تكتب قواعد ذات نمط مختلف جدّاً في إشكالية تعاطي الأفراد مع الأشياء ، ففي أول تجربة عملية عام ٢٠٠٠ وهي في تمام الجهوزيّة بدأت عملية تطبيـــق نظام " المنـــازل الذكيّة " في السويد وهي تهدف إلى ربط المنـــزل بـــ " الإنترنت " عبر تلفون الهاتف المحمول ، وقد بدأت شركتان تبرمج ربط المطبخ والتلفزيون وغيره بالهاتف المحمول عبر الإنترنت للتحكم به من بعد ، وكانت شركة الهاتف أركسون قد بدأت فعلاً بهذا المشروع من أجل خلق رفاهية عالية جدّاً عبر الخدمة المنـــزلية ، مع الإشارة إلى أنّ نصف السويديين عندهم خدمة الإنترنت ولا يحتاج التلفزيون والبراد وغيرهم إلى تغيير حتى يتمكن الهاتف من قيادتهم بل يلصق به صندوق صغير للتوجيه والتلقّي .

وفي الإنتخابات الأمريكيّة التي جرت في العام ٢٠٠٠ بين المرشّح الجمهوريّ " جورج بوش " الإبن وبين المرشّح الديمقراطيّ " آل غور " كانت الإنترنت سلاحاً فعّالاً في صناعة القناعات ، وشارك التلفزيون بنسبة مذهلة في تكوين قناعات إنتخابيّة لأحد المرشّحين عبر هذه الوسيلة ، وفي تاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانيّة مقالة عن " لوموند " الفرنسيّة تتحدّث عن الشبكة الدوليّة " الإنترنت " والنمو الإقتصادي :

(للعولمة وجهٌ آخر ، هو الشبكة الدوليّة " الإنترنت " التي بدّلت الكثير ، وعزا إليها محلّلون جدّيون أنّها وقطاع صناعة المعلومات وتجهيزاتها ، غيّرت وتيرة تعاقب الإنكماش ، والنمو في الإقتصاد ، وأدّت إلى مواصلة الإقتصاد الأمريكي نموّه عشر سنوات متعاقبة ، من دون أن يلهث ، ومن دون أن تظهر عليه علائم التضخّم الجامح

أو البطالة المتصاعدة) ، كما أنّها أخذت تجذّر مجموعة من القناعات التي تعتبر منبوذة طبيعيّاً وهي قادرة وفق نوافذ معيّنة على صناعة قناعات تعتبر جنائيّة وإجراميّة وغير ذلك حتى أنّه تاريخ ٢٢ كانون أوّل ٢٠٠٠ وبعدما تفشّى الإنتحار بنسبة مذهلة في كوريا الجنوبيّة تفاجأت الحكومة أنّ أكثر من (٥٠٠ موقع) على الإنترنت مخصّصة لتعاليم الإنتحار وهي تعتمد أساليب ترغيبيّة ومحفّزة على الإنتحار وتعطي تعاليم وبرامج من أجل الإنتحار ، ممّا دفع أشخاصاً عديدين إلى تأليف مجموعات لـ " تنفيذ الإنتحار " عبر رغبة الطرف الآخر ، ممّا زاد نسب الإنتحار بشكلٍ قياسي في كوريا الجنوبيّة ، وعبر إستطلاعات الرأي أجاب كثيرون من أنّهم كادوا يقتنوعون بالفكرة كما صرّح قسمٌ آخر أنّه مقتنع بها . وقبض على آخرين وهم ينفّذون الإنتحار . كما قبض على أشخاص يتمرّسون على تنفيذ الإنتحار بالآخرين لقاء أجر . ممّا دفع الحكومة الكوريّة إلى إغلاق كلّ مواقع الإنتحار على الإنترنت ، وإعتبرتها جريمة يعاقب عليها القانون .

وتعتبر الإنترنت واحدةً من مكتشفات عصرنا وصناعته ، وهي ستؤثّر على قنوات أساسيّة في التعامل وصناعة القيم وإمكانيّات الوصول وما إلى ذلك ، كما أنّها تعتبر عموداً فقريّاً في قاطرات المال وأدوات العولمة . حتى اصبحت تنافس أهم القطاعات وتنتج ربحاً في أمريكا سنويّاً بأكثر من (٣٠٠ مليار دولار) ... ومن وراء الإنترنت تكشّف العصر عن مجموعةٍ هائلة من الأدوات المدنيّة والميكانيكيّة والإلكترونيّة والعسكريّة التي إختصرت المسافات وألغتها وحدّت من فعاليّة الموانع الجغرافيّة . وغيّرت مفاهيمها . في عالمٍ دخل فيه " الربوت " عالم الإنسان من بابه الواسع ، وتنوّعت مهامه بين طبيّة جراحيّة وإقتصاديّة مهنيّة وفضائيّة كونيّة ، ومنذ مدّة تمّ الإعلان عن " ربوت " يسبحُ داخل الإنسان في عملية كشف للمشاكل التي تعترض الشرايين ... وتوسّع استعمال الربوت خاصة في المجال التجاري والمهنيّ وإختزل يداً عاملةً كبيرةً في العديد من المهن . حتى أنّه يختزل خمسة أشخاص في صناعة البيتزا .

وهكذا غزا الربوت عالم الخدمة العامة في مجتمع الإنسان ، وزحف بقوّة إلى معاقل الأموال والثروات بهدف زيادة ثروة كبار الأثرياء ، ولازم ذلك نوع كبير من تزايد جيش العاطلين عن العمل . وسيضيف كمّاً هائلاً إلى عالم البطالة .... ومن مجال الخدمة الإلكترونيّة والميكانيكيّة واصلت الاكتشافات والهندسة الوراثية دوراً إعتبر الأهمّ في مجال الحياة الإنسانية وإعتبر الإنجاز أهم من صعود الإنسان إلى القمر (حلّ الشيفرة الوراثيّة) [1] ... هذا الأمر يمثل فتحاً هاماً للولايات المتحدة ، إلى درجة أنّ الرئيس الأمريكي بيل كلنتون تولى الإعلان عنه ، وهذا بلا شك يفيد الولايات المتحدة بأموالٍ ضخمةٍ هائلةٍ لا انقطاعَ لها ، من شأنِها أن تغني الخزينة الأمريكية على طول فتوحات الكشف العلمي ...

---

[1] تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٠ أعلنت شركة أمريكية أنها انتهت من " فكّ الرموز الوراثية " لأحد الأشخاص ما قد يؤدي الى فك رموز " خارطة المخزون الوراثي " للإنسانية خلال بضعة اشهر . وقالت شركة " سيليرا جينوميكس " التي تتخذ من روكفيل في ولاية ميريلاند مقراً لها في بيان أنها : أنجزت فك مجموعة الرموز الوراثية لأحد الاشخاص وبدأت الآن تجميع وترتيبَ هذه الرموز بشكل متسلسل . واضاف البيان أنها تنوي سيليرا الانتهاء من عملية التجميع والترتيب خلال العام الحالي

يشار الى ان المخزون الوراثي الذي يضم مجمل المورثات الجينية التي تميّز الجنس البشري يحدد الخصائص المميزة لكل شخص مثل لون الشعر أو العينين او الاستعداد للإصابة ببعض الامراض مثل السكري والسرطان والربو وأمراض القلب وغيرها ... كما ان السباق في مجال فكّ الرموز الوراثية يوفر فائدة علمية كبيرة إذ تعتبر الاوساط الطبية أن طبّ المستقبل سيقوم على استخدام الجينات في العلاج . اذ بمعرفة المورثة او الجينة التي تنتج هذا البروتين او ذاك سيكون من الممكن تطوير وسائل العلاج الوراثية لبعض الامراض . ويعتبر الباحثون ان فكّ رموز مخزون الجينات الوراثية للإنسان يشكّل ذروة العلم الحديث وانجازاً حقيقياً لعلم الاحياء . وعندما يمتلك العلماء اسرار كل من الكلمات والجمل والفصول التي تشكّل " كتاب الحياة " الكبير ستتوفّر لديهم معرفة لجميع الخطط التي تكوّن جسم الانسان والطريقة التي يعمل بها وان كل شيئ يبدأ من الحمض النووي الريبي لأن هذه الجزئية الكامنة وسط نواة كل خلايا الجسم الانساني تضم جميع المعلومات الضرورية لإنتاج الخلايا الاخرى ومنذ بدأ جون واطوسون وفرانسيس كريك أعمالهما العام ١٩٥٣ يعرف العلماء ان الحامض النووي الريبي يتألف من شريطين طويلين مجدولين على بعضهما البعض على شكل درج مزدوج حلزونية ويرتبط هذان الشريطان ببعضهما بروابط صغيرة لا تحصى تتألف فقط من أربعة حوامض امينيّة يعبّر عنها بحروف أربعة " أ " و" سي " و " جي " و " تي " يتزاوج : أ مع تي ، وسي مع جي . وتتمثل عملية فكّ الرموز بادخال جزئيات متناهية الصغر من الحمض النووي الريبي في آلة فك الرموز وقراءة الحروف التي تشكل هذا السلّم واحداً واحداً ... وقد نجحت شركة " سيليرا جينوميكس " في فكّ رموز مليارات ثلاثة لدرجات السلّم ويتعين الان عليها تجميعها ووضعها بترتيب مسلسل بواسطة اجهزة كومبيوتر قوية لتحديد دورها في عمل جسم الانسان .

مع أنّ الأمريكيين يعاونهم البريطانيّون كانوا منذ ٢٣ سنة قد بدءوا خوض غمار الهندسة الوراثية ، وقد تفاجأ العالم يوم الإعلان عن (النعجة دوللي) إلا أنّ الأوروبيين يؤكدون أنّ الولايات المتحدة تمارس أكثر الأدوار إحتكاريّة من النواحي العلميّة ، خاصّة فيما يتعلّق بالهندسة الوراثيّة ، وهذا تعبير أجادهُ الرئيس الفرنسيّ جاك شيراك ، مما أثار الرأي العام الأوروبي الذي نعت أوروبا السياسية بالمنهزمة أمام الأمريكيين ، ووصلت فيها الهزائم إلى درجة وصف أوروبا بأنّها مستعمرة تكنولوجيّاً من قبل الأمريكيين .

والأمثلة لا تحصى عن التطوّر البشريّ في مجال السيطرة على الطبيعة ، وما ينتج ذلك من آثار على العلاقات البشريّة التي تقوم على أسسٍ مخيفةٍ من قيم التناقض المصلحي ، الذي يحكم الكيانات السياسيّة ، ومن خلال نظرةٍ أوليّة إلى المسرح العالمي تجد فيه حرباً ضروساً ، تستعمل فيها كافّة الوسائل والأدوات من أجل لعب دور في ميدان عالمنا هذا .... من هنا تبدأ علامات الخوف بسبب نتائج التطوّر والسيطرة على أدوات ووسائل ومواد أكثر نفوذيّة ، من شأنها أن تختزل المناطق الأخرى بعناصرها البشريّة ومواردها الإقتصاديّة والحضاريّة والإجتماعيّة والبيئيّة وما إليها ، من دونِ ضمانات تعترف بهويّة الإنسانِ بما هو ..

إنّ هذا ما دفع المناهضين للعولمة إلى إدانة الفكرة والقيم ، وليس إدانة الوسائل والأدوات والمواد ، إنّهم يريدون إقرار مجموعة من القواعد الرعائيّة على مستوى العالم يكون فيها للفرد والجماعة معنىً فعليّاً مضموناً وليس شكليّاً هزليّاً ... وينشأ الخوف أكثر من حدّة المنافسة بين القوى والقاطرات التي تتعدّد أطرافها وبناها السياسيّة والذاتيّة ، وهي تدور على نسقٍ من طلب الربحيّة والفائدة وتراكميّة الثراء حتى في نفس الحيّ والمدينة ، من دون جنسيّة طبيعيّة تقوم على أسس وأولويّات ذات طابع إحترامي للبشر أوّلاً ، ومن حقّ هؤلاء أن يضطربوا من ذلك ، في عالمٍ تعيشُ فيه الغوغائيّة بصورةٍ واسعةٍ جدّاً .

وعلى هذا الأساس تتصارع القوى وتتنافس ، وتريد كلّ قاطرةٍ نوعيّة أن تسمّي طابع العالم بإسمها ، حتى ولو كان على حساب القيم الإنسانيّة أو المواطنيّة داخل القطر الواحد أو خارجه ... ففي دراسة للدكتور " سمير الشيخ علي " نشرت في جريدة المستقبل اللبنانيّة تحت عنوان (العولمة والأمركة) بتاريخ ٢٣ كانون أوّل ٢٠٠٠ وقد نقلتها بتصرّف وهي التالية :

أوّلاً : في المجال الأمني والعسكري أنفقت الولايات المتحدة الأمريكيّة على التسلّح وعلى مدى القرن العشرين ما يقارب (٤٠ تريليون دولار) وهو مبلغ كافٍ لبناء أمريكا الجديدة وإنّ إنفاقها على البحث العلمي والتطوير العسكري فتح آفاقاً واسعة في المجالات المدنيّة وفي مقدّمتها الإلكترونيّات والمعلوماتيّة ... وعلى الرغم من خفض هذا الإنفاق العسكري فإنّ هذا الإنفاق السنوي على التسلّح وصل عام ١٩٩٤ إلى (٣٥٢,٥ مليار دولار) وتمتلك الولايات المتحدة اليوم أقوى جيوش العالم وأحدثها .

ثانياً : إنّ نحو ٣٠ إلى ٤٠ من الموارد الماليّة السنويّة للأمم المتحدة ومنظماتها تموّل من الولايات المتحدة الأمريكيّة ، كما أنّ مركز الأمم المتحدة على أرضها في نيويورك وتعتبر الولايات المتحدة مركزاً أوّلاً وعالميّاً لصناعة القرار العالمي . كما تمتلك حقوق تصويت عالية جدّاً وهي أكبر حصّة في العالم داخل المؤسستين الماليتين " البنك الدولي وصندوق النقد الدولي " كما تتمتع بنفوذٍ ضخمٍ ونافذٍ داخل المنظمة العالميّة للتجارة . كما أنّ الإقتصاد الأمريكي يشكّل (٢٦,٥ في المئة) من حجم " الناتج المحلّي الإجمالي العالمي " وإستوعبت السوق الأمريكيّة عام ١٩٩٤ نحو (٩٣٠,٧ مليار دولار) من واردات السلع والخدمات . وهي قيمة مهمّة جدّاً تساوي (سدس الواردات العالميّة) ممّا يعني أنّ سوقها ضخمة جدّاً وكلّ الدول بحاجةٍ إليها خاصّة الدول الصناعيّة والمتطوّرة ، لأنّ نسبة الإستهلاك والإنفاق فيها مذهلة إلى درجة لولا

هذه السوق الأمريكيّة الضخمة لما وجدت معجزة الإقتصاد الياباني ، حتى أنّ اليابان تحقّق فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة يصل إلى (٤٠ مليار دولار سنويّاً) .

ثالثاً : يلعب الدولار أهم دور في العالم ، ويعتمد كـ " قيمة أساسيّة " في التجارة الدوليّة ، وعلى أساسه تحتسب القيم الماليّة والتجاريّة في بقاع العالم . وعلى الرغم من إرتفاع حجم الديون الخارجيّة الأمريكيّة إلى ما يزيد على (١٠٠٠ مليار دولار) لكنّها لم تتأثّر بذلك ، ولا بالعجز في " الميزان التجاري " . طالما أنّ الدفع هو بالدولار وإذا إقتضت الحاجة كما يقول " ل . ثورو " فإنّها تستطيع أن تطبع من الدولارات ما تشاء ، من دون أن يؤثّر ذلك تأثيراً خطيراً في التضخّم ومستوى المعيشة لا بل يساعد العرض الكبير للدولار وإنخفاض قيمته الشرائيّة ، على إمتصاص العجز التجاري وخفض قيمة الديون . لذا فإنّ الولايات المتحدة تلعب دور " دركيّ العالم " بل تلعب دور " أكبر مضارب في أسواق البورصة العالميّة " وبإستخدام لعبة " العرض " أو إحتجاز الدولار والتحكّم بقيمته إضافة إلى الذهب الأسود " النفط " بما لديها من قدرة تخزينيّة كبيرة تستطيع التحكّم ببورصات النفط والمال ، وتحقّق من وراء هذه العمليّة أرباحاً هائلة .

رابعاً : في مجال المعلوماتيّة والثقافة ، يمثّل هذا الجانب ومن منظور المستقبل أخطر جوانب " الأمركة " في إطار العولمة . خاصّة مع تحوّل العالم إلى عصر " الموجة الثالثة " أو ثورة الإتصالات والمعلوماتيّة . فالشركات الأمريكيّة تسيطر على (٦٥ في المئة) من تجارة السلع الإعلاميّة والثقافيّة والمعلوماتيّة ، كما بلغت قيمة الإستثمارات الأمريكيّة في هذه المجالات نحو (ألف مليار دولار) وعلى سبيل المثال فإنّ مديريّ شركتين أمريكيّتين وهما (بيل غيتس مدير شركة مايكروسوفت ، وماكاو صاحب إحتكار صناعة التلفون الخليوي) كانا قد أنفقا مئات المليارات من الدولارات بهدف بناء شركة عملاقة للإتصالات ، تسمح بالإحتكار وتحقيق القدرة لأيّ فردٍ أو محطّة

فضائيّة من الإرسال والإستقبال من وإلى أيّ منطقة في العالم ، إضافة لتجمّع مدينة هوليوود لإنتاج الأفلام المختلفة والتي تحتكر السوق العالميّة .

خامساً : الغزو الثقافي الأمريكيّ ، تعتبر أوروبا الشريك التجاري الأوّل للولايات المتحدة ، وهي الشريك الأكثر إحتجاجاً على الغزو الثقافي الأمريكي ، ففي العام ١٩٩٢ صدّرت الولايات المتحدة للأسواق الأوروبيّة (١٢٠٠٠ ساعة بثّ تلفزيونيّ) وأفلاماً وسلعاً إعلاميّة ، ما قيمته نحو (٤ مليار دولار) . ولم تستورد منها أكثر من (ثلث مليار دولار) ! ممّا أدّى إلى إحتجاجات عنيفة من قبل الأوروبيين بسبب هذه الهجمة الشرسة الثقافيّة الأمريكيّة ، حتى أنّ " رئيس المفوضيّة " للسوق الأوروبيّة المشتركة " جاك ديلو " طرح تساؤلات مزعجة جدّاً على الأمريكيين بقوله : هل لنا الحقّ بالبقاء ! هل نملك الحقّ في صيانة تقاليدنا وتراثنا ولغاتنا ! وهل يشمل الدفاع عن الحرّية ما يبذلهُ كلّ بلدٍ لإستخدام المجال الوطني البصريّ والسمعيّ لضمان الحفاظ على هويّته ، لكنّ الأمريكيين لم يبالوا أبداً بما قال ، وكأنّ شيئاً لم يكن .

أمّا فرنسا فقد طلبت إستثناء (البند الثقافي) أو المنتجات الثقافيّة من بنود تحرير التجارة وفق إتفاقيات الغات بعد جولة " الأوروغوي " عام ١٩٩٤ وقد إعتبرت إستثناء تحرير الأفلام والمنتجات الثقافيّة أكبر إنتصار ، وصرّحت أنّها كسبت ما أرادت أصلاً كما أصدرت تشريعاً قانونيّاً ينصّ على خفض نسبة الأفلام الأجنبيّة المعروضة في محطات الكوابل الفرنسيّة إلى ٣٠ في المئة لا سيّما أنّ ٨٠ في المئة من الأفلام المعروضة كانت أمريكيّة وتتشدّد فرنسا لأنّ الشباب الفرنسي نسي اللغة الفرنسيّة الأمّ ، وأصبح يستخدم بشكلٍ واسع " اللغة الإنكليزيّة " وأصبحت شائعة في الحياة العمليّة .

وفي كندا إحتجّ أكثر من مسؤول كنديّ على الرغم من الشراكة التجاريّة مع الولايات المتحدة في (النافتا) على أنّ " الأطفال الكنديين " ومن كثرة ما يشاهدونه من أفلام أمريكيّة نسوا أنّهم " كنديّون " ، ويخشى المسؤولون الكندويّون من أن تبتلعهم الولايات المتحدة نهائيّاً عبر المنتجات الثقافيّة وهي قد وصلت إلى مستويات

مخيفة جداً ... وكما نرى فإنّ العالم في القرن الحادي والعشرين مقبل على التحوّل إلى صناعة السلع الثقافيّة والمعلوماتيّة وهي تتقاطع عند حدود الإتصال عبر (التلفون ، التلفزيون ، الإنترنت) . ومعلوم أنّ هذه الصناعة سوف تكون الأكثر أهمّيّة ونموّاً في العالم وللشركات الأمريكيّة فيها الحصّة الأعظم إنتاجاً وتجارةً وإحتكاراً خاصّة الإنترنت التي تنتج سنويّاً أكثر من ٣٠٠ مليار دولار وتنافس أهم القطاعات الإقتصاديّة وهي أمريكيّة : إبتكاراً وتسويقاً ، ومن خلال كاليفورينا تستطيع مراقبة العالم والتجسّس عليه ... وعلى صعيد الكتب فإنّ الكتب الأمريكيّة هي أكثر شهرة وكتّابها أمثال : فوكوياما وتشومسكي وبريجنسكس وتوفلر وهانتنغتون ... أمّا الأفلام الأمريكية فهي أمّ العالم والصورة الإحتكاريّة مطلقاً في العالم وأهمّ منتج مالي وأكثر سلاح فعّال في الغزو الثقافي . ويعتبر الأمريكيّون " إمبراطور العالم " في هذه الصناعة وهوليوود هي عاصمة الدنيا .

سادساً : غزت الأمركة في شتّى سلعها العالم بنسبٍ قياسيّة حتى في أوروبا واليابان وقد انتشر إستخدام اللغة الإنكليزيّة بمقاييس عالميّة حتى أنّ بحثاً طبيّاً مهمّاً لا يُقرأ إن لم ينشر بالإنكليزيّة حتى أصبحت لغة العلم المتطوّر ولغة التجارة والسياحة والسياسة والشارع وحلقي الرؤوس أينما كانوا وحلّوا وغزت معاني كلّ شيئ ، كما إنتشرت الوجبات السريعة الأمريكيّة مثل الهمبرغر والبيبسي والكولا ومطاعم الماكدونالد في كلّ أنحاء الدنيا ، حتى أنّ أولبريت " وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة " سخرت من الفرنسيين لأنّهم ما زالوا متأخّرين في نموّ الإقبال على " الهمبرغر " الأمريكيّة ! وتنتشر سلعة الجينــز والسجائر الأمريكيّة المتنوّعة والمحتكرة للسوق بصورة مذهلة ، إضافة إلى موسيقى الروك وما بعدها من صرعات أمريكيّة وما زالت شخصيّة مايكل جاكسون ومادونا وغيرهما من العشرات مسيطرة على ارجاء الدنيا وتحصد أهم جوائز أوروبا ... حتى أنّ " الشيبسي " الأمريكيّة أو السلعة ذات الإمتياز امريكي تسيطر بنسبة قياسيّة على السوق العالميّة ، حتى أنّ لعبة " باربي " إحتكرت السوق ،

وفي محطات التلفزة والصحف والأخبار السياسيّة فإنّ عاصمة العالم هي الولايات المتحدة الأمريكيّة كما أنّ نسبة أجهزة الكومبيوتر التي تعمل ببرمجات وبرامج أخرى معلوماتيّة أمريكيّة تعتبر الساحقة عالميّاً ويكفي أنّ برامج مايكروسوفت تحتكر سوق العالم ، ممّا يعني أنّ " العولمة والأمركة " تعني سمة فعليّة بنسبة هامّة في العالم . تجد فيها الأشخاص والسلع والخدمات والقاطرات الماليّة الكبرى ذات جنسيّة أمريكيّة وهي تؤثّر تأثيراً حادّاً في العالم ، ولها من النفوذ ما إستطاع أن يقلب نُظُمَاً سياسيّة ويؤسس لبناء دولة داخل دولة ...

إنّ في هذه دلالة واضحة على منحى الصراع وأدواته ، وهي كما ترى هادفة جدّاً ، وهذا لا يعني أنّ الأمريكين يحتكرون العالم فإنّ الإقتصاد الياباني يعتبر ثاني إقتصاد في العام ، كما أنّ منطقة اليورو أصبحت سيّداً مهمّاً في ممارسة النفوذ ، ممّا أعطا " الإتحاد الأوروبي " دوراً حيويّاً في مجال العولمة . نعم ما زال الإقتصاد الأمريكيّ أوّلاً [١] .

لكن إذا تمّت الوحدة السياسيّة إضافةً إلى الوحدة الإقتصاديّة بين الأوروبيين فإنّ العالم سيشهد ولادةَ عملاقٍ كبيرٍ ، ربّما يتجاوز ألـ (٨٥٠ مليون نسمة) ومساحات واسعة ، وقوى إقتصاديّة وتكنولوجيّة ونفوذ إقتصادي هامّ جدّاً .

---

[١] تاريخ ٣٠ كانون أوّل ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكيّ بيل كلنتون في واشنطن أنّ الموازنة الأمريكيّة للسنة الماليّة ٢٠٠١ ستسجّل فائضاً قيمته (٢٥٦ مليار دولار) أي ٢٨ مليار دولار أكثر من التوقّع السابق . وأضاف كلنتون : إنّ هذا الفائض سيمكّن الحكومة من تسديد (٢٣٧ مليار دولار) من الدين . وسداد كلّ الدين العام بحلول ٢٠٠٩ إذا ما خصّص فائض كلّ سنة لذلك . ولم تلتزم نفقات إضافيّة زيادةً على تلك المقرّة أساساً . وستكون السنة المقبلة رابع سنة على التوالي يُسجّل فيها فائض في الموازنة الأمريكيّة . وهذا أمر لم يكن يحدث طوال خمسين عاماً مضت . وقال كلنتون : إنّ الولايات المتحدة سدّدت ٣٦٠ مليار دولار من الدين خلال السنوات الثلاث الماضية . وذكر أنّه عندما تسلّم منصبه في العام ١٩٩٣ كان التوقّع يشير إلى تضخّم الدين إلى ٦٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٠١ إلا أنّ فائض الموازنة المتكرّر سمح بخفض قيمة هذا الدين إلى (٣٢٠٠ مليار دولار) . أي ٣١ بالمئة من مجمل الناتج الداخليّ في الولايات المتحدة ، بدلاً من ٥٠ في المئة في العام ١٩٩٣ إلى درجة أتاح هذا التراجع خفض ١٦٦ مليار دولار هذه السنة من " خدمة الدين " وسمح بخفض نسب الفائدة على المدى الطويل ٢ في المئة منذ العام ١٩٩٣

ويصوّر بعضُ الإقتصاديينَ العالَمَ اليوم على أنَّهُ " مائدة " يتنافس على حصصها مجموعةٌ متعدّدةٌ من القوى ، أهمّها الأمريكيين والإتحاد الأوروبي واليابان ، ويلي ذلك القوى الإقتصاديّة الأخرى . منها الصين ... وعلى هذه المائدة تشتدّ المنافسة بقسوة يكون الخطأ فيها مميتاً أحياناً ، وعليه : فلا بدّ من إتقان فنّ الصراع بكلّ أنواعه والتفتيش عن وسائل جديدة في عالمٍ تكثر فيه المزاحمة والمنافسة والصراع بكلّ معانية وأصبح السكون مبطلاً للوجود ، لأنّ العالم كلّه يتحرّك بقوّة من أجل كسب المزيد من الفوائد [1] .

---

[1] عام ٢٠٠٠ شهد علامات حادّة في صراع القوى الماليّة والبنى السياسيّة في إطار العولمة ، وكلّ هذه الصراعات تمت من أجل إنتاج مدخول مصلحيّ أفضل من فوائد العولمة ، وشهدت تطوّراً هائلاً في الشارع الغربيّ ندّد بقوّة بالعولمة والليبراليّة الإقتصاديّة وصناعة المفاهيم والقيم . ومن تلك المحطات الإقتصاديّة التي شهدت صراعات حادّة بين الأوروبيين والأمريكيين على قيادة العولمة نذكر منها : ــ تاريخ ٢ كانون الثاني . المدير العام في صندوق النقد الدوليّ " ميشال كامديسو " الذي أعلن عزمه على ترك منصبه منتصف شباط يعلن في نيويورك أنّ عجز " ميزان الحساب الجاري الأمريكيّ " ينذر بمخاطر لإستقرار النظام المالي الدوليّ . ــ الرئيس الأمريكيّ بيل كلنتون يتجنّب مشكلة مع المستشار الألمانيّ غيرهارد شرودر بوقف الحديث الأمريكيّ عن معارضة المرشّح الألمانيّ لخلافة كامديسو " كايو كوخ ــ فيزر " . ــ الأربعاء ٩ كانون الثاني كامديسو يدافع عن صندوق النقد ويهاجم الذين تظاهروا في سياتل الأمريكيّة ضدّ العولمة وضدّ الصندوق . وقد شلّ المتظاهرون عمل منظمة التجارة العالميّة وأفشلوا مؤتمرها وأشاد بثورة الشفافيّة ومكافحة الفساد في أفريقيا . ــ الثلاثاء ١٥ شباط إجماع الدول الأوروبيّة الخمس عشرة في الإتحاد الأوروبيّ على ترشيح الألمانيّ كوخ فيزر . موقف وزارة المال الأمريكيّة ما زال رافضاً المرشّح الأوروبيّ لخلافة كامديسو في صندوق النقد ، على الرغم من ضيق الوقت . ــ الإثنين ٢٨ شباط وزراء المال الأوروبيّون يختارون كوخ فيزر مرشّحاً لخلافة كامديسو في مركز مدير صندوق النقد الدوليّ ــ الثلاثاء ٧ آذار إنتصرت واشنطن بقوّة وجدارة وسحب المرشّح الأوروبيّ كوخ فيزر ترشيحهُ لإدارة صندوق النقد الدوليّ . وأرغمت الأوروبيين على تغيير إسم مرشّحهم ، وإشترطت مواصفات لينال رضا الأمريكيين . وهذا ما حصل . ورشّح الأوروبيّون " هورست كولر " الألمانيّ أيضاً . ــ الأمريكيّون وبقوّة ذكيّة جدّاً وبأدوات إقتصاديّة وغيرها يفشّلون محاولة دمج " دويتشه بنك " و " درسد بنك " . الألمانيين . وبذلك يمنعون تكوّن أكبر مصرف في العالم ، ويحدّون من النفوذ الألمانيّ في قطاع المال . ــ الخميس ٢٣ آذار المديرون ألــ (٢٤) في صندوق النقد يختارون بالإجماع " هورست كولر الألمانيّ مديراً عامّاً . للصندوق . وحسب العرف المتّفق عليه بين الأمريكيين والأوروبيين فإنّ المدير العام للصندوق يكون من حظّ الأوروبيين مقابل أن يكون رئيس البنك الدولي من حظّ الأمريكيين . لكنّ النفوذ الحادّ والقويّ جدّاً للأمريكيين يفرض شروطه على الأوروبيين . ــ الأربعاء ٥ نيسان تقرير للأمم المتحدة ينتقد بشدّة برنامج مكافحة الفقر ويتّهم الدول المانحة بأنّها تعطي معونات لمشاريع " تفضّلها هي " وهي تخالف الحاجة الميدانيّة وأولويّاتها . ويقول التقرير أيضاً : الدول المتلقّية برامجها عاجزة ، و " إدارتها " فاسدة . ــ واشنطن تقاضي في منظمة التجارة العالميّة البرازيل ورومانيا والأرجنتين والدنمرك والهند والفلبين بمخالفة " قواعد " المنظّمة في تجارتها الخارجيّة مع الولايات المتحدة . مع أنّ الولايات المتحدة ردّت محاكمة الأوروبيين لها في منظمة التجارة الدوليّة =

من هنا ستكون حرب الآخرين ممتدّة إلى كلّ زاوية ضمن إطار الممكن من إستعمال الأدوات والمواد المؤثّرة على الآخر ... وهذا أمر طبيعيّ إعتمدته البشريّة منذ ولادها الإجتماعيّة السياسيّة وضمن حدود القبيلة وغيرها ، لكنّ عوامل الأثر وإنتاج

= فيما خصّ خرقها لقواعد المنظّمة . ــ ٢٥ حزيران كامديسو مدير صندوق النقد الدوليّ السابق ، ينتقد تجربته في صندوق النقد الدوليّ ، ويعترف بصراحة بأنّه توهّم ، أنّ بإمكانه أن يعمل " مهندساً معماراً " ، لكنّه عمل في الواقع " أطفائيّاً " . مشيراً إلى أنّ صندوق النقد الدوليّ لم يلعب دور المؤسس لمشاريع نهضة إقتصاديّة ، وتصوّر يساهم في النموّ والبنى المفيدة إقتصاديّاً . ــ الإثنين ٢٦ حزيران قمّة " الأمم المتحدة " الإجتماعيّة ، تفتتح في جنيف لمكافحة الفقر في العالم ، بحضور وفود من (١٨٨ دولة) تضمّ رؤساء دول وحكومات ورئيس البنك الدوليّ جيمس ولفنسون . ــ إجتماع منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديّة في باريس ، والدول الصناعيّة تهدّد " الجنان الضريبيّة " بعقوبات إذا لم تتخذ إجراءات من أجل الشفافيّة الماليّة والمصرفيّة . ــ الجمعة ٣٠ حزيران أمين عام منظمة التجارة العالميّ" العام " مايك مور " يتوقّع إنضمام ٦ دول بينها الصين إلى المنظّمة عام ٢٠٠٠ ، والدول الأخرى هي تايوان وكرواتيا وألبانيا وليتوانيا . ــ الأحد ٢ تمّوز قمّة التنمية الإجتماعيّة في جنيف تتبنّى ٣٠ توصية لخفض إنتشار الفقر إلى النصف ، في غضون ١٥ عاماً . ــ ٢١ تمّوز الدول الصناعيّة السبع + روسيا تبدأ مؤتمرها في " أوكيناوا " وعلى جدول أعمالها خفض نسبة من الديون الفقيرة والخلافات التجاريّة وإرتفاع سعر النفط وتبييض الأموال . ــ ٢٣ تمّوز البيان الختاميّ في أوكيناوا يتعهّد معالجة ديون ٢٠ دولة فقيرة ، والإهتمام بإنتشار فيروس الإيدز والأمن الغذائيّ . ويعترف بـــ " المخاوف " إزاء العولمة ، ويدعو إلى إطلاق جولة مفاوضات تجاريّة قبل إنتهاء سنة ٢٠٠٠ ــ الثلاثاء ٢٥ تمّوز أوروبا تتّهم ٤٠٠ شركة صينيّة بإنتهاك حقوق الملكيّة الفكريّة ، بتزوير منتجات أوروبيّة وبيعها . ــ الأربعاء ١٣ أيلول إختتام منتدى " ملبورن " الإقتصاديّ لدول آسيا والمحيط الهادئ وسط تظاهرات معادية للعولمة التي فاقمت من أعمالها كما هي الحالُ في سياتل ودافوس . ــ الثلاثاء ١٩ أيلول حكّام صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ يدعون إجتماعاتهم السنويّة في براغ لإعادة النظر في اساليب الإقراض وشروطه وسط تظاهرات عاتية تظاهرت بقوّة ضدّ العولمة والليبراليّة الإقتصاديّة ، وإستعمل خلالها عنف دمويّ من قبل الشرطة والمتظاهرين . وقد وقع نسبة هامّة من الجرحى ممّا دعا كولر لأن يذعن لأصوات المتظاهرة ويؤكّد عن تجربة أنّه لا بدّ من " ضرورة " مراقبة النظام المالي العالميّ " . ــ ٢٠ أيلول ٢٠٠٠ تظاهرات في أوروبا تتوسّع من دولة إلى أخرى بسبب الضرائب على الوقود . (النفط) وتعزو الإرتفاع إلى الضريبة وليس إلى سعر النفط . وهو صحيح بنسبة عالية . ــ ٢٠ أيلول أوروبا تنتقد بشدّة صندوق النقد لأنّه إعتبر أنّ سعر اليورو المنخفض سبّب بعض المشكلات الإقتصاديّة في دول العالم . ممّا يعطي الدولار أفضليّة مهمّة للتعامل به ودفع الأثمان التجاريّة قياساً عليه . ويعتبر الدولار الأداة الأولى نقديّاً في التجارة الدوليّة ، ويحاول اليورو أن يأخذ حيّزاً مهمّاً لما لهذه الوضعيّة من أفضليّة في غاية الأهميّة . ــ ٢٥ أيلول الصين أعلنت عزمها على إصدار قواعد لفتح قطاع الإتصالات فيها للمستثمرين الأجانب القادرين على تقديم خدمات طويلة الأجل . ــ الأربعاء ٢٧ أيلول إختتام مؤتمر براغ قبل موعده بيوم بسبب التظاهرات الدامية التي تندّد العولمة والليبراليّة الإقتصاديّة والديمقراطيّة . ــ ٣٠ تشرين الثاني . منظّمة التجارة العالميّة تتوقّع نموّ " حجم التجارة الخارجية " (١٠ في المئة) في نهاية عام ٢٠٠٠ . يكون المستفيد الأكبر فيها نادي الدول الغنيّة . ــ ١١ كانون الأوّل وضعت الصين قيوداً على الشركات الخاصّة ، وفتحت بذلك الباب أمام تسريع إنضمامها إلى منظّمة التجارة العالميّة .

الصورة ، كانت تتحكّم فيها أدوات غير نافذة إلى درجة جعلت من العالم أصغر من " قرية كونيّة " على ما هو عليه اليوم حتى أنّ مجموعة من الشركات ، التي تعمل ضمن نطاق " الهندسة الوراثيّة " تفكّر جديّاً بـــ " صناعة بشريّة " ذكيّة جدّاً وقويّة جدّاً ...

وذلك من أجل القيام بمهمّات أكثر حيويّة ضدّ الإرهاب ، وفي إطار الطبيعة الكونيّة وربّما للفضاء . وهذا بدوره يؤثّر تأثيراً خطيراً على قواعد البشريّة من جهة الإخلال الحادّ بـــ " التوازن الطبيعيّ بينهم " .

وكما كانت تصوّر أفلام " الخيال العلمي " من صناعة بشريّة لأشخاص صمّموا ضمن مستويات وقياسات جبروتيّة معيّنة ، قادرة على نسبة هائلة من التدمير وأنّ بعضاً منهم يخرج عن إطار سيطرة التحكّم به ، فيقوم بأعمال عنف خطيرة وكارثيّة ... وليس بعيداً أن نصل إلى هذه المستويات من هذا الرعب وعدم الأمان ممّا نصنع ، بل ليس بعيداً أن نعيش " أزمات " بسبب أخطاء بشريّة ، تكون نتائجها أوسع وعالميّة ، خاصّة أنّ الدول المتقدّمة ، بعد أن حظرت إستنساخ الأجنّة والتعامل معها مخبريّاً ؛ ضمن هذا الإطار ، أخذت تتدرّج في عمليّات فكّ الحظر ، في عمليّات من الأكيد أنّه سينتج عنها أزمات ونتائج مخيفة ، ولو كان الأمر ضمن إطار " القواعد القانونيّة " ونصّها ، وأنّ الخبراء يلتزمون حدودها ، لكانت عوامل الخوف أقلّ ، لكنّ التجربة السابقة هي خيرُ دليلٍ على ما ينتظرنا في المستقبل [1] .

---

[1] تاريخ ٢١ كانون أوّل ٢٠٠٠ أقرّ البرلمان البريطاني بغالبيّة ٣٣٦ صوتاً مقابل ١٧٤ إقتراح حكومة طوني بلير بإجازة الحكومة (إستنساخ الأجنّة البشريّة) لأغراض علاجيّة وإستعمالها كـــ " قطع غيار طبيّة " ويتيح القانون البريطانيّ منذ العام ١٩٩٠ توليد أجنّة لأغراض البحث العلمي على أن تستخدم خلال فترة أقصاها (أربعة عشر يوماً) ولمعالجة العقم بصورة حصريّة أمّا القانون الجديد فهو أوسع من هذا بكثير وهو يسمح بإستنساخ أجنّة لأغراض علاجيّة ممّا أثار الدنيا بالأمس وعبّر عنه المناهضون للإستنساخ بأنّه يتعامل مع الجنين كـــ (مصنع أدوية) ممّا أدّى إلى تدخّل البابا يوحنّا بولس الثاني وإستنكاره الحادّ لمثل هذا التشريع وندّد رئيس الكنيسة الكاثوليكية في بريطانيا بهذا القانون وأضاف إنّ هذا القانون يشكّل ضرباً جديداً من التناسل البشريّ تنجم عنه عواقب أخلاقيّة هائلة وعبّر كثيرٌ من المواطنين الغربيين خاصّة في بريطانيا عن قلقهم العميق لإقرار هذا القانون الذي وصفوه بأنّه مختبر " إعدام الأطفال " ومع أنّ الغرب يصرّ على إلغاء عقوبة الإعدام لكنّه يشرّع إجهاض الأطفال بصورة واسعةٍ جدّاً كما بدأ يشرّع بمجموعة من القوانين التي تجيز إستعمال الأجنّة كمختبر بحث وإعدام وجود ومصنع أدوية ...

لقد وجد القائمون على رأس السلطات في نادي الأغنياء أنّ للخوف ما يبرّرهُ وسط نتائج فعليّة ونامية جدّاً من عدم الإلتزام بالقواعد ، وسيطرة هائلة للمافيا الدوليّة وعلى نطاقٍ واسع ، وهي أساس المغامرة الجنائيّة والجرائميّة . ممّا يؤكّد ما كنّا أشرنا إليه سابقاً ، من أنّ مركز المحاكمة لا يمكن أن يتمّ للأدوات والمواد والطبيعة ، بل لا بدّ من محاكمة المبادئ والقيم التي تقود هذه الأدوات وتتصرّف بتلك المواد ، وتجيّرها ضمن وجهات إستراتيجيّة وتكتيكيّة وضمن قيم معيّنة .

إنّ من الصعب أن نعلم أنّ الإكتشافات العلميّة وفي كثيرٍ من الأحيان تكون للتجارة والثراء والتراكميّة الذاتيّة وليس للنفع البشريّ . وتؤكّد الحياة التي فيها نعيش أنّ من لا يملك مالاً لا يملك نفعاً ، ولن يقدّم إليه معسكر الإكتشافات الحديثة منافعهُ مجّاناً ...

إنّ من يقرأ نصوص القوانين في العالم لا يمكن إلا أن يصل إلى هذه النتيجة ، ومن يستقرأ التجربة البشريّة يجد ما أقول . ومعنى هذا أنّ النفع مرهون بما لديك من مال ، ولا شبهة في ذلك ، فيما إذا كان مستوى التبادليّة منصبّاً على مستوى وسلع لا تعتبر ضرورة بشريّة صحيّة أو إنسانيّة . وهل من العدالة أن يموت كمٌّ هائل من المصابين بالكوليرا في جنوب أفريقيا وسط تراكم هائل من الثروات في أيدي حفنة من البيض الذين يملكون أوصال الإقتصاد في جنوب أفريقيا ، حتى من دون مسؤوليّة أخلاقيّة . !

هل من العدالة أن ينكر العالم الغنيّ مبدأ التضامن البشريّ في حدّه الأدنى الذي يضمن حقّ العيش الطبيعيّ لا الإجتماعيّ ، لكنّه يؤكّد في نفس الوقت ويصرّ على أنّ إحتكار الثروات الطبيعيّة هو أمرٌ شرعيّ وقانونيّ ، وكأنّ صلةً تكوينيّةً خصّصت موارد الأرض باطناً وظاهراً برّاً وبحراً وجوّاً لمجموعة لا تساوي عدد أصابع اليد ، لا يجوز معها الإنكار ، حتى وإن سبّب ذلك موت البشريّة جوعاً . ولا يُفسّر الإحتكار يوماً إلا في صالح الثريّ أو المالك أو حامل جنسيّة الوطن الأقوى في دنيا الهيكل السياسيّ !

أليس يوجد من الأسباب ما يبرّر خوفاً فعليّاً من عولمة لا تقوم أسسها على مستوى من المسؤوليّة القانونيّة في ضمان النتائج الإجتماعيّة ولو في حدّها الأدنى سوى أنّها تعترف إستثناءً بـــ " مسؤوليّة أخلاقيّة تبرعيّة " مرهونة بمشيئة الأثرياء مالكي نوادي السوبر قمار والنايت غلوب ونوادي سباق الخيل للمراهنة وأصحاب البارات والمراقص وغيرهم ... !

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا كلّ تلك الصراعات والصراخات بين قيادة النادي الغنيّ خوفاً من بعضهم البعض .

ألم تعترض فرنسا وتعترض أوروبا قاطبةً على أنّ الأمريكيين يحاولون تصدير مستوى من الوحشيّة العنيفة عبر وسائل الإعلام من شأنها أن تهزم ثقافتنا وحضارتنا وتحيلنا إلى مستعمرات ثقافيّة أمريكيّة !

ألم يصرخ على جهرٍ رئيس وزراء كندا أنّ الأمريكيين وصلوا إلى درجة أرغموا أطفالنا لا شعوريّاً على الظنّ أنّهم أمريكيّون ، وزادوا من مستوى الجريمة !

ألم ينادِ ويضجّ بقوّة عدد هام وملفت للنظر في قلب الولايات المتحدة الأمريكيّة أنّ مستوى الزاد الثقافي عبر البثّ المتواصل الأمريكي أحال شباب الولايات المتحدة إلى كتلٍ إجراميّة وألهب المشاعر بالإجرام ، وأسّس لصناعة إجتماعيّة تقوم على أساس تحطيم مناعة القانون والقيم الأدبيّة ! ...

أكثر من ذلك لماذا الأمريكيّون أنفسهم أصبحوا أكثر صراحة من أنّ الإمبراطوريات النافذة الماليّة والإعلاميّة داخل الولايات المتحدة هم من يصنع أذواقنا وأحاسيسنا وأنّهم يستغلّون حتى تسويق الإنتحار من أجل صفقات تجني أرباحاً ، ويقومون بتسريع مستويات عالية من جرائم بيع النساء وأعضاء الأطفال لما لها من أرباح هائلة ...

لماذا المختصّون الإجتماعيّون الأمريكيّون أخذوا يغيّرون من أسباب الهزائم الجنائيّة إلى أن رسوا أخيراً على أنّ الشباب الأمريكيّ لا يحتاج إلى سجون إنّما يحتاج إلى قيم وثقافة ومفاهيم مختلفة [1] ! ...

---

(1) تاريخ ١٤ كانون أوّل ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانيّة عن رويترز تقريراً تحت عنوان : (العنف " وباء " الشباب في أمريكا ، والوقاية هي الحلّ لا السجن) . جاء فيه : أوضح تقرير أصدرته جماعات أمريكيّة بارزة عاملة في مجال الصحّة أنّ " العنف " بين الشباب يدمّر العديد من العائلات الأمريكيّة ، وأشار إلى ضرورة تعامل خبراء الصحّة بشكل عاجل مع الأمر عن طريق " الوقاية " . وليس عن طريق السجن أو الإبعاد عن المدرسة . وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكيّة أعلى معدلات لجرائم القتل والإنتحار بين الشبّان في الدول الستّ والعشرين الأكثر ثراءً في العالم . إذ أنّ " واحداً " من بين كلّ " ثمانية قتلى " في البلاد يقلّ عمره عن سنّ الـ (١٨ عاماً) . وفي أعقاب سلسلة من حوادث إطلاق النيران في المدارس ، وحّدت جماعات الرعاية الصحيّة الأمريكيّة جهودها في تشرين الأوّل عام ١٩٩٩ لإختبار مدى العنف بين الشبّان ، وتوجيه توصيات للتعامل مع المشكلة . وأضاف التقرير : بدلاً من الخوف على أبنائنا ، أصبحنا نخاف منهم ، وحتى القتلةُ منهم ... ويقتل الأحداث نحو عشرة أشخاص كلّ يوم ... ليسوا بالوحوش التي يجب أن نرتعد أمامها . وتضمّ الجهة التي تطلق على نفسها إسم " لجنة الوقاية من عنف الشبّان " الأكاديمية الأمريكيّة لأطبّاء العائلة والأكاديميّة لطبّ الأطفال والرابطة الأمريكيّة للعاملين بالتمريض والإدارة الأمريكيّة للصحّة والخدمات الإنسانيّة والرابطة الأمريكيّة للطبّ النفسي . ووصف التقرير العنف بين الشبّان بالوباء في الولايات المتحدة وقان آثاره بآثار الحرب وقال : إنّه أكثر تدميراً من شلل الأطفال أو مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو حوادث السيارات . وأوضح التقرير أنّه في العام ١٩٣٣ تراوحت أعمار ٧٥ في المئة من الوفيات بين الشبان بأسباب طبيعيّة بين ١٥ و ١٩ عاماً بينما في عام ١٩٩٣ بلغت نسبة القتلى في جرائم قتل ، أو من إصابات غير متعمّدة ٨٠ في المئة . وحثّت اللجنة العاملين في الطبّ والتمريض والصحّة العامّة على إتخاذ مواقف ثابتة ضدّ العنف الذي يدمّر عائلات ومجتمعات في أمريكا . وأضاف التقرير " الإيقاف عن الدراسة أو السجن ليس هو الحلّ ، إنّما الحلّ هو في الصحة العامة المتمثّلة في الوقاية . ومن بين التوصيات : تعزيز البرامج التي تخاطب المجتمع ، وتحثّ على الوقاية من العنف ، وتوضح أنّ الشبان والكبار هم في خطرٍ وتزويدهم بمساعدة مناسبة . وأشار التقرير إلى أنّ العنف بين الشبان " مشكلة إجتماعيّة " يمكن تفاديها بإتباع الطرق المتبعة عينها في التعامل مع مشاكل مثل قيام شخص بالقيادة وهو مخمور أو التدخين . ومن بين الإحصاءات المثيرة للقلق : إنّ القتل والإنتحار يأتيان في المرتبتين " الثالثة والرابعة " بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة بين الصبية الذين تراوح أعمارهم بين عشرة أعوام و ١٤ عاماً ، وفي المرتبتين " الثانية والثالثة " بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاماً . والمثير هو التميز العنصري أيضاً في القتل . فقتل الفتيات السوداوات يعادل أربع أمثاله بالنسبة إلى البيضاوات . وتعادل إحتمالات قتل الشبّان السود ١١ مرّة إحتمالات القتل بالنسبة إلى البيض في عمرهم . ويشير التقرير إلى أنّ معدلات العنف بين الفتيات وحملهنّ أسلحة إقتربت من معدلات الفتيان ، ولم يتسنّ الحصول على مزيد من المعلومات . وقدّر التقرير التكلفة الإقتصاديّة لإصابات الأسلحة الناريّة بما بين ١,٣ مليار و ٤ مليار دولار سنويّاً هي قمّة الكلف الصحيّة المباشرة ، يضاف إليها نحو (١٩ مليار دولار) كلَف غير مباشرة مثل الإيرادات المستقبليّة المفقودة بسبب الإصابات .

أليس عجيباً أن تبقى الأسس والمبادئ القانونيّ على مستوى من الهزليّة المخيفة في عصرٍ تغيّرت فيه الوسائل من أجل إعطاء ضمانات أكثر وذات فعاليّة جديّة في ظلّ ثقافة تقوم على معايير النظرة السلبيّة إتجاه الإنسان الآخر ، وفي ظلّ مسؤوليّة إتجاه الحيوان أكثر منها إتجاه الإنسان في زمنٍ تنفقُ فيه " مادونا " مغنية البوب الأمريكيّ أموالاً طائلة على " كلبها " المفضّل ، في ظلّ منظرٍ مخيفٍ من ملايين أفواه الأطفال الذين يلفظون أنفاسهم على الهواء مباشرةً ، وعبر واسطة التلفزة العالميّة . !

هل هذه قيم من شأنها أن تحفظ إنسانيّتنا .!

هل من القيم أن تتعامل الصحافة العالميّة والإعلام مع مشاهد ملايين الأطفال الجوعى والموتى ، وترى في الخبر روتيناً عاديّاً ، لكنّها تحشد أسطولاً هائلاً من المراسلين والمبعوثين الصحافيين وصل إلى أكثر من ألف صحافيّ في أواخر عام ٢٠٠٠ من أجل إلتقاط صورة واحدة لزفاف مادونا الأمريكيّة من المخرج البريطانيّ ، حتى وصلت قيمة الصورة الواحدة إلى أكثر من (٢٠٠ ألف دولار) ! ... أليس مذهلاً أن يصبح الموت جوعاً أو ظلماً بديهيّة إجتماعيّة مقبولة ! .

إنّ هذا بالذاتِ ما بدأت تشكو منه الطبقات الإجتماعيّة الغربيّة في نادي ومعقل الديمقراطيّة الرأسماليّة وحشّدت مجموعات مخيفة للإعتراض عليه بكلّ الوسائل بما فيها شنّ حملات عصيان مدني إبان المؤتمرات الدوليّة السياسيّة أو الإقتصاديّة ما أزعج السياسيين وأحرجهم وأربك ردودهم ، وجعل الصحافة الغربيّة تنبش مضطرّةً مجموعةً من أقوال المفكّرين الإقتصاديين الإجتماعيين حول الجدوى الإنسانيّة لقواعد وأصول قانونيّة تقوم على أساس تقديم الكلاب أوّلاً على الإنسان ، ولا تعترف بمسؤوليّة تضامنيّة إنسانيّة ، في نفس الوقت الذي تُباع فيه لوحة ورقيّة فنيّة لا تتعدّى قيمتها الماديّة أكثر من ٥ دولارات بأكثر من ٢٧ مليون دولار لأنّ الرسام الفلاني رسمها ... تأكيداً لرفاهيّة الأسلوب الذاتي وظلمه ، بعيداً عن الجرح المميت لجماعات هائلة في دنيا البشريّة . !

من الطبيعيّ أن ننكر مثل هذه العدالة القانونيّة وأن نتمسّك جيّداً بقواعد ومبادئ أصّلها الإسلام وهي تقرّ كأساس أوّلي مبدأ أولويّة الإنسان على كلّ شيئ .. وتصرّ على أنّ جوهر التضامن البشريّ هو الذي يتعدّى الإعتراف بحقّ العيش شكلاً ، إلى تأمين فعليّ مضمون ، وهو يحفظ هذا الحقّ ليس من الوجهة الطبيعيّة وحسب ، بل ويشمل التطبيق الفعليّ في دنيا العمل والحكم والعلاقات ، ويدين الموقف السلبيّ الموسوم في ظلّ ميدان جوعى وموتى بأسباب هي بشريّة ، وبصناعة بشريّة وقواعد وقيم بشريّة ، ويرى في شراء لوحة فنيّة لا تتعدّى قيمتها الماديّة ٥ دولارات بعشرات ملايين الدولارات تبذيراً ممنوعاً ومحظوراً وسخيفاً ، ويرفض بشدّة تقديم نفقة الكلاب على البشر ، أينما كانوا ولمن إنتموا ، ويتشدّد في أنّ القاعدة التي تحكم العلاقة البشريّة " ماديّاً وأدبيّاً " يجب أن تتمّ على مبدأ (أصالة الكرامة البشريّة) وعنوان فعليّ في الحكم يقوم على أساس : الرعيّة صنفان : إمّا أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق .

إنّ من حقّ الطبقات الإجتماعيّة في نادي الأغنياء أن تخاف أكثر من غيرها لأنّ مسرح القطبيّة يبدأ من عندها ، وقد ألغى وجودها ، وأرسى مجموعة إنكاريّة لطول مسيرة البشر تكوينيّاً ، وصمّم حياتهم الدنيويّة على مستوىً من الهزيمة الطبيعيّة وحوّلهم إلى دمى ترى مرّةً في الإنتحار مخرجاً ، ومرّةً في الخمرة والمخدرات منفذاً ومرّةً في الجنون والعنف والسطو والإعتداء لذّةً ومحفّزات ...

يجب أن نعلم أنّ الأدوات تغيّرت ، وعليه فإنّ طريقة القوى معها ستتغيّر والخطر يكمن في عقليّة مَن يمسك " زمام المبادرة " وأدوات النفوذ . إنّ في خريطتنا البشريّة جماعات تستفيد من صناعة وتطوّر الأدوات وجماعات هي الأكثر تنوء من الجوع بكلّ أشكاله التقليديّة والحديثة ، في دنيا تتفاوت ثروتها بين أهلها إمتلاكاً وتجرّداً غنىً وجوعاً ، وقد حلّت الصناعات المتطوّرة بين أيدي الناس وفق خريطة متفاوتة مدعّمة بقواعد قانونيّة لا ترى تضامناً قانونيّاً يقوم على أساس مواصفات إنسانيّة عالميّة شموليّة ، مما يسمح بوجود هوّة وفارق واضح بين الأشخاص فضلاً عن الدول ممّا

ينعكس أثرهُ إجتماعيّاً وحياتيّاً وسياسيّاً وثقافيّاً وإقتصاديّاً وغيره من دون تقديم ضمانات من العملاق السياسيّ القانونيّ ...

ومعنى أن تتغيّر الوسائل هو أنّ القوى ستتغيّر ، وبالتالي قواعد الصراع ستحكمها نماذج أخرى قد لا يعرف بها العالم السابق ، حتى أنّ رجلاً واحداً يمكن أن يغزو العالم عبر كومبيوتر شخصيّ ويكبّد العالم خسائر فادحة ويؤثّر على الأنظمة الحياتيّة أو النظاميّة ضمن حدود مذهلة ، ففي ٥ أيار ٢٠٠٠ غزا " فيروس " عنوانه أحبّك أجهزة الكومبيوتر في العالم ، وقد وصفه عدد من الخبراء في فيروسات المعلوماتيّة بأنه الأكثر تدميراً حتى الآن ، وقد ألحق أضراراً بالغةً بملايين أجهزة الكومبيوتر في العالم من دون أن تنجح أنظمة " الحماية " القائمة من الحدّ منه وقدّرت شركة " أي سي أس آي نت " الأمريكيّة في فريجينيا الخسائر الأوليّة في أوّل يوم أكثر من (١٠٠ مليون دولار) ثمّ بعد عدّة أيام قدّرهُ إقتصاديّون وخبراء في لندن بأكثر من (مليار دولار) .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكيّة الأكثر ضرراً . وعادت شركة " ترند مايكرو " إحصاء الأجهزة التي تسببت بضرر فنشرت حصليتها التي تشير الى ان ٣,١ ملايين كومبيوتر أصيبوا بالفيروس . وأضافت إن عدد الاجهزة المصابة في اوروبا ٣٢٥ الفاً في مقابل ١٢٩ الفاً في آسيا و ٥٥ الفاً في جنوب امريكا و ٢٥ الفاً يف استراليا و ١٩ الفاً في افريقيا . وأشارت شركات أخرى لمكافحة الفيروسات الى ان الفيروس ينتشر بسرعة كبيرة ومخيفة ، مع إعتقادها أنّ أجهزة الكومبيوتر المصابة ، هي أكبر ممّا أشارت إليه الإحصاءات وأنّ الخسائر عدة مليارات .

المثير في الأمر أنّ بعض الخبراء أشار إلى إمكانية أن يكون صاحب هذا الفيروس متطفّلاً أو طفلاً ، مع الإشارة إلى أنّ هذا الفيروس هاجم أنظمة وزارة الدفاع الأمريكية ومجلس العموم البريطاني وكبّدهما خسائر فادحة . وأصاب الأنظمة العالميّة بإرباك كبير ، وصفهُ الأمريكيّون بأنّه " أكبر " من حرب عسكرية ... إنّ هذا واحدٌ من أسلحة الدمار الشامل المتطوّرة ضمن مستويات ومقاييس معلوماتيّة وقد ظهر أنّ

وراء هذا الفيروس شابٌ وأخته من " الفليبين " وهو قابعٌ في زاوية من أرجاء الأرض البعيدة . يشنّ فيها حملةً عنيفة على الأنظمة التي أصبحت بنية أساسيّة في عمليّات تواصلنا بمعناها الأشمل . مما دعا الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوط جبّارة من أجل القبض على الفاعل ، وقد بعثت الخبراء الى الفليبين الفقيرة من أجل حلّ هذا اللغز الذي أدخل العالم في حيرةٍ . وقد تمّ إلقاء القبض عليه فعلاً .

إنّ هذا خير مثال على تحولات الصراع بتحوّل الوسائل وتطوّرات الكشف العلمي التي تلازمها مجموعة من قواعد تعتبر ملازمة لآثار الكشف العلمي ونتائج الزمان . وبالتالي فان توزيع القوى المتطورة بين الدول سيؤدي الى فرز هيمنة نسبية تكبر أو تصغر حسب الفارق بإمتلاك وسائل الهيمنة التكنولوجيّة . وهذا ما تعاني منه دول الجنوب ، أمام هيمنة دول الشمال التي تمتك سلاح العصر التكنولوجي الذي اختصر الكثير من المفاهيم ، وأعاد رسم قواعد أخرى للتواصل والجغرافيا والهيمنة في مجالات الإقتصاد والعسكر والحضارة ، عبر أهمّ الوسائل بدأً من السلاح الإلكتروني وصولاً إلى شاشة التلفزة والإنترنت وصناعة الفضاء ، وربّما دخولاً في عالم صناعة " النخب البشريّة " وفق موازين مخيفة ومرعبة .

وليست الحربُ حكراً على نادي الغنيّ والفقير ، فإنّ بين الأغنياء حرباً هائلة بدأت تناقضاتها تتطوّر أكثر وتنمو ، وسط زحفٍ سريع بين القوى الغنيّة إلى منصّة القمّة ، وقد تداخلت خيوط الصراع وتنوّعت وتجسدت في شتى مجالات العالم وكان من ضمن أدوات الصراع تلك السيطرة على الجغرافيا التي تحمل في رحمها المواد الأوّلية يضاف إليها حرب " فتح الأسواق " الإستهلاكية ، التي تعتبر فيها الكميّة السكانية لدول الجنوب هي الأولى عالميّاً من الجهة الكميّة . وما مثال حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) إلا دليلاً واضحاً على حرب الإستنـــزاف الأكثر عالميّة والتي تتبطّن علامةً متطوّرةً من صراع القوى النافذة للسيطرة على آبار النفط للتحكّم بالإقتصاد العالميّ ، وقد فسّره كثيرٌ من الإقتصاديين والمراقبين على أنّه حربٌ أمريكيّة

للسيطرة على بنية الإمتدادات النفطيّة التي تغذّي أوروبا واليابان والصين وغيرها من القوى الإقتصاديّة القويّة أو الصاعدة ...

وما إن سقط جدار برلين ، وإنهار الإتحاد السوفياتي ، حتى وُلِد كيان سياسيّ وبيئة سلطويّة مختلفة تماماً عمّا كان في الماضي ، وأخذت معالم الصراع تتطوّر أكثر من نواحٍ عدّة ، فالأوروبيّون طوّروا الوحدة الجمركيّة إلى وحدة إقتصاديّة وخاضوا تجربة الوحدة الماليّة (منطقة اليورو) وهم الآن يطوّرون هذه الإنجازات لتتجسّد على شكل نهائي بـــ " وحدة سياسيّة " ويصرّون على انّهم يريدون أن يلعبوا دوراً أكبر في مسرح العالم . أمّا الأمريكيّون فقد طوّروا من قدراتهم بشكلٍ مذهل بعد التسعينات وخاضوا معالم إقتصاد جديد ، ويؤكّدون على أنّهم سينافسون على " قيادة العالم " لمدّة قرن كامل . بينما تُطوِّرُ اليابان نفسها ، بنيتها ، وقواها الإقتصاديّة والتكنولوجيّة ... من أجل منافسة أكثر إرغاماً للطرف الآخر . وهكذا تطوّر القوى أساطيلها وأدواتها وأهمّها الإقتصاد من أجل خوض مرحلة متطوّرة من الصراع في عمليّة تسابقيّة إلى رأس القمّة من أجل كسب المزيد من أدوات النفوذ العالميّة .

وعليه : فإنّ المبارزات العالميّة ستكون أكثر سخونة في ظلّ عولمة تناقضيّة سقطت فيها الصداقات في ظلّ صراع الموز والرقائق والمعلوماتيّة وفتح الأسواق والسيطرة على الفضاء المدنيّ والعسكريّ وشبكات الأمان الإقتصاديّ والسياسيّ وغيرها ، ومنذ زمنٍ مضى بدأت أشواط الحرب بـــ " بُنى " مختلفة ، حتى وصلت إلى نادي الرأسماليّة بقوّة متناقضة جداً فتجسّدت على مستويات مختلفة كان آخرها عقد عزم الأوروبيين قبيل نهاية عام ٢٠٠٠ بقليل على إنشاء قوّة ضاربة عسكريّة أوروبيّة ، تكون بمثابة درع أوروبيّة للحدّ من الهيمنة الأمريكيّة التي تصرّ على التدخّل في الشؤون الأوروبيّة ، ممّا أثار حفيظة الأمريكيين الذين ما تركوا نافذةً للهيمنة إلا طرقوها بقوّة للتأثير على عزيمة الأوروبيين ، وتلغيم وحدتهم الإقتصاديّة ... ومن أمثلة الصراع الحادّ الذي يشنّه المعسكران في ميدان الصراع الإقتصاديّ حرب الضرائب الجمركيّة التي تجيد

أمريكا فرضها على الأوروبيين ، حتى أنّها في دفعةٍ واحدة فرضت " ضرائب جمركيّة " على سبعين سلعة أوروبيّة كـ " عقاب " للأوروبيين و لم تنجُ من اليابان من هذه الحرب التي هي ذات وصف إقتصادي من دون هويّة أو جنسيّة أخرى . حتى أنّ أمريكا أرغمتها على زيادة حصة الشركات والسلع الأمريكية في السوق اليابانيّة وفق نموذج معاملة تفضيليّة .

وتجسدت " حرب الاقتصاد " بين فريق الديمقراطية الرأسماليّة الواحد _ الذي كان في خندقٍ واحد يواجهُ المعسكر الشرقيّ الإشتراكيّ الشيوعيّ — في مفاوضات الغات ، ومعايير تحديد المنظمة العالميّة للتجارة ، وعبر خروقات قوانين هذه المنظمة عبر إنتاج سوق رمادية خروجاً على منطقة الأبيض والأسود فيها ، وتشكيل مجموعة تجارة ذات جزر تفضيليّة تعمل على مستوى دروع إقتصاديّة ضمن أنظمة وقواعد من أجل الإستفادة القصوى من تغيّر أدوات النفوذ حتى مع وجود المنظمة العالميّة للتجارة . مثل الإتفاقيّات الجانبيّة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وآسيا والإتحاد الأوروبيّ . وغيرها من وحدات وإتفاقيّات محوريّة ، لتشكّل معسكراً شرساً بالمعنى الإقتصادي في حرب التكتّلات التي ستكون السمة الأبرز في النصف الأوّل من القرن الواحد والعشرين ...

وقد إستمرّ النـــزاع شموليّاً وتصاعديّاً ليشمل كلّ شيءٍ حتى الموز بين الأوروبيين والأمريكيين . فدخل الموز على خطّ النـــزاع الساخن الذي جعل من الكاريبي نقطة نزاعٍ ساخنة مما دفع الأمريكيين إلى شنّ حملة عقابيّة جمركيّة على (٧٠ سلعة أوروبيّة) عام ١٩٩٩ . وتطوّر الصراع وشمل كافّة الأدوات الماليّة والنقديّة والإقتصاديّة بالمعنى الأعمّ لهذه الكلمة ، ودخل الينّ والمارك والفرنك والإسترلينيّ والدولار وغيره من العملات ثمّ اليورو في حربٍ دامية وأكثر نزفيّة ، وكانت أكثرها في مواجهة الدولار الذي يعتبر ورقة تقاسُ بها قيم السلع وبها يُوفى الدين عالميّاً ، ممّا أعطى السلطة النقديّة والماليّة والسياسيّة الأمريكيّة دوراً من أخطر الأدوار في التأثير على قيم

السلع التجاريّة في كلّ أنحاء العالم ، وكانت لعبة تقليص الدولار مرّةً وإغراق السوق به مرّةً أخرى من اللعبات المفضّلة أمريكيّاً في عمليّة توجيهيّة تسويقيّة للسلع الأمريكيّة وهذا بدوره أثّر تأثيراً حادّاً على أسواق الصرف الأوروبيّة والآسيويّة ، بل أثّر على العالم جميعاً .

وعلى حدّ قول بعض خبراء الإقتصاد فإنّ بين يديّ الأمريكيين سلطة نقديّة عالميّة حاكمة في كلّ أنحاء العالم ، وهي أساس تسعيير عالميّ لكلّ قيم السلع ، وهي تؤثّر على قيمة الين والمارك وغيرهما ، بل حتى على اليورو الذي يأمل الأوروبيون عبره دخول العالم من نافذة الإعتماد على سعر اليورو بهدف مشاركة الأمريكيين في التحكّم بأسعار الأشياء وقيم الأموال . وبإعتراف الأوروبيين فإنّ " اليورو " خسر أكثر من ٢٨ نقطة من سعره الحقيقيّ في مواجهة عدّة عقبات أهمّها الدولار وقد إستفاد الأمريكيّون من هذه الوسيلة إلى أبعد الحدود ، وعلى حدّ تعبير أحدهم فإنّ الأمريكين لديهم مطبعة نقد العالم ، فيطبعون من ورقة الدولار متى يشاءون الكميّة التي يريدونها .

يُشارُ إلى أنّه ومنذ العام ١٩٤٥ ظهرت علامة واضحة لحكم ثنائي : الولايات المتحدة ومن ورائها المعسكر الرأسماليّ والإتحاد السوفياتي من ورائه المعسكر الإشتراكيّ في زمن كانت آلة الحرب على مستوى عالميّ عنواناً إستراتيجيّاً فاصلاً يضاف إليها معسكر الإقتصاد البنيويّ السوقيّ .

في ظلّ ذلك الزمن كان السلاح يصنع الكثير من نتائج النفوذ وكانت الحرب العسكريّة تحدد بنسبة كبيرة سلوكيّات القوى ومعالم السيطرة ومعاني الإنتصار والهزيمة على الساحة الدوليّة ، أمّا اليوم فإنّ العالم تغيّر وتبدّل بتبدّل الأوضاع والظروف والوسائل وأصبح من شأن فتىً ذكيّ أن يلحق بشبكة الكومبيوتر العالميّة أعتى الخسائر والأضرار عبر فيروس معيّن وبهذا تتغيّر مواقع الحرب ونوعيّتها وتصبح آله الحرب العسكرية أقل شموليّة أمام غيرها من الأدوات في ظلّ قيم وظروف وبيئة وإكتشافات مختلفة . هذا ما جعل وزير خارجيّة الولايات المتحدة كسنجر يردّد على أسماع القيادة

الأمريكيّة إنذار السرعة في إستعمال أدوات السلم والإقتصاد لربح " سبقيّة المبادرة " لأنّ أدوات النفوذ الأكثر شمولاً أصبحت بيد الإقتصاد بمعناهُ الواسع وحدّدت من نطاق إستعمال آلة الحرب ، وهذا صحيح جدّاً لكنّ البنية العسكريّة والتكنولوجيّة تظلّ معلماً أساسيّاً في " أقانيم القوّة " بالمعنى الشموليّ .

ومع أنّ إمتلاك المعسكرين للسلاح النووي أسقط روح المبادرة في حرب كونيّة من طرف ممّا جعلهُ رادعاً وضمن هذا الإطار . فإنّه فتح باباً واسعة النطاق لحرب خلفيّة خطيرة أطلق عليها الزعيمان يوماً ما إسم " الحرب الإقتصاديّة الإستراتيجيّة " وكانت حرباً تاريخيّة حبس فيها كلّ طرف أنفاسهُ ، وعضّ كلّ واحد منهم على الجرح ، لكنّ السوفيات ولأسباب إقتصاديّة صرخوا أوّلاً ، فأصبح الإقتصاد عرشاً مخيفاً عند معسكر ومعلماً تاريخيّاً وأكثر جوهريّاً عند آخرين ، فقد إستطاعت أمريكا ومن ورائها المعسكر الرأسماليّ من أن تدمّر أركان الدبّ الروسيّ النوويّ العسكريّ بضربات إقتصاديّة متتالية ومتطوّرة وقاتلة ، فأنهت عصراً مخيفاً من ثنائيّة المعسكرين لتبدأ حقبة أخرى في عالمنا البشريّ .

بهذا يمكن أن نشير إلى مستوى قواعد وأدوات الصراع وتطوّرها من حجر إلى أداة حديديّة ميّتة ، إلى حرب أتوماتيكيّة معلوماتيّة كومبيوتريّة كونيّة ذكيّة جدّاً ... تتجلّى من خلال حصاد علمي تقنيّ سوقيّ إقتصاديّ عسكريّ سياسيّ وعلى قدر ما في جعبتك تكون فيه قوّتك وتأثيرك على العالم ... لقد أصبح للشركات العابرة للقارات إسم الإمبراطورية المخيف فقد إستطاعت أن تزعزع أنظمة وتسقطها وتؤثّر بأخرى وتضغط على ثالثة وتخوض غمار حرب سلب السيادة التي كانت يوماً مات من أعمدة فكرة النظام العام والأسس العليا التي يقوم عليها الإجتماع السياسيّ ، وأصبح للنافذين عالميّاً ناد من خلاله يقرّرون قيم الأموال والسلع ، فمن شأن اجتماع دول السبع الصناعيّة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، كندا ، ألمانيا إيطاليا ، كندا ، فرنسا) وأضيف إليها فيما بعد روسيا ، أن يقرّروا نظام " النقد العالمي " ويؤثروا تأثيراً بالغاً في

الدورة المالية العالميّة وقيم الأشياء والسلع . ومن منظار إقتصادي لا توجد دولة ذات هيمنة مطلقة ، نعم توجد أكثر زعامة وأكبر نفوذاً من غيرها في نسب الحصص والفوائد والأدوات ممّا يعني أنّ القطبيّة الواحدة ليس مطلقة إنّما هي نسبيّة ، لكنّها خطرة جدّاً وإحتكاريّة ومخيفة .

إنّ اليابان وألمانيا وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول النافذة إقتصاديّاً تشارك في حصّة عالميّة منافسة ، ممّا دفع الأمور نحو إعلان حروب مختلفة في عالم الإقتصاد بين الفرقاء الأقوياء ، ويعتبر المنافسون الجدد وضمن إطار آخر كالإتحاد الأوروبي وبعد دخول منطقة اليورو وتطوير الإتحاد منافساً قويّاً وشرساً وسيصبح خطيراً جدّاً على الأمريكيين إذا تمّت الوحدة السياسيّة وسينافس على قيادة العالم بقوّة وهذا ساعد على وضع عراقيل أمام النفوذ الهائل لـــ " الأمريكيين " الذين يريدون كلّ شيئٍ من دون مقابل ، فاليابان وألمانيا وغيرهما من الدول الصناعية ينافسون بقوّة في ميدان الاقتصاد الذي يشكلّ القائمة الحقيقيّة لوجود أو عدم وجود الدولة بمعنى النفوذ الذي يتجاوز الحدود وعلى نسق العولمة ..

وبالتالي فإنّ التعددية الإقتصادية وإن كانت نسبيّة فإنّها ظاهرةٌ وجليّة في بداية القرن الواحد والعشرين ، وتعتبر اليابان ثاني إقتصاد عالميّ منافساً معتبراً في وجه الأمريكيين ، وقد لعب اقتصاد الياباني دوراً أرعب الأمريكيين وأخرج الرئيس الأسبق رتشارد نكسون عن صمته ليعلن أنّ اليابان " عدوّ إقتصاديّ " محتمل ، وصوّرها في كتابه أمريكا والفرصة التاريخيّة ، على أنّها مصدر تهديد لقيادة الولايات المتحدة في فصلٍ ، نبش فيه مخاوف الأمريكيين ، وختم : بأنّ نزاعنا مع اليابان ليس أمنيّاً وإنّما هو إقتصاديّ .

إنّ هذا الإقتصاد اليابانيّ إستطاع يوماً ما أن يؤثّر بقوّة على المستر " دولار " ووصفه الأمريكيّون وهم يتجرّعون العلقم بأنّه " الإقتصاد المعجزة " ومع أنّه يرقد منذ الأزمة الآسيويّة ركوداً غير فنيّ لكنّه ما زال قويّاً وثانياً في العالم إلا أنّ المشكلةَ تكمنُ

في فقدان بنية عسكريّة وسياسيّة أثّرت في فقدان فرص توسع أسواق السلع اليابانيّة على نحوٍ أفضل ... ومع هذا يضرب بقوةٍ نسبيّة جيّدة في الأسواق العالمية ، خاصة في مجال الإلكترونيّات والسيارات والعديد من " السلع " التي تعتبر اليابان فيها الأولى عالميّاً .

لقد فهم عالمُنا اليوم أنّ " نظام القواعد " للعب مباراة الإقتصاد القاتلة تغيّرت جدّاً عمّا مضى وأنّ اللاعبين فيها تمرّسوا على ممارسة نفوذ الحروب بشتّى أنواعها الشموليّة بعيداً عمّا يسمّيه طلاّب حقوق الإنسان قيماً ، ويسمّيه نكسون بالمثاليّة وعدم الواقعيّة ويحذّر من هذه اللعبة ويؤكّد على أنّها سياسة تكتيكيّة بإسم مصطنع لكسب أوراق أكثر وأكبر ، ومساحات إستعماريّة إقتصاديّة تحت ذريعة إنسانيّة . وأنّه ليس شيئٍ منها مأخوذ بعين الإعتبار من الوجهةِ الإستراتيجيّة السياسيّة العالميّة . وإنّما هي حربٌ يكون فيها كلبُ الملياردير أهمّ من كلّ سكّان أفريقيا وجوعى العالم وموتاه ، ليس فيها ما يصرخ من أجله مناهضو العولمة قيماً إجتماعيّة وحقوقيّة وضمانات إنسانيّة وأنّ ما يسمّيه الطبيعيّون بإسم وحدة الطبيعة البشريّة ليكسبوا وصفاً آخر إسمهُ إشتراك النوع البشريّ بضماناتٍ وحقوقٍ يجب أن تكون مضمونةً . ما هو إلا بعثرة قانونيّة يحكمها غنيّ وقاطرات ماليّة وغير هذا كلّه سراب .

ولأن المسرح العالمي غير محكوم بــ " حكومة عالمية " تضع قوانين عالميّة وتفرض احترامها وتنفيذها في الميدان العالميّ ، فقد ظهرت قوانين وطنيّة تتجاوز الإتفاقيات والأعراف الدوليّة ، وذلك ضمن مقادير تعتمد على الوسائل والأدوات والمواد في كسب صراعها وفرض إرادتها في المسرح الدوليّ . بعيداً عن مواثيق الحقوق والقيم الحقوقيّة للأفراد والنوع البشريّ . وإذا نظرنا إلى الأمام وما سيكون عليه المستقبل ، فإنّ " حرب الإقتصاد " ستكون " عنوان السلوك الدولي " وستكون المنافسة الإقتصادية قاتلة وعليها تعتمد إستراتيجيّة الوحدات السياسيّة " العالية الأداء " وصاحبة الملكيّة للوسائل المتطوّرة والنافذة وسيكون أبطال الصراع في الرتب العالية ثلاثة هم :

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وسيبرز دور جانبي على محيط الهادئ للصين والعديد من الدول ذات الإقتصاد المرتبط بقاطرات الدول الصناعيّة وشركاتها العابرة للقارات مثل بعض نمور آسيا ...

ونتيجةً للتغيرات السريعة فان قواعد اللعبة ستكون أكثر تطوّراً ، وأنّ عناوين الثبات ستكون مفقودة نسبيّاً وستتغيّر النظرة إلى " الخطأ والصواب " من زوايا إقتصاديّة تنافسيّة ، وأنّ ما كان بالأمس خطأً فادحاً قد يكون في الحرب العالميّة الإقتصاديّة هذه ضروريّاً ، ومن اللطيف أن نعلم أنه في الوقت الذي تدور فيه رحى الخصخصة في روسيا وقد كانت جريمة لا تغتفر إبّان عصر الإشتراكيّة ، فإنّ زيادة التأميم تتضاعف في الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وهي مهد الحريّة الفرديّة ورأس الحربة في الصراع ضدّ الإشتراكيّة ، مما يعني أنّ قواعد الصراع في المسرح العالمي تتغيّر ولا تحكمها أفكار مسبقة . ولا قداسة بعد أن ألقت أنظمة المال عباءة الراهب ، وكلّ شيئ مباح في قاموس المخابرات إذا توقّف أمر قيادة النظام العالميّ عليه ، من تجارة مخدّرات إلى بيع أعضاء البشر إلى بيع نساء أوروبا الشرقيّة بمزادات علنيّة وقحة ، من أجل التجارة بممارسة جنسيّة ودعارة ، لما لها من فوائد ربحيّة وماليّة ، من شأنها أن تزيد في وفادة السياحة الجنسيّة إلى الأقطار المرموقة من هذه الجهة ، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تحصد سنويّاً أكثر من ٦٥ مليار دولار كــ " سياحة " ومن المعلوم أنّها تعتبر معهد الدعارة ومقرّ اللواطيين ، والسوق الأساسيّة عالميّاً لإستيراد العاهرات من أوروبا الشرقيّة وروسيا وغيرها من الدول .

خاصة أنّ أفكار الإقتصاد الفرضي تثير الكثير من الرعب وان كانت هذه الفكرة نسبيّة في إطار نظريّة وسائل التحكّم الإقتصادي لكنّها مخيفة وآثارها من شأنها أن تجرّ العالم إلى كارثة ، وأن تنهار قوى إقتصاديّة كانت يوماً ما عماداً مهمّاً في ظلّ العولمة . ومن البديهيّ أنّ ظاهرة الإفلاس ستكون سمةً عالميّة ، في كلّ أرجاء البلاد بما فيها النوادي الغنيّة حتى أنّ الأمريكيين أخذوا يشكون من أزمة عولمة في شتّى جهات

البنى الإجتماعيّة والحضاريّة والإقتصاديّة والسياسيّة وغيرها لأنّ النظم الطبقيّة وصراع الطبقات ـــ على مستوى الإجتماعيّة العامّة وليس على مستوى فكرة ماركس ـــ يتأثّر بنفوذِ الأقوياء ويجسّد نتائج أقلّها أنّ الضعيف يبدو مسحوقاً ، ومعهُ : أليس من الطبيعيّ أن يشكو غير الأثرياء من طبقات النادي الغنيّ . ! بل من " غير الطبيعيّ " أبداً أن لا يصرخ غير النافذين من هول الأزمة والنتائج التي تمارس عبر نفوذِ الأقوياء .

إنّ الأضعف سيصاب بخسارة ، تكون فيها المنفعة لصالح القوى في ظلّ قواعد تنافسيّة أقلّ بكثير من أخلاقيّة فضلاً عن الضرورة الإجتماعيّة . فالحكومة الأمريكية ومنذ التسعينات تقيم مجموعة مهمّة على أساس قواعد " الحراسة القضائية " وذلك على العديد من بنوك الإدّخار والإقراض حفظاً لهذه البنوك من الإفلاس الذي طال بعضها بسبب المنافسة الحادّة وإفلاسات قطاعات أخرى أثّرت على ماليّتها الكليّة وأسقطتها من الناحية الإقتصاديّة بل وتتابع الولايات المتحدة مشروعاً دقيقاً في مضامين التأميم بسبب إنهيار جانب هام من قطاعها المصرفي منذ عام ١٩٩١ وقامت بإدارة أصول خاصة تتجاوز منذ ٥ سنوات ألـ ٣٠٠ مليار دولار حتى أصبحت شركة حكومية أمريكية " أضخم مالك " للعقارات في أمريكا . لقد كان ناتج الولايات المتحدة القوميّ (٦ آلاف مليار دولار) سنويّاً في منتصف التسعينات ، وقد تأثرت بالهزائم التي لحقت بقطاعها المصرفي مما دفعها إلى خوض غمار (التأميم) بهدف الحفاظ على صحّة الكتلة النقديّة والدورة المالية .

لقد نسف التطور التكنولوجي العديد من قوانين لعبة الأمس . وأسقط استراتيجيّات الماضي ، إنّ الثورة الخضراء ، وثورة علم المواد ، هيمنت على قواعد التفكير وأسقطت تنافسيّة " موارد الطبيعة " .

وعليه : لم يعد البلد الذي يملك الموارد الطبيعية يعني أنّه غنيّ وإلا كانت أفريقيا عاصمة العالم الإقتصاديّ كما أنّ ثورة الإتصالات والحاسوبات الآلية كتبت قواعد أخرى في عالمنا اليوم وهي تحرّر المزيد من قواعد الهيمنة والنفوذ .

إنّ المنافسة اليوم تدور حول : من يصنع أفضل المنتجات بأقل الأسعار ؟

من يرفع مستويات المعيشة بسرعةٍ أكبر ؟

من لديه قوّة العمل بالكمّ المطلوب والمنفعة المطلوبة ؟

من يستطيع أن يحتكر الأسواق إستثماريّاً وبيعيّاً وبنسبةٍ هامّة ؟

من هي السلعة التي تستطيع أن تصمد في السوق أمام منافسة الأفرقاء الآخرين في عمليّة تطويريّة ؟

من عنده المعدّات الأفضل والبحث والتطوير ومراكز الدراسات والنتائج ذات الضمانة الحقيقيّة التطويريّة ؟

من لدية القدرة الأهمّ في مجال تنظيم العمل والتسويق من يقدّم السلعة بأقلّ من غيرها وينافس ضمن برامج بيعيّة تقسيطيّة أبعد عن الإرهاق للمستهلك ويثبت في السوق مع ذلك ، ويتابع البحث التطويري وينظّم العمل بهدف الجودة النوعية والكميّة ويصدّر تكنولوجيا جديدة ؟

من يستطيع أن يسيطر على الإرادات السياسيّة لفتح الأسواق وتسويق البضائع الإقتصاديّة بما فيها آلة العسكر والحرب ؟

إنّ هذه وغيرها مضامين جديدة وتحتاج على قوى جبّارة ، وقواعد مختلفة عمّا مضى من أجل تصنيف الجبّارين الذين يخوضون الحرب فعلاً في عمليّة إستفزازيّة تنافسيّة لا مثيل لها من قبل . وعلى أساسها تتماشى القاطرات الماليّة والشركات العابرة إلى كافّة الأرجاء ، وتؤسس لسلوكيّات إقتصاديّة وتحفيزيّة في عالم التجارة والتسويق .

من هنا ستكون العولمة قانوناً جبريّاً (وإن كان في اصل وضعه تابعاً لإرادة المهيمنين عليه) قانوناً يخطّه العمالقة ، ويسطّرون قواعدهُ من دون سابقِ إنذار وستكون هذه الجبريّة نظاماً يتحكّم بها القويّ ممتهناً قناعات الغزو الإقتصادي بمعناه الحاد بعيداً عن قواعد الأخلاق وحقوق الإنسان ... وإن لم تبادر الدول النامية إلى خلق " كتل تحكّم " ولو ضمن مجالات الممكن وتزيد من مبادلاتها فيما بينها ، فإنّ " تفكيك

الحدود الجمركيّة " وفتحها أمام السلعة ورؤوس الأموال الوافدة من مصانع الدول الصناعيّة سيؤدي إلى انهيار فعلي لن نعرف معانيه المأساويّة إلا بعد نصف قرن على بداية التجربة على الأكثر لأنها ستكون مغايرة لما يمكن أن تنسجه الكلمات .

قوانين السوق والعولمة

(السوق هو ذاك " الميدان " الذي هوى فيه الجبابرة ، وانهارت فيه كبرى الممالك ، ونُسِفت فيه أركانُ دول ، وتفتّتت فيه قوىً ومعسكرات ، كانت تتحكّم بهرميّة نظام العالم يوماً ما ... هذا السوق الذي لا يعرف صديقاً ولا حليفاً ولا رحمةً ولا عاطفة ...) . في هذا السوق تهاوى الإتحاد السوفياتي وتفكك إلى جمهوريّات فقيرة ، تستجدي دول العالم بشيئ من المال ، الذي كانت توزّع أضعافه بالمئات على حلفائها في المعسكر الشرقي . وهي الآن تدفع ثمناً باهظاً ، تجسّد في بداية مريرة ، كشفت عن نهاية مشروعها النفوذيّ ، بل وإنهيارها إلى مستويات لم تكن متوقّعة من قبل ... وكما قيل فيه : إنه اليد الخفيّة التي أسقطت " تاج العظمة " عن رأس سيّد الأقطار الجغرافيّة السياسيّة ، منذ زمنٍ بعيدٍ وما زال ... هكذا نظر العالم إلى السوق وما فيها من قوانين مزاجيّة يحكمها الاقوى .

السوق : عبارة عن (حرب السلع ورؤوس الأموالِ) والوحدات المالية والمواد عبر مجموعة من تعقيدات وتداخلات سياسيّة وإقتصاديّة وعسكريّة وبيئيّة وبنيويّة وخلفيّة وغيرها ، ليس فوقه قانون عالميّ ، ولا محكمة قضائيّة عالميّة ، ولا سلطة تنفيذيّة عالميّة ، إنّه مخلوق عجيب ، ناظمه الوحيد ـــ بنسبة هائلة ـــ النفوذ ، بكلّ ما يعنيه النفوذ من معنىً ، وخلفيّات وسببيّات مشاركة ، تشاطرها قوى مالية ونقديّة مدعومة بخلفيّة سياسية من الطراز الأوّل ، بهدف تزويد خريطة الهيمنة وموازين القوى بشيفرة تتكلم بـــ " لغة الأرقام " ، ومقادير النمو ، ونسب البطالة وأسهم البورصات لا سيما التكنولوجيّة منها ، ومنحنيات الذبذبة السلميّة لسعر العملات ...

وهذا كما ترى " خوضُ غمارٍ " أين منه حروب الماضي وصراعاتها ... في هذه السوق نام " بيل غيتس " مالك شريكة مايكروسوفت المصنّف لعدّة سنوات

الرجل الأغنى في العالم برأسمال تجاوز ألـــ ١١٠ مليارات دولار وإستيقظ على تهاوي أسهم شركته في البورصة العالمية إلى درجة خسر فيها بمقدار ثلاثة أيام ٦٠ مليار دولار وذلك في شهر نيسان عام ٢٠٠٠ .

في هذه السوق لم تعد الدولة المصمّم والمهندس ، والمنظّم المتدارك القابض على المنحينات والأمور ، بل تقلّصت نسبتها من صناعة النتائج إلى مستويات مختلفة من دولة إلى دولة ، ولكنّها في كلّ بقاع العالم إعترفت بعجزها أمام واقعٍ مختلف ، وأدوات متغيّرة ، وإعتبارت متعدّدة ، وكشفت أنّ شركاء متعدّدين داخليين وخارجيين يلعبون دور الشريك الفاعل هندسةً وإيقاعاً وتنظيماً وخروقات وهدنةً وحروب ...

فقد كانت (مارغريت تاتشر) رئيسة وزراء بريطانيا السابقة عام ١٩٩١ تظنّ أنّ السياسة المالية هي التي تقررها داخل الكيان البريطاني ، لذا لم تتنازل عن إختصاصاتها الماليّة ومنعت نقل بعضٍ منها لصالح البنك الأوروبي وذلك بهدف التحوّل إلى الوحدة النقدية الأوروبيّة ، إلا أنّها أدركت فيما بعد أنّ القطار سبقها ، وأنّ السوق هزّت فكرها وأدّت إلى خسائر فادحة . وسلبت منها بنسبة هامّة ما كانت يوماً ما تراهُ حكراً سلطويّاً (السيادة المالية) وبنسبة كبيرة ، ليس لشركاء محليين وحسب ، بل لشركاء هم خارج الحدود ، والتي منها الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن قاطرات المال والشركات العابرة ، ونتج عن هذا أنّ رئيسة الوزراء هذه شاهدت بأمّ عينها الأزمة النقدية المالية التي أثّرت ببريطانيا بدأً من ساعات الإنهيار الذي لحق بسعر الصرف وصولاً إلى سلسلة التفليسات ، وأزمة الإنكماش وغيره الذي لحق بالاقتصاد الوطني حتى أنّ القرارات الماليّة كانت في بعض الأوقات لا تصمد إلا لساعتين أو أقلّ ... !

من الطبيعيّ أن تواجه مشاركة نافذةً وفاعلة في عالم تتهاوى فيه أدوات الممانعة والمداخلة والمشاركة من وراء الحدود ، في ظلّ تقسيم حادّ للعمل والسلع

والخدمات العالميّة ... ممّا يعني أنّ ما نسمّيه (إستقلالاً ذاتيّاً) أصبح أمراً خياليّاً وتعتبر حاجة البلدان إلى بعضها البعض أمراً ضروريّاً محسوماً . لكنّ الفرق بينها أنّ بعضاً منها لا تملك سلاحاً للضغط والنفوذ ، والبعض الآخر يملك كلّ الأدوات التي تجبر الآخرين على الرضوخ لإرادته . لكن لا يعني هذا أنّ التوزيع سيكون حتميّاً إلى الأبد . بل إنّنا نجد تغيّرات خطيرة من شأنها أن تمسح دولاً من العالم على مستوى المشاركة خاصّة فيما إذا إنتهت المواد الأوليّة .

في الماضي كانت الدولة هي الوسيط الحصريّ على مستوى المبادلات بين الدول ، أمّا اليوم فقد اصبح الأفراد شركاء أساسيين ، بل النظام الدولي المالي النقديّ الإقتصاديّ حكر عليهم بنسبة هامّة وسط أدوات تتيح لهم دخول العالم من نافذة الإنترنت ، في المعاملات الماليّة والنقديّة والإقتصاديّة وغيرها ، وهذا العالم الذي حجّم العالم الكبير إلى مستوى شاشة كومبيوتر لا تتجاوز " كفّ اليد " لتكون وسيطاً ماليّاً معلوماتيّاً نقديّاً سياسيّاً إقتصاديّاً ... من الطبيعيّ أنّه يختلف عن عالم علاقات الأجساد وإنتقالها من زوايا ومساحات ماديّة إلى أخرى ... كما أنّ العالم الذي إستطاع أن يجعل من النفايات مادّة إقتصاديّة ، بل طبيّة وهامّة ، وأحال بيضة الدجاجة إلى عقاقير وأدوية لأهمّ الأمراض ... بديهي أن يشهد سوقهُ حالةً مختلفةً مّا كنّا نراهُ أو يراهُ آباؤنا والأجداد ...

من اللازمِ أن يتغيّر نفوذ العالم قياساً على نفوذ الأدوات ، وأن يحتلّ فيه الرتب الأولى من يملك النسبة الأهمّ والأكثر من تلك الأدوات ، وأنّ من لا يملك مستوى من المبادلات السلعيّة سيكون الأضعف بكثيرٍ ممّا نتصوّر ، وأنّ إختراع السلعة لن يكون سهلاً ... وفي عالمٍ إختلفت فيه القيم الفكريّة وتحوّلت لإعتبارت معيّنة ليست ضروريّة في العديد من الأحيان ، فإنّنا نشهد آثاراً تتناسب معها ، حتى أنّ منتجي أفلام الدعارة يحصدون أموالاً وقيماً ماليّة في كثيرٍ من الأحيان تتجاوز قدرات دول ! وهذا أمر واقعي لا خيالي ، إلى درجة يعتبر فيها ممثّلو الدعارة من الوحدات الماليّة القياسيّة النافعة

جدّاً إقتصاديّاً ، كما أصبح قطاع " دور الأزياء " من أهمّ مصانع المال وتحويلها وتطوير منافعها ... ممّا يدلّ على أنّ تحوّلات السوق كانت عنيفة وثوريّة ومتغيّرة ومثيرة للجدل والرعب في آنٍ واحد ... سوق يشهد في بداية القرن الواحد والعشرين أعلى نسبة عالميّة من بيع أعضاء البشر على طول العمارة السياسيّة ... سوق تباع فيه سنويّاً وإستناداً إلى إحصاء صدر في أوّل عام ٢٠٠١ أكثر من (٤ ملايين إمرأة) في أسواق العالم الصناعيّ الغنيّ وغيره ...

والأكثر من هذا وذاك ، إنّنا نجد السوق تقوم على نوعٍ من الإفتراس الذي خلّف كمّيات هائلة من إنهيارات الوحدات الأضعف ومن وراء كلّ هذا إستراتيجيّات كبرى تخوض غمار هذه الحرب بكلّ قواها المتطوّرة تقنيّاً وتكنولوجياً وإقتصاديّاً وعسكريّاً ، من دون ضمانات عيش عالميّة ولو ضمن مستوى حقّ العيش لألفين وحدة من السعرات الحراريّة التي لا تساوي ثمن كوب حليب أمريكيّ .

من هنا سيكون للعولمة (أدوات وأفكار ونمطيّة) أدوار تتناسب وهذه القيم في عصرٍ أصبحت فيه هديّة الوالدين لإبنتهمَا تتناسب والأدوار الماليّة الكبرى [1] .

---

[1] تاريخ ٥ كانون ثاني ٢٠٠١ أثارت قضيّة الفتاة البريطانيّة البالغة من العمر (١٦ عاماً) ضجّة إعلاميّة كبيرة . حين إمتنع طبيبُ العائلة عن إجراء عمليّة تكبير للثديين لها بسبب عدم بلوغها عمر (١٨ عاماً) . وكانت أموال هذه مكافئة من أبيها وأمّها لها . وتصرّ الفتاة على القيام بها ، وتتشدّد في أنّ مستقبلها مرهون بذلك . وأنّها طموحة لأن تلعب أدواراً إغوائيّة . ورغم إصرار والديها على قيام الطبيب بذلك وتخليص المعاملات القانونيّة فإنّ الطبيب رأى من الضروري أن تبلغ عمر (١٨ عاماً) . وقد إنقسم الجمهور البريطانيّ بين معسكرين : واحد مؤيّد ويرى فيها أسلوباً متطوّراً للتعايش وفق أصول معيّنة . وآخر ـــ وهو قليل ـــ رأى فيها عدم ضرورة بهذا العمر . وتحتلّ " مراهقات بريطانيا " الرتبة الأولى في أوروبا بـــ " الحمل " من دون زواج وتحت عمر (١٨ عاماً) عن طريق الممارسة الجنسيّة الكاملة . وتشكو الحكومة البريطانيّة من تطوّر السلوك الجنسي ونموّه جدّاً ممّا يكلّف الخزانة البريطانيّة ارقاماً كبيرة في هذا المجال . وينمو الإغتصاب الجنسي ، وتتزايد الميول الجنسيّة في الأماكن العامّة ، والأهمّ أنّ ممارسة الجنس بين الأرحام أصولاً وفروعاً هو الأكثر إنتشاراً وينتج عنه ولادة أطفال . كما تشكو بريطانيا من وجود كمّيةً كبيرة من أطفال لا يعرفون أباً ولا أمّاً ، ونسبة أخرى تعرف أحد الأبوين . وما زالت القضايا الجنسيّة تحتلّ الرتبة الأولى في أضرار الأمن الإجتماعيّ وتؤثّر سلباً على القيم المحميّة قانوناً . ويعتبر الإغتصاب سهلاً جدّاً بعد التطوّر الهائل بأساليب السيطرة على ميول الفتاة الجنسيّة عبر الأدوية المعدّة لهذه الإستعمالات . وتنمو المحفّزات الجنسيّة بنسبٍ عاليةٍ جدّاً في المجتمع الغربيّ عموماً ممّا يؤثّر على الميول ويحفّزها في ظلّ تشريع يقول بالحريّة الجنسيّة ، ممّ يسهلّ هذه العمليّة وغيرها حتى الممنوعة قانوناً ، وهذا يفسّر الأرقام المذهلة لنموّ الإغتصاب كلّ عام .

هكذا تكوّنت مجموعة من القيم والأدوات والنمطيّة لتعلب دوراً يتناسب وقياساها وهذا بطبيعة الحال سيغيّر السوق من عنوان إلى آخر ، وإذا كانت يوماً ما مجموعة من القواعد والقوانين ، تنظر برعائيّة أو بعين الرحمة إلى الإنسان ، وتمنع أشدّ منعٍ أن يكون هو أو أعضاؤه سلعةً ، فإنّ ذلك العالم قد تغيّر وتبدّل ... وإن لم تقر هذه السلع قانوناً إلا أنّها تجري تحت عين القانون وبين مخالبه ... بل هي صنيعته التي إنتجت كمّاً هائلاً من قيم لا يمكنها أن تنتج إلا هذا المستوى من الأحاسيس والعلاقات والنظرة القيميّة إلى الأشياء ...

لقد مدّت العولمة ذراعها عبر أدواتها إلى كلّ بقاع الدنيا ودخلت بشقها الحضاري والإجتماعيّ إلى خيمة الشيخ القابع في الصحراء البعيدة ، عبر نافذةٍ جمعت الكون (التلفزيون والسينما والستلايت والإنترنت والهاتف المحمول) . أمّا ما نسميه إنساناً قياساً على الحضارات والقيم والمعارف النفسيّة والإجتماعيّ فقد تغيّر وتبدّلاً عبر تغيّر أحاسيسه وعواطفه ، وأصبح الكلب " أهم " بكثير من تائهٍ بشريٍّ أو مواطنٍ محتاج ... واستطاع المكتشفون الذين يحددون معايير الصورة والشاشة أن يكتبوا قواعد خطيرة في عالم الحضارة والناموس الإعتباري ، وجيّروها بإسم السوق المتطوّر ، فتغلّبوا بها حتى على المنطق العقليّ وكلّ القيم الثابتة (بمعنى تلك التي لا تتأثّر بعوامل الزمان والمكان) ليس من خلال قلب المعايير الطبيعيّة أو العقلية أو إظهار بطلانها . بل من خلال تحفيز شروط الغريزة والأحاسيس إلى درجة يفقد فيها الناظر إمكانيّة التعقّل والممانعة ، وشرّعوا ثقافة تقوم على أساس أنّ الصورة تعني الحقيقة . وإذا فقدت الصورة فإنّ الحقيقة تكون مفقودة ، وأنّ ما تصوّره الأفلام العالميّة الأمريكيّة من الطراز المهمّ هو حقيقة لا جدال فيها ، وأنّ على العالم حتى يصبح متطوّراً أن يسلك قيمها وقواعدها ، وأنتجوا أفلاماً أكثر خلاعيّة ، وأصبحت الخلاعة في كلّ فيلم غير تخصّصيّ وصوّرا طرقاً للإنتحار في غاية التحفيز عليه ، كما صوّرا مشاهد العنف على مستوى كبير تساعد على تطوير الأحاسيس نحو الجريمة والإنخراط في صفوف جماعة المافيا

والعصابات ... كما علّمونا أنّ الجنس هو الغاية التي نسير إليها حتى مع ذوي الرحم والكلاب والحيوانات الأخرى ، بل حتّى مع الحيوانات المفترسة حتى بين الذكرين والإنثيين حتى على مستوى الحجر والجماد ، وشرّعوا شاشات كبيرة وواسعة الأرجاء وعالميّة خدمتها تصل إلى كافّة أقطار الأرض تبثّ (٢٤ على ٢٤ ساعة دعارة وأزياء جنسيّة هي أكثر إثارة من الدعارة) وبثّوا إلينا مجموعة من القواعد المرئيّة المسموعة التي أثّرت عليهم وعلينا معاً لكنّ المستفيد الأكبر كان أصحاب الإمبراطوريّات الماليّة والإعلاميّة وغيرهم من أصحاب الثراء ، الذين يصرّون على متابعة حرب حصاد الأموال من كافّة أرجاء أهل الأرض بعيداً عن قيم الإنسان الذي يرونه متطوّراً والذي أقنعوا فيه أهل عالمنا أن لا شيئ ثابت حتى حقّ الحياة . وعليه أصبح السوق متّسعاً لكلّ شيئ .

لقد كشفت سنوات (٩٩ ، ٢٠٠٠) كم هي الأزمة خطيرة في نادي الدول الصناعيّة ، لكنّ لا شيئ يهدّد إستمرارها سوى أنّ الشرائح الإجتماعيّة من ذوي الدخلِ المحدود هي التي تتأثّر تأثّراً خطيراً ، وتهدّدها إبادات جماعيّة وعلى مستويات مختلفة ، وهذه الشرائح لا معنى لها في قاموس المحظورات ، ويمكن إقناعها بمجموعة من المراقص الليليّة وموائد الدعارة على نسق قواعد الإباحيّة التي أقرّتها الديمقراطيّة وغيرها ، لتستمرّ حرب الأموال والثراء في حربها المستعمرة لتتاجر بكلّ شيئ . دون قراءة حروف مقدّسة . وأصبح عالمنا اليوم معترفاً أنّ واحداً من المشاهير يستطيع أن يؤثّر في سلوكنا بنسبة هائلة حتى أنّ " رونالدو " لاعب كرة القدم البرازيلي الذي إعتبر أفضل لاعب إبّان كأس العالم عام ١٩٩٨ حين حلق كلّ شعر رأسه . حلق شباب العالم رؤوسهم حتى كبار السنّ .

هذا هو العالم الذي نعيش فيه اليوم وسط مؤثّرات لا تعدّ ولا تحصى ، ويكون الوسيط في نقلها إلينا التلفزيون والسينما والإنترنت ، عالم خاوٍ من مبادئ إسمها تصفية الشوائب ، أو عرض القيم على مراكز تصحيح ، عالم أصبح فيه الإنتحار مهنة تجاريّة

جيّدة تدرّ الأرباح عبر التنفيذ الرحيم ، أصبح فيه التشفّي عبر الأطبّاء بالنظر إلى " إعدام موتاهم " بحقن مميتة أسلوباً ضروريّاً لإشباع الذوات والمشاعر ، أصبح فيه كلب أمريكيّ واحد أغنى من نسبةٍ مذهلة من أفريقيي ٤٨ دولة الأكثر فقراً في العالم ، أصبح فيه إنتاج الأطفال وإستنساخهم معملاً ومصنعاً للدواء ، وأصبح الموت " سلعةً قيْمِيّة " نافعة وثريّة جدّاً ، عبر التعديل الوراثيّ والإستنساخ ، فأيّ سوقٍ سيكون هذا وسط أدوات ومخترعات ونواميس ما رأتها عين ولا سمعتها أذن ولا خطرت على عقول من مضى قبلنا ...

سوقٌ يدخلها لاعبٌ أمريكي إسمه بيل غيتس فيحتكر المعلوماتيّة بصورةٍ تعجز أمامها المعاقل الأوروبيّة واليابانيّة ، ويحدّد منافعهُ على مستوى من تعديل القوانين للحماية الفكريّة والأدبيّة ضمن شروط وقواعد تسلب من الدولة حتى حقّ المبادرة ، وتحيل سيادتها إلى متاحف أفريقيا المهجورة ، سوق تستوعب المغنّين والمومسات واللواطيين والسحقيّات ، لكنّها لا تستوعب أبداً ٢,٨ ممّن يأكلون الموت طلباً للشبع . فيعيشون على أقلّ من دولارين يوميّاً ، إنتظاراً للموت ..

سوقٌ تغزوه الدول من نوافذ عدّة ، منها الحرب الباردة ، ومنها هدم سور برلين ، ومنها حرب عاصفة الصحراء في الخليج ، ومنها حرب يوغسلافيا الأولى المريرة ومنها حرب كوسوفو ، ومنها بيع الأطفال والنساء ، ومنها بيع المخدرات والموت والأرواح ، إلى درجة قلبت الصورة فينا كلّ شيئ ، وصورت لنا التعرّي من أهمّ قواعد وعلامات الحريّة والديمقراطيّة والإنسانيّة المتطوّرة ، وشجّعتنا على التعامل الغريزي الذي لا يفرّق بين إنسانٍ أو كلب ، في عالم أصبح ثمن الكلب فيه يتجاوز أرقاماً خياليّة . ومن تلك الكلابِ ، كلابٌ مدرّبة جنسيّاً ممّا أعطاها بعداً جنسيّاً ، وزاد من أثمانها إلى أرقام هي حقّاً خياليّة ... هذا هو السوق الذي نعيش فيه .

هل إستطاعت العولمة ليس من باب الأدوات ، بل من باب القيم التي تحكم الأداة والمواد أن تغيّر فيه نحو الأفضل ... ؟

هل إستطاعت أن تجعل من مادونا ومايكل جاكسون كائنين بشريين فيهما من العواطف والأحاسيس ما يسبل دمعتهما على بشريٍّ أفريقيّ يلفظ أنفاسهُ عبر شاشات التلفزة مباشرةً أو يشعرهما بالأسى ... ؟

أم زاد من مستوى تطلّعهما نحو براعة جمع الأموال وخوض غمار كلّ الوسائل بما فيها أغاني الإثارة الإباحيّة ، بل وتمثيل أدوار مثيرة ذات أثمان مذهلة طلباً للشهرة والأموال حتى ولو كانت سبباً محفّزاً للأفريقيين وغيرهم على ممارسة الجنس وزيادة كارثيّة في عدد الإصابات المليونيّة بأعداد الموتى أو الذين سيموتون بالإيدز وعددهم الآن أكثر من ٢٥ مليون مصاب ... !

عبر العولمة والسوق العالمية الوحشيّة المتشعّبة في مجالاتها الإقتصادية الإعلامية الجمالية والبيئية ، نجد أنّ (معالم الوطنيّة) تحطّمت قياساً على نسبٍ مختلفة بين الدول ولصالح دولٍ أخرى ، ومعاقل الحضارة تُنسفُ ، وتتغيّر أمام الإنسيابية العامة من رؤوس الإعلام العالمي والمالي والحضاري وتسحق كلّ رؤوسنا وقيمنا لصالح واحدٍ أو إثنين أو أكثر من أصحاب أوسمة الثراء ...

لقد إنتهى عصر الوطنيّة والذاتيّة القطريّة والسيادة المعصومة ، وبدأ العالم شطاً مختلفاً من فلسفة التجارة بكلّ شيءٍ والنفوذ إلى كلّ شيءٍ على مقدار ما يملك من أدوات ، وما كنّا نسميه بالأمس تشريعاً مصرفيّاً وموازين سلطويّة أو سلطة وطنيّة نقديّة إنتهت بنسبٍ مريعة ، فهيمنة " المصارف " وقدرتها على تكوين رأس المال كأحد مداخيل تجميع الثروة وتكتّلها ، في وحدات مالية أصبح يختزل أنفاس الدولة ويهينها ، ويسحب أوراقها ، ويحشرها في الزاوية ، ومرّة تكون متفرّجاً ، ومرّةً تكون متوسّلاً ... وهذا طبيعيّ أنّه يختلف من دولةٍ إلى دولة . لكنّ دول العالم الثالث كلّها تشكو منه بقوّة ... وعلى هذا الأساس وغيره فقد تكوّنت مجموعة من الإجراءات والقواعد التي كتبتها التطوريّة الهامّة في الأدوات بما يتناسب مع هذا النفوذ وحجمه ، بهذا تكون السوق صاحبة قواعد جبّارة خاصة على الدول الفقيرة أو دول الجنوب .

لقد مضى اليوم الذي يقرر فيه السلطويّون في دول العالم الثالث السياسة العامة للبلاد ، بل مضى اليوم الذي تستقلّ به السلطة حتى في العالم الغنيّ الصناعي وتمنع من مشاركة الرأسمال الخاصّ . من الطبيعي جداً أن نشاهد ظاهرةَ تأليف الوفود السلطويّة العالميّة على نمط الشراكة السياسيّة الإقتصاديّة . من الطبيعيّ أن نفرّق بين القرار السياسيّ ، وبين السببيّة والبنية التحيّة التي يقوم عليها القرار السياسيّ . من الطبيعيّ أن نفهم الهاجس الذي حتّمَ على جورج بوش الإبن (الرئيس الأمريكيّ المنتخب) إلى دعوة أهم ملاّك الثروة والشركات في الولايات المتحدة ليجتمع بهم من أجل معالجة أزمة تباطئ الإقتصاد الأمريكيّ ، والخروج من مأزق هبوط نموّه ...

فهذا يدلّ بصورةٍ جازمةٍ وواضحة على أنّ البنية العامّة التي تقوم عليها البلاد وفق معايير الدولة التي نقرأها في " كتب الدستوري " إنّما تتغذّى من معين الإقتصاد وقواه وبنيته ... بل معناه أنّ السوق أصبح " شريكاً مؤسساً " في صناعة المجتمع السياسيّ .

في هذا العالم تخوض الولايات المتحدة غمار حربٍ عاتية من أجل إعادة فتح وتوسيع أسواقها عبر العالم من أجل منع التباطؤ من أجل زيادة النموّ وخفض نسبة البطالة وزيادة الإستهلاك الشخصيّ وتراكم نسب القروض الأسريّة ، من أجل زيادة القيم التثمينيّة لأسهم الشركات والمؤسسات في البورصة ... هل ترى إلى أيّ مستوى وصل السوق في صناعة المجتمع السياسيّ ، هل ترى ماذا حدث بالإتحاد السوفياتي حين إنهار سوقه ، وماذا حلّ بنمور آسيا إبّان الأزمة الآسيويّة السوقيّة ... !

الأهمّ من ذلك أن نفهم أنّ السوق أصبح متشعّباً وتحتلّه المواقع الماليّة من نادي الإمبراطوريّة الغنيّة الصناعيّة ، التي تقيم في كلّ نواحيه مدناً صناعيّة بإمتيازات غريبة مذهلة حتى في نفس نادي الأغنياء المتنافسين ، لقد تطوّر السوق إلى درجة أصبحت فيه نفس السلعة تُصنع في أكثر من بلد ودولة ، فسيارة " الفورد " تأتي أجزاؤها من حوالي ١٣ دولة مختلفة وذلك بهدف تخفيض كلفة الإنتاج وهذا يعني أنّ منطق الجغرافيا الأمّ

تغيّر نسبيّاً ، وإن ما زال بطيئاً في الدول ذات الثراء والقدرات النفوذيّة العالية ... لقد لاحظ المراقبون ما يجري في هذه السوق الضخمة ، وما تنتجه من مفاجئات ، إلى درجة وصف فيها الكاتب " ربرنسون " عام ١٩٩٦ الوضع الجديد بقوله : (إننا نعيش حرباً عالميّة جديدة نتيجة لترابطنا برأس المال المعولم . حرباً يتعارك فيها الناس في جميع أنحاء العالم ، وليس بمقدور أيٍّ منهم الهروب منها ...) .

هذه الحرب تتغيّر فيها المواقع والجنسيات الماليّة وتتولّى فيها رؤوس الأموال شنّ الهجمات الشرسة والعاتية ، لتسقط مواقع أخرى ، منها عمالقة ، ومنها دون ذلك ثمّ إنّ الوحدات والمعاقل الذين لا يجيدون مستوىً من النفوذ أو لا يملكون أدواته ، لن يكون لهم حظّ الفوز بالصفقات ، وصناعة الإعتبارات ، وإمتلاك سلطة قرار السوق والحكومة بمعناها الإقتصادي ، وما تنتجه من ولادات سياسيّة وإجتماعيّة وحضاريّة وأدبيّة وغيرها ... هذه الحرب تدور رحاها بين كلّ الدول والأشخاص ، وعلى مستويات مختلفة من التوازن أو إنعدامه ولا يعترف فيها إمبراطور بممانعة أو حماية حربيّة إقتصاديّة مع مقاطعة أو جزيرة إقتصاديّة أخرى لأنّها من نفس الجنسيّة أو من معسكر حليف سياسيّاً أو ديمقراطيّاً أو بنيويّاً ، وللمثال على ما في هذه السوق من تغيرات مثيرة أشير إلى أنّه عام ١٩٧٠ كانت توجد في الولايات المتحدة ٦٤ شركة من بين الشركات الصناعيّة المائة في العالم ، وفي أوروبا توجد ٢٦ شركة منها ، وفي اليابان ٨ شركات وفي عام ١٩٨٨ لم يوجد في الولايات المتحدة سوى ٤٢ شركة من الشركات الكبرى المائة في العالم ، أمّا أوروبا فقد زادت حصّتها إلى ٣٣ شركة ، واليابان إلى ١٥ شركة .

وفي الصناعات الكيميائيّة فإنّ المؤسسات الثلاث الكبرى ، توجد جميعاً في ألمانيا ، وحجم كلّ من هذه المؤسسات أكبر بمقدار الثلث على الأقل من حجم شركة (دي بون) أكبر شركة للمواد الكيميائية في الولايات المتحدة الأمريكيّة . ولم يكن الأمر كذلك من قبل . ومن المعلوم في الثقافة الاقتصاديّة أن من يسيطر على قنوات

الوحدات المالية العالمية فإنه يفرض نفوذاً هاماً على العالم بمقادير تلك الوحدات وتأثيراتها ، الى درجة يستطيع فيها الاحتكار أن يشلّ الإقتصاد العالمي ، على مستوى يتناسب وحجم إحتكار الحاجة وأثره .

إنّ العمالقة الإقتصاديين يخوضون صراعاً تُستعمل فيه الآليّات الثقيلة العابرة للقارات ماليّاً ونقديّاً وإقتصاديّاً ، ضمن سوق كثيف من منافسة الشركات والمصارف والمؤسّسات الكبرى ، بهدف تثبيت المواقع ، او إعادة ترتيبها ضمن منظومة هيكل القوى ... إنّ التنافسية الإقتصادية في جوّ من التعددية والقرب من التعادل التقني والتكنولوجي جعل الحرب أكثر سخونة وحرارة في الأسواق وأثّر على المشاعر والأحاسيس ، وأحال كلّ شيئٍ إلى عدوٍّ ، حتى لا تتهاوى المعاقل أمام القوى الأخرى بعيداً ممّن يسخر منه رتشارد نكسون الرئيس الأمريكي الأسبق ويسمّيه بـ " مثاليّة حقوق الإنسان " .

ولقد أثّرت هذه الحرب على مواقع ماليّة إقتصاديّة وأشواط سياسيّة في متون وتواريخ مختلفة ، وهذا لا يعني ترتيباً نهائيّاً للمواقع ، بل صراعاً مستمرّاً في ذراوة عجيبة ، ومن يخسر اليوم قد يربح غداً ، ومن يربح غداً قد يخسر اليوم ، والأمر موكول إلى الأدوات والخطط والمواد والوسائل ، وحجم التأثير والممانعة عند الطرف الآخر وباقي الشروط ، في سوق هي أشبه بالفوضويّة إلى حد بعيد ... ففي عام ١٩٧٠ كان ١٩ بنكاً أمريكياً من البنوك الخمسين الكبرى في العالم وكان لأوروبا ١٦ بنكاً من الخمسين وكان لليابان ١١ بنكاً أما في عام ١٩٨٨ كان للولايات المتحدة الأمريكيّة (٥ بنوك فقط) من البنوك الخمسين العالميّة أما في أوروبا فقد زادت نسبتها إلى ١٧ بنكاً منها بحيث زادت بنكاً واحداً عما كانت عليه عام ١٩٧٠ أما اليابان فقد كانت الحصّة الكبرى لها فقد كان لها ٢٤ بنكاً في حين كانت ١١ بنكاً عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٩٠ لم يوجد بنك أمريكي بين بنوك القمّة العشرين لكنّ هذه النسبة عادت وإختلفت ، وأعطت الأمريكيين حظوظاً مهمّة جدّاً على مستويات متعدّدة ...

ممّا يعني أنّ فرز السوق وحربه تشير إلى تغيّرات هامّة جدّاً في عوالم القوى .
إلى درجة دفعت الرئيس الأمريكي الأسبق رتشارد نكسون في كتابه الصادر عام ١٩٩٢ (أمريكا والفرصة التاريخيّة) إلى أن يصف النــزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالنــزاع الخطير جدّاً ، ويحدّد السبب فيه (إقتصاديّاً) . وليس في المجال الأمني ، وقد سطّر في كتابه مجموعة من الأفكار المكتوبة في السوق الأمريكية والتي تخشى من أن تصبح الولايات المتحدة جزءاً من سياسة نفوذ اليابان ، لكنّ شيئاً حدث ، وتغيّرت المعادلة بصورةٍ مذهلة ، وبعد أن كتب محلّلون حروفاً كبيرة وكثيرة بإنهيار أمريكيّ إقتصاديّ كبير في منتصف التسعينات ، وإذا بالعكس قد حصل وتطوّر الإقتصاد الأمريكيّ إلى ما يشبه الذهول عالميّاً بسبب مجموعة من الأدوات المكتشفة والتكنولوجيّة مثل المعلوماتيّة " الإنترنت " التي تحصد للأمريكيين كلّ عام أكثر من ٣٠٠ مليار دولار أمريكيّ وهو رقم مذهل ، إضافةً إلى صفقات واسعة جدّاً من أسلحة لدول الخليج والشرق الأوسط . وتوسيع إطار السوق بعد هيمنة الأمريكيين على الشرق الأوسط وغيره . ممّا وسّع من صادراتهم المدنيّة والعسكريّة ...

كما أنّ إكتشافات طبيّة أساسيّة ساهمت في التطوير ذلك ، وأهمّ تلك المكتشفات الهندسة الوراثيّة وفكّ الشيفرة الوراثيّة وما ستجبيه من أموالٍ وصفها الإقتصاديّون بالمذهل جدّاً ، والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ، وإن كان بتمويل دولي إلا أنّه إحتكار شديد أمريكيّ كما وصفه " جاك شراك " الرئيس الفرنسي ، ومنذ سنوات ١٩٩٥ أخذ الإقتصاد الأمريكي يلعب دوراً فريداً في العالم ويعتبر نموه اليوم من معايير النمو القياسي والأكثر مدّة في العالم ، حتى أنّ واحدةً من الشركات الأمريكيّة " مايكروسوفت " وصلت إلى حدّ إحتكار قاسٍ للسوق العالميّة ، ولم تؤثّر على العالم وحسب ، بل أثّرت أيضاً على السوق الداخليّة الأمريكيّة مما جعل الحكومة الأمريكية تتدخل وتباشر طلباً بتقسيم هذه الشركة إلى شركتين منعاً للإحتكار الداخليّ . وعلى هذه القاعدة ، من السقوط والصعود نقرأ مجموعةً من النسب والأرباح والخسائر فقد

مُنيت الصناعة الأمريكيّة بـــ " نكسات " إعتبرت الأسوأ ففي قطاع السيارات إستطاعت اليابان أن تغزو الأسواق العالمية بنسبة قياسيّة إلى درجة وضعت فيها السيارات اليابانية جزءً من السيارات الأمريكية في متاحف التاريخ كما أنّ اليابان في مجال الخدمات استطاعت أن تلعب دوراً عالمياً أسقطت فيه القدرات العالية التي كانت تتمتع بها المؤسسات الأمريكيّة حتى أنّ ٩ مؤسسات من أصل ١٠ من المؤسسات الكبرى العالميّة في قطاع الخدمات أصبحت يابانيّة .

وعلى هذا النسق تسير السوق التي نعيشها اليوم وتستعر إلى أشدّ درجاتها عبر حرب الدعاية وهي الأخطر فعلاً وهي تشمل كلّ شيئ ، بهدف تأسيس جدار إقتصاد متماسك وعالي الأداء بدأً من الإلكترونيّات الدقيقة والتكنولوجيا الإحيائية والصناعات الجديدة لعلوم المواد والإتصالات والطيران المدني والروبوت (الإنسان الآلي) والعقول الإلكترونيّة من حواسيب وبرامج والهندسة الوراثية والفتوحات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على مجموعة القيم الزمنيّة والمكانيّة وتساعد على تشييد عمارة إقتصاديّة جبّارة على قدر أوزانها ...

طبيعيّ أن يكون وراء الجبهات العنيفة في حرب السوق خطط ورؤوس أموال ودعاية وبنى سياسيّة وإقتصاديّة وتقنيّة محاور وإكتشافات ، إلى درجة أنّ مستشار ألمانيا السابق (هلموت كول) أعلن في التلفزيون الألماني عام ١٩٩٠ أن التسعينات ستكون عقد الأوروبيين وليست عقد اليابانيين مشيراً إلى تجنيد كافة الطاقات التي تساعد في خوض " حرب اقتصاديّة " هامة على صعيد إعادة الإعتبار العالمي لأوروبا ، معتبراً أنّ عصر التسعينات سيفرز لاعبين إثنين في العالم هما : الإتحاد الأوروبي واليابان ، مخرجاً بذلك الأمريكيين عن رأس الهرم بل عن رتبة اللاعب الثاني في رتبة الهرم الدوليّ ، ممّا يعني أنّها ستكون لاعباً من الدرجة الثالثة غير المنافسة ، وفق تصنيف إقتصاديّ ، وهو وإن لم يصب ولم يتحقّق ما كان يأمل أو يراهُ ، إلا أنّ الإتحاد الأوروبي أخذ يلعب دوراً هاماً خاصة الإقتصاد الألماني الذي أخذ يحصد مستويات غير عادية والذي من

شأنه أن يتمّم مجموعة أخرى من القوى إلى جانب الوحدة المالية والنقدية بين الأوروبيين ... وهكذا تبنّى العالم الغربي الإعلان صراحةً عن حرب تدور هناك في كلّ ميادين السوق أو ما يمكن أن يتبادل مع الآخرين بنقدٍ أو مال ، وهذه لها نتائج خطيرة ستكون أوّلاً على الدول النامية ، لأنّ حرباً كهذه ستعمد فيها كلّ القوى إلى إعتبار كلّ واحد عدوّاً ، ولن تقدّم خدمات مجانيّة لما من شأنه أن يؤثّر على ماليّتها العامّة ، التي تحتاجها لخوض الصراع والحرب ، والحفاظ على هرميّة معيّنة أو للحفاظ على مستوى معيّن من الممانعة ...

وعليه : سيكون الجميع أعداءً وفق منظومة وقيم السلعة والسوق وهذا أخطر سلاح وأعتى معركة من شأنها أن تؤثّر على الفقراء والدول النامية .

لقد إعتبر " صنّاع السياسة " أنّ (دبّاً) هناك ، يقتحم القلاع ، وهم يعنون به الحرب الاقتصاديّة وبصورة خجولة كان صنّاع القرار الأصدقاء في نادي الديمقراطية ، يشيرون إلى أنّ الحرب بدأت لتفادي هول هذا الدب . ففي خريف عام ١٩٨٤ صدر بيان متلفز للرئيس الأمريكي رونالد ريغن قال فيه :

" هناك دبّ سائبٌ في الغابة . بعض الناس يسهل عليهم أن يروه ، وآخرون لا يرونه " على الإطلاق " بعض الناس يقولون إن الدبّ أليف ــ إشارة منه إلى الأصدقاء ــ وغيرهم يقولون : إنه ضارّ وخطير ــ إشارة إلى العدو ــ ولّما كان من الصعب أن نعرف أيهم على صواب ألا يكون من الفطنة أن تكون قوتنا مساوية لقوّة الدب ، إن كان للدب وجود " .

وهذا كلام خطير ، وهو يشمّه بحاسّة الحرب الضروس التي ما زالت تخوضها النوادي الأمميّة وعلى رأسها العمالقة ، بكلّ أنواعها وأصنافها ، وهو يحذّر الأمريكيين بتوصيفه القادم على أنّه " دبّ " ، إشارةً منه إلى وجوب إعداد قوى هائلة تكون مساوية لذلك الخطر ... إنّها روح فراسة المصالح المتناقضة التي ترى في الوطنيّة عمادها الأوّل ، ويجب أن لا نهرب ، يجب أن نعترف بأنّ هذا المنطق هو منطق كلّ الدول في

بيئة متناقضة أشدّ التناقض ، وتمتلك من الأسلحة المتطوّرة ما تسقط فيه نظاماً ما زالت جذوره تضربُ في أعماق التاريخ ... هكذا وبكلّ وضوح تبنّى العالم المتقدّم سياسة الأعداء والإعداد للدب الأكثر قوّةً ، الذي لا يفرّق بين الأصدقاء والأعداء ويرى الجميع أعداءً بلون السلعة والخدمات ورؤوس الأموال ، وقد طبّق جزأً من هذه النظرية جورج بوش الأب إلا أنّها كانت الأقلّ مما قام به الرئيس الأمريكي بيل كلنتون بحيث خاض غمار الحرب المكشوفة مع الأوروبيين على مستوى الجمرك والسوق والحلفاء والنوادي الدوليّة وغمس يده بدم الحرب الاقتصاديّة ، وفرض مجموعة كبيرة من القيود والعقوبات الإقتصاديّة في حربٍ وقائيّة هجوميّة ، حفاظاً على قيادة الأمريكيين للقرن الحادي والعشرين ، الذي يخطّط الأمريكيّون لقيادته ...

إلى درجة إعترض فيها الإتحاد الأوروبي على تعامل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسنّ قوانينها الإقتصاديّة وغيرها على مستوى التفرّد وكأنّه قانون لحكومة عالميّة وتعاقب الأصدقاء بنموذج من القساوة الشديدة ، لكنّ الأمريكيين المرتاحين جدّاً لفواتيرِ النهوض الإقتصاديّ تبنّوا نهج متشدّد من (صراع الدبّ) حتى أنّهم إمتهنوا وسائل تجسسيّة إقتصاديّة وغيرها على الحكومات والشركات والأفراد الأوروبيين من خلال نظام (أيشلون الأمريكيّ) المتطوّر جدّاً والأكثر تجسسيّة في العالم والذي كان تمّ العمل به منذ أيام " رونالد ريغن " ، ولم يتمّ الكشف عنه ، إلا في عام ٢٠٠٠ مما أثار رعب الأوروبيين أمام التطور الهائل في المجال الأمني وأدركوا أنّهم كانوا ضحيّة كبيرة لهذا النظام . وفق أدلّة إثباتيّة واضحة ...

وقد منيت العديد من الشركات والمؤسسات والمصارف الأوروبيّة بهزائم شرسة من جرّاء هذه الأداة التي دخلت حرب السوق بتطوّر هائل التي عملت على كشف الأسرار والصفقات وغيرها ، وما زال العالم يذكر أزمة إيرباص الأوروبية أمام " بوينغ " الأمريكية التي إستغلّت هذا النظام الحكوميّ ... إنّ الزمن كان نتاجاً لما أملته عليه " تكنولوجيا " من شأنها أن تقرر قواعد ، وتثبّت قوانين هي على مستوى من

النفوذ العالميّ ــ لكنّ تلك القوانين ليست إتفاقيّة دوليّة بل هي قوانين دولةٍ ما نافذة ــ عبر أدواتها التي تملك قدرةَ المنافسة في السوق العالمية ، وتستطيع أن تنساب فوق الحدود وتحطّم إجراءات السياج الذي كان بالأمس من القواعد الجوهرية الحصينة .

لقد أشارت رئيسة وزراء فرنسا السابقة " إيديث كريسون " إلى مغزى الصراع العنيف ، الذي تقودهُ القاطرات الماليّة ذات البنيويّة السياسيّة في سوق الجبّارين فقالت : هناك حرب اقتصادية تجري في العالم الآن ، واستطردت إلى أنّ هذه الحرب تقوم على مفهوم آخر " مختلف " عمّا كنّا نعرفه ، حرب إفلاسات وإغراقات وسيطرة سلعيّة وسوقيّة ، من شأنها خلق إستعمار أعنف بكثير من الإستعمار العسكريّ ...

ويقود هذه الحرب جماعة بشريّة ، ينتمون إلى جنسيّات سياسيّة مختلفة . وتقودهم مجموعة من الأفكار ، التي تحدّد علاقة الأطراف الماليّة وغيرها ، وهم يخوضون حرب الجبابرة بأهمّ الأسلحة الحديثة ، وكلّ المواد التي تؤثّر في الآخرين وترغمهم على الخضوع ومن أهمّها حرب السلع والقاطرات الماليّة ، وكلّ ذلك يجري في سوقٍ طويلة بطول البشر ، وواسعة بإتساع حاجاتهم المتجدّدة ، وهدفها الأوّل والأخير حصد المنافع والأموال وتأسيس إمبراطوريّة ضخمة ، من شأنها أن تؤسّس لقيام نظام دولي يحتلّه النافذون وفق قواعد وإجراءات أكثر تحكميّة وإستغلالاً وسيطرة .

هذه السوق تستعمل فيها كافّة " فنون القتال " المدنيّ والعسكريّ والتجاريّ وغيره ، حتى أنّ موتى العراق وضحاياهُ واحدةٌ من نتائج هذا الفنّ ، حتى قذائف اليورانيوم المنضّب الذي تمّ إكتشافهُ في كوفسوفو ويوغسلافيا والعراق ، والذي أدّى إلى إنتشار موجة عارمة من الأمراض السرطانيّة وغيرها التي تؤدّي إلى الموت ، والتي دفع كلفتها العظمى " شعب العراق " والتي إستعملت في قذائف أمريكيّة وبريطانيّة وأثارت ثائرة الأوروبيين بإستثناء بريطانيا ، والتي أدّت إلى إجتياح موجة من الأمراض للجنود الأوروبيين الذين شاركوا في حرب كوفسوفو خاصّة الإيطاليين والبلجيكيين والألمان ، وما زالت حتى تاريخ ١٣ كانون ثاني ٢٠٠١ متأزّمة في الوسط الأوروبي

الذي يعتبر نفسه مخدوعاً بقوّة من الأمريكيين الذين إستعملوا هذا اليورانيوم ممّا أدّى إلى إصابات مذهلة في صفوف الجنود ... يُذكرُ أنّ العراقيين الذين ما زالوا يدفعون ضريبةً واسعةً ومذهلةً من تعداد الأفراد الموتى والمعاقين والأطفال جديدي الولادة المعاقين جدّاً وبنسبة واسعة جدّاً ، منذ عشر سنوات لم يكنوا يدركون أنّ هذه الأمراض هي من إستعمال اليورانيوم المنضّب وكانوا يظنّون أنّ المجاعة هي السبب وسوء التغذية ... وفجأةً يكشف الأوروبيّون خدعةَ السلاح الأمريكيّ الذي أعدّ هذه القذائف الفتّاكة في الدروع بهدف إختراقها بقوّة بعيداً عن كلّ آثار الصحّة ، وكان الأمريكيّون صريحين جدّاً في ردّهم على الأوروبيين ، من أنّهم لن يتخلّوا عن هذا السلاح وإن أضرّ بالصحّة وخلق مساحات واسعة من الإشعاعات المضرّة سرطانيّاً وغيرهُ ما دام أنّه يمثّل " ضرورة عسكريّة " لحفظ المصالح الأمريكيّة ...

إنّ هذه الفاجعة واحدة من نتائج كسب الصراع وفتح الأسواق فالأمريكيّون اليوم يعتبرون أنفسهم " سيّد الشرق الأوسط " لأنّهم هم من حرّر النفط وأعاد الكويت ، وبالتالي لهم حظّ السيّد في شتّى أنواع السوق ، ويشير المراقبون إلى أنّ السلع الأمريكيّة تعتبر رمز أساسي وعلامة هامّة في دلالة الشرق الأوسط على الإنتماء الأمريكيّ ، وكما وصفتها الصحافة الأوروبيّة منذ عشر سنوات بـــ " حرب السوق " وفي ألمانيا وصفتها بحرب " توسيع آفاق السلع " أمّا الصحافة الأمريكيّة فقد كانت صريحة في أنّه لا بدّ من حرب لتلافي الركود الإقتصادي الأمريكيّ ، لا بدّ من صفقات بيع أسلحة وعتاد ، وطلب على المواد والسلع ، حتى لا تسقط أمريكا في أتون أزمة إقتصاديّة .. هذا ما حدا الصحافة الفرنسيّة فيما بعد لأن تصف " حرب الخليج " بأنّها كانت " أكبر حرب إقتصاديّة " خاضتها الولايات المتحدة بعتاد وأدوات عسكريّة من أجل فتح أسواق هائلة للسلع الأمريكيّة .

ومن المعلوم أنّ الأمريكيين لا يعطون شيئاً بلا ثمن . وهذا ما جعل المصريين يشكون أكثر من مرّة ، من مرارةِ هذه العقيدة الأمريكيّة . بل إنّ الإسرائيليين تذمّروا

من حكرة الأمريكيين لكلّ شيئ ، حتى أنّهم رهنوا الصفقات المدنيّة والعسكريّة ، بل حتى الإتفاقات وفق مشروع الحيويّة الأمريكيّ . يُذكرُ أنّ الأمريكيين يمنعون على الإسرائليين شراء إيّ طائرة نقل مدنيّة من شركة إيرباص الأوروبيّة ويحتكرون الفضاء المدني الإسرائيليّ على طول سفراته على شركة بوينغ الأمريكيّة ... وكما ترى فإنّ كلّ شيئٍ يختلط ببعضه البعض ، والهدف هو حصاد المصالح وإن تنوّعت الوسائل والأدوات ...

أمام كلّ هذا الوهم والعبثيّة فإنّ الأمريكيين صريحين في اعتبار " فكرة حقوق الإنسان " غير عمليّة ، وأنّ من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة الإرهاب في العالم وتغذية المجرمين ، لكن لماذا وكيف يكون ذلك . ؟ وهل يصحّ أن نقيم إمبراطوريّة السوق على مستوى يعاند بقوّة الحقوق الأوليّة للإنسان ! الأمريكيّون ومن ورائهم حلفائهم الأوروبيّون وحتى اليابانيّون يرون ذلك ممكناً ، وهذا صحيح جدّاً قياساً على معايير الصراع من أجل التفوّق بعيداً عن كلّ قيم الإنسان .

إنّ العالم اليوم يخوض مرحلةً ستعتبر يوماً ما مفصلاً أساسيّاً جدّاً ، لأنّ قواعد الصراع تغيّرت بتغيّر الوسائل التي يتشكّل منها عالمنا اليوم ، وهذه الحقيقة حتى تكون ميزاناً لخوض الصراع ، يجب أن تنطلق من مفهوم أن الوسيلة تغيّرت والقوى اختلفت والمعايير تحوّلت ، وستكون الحرب ضمن معايير ومقاييس ومفاهيم وأدوات وإستعمالات للمواد مختلفة ... بيئة عجيبة ، يتغيّر فيها الأشخاص والأدوات والأهداف وفيها من المفاهيم والقيم حول الطبيعة والأموال والسلع والإنسان ما يساوي قانون الغابة الغرائزيّ ...

أما الهدف من هذهِ الحرب هو أن يكون من يدّعي القطبية العالمية الحاكم السيّد القادر في عالمٍ يقيمهُ الإقتصاد ويقعده ، ومن يسود إقتصاديّاً وتكنولوجيّاً سيكون " ربّاً سياسيّاً " تمتدّ عمارةُ مجده وسلطانهِ على طول نفاذ الأدوات وهيمنتها ،

وسيفرض حضارته وقيمهُ وثقافته على طول عقول البشر ومسالكهم ، وستكون له يدٌ إقناعيّة فرضيّة تجعل العراة يفتخرون ، أنّهم بلا ثوبٍ أمام وهج الشمس ونظر الناس ...

وليت الأمور تكون على مستوى من الممنوع والجائز ، لكان الأمر هيّناً ، إنّما تقوم الأمور على مستوى من تشخيص الخصائص التي تميّز إنساننا سلوكاً وثقافةً وقيماً بعيداً عن المحظور وعدمه ، ومن نوافذ أكثر " جبريّة وإقناعيّة " ، تصل إلى كلّ بيت وكائن ، عبر الإنترنت والتلفزيون والسينما والهاتف المحمول المتّصل بشبكة المعلوماتيّة العالميّة إلى غيرها من وسائل مذهلة ، تجنّد كلّ شيءٍ في خدمةِ تسويق الشخصيّة الإستهلاكيّة التي تريدها ، من دون فتح مجال أمام سؤال : هل هذا صحّ أم خطأ . أو ما هو وجهُ الحكمة من ذلك ...

إنّ هذه الأسئلة وغيرها ليست ممنوعة . بل ليس من نافذة أو مجال أو خطرات تأتي تسمح لإثارتها حتى لون المنــزل وشكل السيّارة ونموذج الحذاء وتشكيلة الألوان للأزياء ، تُسوّق من فوق ، من قنوات ذات حكومة عالميّة ، عبر القاطرات الماليّة حتى طبيعة الحركة حتى قصّة الشعر ، تسوّق على مستوى من جبريّة نراها إختياريّة ، لكنّنا لها مأسورون بلا منازع بعد إن تساقطت كلّ رقائق الممانعة عندنا ، وأصبحنا أسرى الصورة والصوت والشاشة والكتاب ، كما يشير تقرير كنتُ قد شاهدته على قناة الجزيرة القطريّة في العام ٢٠٠٠ فحتى الصاروخ الفضائيّ الذي تراهُ في الفضاء أو المناورات العسكريّة أو الفتوحات العلميّة ، التي تبثّ على شاشات التلفزة موجَّهَةً إلينا نحن العالم الخارجيّ ، إنّما هي من ضمن إستراتيجيّة تطمح لتسجيل هزيمة تلو الأخرى في قناعات الآخرين لكسب نقاط أفضل في عمليّة غسل الأدمغة ، لتقبّل الأمور والسلع والخدمات الوافدة من البلاد المنتصرة ، وهذا كلام في غاية الروعة ، ففي الحقيقة إستطاع الآخرون أن يشدّدوا الهزيمة تلو الهزيمة على أعناقنا النفسيّة حتى هزموا منّا كلّ شيءٍ ، وأسقطوا كلّ ممانعة ، حتى أنّ اللاعب الإيطاليّ الدوليّ " باجو " الذي خاض مباراة كأس العالم عام ١٩٩٨ مع المنتخب الإيطاليّ . إستطاع أن يحصد النسبة الأكبر

من شبابنا الذين ربّوا " سكسوكة " (لحية صغيرة) تقليداً له ... في هذه السوق الضخمة يظهر الفنّانون كـــ " مسوّقين للبضاعة " ، ويشارك فيه كمّ هائل من النوادي السلعيّة الدِّعَائيّة التي تستعمل كلّ شيءٍ ، حتى أفلام الدعارة والمومسات ... في هذه السوق وجدنا نساء عالمنا النامي تتهاوى ، وتتنازل عن كلّ ممانعتها حتى أنّه يكفي ليلبسن (الشارلستم) أو للتعرّي وكلّ قبيحٍ ، أن تظهر عارضة مهمّة على شاشة عرض الأزياء فيصبح المنكر عرفاً ممنوع المخالفة ومتأصّلاً في نموذجيّة المرأة ...

ولقد أثّرت العارضة الألمانيّة كلوديا شيفر ونعومي كامبل وغيرهنّ في ميول نسائنا الأزيائيّة وغيرها ، إلى نسبةٍ تعجز اللغة عن وصفها ، وأثّرت الأفلام الأمريكيّة في ميول شبابنا وشابّاتنا ، إلى درجة أصبحت الخيانة الجنسيّة ثقافة ضروريّة من أجل إضفاء المزيد على شخصيّة حضارتنا التي تشكّلها أيدي هوليوود (عاصمة السينما الأمريكيّة) وتشكو منظّمة الصحّة العالميّة بأسىً من تواطئ خطير بين أهمّ الممثلين والممثلات الأمريكيين مع شركات التبغ العالميّة ، الذين يتعمّدون إظهار مشاهد من الإثارة العنفيّة والجنسيّة والعاطفيّة عبر تصوير دمجيّ بين المشهد والسيكارة ... ممّا زاد بنسبةٍ عاليةٍ من تطوّع مدخّنين جدد ، يغامرون من أجل الحصول على متعة السيكارة ، ممّا يزيد من مبيعات شركات التبغ ، ويساعدها على تحطيم مناعة الأسواق البعيدة في العالم ، لتتربّع على أهمّ وأعلى منصّة ماليّة عالميّة ... ألا ترى كيف تتهاوى أعمدة وتقوم أعمدة كلّها تهدف إلى جناية الربح والفائدة والمال ، سواء كان عن طريق أفلام الدعارة أو بيع أعضاء البشر ، أو إستغلال الأطفال جنسيّاً ، أو ممارسة الشذوذ ... ؟

في العام ١٩٧٧ كتب " ميشال نوار " عمدة مدينة ليون الفرنسيّة ، تحت عنوان : (النجاح في حملة إنتخابيّة ، إتّباع الأسلوب الأمريكيّ) :

إنّ هدف مسؤول التسويق ، الذي يبيع معجون أسنان ، مطابقٌ لهدف مدير حملة مرشّح للرئاسة : الإقناع بشراء منتجه ، أكثر من أيّ منتجٍ آخر ... وأشار إلى أنّ المرشّح الرئاسيّ يعتبر مظهرهُ أهمّ من مشروعه . ومن الطبيعيّ أن يظهر عالم السياسة

على مستوى عالم النجوم . وتفتح أسواق لصناعة الصور عن طريق مستشاري الإتصال التي باتت الدعاية عبرها تكلّف عشرات ملايين الدولارات ... وتصرف عبرها أموالٌ مذهلة هائلة ... حتى أنّ رونالد كيسلر دوّن في كتابه (داخل الكونغرس) إنّ الإنفاق على الحملات الإنتخابيّة ، يبلغ حوالي (٢٥ بليون دولار) .

لقد إخترعت سوقنا نماذج عجيبة غريبة ، كلّها نتاج لسياسة التسويق وتوسيع آفاق الأذواق ، لقد إخترعت فئة البانك (حلقيو الرؤوس) وإخترعت مدرسة الأزياء بشقّيها أزياء ودعارة ، إخترعت مدرسة الموسسات ومهنة الجسد ، وعمّمتها على مستوىً دوليّ ، إخترعت مهنة بيع النساء بيعاً بالمزاد العنيّ ، إخترعت مؤسسة بيع أعضاء البشر ، إخترعت إستثمار بيع الأطفال والتبنّي من خلال شراء أطفال الدول الفقيرة لصالح العائلات الغنيّة في الدول الثريّة ... إخترعت مدرسة التطوّر الجنسيّ الذي خرّج لنا أكثر من ٥٧ مليون مصاب بالإيدز حوالي النصف منهم مات فعلاً ...

إخترعت فنون القتال ، من أجل توسيع الأسواق الذوقيّة ، إخترعت مهنة التجميل حتى التعرّي ، إخترعت سوق المخدرات والخمرة والديسكوات ومهرجان الحبّ الذي ينتج أموالاً مذهلة ، وتمارس فيه الدعارة والمخدّرات على الطرقات العامّة في دولٍ عديدة خاصّة في ألمانيا والبرازيل ...

وكما وصفتها الصحف الألمانيّة في العام ٢٠٠٠ : سوق تباع فيها كلّ السلع من دون موازين وقواعد قانونيّة ، سوق إباحيّة في كلّ معانيها وقطاعاتها ، سوق نموذجيّة يعرض فيها كلّ شيءٍ حتى الإستنساخ ... وتساهم الدول في نهضتها لأنّها تتصارع من أجل البقاء والنفوذ ... سوق إخترعت فيها هوليوود عالماً مختلفاً عمّا كانت تتصوّر البشريّة ، ساهم في تصميمه وتلوينه وتشكيله عمالقة هوليوود بإمبراطوريّتهم الخياليّة الإباحيّة في كلّ شيءٍ ، والخارج جدّاً عن القانون ... سوق عملاقة تلتهم كلّ شيءٍ ، فيها البوب ، والحداثة ، والحرب النوويّة ، وبرمجة وراثيّة ، وبشر نوويّون ، وبشر لا ينقطعون عن ممارسة الرغبات الجنسيّة مع كلّ شيءٍ وبكلّ

شيئ ... يكون فيها التلفزيون والسينما منبراً عالميّاً لتلقين الحضارات والثقافات دروساً في تحوّلات البشر وإنقلاباتهم ، في خروجهم عن المألوف البشري إلى العنف والوحشيّة وإستباحة كلّ شيئ ...

وعلّق الأوروبيّون على إستعمار الغزاة العمالقة بالقول : إنّ إنتاجنا يفتقد للسوق المفتوحة أمام إنتاج الغزاة العمالقة . ولكي نتحوّل إلى سلعة عالميّة مستعمرة ، لا بدّ من إعداد سلعتنا السينمائيّة بلغتهم قبل أن يحتلّوا عقول مواطنينا ... ولا بدّ من العمل بنفس الأرقام والصور : دعارة ، جنس ، عنف ، تحلّل ، تفسّخ ، كوارث ، تحطيم لكلّ القيم ، إنتاج ثقافة جديدة وحشيّة وعنيفة ... يكون فيها الحديث عن " فساد التاريخ " ممنوعاً . لغة تتساقط أمامها ضرورة الإجتماع السياسيّ وقيم حقّ العيش ، من أجل ممارسة منافسة متوازنة مع العمالقة الغزاة ...

هذه هي سوق السلع العالميّة اليوم ، في سوقٍ واسعة ، متوسّعة جدّاً ، وبقوّة تراكميّة ...

سوق تقوم على أصول وأسس " فوكوياما " ونهاية التاريخ ، وتسطير ربوبيّة الأمريكيين ، في مملكة ثابتة القيادة ومتحرّكة القيم والمفاهيم ، ومتغيّرة التجانس والإنسانيّة ، لا فرق فيها بين الوحش والإنسان . سوى أنّ الإنسان يحكي لغةً تختلف عن عالم الوحوش ، لكنّ كلاهما يملك غريزةً يربح فيها القويّ .

سوق تُستهلك فيها المخدّرات بمستوى تصاعديّ غريب جدّاً ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكيّة الساحة الأساسيّة لإستهلاك المخدرات ، التي تستوعب أكثر من ٨٠ في المئة من مبيعات المخدرات العالميّة ، وفي العام ١٩٨٥ كان إستهلاك الكوكايين مستقرّاً على ١٢٥ طنّ بعدما كان في العام ٨٤ مستقرّاً على ٨٥ طن . وفي العام ١٩٨٦ تجاوز حدود أل ــ (٢٥٠ طنّ) ... حتى أشار البروفسور " راينج " وهو خبير إقتصادي مهمّ في جامعة هارفرد إلى أنّ المخدرات في الأراضي الأمريكيّة باتت تشكّل " إحدى أبرز القطاعات " المهمّة في الإقتصاد المحلّي . وهي تتساوى

بذلك مع صناعات السيارات والإلكترونيّات والصلب ... ويزداد الطلب العالميّ على المخدرات بنسبٍ وصفها الأمريكيّون بالأكثر خطراً حتى أنّ بوليفيا أنتجت عام ١٩٧٠ (٦ آلاف طنّ) من أوراق الكوكا . لكنّها في العام ١٩٨٦ أنتجت (١٥٠ ألف طنّ) من الكوكا . وتحتلُّ نبات الكوكا أكثر من ٦٠ ألف هكتار من أراضي بوليفيا .

في هذه السوق يسجّل العالم كلّ يومٍ رقماً قياسيّاً جديداً ، وهو على مستويات النوادي الغنيّة (ففي ٢٦ تمّوز ١٩٩١ جاء في صحيفة لوموند الفرنسيّة على لسان هنري مارتر " المدير العام لوكالة الفضاء الأوروبيّة " : إنّ الولايات المتحدة ، بدأت تنفيذ برامج عسكريّة هائلة لصناعة الطائرات الحربيّة ، بحجم تمويل خياليّ ، ناهز عتبة ألـــ (١٥٠ مليار دولار) . فقط للطائرات الحربيّة ...

في هذا العالم أنقذت الولايات المتحدة الأمريكيّة إنهيار شركة " جنـــرال إلكتريك " الأمريكيّة عبر حرب الخليج . وهي إحدى أبرز المورّدين الرئيسيين للأسلحة الخاصّة بالجيش الأمريكيّ (قطع غيار لصواريخ باتريوت وتوماهوك) وكذلك طائرة الإنذار المبكّر أواكس ، كما أنّها تمتلك شبكة التلفزيون أن بي سي . وهي واحدة من أهمّ ٣ شبكات تلفزيونيّة أمريكيّة ، وذلك عبر صفقات سلاح مذهلة ، وفواتير ماليّة إستطاعت أن تجعل من الدول الخليجية دولاً مَدِيْنَةً ، بعد الثروة الكبيرة التي جمعتها من أرباح النفط فيما مضى ...

هذه السوق يباعُ فيها كلّ شيءٍ ، ويعمل عمالقة التجارة حتى بالدين نفسه ما دام أنّ أتباع الدين كثر جدّاً ، ومن شأنهم أن يشكّلوا سوقاً كبيرة ... حتى أنّ الداعية والقسّ الشهير " سواجارات " الذي كان يقدّم برنامجاً له جماهير غفيرة على إحدى الشبكات التلفزيونيّة ، حيث وجد في وضعٍ سيّئٍ ومنافٍ للحشمة ، وهو يمارس الجنس مع فتيات صغيرات في أحد الفنادق . ممّا دفعه إلى الإمتناع عن مواصلة برنامجه التلفزيونيّ ، ففوّت ذلك على هذه القناة ملايين الدولارات ، بسبب خسارة الإعلانات والدعايات التي كانت تتهافت على برنامجه ... فخلقت مجموعةً من الصور والأفكار

المثيرة التي تدين هذه الحملة على هذا القسّ ورفعته إلى رتبة قسّيس مقدّس ... وإستطاعت أن ترغم كلّ الناس على تكذيب الخبر مع أنّ القسّ إعترف بذلك والهدف أن تعيد إلى الجماهير القسّ الذي كان سبباً لموردٍ كبير من المال عبر الدعاية وقد نجحت بذلك فعاد إلى برنامجه في الدعوة ... هذه هي السوق التي نعيش فيها حتى أنّ القضاة الأمريكيين أصبحوا من ضمن السلع ذات الثمن المهمّ ، وأصبح شراء الضمائر وفق تقرير أمريكيّ وشراء القانون له ثمن تختلف مؤشراته من قاضٍ أو موظّفٍ إلى آخر ... على قاعدة : **لكلّ شيئٍ ثمن ولا شيئ بلا ثمن . ولا فرق بين سلعةٍ محظورة أو غير محظورة .**

سوقٌ يزداد فيها الأثرياء القلّة ثراءً ويزداد فيها الفقراء فقراً وسوءاً وإنهياراً حتى ذكرت الأرقام الرسميّة التي ينشرها مكتب الكونغرس للموازنة في عقد الثمانينات أنّ الهوّة قد إتّسعت في حقبة الثمانينات بين طبقتي الأغنياء والفقراء إذا بات نحو (٢,٥ مليون) من الأثرياء الأمريكيين يحصلون على دخلٍ مساوٍ لما يجنيه (١٠٠ مليون شخص) يقبعون في أسفل القائمة .

سوقٌ فيه ألـ ماكدونالد ، والكوكا كولا ، والبيبسي ... يركبون حصان طروادة (حصان طروادة هو عبارة عن جواد خشبيّ كبير الحجم جدّاً إختبئ داخله اليونانيّون المقاتلون لدخول مدينة طروادة وقد إحتلّوها) وهو صورة حقيقيّة عن السلع الأمريكيّة وخلفها السلع اليابانيّة والأوروبيّة التي يختبئ داخلها الإستعمار الأمريكيّ ونادي الصناعات المتطوّرة الذي يجتاح ويحتلّ العالم ...

سوقٌ في العام ١٩٩٠ تشهد فيه فرنسا خريطة في إستغلال الثروات إعتبرت مؤشّراً نحو إنزلاقٍ مريع حيث يتقاسم نسبة ١٠ في المئة من الأشخاص الأكثر ثراءً نحو ٥٤ في المئة من ثروات فرنسا وأنّ ٥٠ في المئة من الأفراد الأقلّ ثراءً يتقاسمون ٦ في المئة من الثروة الفرنسيّة حتى كتب ميشال سارس في صحيفة لوموند الفرنسيّة تاريخ ٢١ كانون ثاني ١٩٩٢ : (إنّ ديمقراطيّتنا الثريّة والعالميّة ، تعمل على ترك قسم هائل من

شعوبها عرضةً للجوع والأمراض ، أي أكثر من تسعة أعشار الجنس البشريّ ، في عالمنا الحاضر ... هل شهد تاريخ الإنسان نخبة أو شموليّة إقتصاديّة وثقافيّة ، بمثل هذه الشراسة ؟ هل تخشون ممّا هو أخطر من هذا !) .

أليس من حقّ المواطن أن يسأل السوق أو يحاكمها بعد أن أصبح المرشّح أو الرئيس المنتخب الأمريكيّ لا يحظى بأكثر من ١٠ بالمئة من عدد أصوات الناخبين الأمريكيين المقيّدين في لوائح الإقتراع ! .

سوقٌ تكون فيها صناعة الحقائق سهلة جدّاً وعلى مساحة نافذة إعلاميّة واسعة الإنتشار مثل ألـ " سي أن أن " فتغيّر وتقلب الرأي العالم ، وتجنّد كلّ الطاقات ... كتب روجيه غارودي في كتابه (نحو حرب دينيّة) : بينما كان الرئيس بوش يتمنّى أن يساندهُ مواطنوهُ في عمليّة تدمير العراق ، التي كان يعتزمها ، وبينما كان الكويتيّون يأسفون لقلّة الإهتمام الذي أبداهُ الأمريكيّون حيال مصيرهم ، موّلت البلدان البتروليّة في شبه الجزيرة العربيّة ، وكالةً لـ " العلاقات العامّة " فيما وراء الأطلسيّ هي (هيل ونولتون) وذلك لتشنّ حملةً في صالح حرب " تحرير الكويت " وقد إستخدمت الوكالة أنجع الحيل . الحيلة التي ستعبّئ أمريكا بأسرها : الموت المتعمّد للمولودين الجدد (الأطفال) ، الذي روته لاجئة شابّة كويتيّة ـــ وفق أسلوب متدرّبٍ عجيب في الإثارة العاطفيّة كان من صناعة شركات العلاقات العامّة الأمريكيّة ـــ وقد كتمت إسمها تحت عنوان الخوف من الإنتقام الذي يمارس إزاء أسرتها التي ظلّت بين أيدي المحتلّين .

وقد روت بالتفصيل كيف أنّ العراقيين إختطفوا (٢٢ مولوداً) من الحاضنات ورموهم أرضاً ، وتركوهم يحتضرون . روت تلك القصّة ودمعها ينهمر من عينيها . وفق أسلوب عاطفيّ مثير جدّاً ... هذه الدقائق القليلة من التلفزيون إستطاعت أن تهزّ نفوس الأمريكيين حتى أنّهم طالبوا بالإنتقام . وكانت دعاية العلاقات العامّة لصناعة الرأي العام قد توسّعت جدّاً إلى درجة أبكت المواطنين الأمريكيين ، وضغطت على

الرأي العام الصحفيّ والسياسيّ الإجتماعيّ ... وما إن خاضت أمريكا الحرب مع حلفائها الأوروبيين وإنتصرت وإحتلّت آبار النفط وإستعملت اليورانيوم المنضّب المشعّ الخارق للدروع والمسبّب للإعاقات والأمراض الخطيرة والتي منها جميع أنواع السرطان ، ممّا أدّى إلى موت وإعاقات مذهلة في صفوف الشعب العراقي ، وبعد أن إنتهت الحرب وعسكرت أمريكا عند آبار النفط بفواتير خليجيّة مدفوعة الثمن . حتى علم أكثر من ٢٨٠ مليون أمريكيّ أنّ (هيل ونولتون) قد تلاعبت بـــ عقولهم لقاء (عشرة ملايين دولار أمريكيّ) ثمناً للدعاية التي قامت بتمثيلها إبنة سفير الكويت في الأمم المتّحدة وأنّ قصّة ألـــ (٢٢ طفلاً الذين ماتوا ببطئ ما هي إلا من إختراع الوكالة ، حتى أنّ هذه الدعاية كان قد أكّد صحّتها الرئيس الأمريكيّ جورج بوش نفسه وإستشهد بها عدّة مرّات في مجلس الشيوخ وفي التلفزيون وفي الصحافة . وتفاجأ حين علم فيما بعد أنّها من إختراع خيال وكالة العلاقات العامّة . مع أنّه إستفاد جدّاً منها في تغيير الرأي العام الذي كان يخشى من بعث جنود أمريكيين في مهمات حرب بعد حرب الفيتنام .

إنّ هذه السوق الطويلة جدّاً التي تخترع الحقائق فيه شاشات التلفزة لقاء عشرة ملايين دولار يقوم على مجموعة من قواعد غزائزيّة هدفها حصاد المال بعيداً عن الإثراء المخيف الذي يقع على كاهل جماعة بشريّة واسعة ويتجسّد على شكل : رعبٍ وموتٍ وتجارة حتى بأعضاء البشر ... لقد إستطاعت هذه القواعد في العالم تصوير العراق على مستوى من الوحشيّة تبرّر إستعمال قذائف يورانيوم وبثّ مجموعة هائلة من الإشعاعات المسبّبة لشتّى الأمراض التي منها كلّ أنواع سرطانات الدمّ . وتصوّر شاشات التلفزة الأمريكيّة وعبر دعايات ماليّة ورائها مستفيدون كثر (عشرات آلاف الأطفال العراقيين المعاقين والموتى) على أساس أنّهم صناعة نظاميّة عراقيّة ، وقد نجحت إلى مستويات خارقة في هذا المجال طيلة عشر سنوات بعد إنتهاء الحرب ... في هذه السوق يتعامل (سيّد إقتصاد الأدوات المتطوّرة) في فجر العولمة مع الآخرين على مستوىً من نفوذ

أدواته ، في حربٍ عاتيةٍ متمادية . قال جياني دي ميكليس وزير خارجية إيطاليا والرئيس المناوب للجماعة الإقتصادية الأوروبيّة آنذاك في دوره على تحريض أوروبا أن تكون عملاقاً اقتصاديا يضع حدّ للأمريكيين في السوق : ذلك يشير إلى أنّ أوروبا تريد أن تستعيد دورها بوصفها قلب الاقتصاد العالمي وستوضح السنوات العشر القادمة مواطن الضعف الكبيرة في إقتصاد اليابان " مشيراً مجموعة من الأسئلة التي تتعلّق بمستقبل أوروبا ، مؤكّداً أنّ على أوروبا أن تحكون أو أن لا تكون . أن تكون سيّداً نافذاً إقتصاديّاً ، يملك روح المبادرة وسبقيّتها ، ويمتنع عن إعطاء تنازلات مضرّة . لكسب السوق الواسعة الحجم .

هذا هو العنف الأكثر قساوةٍ والأشدّ ضراوة ، الذي تغيّر وتبدّل ، من صداقة الأمس إلى رهان اليوم ، إلى إنهيار أو تلاشي ، أو إسقاط ، في سوق تحدّد هيمنة الدول وتصاعديّتها ... إنّ السوق تشهد تشكيلاً آخر من نوادي الصراع (الإتحاد الأوروبيّ الذي يسعى للوحدة السياسيّة) تتمخّض عنه ولادة ديمقراطيّة ليبراليّة عدوّة من نفس النادي الديمقراطي الحليف تقليديّاً ... وهو لا يخلو عن صراعات حامية ونـــزاعات ساخنة جدّاً ..

حتى أنّ الأوروبيين يحاولون فصل القضايا الأوروبيّة عن الأمريكيين ويحاولون بناء وحدة إقتصاديّة بهرميّة سياسيّة منفصلة عن الأمريكيين ومهيأة لخوض صراع الجبابرة ومن أمثلة غريزة الأوروبيين الجديدة ما حصل في كوسوفو فقد أصرّ الأوروبيّون على أن يكون الحلّ أوروبيّاً ، وليس أطلسيّاً . ودخلوا دهاليز الدبلوماسيّة الهادئة والعنيفة ومارسوا شتّى أنواع الضغوط على بلغراد وروسيا حليفتها وداعمها في وقت كانت أمريكا تتربّص الفرصة .

وقد انتظر الأوروبيون أكثر من سنة ونصف من دون منافذ للحل . وأخيراً سحبوا هذا الملف من دائرة القضايا الأوروبيّة وأدخلوه ضمن خانة القضايا الأطلسية على مضضٍ حينها وضعوا كافة الأوراق بين يدي الولايات المتحدة التي خاضت حرباً

عاتية استعملت فيها الصواريخ العابرة للقارات التي كانت تنطلق في الكثير من الأحيان من بحر العرب ، لتصيب الجغرافيا العسكرية المدنية في يوغسلافيا الأوروبيّة في عمليّة إستعراضيّة لسلاح قاريّ أمريكيّ يكون من شأنه تحقيق هزيمة أوروبيّة ، وتأسيس لمرحلة جديدة من تأصيل الوجود الأمريكيّ في أوروبا . وإعتماد الأطلسيّ بزعامة أمريكا كـــ " ضمانة " إستراتيجيّة .

ولم يستطع السلاح الأوروبي أن يصمد بضع أيام أمام السلاح الأخطر الأمريكي ، الذي أذهل أوروبا قاطبةً ودعا الأوروبيين إلى إعادة النظر فيما هم فيه . وقد اعترف وزير الدفاع الألماني في حلقة متلفزة إبّان الحرب الأطلسية على يوغسلافيا بأنّ الفارق التكنولوجي العسكري والأمني بين أوروبا والولايات المتحدة كبير جدّاً . واليوم يناضل الأمريكيّون من أجل تسمية أمريكيّة للسلع والخدمات والشركات في هذه المنطقة خاصّة مع الرئيس الجديد لـــ " صربيا " حيث يصرّ الأمريكيّون على أن تكون الحصّة السوقيّة متناسبة جدّاً مع حجم الحصاد الأمريكيّ إبّان الحرب ... هذا ما نشاهدهُ اليوم بوضوح منذ بداية عام ٢٠٠١ . ليدلّ على أنّ السوق هو أهمّ محرّك كان لسلاح الجوّ والبحر والصواريخ العابرة للقارات التي شنّها الأطلسيّ بعنفٍ خياليّ على يوغسلافيا ... ولم تكن فكرة الإشتراكيّة أو تنظيف العقيدة الأوروبيّة أو اللون الفكريّ دافعاً للحرب أبداً على يوغسلافيا .

كلّ هذا يعني أن " سوق العالم " مفتوح على كلّ معايير القوى وقنواتها وأدواتها بعيداً عن قيم الأخلاق أو موازين علم الإجتماع ، وحقوق الإنسان . وتتداخلُ فيه همسات وصناعات الدعاية والشاشة والإنترنت ورقائق الإلكترونيّات والربوت والعقول الإلكترونيّة ... والكثير الكثير من السلع التي توفّر خدمة للنظام والجماعات والأفراد ضمن مستويات تكشف عنها تكنولوجيا حديثة توفّر سلاحاً أهم مما مضى . في عمليّة إستعماريّة جديدة ، تحت عناوين وأدوات إقتصاديّة نافذة جدّاً ..

والأخطر من كلّ هذا هو أنّ هذه السوق غير محكومة بسلطة عالمية تسنّ قوانين عالميّة وتتولى سلطة تنفيذيّة وقضائيّة ومعايير تطابق النوعيّة الكليّة في حقوق الإنسان الطبيعيّة والإعتباريّة كما أنّ الأعراف والمعاهدات الثنائية أو الأكثر من ثنائية أو مقررات الأمم المتحدة ، أو قواعد منظمة التجارة الدولية ، ما هي إلا مادّة مصلحيّة تتقبّلها الدول في نادي الأثرياء ما دامت تخدم مصالحها . فإذا خالفت مصالحها أنشأت من بين الأسود أبيضاً ، ومن بين الأبيض رماديّاً ...

هذا ما نشاهدهُ اليوم من نـــزاعات وخلافات وخروقات لمعايير وقواعد منظمة التجارة تقوم بها الإمبراطوريّة الأمريكيّة والأوروبيون واليابان ... ممّا خلق مساحةً كبيرة من الرماديّة خارقةً بذلك كلّ الحدود والقواعد ...

بهذا يمكن لنا أن ندخل إلى عالم السوق ، ونحدّد مضارب العولمة عبر هذه الآفاق ، وما يمكن أن نتجهُ كـــ " شعوبٍ " حائرةٍ ، لا تملك أدوات عصرها ، أو النفاذ إلى مستوى يوصّفها بـــ " العصريّة الزمنيّة " من منظار تكنولوجيّ وإقتصاديّ . حيث يريدونا الآخرون : مستهلكين . متلقّين . مقتنعين من دون جدال . تابعين . مأمورين في شتّى صورنا الإجتماعيّة والحضاريّة والإقتصاديّة والسياسيّة (الإستعمار الأشمل) . وإذا راجعنا قليلاً مجموعة من أذواقنا ومسلكنا فإنّنا نجد أنّ العملاق إبتلعنا منذ زمنٍ بعيد ... ومع أنّ صناعة القناعات عبر الشاشة التلفزيونيّة مهمّة جدّاً بالنسبة لنا . وهي ممكنة جدّاً وفي سوق صناعة الأفلام عبر المال . فإنّنا لا نملك سوى عرض الأفلام الأمريكيّة .

ومن أصل كميّةٍ هائلة تتلقّاها شاشتنا التلفزيونيّة نجد كلّ شيءٍ أمريكيّاً . وهو يعرض علينا بإستمرار (٢٤ على ٢٤) كلّ أنواع القيم والغرائز والسلع النفسيّة والسلوكيّة والمعيشيّة والذوقيّة والإحساسيّة والإجتماعيّة والخياليّة والصناعيّة التي سلبت من ذواتنا وجودها وأحالتها إلى حجارةٍ تنطق الإنكليزيّة ببغائيّاً . من دون معرفة لماذا وكيف ومن دون أن تسأل عن الخطأ والصواب ... ولقد نجح الأمريكيّون في خوض

حرب " تدمير الحضارات " نجاحاً لا يفوقه نجاح . حتى أنّ أذواقنا وألواننا أصبحت حكراً أمريكيّاً . وإنتشرت في بيوتنا صبغة الشعر الأشقر ، ولو أنّ بإستطاعة معاملنا المخبريّة إنتاج أولاد " لون بشرتهم بيضاء جدّاً ، وشعرهم أشقر ، وعيونهم زرقاء) لما إمتنع أحد . ولو إستطاعت المختبرات تبديل اللغات إلى إنكليزيّة لما إمتنع أحد .

ولو إستطاع شبابنا تغيير جنسيّتهم إلى أمريكيّة لوجدنا شعوبنا والعجائز قبلهم أمريكيين ... وإذا كان الأوروبيّون يناشدون القوى الفاعلة بمباشرة حرب مضادة للإلغاء الذي تشنّه أمريكا إعلاميّاً على مستوى الحضارة والذوات . فماذا نفعل نحن ، وما زالت فواتير السلاح التقليديّ التالف أكبر بكثيرٍ من فواتير الأبحاث العلميّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة .

بهذا تصبح العولمة عولمةً لكلّ شيئ (من الحذاء إلى الطربوش ، إلى الفكرة والسلوك) ... إلى درجة استطاعت فيها العولمة أن تخلق مذاهب قانونيّة لا تقبل الجدل وهي تقنن السلوك والآداب والأخلاق ، وفق نظرية التحوّل الأخلاقي ، الذي يحفّز اللواط والسحاق والشذوذ الجنسيّ . والممارسة مع الكلاب والقطط بل مع الحمير ، ويجعل من أفلام الدعارة قاعدة أساسيّة متينة من قواعد صناعة الأفلام الأخلاقيّة الإجتماعيّة السياسيّة . حتى أنّه لا يخلو فيلم واحد من صناعة قيمة إباحيّة ذات ميول أساسيّة من أفلام الدعارة ...

وتعترف الصحافة الأمريكيّة بأنّ صناعة الدعارة من أهمّ أركان الثروة الهوليووديّة ، التي تشكّل قطاعاً إقتصاديّاً منتجاً . من أهمّ قطاعات الإقتصاد الأمريكيّ وقد أثّرت هذه الإنتاجات القيميّة والحضاريّة إلى درجة وقف فيها الرئيس الأمريكيّ بيل كلنتون أمام ٢٨٠ مليون أمريكيّ ، يشرح لهم علاقته التفصيليّة الجنسيّة مع مونيكا لوينسكيّ . ونشرت أدقّ التفاصيل على الإنترنت .

ومع أنّ محاكمة عزله ومعاقبته استمرّت فإنّ الشعب الأمريكيّ وجد في ميول كلنتون الجنسيّة قيمة حضاريّة شخصيّة ذاتيّة طبيعيّة وإن فعلها في البيت الأبيض ممّا أثّر

على منحى المحاكمة وأسقط نصابها القانوني حين النطق بالحكم . خاصّة أنّ رئيس وزراء كندا وبريطانيا وجملة من الأوروبيين والشعب الغربي بنسبة هائلة دعمهُ في هذه القيمة العاديّة جدّاً ، والتي تمثّل حقّاً مواطنيّاً لكلّ فرد غربيّ .

ممّا أدّى إلى تحريف محور المحاكمة والتأكيد على أنّ المحاكمة منعقدة لأنّه كذّب في أوّل مرّة حين نفى أنّه زنى بـــ " مونيكا " لكنّه عاد وإعترف ، ألا تنظر إلى هذا الإسفاف الخطير ؟ ألا تنظر إلى صناعة القناعات والميول في النادي الديمقراطيّ حتى في منصّة أعلى منصب سياسي عالميّ ، مع أنّ كلنتون إعترف أنّه مارس الجنس مع مونيكا في أحلك الظروف التي كانت البلاد تحتاجه أن يكون في مكتبه وعلى طاولته مع معاونيه ووزرائه ... !

ففي الماضي كان العلاقات الجنسيّة ممنوعة بين الذكر والأنثى إلا من باب الخطوبة الإجتماعيّة المؤسسة على مفهوم الزواج و لم تكن الإباحيّة تمثّل عنواناً جائزاً أمّا اليوم فقد أصبحت الإباحيّة والمشاعيّة الجنسيّة الأصل الأقدس في حياة النادي المتطوّر على أسسٍ من مفاهيم عدم ثبات الأصول الكليّة الأخلاقيّة إلى درجة أصبحت العلاقة الجنسيّة بين الأبناء والآباء شهيرةً ومع أهمّ الشهيرين والشهيرات العالميين ... في وقت تشهد فيه مؤسسة الزواج نوعاً من التهكّم والإنهيار المريع ، الذي شلّ أو كاد أن ينهي هذه المؤسسة حتى أصبح الزواج مدى الحياة نادراً جدّاً ويحتاج إلى ملحق مختبريّ ..

وفي عام ١٩٩٩ أفادت عدّة استطلاعات غربيّة متتابعة أنّ ظاهرة اللواط والسحاق والشذوذ الجنسيّ والشراكة الجنسيّة تزداد بشكل سريع في العالم الغربيّ وأكدت أنّ الأفلام الإباحية والعاديّة والإعلان والدعاية والروابط الإباحية تساهم بنسبة ٩٩ % في غزو هذه الظاهرة " للبيوت الآمنة " التي كادت أن تنحسر كليّاً .

وقد أكّدت دراسات حديثة على أنّ التلفزيون والسينما والإنترنت يلعبون دوراً وسيطاً سريع النقل لهذه القيم التي تصنع دون تردّد المشاعر والأحاسيس على هذا الأساس إلى درجة لا تسمح بإمكانيّة مقاومة ذاتيّة وأنّ الروابط الإجتماعيّة بلغت حدّاً

حاسماً في تأسيس أصول وقيم إجتماعيّة تقوم على حريّة جنسيّة في كلّ شيئٍ ، لا تمكن معها المقاومة الذاتيّة أو الإمتناع إلى أجلٍ طويل ...

وتحذر الدراسة من أنّ ظاهرة السحاق واللواط والشذوذ أضحت قيمةً أساسيّةً في المجتمع الغربي قد تنافس الجنس التقليدي وقد ابتكرت الروابط والتجمعات التي تسوق جنس المثلين ــ اللواط والسحاق ــ أساليب جديدة ووسائل مثيرة إعلاميّا وإعلانيا وتمثيليّاً ، من شأنها ترسيخ فكرة جنس المماثلة إلى درجة شبه جبريّة عبر صناعة تحويل الأذواق والميول ... والأكثر إرباكاً أنّ هذه الدراسة تشير إلى أنّ قسماً من الأفراد أصبح يرى ضرورة حاسمةً للعلاقة الجنسيّة ، ليس عبر الذكر والأنثى بل عبر الذكرين أو الأنثيين . وقد اعترف بيل كلنتون ــ الرئيس الامريكي ــ من أنّ ظاهرة " جنس المثلين " أضحت قيمةً أساسيّة في المجتمع الغربي لذلك منحهم الحقوق الوظيفية والإدارية .

وحريّ أن نشير إلى أنّ العالم اليوم يعيش فترة من " الجبرية الإجتماعية " تقوده العقول والقوى النافذة ماليّاً وإعلاميّاً وعبر صناعة الأفلام والشركات الإعلانيّة وشركات تسويق الأذواق والميول ... ولم ترتسم هذه التغيرات على وجه العالم الفقير أو دول العام النامي فحسب ، بل أثرت تأثيراً بالغاً في عمق دول المنشأ الصناعيّة ... وتشير المعلومات العالمية الإجتماعية إلى تغييرات سريعة تجري في الميدان البشري لجهة التغيرات السلوكية .

وفي بــرنامج على شاشة التلفزيون الأمريكي نقلته قناة الجزيرة القطرية تاريخ ٢٨ أيار ١٩٩٩ أشار إلى أنّ عالم السلوك للمواطن الأمريكيّ ، كان يتسم بالسماحة الإجتماعية والمسلكية حتى الربع الأول من القرن العشرين . وقد شهد المجتمع الأمريكي العديــد مــن الــتغيرات ، الــتي أثّرت في سلوك الأفراد والجماعات . ففي بدايات الخمســينات وما تبعها أخذت الموسيقى والغناء الصاخب ومفاهيم الإختلاط والرقص تلعبُ " دوراً إنقلابيّاً " فاعلاً على ثقافة الماضي ... ومنذ تلك اللحظات أخذ الشباب

والشـــابات يشـــككون بالمفاهـــيم والأفكار التقليديّة التي حكمتهم ردحاً من الزمن وحاربوها بكلّ قوّة . وأحبّوا مفاهيم الإباحيّة الجنسيّة ، والتحلّل من الأطر الأسريّة ، والولايـــات الإجتماعيّة ، ونشدوا مزيداً من الحرّيات الذاتيّة التي تساعدهم على التعبير عن ميولهم ورغباتهم وغرائزهم ... وإستطاعوا أن يربحوا الصراع بقوّة فيما بعد .

وقد شهد المجتمع الأمريكيّ حينئذٍ صراعين :

صراع **المفاهيم التقليدية** وصراع **المفاهيم الحديثة** التي أدخلت جيلا جديداً في الستينات والسبعينات عبر انخراط المؤسسات الإعلامية والموسيقى الجنونيّة وغيرها الى جانب الأفكار الحديثة التي بثّت ونوّعت من قيم الإباحيّة والعلاقات الجنسيّة والمراقص الليـــليّة والملاهي وموسيقى الروك وأغاني المشاهير ، في عمليّة كثيفة جدّاً لحصاد حريّة أكثر في مجال التعبير الشخصي عن الميول الغرائزيّة والترفيهيّة ... ومنذ ذلك الحين خسر المجتمع التقليدي قدرته على المقاومة والممانعة بعد أن إنحازت وسائل الإعلام إلى جانب الشـــباب في عمـــليّة تحوّليّة وتغيريّة واسعة عل مستوى التعبير الغرائزي والشخصيّ . وإنتشرت المفاهيم الحديثة على مستوى عالٍ من الشيوع .

وقـــد جـــاء ذلـــك التقرير مدعما بالصور والوثائق التي تبين احوال المجتمع الأمريكي في الحقبتين .

وقـــد أشـــار البرنامج إلى أنّ الجريمة ، والأمراض الجنسية ، وجماعات المافيا والإخـــلال بـــالأمن الإجـــتماعي وإنهيارات الأُسرة ... كانت على أشدها في الحقبة الحديـــثة ، الـــتي لازمـــت ظهور عملاق القيم الحديثة على مستوى النظم الشخصيّ ومفاهيمه ... ولولا التدخل الحكومي ، على صعيد الأمن والصحة العامّة والتقديمات الإجتماعية ، لما أمكن للمجتمع الأمريكي أن يستمرّ . بسبب تطوّر أداء المافيا في شتّى فصولها وقطاعاتها ...

وتابع البرنامج : إنّ الحكومة الفدرالية اعتمدت قوانين واسعة من مواد التجريم بهـــدف حفظ مصالح المجتمع ، وزادت من الجرائم التي ينال فاعلها عقوبة الإعدام ، أو

الحـــبس بـــالمؤبد ، وسنّت عقوبات جسديّة وماليّة واسعة ، وفرضت ضرائب جديدة وتوسّعت بها ، وضاعفت من عدد قوات الأمن ، وضربت بقوّة من أجل إنقاذ المجتمع الأمريكيّ .. منذ زمن إنتشار صراع " الطبقتين " المتصارعتين التقليديّة والحديثة ...

وزادت نســبة مصـــابي مـــرض الإيدز القاتل ، وكثرت جرائم المافيا بسبب الإنهيـــارات الأســـرية وفقدت التربية ، وعدم الرشد الإجتماعيّ ، مع وفرةٍ كبيرةٍ في التحرّك الذاتي الشخصيّ ... وتضاعفت أعداد المنتحرين ... كما زادت نسبة الولادات عـــبر الصـــداقة الجنسيّة ، وكثرت أعداد الأطفال دون أبوين ... والتي ساعدت على زيـــادة أعـــداد المافيات وأصحاب الجرائم . وإتّسعت ظاهرة " أطفال دور الحضانة " وتبدّدت معالم التربية الأسريّة بنسبة عاليةٍ جدّاً ... وأصبحت المافيا قطاعاً جذّاباً جدّاً وتوسّـــعت أنشـــطة الجـــريمة وجماعات السطو والإغتصاب وغسيل الأموال وتجارة المخـــدرات وغيرهـــا على أكبر مستوىً عالميّ ... ولولا التطوّر الضريبيّ وإعداد قوّة ضـــاربة ، وتسليح القوّة الأمنيّة بأحدث الأسلحة ، لما كان المجتمع الأمريكيّ وفيدراليّة الولايات كما نراه الآن .

وما خضع لتأثيراته المواطنون الأمريكيّون ، خضع العالم بأسرهِ لتأثيراته ، بعد صـــناعة الأقمار الصناعيّة وتطويعها للخدمة في المجال المدنيّ لبثّ الثقافة الأمريكيّة عبر الأفلام الصاعقة والأكثر إثارة وفنوناً إلى كافّة أنحاء العالم .

وبنظرة سريعة على الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الذي ينافس قطاع السيّارات في أمـــريكا فإنّنا نجد أنّه يتشدّد في صناعة القيم والأفكار وتغذية الميول والأحاسيس ، وتصـــدير أساليب جنسيّة وعنفيّة وقيم النظرة الماليّة ، بل قيم النظر إلى الجسد والنفس والروح ، والنظرة إلى الآخرين ... وفق قواعد تحرريّة بيعيّة سوقيّة ... علّمت البشريّة حـــبّ الإنتحار والقتل والسطو والدعارة في كلّ نواحيها . وحفّزت أهل الدنيا على تعـــاطي المخـــدّرات وإسقاط كلّ القيود . لتكون منظومة الإباحيّة الساحة الأساسيّة والعامود الفقري لـــ " مملكة هوليوود " .

والمشكلة الأعظم هي أنّ القانون الأمريكيّ تعاطى معها على أساس أنّها شاشة وبالتالي فهي أمر خيالي وغير واقعيّ ، وأنّ الجريمة هناك في مسرح الشاشة " صوريّة " غير حقيقيّة ، ممّا يعني عدم ممانعة قانونيّة ، بل شرّع القانون بمجموعة هائلة من المحفّزات الداعمــة لهـــذه الصناعة ولبثّها وتصديرها ... لكنّ المفاجئة العظمى كانت أنّ هذه الشاشة التي وصفوها يوماً ما بالخرافيّة كانت من أكبر وأعظم أدوات التغذية الفكريّة . بــل كــانت المصنع العالميّ لــ " صناعة الأفكار والقيم والمفاهيم " التي تقود سلوك البشــريّة ، وقد رأى العالم بأمّ العين كيف إستطاعت هذه الشاشة أن تقنع كمّاً هائلاً بالإنتحار وممارسة الدعارة مع بناتهم ، بل إغتصابهنّ ... ونمّت حبّ القتل بلا رحمة ، وحفّزت في النفوس السطو والجريمة والمافيا والمخدّرات ... حتى عجزت الدولة نفسها عــن ممارســة دورها الوقائي من الجرائم ... هذا ما دفع الأوروبيين لأن يصرخوا في الأسواق والنوادي الأمميّة أنّ الأمريكيين أحالوا العالم إلى جحيم ...

لقــد إعــترف أهــمّ مفكّري العالم ومن بينهم أمريكيّون على أنّ " صناعة هوليوود " أكبر خطر يهدّد زوال صناعة القيم الضروريّة للإجتماع السياسي ، فضلاً عن الإجتماع البشريّ .

وبدلاً من أن تعتمد الدول النامية على ثقافة مضادّة عبر السينما والتلفزيون ، عــبر موازنــات مهمّة ، من شأنها شراء الممثّلين وبناء المدن والإستوديوهات وشراء الأدوار ، مــن أجل صناعة قيم من شأنها أن تساعد على حفظ القيم الضروريّة على الأقــلّ لصــدّ جزئي من غزو الأقمار الصناعيّة وصناعة هوليوود نجد صنّاع الصورة والصوت عندنا يلهثون للتغذّي من كوبِ هوليوود ، وينشرون الأمراض الخطيرة جدّاً في ساحة العالم بين أوطاننا ...

حــتى أنّ السينما المصريّة أدمنت على صناعة قيم الدعارة السلوكيّة . والخيانة الــزوجيّة ، وثقافة التعرّي ، ونزوة الجنس ، ونمّت الميول بهذا الإتجاه إلى أشدّه ، حتى أصبحت مصر الدولة الأولى التي تشتكي من نموّ متزايد وغير عادي للتحرّشات الجنسيّة

والإغتصاب وسلسلة طويلة من الجرائم الجنسيّة . وما تنتجه من أزمات تؤدّي إلى تفسّخ الأسرة وإنهيار القيم ، وتزايد الجريمة ، وتزايد أسباب الإنحراف لأبناء الأسرة المنهارة بإتجاه نمر المافيا والعصابات الجارفة ...

ولقد إستطاعت مجموعة هائلة من صناعة أفلام الحبّ والتعرّي والنزوة الجنسيّة في دول العالم النامي أن تقنع أهل بلداننا أنّ الحرية هذه والإباحيّة تلك التي نراها هي مهد الحضارة الأمريكيّة ، ممّا ساعد على هزيمة أعمق في نفوسنا أدّت إلى أكبر الإنهيارات التي تشهدها بلداننا . وأصبح مواطنو بلادنا ينظرون إلى التعرّي كواحدٍ من فنون التطوّر العصريّ ، وأنّ الصداقة الجنسيّة أهم من كلّ شيئ لتدلّ على نموذج الشخصيّة العصريّة . وأنّ التحرّر يبدأ من تكريس الميول والنزوات والشهوات ، وإتّباع سبيل الغرائز ... فزرعوا وحصدنا أهم محطّات الدمار التي لن نخرج منها إلا إذا أعدنا لذاتنا وجودها .

إلى درجة أخذت تظنّ الدول النامية أنّ حلّ مشكلاتها الإجتماعية واللحاق بركب التقدّم يبدأ من باب التقليد الغربي ما أمكن ، وإتّباع الهويّة السلوكيّة من جنس وإباحيّة وخمرة ومخدرات ، وتحلّل وتكريس الشهوات ... وهذا بلا شكّ عين العولمة الثقافية التي سطّرها عولمة القادر على فرض السلوكيات والقيم وتطبيقها في الميادين الاجتماعية العامة ، ما وراء البحار .

والمخزي أنّ غالب الدول النامية أصبحت ترى في تطوّر الأصول الأخلاقيّة والآداب واحدةً من الهويّة الثقافيّة العالميّة . فقرّرت أنّ الصداقة الجنسيّة أمر مباح لجهة أنّ ممارسة الجنس تتمّ عبر صداقة وموافقة جنسيّة من الطرفين الراشدين البالغين عمر (١٨ عاماً) وأصبح الزواج المدنيّ سمةً أساسيّة جوهريّة ، مع أنّ مخاطر الزواج المدني تفتح الباب واسعاً أمام إسقاط منظومة الزواج وإحلال الإباحيّة الجنسيّة في بابها الواسع ويكفي أن نشير على أنّ نظرةً واحدةً إلى ما حلّ بـ " مؤسسة الزواج " في المجتمع الغربيّ . تكفي للدلالة إلى ما أقول . والعجب العجاب أنّ مجموعة من دولنا الإسلاميّة

نحـــت نحو منع الزواج بين الذكر والأنثى قبل سنّ الثامنة عشر من العمر . وهذا من شـــأنه أن يهـــدّ من ركنٍ أساسيٍّ في الأمن الجنسيّ . وقد إعترفت كلّ مجامع الغرب الديمقـــراطيّ بذلـــك ، حتى وصل الحدّ بمجموعة أطلقت على نفسها إسم " المجموعة الإنقاذيّة " أن ترى في العلاقة الجنسيّة بين الذكر والأنثى جريمة ويجب أن تمنع خوفاً من إجتياح الإيدز ... الذي صدّرته الإباحيّة الجنسيّة إلى معاقلهم الآمنة ... وبدلاً من أن نـــنظر بعـــين الأثر والنتائج للتجربة الطويلة التي خاض غمارها الغربيّون . فإنّنا نفعل العكس ونصرّ على مجموعة إصلاحيّة تحت عنوان تحرير وتنمية المرأة ، يكون فيها حجر الأساس " الحريّة الجنسيّة " ومحظوريّة زواج الفتيات قبل سنّ الثامنة عشرة عاماً ... ظنّاً مـــن مـــثقّفي الديمقراطيّة فينا انّ بناء الذوات والقيم الإجتماعيّة التي تؤدّي إلى كشف النواميس الطبيعيّة وأسرار الفيزياء العليا من هنا تبدأ وتنتهي ... ففي ٢٥ آب ١٩٩٩ تقدّمت الحكومة المغربية بخطة إجتماعية بالنسبة للمرأة تقوم على التالي :

١. حظر زواج الفتيات قبل سن ١٨ سنة .
٢. منع تعدد الزوجات والاكتفاء بزواج بامراة واحدة .
٣. حصول الزوجة على نصف ممتلكات الزوج في حال الطلاق أو الوفاة .

وذلـــك بهدف التنمية الاجتماعية الديمقراطية التي كان قد بدأها الملك المغربي الراحل الحسن الثاني ، وقد وعد بمتابعتها الملك الجديد محمد السادس .

وقـــد عارض الشارع المغربيّ هذه الخطّة بقوّة هائلة . وإنخرطت في المعارضة المجموعات العلمانيّة أيضاً ، ورأينا على شاشة التلفزة المسيرة المليونيّة التي ندّدت بالخطط الإصلاحيّة التي تؤسّس لبيئة دعارة إجتماعيّة . ورأت أنّ هذا التشريع يدعو إلى الدعارة بشكل كبير وسريع .

والأكـــثر سخرية هو أنّ الخطّة ترى في عمدة خطّتها أنّ التعدديّة إلى حدود أربـــع نســـاء من شأنها أن تؤثّر سلباً على كرامة المرأة ونفسيّتها ، ورأت في مؤسسة الـــزواج المدني الذي يقرّه الغرب حلاً مهمّاً جدّاً ... وكأنّ من أعدّ الخطّة لا يعلم أنّ

الغـــرب يـــبيح العلاقات الجنسيّة من دون حصر ، وممنوع حصر التعدّد . وذلك عبر العلاقـــات الجنسيّة القائمة على الشراكة الجنسيّة والصداقات ... وأنّ الزواج المدني الذي أقرّهُ الغرب مات منذ زمنٍ بعيد . وأنّ ما يسمّى زواجاً مدنيّاً سيحالُ قريباً على مـــتاحف التاريخ وأنّ الإباحيّة تشكّل العماد الأساسيّ والعام والجماهيريّ والمواطنيّ في الغـــرب وأنّ الأطفـــال الذين لا يعرفون كلا الأبوين أو أباً واحداً أصبحت أرقامهم قياسيّة بعشرات الملايين في الغرب ...

ومن يقرأ اعداد الزواج بأكثر من واحدة في المجتمعات الإسلاميّة يجد أنّ ظاهرة الـــزواج بأكثر من واحدة تمثّل إستثناءً عن الأصل ، لأنّ الإسلام أقام ثقافة موضوعيّة أسريّة ، تحكمها مجموعة من القيم والقواعد ، التي تجعل من الزوجة شريكاً فعليّاً ، لا للجنس ، وإنّما في قيام أسرة تربويّة إجتماعيّة ، من فوقها الله ... ولأنّ للتعدّد أسباباً قد تكون إجتماعيّة أو صحيّة أو بنائيّة لجهة الغايات من طلب ولدٍ أو شبهه ، فإنّ الله أقـــرّها ، وهـــي بإعـــتراف المجامع الكنسيّة التي أقرّت الطلاق ، وإن كان على أصل إستثنائي إلا أنّه توسّعيّ بوضوحٍ . وبإعتراف أهمّ المجامع الإصلاحيّة الإجتماعيّة الغربيّة هو نواة أساسيّة جوهريّة في معالجة أزمات الأسرة ... وناجحة عمليّاً ...

ويكفي أن نشير إلى أنّ الزواج في الإسلام إستطاع أن يصمد منذ أمدٍ طويل ، وأن يـــبني العلاقات الجنسيّة بين الذكر والأنثى عبر مؤسسته ، وضمن ضوابطها . ممّا حـــافظ على مستوى مذهل من الإستقرار الأسريّ والتربويّ والتماسك الإجتماعيّ ، بإعتراف تقرير أمريكي حديث صدر في العام ١٩٩٩ بخلاف الزواج المدنيّ الذي إنتهى منذ اليوم الأوّل لولادته القانونيّة .

أليس من العجب أن نقرأ تقرير غربيّ يقرّ بجدارة الزواج في الإسلام على حفظ الأســـرة والتماسك الإجتماعي والتربية المدنيّة ، بخلاف الزواج المدني الغربيّ المعدوم . ونرى فيما بعد دولنا الإسلاميّة تقرّ الزواج المدنيّ كواحدٍ من أسس جوهريّة إصلاحيّة ، حتى أنّ رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة السابق إلياس الهراوي ورئيس مجلس النواب نبيه برّي

وعبر وزرائهما في الحكومة وافقا مشروع قانون أحوال شخصيّة إختياري يعتمد الزواج المـــدنيّ كـــــ " عامود فقري " في العام ١٩٩٨ لكنّ معارضة علماء الدين المسلمين المسيحيين والقاعدة الشعبيّة أسقطت مشروع القانون الذي لم يمضه رئيس الحكومة و لم يحلهُ إلى المجلس النيابيّ .

ومعـــلوم أنّ الـــزواج المدني يشكو من أسس بنيويّة وبيئيّة فضلاً عن مشكلة تقاســـم الـــثروة مناصفة ، وحسب الدراسات فإنّ منظومة الحقوق في الزواج المدني والإنفاقات وتقاسم الثروة أسهمت إسهاماً بارزاً في إبطال وجودهِ وديمومة العمل بهِ ، في ظلّ قيم جنسيّة مباحة . أمّا الإسلام فقد تعامل في نظام النفقات الماليّة على مستوىً من الدقّة ، فقد شرّع النفقة الأسريّة والسكنيّة وكافّة الحاجات على عاتق الزوج ، لا على عاتق الزوجة ، كما أنّ النفقة تكون في الأصل ذكريّة لا أنثويّة . في ظلّ بيئةٍ تمنع قيـــام علاقات جنسيّة خارج إطار الزواج ، ما أسّس بقوّة لقيام نظام علاقات جنسيّة عبر مؤسّسة الزواج وضمن بيئة مشجّعة عليه جدّاً .

ومن باب النفقات إلى باب الإرث نجد أنّ من الطبيعيّ أن يأخذ المسؤول ماليّاً (الذكر) أكثر من (الأنثى) غير المسؤولة ماليّاً ، مع إقرار قناة أساسيّة وهي الوصيّة والهبة والإعطاء والإرث التي تفتح مجالاً هامّاً جدّاً لتزويد الأنثى " بنتاً أو زوجةً " بقيم و " حصـــص ماليّـــة " قد تفوق الذكر ... هذه الليونة جعلت من مؤسسة الزواج الإســـلاميّة حيّـــة جدّاً وحيويّة جدّاً . وجعلت من الزواج في الإسلام روحاً مستمرّة بخـــلاف الـــزواج المدنيّ المدفون . ألا تنظر إلى الزواج المدنيّ " المتهاوي والمدفون " في الغـــرب كيف لا يدوم حتى لسنوات قليلة . ألا تنظر إلى أنّ الزواج الذي يستمرّ حتى المـــوت يعتبر بحاجة إلى ملحق خبريّ في الغرب ! . إنّ هذه واحدة من نتائج الهزائم المرعبة التي أصابت من الدول النامية مقتلها ، وأحالتها إلى دركات قاسية من الجحيم المأســـاوي وأرغمتـــنا على ممارسة الجنس على مستويات من الحسن أن لا تذكر وأنا

كصاحب خبرة في هذه المجالات التي تتعلّق بالوضع الأسريّ لا أجد مطلقاً حلاً أسريّاً غير ما شرّع الإسلام .

والمفجع ، هو أن نرى مجموعة من الدول الغربيّة وعلى رأسها الدول الإسكندنافيّة تنعى الزواج المدنيّ على مستوى الإصلاح الأسريّ والإجتماعيّ ، وتخوض مجموعة من الإصلاحات القانونيّة من أجل تعميم الزواج المدنيّ على شروط تتعلّق بالمصاحبة والشراكة الجنسيّة ، حفظاً للحقوق الأدبيّة والنفسيّة ، وكأنّها تسعى حثيثاً لإطلاق مبدأ يقول بوجوب حصريّة العلاقة الجنسيّة ، دفعاً للأضرار التي هزّت معاقلنا . وليس بعيداً عنّا معنى القيم والمفاهيم التي من شأنها أن تؤثّر في سلوكنا وأمننا الجنسيّ والعلاقات الأسريّة والإجتماعيّة التي تعتمد على الأسرة كعماد وعامود فقريّ . ولتدليل على أهميّة ذلك نشرت صحيفة الشرق اللبنانية تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ التقرير التالي تحت عنوان : (التقاليد المحافظة وراء تدنّي الإصابة بالإيدز بين العرب والمسلمين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد أدنى الإصابات في العالم) . جاء في هذا التقرير الأمريكيّ أنّ " التقاليد الإجتماعية المحافظة " ـ القيم الإسلاميّة فيما يتعلّق بالعلاقة الجنسيّة بين الذكر والأنثى ـ والعوامل المناخية ومستويات الإنفاق المرتفعة على الصحّة ، في الدول المنتجة للنفط تعمل على الحدّ من إنتشار بعض الأمراض المنتشرة عالميّاً ، مثل فيروس نقص المناعة ـ الإيدز والملاريا ـ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقال التقرير الذي أصدره المجلس القومي للمعلومات الإستخبارية في الولايات المتّحدة : إنّ نسبة الإصابة بالفيروس في المنطقة هي أدنى من مثيلاتها في باقي مناطق العالم وذكر التقرير عدّة أسباب لذلك منها : " القيم الإسلاميّة التقليديّة المحافظة " ـ وهي الأساس الأوّل والمركزيّ الذي منع حصاد ملايين الموتى بمرض الإيدز الذي يرعب العالم ـ وبيّنَ التقرير أنّ تأثير فيروس نقص المناعة ـ الإيدز ـ يقلُّ بكثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن باقي مناطق العالم ، وقدّر عدد المصابين بـ ٢١٠ آلاف حالة إصابة في المنطقة ، بما في ذلك (١٩ ألف حالة)

جديدة عام ١٩٩٨ ـــ من بين أكثر من ٣٥ مليون إصابة إيدز أو فيروس الإيدز ـــ ما عدا (١٨ مليون نسمة) ماتوا بسبب إصابتهم بمرض الإيدز .

وأشار التقرير إلى أنّ " فيروس نقص المناعة " ومرض الإيدز هما من بين سبعة أمراض قاتلة ، آخذة بالإنتشار ، وانهما سيكونان سبب الأغلبيّة الساحقة من حالات الوفاة ، بسبب الأمراض المعدية في الدول النامية عام ٢٠٢٠ وأكّد أنّ التهديدات الحقيقية التي تواجهها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ـــ الشرقية بسبب فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز مشيراً إلى وجوب إتّباع سياسة الزواج الواحد أو العلاقة الواحدة . وعدم الإباحيّة الجنسيّة ، وإعتماد الواقع الصحّي . واتباع مناهج إجتماعية أكثر وعياً . وقد أصدر الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " عام ١٩٩٦ تعليمات تدعو إلى توجيه مزيد من التركيز على السياسة الأمريكية اتجاه الأمراض المعدية ، وعلى رأسها مرض الإيدز . كما أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية حماية صحة البشر والحد من انتشار الأمراض المعدية ، بين الأهداف " الإستراتيجيّة " الأمريكية . وفي عام ١٩٩٩ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية " مادلين أولبريت " مبادرتين أمريكيتين رئيسيتين ترميان إلى مكافحة مرض الإيدز " . وفي بداية هذا العام خصّص مجلس الأمن ولأوّل مرّة عدّة جلسات لمناقشة التهديد الذي يلحقه مرض الإيدز بالبشر تأكيداً لقلق دول العالم اتجاه مرض الإيدز وركّز التقرير على أنّ مرض الإيدز هو من أخطر الأمراض وأسرعها فتكاً بالبشريّة وأنّ العلاقات التعدديّة والبيئة الإجتماعيّة الإباحيّة في المجال الجنسي هي سبب نموّ وتراكم هذا المرض القاتل وأنّ المفاهيم تحتاج إلى إعادة نظر وأنّ العلاقات الاجتماعية في الدول الإسلامية نموذج مهمّ للوقاية من الإيدز والحدّ من إنتشاره .

ومع أنّ مجموعة من القيم تمثّل أهمّ الأسباب للكوارث الصحيّة والإجتماعيّة إلا أنّها تعتبر عماداً سلعيّاً في السوق العالميّة وتعمل على تشريعها وتوسيعها بمجموعة من القاطرات الماليّة المستفيدة بحيث يصحّ وصف السوق العالميّة هذه بـــ " نافذة شاشة

هوليوود " الإباحيّة في كلّ شيئ والتي ترفع القيود عن كلّ شيئ لهدفٍ واحدٍ إسمه الثراء وتراكم الأموال ...

وعليه : فإنّ السلع الحضاريّة والثقافيّة والإجتماعيّة إضافةً إلى غيرها ، تمثّل سلّم القاطرة ، وذراعها التي تسير الحاجة أو تحفّز عليها أو تخترعها أو تجنّد طاقات وهميّة لترسيمها من الوهم إلى عين الحقيقة من دون نظر إلى الآثار الإجتماعيّة أو الإنسانيّة وغيرها ... في هذه السوق السلعيّة الإباحيّة الكبرى تجد الإمبراطوريّة الأمريكيّة والأوروبيين واليابانيين وآخرين آخرين ... فيها تجد المليونير الشهير العالميّ " الكلب غونتر الرابع " فيها تجد قطط وكلاب الغرب وأثرياء أهل الدنيا . فيها تجد الحيوانات الأليفة تتقاسم ثروةً هي أكبر ممّا تتقاسمهُ أكثر من ٤٨ دولة فقيرة ... في هذه السوق العملاقة جدّاً يباع الطفل الآسيويّ الأفريقيّ بحفنةٍ من دولارات ليعاد بيعهُ من جديد بعد أن يذبح كما يذبح الخروف بـــ " مئات آلاف الدولارات) على شكل أعضاء بشريّة ...

في هذه السوق أصبحت السلع الجنسيّة والدعارة أهمّ قطاع ماليّ يحصد بسرعةٍ هائلة مئات ملايين الدولارات ... وفيها تحاول مجموعة من الأجهزة أن توقف الإنهيار الأكبر في واقعها وموتاها وأمراضها وأسرها ... حتى أنّه في تاريخ ٢ آذار ٢٠٠٠ قررت بلدية بكين فرض الحشمة على الإعلانات الدعائية " المثيرة جدا " التي تملأ جدران العاصمة الصينية " بكين " بعد أن صدمتها الإعلانات المثيرة جدّاً ، والتي إنعكست منذ زمنٍ طويلٍ على مستوى نموٍّ غريبٍ من الإغتصاب والدعارة وزيادة الأمراض الجنسيّة ، وتزايد الإنهيار الأسريّ وما شبهه ... وذكرت صحيفة " تشاينا ديلي " أنه طلب من العارضات اللواتي تلتقط لهن صور للإعلانات أن لا يكشفن كثيراً عن " صدورهنّ ومحاسنهنّ " لما فيها من إثارة تتعدى إثارة مشاهد الشاشة التلفزيونية . وفرض عليهن أن يحجبنَ صدورهنّ حتى ١٥ سنتم على الأقل تحت العنق و ١٥ سنتم

فوق الركبة وذلك لتحاشي ظاهرة الإثارة الجنسيّة وتكوين محفّزات جنسيّة تدفع الشباب إلى ممارسة الإغتصاب بقوّة وعنفٍ وإقتراف كبير للجرائم الجنسيّة ...

وكانت هذه الظاهرة نمت بقوّة في الصين بعد أن غزهّا الصناعات الإباحية . ويستهدف مكتب الصناعة والتجارة التابع للبلدية الذي فرض هذا القانون أيضاً " الشعارات والكلمات " التي توحي بالإثارة الجنسية ، حتى الكلمات غير المناسبة . وقد صدرت عدة دراسات في الصين ركزت على " أزمة الجنس " التي أصابت الغرب وتصيبهُ من أجل أن تستهدي بخطط حمائية أكثر توازناً أمام الغريزة الجنسية التي تعتبر شديدة التأثر بالإعلام والإعلان الجنسي ، خاصة الصورة الصامتة منه ويظهر أنّ الإعلام والإعلان الدعائي إستطاع أن يفعل فعلهُ في الصين ، وأنّ التحذيرات الإجتماعيّة والأسريّة بدأت تخمد أمام الصوت والصورة التي تغزو العالم عبر الأقمار الصناعيّة ، ممّا يجعل الممانعة بحكم الضعيفة جدّاً ...

ولأن عولمة الثقافة سوقٌ مهمّة على مستوى بيع السلع ، كان لا بدّ من تسويق من شانه أن يطال العالم الآخر ، ويفتح أسواقاً جديدةً تمهيداً لنهضة سوقيّة بيعيّة وإستثماريّة في هذا المجال ، تقوم عبر مدرسة ذوقيّة وميوليّة مهمّتها هزيمة الآخرين عبر الثقافة والحضارة لبدء عمليّة متطوّرة من الغزو والإستقرار والإستعمار .

وهذه أخطر من عولمة الإقتصاد لأنّها تقوم على أصول وأسس وأفكار تغريبيّة وهزائميّة تسلب من الآخرين ذواتهم وتاريخهم وحاضرهم ، وتحيلهم إلى مواد سوقيّة وتعتبرهم مجرّد " باعة مشترين " وهي تضرب بأطنابها في موطن جنسيّتها فكيف الحالُ في مواطن العالم الأخرى . إنّ فتاةً أصرّت على الطلاق ، وحين طُلّقت ندمت ، وهيّأت مجموعة من الأشخاص ليلعبوا دور الوسيط لتعود إلى زوجها وأنا كنتُ واحداً منهم ، وحين كنتُ أسبر الأسباب بكت وصارحتني بالتفصيل : إنّها تريد أن تلعب دور العشيق عبر الخيانة الزوجيّة ، عبر حبّ رجلٍ آخر ، عبر إزدواجيّة إغرائيّة ، عبر فراق جنسيّ ثم عودة جنسيّة وزواجيّة ... كانت تابعتها في مسلسل " مكسيكيّ "

مدبلج ... وعلى مثل هذه شباب وشبّان كثر يريدون أن يلعبوا دور المقلّد للآخر الأشقر الأزرق الوافد إليهم عبر الشاشة . يقيناً منهم أنّ ما يرونه في الشاشة عين الصواب ووصفة دوائيّة لا مردّ لها ، وآثارها تضمن تمام السعادة ...

إنّ هذه السوق يرتع فيها مجموعة سببيّة وقيميّة تتنوّع ما بين الشق الحضاري والشق الإقتصاديّ من شأنها أن تحيل دولاً وأمماً إلى متاحف التاريخ . حتى عبر سوقيّة مهنة الإباحة الجنسيّة . ففي ١٢ أيلول ١٩٩٩ أفتتح أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر حول الإيدز في أفريقيا ، المنعقد في " لوساكا " في محاولة للخروج بتعليمات من شأنها الحدّ من إجتياح الإيدز للعناصر البشريّة عبر العلاقات الجنسيّة . وقد أشارت معلومات المؤتمـــر إلى أنّ نصف المواليد في أفريقيا يحملون " فيروس الإيدز " (وهذا شيئٌ مفجعٌ جدّاً . ويؤدّي إلى إبادة بشريّة في عدّة دول ...) .

وأكد المؤتمر على أنّ العامل الأساسي لإنتقال فيروس الإيدز يكمن في الممارسة الجنســيّة من دون ضوابط ، والتي منها الإباحيّة الجنسيّة . وتعتبر الإباحيّة الجنسيّة صلة الوصل العملية لنقل الموت إلى الأجيال الأخرى في المجتمعات التي تتبنّى قانونيّة وشرعيّة الحـــرية الواســـعة في مجال الحرية الشخصيّة بما فيها الحريّة الجنسيّة حتى لواطاً وسحاقاً وشذوذاً جنسيّاً ، حتى مع الكلاب والقطط وغيرها ...

والمـــثير أنّـــه في بلد مثل " زيمبابوي " تشير الإحصاءات إلى أنّ ١ من كل ٤ راشدين يحمل فيروس الإيدز أو هو مصاب به . ممّا يعني كارثةً بشريّة فعلاً .

أما أصابع الإتهام فقد وجهها المؤتمر إلى القيم الإباحية والصدقات الجنسية ودور البغاء وتجارة الجنس وثقافة المحفّزات الجنسيّة الأكثر إعمالاً للدوافع والعلاقات الجنسيّة وهي تلك مرعيّة الحقّ من جهة تشريعها القانونيّ .

هذه هي السوق الضخمة بكلّ أنواعها السعليّة التي تسوقّ تجارة بيع النساء التي بلغت نهاية عام ٢٠٠٠ أكثر من (٤ ملايين إمرأة) في سوق الرقيق الجديدة ، وفي أهم أسواق العالم الصناعيّ الأبيض ، صاحب مجامع حقوق الإنسان .

هذه السوق تعتبر فيها الحرّية الشخصيّة وحشاً حقيقيّاً ، يؤدّي أدواراً إجراميّة بإسم " الحرمة الدستوريّة ، الطبيعيّة للأفراد . الذي تعتبر فيه المخدرات (بخّور معبد العولمة الجديد) .

ومـــن الطبيعيّ أن تكون السيادة فيه للإمبراطوريّات بشتّى ألوانها وأنواعها ، وسيشكّل هذا السوق ميداناً للمبادلات الماليّة ذات القيم التي يعترف بها أهل الثراء أو الـــتي يـــرون لها قيمةً بعيداً عن ما نسمّيه نحن الضعفاء بإسم " القانون " . وستكون الحرّية فيه وحشيّة إلى درجة أنّ موت البشر يشكّل سلعة لبيع الأكفان وطريقة إعداد الموتـــى ، بل وتنفيذ الإنتحار والموت الرحيم ... ومن الطبيعيّ أن تتربّع الحرّية هذه عـــلى " عـــرش " وجودنـــا ومؤسساتنا ، وستكون سيفاً مميتاً بقوّةٍ هائلة بيد القادر وضحيّةً مرميّةً بلا مدفن لغير القادر ...

ستكون الحرّية بشموليّتها أكثر خطراً على ضرورات الإجتماع الإنسانيّ أو المواطنيّ ضمن إطار الوحدات السياسيّة ، وستلعب القيم والمفاهيم دور المحفّز في عمليّة إبتلاع الضعفاء ، في هذه السوق التي لا حكومة فيها ولا تنفيذ ولا قضاء .

وإنّ نظرةً واحدة على التجربة التي يخوضها الغربيّون منذ أمدٍ طويل تدلّ على ذلك ، ولا نعني أنّ الحرّية الشخصيّة يجب أن تكون معدومة ومحظورةً قانونيّاً . بل نعني يجب أن تكون مشرّعة في الأصل على مستوى من توافقيّتها مع وجود الجماعة وحقّ الآخرين في الوجود ، فلا تصبح الحرّية باباً وذريعةً لقتل الأميرة ديانا تحت عنوان قداسة الإعلام [1] ، وستكون السوق مسرحاً نافذاً لأسواق الأزياء الباريسيّة اللندنيّة

---

[1] لقد اعترفت أعرق المؤسسات والمجامع الحقوقية بان الحرية الشخصية ومجموعة الاعتبارات التي تتعلق بالجانب الواسع مـــن الحرية الشخصية تؤدي الى ازمات خطيرة وتخلق مناخا استعداديا وبيئيا في الاسرة والشارع والمؤسسة والمصنع والدور تـــودي الى شـــياع ظاهرة الممنوعات والمحظورات بقوة قياسية . واشارت هيلاري كلنتون زوجة الرئيس الأمريكي الى ان مجموعة المفاهيم والقيم التي يعيشها المجتمع الامريكي أدت الى نتائج وخيمة على صعيد المصلحة الفردية والجماعية كان اقلها الازديـــاد السريع بكمية ونوعية الجريمة ، والانهيار الكبير الذي أصاب الأسر في المجتمع الامريكي . هيلاري التي كادت ان تنفصل عن الرئيس الامريكي بسبب اعترافه الصريح بممارسة الجنس مع الموظفة في البيت الابيض مونيكا لوينسكي –

والنيويوركيّة ... فيها تجتاح الدمية الأمريكيّة أسواقنا ومنازلنا وأولويّاتنا ، وستكون المعاقل الأزيائيّة وصالونات التجميل هي الهرم الذي يحدّد أذواقنا وميولنا التجميليّة ونظرتنا القيميّة إلى الشخصيّة والأشياء والألوان والشكل حتى الحذاء .

في هذا السوق لعبت دوراً تغييريّاً على قناعاتنا ، وأصبح محظور الأمس ضرورة اليوم وأضحت الأسس والخصائص من صناعة جماعة أقلّ من عدد الأصابع قادرة على صناعتنا : أشكالاً وهيئات وألواناً وأذواق ، وميولاً ورغبات ... لقد أصبح التعرّي وممارسة الدعارة والصداقة الجنسيّة وأطفال الزنى نتاجاً طبيعيّاً في عالم التحوّلات المصنوعة ، والتي تفد إلى مجتمعاتنا المحنّطة منذ زمنٍ بعيد ، ففي تاريخ ١٤ آذار ١٩٩٩ تزوج وزير الصحة الدنماركي السابق (تورين لوند) ٤٩ عاماً من شاب آخر مماثل له في الجنس اسمه (كلاوس لاوتروب) ٢٨ عاماً وذلك أمام حشد كبيرٍ من الأصدقاء السياسيين والإجتماعيين وجمع لافت من المثقفين . يُشارُ إلى أنّ " وزير الصحة السابق " يرأس حاليّاً (هذا التاريخ) لائحة الحزب الإجتماعي الديمقراطي الحاكم وذلك لخوض الإنتخابات الأوروبية .

وقد تزوّج الذكران من بعضهما البعض في البلدية ، تتويجاً لعلاقات جنسية قديمة ، ومع أنّ وزير الصحة تزوّج من فتيات مرّتين ، وعنده إبنتان الأولى عمرها ٢٣ والثانية عمرها ١٤ إلا أنّه كان صريحاً في أنّه وجد نفسه أسير رغبة جنس الذكر الذي طوّرته الحضارة الإجتماعيّة ، ويرى فيه سبباً للسعادة الجنسيّة ، مما دفعه إلى إقامة علاقة

- أشـــارت الى ان جنس الصدقات من اهم الاسباب التي تدمر الحياة الاسرية في المجتمعات الديمقراطية ، مطالبة بمـــزيد مـــن مجموعـــة من القواعد القانونية التي تحد من السلوك الجنسي الذي يفتك بشريا واجتماعيا في العالم . الحريات الشخصـــية كـــانت مدار بحث وما زالت في المجامع الحقوقية التي طالبت غداة وفاة الاميرة ديانا بسبب مطاردة الصحافة لها وكما اشار المعهد الحقوقي الى ان الحريات شهدت المزيد من القيود الا انها ما زالت ناقصة وتحتاج الى مزيد من القيود حتى تتناســـب مع الهدف الاساسي من فعلية توزيع الحقوق والحريات وضمانات العيش الآمن . لقد احصت الدراسة العديد من البيانات الجنائية الرسمية ومجامع البحوث الحقوقية في المجتمع الغربي التي تؤكد ان حرية الاخرين في خطر كبير بسبب اطلاق نظـــرية الحـــرية الواسعة غير المسؤولة ، مما خلق العوامل المساعدة والدافعة الى اقتراف الجريمة ، واشارت الى ان ما يسمى بالمجتمع الآمن ما هو الا اسطورة سياسية تحاول ان تخفي التنين القابع في المجامع الحقوقية .

جنسيّة ذكريّة توّجها بزواجٍ رسميّ ، وقصد الزوجان الذكران الولايات المتحدة الأمريكيّة (مهد حضارة الشذوذ الجنسي) لقضاء شهر العسل . في ظرفٍ بدا فيه الوزير مشغولاً جدّاً بالإنتخابات الأوروبية وقد قال في حفل زواجه من ذكر :

(إنّــني سعيد للعيش ، في بلد منفتح وحر ومتسامح مثل الدانمارك ، حيث لا يــرغم " مثيلو الجنس " (اللواطيّون) على التخفّي ، كما لا يعتبر زواج المثلين مثيراً ويــبدو فيه الأمر طبيعيّاً جدّاً ، إنّها حريّة أساسيّة ، نمارسها " وفق الرغبات " ، وإنّها رائعة جداً ...) .

ومــن المعروف أنّ الدانمارك كانت الدولة الأولى في العالم التي أقرّت في العام ١٩٨٩ (معاملة فضلى) بين مثلي الجنس (اللواطيين والسحاقيّات) وقد جاء زواج الوزيــر الدنمــركي الحــزبي في نفس الوقت الذي إجتمع فيه عدة مئات من المفكرين الحقوقيــين والإجتماعيين في سويسرا ليطالبوا بوجوب الحدّ من ظاهرة إنهيار الأسرة ، الــتي تــتأثر كــثيراً بالإباحيّة والمشاعيّة الجنسيّة والحريّة الشخصيّة الواسعة إلى درجة الإضرار بأسس إجتماع الأفراد وضرورته ...

ممّا يؤدّي إلى إنهيار الأسرة ، التي تعتبر العامود الفقري في سلّم أولويّات الأمن الإجــتماعي . كمــا إنّ سياسة المجتمع الآمن ، تعتمد أوّلاً على التربية المدنيّة الأسريّة وتماســكها . إلى أبعــد الحدود . في زمنٍ إنتهت فيه فرصة هذا الأمل من بناء أسرة تماسكيّة وفق قواعد تربويّة في ظلّ حريّة تقوم على أصالة إستقلاليّة إباحيّة في كلّ شيئٍ سوى من مجموعة قليلةٍ من الممنوعات ...

لقــد تجاوزت صناعة الميول ضعاف القوى إلى بيل كلنتون الرئيس الأمريكيّ الذي إعترف بما سمّي بأهمّ فضيحة جنسيّة في القرن العشرين ، مع المتدرّبة السابقة في الــبيت الأبيض مونيكا لوينسكي وبدلاً من أن تمثّل فضيحة دعارة البيت الأبيض أزمة شــعبيّة إضــافة إلى الأزمة السياسيّة إنعكس الأمر إلى حالة من التأييد الشعبيّ المتنامي لــلرئيس وتهافتت العروض الماليّة المذهلة جدّاً على مونيكا من أجل الإدلاء بمقابلات

صحافيّة وإذاعيّة وتلفزيونيّة وتمثيل أدوار قدّرت بملايين الدولارات .. ممّا أدخل مونيكا في نـــادي الأثـــرياء في ليلة واحدة ... ففي ١٥ آذار ١٩٩٩ صاحبة أشهر فضيحة جنسية عالمية (عشيقة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون) مونيكا لوينسكي بدأت تسويق " كتاب " يحتوي على قصّتها الكاملة ، في الغرام والجنس الإباحيّ مع الرئيس كلنتون . وحـــتى آخر اللحظات التي عاشتها أمام قوس المحكمة وتقدّر أرباح الكتاب بالمذهلة . كمـــا حصـــلت على ٦٠٠ ألف دولار أمريكي كدفعة على الحساب بسبب إدلائها بقصـــتها الجنســـية لـــلكاتب البريطاني اندور مورتون كما أنّها تروّج لكتاب آخر تمّ تســـويقه عالميّاً وقد بيعت حقوق الطبع حتى الان لـــ " ٢١ دولة " جنت منها مونيكا أرقامـــاً كبيرة جدّاً ، كما أنّها تلقّت ٦٠٠ ألف دولار كدفعة جراء مقابلة مع شبكة التلفزة البريطانية ـــ تشانيل فورـــ التي بثّتها تاريخ ١٤ آذار ١٩٩٩ وقد بيعت المقابلة إلى ٣٢ دولة بسعر رجّح أن يكون بـــ ٦٠٠ ألف دولار لكل دولة كما جنت مئات آلاف الـــدولارات ثمـــناً لمقابلات وتصاريح وصور لمجلات دولية مثل ـــ باري ماتش الفرنسية وبيلد الألمانية يضاف إلى ذلك آلاف العروض التي تفوق الخيال وقد عرضت بـــالفعل على مونيكا وبعضها في الطريق إليها ـــ كتابةً وتمثيلاً ومقابلةً وتصاريح كلّها تتعلق بعلاقتها الجنسيّة مع بيل كلنتون ، وهي لا تبلغ من العمر سوى (٢٥ سنة) .

والأكـــثر عجباً من ذلك أنّ خبراء وإقتصاديين رأوا في الأمر فائدة إقتصاديّة مهمّة ، يجب تشجيعها ، وأنّها إنعكست إيجاباً وأنّها إنعكست إيجاباً على مستوى خلق فـــرص عمل والتقليل من نسبة البطالة وزيادة الإنفاق الشخصيّ وزادت من واردات الضريبة ...

إنّ السوق تعتبر الأساس الجوهريّ في حركة الأموال ، وصناعة القيم . حتى الدعارة والفضيحة أصبحت سلعة جعلت من مونيكا عَلَماً تاريخيّاً ماليّاً جذبت الأموال وحرّكت المطابع ، وجمعت عشرات الملايين أمام شاشة التلفزة لسماع الخبر الجنسيّ الذي شاركت في صناعة ضخامته ووسّعت من تحفيزاته أهمّ الشركات والمؤسسات

تحت وطأة التفتيش عن المال ، بعيداً عن كلّ آثار العنصر الإجتماعيّ . ويجب أن تتذكّر أنّ هذه السوق تصنع فيها القيمُ الإقتصاديّة قيمًا الإجتماعيّة . لا على نحو الجبر والرابطة التكوينيّة ، بل على أساس من السببيّة الإعتباريّة ومجموعة المفاهيم التي تحكم سلوكنا وميولنا وتجيّر أهدافها نحو جهة ما .

سوقٌ يكون فيها النظام الإجتماعي وقيمه ، وليداً للقيم الإقتصاديّة ونتاجاً من نتائجها ممّا يعني أنّ الإنسان يُنظر إليه من زاوية أنّه يمثّل سلعةً سوقيّة لا مخلوقاً إعجازيّاً فوق ضرورات السوق وتجاريّتها ...

***

قيمُ السوق ميليشيا بلا نظام مركزيّ

إن العولمة بسوقها وأدواتها وأفكارها هي عبارة عن " قانون الأقوى وميوله ونزعاته " إنّها لا تعرف شيئاً عن قواميس التضامن والتعاون والعاطفة الإنسانيّة ومعانيها الحقوقيّة الطبيعيّة والإعتباريّة ... فماذا ينتظر عالمنا الفقير منها ، وهي الجبر بمعناه السوقي ، ألم يحن الوقت لأن نشعر بالوجدان من خلال أثر أدواتنا ، أليس من الواجب أن ندرك أنّ الأسس التي تحكم عصرنا تتأثّر بالأدوات والتحوّلات التي من الأفكار التي يصنعها الجبابرة .

إنّ الأدوات تتأثّر بفكر من يديرها ، أليس من الضروري أن نجترّ فكرةً مفادها أنّ القاطرات الماليّة تمثّل " ميليشيا بلا نظام مركزيّ " في ظلّ سوق العالم ...

هل المشكلة تكمن في العالم الآخر أم فينا ؟

أم هي موزّعة على الإثنين ؟

هل ما زالت لدينا إمكانيّة أن نؤثر نسبيّاً ، ولو على مستوى الحضارة والسلوك وصناعة القيم ، فضلاً عن صناعة الأشياء ... ؟

أم أنّنا سقطنا وخير مثال على هذه الهزيمة الشنعاء شاشاتنا الوطنيّة وأفلامنا السينمائية ، التي تتبنى نظرية غلبة المجرم وسوقيّة الإنسان ، وتجاريّة بيع الأعضاء البشريّة وتسويق بيع المهن الجنسيّة كمثال تجاريّ منتج وفعّال ... !

إنّ من علامات الهزيمة " ترسيخ فكرة " أنّ من لا ينطق الإنكليزيّة يعتبر وطناً مهزوماً ، وفق قواعد تجاريّة نفسيّة حضاريّة تاريخيّة ... إنّ لم يتعرَّ يعتبرُ رجعيّاً معقّداً . إنّ من لم يخمر يعتبرُ هزيلاً .. إنّ لم يتعاطَ المخدرات يعتبر كئيباً ..

في هذا الوسط كان لا بدّ من ترسيخ تبعيّة ثقافيّة حضاريّة تكون بمثابة إثبات عجز تامّ على مستوى التسليم لإرادة الآخر في غزو الذات والقيم وصولاً إلى " مدرسة التدخين الشاملة " كما يراهُ نافذو العولمة ورجالات السوق ... ومن الطبيعيّ أنّ مَن لا يلبس ما يسوّقون ، ولا يأكل ما تجيده مطاعم العولمة السريعة يعتبر سهماً وهدفاً لعمليّة الإعدام السوقيّ ، وهذا الأمر يتجاوزنا إلى قوى إقتصاديّة أهمّ منّا وأنفذ ، حتى أنّ مادلين أولبريت وزيرة خارجية الولايات المتحدة أشارت تاريخ ٥ أيار ٢٠٠٠ خلال العشاء السنوي الذي أقامته اللجنة اليهوديّة الأمريكيّة إلى أنّ " أموراً كثيرة " تغيّـرت في العـالم منذ تشكيل اللجنـة عام ١٩٠٦ ... ثم أضافت : تمّ أخيراً إختراع " الهمبرغر و الهوت دوغز " ـــ وهما من وجبات المطاعم الأمريكية المنتشرة في العالم ـــ اللذين لقيا إقبالاً من الجميع ما عدا الفرنسيين ! وناشدت الفرنسيين إلتهام الوجبات الأمريكيّة بنسبة أكبر لأنّها " الأكثر دلالة " على الحضارة والتطوّر وأنّها الأكثر علامةً على فهم العصر ... وتعتبر مطاعم " مكدونالدز " رمز التسويق الأمريكي عبر العالم ، وهي تمثّل أساساً سوقيّاً يؤثّر فعلاً بالميول والرغبات في شتّى البقاع لشدّة تركيز الدعاية التي قلبت الموازين والرغبات ...

إنّها سوق مفتوحة على كلّ شيئ ... حتى الموت أضحى من السلع العاديّة جدًّا ... " رونالدو " لاعب المنتخب البرازيليّ حين حلق شعرهُ غيّر قيم الجمال الشبابي إلى " صلعة " بدون شعر ، وحين أرخى كابتن منتخب إيطاليا " باتجو " بعضاً من لحيته " سكسوكة " شنّ الشباب حملة جماليّة واسعة على هذا الشكل ، وإصطفّوا أمام حلاّقي الشعر صفوفاً ، وحين لبس بعض أبطال السينما والأغنية الأمريكيّة " بنطالون الكاوبوي الممزّق " كنموذج من نماذج الأزياء المتطوّرة ، مزّق شباب العالم ثيابهم وكادوا أن يخرجوا عراة ، في وقت كانت كلّ هذه الأمور محظورةً إجتماعيّاً حسب موازين الشخصيّة الجماليّة ، إلى درجة إستطاعت فيها معاقل صناعة السلوكِ والميول والذوقيّات أن ترغم الأب وإبنه على ترويض إبنته وأخته على ممارسة الجنس عبر شراكة الصداقة الجنسيّة ، لتكون علامة على التطوّر المفهوميّ والقيميّ ... وأصبحت أزياء التعرّي المقياس الأوّل والأخير لشخصيّة الفتاة في قلبٍ خطير للموازين والأفكار والقيم ، في مجتمعات مختلفة الأفكار والقيم ، عبر حملة دعائيّة تستعمل فيها كلّ الوسائل والأدوات ، والهدف النهائيّ منها هو سوقيّ سلعيّ بيعيّ إستثماريّ من أجل التراكم المالي والثراء لأصحاب القيم والسلع والتسويق والإستثمار الذين يقبضون على معاقل صناعة أذواقنا وميولنا ...

في هذا السياق أخذت حبّة الفياغرا الأمريكيّة تلك الضجّة التي أثيرت ، بحيث تجــاوزت فكــرة تدارك العجز الجنسيّ لتصبح مادّة لإبتكار نموذج متطوّر من صناعة مستمرّة جنسيّة تكون دافعاً إلى نفقات ماليّة وبيعيّة حتى أنّها في العام ١٩٩٨ شكّلت حــرباً عــلى كافّــة أسواق العالم ، فهرّبها التجّار إلى كافّة المدن قبل أن تجري عليها الإختبارات اللازمة ، وذلك بعد أن سوّقتها الدعاية الأمريكيّة على أنّها سببٌ أساسيّ مــن أســباب السعادة الجنسيّة ممّا أضطرّ الدول إلى فتح أسواقها لها بعدما وصل سعر الحبّة الزرقاء الواحدة في السوق السوداء العالميّة إلى (١٥٠ دولار أمريكيّ) .

هل يعني كلّ هذا أنّنا إنتهينا ، أم يمكن لنا أن نتدارك ؟

الجواب :

إنّ إمكانية التدارك اليوم ما زالت فرصتها موجودة وفعليّة ، وما زال الطريق مفتوحاً أمامنا في ميدان أصبحت فيه بعض الأدوات التكنولوجيّة بين يدي الجميع ومن شأنها أن تؤثّر حتى على ميدان صناعتها . إنّ فتىً يستطيع أن يسقط النادي الصناعي في حيرةٍ وخسارةٍ مرعبة عبر " فيروس " عبر شبكة الإنترنت ، وليس هذا دعوةً إلى إمتهان الجريمة التكنولوجيّة ، إنّما هو إشارة إلى أنّنا نستطيع عبر السلع الوافدة إلينا من نادي الإنتاج التكنولوجيّ أن نصيغ مجموعة هائلة من رموز إعادة الإعتبار إلى أنفسنا ونادينا النامي ... من ممارسة أدوار وقائيّة ، من صناعة سوق نامية للتبادل ضمن أسس تفضيليّة للسلع النامية ، من فتح جبهة إقتصاديّة أو وحدة إقتصاديّة بين الدول النامية ، من صناعات سياسيّة تحفيزيّة لأسس ماليّة نقديّة سوقيّة أكثر تناسباً مع الدول النامية ، من إعادة الإعتبار بمنظومة الحدود ، من معنى " تجاري إقتصادي " ما بينَ الدول النامية المصنّفة هامشيّة ...

ويجب أن ندرك أنّ " السوق المعولمة " صعبةٌ وقاهرة وخطيرة جدّاً ، خاصة أنّ العولمة لا تخضع للتصويت أو الاقتراع أو الإستشارة من جانب الشعوب ، وهي لا تأخذ بعين الإعتبار " حسابات الآخرين " الضعيفة ، وتكون مواقع الحرب والصراع فيها بالعادة في مسرح السوق الإجتماعية الإقتصادية وكلّ جوانب صناعة تراكم المال وتدجين الشعوب ...

أليس من الطبيعيّ أن نرفض العولمة بجوهرها الحالي ، ونحن أحوج الناس إلى سلعها وبضائعها المنتجة ، لأنّ الحاجة وضرورتها لا تبرّر إسقاط القيم والذوات وإتلافها وإعدامها ... نحن بحاجة إلى قيم ماليّة ، إلى سوقٍ للتبادلات الماليّة ، إلى مفاهيم سلعيّة لا تكون سبباً لزوالنا أو بيعنا في الأسواق أو جرّنا إلى مزرعةٍ هي أشبه بحكومة الإقطاعي الزراعيّة التي كان فيها بين الفلاح للإقطاعي ... حتى المدفن كان له ، ولا

شيئ فيه للفلاح سوى أنفاسه المتعبة في مزرعة وكرم الملاّك الذين مارسوا كلّ نفوذهم الغرائزيّ في مجال الإستعباد الممكن .

إنّنا بحاجة إلى إصلاحات تطويريّة في العولمة والسوق ، يكون فيها الإنسان معتبراً ولو من جهة الحدّ الأدنى ، ويجب أن لا نستسلم للمملكة القادرة ، إنّ في إنهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقيّ درساً واضحاً في أنّ حكومة العالم تجري عليها مجموعة من الأسباب ترفعها وتسقطها ، لكن يجب أن نعلم أنّ صناعة القمّة لا تكون من عدم ، إنّها من خلال السيطرة على قوانين ونواميس الطبيعة بمستوى يسمح بالوجود أو الوصول إلى مستويات مهمّة في نظامنا العالميّ النافذ ...

ولن يكون أبداً النفوذ على مستوى من البذخ والتبعيّة والنطق بالإنكليزيّة كوجه للحضارة والترقّي ، أو إقامة علاقة إستهلاكيّة مع معاقل الإنتاج من دون تطوير ما نحن فيه ...

إنّني أعتقد أنّ الفكر الإسلاميّ هو المشروع الوحيد الذي يستطيع أن يجمع أكثر من (٥٥ دولة إسلاميّة) في مشروع وحدة سياسيّة ، وعلى الأقلّ في مشروع وحدة إقتصاديّة ، إذا سقطت ممانعة القرار السياسيّ ، الذي أبعد الإسلام عن الحكومة منذ زمنٍ بعيد ...

إنّ الشريعة الإسلاميّة تقيم مشروعها على مجموعة واسعة من العناوين منها :

١. الشرعة القانونيّة يجب أن تكون على أساس من الوحدة النوعيّة الإنسانيّة العالميّة ، وعلى الأقلّ يجب أن يكون الإنسان موضوع المواثيق الحقوقيّة والتقديمات الإجتماعيّة حتى مع التعدّد الكياني السياسي الموجود حاليّاً ..
٢. يجب في النهاية أن تكون الحكومة الميثاقيّة ضمن إطار عولمة مشروع الحكومة العالميّة ، وعلى أساس الترابط الوثيق بين المواثيق الإجتماعيّة والمنطق الكوني الذي عبّرت عنهُ رسالة السماء ...

٣. في الشريعة الإسلاميّة الأولويّة في المنفعة والفائدة هي للإنسان أوّلاً ، وأنّ كلّ تشريع يجب أن يكون متناغماً مع حكومة الإنسان أوّلاً في أيّة مزاحمة مع غير الإنسان .

٤. يؤكّد الإسلام على أنّ الأزمة والظلم يعودانِ لأسبابٍ بشريّة وليست طبيعيّة ، وأنّ العدالة ليست مواطنيّة أو قطريّة أو قاريّة بل إنسانيّة ، وأنّ الأرض وما فيها سخّرها الله من اجل الإنسان ...

اللعبة التي تدور كلّ قواها ضمن دائرةٍ تنافسيّة على موقعٍ مميّزٍ في بناءِ النظامِ الدولي ، في إطارِ حركةٍ واسعة عبّرت عنها نتاجات علميّة تكنولوجيّة إقتصاديّة تطوريّة في مجال الإفرازات السياسيّـــة والإعتبارات المصلحيّة ، وتغيّرات في مراكز القوى ... ممّا أدّى إلى إجتياح الصراع إلى معالم أخرى لتأسيس مناخ عالمي جديد يكون فيه صراع الأصدقاء أساسيّاً وطابعاً " عاموديّاً " في طول جسم النظام العالميّ الجديد ...

مع التأكيد على أنّ نفس قانون المغامـــرة والتناقض هو الذي دفع الأدوات إلى معاقل تتحكّم فيها إعتبارات " النصر والكسر " في مجال خوض وإدارة المخاطر وتحديد نظم وقواعد " صراع المجتمعات والأمم " بمعناها السياسي الأشمل ، وما زال هذا القانون ساري المفعول بقوّة وقّادة من تناقضيّة المصلحة إلى أبعد حدوده ... وذلك لأنّ مجموعة من الأفكار والمفاهيم فيما خصّ علاقات الأمم والشعوب والحضارات والوحدات السياسيّة تقوم على مستوىً هائلٍ من التناقض المصلحيّ وتؤسّس لمجموعة من المحفّزات العدوانيّة والإستفزازيّة والإستغلاليّة وإبتلاع الطرف الآخر ...

ممّا يعني أنّ الركيزة القصوى الجبّارة تقوم على أسس متينةٍ من تأثيرات " بُنى فكريّة مفاهيميّة " تلعب دور الموجّهِ في عمليّة الصراع ، لتحديد وجهة إستعمال الأدوات بين الوحدات والأمم والشعوب ، وهذا ما كنتُ أشرتُ إليه سابقاً من أنّ المحاكمة والثواب والعقاب لا يمكن أن يكون على مستوى محاكمة الأدوات ، بل يكون على مستوى الأفكار والمفاهيم والقيم التي توجّهُ هذه الأدوات وتديرها ...

فمن خلال " تناقض المصلحة " إنقسم العالم إلى معسكرين ، فضلاً عن تعدديّة " الجزر السياسيّة " وسعياً للمحافظة على المكاسب وتطويرها برز جانب التحولات في رصد عناوين أخرى للصراع ، لتمكين حجم القوى المرتقبة من لعب دور على مستوى من " فرز الأحجام والنفوذ " في مجال تراتبيّة النظام الدوليّ للتحكّم بالمناطق والبلدان الأخرى من العالم ... إنّ هذا التفكير الذي يخوض بمجموعة من التجارب على مستوى من منظار تلوّنه نظرة تعارض المصالح ، يعني نظرةً إفتراسيّة إستغلاليّة مميتة على مستوى

العلاقات الماليّة والسياسيّة والإقتصاديّة والعسكريّة ، وفقاً للظروف المختلفة والمتنوّعة من هذه الجهة ، وهذا بدورهِ سيؤدّي إلى مواجهات قاسية الأثر على الأفراد والأمم ولن يعرف هذا الفكر هدنة أو مساومة بين صديقٍ أو عدوّ ...

هذا ما يفسّر سياسة إخفاء مجموعة هائلة من الأسرار العسكريّة الإقتصاديّة التصنيعيّة من قبل الأمريكيين عن حلفائهم الأوروبيين حتى عن بريطانيا التي تعتبر إمتداداً مصلحيّاً أمريكيّاً في قلب القارة الأوروبيّة ، في نفس الوقت الذي كانوا يعملون فيهِ في نفس الثكنة والمصنع ومركز الأبحاث ... إلى درجة دعا فيها مفكّرون إقتصاديون أمريكيّون إلى شنّ " حرب إسقاط " على الدول الأوروبيّة واليابان بسبب التعارض المصلحي ...

وشدّدوا على ضرورة أن تكون الأوراق النقديّة والمالية والأدوات الإقتصاديّة أسهماً رئيسيّة في عمليّة الرماية التنافسيّة ، وكانت هذه دعوة صريحة جدّاً في خوض غمار حرب السوق من أبوابه الواسعة ، عبر الأدوات السلعيّة ، وفي كلّ مناطق العالم عبر الأسواق التي تعتبر ميداناً للمبادلات الماليّة ، ضمن نطاق من فراغٍ عالميّ من الجهة القانونيّة لما وراء الحدود ...

بمقابل هذه الهجمة الشرسة عمل الأوروبيون واليابانيون على خوض غمار الحرب الاقتصادية من خلال نظام " الدعم " الإقتصادي للقطاع الخاص ليعبّر عن نمطيّة سوقيّة منافسة ، بهدف السيطرة قدر الممكن في سوقٍ أصبحت فيها السلعة الأمريكيّة متجذّرة جدّاً ، وهي لا تكتفي بالسوق بل تعمل بقوّة من أجل السيطرة على المؤسسة والمصنع والقرار السياسيّ ، وهي طبيعة إفتراسيّة عنيفة تتخفّى وراء السلع والأموال من أجل إبتلاع الأخر أو دفن قدراته ودحره عن سوق الأمم ليصبح نتيجة سوقيّة لهيمنة السلع والأموال الوافدة من سوق القويّ ...

بالأمسِ كان الأوروبيّون واليابانيّون يخوضون حرباً شرسة من ناحيتي : الأولى دفاعيّة ، والثانية سوقيّة ، من أجل إعادة ترتيب سلّم القوى ورتبها ، وكان هذا

المعسكر الصديق يطمح في إعادة رسم مجموعة من " نُظُم القوى " في رأس الهرم العالمي بعد التعافي النسبيّ من خوض غمار حربين عالميّتين ، ويسعى إلى مرحلة تكون له حصّة فاعلة من التحكم بقدرةٍ أكثر تحرّراً من نظام السلّة المضغوطة المحكومة من فوق سلطة الهرم الأمريكيّ ، خاصّةً أنّ إنتاج التكنولوجيا والرقائق والنظم السوقيّة في عمليّة الإستهلاك ، وتدوير المال وفق دوائر عالميّة أوسع عبر نظم سلع ما وراء البحار وغير ذلك ، أصبح على مستوىً قويّ في معسكرات متعددة في أوروبا واليابان ، يضاف إليها أنّ الأوروبيين يخوضون ثورة فعليّة بعد إتمام الوحدة النقديّة الماليّة الإقتصاديّة ويسعون بشدّة للوصول إلى التكامل عبر وحدة سياسيّة تعبّر عن مشيئة عليا في الإجتماع السياسيّ ، ممّا يعني أنّ سوقاً قد تتألّف من (٨٥٠ مليون نسمة) بما فيها من قوى إقتصاديّة تكنولوجيّة وغيرها ستكون ضمن إطار من وحدة نوعيّة تمثّل ثورة عظمى على مستوى الإجتماع السياسي الإقتصادي ...

هذه الحرب التي تتغير فيها الوجوه والأسماء والأقنعة والمعايير بسرعة مذهلة بحسب الحاجة و الضرورات التناقضيّة ، تظلُّ محكومةً بهدف واحد ، هو جني الربح وتراكميّة الثراء ، والقبض على مفاتيح الثروة ، وإحكام السيطرة على أسباب المنفعة التي تكفي لخوض ترتيب مختلف في نُظم " القبضة السلطانيّة " في أعلى الهرم الدوليّ الذي تصنعهُ الأدوات ، والخطط الإستراتيجيّة ، وكافّة القوى المؤثّرة ...

من هنا نجد أنّ " أشكال الصراع " تتغيّر وتتحوّل وتتبدّل ، وفق نظام المجموعة المتطوّرة (ظرفاً وبيئةً وأفكاراً وميادين ...) وتكون فيها " الفكرة " العامود الفقريّ في جسم الصراع ، لتمثّل المرجعيّة الدستوريّة في محور كتابة إستراتيجيّة تطويع الخصم ، بمعنى الهيمنة عليه .

من أشكال نمط الصراع الحديث دخول الدولة كمحور أساسي في عمليّة إبتلاع الآخر ، ليس في إطار إدارة السياسة العامة للبلاد من منطق النظم السلبيّة أو توجيه الأدوات عبر النظم القانونيّة وفق مشروع الدولة الصامتة أو عبر إعادة توزيع

الدخل ضمن إطار العدالة الإجتماعيّة الوطنيّة من دون النظر إلى الترابطيّة السببيّة لجمع الثروة وفتح الأسواق ومنافسة الأطراف الأخرى ... بل تمثّل نمط الصراع من خلال دخول الدولة كشريك ولو من دون ربح مباشر ، في خوض غمار حرب الوحدات المالية والأدوات النافذة والمواد المؤثّرة عبر نظم (جنسيّة المال) وتبنّي نمط " دعم وحدات الصراع " بهدف ليكوِّنَ أشخاصها ومواطنوها سلسلةَ " نُظُمِ المالِ وحلقاته " في حرب السوق الواسعة جدّاً ، ممّا يضع الدولة في مصافي زحف الجنديّ إلى ميادين الحرب (وعلى قدر أذرعتها في مواجهة الدروع ، تكون قدرتها في عمليّة صياغة نظم القوى) في مرحلة خوض الصراع ، وقد تصنعُ أحداثاً أو تؤثّر بها ، وقد تكون نتيجة مصنوعةً من أدواتٍ أخرى تتلقّى الإملاءات دون ممانعة بعد هزيمتها .

وها نحنُ اليوم نشهدُ صورةً بيّنَةً من " عولمة نمطيّة " تختلفُ فيها أشكال حرب الإبتلاع بين القوى والوحدات ، ما أعطا العولمة معناها النسبي ، وفق معادلة النصر والهزيمة والتأثير والتأثّر ، ضمن مقادير من صناعة الحدث أو التأثير فيه ، أو إدارة مجموعة أو بعض " حلقات الدائرة " في مجال الثروة بمعناها العام وما يلازم ذلك من فرض السلطة وإحتكارها بالمعنى السياسي .

وبناءً عليه : فإنّ أنماط الصراع المتعددة التي خاضها " أصدقاء الأمس " تمحورت ضمن حلقات متنوّعة أهمها إثنان :

١- الشكل الفردي في عمليّة " صراع الوحدات والكتل " وجني الثروة والأرباح وفتح نوافذ السوق ، هذا الشكل تبنّته الولايات المتحدة الأمريكيّة ونسبيّاً بريطانيا .

٢- الشكل الجماعي المحافظ على التوصيف الفردي بمعناه الأوّلي أو الفلسفيّ إلا أنّه في معناهُ الإنتاجي الربحيّ يمارس " تكتيك " دعم الجماعة ومشاركتها الذي يعتمد على دعم حكومي بهدف خوض حرب الإقتصاد بجدارة ونجاح ، هذا

الشكل تبنّته الدول الأوروبيّة واليابان وعلى رأس الدول الأوروبيّة تأتي ألمانيا وفرنسا .

يرى الشكل الأوّل أنّ العلاقة بين الإنتاج والسوق وآلية جمع الثروة ونتائج الفرز القومي وإعادة التوزيع وتدوير المال ، في مجال المساحة الدوليّة وسوقها وخوض غمار الحرب الكونيّة في معناها الإقتصادي هو الأكفأ والأمثل في السيطرة على السوق وفق نمطيّة الفرديّة السوقيّة ، إعتماداً منها على الفرديّة المصلحيّة التي تؤثّر على النتاج السلوكي والنفعي العام .

بينما يرى الشكل الثاني أن نظام الجماعة ومشاركتها ، القائم على أساسات الفردية بمعناها الإقتصادي والقانوني ، إلا أنّه نظام دمج القدرات من أجل تحسين الإنتاجية وفتح الأسواق ، وخوض منافسة فاعلة ، وهو أكثر كفاءة في ربح نسب السوق ... وعليه ، تكوّنت عقيدة الجماعة الإستثماريّة في غزو السوق ، بمقابل العقيدة الفرديّة في إستثماريّة السوق ، وكلّ يدّعي " حسن الأداء " والربحيّة العالية السوقيّة والنفعيّة ، في عمليّة جمع الثروة ، وتدوير المال والمساهمة في عمليّة الإدخار المنتج الإستثماريّ ... ومع أنّ الشكلين يشرّعان " نظام الفرديّة " بمعناه الاقتصادي الفلسفيّ كالملكيّة الفرديّة والإتّجار وحريّة الإنتاج والإستهلاك والتوزيع على أسس الفرديّة الذاتيّة ... وهما نمطان طبيعيّان من نتائج الليبراليّة الإقتصاديّة ذات الأسس القائمة على جوهر " الديمقراطيّة الماليّة السياسيّة " تلك الليبراليّة الإقتصاديّة محكومة السقف بـ " ضرورات الدولة " التي تسمح بولادة مثل هذه الأنماط في عمليّة إنتاجيّة تسويقيّة إستغلاليّة إبتلاعيّة وشبه ذلك ... ولقد برزت مجموعة من النمطيّة تحت عنوان الحريّات والقواعد المعطاة دستوريّاً ضمن محورها الفردي بمعناه الإقتصادي التجاري السوقيّ الذي منه هذان الشكلان :

- الأوّل يتبنّى " نظام الدمج " لتجميع القدرات بهدف خوض حرب ربح السوق ، بالإضافة إلى التدخليّة الحكوميّة المتنوعة الأدوار لجهة

أنّ فتح سوق تسيطر عليها السلع الأمريكيّة لا بدّ له من تجميع مهمّ للقدرات الفرديّة ودعم حكومة في ظهره أيضاً .

- الثاني يتبنى " نظام الفردية " كنموذج مآتٍ لنفوذ الأدوات كما حصل مع الأمريكيين الذين لم يجدوا منافساً يدعوهم إلى التفكير بـــ " تجميع القدرات " من أجل فتح أسواق أصلاً هي بيدهم .

الشكل الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكيّة ساهم في رصفه وترسيمه قوّة الولايات المتحدة ، خاصة في المجال الاقتصادي ، ففي العام ١٩٥٠ كانت سوق الولايات المتحدة أكبر بمقدار (٩ مرات) من أكبر سوق تالية لها في المرتبة ، وهي بريطانيا ، كما كانت الصناعات الكبيرة عالميّاً " إحتكاراً أمريكيّاً " تنفرد به في الساحة العالميّة ، وكان التفوّق في التكنولوجيا من نصيب الأمريكيين ، وقد استفادوا بنصيبٍ كبير من نتائج الحرب العالميّة التدميريّة التي وقعت على عاتق الدول المتحاربة الأوروبيّة وعلى اليابان أيضاً ، كما إستفادوا من هجرة رؤوس الأموال والفكر الإستثماري والعلميّ من أوروبا إلى أمريكا ، أمثال ألبرت انيشتاين وانكوميرمي ...

يضاف لذلك : إنّ " مجتمع الحرب الأوروبي " كان يعتمد على نظام الإستيراد الذي وجد ملجأهُ الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكيّة ، فكانت أمريكا مصنعاً ومزرعةً وشركةً سوقيّة ضخمة على مستوى العالم ، ورّدت سِلَعَهَا إلى كلّ أنحاء العالم وتمكّنت من إخضاع الأسواق ، كما أنّ الجو المدني العالمي كان إحتكاراً حقيقيّاً للصناعة الأمريكيّة ، ويكفي أن نشير إلى أنّ أسطول الطيران الجوي المدني الذي يسيطر على الجوّ العالميّ كان لطائرة بيونغ ٧٠٧ الأمريكيّة التي هزمت الطائرة البريطانيّة الكوميت وعزلتها من ساحة المنافسة العالمية .

ثم ان الولايات المتحدة كانت الأقوى في مجالات حصد الثروة على المستوى العالمي في " الإقتصاد المتنوّع " ، بل كانت ذات غنىً فريدٍ في العالم ، ففي عام ١٩٥٠ كان ناتج الولايات المتحدة الإجمالي أعلى بمقدار ٥٠ بالمئة من مثيله في كندا ، وأعلى

ثلاثة أمثال عن نظيره البريطاني ، وأربعة أمثال عن نظيره في ألمانيا الغربية ، و ١٥ مرّة عن مثيله في اليابان ، حتى وُصِفَت السوق الأمريكية آنذاك بأنّها **أوّل سوق أمريكيّة كبيرة تستوعب كلّ شيئ وتمدّ العالم بكلّ شيئ .**

ومن المعلوم أنّ القوى لها منطق ، وأنّ الأدوات تكتب وتصيغ قواعد تعامليّة ونفوذيّة معيّنة ، وتحدّد مجموعة من الخيارات النافذة للسلوك في مجالات التأثير الممكنة فلم تكن الولايات المتحدة بحاجة لتلعب دورَ المؤسسة أو الدعم الحكومي لناتِجها ، أو إقتصادها من أجل التسويق العالمي .

بمقابل هذا كانت أوروبا واليابان تخطط كي تخرج من ضعفها وإنهيارها سعياً إلى تجلّيات القوّة ، فكان لا بدّ من خلق نمط من شأنه المنافسة في السوق إعتماداً على بعض القواعد التحفيزيّة ، وهكذا شكّلت مجموعة القواعد التسويقيّة الإستثمارية الإنتاجية نموذجاً من نمط " قواعد قياسيّة " أوروبيّة يابانيّة نموذجيّة من أجل إحتلال " مواقع إقتصاديّة أمريكيّة " في السوق العالميّة ومنافستها .

ومن المعلوم أنّ **ديمقراطيّة السوق لا تتجاوز قواعد جبريّةٍ وسلطنةِ حكومة نفوذ الأقوى ، التي من خلال نفوذها يفرض الأقدر قانونه وقواعدهُ الملزمة على البلدان الأخرى ، ضمن إطار من الجبريّة الديمقراطية ــ هيمنة السوق ــ** وهكذا أخذت القوى الإقتصادية تفكّر بالتخلّي عن القاطرة الأمريكية التي تجرّ الإقتصاد العالمي منذ يوم ولادتها العالميّة الأولى ، أو التقليلِ من آثارها الإحتكاريّة ، بهدف حجز مقعد سوقي في العالم ، حتى يكون بمقدورها أن تلعب دوراً بارزاً في المشاركة النفوذيّة الإقتصاديّة بالميدان العالميّ . أمّا السبب فهو يكمن في أنّ هذه القاطرة الأمريكيّة لقّنت العالم الإقتصادي نوعاً من " عقاب لئيمٍ إحتكاريّ " هدّد بزوال الكيانات الأخرى للعب دور قيادة فرديّة متبوعة جبريّاً ، وهي مارست مشيئةً منفردة من دروس الإستغلال والتصرف على أُسُسٍ وقواعد ليس لها وجود في قاموس الصداقة أو الإنسانيّة

أو مفاهيم النادي الصديق ، وإنّما هي نتيجة لعين التفوّق في سوق واسعة وتكنولوجيا متقدّمة وهيمنة سلعيّة غير عاديّة في أسواق العالم ذات التعدديّة السياسيّة .

وبعد حركةٍ من زحفِ رؤوسِ الأموالِ تحت ظلّ مفاهيم أكثر حدّة عن تعارض المصالح ، بدت الأمور في العام ١٩٥٠ وهي تدرج نوعاً من بيانٍ مختلفٍ حيث أخذت نتائج الممارسة النفوذيّة للقوى تتجسد على شكل نمو إقتصادي في جانب الكتل الإقتصادية وقاطراتها التي تجرّها الولايات المتحدة ، وذلك رغم هيمنة الولايات المتحدة وإحتكارها ، بحيث إمتلكت شروط التكنولوجيا وإمكانات النمو ، ممّا أظهر بوضوحٍ بعض الإنخفاض في حصّة السلعة الأمريكيّة من السوق العالميّة لصالح سلع أوروبيّة ويابانيّة ، مما يعني مشاركةً نسبيّة في صناعة القيم السلعيّة والقواعد البيعيّة ...

وهكذا بدأ دولاب الصراعِ يمرّ في الأسواقِ والمدنِ ويضربُ في الأفقِ السياسي إلى أن تجلّت هذهِ الصورة إبّان الركود الحادّ الذي أصاب العالم عام ١٩٨١-١٩٨٢ ومع أنّ الإقتصاد الأمريكي إستطاع أن يجرّ الإقتصاد العالمي ضمن قدرات خارقة وعلى أسسٍ نفعيّة ، إلا أنّه أظهر عجزاً لافتاً في مجال إدارة المخاطر الإقتصاديّة وقد تجلّت صورة عجزة القاطرة الأمريكية في قيادة الجماعة الإقتصادية العالمية عام ١٩٨٣-١٩٨٤ حيث بدأت الصادرات الأوروبية اليابانية تغزو الأسواق الأمريكيّة بقوّة وبدت لأوّل مرّة " الولايات المتحدة " مثقلةً بعجز تجاري كبير ، لأنّ صادراتها لم ترتفع بنسبةٍ توازي وارداتها ولم تكن المشكلةُ مشكلةَ إنتاجٍ أبداً ، إنّما كانت مشكلةَ سوقٍ وتصريف ، حيث سيطرت السلع الأوروبية اليابانيّة على نسبةٍ لافتةٍ من السوق الخارجية ، كما نافست السلعة الأمريكية داخل السوق الأمريكية ضمن محور تعددية السلعة وتنوّعها .

وكان الأمريكيّون قد إعتمدوا نمطاً تجاريّاً ، كُتِبَت قواعدُهُ الإستثماريّة إبّان الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وظلّوا متمسّكين بِها ، على أساس أنّها نمطيّة تنتجُ

ثراءً وبذخاً وتراكماً ماليّاً وإحتكاريّاً ، لكنّ المشكلة تكمن في أنّ العالم تغيّر مع تغيّر القوى والنفوذ والأدوات والمواد ، ما يعني مرحلةً جديدة من مراحل التنافس بدأت .

ففي اللحظة التي كان يرى الأمريكيّون فيها صحّة قواعدهم النفوذيّة النمطيّة كان الأوروبيّون واليابانيّون يعتمدون نمطيّةَ ثقب الجدار البيعيّ ، من أجل حصد نسبة مهمّة في حصص السوق ، لذا عمل الأوروبيّون واليابانيّون على غرس قواعد مضادّة ومنافسة في عالم السوق والتجارة ، تعتمد على أسسٍ تصريفيّة وفق نموذج تكنولوجيا الأشياء والإنتاجية الأفضل ، وأسعار منافسة ، وحاجات نفعيّة حديثة ، وتسهيلات كلفيّة أقلّ ، وعملوا على أساس طرد السلعة الأمريكيّة ، أو خرق دسّمها السوقيّة وإحتلال مواقع بيعيّة مهمّة ، فكان أن تبنى الأوروبيّون بالإجمال نظرية " المؤسّسة " بمعناها " الفردي الجماعي " الخاضع للقانون الخاصّ والدعم الحكومي الذي تتولاها الموازنة في إطار " دعم القطاعات " التي تعاني في السوق الخارجيّة .

وتمثّلَ الهدف في ضخّ الإقتصاد بمقدار من الأسهم التي من شأنّها أن تساعد في السيطرة على نسبة من حصص الأسواق الخارجيّة ، واتخاذ مواقع عالميّة في تسويق السلعة وبيعها وخلق نموذج من تبعيّة سلعيّة ، وقد نتج عن هذا التصوّر الذي تبنّته القوى الأوروبيّة اليابانيّة وبالأخصّ " الألمان واليابان " نماذج لقاطرات إقتصادية أثّرت في مساحات واسعة من السوق العالمية ونافست بقوّة وطردت مجموعةً لافتةً من السلع الأمريكية ...

من مصاديق شكل " مجموعة الأعمال " الذي أملته خطُّ الواجهةِ والمنافسة ما بين شكل الجماعة (النمط الأوروبيّ اليابانيّ) مقابل شكل الفرد (النمط الأمريكيّ) من أجل حصد الحصص المطلوبة في السوق العالمية نذكرُ على سبيل المثال : " مجموعة دوتش بنك الألمانيّة ومجموعة ميتسوى اليابانيّة " ، وهي تقوم على أساس توزيع المؤسسات ، وتهدف إلى توسيع الإنتاجية مع تنويعها عبر سوقٍ لها تبعيّة إسميّة بالسلعة النمطيّة لنظام المؤسّسة ، وتعمل على أن تكون مألّفة من مجموعة مؤسسات ذات رابط

مالي وتنسيق أنشطة ... مثلاً على ذلك مجموعة ميتسوى (٢٣ مؤسسة عضواً) مجموعة ميتسوبيشي (٢٩ عضواً) مجموعة سانوا (٣٩ عضواً) ... وفي ألمانيا توجد أمثلة مهمّة في هذا المجال فـ " دوتش بنك " يمتلك مباشرة ١٠ بالمئة وأكثر أيضاً من الأسهم في ٧٠ شركة ، ٢٨ في ديملر بنـــز أكبر شركة في ألمانيا ، (١٠ بالمئة) في ميونيخ راي أكبر شركة أوروبية لإعادة التأمين ، (٢٥ بالمئة) في كارستادي أكبر سلسلة لمتاجر الأقسام في أوروبا ، (٣٠ بالمئة) في فيليب هولزمان أكبر شركة للبناء في ألمانيا ، (٢١ بالمئة) في سودزكر أكبر شركة للسكر في أوروبا ... وفي خارج ألمانيا يمتلك دوتش بنك ٤ في المئة من الأسهم في شركة فيات الإيطالية ، وتمتلك البنوك الكبيرة ما بين ١٠ إلى ٢٥ من الأسهم في ٤٨ مؤسسة ...

حتى أنّه في عام ١٩٩٠ عقدت أكبر مجموعتين للأعمال في العالم (مجموعة ميتسوبيشي) من اليابان ومجموعة ديملر بنـــز ـــ دويتش بنك من ألمانيا) إجتماعاً سرّياً في " سنغافورة " لمناقشة فكرة تكوين " حلف عالمي " من أجل جني حصّة أكبر في السوق العالية ، في مقابل المنافسة الحادة خاصة من قبل السلع الأمريكية .

وبذلك أنتجت تجربةُ عقود ما بعد ١٩٥٠ تراكماً في السلع وقدرات هائلة في مجال الإنتاج ، خاصة أنّ تكنولوجيا الإنتاج كانت موزّعة ما بين الدول وليست حكراً على الولايات المتحدة الأمريكيّة لكنّ " أمريكا " كانت بمثابة قيادة القاطرة آنذاك ...

ولم يمنع هذا من ظهور منافسات قاسية ، وفي ظلّ هذا الاحتدام كانت مجموعة من نظم الداخل تؤثّر تأثيراً هامّاً بمنحنيات الصراع الإقتصادي في مجالاته المتعددة ، فقد تبنّت أوروبا واليابان نظام الدعم الزراعي والصناعي على أساس أنه يمثّل السبيل إلى خلق فرص عمل من أجل الإستحواذ على حصص أكثر في السوق العالميّة خاصةً أنّ قدرات السلع الأمريكية تاريخيةً وجبّارة ، في الحفاظ على نسبٍ هامة من الحصص ، ما دام أنّها هي الفاتحة العالمية والقاطرة الكبرى لسلع ما وراء البحار .

إنّ هذه الظاهرة من حدّة غزو السلع وتحرريّة السوق من الحصرية الواحدة في مجال إنتاج السلع التكنولوجيّة لصالح التعدديّة كان من لازمِها أن تشهد ظاهرةً حقيقيّة في مجال المنافسة ، وبالتالي ظهور " كسر ونصر " وثبات وهزيمة أمام جنسيّة المال وتوابعه ، ومن أمثلتِها ظاهرة الطائرة الأوروبية " الأيرباص " فقد تدخلت عدّة حكومات أوروبيّة وصاغت فكرة الأسطول الجوّي المدني الأيرباص ـــ وهي مؤسسة لإنتاج طائرات مدنية تملكها الحكومات البريطانيّة والفرنسيّة والأسبانيّة ـــ ويعتبر الجوّ المدني من أهمّ الأعمدة الإقتصاديّة المنتجة للمال والنفوذ والهيمنة وتلعب دوراً أساسيّاً في " حكومة السوق " .

فقد تبنّى الأوروبيون الفكرةَ وصاغوا آليةً عمليّةً لصناعة الأسطول الجوّي الذي يجب أن يكون على قدر أهمّ مما عليه الطائرة المدنية الأمريكيّة " بوينغ " بهدف حصد حصّة هامّة من السوق ... ولقد كان الأوروبيون صريحين في أن إنشاء هذه المؤسسة إنّما كان من أجل كسر إحتكار الهيمنة الأمريكية الكبرى في هذه السوق المدنيّة الفضائيّة ، التي عاملت الأوروبيين بكثيرٍ من القساوةِ والإجحاف ، ومع أنّهم أعطوها قدرات فذّة في مجال المعلوماتيّة عبر العلماء وهجرة المعلومات والأدوات وغيرها إبّان الحرب العالميّة ، واشتروا من أسواقها كلّ السلع ، وهرّبوا رؤوس أموالهم إلى أراضيها ، بل سمحوا لرؤوس الأموال تلك بالإنتقال إليها ، و لم يقيموا اتجاهها سياسات ضريبيّة صعبة أو غير تحفيزيّة لجهة أنّها دولة حليفة ، ومع ذلك تصرّفت الولايات المتحدة معهم على أساس أنّها " تاجر " لا يهمّه إلا النفع والربح والثراء حتى في خطّة مارشال لإعادة إعمار أوروبا ، حيث عملت الولايات المتحدة على تفخيخ أوروبا بوحدات مالية مركّزة وألغام نقديّة موقوتة ، عبر رؤوس أموال أمريكيّة ، قادرة على التأثير بنسبةٍ قياسيّة داخل الميدان الأوروبي ومن شأنِها أن تؤدي الى خلق مناخات واضحة وجليّة من " الإستعمار المالي " في الداخل .

ومع أنّ الأوروبيين كانوا قد فكّروا بمشروع " كسر هيمنة الأمريكيين " سوقيّاً على مستوى " الجوّ المدني " وصاغوا رؤيةً نفعيّةً تجاريّة مأطّرةً تجسّدت بـــ " الطائرة كونكورد " التي حققت نجاحاً هاماً في المجال التقني لكنّها خسرت حربَهَا التجارية في السوق العالميّة ، ومنيت بخسائر فادحة . ومعلوم أنّ الميزان في نتاجات التطور التقني والتكنولوجي التجاري هو التسويق والربحيّة والتصريف ، وهو يكون لمن لا ينهزم في السوق في خضمّ حربٍ تجاريّة تتصادم فيها الوحدات الماليّة النقديّة الإقتصاديّة من وراء بنية سياسيّة هائلة ...

هنا فهم الأوروبيّون أنّه لا بدَّ من خوض حرب الكفاءات بمعناها السوقي وعلى هذا الأساس خاضوا مشروع " زجّ المال " في نطاق مصلحة ومنفعة ما وراء الحدود من أجل التأثير في عملية " توزيع المال " الذي ينتجه الجوّ المدني ، فكانت المساهمة الأوليّة لهذا المشروع من قبل الحكومات الثلاث ٢٦ مليار دولار وضماناته خطوط جويّة مملوكة للحكومات ... مما يعني أنه لا بدّ من مال أكثر وعلاقات أكبر ونسيجٍ من هيمنة أخرى على حكومات ما وراء البحار ، وعلى وحدات المال المؤثّرة حتى تتماسك إمكانية تطوير المشروع الجوّي ، ويستمرّ نطاق التطوريّة النفعية ...

ثمّ إنّ فكرةَ الثروة لا تتوقف على أساس الإنتاج التقني إنّما لا بدّ من مجموعةٍ لنسيج علاقات ذات بعد علمي تقني سياسي وعلاقاتي مؤثرة ، يضاف إليها نفوذ هيمنة تتداخل فيها مجموعة من القوى خاصّة العسكريّة والسياسيّة والإقتصاديّة ، بهدف تسويق السلعة المنتجة ، وفق مقاييس تزاحم إقتصاد تعدّد فيه الجنسيّات السوقيّة ، وهذا ما امتازت به الولايات المتحدة الأمريكيّة في مجال تصدير السلعة إلى الأسواق التي استعمرتها عبر المساعدات السنويّة والقدرات العسكرية وحواجز عالم العسكر في البحر والبرّ والجوّ ، وكلها تقوم على استراتيجية إستعملها الأمريكيون منذ زمن بعيد من أجل سياسة تصريف أساسيّة ، هذه الاستراتيجيّة تختصرها كلمة " المال والهيمنة " فعبر المال والمساعدات السنوية وأدوات الحرب والتكنولوجيا ووسائل الهيمنة الأخرى المتعدّدة

إستطاع الأمريكيون أن يفتحوا أهم الأسواق العالميّة بصورة تبقى بين أيديهم عبر سياسة " جبريّة المال وأدوات النفوذ " ... وكان من مظاهرها أنّهم منعوا على الدول التي تستفيد من المساعدات السنوية ، أو من جدولة الديون الأمريكية ، أو الحماية الأمنية ، أو تأييد المصالح الخارجيّة الداخليّة ، أو عدم زعزعة النظام ، منعوهم أن يشتروا من غير البضاعة الأمريكية وضمن نطاق " مرافق " وسلع وحُصص محددة ... لتكون بذلك السوق احتكارا أمريكيّاً من منظار نتائج الهيمنة ، ومن ينظر اليوم إلى مبيعات البوينغ الأمريكية والأيرباص الأوروبية يدرك كم هي هذه السياسة الأمريكيّة نافذة رغم التطوّرات الهائلة التي جعلت من الأيرباص نموذجاً متطوّراً هائلاً .

ومع أنّ الأوروبيين إستطاعوا أن يسجّلوا نجاحات هامة لهذه الطائرة عبر التوسيع من سوقها وحصصها ومنفعتها الجويّة ، إلى درجة أن حصّة بوينغ هبطت عام ١٩٩٠ من الطلبيات الجديدة إلى ٤٥ بالمئة وكانت هذه النسبة أوّل مرة تنــزل فيها حصّتها عن حدود الــ ٥٠ بالمئة ... لكنّ السنوات الأخيرة من القرن العشرين كانت محطّةً أساسيّة لتسويق البيونغ عبر سياسة الولايات المتحدة المتشدّدة التي خلطت السياسة بالإقتصاد والأمن والشؤون الدوليّة ، فعمدت إلى أسلوب إحتكار الأسواق الجويّة أو محاولة ذلك عبر نظام المساعدة الماليّة الأمريكيّة ، ما أدّى إلى رفع مستوى المنافسة الأمريكيّة السوقيّة في هذا القطاع ، مع أنّ تقنيّة الأيرباص مهمّة ومتطوّرة جدّاً ومنافسة للبوينغ من هذه الجهة .. لكن ذلك لم يسقط أيرباص من قوّة مناعتها وجذبها لزبائن آخرين ، فمن المفارقات أنّها إستطاعت أن تنافس الأمريكيين حتى في الخليج العربي الذي يمثّل إحتكاراً أمريكيّاً بنسبة مهمّة ومنذ أيار ٢٠٠٠ باتت شركة طيران الإمارات العربيـــة " الزبون الأوّل " لطائرة " أيرباص ٣ أكس أكس " التي طوّرها مجموعة أيرباص الأوروبيّة وكانت شركة الإمارات وقّعت مع المجموعة الأوروبيّة ٣٠ نيسان ٢٠٠٠ عقداً لشراء ثلاثاً من طائرات هذا النوع على أن تسلّم لها عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وهذه الطائرة تتسع لــ ٦٥٠ راكباً ...

في هذا الوقت بدت الأمور من خلال فهم أمريكي مختلف ، فمنذ فترة غير طويلة تتضجّر مجموعة من الدول بسبب شروط أمريكا الأمنيّة السياسيّة الإقتصاديّة المعونيّة وغيرها ، حتى أنّ إسرائيل اشتكت بشهر نيسان ٢٠٠٠ من قسوة إستغلال المساعدات الأمريكية وهيمنته على القرار المالي الإسرائيلي ، فالولايات المتحدة لا تسمح لها بشراء طائرات أيرباص ، وتلزمها بشراء طائرات بوينغ وذلك بسبب المساعدات الإقتصادية العسكريّة التي تحصل عليها إسرائيل من الأمريكيين بمعدلات سنويّة تبلغ ٣ مليار دولار ، فضلاً عن الإعفاءات الجمركيّة التي تصل إلى مستوى ١٠ مليار دولار .

أمام هذا يمكننا القول بأنّه يوجد في مجال الجو اليوم مؤسستان ذات نفوذ كبير تقنيّاً وتسويقيّاً ، مدعومتان بخطّ سياسي ساخن ، يشهد فيها الجو العالمي عبر نسيج عولمة " البائع " صراعاً حادّاً ، أطرافه الإثنان هما شركتا صناعة الطائرات المدنية الكبريان في العالم " بوينغ الأمريكية وأيرباص الأوروبية" ويتجلّى الصراع على إستثمار أكبر حصة ممكنة في السوق العالمية ... وتدخل في هذا الصراع التعقيدات السياسية الإقتصاديّة التقنيّة التكنولوجيّة ومجموعة العلاقات وأدوات ومواد النفوذ بين معسكر الشركتين وبناهما الدعميّة وهي سياسيّة بالطبع ، ويكون من ضمن أدوات تسويق السلعة دعاية السوق ، والحوادث والمشاكل الفنيّة وغيرها ، ممّا جعل حوادث سقوط الطائرات تدخل بسرعة هائلة إلى " وكالات بيعيّة للأخبار السريعة " عن بلاغات الأعطال في ميكانيك طائرات الركاب والأخطاء وغيرها ، كما تعتبر أرقام المبيعات للطائرات سنويّاً من أهم أدوات الأسلحة المستعملة عبر صناعة القناعات التسويقيّة للطائرات المدنيّة بين معسكر الشركتين .

وتشير الإحصائات الحديثة إلى أنّ البوينغ الأمريكية استطاعت أن تبيع ١٣٠٧٦ طائرة مقابل ٢١٨٨ طائرة للأيرباص الأوروبية ، لكنّ هذا الرقم لا يعتبر نهائيّاً ، لأنّ البوينغ سابقة زمنيّاً على وجود الأيرباص حتى أنّها في العام ١٩٩٩ ساوت

مبيعات الأيرباص مبيعات البوينغ ، مما حدا بالولايات المتحدة لأن تفتح حرباً إعلامية فنيّة صناعية شرسة على الأيرباص ، منها التجسّس على معلومات سريّة للأيرباص في تاريخٍ مضى أدّت إلى صفقة العمر مع السعودية لصالح البوينغ بعدما كانت قد تمّت لصالح الأيرباص مبدئيّاً .

وفي هذه الحرب تستعمل كلّ أدواتِ جذب الزبائنِ ، وتقوم الشركتان بتقديم تقنيّة رفاهيّة جديدة للمسافرين ، ففي تاريخ ٢٤ تشرين الأوّل ٢٠٠٠ تبارت شركتا صناعة الطيران المدني " أيرباص والبوينغ " في تقديم الرفاهيّة المعلوماتيّة للمسافرين وآخر مشروع لهما هو إطلاق مشروع تزويد الطائرات المدنيّة بإنترنت ومعلوماتيّة جيّدة ، يضاف إليها ألعاب فيديو وقوائم بالأسعار والمواقع السياحيّة ونبذة تاريخيّة عن المناطق المقصودة وعن أسعار السلع والفنادق والعادات الإجتماعيّة وأماكن الخطر وما إلى ذلك من معلومات هائلة تحصل عليها بـــ " كبسة زرّ " ...

في هذهِ الحرب يكون الإعلانُ عن صفقةٍ لبيع عدد من الطائرات واحداً من أهمّ الأسلحة في منافسة السوق ، مثالهُ ما جرى تاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠ حيث عقدت الشركة الملكيّة المغربيّة للطيران صفقة مع بوينغ الأمريكيّة لشراء ٢٢ طائرة بوينغ مدنيّة بـــ " مليار ونصف المليار دولار " كما وافقت على شراء ٤ طائرات من صناعة إيرباص وقد قدّمت بوينغ مجموعة من المحفّزات التقنيّة وقطع الغيار إضافة إلى همس سياسي من أجل إتمام الصفقة التي تعتبر صفعة قاسية جدّاً لـــ " شركة إيرباص الأوروبيّة " مّما حدا بالبوينغ إلى أنّ تشنّ دعاية بيعيّة واسعة النطاق على المستوى العالمي لتصف بوينغ بـــ " أهم طائرة على الإطلاق " من أجل زيادة في كسب إحتكار الجوّ المدنيّ .

وفي إطار هذه الحرب صُدمت بوينغ من خطّة عمل إستراتجيّة بين الأوروبيين وروسيا في مجال مرحلة مهمّة من سوقيّة أيرباص ففي تاريخ ١٩ كانون أوّل ٢٠٠٠ قال رئيس وزراء فرنسا " ليونيل جوسبان " : إنّ شركة الطيران الروسيّة " ايروفلوت "

ستوقّع (خطاب نوايا) تطلب فيه من شركة " أيرباص " الأوروبيّة شراء ثلاثين طائرة وهذا الإعلان يكشف عن نموّ مهمّ في مبيعات أيرباص التي تتنافس عالميًا على الجوّ العالمي مع بيونغ الأمريكيّة . كما وقّعت فرنسا وروسيا سلسلة إتفاقات في مجال الملاحة الجويّة والفضائيّة وحول حماية المعلومات السريّة من شأنها أن تفسح المجال أمام تعاون حقيقي في المجالين العسكري والفضائي وتشمل خصوصاً لروسيا أن تتزوّد بمكونات برنامج صنع طائرة أيرباص من طراز (٣ أكس أكس) في هذه الحرب المستعرة التي دخلت فيها الحكومات كـ " طرف أصيل " ، وفي تاريخ ٢٠ كانون أوّل ٢٠٠٠ إشتدّ الخلاف بين الأمريكيين والأوروبيين سياسيًا بسبب إنتاج طائرة إيرباص الأوروبيّة الحديثة ٣ أكس أكس ، والتي ستعتبر الأهم في مجال الجوّ المدني وتنافس طائرة بيوينغ الأمريكيّة المدنيّة الأخيرة ...

حتى أن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون هدّد بإمكانيّة نشوب حرب إقتصاديّة واسعة بين الإتحاد الأوروبي وأمريكا لأنّها تخرق إتفاقيّة موقّعة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عام ١٩٩٢ . كما تخرق قواعد منصوص عليها في المنظمة العالميّة للتجارة الموقّعة في العام ١٩٩٤ ، ويصرّ الإتحاد الأوروبي على أنّه يحترم كلّ الإتفاقيّات ، وأنّ إنتاج هذه الطائرة موافق للقواعد التجاريّة ، وأنّ الفضاء يتّسع لمثلها ، ويدلّ على ذلك أنّ العقود المبرمة مع عدّة دول طلباً لها وصلت إلى حدّ طلب ٥٠ طائرة وهذا هو الرقم المطلوب من الوجهة التجاريّة من أجل تصنيع هذه الطائرة في العام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وكانت دولة الإمارات العربيّة أوّل دولة قدّمت طلباً لشراء عدّة طائرات منها .

فإنّ هذه الحرب التي تعتبر هامّة جدّاً لما في الفضاء من ربحيّة وماليّة وإستثمار ، ستلعب أيرباص دوراً مهمّاً خاصّة إذا تمّ تشكيل الإتحاد الأوروبي من حوالي (٨٥٠ مليون نسمة) ضمن دول متعدّدة كلّها تشتري الأيرباص ، ممّا سيزيد بنسبة مهمّة جدّاً مبيعاتها ، وستحتلّ جزءاً مهمّاً من مواقع فضاء البوينغ ، لذا كان من الطبيعيّ جدّاً أن

تجنّد أمريكا ووكالاتها وشاشات التلفزة وأدوات شراء القناعات عبر البوينغ وغيرها حرباً دعائيّةً واسعةَ النطاق (حرب الإعلام الفضائيّ) تستغلّ سقوط طائرة تابعة لشركة الأيرباص الأوروبيّة مما يتيح للإعلام الأمريكي فرصةً هامة جدّاً لحمل خبرها وأزمات الشركة ومعلومات مجهولة وأخرى وهميّة إلى كلّ ناحية في العالم .

ويركز الخبر " المدبلج " على مشاكل الطائرة الفنية والجوية التنافسيّة ، وضعف تحمّل الصدمات ، ويُشهدُ على ذلك أقوال ميكانيكيي الطائرات ، ويعتبر الكذب الإقتصادي " فنّاً استراتيجيّاً " من أجل تسويق وخلق " قناعات تجارية " لا تقبل الجدل على قاعدة : كذّب كذّب حتى يصدّقك الناس . كذّب كذّب حتى تصدّقك نفسك . كرّر كرّر فان الناس يصدّقون ذلك سواء كان صدقاً أم كذباً ...

وللتذكير فإنّ كلّ هذه الحرب تجري ضمن محورين : محور نظامي بمعناه التجاري ، يتبنّى نظام الفرديّة السوقيّة . ومحور نظامي آخر يتبنّى السوقيّة الجماعيّة المدعومة .

الأمريكيّون يقولون : ينبغي للحكومات أن تحمي الملكية الخاصة وبعد ذلك يجب على الحكومات أن تتراجع عن الدعم وتدع الأفراد يقومون بدورهم في إدارة الإقتصاد " إنتاجاً وتجارةً واستهلاكاً ، على أساس أنّ هذا الدور وهذه الطريقة هي المعيار الذي يقود الرأسمالية في الإتجاه الصحيح ، ويسطّر منفعة تتجاوز الفرد إلى الجماعة بطريقة طبيعية بعيداً عن تدخلات الهرم السياسي . هذا ما يعبّرون عنه ببراعة الفرد ، بعيداً عن نمط الجماعة المدعومة .

الأوروبيّون واليابانيّون من أصحاب نظام " سوق الجماعة " يرون أن المشكلة تكمن في نتائج الرأسمالية فيما إذا كانت الفرديّة مطلقةً فيها إنتاجاً وإستثماراً وسوقاً ، وبالتالي يصحّ إدخال مجموعة من القيود النفعيّة لصالح الرعائيّة الإجتماعيّة ، وهذا بالضبط ما تقوم به المجموعة السوقيّة إنتاجاً وآثاراً سوقيّة وإجتماعيّة ، ولو ضمن الحدّ الأدنى ، ولأنّ خلق حصص السوق يحتاج إلى حيلة " معرفة " نقاط الضعف عند

الخصم ، كان لا بدّ من التضحية بمقادير من مال الخزينة من أجل دعم الإقتصاد المسوّق في الخارج والداخل ، ضمن سياسة القطاعات الخاضعة لهيمنة صعبة في مجال المنافسة التسويقية ، وهذا سيعود ريعه فيما بعد على الدولة ، بعد أن تحصد السلعُ مبيعاتٍ هامّة ، من شأن السوق أن تستوعبها على نحوٍ ثابتٍ وتبعيّة محكمة ، ضمن مقاديرٍ هامّة من الحصص عبر ذراع تجارة " عولمة البائع النفعيّة " .

وقد تجلّت صورة مثيرة للإهتمام في هذا المجال في إستراتيجية الدعم الأوروبي الذي نقل عدواه إلى بريطانيا الميّالة نحو نُظُم الولايات المتحدة الأمريكيّة ، خاصة في الفترة التي تبدّت فيها مؤشرات عن أمراض إقتصاديّة تصيب " الإقتصاد الإجتماعي البريطانيّ " ، يُضاف إليها مجموعة من الهزائم المتتالية التي انعكست على أسوأ المراحل التي حلّت بالنمو الإقتصادي ، وما بعدها من البطالة ، ومؤشّر ضعيف ومتراجع من الإستهلاك ، ومخاطر تهاوي أسهم في البورصة ...

ولا يعني هذا أنّ الأمريكيين ظلّوا ينظرون إلى السوق وتداعياتها ، ضمن إطار سياسة السلبيّة ، بل إنخرطت المؤسّسة السياسيّة في أكبر ظاهرة دعم ، تجلّى في مجموعة من الوسائل الماليّة النقديّة السياسيّة التجسّسيّة والأمنيّة ، وإستعملت فيها كلّ العتاد الحربيّة الشموليّة ، ذات النفوذ التي تمارس على الطرف الآخر لإرغامه والتي من شأنها أن تؤثّر على مستوى إتخاذ القرار فيه ، بدأً من السوق ، وصولاً إلى عتاد الحرب وإنهاءً بنتائج الفضاء المذهلة ، نعم قد يقال بإختلاف صور المصاديق " الدعميّة " بين الأوروبيين والأمريكيين ، وهذا ما عبّرنا عنه بـــ " النمطيّة السوقيّة " كأساس من أساست صراع عصر العولمة .

وهكذا انخرط " المجتمع الرأسمالي " بحرب الدعم في مقابل سلعة الأمريكي التي تربّعت فترةً تاريخيةً قياسيّةً على عرش (مبيعات السوق) دون منافس . وتجلّت بدايات المنافسة من خلال إنفاق الحكومات من ناتجها القومي ، بهدف مساعدة المؤسسات على خوض تجارة السوق بمزايا أفضل ، من جهة الكلفة والتقنيّة والتسويق فدخلت

بصورةٍ غيرِ مباشرةٍ " حكوماتُ الدعم " على نسق من معادلة " الدولة التاجر " المتخفّية وراء قناع المؤسسة الخاصة والقاطرات الماليّة التي يحكمها القانون الخاصّ . وبدأت تدبّ رحى حربٍ هائلة ، وفق أسلوب تطوّر الأدوات ، والتحكّم أكثر بتصريف المواد ...

كلّ ذلك بهدف إحداث خروقات جوهريّة بركيزة السلعة الأمريكيّة وزحزحتها من السوق ، لفتح أجواء سوقيّة تكون على مستوى قوى الحرب الإقتصاديّة الجديدة ، في عصرٍ أصبح فيه الإقتصاد يمثّل البنية الأساسيّة في إنتاج عمالقة النظام الدوليّ ، وهكذا أخذت " سياسة الإنفاقات الدعميّة " تلعب الدور الإستراتيجي في سياسة " تاجر " العولمة في أسواق العالم ، من أجل مساعدة صناعاتها المتنوعة ، مثلاً على ذلك : تنفق إيطاليا (٥,٥ في المائة) من ناتجها القومي الإجمالي وتنفق بريطانيا (١,٧٥) من ناتجها القومي ، وفي أسبانيا وصل الحد إلى أنّ المؤسسات المملوكة للحكومة تنتج على الأقلّ " نصف الناتج المحلّي " الإجمالي ، وفي فرنسا وإيطاليا يعتبر قطاعُ الدولة مسؤولاً عن ثلث الناتج القومي الإجمالي .

وفي ألمانيا تمتلك حكومة الولايات والحكومة الفدراليّة أسهماً أكثر في صناعات كثيرة ، منها : خطوط الطيران ، والسيارات ، والصلب ، والمواد الكيميائيّة والطاقة الكهربائيّة ، والنقل ... حيث تملك بعضها بالكامل ...

إلى درجة أنّ الحكومة الألمانية تمتلك أكثر ممّا تمتلكه أيُّ حكومةٍ في العالم ، ببعد النظر عن منظومة الشيوعية السابقة وكانت ألمانيا السبّاقة في تحديد عنوان القطاع العام وأنّ مقولة : (الدولة تاجرٌ فاشل) لا تعتبر صحيحة على الإطلاق ، وفق النموذج الألمانيّ ، بل وغير الألمانيّة من مجموعة الدول الصناعيّة ، القادرة على صناعة أسس تجاريّة نمطيّة ذات فائدة ، حتى مع المحافظة على الصالح العام . وإتخاذ صفة التاجر والربحيّة والثراء عبر قيامها بمجموعة من الأساليب التجاريّة ، كما هي الحالُ مع أشخاص القانون التجاري الخاصّ ...

إنّ ألمانيا تعتبر فكرة الدولة تاجر فاشل ما هي إلا نتيجة لمجموعة من الممارسات الخاطئة وبالتالي لا يجوز تعميم هذه الفكرة بسبب سوء سلوك إداري من قبل حكومات سيّئة التدبير ، لذا لم تجتاح الخصخصة ألمانيا بنسبة ينظر إليها كتحوّل كما هي اجتاحت بريطانيا وغيرها من الدول ، بل ظهر القطاع العام في ألمانيا ومجموعة من الدول الأوروبيّة كعامود فقري لمجموعة من السياسات الإقتصاديّة والماليّة والنقديّة والإجتماعيّة والطبيّة والتربويّة وغيرها ، حتى أنّ ألمانيا قد تبدو إشتراكيّة أكثر من غيرها وهي من روّاد الرأسماليّة ...

إنّ هذه التدابير لم تكن على الإطلاق داخليّة أو موجّهةً نحو الداخل بل كان لها ما يبرّرها من خلال نظرة دقيقة إلى البيئة الدوليّة ، ولأنّ الصناعة السوقيّة والسلعيّة هي أكبر من الدولة الألمانيّة أو اليابانيّة أو الفرنسيّة ، كان لا بدّ أن تكون النظرة أكثر شموليّة ، من خلال إفراد مجموعة من قيم قانونيّة وخطط بيعيّة إستثماريّة وتجاريّة وسوقيّة ، من خلال إستقراء نوافذ وقوى السوق ونظم الإجتماع السياسي المالي النقدي السلعيّ ، من هنا كانت هذه الطريقة نمطيّة سوقيّة أكثر من كونها عقائديّة مبدئيّة . ولقد كان السوق محرّكاً لمجموعةٍ هائلةٍ من الأساليب والمواقع والإستراتيجيّات والبنى والكمائن للقاطرات الإقتصاديّة السوقيّة ...

أمام كلّ هذا كان لا بدّ من خوض الحرب الإقتصاديّة على نطاق كلّ الوسائل والبنى الخلفيّة ، التي تقرر شروط النمو الإنتاجي في شقّه التسويقي ، فكان المضمار في المستوى الدراسي ، وعدد مراكز الأبحاث ، والإنفاق على التعليم والتنشئة المهنيّة ، والتلمذة الصناعية ، والطريقة التوظيفيّة ، وشروط ثبات الأسواق ، وإعداد وسائل الهيمنة ، بما فيها العسكرةُ والأمنيّةُ والتجسسيّة ، وأدوات الذراع الضاربة ، وقد خاضت ألمانيا واليابان هذه الحرب ، ضمن مقادير هامّة على أساس منافذها وممكناتها وهي في غاية الأهميّة ، خاصّةً أنّها تعتبر شرطَ الإمكان الإنتاجي في الحاضر ، ومشروع تطوير المستقبل الإنتاجي السوقيّ ، وخلق فرص التحوّل التكنولوجي ، هو عماد

موازين الصناعة المؤثّرة في العالم ... بالمقابل نجد أنّ " النادي الأمريكي " الصناعي أخذ شكلاً متنوعاً أمام منحنيات هذه الحرب ، التي يبدو أنّها أظهرت كفاءة أوروبيّة يابانيّة حتى شكّ بعضهم في صحّة أن تبقى أمريكا صاحبة قمرة القيادة على مستوى التعدديّة الإقتصاديّة ، لجهة أنّ مشاركة القوى الأوروبيّة واليابانيّة في صناعة القيم وتسويقها وحصد الحصص الإقتصاديّة أصبحت وفق الأرقام مذهلة ، وإن لم تصبح أعلى من نسب الأمريكيين في قطاعات مهمّة . إلا أنّها فتحت نوافذ وأبواب ، وإحتلّت مواقع وهزمت فرص أمريكيّة ...

خاصّــةً أنّ الأوروبيين واليابانيين ، إعتمدوا أسلوب الإنفاق التطويريّ على الأبحاث والدراسات والمشاريع نحو التوجيه السلعيّ السوقيّ . ومع أنّ القدرة الأوروبيّة اليابانيّة أثبتت أنّها قادرة على خرق الدروع الأمريكيّة لكنّ سنوات نهاية عقد التسعين مـــن القـــرن العشرين كشفت أنّ الأمريكي لديه مجموعة من الأوراق التي لم يكن قد كشـــف عنها ، منها الإنترنت ، والهندسة الوراثية ، وغيرها من مجموعة الإبتكارات الهامّـــة جـــدّاً في عالم النفعيّة السوقيّة ، والتي تحصد بقوّةٍ في السوق العالمية ومن دون منافس ، لما لها من ارتباط حادّ واختصاصيّ في مجال منافع بني النّاس ...

إلى أن وصـــلت فيها سنويّة الحصاد للثروة عبر الإنترنت إلى ما يشبه العملاق الذي لا يقاوم ، فقد أكدت دراسة جامعية نشرت تاريخ ١٠ حزيران ١٩٩٩ من قبل مصنع أجهزة (سيسكو سيستمزان) أنّ (حجم أعمال الإنترنت بلغ أكثر من ثلاثمائة مليار دولار في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ ـــ أي ما يعادل حجم اقتصاد سويسرا) وإذا قســـنا هذا الرقم بالناتج الداخلي الإجمالي لبلدٍ ما فإنّ حجم أعمال الإنترنت يحتلّ رتبة ألـــ (١٨ في العالم) .

و طبقاً للإحصائيّات الإقتصادية على التوالي وللعام الثالث يتربّع " بيل غيتس " صـــاحب شركة مايكروسوفت الأمريكيّة للبرمجة ، على عرش الثروة دون منازع فقد بلغت ثروته ١١٠ مليار دولار ، في حصيلة متحرّكة تزيد كل مطلع شمس بمقدار ١٣٠

مليون دولار من الإستثمارات في صناعة البرمجة . نعم إنتكست ثروته فيما بعد وذلك بعد حكم القضاء الأمريكيّ إلا أنّه ظلّ الثريّ الأوّل في العالم .

وطبقاً لإحصاء مجلة " فوربس " الإقتصادية الأمريكية التي تنشر القائمة الذهبية بـــ " أغنى أغنياء العالم " فإنّ غيتس وبمدة عام واحد جنى أكثر من ٦٠ مليار دولار .

ثم إنّ الأميركيين إحتلوا المراكز السبع الأولى في العالم ، وقد أشارت دراسات الإستثمار إلى أنّ ثروة غتيس تمثل ضمانةً أساسية ومركزيّة في الإقتصاد الأمريكي ، وأنّ الإدارة الأمـــريكية تعمل على حماية رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الأمريكية خـــارج الحدود الوطنية بقوّة وإستمراريّة ، وأنّها تستغلّ النفوذ العسكري والسياسي والإقتصاديّ ، من أجل تثبيت الإقتصاد الأمريكي في العالم الخارجي ، خاصةً في وجه المنافس الأوروبي والياباني ، كما أدلى بهذا المعنى وزير الدفاع الامريكي " كوهين " .

كما أنّ تقنيّة " الإستنساخ " أخذت تُظْهرُ بوادر مالية نفعية تجاريّة هائلة تعدّ بالمقاسات النفعية عالية الثروة ، وببعد النظر عن الإنتاجيّة السلعيّة الطبيّة وغيرها فإنّه وبتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٠ بدأت شركة أمريكية إسمها " جينيتكس سيفينفس اتندكلون " العمل على إستنساخ الكلاب والقطط ، سعياً وراء الأرباح الخيالية كما عبّروا عنها ، لهذا السوق الكبير ...

وقد نشأت هذه الفكرة حين قام ملياردير لم يكشف عن إسمه بالتبرع عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٣ مليون دولار لجامعة " أي تي أم " في منطقة " كوليدج ستيشن " في ولاية تكساس الأمريكية لأبحاث الإستنساخ ، التي كان يأمل أن تساهم في استنساخ " كلبته ميسي " التي ولدت من فصيلتي كولي كلب رعاة إستكتلندي وهاسكس ، ويقول " مارك زستهوسن " المسؤول عن المشروع في قسم الفسيولوجيا البيطرية : لم يكن يخطر ببالنا إقامة مصرف للمورثات (بنك جينات) لو أننا لم نتلقَ مئات الطلبات من أشخاص مولوعين بحيواناتهم ويرغبون بإستنساخها بعد موتها ، مؤكّداً أنّ الإستنساخ لهذه الحيوانات يدرُّ أموالا خيالية ... وهذا ما تثبته الطلبات الوافدة ..

يُشار إلى أنّ نتائج الإستنساخ يظهر مستقبلاً باهراً على صناعة جني الثروات على صعيد عالمي ، خاصّة في مجال الطبّ والأدوية ، وعلى وفق نظريّة الإحتكار الأمريكيّة ، وما زالت الإكتشافات المهمّة تتوالى في تطوّرٍ لافتٍ ...

ففي ٢٩ نيسان ٢٠٠٠ أعلن فريق من الباحثين الأمريكيين أنهم شارفوا على إكتشاف " ينبوع الشباب " وذلك مع نجاحهم في إستنساخ عجول صغيرة بخلايا شابة بعد تمكّنهم من إعادة " عقارب " عملية الشيخوخة إلى الوراء في الخلايا المستنسخة من خلايا مسنّة ، فقد نجح فريق باحثي شركة " ادفانسد سيل تكنولوجيز " ـــ أي التكنولوجيا المتقدمة للخلايا ـــ وذلك في وورتشستر في ماساشوستس في استنساخ ست بقرات بإستخدام خلايا مسنّة ، ويؤكّد الباحثون أنّ العجول الإناث المستنسخة ليست في صحّة جيّدة فحسب ، بل لا تبدو عليها أيّ من علامات الشيخوخة المبكرة التي لوحظت على النعجة دوللي التي استنسخها البريطاني أيان ولموت في عام ١٩٩٧ .

ويؤكّد " روبرت لانزا " رئيس فريق البحث في دراسة نشرتها مجلة " ساينس " تاريخ ٢٨ نيسان أنّ التقنية الجديدة المستخدمة ، أعادت عمر الخلايا على ما يبدو إلى الوراء ، بحيث ظهرت أكثر شباباً ، حتى من خلايا البقرات العاديّة التي تقاربها سنّاً .

وتقول الجمعية الأمريكية لتشجيع العلوم إنّ النتائج التي توصّل إليها الباحثون تزيل الشكوك التي أثيرت حيال جدوى الإستنساخ الخلوي ، ويؤكّد " لانزا وزملاؤه " إمكانية أنّ الإستنساخ يمكن أن يتيح " زراعة " خلايا شابّة لإستخدامات متعددة في الطبّ أوّلا مع توليد أنسجة جاهزة للزرع في الجسم البشري . وفي تربية الماشية ، عبر زيادة سنوات الإنجاب لدى حيوانات المزرعة .

وتتقدم الخلايا بالسنّ أو تشيخ بمرور الوقت مع زيادة عدد المرّات التي تنقسم فيها فعملية الشيخوخة تترافق مع إنقسام الخلايا ، والخلايا مبرمجة لتنقسم إلى عدد محدد من المرات وهي تموت عندما لا تعود قادرة على الإنقسام والتجدد ويمكن تحديد عمر الخلايا بعدد مرات استخدام " التيلوميرات " وهي بروتينات تغطّي طرف الصبغيات (كروموزمات) وتقوم " التيلوميرات " بمنع انسلال خيوط الجزئيات الوراثية الدقيقة واختفائها مع كلّ عمليّة انقسام خلوي . وبما أنّ تيلوميرات الثدييات غير قادرة على تعويض ما تفقده ، لأنها تنضب شيئاً فشيئاً مع كلّ عمليّة انقسام وبالتالي كلما أصبحت التيلومرات أقصر كلما تقدّمت الخليّة بالعمر وتقرّبت من وفاتها الطبيعيّة . ولإنتاج

العجول المستنسخة ، إستخدم الباحثون خلايا تقترب من نهاية العمر و لم يعد لديها سوى دورات محدودة من الإنقسام .

وإكتشف لانزا وزملاؤه أنّ الإستنساخ أعاد قدرات الخلايا على الإنقسام ، لدى البقرات الستّ وبدلاً من أن يكون لديها عدد من دورات الإنقسام يعادل صفراً إلى أربع دورات تبيّن أنّ لخلايا هذه العجول المستنسخة أكثر من ٩٠ دورة . ويقرّ العلماء بأنهم لا يعرفون بالتحديد لماذا ولا كيف ساعد الإستنساخ الخلايا على إستعادة شبابها أو ما إذا كان ذلك يعني أنّ العجول المستنسخة ستعيش فترة طويلة فلدى دوللي أظهرت الخلايا علامات البلـوغ التي دلت على أنّها ورثت عمر أمّهـا وراثياً . والغاية من الإشارة إلى هذا الموضوع أنّ الإستنساخ في ميادين متعدّدة وهائلة سيجني أرباحاً لا تعدُّ ولا تحصى . خاصّة إذا إبتدأ عصر المعالجة بالجينات .

إنّ لهـذا السلاح الهائل على مستوى السوق الطبّي والدوائي والإستنساخي الحيوانيّـة وغيرها ... منافع ماليّة لا يمكن أن تقاس ، وتعتبر أمريكا سيّدة الإستنساخ وأسراره في العالم .

هـذا السلاح المقصود منه " المال والثروة " يُضاف إلى مجموعة الأسلحة التي بـرزتِ في ميـدان الثروة التنافسية في مجال العالم ، منها : منتجات السلع الأمريكية التكـنولوجيّة القويّة جدّاً في المجال العسكري ، والمنافسة بشراسة في الأسواق العالمية ، بل هي الأساس والعامود الفقريّ في التطوّر ... فالصناعات العسكرية ذات تقنية فريدة في العالم ، تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية " تاجر السلاح " الأكثر إنتاجاً للمال عبر السلاح .. وهي تمتلك أكثر من ورقة ذهبيّة إستراتيجيّة في تجارة السلاح إلى درجة أنّ العديـد مـن الدراسـات الدقيقة تشير إلى أنّ الأمريكيين الذين تركوا بعضاً من حصصهم في السوق العالمية في بعض مجالات الصناعات والخدمات المدنية إتّجهوا إلى الإستثمار بالصناعات العسكرية لما لها من أرباح خياليّة .

يشار إلى أنّ الإقتصاد الأمريكي ومنذ أواخر التسعينات أنتج أرقاماً قياسيّة في الـنمو العـالمي كما إعتبر الإقتصاد العالمي الأول والأكثر نمواً . مع زيادة الإرتباط به ضمن قطاعات معيّنة . وتشير مجموعة الإكتشافات الحديثة إلى أنّ الإقتصاد الأمريكي

ســيلعب دوراً هاماً وإستراتيجيّاً وإحتكاريّاً في العديد من القطاعات الهامة ، ممّا يعني إضافةَ حاجةٍ جديدةٍ ومستحدثةٍ إلى مجموعة حلقاتِ الإقتصاد الأمريكي القوي ، الذي إســتعاد مجموعــة من الوسائل التي عمّدته على عرش القوّة الأولى عالميّاً ، بعد أن تنبّأ الإقتصاديّون بأزمةٍ مريعةٍ ستصيبه في منتصف التسعينات أواخر القرن العشرين .

وفي تاريخ ٣٠ كانون أوّل ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكيّ بيل كلنتون في واشنطن أنّ الموازنة الأمريكيّة للسنة الماليّة (٢٠٠١) ستسجّل فائضاً قيمته (٢٥٦ مليار دولار) أي ٢٨ مليار دولار أكثر من التوقّع السابق . وأضاف كلنتون : إنّ هذا الفائض سيمكّن الحكومة من تسديد (٢٣٧ مليار دولار) من الدين . وسداد كلّ الدين العام بحلول ٢٠٠٩ إذا ما خصّص فائض كلّ سنة لذلك . ولم تلتزم نفقات إضافيّة زيادةً على تلك المقرّة أساساً ، وستكون السنة المقبلة رابع سنة على التوالي يُسجّل فيها فائض في الموازنة الأمريكيّة ، وهذا أمر لم يكن يحدث طوال خمسين عاماً مضت .

وقال كلنتون : إنّ الولايات المتحدة سدّدت ٣٦٠ مليار دولار من الدين خلال السنوات الثلاث الماضية ، وذكر أنّه عندما تسلّم منصبه في العام ١٩٩٣ كان التوقّع يشير إلى تضخّم الدين إلى ٦٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٠١ إلا أنّ فائض الموازنة المتكرّر سمح بخفض قيمة هذا الدين إلى (٣٢٠٠ مليار دولار) ، أي ٣١ من مجمل الناتج الداخليّ في الولايات المتحدة ، بدلاً من ٥٠ في المئة في العام ١٩٩٣ إلى درجة أتاح هذا التراجع خفض ١٦٦ مليار دولار هذه السنة من " خدمة الدين " وسمح بخفض نسب الفائدة على المدى الطويل ٢ في المئة منذ العام ١٩٩٣

إنّ إستعراض بعضٍ من صور المنافسة ، تكشف لنا أنّ العالم الصناعي أدرك أنّ إمــتلاك الســوق العالمية ، يبدأ من تطوير وسائل تكنولوجيّة مؤثّرة في الحياة النفعية البشريّة ، وهذا يستتبع ارتباطاً واسعاً ما بين أهداف الصراع ووسائله ومن خلال هذه الوسائل يمكن إنتخاب نمط عملي معيّن ، من أجل إحكام السيطرة على السوق ، فقد

تتبنّ دولة ما نظام الدعم التام ، وقد تتبنى نظام الخلفية التسويقيّة ، والبعض الآخر قد يتبنّى نظام الفردية الكفوءة ، وهذا يعني ترابطاً هاماً ما بين الوسيلة والقدرة والنمط .

ويجب أن نستوعب الحقيقة التالية : إنّ قواعد الصراع تختلف بإختلاف الوسائل والأدوات وإمكانيّة إستعمال المواد والتصرّف بها ... وإنّ مقادير الهيمنة تكتب قواعدها بمقدار ما تمتد إليها الأذرعة . وإنّ مَن يملك القوة المؤثّرة ، يستعملها فيما وراء الحدود بهدف إستنزاف الآخرين ، قدر الممكن الإشباعيّ لهذه الوسائل والأدوات ... لإنقاص قدر الآخرين على المنافسة ولتطويعهم في حرب التناقضات الإقتصادية والمصلحيّة ، عبر خطط عملية إستراتيجية يعبّر عنها بالنمط والوسيلة والهدف . ثمّ تدار تلك الحرب العاتية وفق مقاييس يختلف فيها نمط القوي عن نمط الضعيف ، كما يختلف فيها نمط الأقوياء في مواجهة بعضهم البعض ، حسب التطبيق التجريبيّ لفترة زمنيّة ، وقد تكون تاريخيّة . يضاف إليها النظرة التطويريّة المستقبليّة لحصص السوق ...

فقد إعتمد الأمريكيون نظام حجب الدعم عن المؤسسات والأفراد لأنهم الأقوى في السوق العالميّة . لكنّ هذا لم يسقط البنيويّة الدعميّة ذات الأسس السياسيّة ، وما تشملها من أدوات دعم شموليّة ، بينما إعتمد الأوروبيّون واليابانيّون نظام الدعم كأساس في تدعيم إقتصاد " سوق البائع " من أجل تمكين سلعهم من السيطرة على مجموعة مهمّة من حصص السوق وجني الثروة .

إنّ نادي الصداقة الديمقراطية يخوض اليوم أعتى صراع ضمن استراتيجيّات تنافسيّة في غاية الضراوة من أجل فتح الأسواق ، فاليابانيون يرون أنّ قلّة الأرباح من أجل فتح السوق سياسة عمليّة مهمّة جدّاً . أمّا الأمريكيّون فإنّهم يرون أنّ زيادة حجم الأرباح هو المطلوب ، وأنّ الإنفاقات التوظيفية يجب أن تنتج أرباحاً توظيفيّة ومنفعيّة كبيرة ، وإنّ إستراتيجيّة حمل عبئ الديون لا تناسب العقل التجاري الأمريكي هذه السياسة النمطيّة ، كلّفت الأمريكيين في فترة مهمّة من الزمن في الثمانينات وما قبلها نسبيّاً خسائر مهمّة ، وانتزعت حصصاً أساسيّة من أسواقهم لصالح الأوروبيين

واليابـــانيين ، وفي بعض الأحوال لصالح كوريا الجنوبية وغيرها ، ممّن له باع الإقتصاد المنافس نسبيّاً .

ومن الأمثلة تلك صناعة الصلب ، فقد خسر الأمريكيون جبروت زعامتهم في هذه الصناعة لصالح اليابانيين . واليابانيون اليوم لديهم أفضل صناعة للصلب في العالم . مـــع انه لا يوجد لديهم " ركاز حديد " أو فحم ، ممّا يعني أنّ الإنتصارات أصبحت تـــتحقّق ، ولو عبر الإستيراد التحويلي ، وتنتزع من أهم القوى تاجها المسيطر وتأخذ حصّة العالم الأولى بكل قوّة وجدارة .

وعـــلى غمار التخطيط لجذب السوق ، تخوض أعتى القوى الإقتصاديّة حرب الكســـر والنصر ولو بمعنى الإذعان والتحكّم النسبي ، بل ربّما الإنسحاب من السوق والإفـــلاس ... وعـــناوين هـــذا الصراع صناعات رئيسيّة مثل الإلكترونيات الدقيقة والتكـــنولوجيا الحيويـــة ، وصناعات المواد الجديدة ، والطيران المدني ، والإتصالات وأجهـــزة الربوت ، المزوّدة بآلات القطع والتشكيل ، والحاسبات الآليّة مع البرامـــج وبشكل عام المعلوماتيّة ...

إن هذه الصناعات إضافة الى غيرها تعتبر نتاجاً لزمن الإكتشافات ، التي غيّرت وجه الكثير من مفاهيم تجربة البشر ، فيما خصّ نظرهم إلى الأشياء والتعامل معها مثل مفاهيم البعد والقرب وقصور الحواس ومفاهيم الزمان والمكان وحياديّة الطبيعة ومنطق الجـــذب الإيجابي المرتبط بنظام الكشوفات الايجابيّة ... إلى درجة يصحّ فيها أن نصف حـــرب اليوم بحرب الصناعات العقليّة المتطورة المفتوحة ، ويكون مركز إدارة الصراع فيها العقل المدبّر ... ثم إنّ من شأن اكتشاف قانون ما له تأثير هام على الإنسان ، أن يضـــخّ الإقتصاد بمال لا مثيل له ويرفع الدولة المكتشفة من دركات سفليّة إلى درجات هامة على قدر ما يلازم ذلك الاكتشاف .

ففي الماضي كان على المواطن الذي يريد أن يتنقّل بأمواله النقدية الكبيرة من الشـــرق إلى الغـــرب أو العكس ، كان عليه أن يفتّش أوّلاً عن محفظات كبيرة للنقود

ويحتاج إلى ضمانات أمن من المخاطر ... أمّا اليوم يكفي نقل الأموال على كومبيوتر شخصيّ عبر الإنترنت بكبسة زرّ . ولهذا الأمر آثار مهمّة على صعيد نقل الكتلة النقديّة ، وما لها من أثر بالنسبة إلى التدوير المالي ، ونسبة السلعة إلى النقود وما إليه ... ممّا يعني أنّ الأشخاص أصبحوا على مستوىً مهمّ من التأثير في صناعة النسبة والقيم والتأثير على السياسات الماليّة والنقديّة ، وهذا يؤثّر على نظام سيطرة الهرم السياسيّ في التحكّم . هذه وسيلة إستطاعت أن تحرر رأس المال عبر وسيلة لم يفكّر بها العقل من قبل .

كما أنّ العامود الفقري اليوم للحجز في النقل الجوّي يقوم على أساس نظام الحجز بالحاسوب الآلي ، كما أنّ أيّ شخص في العالم ، أصبح على مقدرة عملية على الإتصال بالعالم الآخر من الناحية الأخرى بأقلّ من ثانية ، بل يمكن من خلال الهاتف المحمول المتصل بشبكة الإنترنت أن يتحكّم بمشروعه الإقتصادي ويتصل بنافذة الحياة ويدير تكنولوجيا البيوت الذكيّة من بُعد ، ويستطيع ان يفعل ما كان بالأمس من المستحيلات العمليّة .

من هنا يكون للبحث العلمي الدور الأهم ، لأن كشف الناموس الطبيعي وتطويعه ، يتوقف على البحوث والدراسات وما تؤدّي إليه من نتائج ، وهذه تتوقف على بذل المال والسخاء به واتّباع نظام تعليم إلزامي ، وأصول توجيهيّة ، وتنشئة صناعيّة ، والقليل من صناعات الدراسة المعقّدة ، وإتّباع مدرسة اللغة الملازمة لرموز الحلّ التطبيقي . وبكلمة : فإنّ عصر النهضة بمعناها الصناعي ، يتوقف على ما يبذل من مال على مراكز البحث والتطوير .

لقد وصل العالم إلى درجة توقّف التصنيف فيها على ما تنفق الدولة على مراكز البحوث والصناعات ، وما عندها من إمكانات تطويريّة ، وما تستوعب من مقادير النسب التكنولوجيّة ، إلى درجة أنّ الكم سقط فيها أمام نتائج الكيف النوعيّ وفق أصول ونتائج عبر منظومة القدرات التكنولوجيّة . ولم يتوقّف هذا الأمر على

مجالات معيّنة ، بل امتدّ ليشمل قطاع الصناعة المدنية والعسكريّة والطبيّة والبيئيّة وكل ما من شأنه أن يتأثّر بالتكنولوجيا ، وللمثال أشير إلى أنّ الصراع العربي الإسرائيلي ساهم في معطياته وإفرازاته ونتائج الهزيمة والنصر فيه من أجل عمارة " هرمية القوى " بالشرق الأوسط ، ما يمتلك كلّ طرف من إمكانات تكنولوجيّة ، سواء عبر التطوير الذاتي أو الإستيراد من قبل طرف ثالث (الإتحاد السوفياتي كمصدر أو الولايات المتحدة الأمريكيّة) . يضاف إليه ما ينفقه كل طرف في سبيل التطوير الذاتي ، على الصناعـــات والقطاعات المؤثرة في نتائج الصراع المباشر ـــ العسكري أو غير المباشر الإقتصادي ـــ وعلى هذا الأساس من معايير الإنفاق والتطوير يمكن أن تتحدد النتائج المستقبليّة ، لخوض الصراع ، أو لفرض الهيمنة ، وللمثال نشير على ما كتبه عبدو الأسدي تاريخ ٨ أيار ٢٠٠٠ عبر دراسة تفاضل بين ما ينفقه العرب على الأبحاث والدراسات التطويريّة وما تنفقه إسرائيل ، وذلك في دراسة نشرت في صحيفة المستقبل اللبنانيّة نلخّص منها ما يلي :

" اسرائيل تأتي في المرتبة ألـــ ٢٤ بين الدول المتقدّمة من جهة التطوّر التقني وهي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة من حيث عدد معاهد الأبحاث والقدرات العلميّة ، وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد المهندسين قياساً إلى عدد السكان ، وفي المرتبة الرابعة بعد اليابان والولايات المتحدة وفنلندا ، من حيث استيعاب التطورات التكنولوجيّة ، ومن جهة الصادرات ، فقد زادت صادرات إسرائيل في مجال صناعة الإلكترونيّات عام ١٩٩٩ بنسبة ٦ في المئة ، وبلغت ٨,٥٥ مليارات دولار . وزادت صادرات الصناعات الإلكترونيّة المدنيّة عام ١٩٩٩ بنسبة ١٠,٥ في المئة عمّا كانت عليه عام ١٩٩٨ ، وبلغت ٦ مليارات دولار . وتشكل الصادرات المدنيّة نحو ٤٨ في المئة ، من مجمل الصادرات في هذا الفرع . وارتفعت الإستثمارات الأجنبيّة فيها من ٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ . وقد عيّن تقرير " العلم في العالم " الصادر عن اليونسكو ثلاثة أنماط من المؤشرات

المستخدمة للدلالة على التقدّم التقني وهي : الإنفاق على البحث والتطوير . والنشر العلمي . وبراءات الاختراع . وحين نطبّق هذا المقياس للمقارنة بين إسرائيل والدول العربية نجد ما يلي :

أوّلاً : في نسبة الإنفاق المحلّي الإجمالي على البحث والتطوير . يشير مؤشر الإنفاق في إسرائيل إلى ٢ في المئة . وهي نسبة عالية إذا قيست مع السويد ٣,٣ في المئة وسويسرا واليابان ٢,٧ في المئة . وفي فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة بين ٢ و ٣,٢ في المئة . وما يراوح بين ٠,٥ و ١,٩ في المئة في بقيّة الدول المتقدّمة فيما يبلغ إنفاق الدول العربيّة جميعاً على البحث والتطوير ٠,٢ في المئة أي سبع المتوسط العالمي ١,٤ في المئة وهي النسبة الأقلّ في العالم ، وهذا يعني أنّ إسرائيل تتفوق على العرب أكثر من عشر مرّات . ولو أخذنا التفاوت السكاني لزاد هذا التفاوت .

ثانياً : في النشر العلمي ، يشير التقرير السنوي لوزارة العلوم الإسرائيليّة عام ١٩٩٧ إلى أنّ إسرائيل إحتلّت المرتبة الأولى أو الثانية في العالم في الفئة التي يقاس ترتيبها بعدد المنشورات العلميّة لكلّ فرد . كذلك شغلت المرتبة الثالثة في فئة الإستشهاد بالمنشورات العلميّة لعلماء إسرائيليين بالنسبة إلى عدد سكّانها . يضاف إلى ذلك أنّ إسرائيل إلى جانب أربع دول أخرى عضو في المجموعة النخبويّة المؤلّفة من خمس دول رائدة ، في ستّ مهن علميّة من أصل عشرين مهنة . ووفق مقياس معيّن ، فإن إسرائيل تحتلّ المرتبة الأولى في علوم الكومبيوتر والبيولوجيا الجزئيّة والميكروبيولوجيا وبمقارنة عدد العلماء إلى عدد السكّان تتبوّأ إسرائيل المكانة الأولى بنسبة ١١,٧ عالماً لكل ١٠ آلاف نسمة . فيما يتدنى عدد العاملين في البحث العلمي في الدول العربيّة ، بالنسبة إلى عدد السكان إلى ٠,٣ في الألف أي أقلّ عن نصف المتوسّط العالمي ٠,٨ في الألف من السكّان ، ومن عشر مستوى إسرائيل ٣,٨ في الألف من السكّان .

ثالثاً : في براءات الإختراع : يشير تقرير اليونسكو إلى أنّ إسرائيل تحتلّ موقعاً متقدّماً في براءات الإختراع الأوروبيّة والأمريكيّة " المرتبة الرابعة لكلّ منهما " ويتبيّن

من معطيات مكتب العلامات التجاريّة الأمريكي عام ١٩٩٥ أنّ المكتب سجّل لإسرائيل ٥٧٧ علامة أي ١,٢ علامتان لكلّ مليون من السكان . فيما سجل للدول العربيّة ٢٤ علامة فقط . أي عشر علامة تقريباً لكل مليون نسمة من السكان أي أنّ معدّل التسجيل بالنسبة للسكّان في إسرائيل يتعدى ألف مثل مجموع البلدان العربيّة .
والسؤال : من المسؤول عن هذه الفجوة بين العرب واسرائيل ، ومن هو المؤهل لطمر هذه الفجوة ! ... " .

وبهذا نصل إلى الحقيقة التالية :

إنّ قرن البادية يختلف عن قرن الآلة البخارية ، كما أنّ عصر الحجر يختلف عن العصر الإلكتروني ، وكما أنّ العقل كان يدير الحياة في ذلك العصر ، فإنّه في عصر الكون الإلكتروني يدير الحياة عبر إدارة أدواتها ، لكنه إكتشف مكان الحجر والعظم ، مجموعة قوانين يستطيع من خلالها أن يحلّق في السماء ، ويطير إلى القمر ، ويرسل آلةً إلى المريخ ، ويشاهد الشخص الآخر في النصف الآخر من العالم ، معتمداً بذلك على مجموعَة من نظم أطلق عليها المعاصرون إسم التكنولوجيا ، وليست الغاية منها خلق منفعة ذاتية ، يتمتّع بها الفرد ، بعيداً عن كل وصف آخر ، بل الغاية التي تحثّ مكتشف الناموس هي تلك التي يقاتل العالم بعضه البعض من أجلها ، ألا هي الثروة زيادةً على إمكانيّة النفع ، وأهم قلاع حصد الثروة هي تلك البقعة من العالم المنشرة في كلّ الأماكن التي أطلقت الجماعة البشرية عليها اسم المال .

بهذا يمكننا القول إنّ معادلة العصر التكنولوجي تقوم اليوم على أساس التكنولوجيا التي أعدّها الإنسان لخلق منافع سلعيّة وخدماتيّة ، من شأنها أن تربح حرب السوق . ولهذا فإنّنا نجد في قواعد السلوك الإنتاجي عند الشركات والقاطرات مبدأً يقوم على التطوير بنسبة عالية جدّاً ، من أجل خلق منتجات عالية التقنيّة بأثمان أقل . بهدف المنافسة لجني الأرباح ، وللسيطرة على سوق مبيعات العولمة التجارية الإقتصاديّة أمّا ما نسمّيه في قاموسنا " إنسانيّة " لتكوّن شرطاً قابليّاً للإستفادة من النفع المكتشف

وتطويع الناموس ، فإنّه لا وجود له ، سوى أمام عدسات الكاميرا ولمهمّات غير إنسانيّة ...

لقد أصبح واضحاً أنّ التقنيّة العالية ستتحكم بالبنية التوظيفيّة الإنتاجيّة لجهة أنّها الأساس الذي ينتج الأفضل في مجال التطوير السلعي ، فالربوت يعتبر من مصنّفات عالي التقنيّة سينتج سيارات ذات تقنية متطورة ، وبهذا تعمل التقنية العالية على تصدير تقنية ذات فعالية عالية ، لجهة الجودة والإمكانات ، ومن ينتج أفضل وبكلفة أقل ، يكون له حظّ السيطرة أكثر ، فيما إذا أمكن أن يتخطّى بعض القنوات في ميدان سوق العالم .

إنّ هذا وجه من وجوه المال ، عبر التطوير النفعي ، لوسيلة قد تكون عبر آلة عسكرية أو عبر آلة مدنية ... لا تفرّق العولمة بينهما على أساس أنّ مجموعة المفاهيم التي تحكم تجّار هذه السلع لا تأخذ " الوسيلة " بغير مفهوم الإتجار النفعي المحض . والهدف الأساسي يكمن في حصد الثروة وجني الأرباح ، وتوطيد أعمدة المملكة الضاربة في بطن الإنسان الجائع من أجل الربح لا الإنسانيّة ...

وبين هذه القوى يموت هناك عشرات من ملايين هذا الإنسان الجائع كلّ عام في عالم تحكمه قوى تتغطّى بمجموعة من شعارات حقوق الإنسان لتمارس أعمالاً شيطانيّة غريبة ومذهلةً ، كوسيلة تزويريّة تمثيليّة ، ليس من أجل تحديد نموذج السلوك وتطويره نحو المبادئ السامية ، بل من أجل إقناع الآخرين أنّ أجدادهم كانوا وحوشاً وليسوا من فصيل الآدميين ، كما فعل البريطانيون والفرنسيون الذي استعمروا الشرق وأقنعوا الناس بقناعات من هذه وأمثالها .

إنّ هذا العالم النمطيّ السلعيّ لا يوجد فيه للإنسان موضع قدم ، حتى تكون العولمة نموذجيّة أو ضمن الحدّ الأدنى من تصوّرات حقوقيّة ذات بنية إنسانيّة ، إنّها وحشيّة بنسبة مذهلة ، وتلك الوحشيّة منبعها القيم والمفاهيم والأفكار والقواعد السلوكيّة ، التي ليس فيها رعائيّة حتى متواضعة مضمونة على أسس إنسانيّة ، حيث

جميعها تقوم على أساس ربحيّة السوق العالمية ، وترسيم نفوذ الهيمنة فيها ، لإعتبارات سوقية نفوذية تتعدى السلعة إلى الحضارة والثقافة واللغة والسلوكيات الجسدية الفكريّة ونمط العيش وطريقة العلاقات البشريّة وتوصيفاتها ، وتتداخل مع كلّ شيئ يمكن أن تصله يدُ العولمة الشمولية من وراء البحر أو النهر أو القاع أو الجبل أو الأرض أو السماء ، بمقادير ومقاييس من وسائل التأثير التي وحدها تكتب قواعدها . بهذا يكون للزمن والكشوفات والإدارة والنمط والقاعدة والإستراتيجيّة أساس من معاني القيم الفعلية التأثيريّة وفق ذراع تمتاز بأثرها العالمي على العالم بمقدار طول نفوذها .

فهل يؤمن الضعفاء بقاموس العولمة وقيمها ومجموعتها الثقافيّة أم أنّه من لازم حقّ الدفاع عن النفس أن يرفضوها ويتشدّدوا في رفضها !

وماذا عليهم أن يفعلوا ... هل يكون التغيير من القاعدة إلى الهرم في ظلّ نظمهم السياسيّة أو من الهرم إلى القاعدة .. أم أنّ حقيقة المسؤوليّة والقيام بمجموعة تحويل الوضع مشتركة بين الإثنين معاً ؟

أسئلة مرّت الإجابةُ عنها ...

الغات

والمنظّمة العالميّة للتجارة والعولمة

هذا الإسم يدلُّ على نموذج تأسيسيّ لقاعدة موجّهة نحو الخارج الدوليّ ، من أجل قيام حكومة نصيّة ، ضمن حدود معيّنة ، وضمن إطار معيّن من شأنه أن يساعد على تكوين نصّ يحافظ على حدود سلوكيّة معيّنة . وهذا النصّ وتلك القاعدة موضوعها رؤوس الأموال والتجارة . والحواجز الجمركيّة والقاطرات الماليّة ، وتبعاً وبعنوان المال يأتي دور الأشخاص ، من جهة توصيفهم بـ " رجال الأعمال " والمتموّلين ، وأصحاب التجارات ... وأطر تنقّل السلعة ، وتأسيس جوّ وبرّ وبحر مفتوح أمام السلعة ، مما يعني تحطيم الحواجز الجمركيّة لصالح حريّة تنقّل السلعة ورؤوس الأموال ...

هذا ما أسّسه النادي الغنيّ المنتصر ، وأعاد ترميمه من إتفاقيّة للتعرفة الجمركيّة والتجارة (الغات) ليصبح منظمة عالميّة للتجارة . خرجت من إطار القوميّة والقاريّة لتصبح كائناً دوليّاً مصنوعاً بحبر نادي الدول الصناعيّة ، ومفروضاً على كلّ أنحاء العالم وإلا كان جزاء من يرفض الإنخراط فيها (العزلة الإقتصاديّة) . وهي أخطر نوع من العقوبات التي لا تحتمل أبداً ، ما دعا الصين إلى أن تتنازل عن نسبة هامّة جدّاً من سوقها وقيمها العقائديّة والتجاريّة ، وحقّ السيادة الأشمل من الناحية السياسيّة ، لصالح الإنخراط في العالم الجديد ، الذي يقوم على أعمدة ودعائم إقتصاديّة ، ويتداخل فيه الإقتصاد في كلّ نواحي الحياة .

لقد أشرت إلى أنّ مشكلةً خطيرة تنتاب العالم الضعيف من جرّاء سلوك القاطرات الماليّة العابرة ، والتي تؤثّر بقوّة في النواحي الأخرى من العالم ، وهي تكمن في إنعدام الحكومة العالميّة " قانوناً وتنفيذاً وقضاءاً " ، وهذه بطبيعة الحال غير موجودة

أصلاً ، وهي تخالف روح المفاهيم المصلحيّة التي تحكم توجّهات العمالقة في النادي المتجدّد ، في ظلّ النظام الجديد ، ممّا يعني أنّ تأسيس وإنشاء منظّمة دوليّة لا يعني حكومة عالميّة ، حتى لا يظنّ أحد أنّ المنظّمة تلمئ هذا الفراغ وتحلّ المشكلة هذه ، ويكفي أن نعيد النظر قليلاً إلى مشكلة أوروبا الغربية والولايات المتحدة حول مجموعة من خرق جوهريّ لقواعد التجارة عبر قوانين المنظّمة والتي لم يتعب الأمريكيّون أنفسهم لمناقشتها ويصرّون على ذلك لجهة أنّ المصلحة هي أساس السلوك وليست القاعدة .

وكما ترى ، لا قانون ولا حكومة تنفيذ ولا قضاء ... ما يعني أنّ المنظّمة تقوم على أسس مكتوبة لا تجد حياتها إلا عبر سلوك القويّ ، أمّا الضعيف فإنّه ملزم بها لأنّه لا خيار تنفيذي لديه أصلاً .. لقد استطاع النادي القويّ الذي كتب قواعد هذه المنظّمة أن يجتاح " منطقة الأسود والأبيض " فابتدع لوناً رماديّاً ، بل وإسقاطيّاً للنصوص من دون ردع أو محاكمة أو إرادة تجبره على إحترام النصوص .

في هذه الخريطية الوجوديّة القائمة على التفاوت اختلف تأثير العالم سلباً وإيجاباً ، نظراً إلى الأدوات التي تحكم العصر من جهة التأثير والتأثّر ... وعليه : إنّ عالم الحَجَرِ والعصا كـ " أداة " يختلف عن عالم " الأدوات " العابرة للقارات مدنيّاً وعسكريّاً وبيئيّاً وإعلاميّاً ...

أمّا كتابة قواعد اليوم فقد أملاها نفوذ مجموعة الأدوات والوسائل وإمكانات التصرّف بالمواد وغيرها وفق " مخطّط إداري فكري " يقودهُ العقل ، لكن بقيم مختلفة جدّاً ... إنّ " العقل البشريّ " الذي ما زال هو هو ، له القدرة والنفوذ على أن يؤسس لتوجيه الأدوات ويحكمها ويزرعها في الجهة التي يريد . الكلّ مؤمن أنّه لا مفاضلة بين العقلِ وغيرهِ ، إنّه القادر على الإدارة في أيّ اتجاهٍ وعنوانٍ وهدف ، إنهُ المخوّل وضع القواعد والنمط والمذهب المالي النقدي الإقتصاديّ السياسيّ والإجتماعيّ ... وصولاً إلى إعادة توزيع الدخل القوميّ ... وهو مع كلّ ذلك يستفيد من مجموعة الأدوات

المتطوّرة في إرساء مجموعة تفعيليّة أو شروط تنفيذيّة أكثر إتساعاً وشموليّة على مستوى الإنسان .

وبحقٍّ يقال : إنّ الأدوات والوسائل تغيّرت ، لكنّ الإنسان ما زال هو هو ، لم يتغيّر و لم تتبدّل ، وما زال العقل البشريّ في مركز القيادة والتوجيه ، إنّهُ هو مَن صنع الربوت وهو من يقود الفتوحات وهو من أنشأ المباني العملاقة وهو من أنتج الكومبيوتر وهو من غاص في غمار أسرار البشر وفكّ الرموز وأنتج معلوماتيّة وراثيّة ... وإستطاع أن يستفيد من معرفة معادلة الناموس في جهات مختلفة وصفت يوماً ما على أنّها أكبر فتحٍ بشريّ ... العقل هو القائد الأعلى القائم على توجيه كلّ الأمور ، وله كلّ الحكومة في كلّ ما أنتجته البشريّة .

هذا العقل الذي ما زال يتّفق على إدانة سلوك البشر المتوحّش ، إنّه من جهة الخلق وإمكانات فهم الأمور وما أعدّه الله فيه من إستعداد فيما خصّ حكومته في النظر إلى الأشياء ضمن إطار التحسين والتقبيح العقليين ، ما زال يؤرّخ لمجموعة من الإدانات الناريّة الساخنة على سلوك الأمم بالمعنى السياسيّ ، ويدين بشدّة الكيانات السياسيّة الإجتماعيّة التي تقوم على أسس تبدأ بالسلعة أوّلاً وتنتهي بالذاتيّة ثانياً ، ويكون الإنسان فيها عبارة عن آلة أو سوق أو متجر أو سلعة ...

هذا العقل ما زال يدين النظر إلى الأفريقيّ على أساس أنّه أفريقيّ وليس على أساس أنّه إنسان ، ما زال يدين التشاريع والتقديمات والمذاهب الإجتماعيّة الماليّة والقطاعات الطبيّة وغيرها ، التي تقوم على أساس الجنسيّة السياسيّة وترى في الكلب ضماناً ما دام أنّه تابع لجنسيّة المهد السياسي فتنــزف مجموعة هائلة من الأموال عليه بيطرةً وطبابة ورفاهيّة ومساكن وتترك مئات ملايين ممّن لا يحصلون على ضرورات بسيطة من أجل العيش ...

ونرى كما يرى العالم شاشات التلفزة ، وهي تنقل لنا أفواجاً أفواجاً ممّن يلفظون أنفاسهم مباشرة على مرأى العالم ومسمعه من دون أن يحرّك واحدٌ من معاقل

النادي الغنيّ ساكناً أو يدين هذه العاصفة الوحشيّة ، في رسم حدود البشر على أسس نفعيّة فيموت أثرى ثريّ ، تاركاً وراءهُ عشرات مليارات الدولارات ، من دون أن تنـــزف ثروته مقدار دولار واحد ، مشاركةً منه في حقّ عيش البشر أو دفع وحش الإبادة عنهم ...

هذا هو العالم الذي أدخل فيه النادي العملاق المنتصر منظّمة جديدة طُوِّرت من إتفاقيّة لتحطّم مناعة الدول الضعيفة ، فاتحةً أبواب القلاع والمدن والقرى أمام سلعة الآلة المتطوّرة جدّاً ليصبح العالم " سوقاً واسعاً واحداً " تتنافس فيه الإمبراطوريّات والقارات التي صنعها العلام الغنيّ فيما بينها من دون أيّ ضمانات تقوم على أساس تحقّق الشرط الإنساني في النفعيّة أو في التقديمات الإجتماعيّة أو تطوير حياة البشر ...

في هذا العالم لا توجد قوانين فوق قوانين المنتصر ، ولا حكومة فوق إرادة الأقوى ، ولا سيادة فوق سيادة من يملك وسائل وأدوات إرغام الآخرين ... إنّه عالم يتفوّق فيه القويّ ، على قدر ما يملك من قوّة وإمكانات لخرق دروع البلدان الأخرى بعيداً عن يافطة ما سمّاهُ من هم يأكلون لحوم البشر بإسم " حقوق الإنسان " .

إنّنا نرفض العزلة والتعدديّة المنغلقة ، في نفس الوقت نرفض الجزر البشريّة على مستوى من التعدديّة التي مزّقت الوحدة البشريّة ... ومع أنّ مطلب العولمة النوعيّة الكليّة أمر ضروري إنسانيّ ، لتكون النوعيّة محكومة بقواعد صحيحة تساعد على تطوّر المسيرة البشريّة نحو أفقها الممكنِ ، إلا أنّ الوحشيّة تنبع منها حين تحكم قواعد السوق على نسقٍ من أولويّة المنفعة ، أو على أساس التناقض المصلحي إلى حدّ إعدام الآخر أو النظر إليه كعدوٍّ سوقيّ حضاريّ سياسيّ ، ممّا يجعل الإنسانيّة عنواناً متحفيّاً منعدماً ليس أكثر ...

إنّ العولمة أمرٌ جوهريّ لكن على مستوى إنساني ، بحيث تكون فيه الإنسانيّة أوّلاً ، ثمّ تليها كلّ القطاعات المتنوّعة من مصلحيّة وسوقيّة وثرائيّة وتراكميّة وغيرها ، وتفسّر المزاحمة لصالح الإنسان وتكون القواعد محكومة بسقف أولويّته ... إنّ المعاونة

السوقيّة ضمن حدود أولويّة الإنسان لا تتنافى أبداً مع المصلحيّة والثراء والنفعيّة وتراكم الأموال وهي لا تتنافى مع إقرار حقّ الملكيّة الفرديّة وحق الإنتاج والإستثمار والإستغلال والتصرّف والسوق الفرديّ ...

من الطبيعيّ جدّاً أن يدين العقل البشريّ الأوليّ قيام سوق السلعة في ظلّ ممانعة محسومة أمام قيام عولمة حضاريّة إنسانيّة كليّة بشريّة ... إنّ الإنفتاح السوقيّ فقط المعولم ضمن قواعد " النفعية السوقيّة " البعيدة عن العولمة الإنسانية يضرّ ضرراً بالغاً بالطرف الضعيف ــ المجموع والفرد ــ حيث تكون التجارة هدفاً تجاريّاً فقط وطريقاً منفعيّاً ، بعيداً عن معايير الإنسان الطبيعي والإجتماعي وفق قواعد حقوق الإنسان النوعيّة ... وفي عالم العولمة السوقيّة تتصدّر المعاملة والعلاقة مركز السيادة والأولويّة بين " المال والمال " على حساب القائمة التي تتعلق بالقضايا الإنسانيّة والحقوق الطبيعية والإجتماعيّة ، ذات الإرتباط الطبيعي بالقيم الإنسانيّة التي تسمح للبدائل النفعية بإسقاط نظم حق الإنسان من الوجهة الموضوعيّة وهزمها .

من هنا نجد أنّ المشكلة تنقسمُ إلى أمرين :

١- مشكلة واقع .

٢- ومشكلة قانون .

ومن المعلوم انّه لا توجد " سلطة عليا " ذات تشريع وتنفيذ وقضاء دوليّ تفيد نفاذ الأمر على الدول والأشخاص سواء في ذلك أشخاص القانون الخاص ، أو أشخاص القانون العام ، إنّما تعتبر القوّة بمجالاتها المتعددة أساساً وميزاناً وبنية يستعملها الطرف القويّ ، من أجل تسويق تشريعهُ وإرادته في إطار التعامل على مستوى المسرح المتعدّد الأطراف مع كلّ البلدان .

إنّ تعددية القوى إبتكرت صراع السيوف ، وجعلت من حكومة المشيئة الواحدة أمراً عسيراً في ظلّ نهضة إقتصاديّة متعدّدة ، لكنّ هذه لم تكن نتيجة إيجابيّة على مستوى الضعفاء وهم الكثرة الكاثرة في كوكبنا هذا ، ثمّ إنّ صناعة القواعد

المكتوبة أو العرفيّة هي حكرٌ على مستوى من يستطيع أن يكتب ويرغم الآخرين على الإتبّاع .

في ظلّ هذهِ القيم جاءت القواعد العالمية على قدر يتناسب مع تعددية الكتل الإقتصاديّة المؤثّرة فقط ، وهذا لا يعني أنّ الدول الغير قادرة ستستفيد من هذا الوضع على مقدار هام ، كالذي تستفيده الدول المتقاسمة من منظار الواقعيّة المسلّحة بالقوة الإقتصاديّة والمعلوماتيّة وغيرها ، حيث أنّ هذه الدول الضعيفة هي الموضوع الأساسي للمنفعة التي تتقاسمها الإمبراطوريات المالية والإقتصاديّة ، بل هي الهدف الإقتصادي : السوق والمواد الأوليّة ، بالنسبة لنادي الدول الصناعيّة ...

إنّ قواعد تقوم على أساس عالميّة السلعة ووطنيّة الأفراد ، من الطبيعيّ أن تنتج كمّاً هائلاً من عساكر الجوعى والمرضى والموتى والمعدومين ، وللمثال على مدى التشريع الذي يؤثّر في أرجاء أخرى من العالم أشير إلى انّه تاريخ ١ حزيران ٢٠٠٠ قال تقرير أعدّه البنك الدولي وكونسورتيوم الأبحاث الإقتصاديّة الأفريقيّة والبنك الأفريقي للتنمية والائتلاف العالمي لأفريقيا واللجنة الإقتصاديّة الأفريقيّة التابعة للأمم المتحدة : " إنّ كثيراً من الدول الأفريقيّة أصبحت الآن أسوأ حالاً مما كانت عليه عند استقلالها في الستينات " .

ودعا التقرير الدول الأفريقيّة الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى للشروع سريعاً في إجراء " تغييرات سياسيّة جذريّة " إذا أرادت اللحاق بركب التنمية الإقتصاديّة في العالم (وهذا من عجب العجاب ! إنّه بلدٌ محاهُ إستعمار نادي الدول الصناعيّة من الوجود عبر نهب مواده الأوليّة التي تكفل له أهمّ غنىً في العالم يطلب منه الخروج من مأزقه عبر إصلاحات سياسيّة !) .

وجاء في التقرير : **إنّ إجمالي دخل المنطقة (أفريقيا) لا يزيد كثيراً عن دخل بلجيكا ، موزعاً على ٤٨ دولة** . ويبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي فيها أكثر قليلاً

من " ملياري دولار " وهو ما يوازي تقريباً إنتاج مدينة فيها ٦٠ ألف نسمة في دولة غنيّة .

يقول التقرير : إنّه في ضوء النمو السكّاني السريع يتعيّن على المنطقة أن تحقق نمواً بنسبة خمسة في المئة في السنة على الأقلّ **وذلك لمجرّد الحيلولة دون تفاقم مستويات الفقر الحاليّة إذ أنّ نصف سكّان القارة يعيشون تحت خطّ الفقر .**

ويضيف : إنّ أفريقيا تمثّل بالكاد واحداً في المئة من إجمالي الناتج المحلّي العالمي واثنين في المئة فقط من التجارة العالميّة . ويبلغ نصيب القارة من الصادرات العالميّة من البضائع المصنّعة **صفراً تقريباً** ... وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية فقدت القارة نصيبها من أسواق التجارة العالميّة حتى في السلع الأوليّة ، وأخفقت في تنويع إقتصادها على أي نطاق ولولا وجود جنوب أفريقيا (وهي دولة يسيطر عليها مجموعة لا تتجاوز عدد الأصابع من البيض الإنكليز والفرنسيين ، على قاعدة الإستعمار الإقتصاديّ من الداخل) في الإحصاءات لكانت الصورة أشدّ قتامة .

وبإستثناء جنوب أفريقيا فإنّ إجمالي الطرق الممهدة في القارة بأكملها أقل من الموجود في بولندا وفق التقرير الذي أضاف أنه مع وجود ١٠ ملايين خط تلفوني نصفها في جنوب أفريقيا وحدها ، فإنّ معظم الأفارقة يعيشون على مبعدة ساعتين من أقرب وسيلة إتصال إلكتروني . وتصل الكهرباء إلى أقلّ من واحد من كل خمسة أفارقة بينما يفتقر ثلثا سكّان الريف إلى إمدادات كافية من المياه ويعيش ثلاثة أرباعهم من دون صرف صحّي ملائم .

وأوضح التقرير أنّ أفريقيا تحتاج إلى تحرّك حاسم ، في أربعة مجالات رئيسيّة هي :

١- حل الصراعات وتحسين أساليب الحكم لتوجيه التنمية السياسية والإقتصاديّة (والمشكلة أنّ الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين هم من يخوض الحرب وليس الأفارقة) .

٢- زيادة المساواة والإستثمار بشكل أكبر في الأفارقة . (وهذا لا يصحّ في نظام تسيطر عليه قلّة بيضاء في قارة سوداء . وهذا ما دعا نيلسون منديلا رئيس جنوب أفريقيا السابق إلى أن قال : إنّ جنوب أفريقيا ما زالت تعيش تمييزاً عنصريّاً فادحاً من الجهة الإقتصاديّة) .

٣- زيادة القدرة على المنافسة وتنويع الإقتصادات (ولن يكون هذا ما دام أنّ الإستعمار القديم الجديد ينهب كلّ ثرواتها ، ويستعبد الأفارقة الذين يباعون في سوق النخّاسة الجيد عبر رقيق مهنيّ) .

٤- الحصول على دعم أكبر من المجتمع الدولي (وهذا ما يرفضه النادي الصناعي الذي يتبرّأ من كلّ مسؤوليّة ، وعن كلّ مآسي الماضي ، ويعتبر الأزمة داخليّة حتى على مستوى المساعدة أخلاقيّاً ، يعلم العالم أنّ النادي الصناعي أكثر من متشدّد ، لكنّه يرى في أفريقيا سوقاً رخيصة ، حتى لبيع البشر) .

وقال التقرير : **إنّ ١ من كلّ ٥ أفارقة ، لا يزال يعيش في دولة تمزّقها الصراعات** وبإستثناء حروب الإستقلال السابقة في المنطقة ، فهناك نحو ٢٠ دولة شهدت فترة واحدة على الأقل من الحروب الأهليّة منذ الستينات .

أليس سخريةً بعد ذلك أن نقرأ في التقرير أنّ العولمة والتكنولوجيا الحديثة تتيحان فرصاً أكبر لتحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي في قارة لا يزال معظم سكّانها محرومين أصلاً من تدفق المعلومات ، وهم شبه عراة ... إنّ هذا مثال حيّ ومفجع عن نتائج التشريع التي تقرر مجموعةً من القواعد التي تقوم على أسسٍ سلعيّة فقط ، ومن شأنها أن تؤثّر تأثيراً بالغاً على الإنسان فرداً ومجموعاً ... من هنا كانت أهميّة الدراسات التي تحدّثت عن مشكلة خطيرة تتناول موضوع العلاقة التي تحكم المجموعات السياسية والأفراد على المستوى الدولي حيث لا حكومة عالميّة ولا قضاء عالمي ولا سلطة تنفيذيّة عالميّة ، وهذا يعني بالتلازم أن موضوع تحديد العلاقة على المستوى الدولي هو من

صلاحيات الدولة التي لها القدرة على فرض سلطتها ، ضمن محور العلاقة الدوليّة وعلى مدى يتناسب مع حجم النفوذ لديها وهذا ما تدلّ عليه التجربة والأرقام .

بهذا يظهر حجم المشكلة التي تتناول العنصرين (مشكلة الواقع ومشكلة الفراغ القانونيّ) حيث يحكم قانون الواقع في المجال الدولي على أساس وموازين القوّة والإرغام وفرض إرادة الأقوى ، وهو نتيجة عاديّة لمدرسة المذهب التحرّري ، وهو إطار عادي لإنتصار مذهب الحريّة الفرديّة والمدرسة السياسيّة المصلحيّة في ظلّ التناقضيّة العارمة بين الوحدات السياسيّة ، وعلى مقدار ما تمليه تناقضات المبدأ والممارسة وإمبراطوريّات التقاسم النفعي في المجال الدولي تأتي النتائج على الآخرين الذي لا يستطيعون التأثير بالأحداث ولا بصناعتها .

إنّ هذا المدخل يساعد على قراءة موضوعيّة للمنظمة العالميّة للتجارة التي كتبها نادي المنتصرين بأحرفٍ تتناسب وقدراتهم ومذاهبهم وهيمنة سلعهم لتكون بوّابة عبور تشريعيّة من دون حكومة ولا تنفيذ قسريّ ولا قضاء ، لتظلّ طريقة ممارسة يرغمون بها العالم على فتح أبوابه أمام سلعهم من دون أن يرغمهم أحد على إحترام نصوصها فيما بينهم إذا أدّى الإلتزام بجانبٍ معيّنٍ منها إلى الإضرار بسلعةٍ من سلعهم .

أوّلاً :

ما هي منظمة التجارة الدوليّة .

مرّت المنظمة العالمية للتجارة بمراحل نشوء متعددة ، فقد اقترح " كورديل هل " في البداية فكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة في مجلس النواب الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى ثم طرحت الفكرة في المؤتمر الإقتصادي العالمي ، الذي انعقد عام ١٩٢٧ والمؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكيّة الذي انعقد في مونت فيديو عام ١٩٣٣ وفي ميثاق الأطلسي الصادر عام ١٩٤١ إقترح الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل مبادرة جديدة تعزز وصول جميع الدول كبيرها وصغيرها المنتصرة والمهزومة إلى التجارة والمواد الخام في العالم . بعد ذلك دعا الإجتماع الأوّل المجلس

الإقتصادي الإجتماعي عام ١٩٤٦ إلى عقد مؤتمر بشأن التجارة والعمالة وقد اعترفت اللجنة التحضيريّة لهذا المؤتمر بالميثاق المقترح ، والمتعلّق بإنشاء منظمة دوليّة للتجارة .

واختتم مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨ بإبرام إتفاقيّة بين ٥٣ بلداً وأدرج ميثاق هافانا في الإتفاقيّة العامة للتعرفات الجمركيّة والتجارة الموقع عام ١٩٤٧ والذي يخفّض بشكل شامل الحواجز التجاريّة والتمييز ، ويعالج أيضاً العمالة والتنمية والحواجز التقييديّة ، واتفاقات السلع الأساسيّة ... وأنشأ منظمة عالميّة للتجارة . إلا أنّ هذا الإتفاق أُهمل تماماً عندما " إمتنعت " الولايات المتحدة عن التصديق عليه .

ثم في ختـــام جـــولة أوروغواي للإتفاقية العامة للتعرفات الجمركيّة والتجارة (الغات) في عام ١٩٩٣ وبعد ذلك في مراكش عام ١٩٩٤ وافق مجتمع الدول خاصّة الصناعيّ على إنشاء " منظمة عالمية للتجارة " على أن تدخل إلى حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ من أجل تنفيذ جولة أوروغواي .

إنّ لهذه المنظمة التأثير الكبير والهام في مجال العلاقات الإقتصاديّة العالميّة حيث دخلت حيز التنفيذ ، وما زالت تدخل بمجال التطوير والتطويع ، وزيادة فتح الحواجز وما إليه ... ومن المنطقي جدّاً قراءة مجموعة قواعد كتبها النادي الغنيّ الصناعيّ في عمليّة تطويريّة للسوق ، حتى تكون مفتوحة أمام القاطرات الماليّة بشكلٍ لا مثيل له في العالم السابق . من هنا يكون من الطبيعي أن نقرأ أهمّ المبادئ التي ترسّخت في الغات " إتفاقيّة التعرفة الجمركيّة " والتي إعتبرت كـ " أساس " بنيويّ تطويريّ للمنظمة العالميّة للتجارة في ظلّ صقلٍ جديد لمفادات تطويريّة لعالم العولمة ...

الغات

كلمة الغات هي إختصار للعبارة الإنكليزيّة " الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركيّة " وهي عبارة عن معاهدة دولية لتنظيم المبادلات التجاريّة بن الدول المنضمة إليها أو ستنضمّ إليها (وقد تطوّرت إلى أن أصبحت منظّمة التجارة العالميّة ومقياسها دوليّ) وتاريخيّاً زاد عدد الدول من ٢٣ دولة كانت عند إبرام المعاهدة هذه عام ١٩٤٣ إلى ١١٨ دولة في أوائل عام ١٩٩٤ .

مع الإشارة إلى أنّ " الغات " ليست منظمة دوليّة مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، لكنّها إكتسبت العالميّة الدوليّة من جهة إنضمام الدول إليها ، ومن ثمّ قيامها رسميّاً على أسسٍ عالميّة ، أنتجتها نوادي العالم الصناعيّ لتكون بنية قواعديّة في مجال التجارة العالميّة ، فقد ظلّ التطور الواقعي يلعب دوراً هاماً في حياة هذه الإتفاقيّة إلى أن أكملت (٨ جولات) بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها تاريخ ١٥ كانون الأول عام ١٩٩٣ والمعروفة بـــ " جولة أوروغواي " وبعد نهاية الجولة الأخيرة تمّ تحويل هذه الإتفاقية إلى منظمة عالمية تحكم التجارة الدوليّة وذلك عبر قواعد وقوانين تعتبر ملزمة للأعضاء بهدف تنظيم التجارة الدوليّة ... (مع أنّ من يراقب تجربة هذه المنظّمة لا يرى فيها إلا إرادة القويّ النافذ ، الذي يرفض حتى المناقشة في خروقات قواعدها ، كما هي الحال مع الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين ممّا يسقط معناها والغاية منها بالنسبة إلى الضعفاء بل تصبح بهذا المفهوم كارثةً على الضعفاء وكلّ من ليس من النادي الصناعيّ ضعيف هزيل مُرغمٌ على أمره ...) .

أما الهدف الرئيسي للغات ومن بعدها المنظّمة العالميّة للتجارة هو :

١. تحرير التجارة الدوليّة .

٢. إزالة الحواجز الجمركيّة وغير الجمركيّة التي تضعها الدول أمام تحركات السلع عبر الحدود الدوليّة .

٣. فتح الأسواق الدوليّة أمام المنافسة على نسق من الليبرالية الإقتصاديّة .

المبادئ الرئيسيّة للغات والمنظّمة

عند الإنضمام إلى الغات لا يجب مباشرة إزالة ما تفرضه التجارة الخارجيّة من حواجز فوراً . إنما لا بدّ من التعهّد والعمل لإزالة هذه الحواجز . وفتح الأسواق وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع غيرها من الدول المنضمّة إلى الإتفاقيّة لتبادل التخفيضات الجمركيّة أو التنازلات ، كما تتعهد الأطراف المتعاقدة بالالتزام بمجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات لتنظيم التجارة الدوليّة فيما بينها وإليك أهمّ مبادئها وقواعدها :

١. **الالتزام بأنّ التعريفة الجمركيّة هي الوسيلة الوحيدة للحماية** . أي لتقييد الواردات من الدول الأخرى ، ويمتنع عليها اللجوء إلى القيود غير التعرفيّة مثل نظام الحصص الكميّة إلا في حالات خاصة ، وطبقاً لإجراءات محددة في الاتفاقيّة (ففي المادة ١٢) من اتفاقية الغات تخوّل الدولة المتعاقدة تقييد تجارتها لأغراض تصحيح الخلل الجسيم الطارئ في ميزان المدفوعات ، وهذا ما أطلق عليه اسم مبدأ الشفافيّة .

٢. **التعهّد بأنّ استخدام التعرفة أو غير ذلك من القيود يتمّ بطريقة غير تمييزيّة** بحيث يعامل أيّ منتج ومن أي دولة بنفس المعاملة والطريقة بحيث تكون المعاملة بين كلّ الدول المتعاقدة بالمثل . هذا المبدأ سمّوه بمبدأ عدم التمييز .

٣. **التعهّد بالتخلّي عن الحماية وتحرير التجارة الدوليّة على المدى الطويل** ويتمّ ذلك وبطريقة أساسيّة من خلال الدخول بمفاوضات للخفض المتبادل للتعرفات الجمركيّة والإلتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقاً لإجراءات محددة قد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعرفة .

٤. **الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية** . المادة (١) ويقصد به أن أية ميزة أو حصانة أو أي تفضيل سواء تعلّق بالتعرفة الجمركيّة أو بالرسوم المفروضة على الإستيراد أو التصدير أو فيما يتعلّق بتحويل المدفوعات الدوليّة لتمويل الصادرات أو الواردات أو بالنسبة إلى القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدوليّة بحيث يمنحها طرف

متعاقد لطرف متعاقد أو غير متعاقد ، فانه يلتزم بتعميمها على كلّ الأطراف المتعاقدة بحيث يعمم هذا التفضيل على كلّ الدول المتعاقدة .

٥. **الالتزام بمبدأ المعاملة القوميّة** المادة (٣) يقتضي هذا المبدأ عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفيّة مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيميّة الأخرى ، كوسيلة لحماية الإنتاج المحلّي بحيث تكون السلعة المستوردة من الخارج مثل نفس السلعة المنتجة محليّاً من جهة عدم الاستفادة من دعم الحكومة وغيره من عناوين الدعم . فيمتنع على الدولة المتعاقدة تقديم إعانة للمنتج المحلّي أو فرض ضرائب ورسوم تفوق تلك التي تفرضها على المنتج المحلّي .

٦. **التعهّد بتجنّب سياسة الإغراق** المادة (٦) هذا المبدأ يلزم الأطراف المتعاقدة في الغات بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقلّ من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم إذا كان من شأن ذلك إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة أو يهدد بوقوع الضرر وتخوّل الاتفاقيّة الطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلاً من جانب أية دولة أخرى .

٧. **التعهّد بتجنّب دعم الصادرات** حيث أنّ منح إعانة للصادرات من دولة متعاقدة لمنتج من مواطنيها من شأنه أن يؤدّي إلى إيقاع الضرر بطرف آخر متعاقد ، سواء كان مستورداً أم مصدّراً . المادة (١٦) من إتفاقية الغات تلزم الأطراف المتعاقدة بالإمتناع عن تقديم الدعم للصادرات وخصوصاً الصادرات من السلع غير الأوليّة ــ أي المصنوعات ــ

٨. **إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائيّة في حالات الطوارئ** طبقاً للمادة (١٩) من إتفاقية الغات يجوز للدولة المنضمّة إلى الإتفاقيّة عندما تواجه تدفقاً مفاجئاً وضخماً من الواردات من سلع معيّنة على نحو يلحق ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين لهذه السلع أو يهدد بوقوع مثل هذا الضرر ، أن تفرض قيوداً تجاريّة على هذه السلع ، من خلال وقف ما سبق ما تعهدت به من التزامات أي تخفيضات في التعرفة الجمركيّة جزئيّاً أو كليّاً . ويشترط أن يطبّق هذا الاجراء الوقائي لحماية الصناعة المحليّة من دون تمييز بين الدول المتعاقدة ، مع الإلتزام بإلغاء هذه الإجراءات خلال فترة زمنيّة معيّنة .

٩. **إمكانيّة التقييد الكمّي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات** طبقاً للمادة (١٢) من اتفاقيّة الغات يحقّ لأي طرف متعاقد يواجه انخفاضاً جسيماً في

إحتياطياته الدوليّة ، أو يتهدده مثل هذا الخطر ، أو يسعى لزيادة هذه الإحتياطات بعد أن وصلت إلى مستوى شديد الإنخفاض ، أن يفرض قيوداً على كميّة أو قيمة السلع الممنوحة بإستيرادها . بحيث يحقّ له أن يوقّف العمل بمبدأ الدولة الأكثر رعاية ، على أن يتعهّد بتخفيف هذه القيود تدريجيّاً وإلغائها تماماً عندما تزول الظروف التي استدعت فرضها .

١٠. **المعاملة المتميّزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية** وفقاً للمادة (١٨) من إتفاقيّة الغات ، تتيح للدول النامية أن تتمتع بإجراءات إضافيّة تتيح لها مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفة الجمركيّة بما يوفّر الحماية اللازمة لقيام صناعة ما . وتطبيق قيود كميّة لإحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج من الزيادة الكبيرة والمستمرّة في لطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصاديّة .

هذه المبادئ تحوّلت إلى إرادة عالميّة شكّل فيها النادي الصناعي القمّة والأساس والضمانة للحياة ، ولكن ضمن مقاييس نظرتهِ للحياةِ وواقعيّتِها ووجودها وميّزاتِها .. لا ضمان لها سوى النادي الصناعيّ ، الذي أثبتت التجربة أنّه لا يعبأ بقواعدها ، وهو أوّل من أنشأ فلسفة الخروج بلونٍ صامتٍ مرّة وجاهرٍ مرّةً أخرى .. وهو أوّل من أسّس للرماديّة بين الأبيض والأسود ، بل هو خلق " منطقةً فارغة " من القواعد والقوانين ... أمّا الدول الضعيفة فهي حتماً مجبورة على الإنقياد والطاعة من دون مناقشة لأنّه لا خيارات بين يديها للإعتراض أو الممانعة ، وكلّ العالم بإستثناء النادي الصناعيّ ضعيفٌ هزيلٌ لا ممانعة لديه ، ولا وسائل ولا أدوات ...

لقد أثبت الواقع حتى الآن أنّ عمالقة السوق لهم وحدهم تلوين الوقائع وتوصيفها ومنع اللجوء إلى المحاكمة وعدم العبئ بنتائجها .. ففي تاريخ ١ حزيران ٢٠٠٠ أفتتح الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أعمال القمّة النصف السنويّة بين الولايات المتحدة الأميركيّة والإتحاد الأوروبي مع رئيس الوزراء البرتغالي والرئيس الحالي للإتحاد أنطونيوس غوتيريس وتناول البحث شؤون التجارة ونظام الصواريخ البالستيّة والشرق الأوسط والصحّة وتركّزت محادثات كلنتون مع الإتحاد على " الإقتصاد الجديد "

والأهميّة المتنامية للوسائل التكنولوجيّة والمعلوماتيّة الجديدة والتجارة الإلكترونيّة وتحاول الولايات المتحدة إجبار الإتحاد الأوروبي على الإذعان " لأنظمة " منظمة التجارة العالميّة وإزالة الحواجز أمام إستيراد الموز من الشركات الأمريكيّة ولحوم البقر الأمريكيّة التي نمت بواسطة الهرمونات ... وناقش المجتمعون الخروقات الحادّة لمبادئ المنظّمة العالميّة للتجارة والتي قام بها الطرفان : الأمريكيّون والأوروبيّون . ويصرّ الطرفان بملئ الإرادة على إستقلاليّة إتخاذ السلوك الإقتصادي في المواضيع النــزاعيّة مع أسبقيّة وخروقات أكثر من قبل الأمريكيين ...

وفي حين أنّ **إجمالي دخل المنطقة الأفريقية لا يزيد كثيراً عن دخل بلجيكا موزعاً على ٤٨ دولة أفريقيّة** بحيث يبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي فيها أكثر قليلاً من " ملياري دولار " وهو ما يوازي تقريباً إنتاج مدينة فيها ٦٠ ألف نسمة في دولة غنيّة فإنّ الرئيس الأمريكي بيل كلنتون إلتقى المسؤولين في الإتحاد الأوروبي من أجل البحث في **علاقات تجاريّة يبلغ حجمها مليار دولار يوميّاً** وتشوبها خلافات حول الموز ولحم البقر والأغذية المعدّلة جينيّاً ، مما تعتبره الولايات المتحدة خرقاً لقوانين المنظمة العالميّة للتجارة في حين يصرّ الإتحاد الأوروبيّ على أنّ الأمريكيين يقيمون حواجز جمركيّة وعقبات كثيرة تخالف قواعد المنظّمة العالميّة للتجارة ومع ذلك يصرّ الأمريكيّون على إمتناعهم عن مناقشتها ضمن إطار المنظّمة وقواعدها ويتشبّثون في حلّ المشكلة على طاولة منفردة مع الإتحاد الأوروبيّ طموحاً منهم لكسب مجموعة من التنازلات في سوق الإتحاد الأوروبيّ فيما خصّ بعض السلع الأمريكيّة .

وكما هو واضح فإنّه لا شيئ من القواعد أو الدول يرغم الأمريكيين والأوروبيين على تنفيذ ما كتبته أيديهم لأنّهم يخوضون حرب الإقتصاد من باب ميدانيّ يعتمد فيه كلّ طرف على مجموعة من إملاءات الأدوات والوسائل والمواد التي يملكها .

إنّ الغات ومنذ عام ١٩٤٧ أُنشئت من أجل رعاية المصالح التجاريّة للدول الصناعيّة التي أخذت بعين الإعتبار نسبيّة القوى وموازينها حين أقرّتها وذلك بسبب

النفوذ الإقتصادي والهيمنة التي كانت تتمتّع بها هذه الدول بالنسبة إلى الدول الأخرى حتى وإن كانت من ضمن الدول ألـ ٢٣ المؤسسة للغات ...

إن هذه المبادئ تحكم أكثر من ٧٠ بالمئة من التجارة العالميّة اليوم وهي مرشحة لأن تكون البوتقة الأساسيّة التي تنساب من خلالها الإمبراطوريّات المالية والنقديّة والإقتصاديّة في العالم وهي كما ترى بالنسبة إلى الدول غير القادرة على الممانعة أكثر من رعب وأكبر من واقع ... إنّها نظام فرضه الأقوى وكتبته أدواته وأجبرت العالم على إتّباع منهجه وقوانينه تحت طائلة العقوبات الإقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة ... حتى أنّ من تلك الأدوات إبتكار حرب على الورق تمّ تنفيذها في الخليج العربيّ تحت إسم " عاصفة الصحراء " من أجل فتح سوق بيع السلاح وتنمية فرص العمل وخفض البطالة والسيطرة على آبار النفط التي تمثّل الشريان الحيويّ للثورة الصناعيّة المتطوّرة ...

ويجب أن نتذكر أنّ مبادئ المنظّمة العالميّة للتجارة ما جاءت من سراب ولم ينــزل بها الوحي من السماء إنّما كتبها بشر ، وهؤلاء البشر يعيشون صراعاً ساخناً حادّاً يقوم على أساس التعارض بين المصالح ، وقد أثبتت الجولات المتعدّدة أنّ التناقض كانَ سيّد التقرير والإملاءات والتحيّزات ، وكان نادي القاطرات الماليّة الدعامة العليا بل العامود الفقريّ الذي يحدّد السياسات التي يجب أن تتّبعها كلّ دولة ، بعد أن تخمَّرَ في ذهن كلّ دولة أنّ عمارة الدولة تتكوّن من حجارة ، وتلك الحجارة تتكوّن من شركاتها ومصارفها ومؤسساتها وقدراتها التكنولوجيّة المعلوماتيّة الطبيّة العسكريّة وموادها الأوليّة والتحويليّة وممتلكاتها التصنيعيّة وغيرها ، وقدرتها على فتح أسواق لها مع تنفيذ أكثر الممكن من نتائج إستغلال هذه الحجارة الإقتصاديّة السياسيّة العسكريّة الطبيّة الكشفيّة التكنولوجيّة وما إلى ذلك ... ولقد كان اللسان السياسيّ لكلّ وفد ينطق في كافّة جولات المفاوضات بكلّ ما هو حيويّ ضروريّ لهذه المؤسسات وقنواتها ومنافعها .

وعليه : ستكون الأحرف المكتوبة في هذه المنظّمة ، وحياً تجاريّاً يقوم على أصول وأسس تناقضيّة في المصلحة بين الدول والوحدات ، ومعنى هذا أنّ الضعيف سيزداد ضعفاً لحساب غنى الأثرياء وعمالقة السوق ، وستظهر سوقٌ واسعة جدّاً من أسواق العبوديّة لكن ليس على مستوى الأشخاص بل على مستوى الدول (عبوديّة الدول) .

ومع أنّ مؤشّرات العبوديّة وقيودها وقضبانها بادية منذ زمنٍ ، وتطلّ برأسها بقوّة ، لكنّ المستقبل سيكون أكثر رعباً وعبوديّة على حدّ سوق النخاسة . بل سيكون سجناً مخيفاً جدّاً ، قضبانه إقتصاديّة تكنولوجيّة عسكريّة سياسيّة ، مدعّمة بكلّ أنواع النفوذ والأدوات الضاغطة السالبة لوجود الآخر ، والقابضة على مفاتيح العبوديّة والقرصنة الحادة والمختلفة جدّاً عن نموذج عبوديّة الماضي ...

وستظلّ الهوّة تتوسّع بين الضعفاء والعمالقة على شكلٍ بيّنٍ وواضح ، فقد إرتفع نصيب الدول الصناعيّة في التجارة العالميّة للسلع والخدمات ، من ٦٤ بالمئة عام ١٩٨٢ إلى ٧٣ بالمئة عام ١٩٩٢ وانخفض نصيب الدول النامية من ٣٦ بالمئة إلى ٢٧ بالمئة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢ كما أنّ التجارة العالميّة تنقسم إلى تجارة في السلع وتجارة في الخدمات وقد انخفض نصيب التجارة السلعية من ٨٢ بالمئة عام ١٩٨٢ إلى ٧٩ بالمئة عام ١٩٩٢ في المقابل ارتفع نصيب التجارة بالخدمات خلال هذه الفترة من ١٨ بالمئة إلى ٢١ بالمئة وقد ارتفع نصيب الدول المتقدمة في التجارة السلعية من ٦٢ بالمئة إلى ٧٢ بالمئة كما إرتفع نصيبها في تجارة الخدمات من ٧٢ بالمئة إلى ٧٦ بالمئة خلال هذه الفترة من عام ١٩٨٢-١٩٩٢ أي أنّ الدول النامية لا تسيطر حتى عام ١٩٩٢ إلا على ٢٨ بالمئة من التجارة السلعيّة و ٢٤ بالمئة من التجارة بالخدمات .

ثمّ إنّ حوالي ٧٥ بالمئة من التجارة الخارجيّة السلعية للدول الصناعية هي تجارة تتمّ بين الدول الصناعية نفسها بالمقابل فإنّ ٣٧ بالمئة فقط من التجارة الخارجيّة تتمّ بين الدول النامية بعضها البعض ، كما أنّ التجارة بالخدمات تنمو بمعدّل أسرع من التجارة

في السلع ، فقد بلغ معدّل النمو السنوي المتوسط خلال فترة ١٩٨٢-١٩٩٢ نحو ١٠ بالمئة ، بالنسبة للتجارة بالخدمات مقابل ٧ بالمئة بالنسبة إلى التجارة بالسلع .

وحين نستعرض وجه الثروة يظهر العالم مذهلاً حيث نجد العالم منقسماً بين شمال غنيّ جدّاً وجنوب فقير جدّاً :

١. إنّ ٨٠ بالمئة من الموارد الطبيعيّة يشرف عليها ويستهلكها نحو ٢٠ في المئة في الشمال .

٢. إنّ ٢٠ بالمئة هم الأكثر غنى يمتلكون ٨٣ في المئة من الدخل العالمي .

٣. إنّ من بين الأكثر فقراً بين مجموع دول الجنوب الفقيرة يوجد حوالي ٢٠ بالمئة لا يملكون سوى ١,٤ بالمئة من الدخل العالمي ...

ترى أيّ فجيعة تلك . وأيّ ظلم ... !

٤. الفاجعة حين تعلم أنّ حوالي (٣ مليار نسمة) يعيشون يوميّاً على أقل من دولارين .

٥. إنّ نسبة الأمراض المتفشّية تعتبر قياسيّة منذ عام ١٩٩٠ في دول الجنوب وأنّ وفيّات المرض وسوء التغذية في دول الجنوب الفقير ضربت ثلاثة أرقام قياسيّة في ظرفٍ زمنيٍّ يعتبر قصيراً جدّاً وأنّ الهوّة بين العالم الغنيّ والعالم الفقير تزداد وفق نسبٍ متفاوتة جدّاً لصالح الشمال الغنيّ من دون تراجع ...

إنّ هذا هو العالم الذي يفكّك عمالقة السوق قيوده وحواجزه الجمركيّة ليس من أجل بناء صرح معيشي يليق بالإنسان والمواطن بل من أجل حريّة أكبر وأوسع وقيودٍ أقل ، بلا ممانعةٍ على السلعة ورؤوس الأموال ...

إنّه عالم يطوف به أشباح الرعب في كلّ مكان ، أين وجدت سلعتهم ويحكمهُ عمالقة جبّارون قساة تعوّدوا الشرب من نخب دماء الشعوب . فأيّ تفسير يمكن أن يُعطى حين نعلم أنّ " كلاب " الولايات المتحدة الأمريكيّة لعام ١٩٩٩ صنّفوا " الأكثر غنىً " وأنّهم أكثر رفاهيّة وتمتّعاً بالتكنولوجيا من " أكثر من ٤٨ دولة "

أفريقيّة ... !!! وأيّ فاجعة يمكن أن يعتذر منها العالم حين نقرأ أنّ في كلّ يوم يموت أكثر من ٤٠ ألف إنسان من سوء التغذية والجوع ، حسب إحصائيات الأمم المتحدة وما هي المبرّرات النمطيّة الإنسانيّة التي يمكن أن نسوقها حين نتلو مجموعة من الأرقام المخيفة حول التمييز في موت الفقير والغنيّ أو نسبة هذا إلى ذاك ... فنسبة الموت بين الدول الفقيرة والغنيّة كانت ١ من الشمال الغنيّ مقابل ٣٠ من الجنوب الفقير وفي عام ١٩٩٦ أصبحت نسبة ١ من الشمال الغنيّ مقابل ١٥٠ من الجنوب الفقير .

هكذا يموت العالم عبر مَوتى أهله كلّ يومٍ ، من دون أن نسمع إدانةً واحدةً من معسكر الشمال الغنيّ سوى أنّه يردّد أنّ الإنفجار السكّاني في الجنوب يجب أن يُحدّد ضمن أطرٍ معيّنة وأنّه يؤثّر على الأمن الغذائيّ ! وأيّ حجّةٍ هذه في عصرٍ أصبحت التقنيّة قادرة على إشباع بني الكون جميعاً فيما لو فرض وجود ماديّ لكائنات حيّة ...

إنّ " المشكلة " لا تكمن في طرح العولمة وفكّ الحواجز وإتصال البشر ... بل تكمن في الثقافة والقيم التي تدير هذا الإنفتاح السوقيّ والمقتصر على السوق بعيداً عن جوانب الإنسانيّة الأصليّة أو الطبيعيّة ، إنّنا نريد قيماً تحكم عولمة الإنسان ، لا قيماً تحكم عولمة السوق ، إنّنا نريد قيماً تحرّكها الإنسانيّة ، لا تحرّكها قيم السلعة والنفعيّة والثراء والمصلحة ...

إنّ هذا ما يخيفنا من هذه المبادئ التفكيكيّة ، في عالم عمالقتهُ يتاجرون بكلّ شيئ ، من أجل كسب المال ، بعيداً عن معاني الانسان بالأعضاء البشريّة ، بالحروب بالقتل ، بالمجازر ، بالموتى بالمرضى بالبائسين ، من أجل أن تبقى السلعة على متن السفن التي تجوب البحار ، وفي خانة مُلاّك الإقطاع العالميّ ... إنّنا نظّن أنفسنا مستقلّين ، ونحن نأكل ونشرب ونلبس ما يقنعنا الآخرون به إنّنا نفكّر بطريقة مختلفة عمّا كنّا نفكّر به ، إنّنا نتّبع سلوكاً كنّا نراهُ مشيناً ، إنّا كنّا ننظر إلى أمورٍ على أنّها إبادة بشريّة ، وكلّها اليوم أصبحت " أمراً طبيعيّاً " وعاديّاً جدّاً ... إنّ قتل الآخرين

يوماً ما كان جريمةً يندّد بها العالم ، لكنّها اليوم أصبحت أمراً ضرورياً و تحكمها الأدوات والمؤثّرات السوقيّة وتصدير السلعة والإنتاج وتدوير المال ونهضة المصانع والتحكّم بنسبِ البطالة والعجز وما إليه ...

جاء في تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي في الكتاب الصادر عام ١٩٩٥ إنّ الفترة بين عام ١٩٤٥ و ١٩٨٩ شهدت ١٣٨ حرباً أسفرت عن مقتل ٢٣ مليوناً من البشر وأنّ القوّة العسكريّة إستخدمت في مواقع أخرى أيضاً من دون إندلاع حرب فعليّة كما حدث في هنغاريا عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وفي غرينادا عام ١٩٨٣ وكانت الحرب الكوريّة أودت بحياة ٣ ملايين نسمة وأسفرت حرب فيتنام عن مقتل مليون نسمة وقد وقعت الحروب الـ ١٣٨ جميعها في العالم الثالث وكانت السبب فيها القوتان العظميان أو حلفاؤهما وعن طريق قيادة المعسكرين .

وفيما بين عام ١٩٧٠ وإنتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ نُقلت أسلحة قيمتها ١٦٨ مليار دولار إلى الشرق الأوسط وذهب ما قيمته ٦٥ مليار دولار إلى أفريقيا وما قيمته ٦١ مليار دولار إلى الشرق الأقصى وما قيمته ٥٠ مليار دولار إلى جنوب آسيا وما قيمته ٤٤ مليار دولار إلى أمريكا اللاتينيّة ، وكانت حصّة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ٦٩ في المئة من إجمالي مبيعات السلاح البالغ ٣٨٨ مليار دولار ...

ويقدّم الأعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الأمن ٨٦ في المئة من الأسلحة التي تصدّرها إلى البلدان النامية وفي عام ١٩٩٢ بلغ نصيب الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا أعلى خمسة مراكز بين مصدّري السلاح في العالم .

ويجوز لنا أن نسأل : ماذا لو بعث منتجو الأسلحة بما يقارب الـ (١٠٠ مليار دولار) حبوب ومواد غذائيّة وصحيّة إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وآسيا ، من الطبيعيّ أنّ هذا سيحدّ من نسبة وفيّات الجنوب مقابل الشمال إلى أقلّ من ١ إلى خمسة لكنّ هذا على مستوى نمطيّة التعامل على أولويّة إنسانيّة أمّا على أساس التجارة النفعيّة فإنّ الأولويّة هي للمال فقط حتى أنّ الحروب هي أولويّة إقتصاديّة .

هذا يدلّ على أنّ قيم العلاقات والمبادلات إنّما تتأسس على فلسفة المال والثراء بعيداً عن شروط الإنسانيّة والقيم الأخلاقيّة وساعد على تطوير أسس وبنيان مشروع سوق النخّاسة بأساليب وطرق ووسائل جديدة ، وهي تتجسد اليوم على مستويات وصور مختلفة ، منها بيع أكثر من (٤ مليون إمرأة والإتجار بها في العالم) في أواخر العام ٢٠٠٠ ومنها : التجارة بأسباب الجوع والأميّة والمرض والبؤس وسوء التغذية وتجارة السلاح وصراعات الحدود والإختلافات العرقيّة والسياسيّة والقطريّة وقيادة الإنقلابات وتطوير التبعيّة وغيرها ، ومنها إستعباد خطير يقوم على أصول وأسس خدمة الدَين وفوائده التي فاقت الخيال ، عجزت الناتجات القوميّة عن بلوغ نسبها ، ومنها التجارة المتطوّرة بالأعضاء البشريّة ، وبكلّ فخرٍ وإعتزازٍ فقد أوردت صحيفة " نيوز أوف ذو وورلد " تاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٠ أنّ وزير الصحّة البريطاني آلان ميلبورن طلب فتح تحقيق حول مستشفى تبيّن أنه يرمي أعضاء الأطفال والبالغين المتوفين في القمامة وقد روى عاملون في مستشفى " كيغز ميل سنتر " في آشفيلد للصحيفة الأسبوعيّة أنّهم تلقّوا الأمر برمي " أجنّة وأدمغة وقلوب وسواها من الأعضاء العائدة إلى أطفال متوفّين في القمامة وتمّ توقيف أحد أطبّاء المستشفى عن عمله بإنتظار إنتهاء التحقيق في الفضيحة .

وأشار العاملون إلى أنّهم تلقّوا الأمر خلال شهر آذار الماضي بعد أيام قليلة على صدور توصيات من المعهد الملكي لمتخصصي الأمراض الباطنيّة إلى المستشفيات بالتحقق من عدم وجود أعضاء لأطفال متوفين تمّ الإحتفاظ بها من دون موافقة الأهل وجاءت تلك التوصيات في أعقاب فضيحة أخرى إكتشف خلالها الأهل بعد سنوات أنه تمّ أخذ أعضاء من أطفالهم المتوفين من دون موافقتهم وأحياناً رغماً عنهم وقد صوّر العاملون في المستشفى الأعضاء التي طلب منهم التخلّص منها وأكّدت الصحيفة أنّ الأفلام في حوزتها ، ومن جهته أعلن جون واتكينسون مدير مستشفى " كينغر ميل سنتر " أنّ المستشفى توقّف عن تشريح الأجنّة أو الأطفال الذين يموتون عند الولادة

قبل عامين وقال : لقد كانت العادة السائدة آنذاك تقضي بإرسال الأجنّة أو الأطفال إلى المحرقة حيث تحرق جثثهم بعد الصلاة عليها .

وليت الأمر توقّف هنا بل ظهر أنّ الإستنساخ للأجنّة الممنوع هو أمر طبيعيّ في مجموعة من المختبرات المهمّة التي تمارس هذه المهنة من أجل إنتاج أدوية ولقد إستطاع العالم أن يجيّر الأطفال كـ " مصنع أدوية " والهدف تجاريّ كما هو واضح كما أنّ فضائح الأطبّاء الأمريكيين وسرقة الأعضاء والإعتداءات الجنسيّة بما فيها الإغتصاب والتزوير الطّبي والتشريح من أجل المال فقط لبشر لا يشكون أمراضاً ولا يحتاجون إلى تشريح ، ما زالت جاثمةً حقائقها أمام أعيننا ونحن نطلّ على زمنٍ مختلفٍ وقيمٍ ومفاهيم مختلفة سوّقت الإنسان وأعضاءه لتكون من السلع الرخيصة . وباعت الفتاة للدعارة برقم متوسّط (٢٤ دولار أمريكيّ) وبمزاد علنيّ ...

أليس كلّ هذا من ثروةٍ متفاوتة وهائلة التفاوت وقيم نفعيّة محضة ووحشيّة تعامليّة سوقيّة تخيف العالم الضعيف من هذه المنظّمة وتلك القواعد التحريريّة ؟

أليس محقّاً من يناهض العولمة التي هي أقوى من الممانعة ؟

أليس من المنطق أن نعيد النظر إلى ذواتنا ، ونبدأ من جديد إعادة تركيب أنفسنا إجتماعيّاً وحضاريّاً وسوقيّاً وسياسيّاً وفكريّاً وإقتصاديّاً ... ؟

أليس من الواجب على دول الجنوب أن تفكّر بعولمة تدخلها من باب وحدها ولو على مستوى الإقتصاد ... ؟

مع أنّني شبه معتقد أنّ ما أنادي من أجله ذهب هدراً ، وأنّ الأناس الذين أستصرخهم من القادة والزعماء تحوّلوا من " جهاز إنذار " إلى شاشة ميّتة تعرض كلّ سوق الآخرين أفكاراً ومفاهيم وقيماً وحضارة ، مستسلمين بلا قيدٍ أو شرطٍ ..

أمام هذا العالم الذي تجتاحُهُ مافيا بيع الأعضاء البشريّة والنساء والرسم التشكيليّ لمأساة جوعى القرن العشرين ، من الطبيعيّ أن يرتعب سكّان الجنوب الفقراء الذين لا يملكون وسائل أو شيفرات أو أدوات ممانعة أو حصانة من هيمنة العولمة .

وهي ــ العولمة ــ قد بدأت تضرب بأطنابها في كلّ أرجاء بني الدنيا ، وما زالت في طور الشموليّة والتوسّع ، واذا كان يموت كلّ يوم بسبب الجوع وسوء التغذية أكثر من ٤٠ ألف كائن بشري ، فإنّ المستقبل سيكشف من مجازر بشريّة تتجاوز التصوّر تحت عنوان حريّة الإنسيابيّة المالية لقاطرات ورؤوس الأموال .

بحيث تجد أنّ يداً خفيّة تضرب بقوّةٍ من وراء العولمة والإنسيابيّة المالية السلعيّة وهي لا تهتمّ بالأزمة المذهلة التي تصيب شعوب العالم الفقير ففي عام ١٩٩٣ إرتفع عدد الفقراء الذين يصنّفون " فقراء فقراً مطلقاً " وفقاً لتصنيف البنك الدولي إلى ١,٣ مليار شخص وفي مقابل دخل الفرد السنوي الذي لا يتجاوز ٢٥٠ دولاراً في العديد من دول العالم ، ارتفع دخل الفرد السنوي في الولايات المتحدة الأمريكيّة الى ٢٢١٣٠ دولاراً ...

وبمقابل الإنيهار الإقتصادي الذي يجتاح دول الجنوب فإنّ توحيد أوروبا خلق إقتصاداً إقليميّاً موحّداً يمثّل حوالي ٤٠ بالمئة من واردات العالم وصادراته .

إنّ من مظاهر الأزمة التي تدلّ على الإجحاف بمعناه الإنساني من نراهُ من دولٍ مرفّهةٍ لا يتجاوز عدد سكانها ألـــ ١٠ ملايين إلى ١٥ مليون نسمة ، تكون موازنتها السنويّة بمقدار ٨٠ مليار دولار ، مقابل دول فقيرة يتجاوز عدد سكّانها ٧٠ مليون نسمة لا تتجاوز موازنتها السنويّة ألـــ ٢٠ مليار دولار بعجزٍ مخيفٍ وتصرف في غالبها على المؤسسة العسكريّة وشؤون التسلّح .

إنّ الزيادة بالولادات البشريّة تعتبر كبيرة النمو (٨٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٣) غالبها من الدول النامية ، ولا توجد لديها ضمانات ولا إلتزامات عولميّة أو وطنيّة (أمن العيش) ولو من جهة طبيعيّة أوّلية ، ولو من خلال الإعتماد على إنتاج الأرض مثلاً ، فتكنولوجيا الزراعة من البذور الجديدة والأسمدة ومبيدات الآفات والآلات والري ، لا تتوافر بنسب مطلوبة للدول النامية مما يزيد مأساة موت الجوع بطريقة عالية في هذه الدول .

إنّ البلدان الصناعيّة بما فيها أوروبا الشرقيّة والإتحاد السوفياتي السابق أيضاً يوجد فيها فقط أقل من ربع سكّان العالم وهي مسؤولة عن ٧٢ في المئة من إستخدام العالم للوقود الاحفوري في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ .

١. إنّ البلدان النامية تستخدم ١٨ بالمئة فقط من النحاس الذي يستهلك كلّ عام ويبلغ متوسط الإستخدام بالنسبة للفرد في الدول الصناعية ١٧ مثلاً بمقارنة مستواه مع البلدان النامية .

٢. في ظلّ إنعدام الوزن الإقتصادي الصناعي التكنولوجيّ في الجنوب الفقير في عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكان العالم رسميّاً ٦ مليارات نسمة ويوجد في العالم النامي نسبة (٧٨ في المئة) من عدد سكّان العالم وإنّ ٩٠ في المئة من زيادة الولادات هي في العالم النامي .

ثم إنّ قراءةً واضحةً للنص والتطبيق عبر منظمة التجارة العالميّة نجد فيها أنّ الهمّ الأعظم للدول الصناعية يكمن في تحرير التجارة دون تحرير الأشخاص . وفي اللحظة التي يدعو فيها المفكرون إلى " عولمة قانونيّة وإنسانيّة وحكوميّة " ، فإنّ الدول تتشبّث بسيادها وتخوض الحروب من أجلها وقد أجهض العالم المتقدّم فكرة العولمة الحكوميّة عبر عصبة الأمم والأمم المتحدة وتمسّكت الدول العظمة بقاموس تقسيم الثروات والنفوذ والتعدديّة السياسيّة كـــ " عامود فقريّ " لخريطة العالم السياسيّ لما لها من فوائد ومنافع على المستوى النوعيّ للدول العملاقة القابضة على عنق النظام الدوليّ والمهيمنة على العلاقات الدوليّة ، وقد خاضت الحروب من أجل خلق تعدديّة سياسيّة ومنعت بشدّة قيام عالميّة قانونيّة تكون فيها الأولويّة إنسانيّاً وتكون كافّة التشاريع العالميّة محكومة بهذا السقف .

وتؤكّد السياسة العامة التطبيقيّة لنادي الأثرياء المتخمين من الثراء أنّ جوع ما وراء الحدود لا يعني شيئاً للدولة الأخرى وأنّ موت أفريقيا أو إنقراض دول بأكملها يجب أن لا يؤثّر على سياسة الرفق بالحيوان التي تنتهجها أوروبا والولايات المتحدة

وكندا وأستراليا ... بعد أن تمّ الكشف عن أرباح مهمّة جدّاً تجنيها القاطرات الماليّة عبر هذه السوق لكن ليس مسموحاً أبداً أن تزول السوق الإستهلاكيّة ممّا يعني أنّ ضرورة وجود سكّان العالم الفقير أمر محسوم شرط أن تكون لديهم القدرة على العمل في مصانع العابرات الماليّة أو الشراء أو تقديم خدمة أو منفعة ، وهذا يعني أنّ الحسابات دائماً لا تكون على شخصيّة البضاعة أو إسمها أو لونها أو طعمها أو هيئتها ، بل المهمّ والأساس هو " خدمتها الفاعلة " في معسكر المال ... وعليه : بيع الأعضاء البشريّة والرقيق الأبيض والأسلحة وإنشاء معسكر حروب وتدمير البنى وخوض إنشاء جيش الأمراض ... أمر ضروريّ وحاجة فعليّة لا بدّ من إستمرارها إستمراراً للمنفعة والتجارة وفرز القوى وزيادة الربح ...

إنّ العولمة في جانبٍ جوهريٍّ تعني " إنسياب المال " عبر الحدود ، ومن دون قيود أو حواجز جمركيّة ... تعني : كسب الثروة ، والربحيّة ، والمنفعة، بعيداً عن تعهّد الحفاظ على الإنسان أو تجنيد بنك ماليّ للحفاظ على أصول وقائيّة أو تطوّر معيشة أو طبابة شموليّة ... بل دون التعهّد بإصلاح ما تخرّب من كوكبنا الأرضيّ الذي فتكت به آلة ومواد التاجر الصناعيّ ما تسبّب بأضرار بيئيّة هي أكبر من كارثة حقيقيّة ... فمنذ عام ١٩٩٠ أعلن الزعماء المجتمعون في قمّة " ريو دي جنيرو " البرازيليّة العالمية كوكب الأرض **كوكباً مريضاً** بسبب الآثار المرضيّة المخيفة في شتّى حقولِه المائيّة والتصحّريّة بالإضافة إلى أزمة فتحة الأزون في الغلاف الجويّ ، المستمرّة الإنهيار ، والتي من شأنها أن تفتك بالصحّة العامة البشريّة ، فضلاً عن تلوّث الماء والهواء والتربة وفقدان خصوبة التربة أو تعريتها وتضائل مواطن صيد الأسماك ، وإختفاء العديد من أنواع الحيوانات والنباتات وإنكماش الغابات ... وتعتبر قمّة " ريو دي جنيرو " العالمية إنذاراً مخيفاً فعلاً ، على مستوى مرض كوكب الأرض .

ومعنى هذا أنّ الأشخاص الذين يقودون العولمة من خلال مجالس إدارتهم لا ينظرون إلى قيم إنتاجيّة إنسانيّة لتكون معلماً أساسيّاً في إدارة وتوجيه خططهم

الإستيعابيّة التجاريّة ، بل ينظرون إلى قيم تصنيعيّة تسويقيّة . وما أبعدها عن الإنسانيّة وحدودها ... إنّ لهذا المستوى من القيم نتائج وخيمة تنعكس على مستوى من الجرائم الإجتماعيّة والإقتصاديّة والجنائيّة ، هدّدت مجموعة من قواعد الأمن السكّانيّ والمجتمعيّ ، وخلقت كائن المدينة على أساس أنّه " شبح عملاق " مجرم بلا رحمةٍ ولا إنسانيّة ... وأسقطت مقولة فعاليّة الريف وما يدلّ عليه من تضامنيّة وإنسانيّة وتربيةٍ غير إجراميّة ، وبيئة أكثر أمنيّة ومجتمعيّة ... إنّ التمييز الإقتصاديّ وخلق جزر إقتصاديّة إستطاع أن يثير تغيّرات مخيفة ما بين المدينة والريف . وجعل من المدينة شبحاً جنائيّاً ومخلوقاً خارجاً على القانون بسبب وجود مجموعة سببيّة بيئيّة مخيفة وجارفة فعلاً . وهذا السوق المهنيّ المتمدّن يحتوي على كلّ الأفكار والإختلافات السلوكيّة والعادات والتقاليد والميول الطبيعيّة والمكتسبة ...

كما هيّأت هذه الهجرة ساكن المدينة لأن يعيش في بيئة تصنع مجرماً " حادّ الطباع " لا يفكّر في النتائج بعد أن فسدت في عقله كلّ معاني المودّة والتضامن والرحمة الإنسانيّة وذلك بعدما تشرّب من المدينة القطيعة وإضمحلال الأخلاق والمذلّة والمهانة وسلطنة فوقيّة ربوبيّة من قبل المُلاّك وأرباب العمل ... في ظلّ حكومة النفع الذي يمارس فيه أصحاب الثروات والمؤسسات أكبر عمليّة بخسٍ وإحتقار للعامل المضطرّ في عالم المدينة الذي يحكمه المال فقط ...

وقد نتج عن هجرة الأشخاص إلى المدينة طلباً للرزق في موطنٍ لا توازن إستثماريّ فيه ، ولا إنماء متوازن ، ولا إعادة توزيع متوازنة ، خطر كبير تميّز بقلع مواطني الدول الفقيرة من الريف في عمليّة جماعيّة نزح فيها أهل الريف إلى المدينة طلباً للورقة النقديّة الوسيطة في الحصول على منافع تكفيهم حقّ العيش ولو بمعنى الحدّ الأقلّ من الأدنى بكثير ... نتج أزمة بيئة وتفكّك أسريّ ، وإنهيار الروابط ، وازدياد نسب الجريمة ووجود بيئة لا رحمة فيها أبداً ولا أخلاق ، وهي خاضعة ومفتوحة على كلّ ألوان الأسواق المافيويّة وجماعات الليل ، وأصحاب الرذائل والدعارة والشهوات

والميول ، وشوارعها ملئ بأسباب تنتج إحترافاً وإمتهاناً للجريمة ، وبطالتها مشجّعة على السطو وأنواع الممارسات التي تخلّ بالآداب العامّة والنظم العامّة وأحكام القانون الملزمة ... وقد أصبحت هجرة الريف منذ السبعينات ظاهرةً خطيرةً في الدول النامية وأثّرت في المجال البيئي والإجتماعيّ والجنائيّ وسلامة الأموال والأشخاص في ظروف تعكس أزمة أخلاق وحضارة وتربية مدنيّة ومجتمعيّة ... ولم تعد المدن الكبيرة مقتصرة على البلدان المتقدمة صناعيّاً . ففي عام ١٩٦٠ كانت ٣ دول من بين أكبر عشر مدن في العالم تقع في البلدان النامية . وبحلول التسعينات أصبح في الدول النامية ١٨ مدينة من بين المدن الأربع والعشرين التي يزيد عدد سكّانها على ١٠ ملايين نسمة .

لقد أشار الإقتصاديون والخبراء عام ١٩٩٩ ومنهم أمريكيّون إلى أنّه كلما كان العالم أكثر إرتباطاً ، فإنّ نتائج التكنولوجيا ستؤثّر على من لا يملكها ، كما أنّ نتائجها ستكون اكثر شموليّة ، حيث يهدف الجميع إلى اعتبار عولمة الإعلان والدعاية كـ " سوق " للحضارة لتسويقها من جانب الأقوى نفوذاً ، لتكون معبراً إقتصاديّاً سياسيّاً إجتماعيّاً ، وستنعكس سلباً في مواطن الأسباب المرضيّة (إجتماعيّاً وصحيّاً وإقتصاديّاً ...) وهي أكثر ما تكون في الدول النامية ، ولأن الدول الفقيرة لا يوجد لديها الأموال اللازمة والأدوات لتغطية أزماتها الصحيّة والبيئيّة والإجتماعيّة فإنّ أمراض الفجأة والموت السريع وإنتشار الأمراض والإعاقات ستكون في قائمة خصائص هذه الدول بل في رأس ميّزاتها ، وهذا سيؤثّر على حجم وكميّة ونوعيّة القوّة العاملة ممّا سينعكس إقتصاديّاً على مستوى من إنخفاض في ناتجها المحلّي يتناسب مع الإصابة التي ضربت القوّة العاملة ...

من المهمّ أن نعلم أنّ العالم أصبح أكثر إرتباطاً ببعضه البعض خاصّة في النصف الثاني من القرن العشرين وفي التسعينات أُعلنَ " كوكب الأرض " ترميزاً بإسم " القرية الكونيّة " بسبب الغزو الإلكتروني وهيمنة الأدوات والوسائل على الأبعاد المكانيّة والزمانيّة ممّا أحال العالم إلى أصغر من قرية كونيّة وبدا العالم اليوم ونحن في بدايات

القرن الواحد والعشرين من خلال نافذة أصغر من الكفّ ، عبر شاشة الإنترنت يجمع كلّ خصائص أهل الدنيا ، وعبره تتمّ أهمّ المعاملات والإتصالات ودخول المواقع .
وهو في طور التطوّر بهدف إعلان نموذج " العالم النافذة " أو العالم المعلوماتيّ الذي يديره أصحابهُ ، كلٌّ من زاويته عبر وسيط (حاسوب شخصيّ) ويحدّدون قيم سلوكيّة جديدة تتوافق وإختصار الزمان والمكان عبر وساطة هذا الجهاز ...

إنّه عصر تغيّرت فيه مفاهيم الجغرافيا والزمن . وما زال العالم يترابط " أكثر فأكثر " ، ويخضع لأدوات ووسائل تعتمد على خطط هادفة في التأثير . ممّا قسّم " العَالم " حقيقةً إلى قسمين : عَالَم مُتَأَثِّر . وعَالَم مؤثِّر ، حتى على مستوى الأثر غير المباشر ولو من جهةٍ صحيّةٍ أو بيئيّة أو غذائيّة وشبهها ، فإستخدام الرذيذات (الايروسول) في أوروبا يمكن أن يسبب سرطانات الجلد في أمريكا الجنوبيّة ونقص المحاصيل في أمريكا وكندا وروسيا يعني المزيد من الجوع في أفريقيا ، والركود الإقتصادي العنيف في أمريكا الشمالية من شأنه أن يدمّر الوظائف والنمو في آسيا ويهدّد نموّ اليابان وسوق الإتحاد الأوروبيّ وسوق الصين وغيرها من الدول ... والصراعات والفقر في أفريقيا يزيد من اللجوء إلى أوروبا والعالم الغنيّ ، وإنهيار قاسٍ لموسم القمح في الولايات المتحدة وكندا يعني مجاعة واسعة في العالم ...

المشكلة الأكثر رعباً هي أنّ هذه اللعبة تدار بأقلام وقرارات " أهل المال " بعيداً عن توازن المسؤوليّة أو إقرارها أو تحقيق رسم نوعي كـ " إجراء " قانونيّ في عالم الضمانات الإنسانيّة ولا شيئ يلزم صنّاع المال والسلعة في إمتهان أخلاق التضامن والتبرّع في كافّة مجالات عالم الإقتصاد والإتّجار ، بحيث تبقى الساحة الدوليّة مفتوحة على كلّ أنواع وفنون القتال بمعناه الشامل ، من دون الإلتزام بمردود ضريبة مالية أو اجتماعيّة ، وهذا أمر طبيعيّ في ظلّ إنعدام وجود الحكومة العالميّة .

معنى هذا أنّ حرب الموت السلعيّة ستكون فادحةً على الضعفاء لكنّها ستكون مزدهرة ومربحة بالنسبة إلى أصحاب مجالس الإدارة الماليّة العابرة ...

وسيخسر هذه الحرب كلّ الذين لا يملكون وسائل البقاء . وستُعلن لهم قوانين الوجود الإجتماعي والسياسي على أسسٍ واضحةٍ وعلنيّة من الإستعباد والإقطاع . ربّما قد يكون على مستوى أن تساوي دولة ما " مزرعةً لتاجرٍ دوليّ " ممدود الجنسيّة من نادي الأثرياء ، وستكون كما هي الحالُ بادرة إنهاء الزيارة لهذا الكوكب عند الضعفاء عبر " فيزا " تعطى للجوعى والمرضى والبائسين والمنبوذين ، ليصبحوا أعضاءً فعليين في نادي الموتى ، ولن تنتج هذه العولمة إلا هذه النتائج لأنّها ملازمة لقيمها ومفاهيمها وقواعدها ، ولن تعود الإنسانيّة إلى واردها الأوّل في شرطها المأنسن إلا إذا بادرت إلى تغيير أفكارها وقيمها على مستوى تكون فيه الإنسانيّة أوّلاً وتكون باقي التشاريع محكومة بهذا السقف ، وهذا عين ما يقرّهُ الإسلام ويتشدّد به ، وهذا هو المبدأ الأوّل في الحكومة التي يصرّ على أنّها يجب أن تكون عالميّة ، وعلى مستوى الإنسانيّة ، وتكون السوق السلعيّة نتيجةً لتصوّراتها ومبادئها . لا أن يكون الإنسان نتيجةً لتصوّر السلعة ووجودها وحريّتها ...

إنّ ما حدث في سياتل الأمريكيّة ركّز على أزمة " أفكار " ، وليس على أزمة قلّة موارد ، أو كارثة طبيعة ثمّ إنّ ما حدث في " دافوس " بـ سويسرا ركّز أيضاً على أزمة إنتحار خطير بـ " القيم والمفاهيم " وكان الناطق الصارخ في مظاهرات الشارع الغربيّ التي ضجّت ذهولاً في كافّة أنحاء العالم من أهمّ نقابيي ومثقّفي الغرب الذين يصرّون صريحين بإدانة الليبراليّة الإقتصاديّة والديمقراطيّة الماليّة والقيم الفلسفيّة التي تقيم الإنسان على مستوى واحد مع السلعة ، وإحتجّوا بعنفٍ على مجموعة من أفكار يتقمّصها أهل الثراء والمال ، ويساعدهم من ورائها قوانين عالميّة ، لا تنظر إلى حجم الأزمة التي تصيب الإنسان ذاته وبنسبٍ مذهلة ، بسبب معاني الإقتصاد الحرّ القائم على الليبراليّة النفعية ، بعيداً عن قوائم الحق والحريّة الفعليّة للإنسان .

إنّ مستوى هذا التفكير النفعيّ كان من الطبيعيّ أن لا يبالي بموت أكثر من ٣٧ مليون نسمة بسبب الجوع وسوء التغذية كلّ عام في نفس الوقت الذي يثير العالم

التجاريّ فيه زوبعةً عنيفة على الإضرار بحدود ومبادئ " الرفق بالحيوان " حتى المومسات وأصحاب الإحتراف في الدعارة ، أصبحوا أهمّ من مشاريع تطوير إطار حكومة الإنسانِ على المال ، بل شاركوا في أسسٍ نفعيّة سلعيّة محضة . وقد تظنّ أنّ الأمر يحتاج إلى تأمّل لجهة أنّ الحيوان أخرس أصمّ لكنّ بيانات الأرقام تثبت أنّ بنية هذا التفكير إنّما إعتمدت على مجموعة هائلة من الأرقام الربحيّة لهذه السوق ... إنّه المال محرّك وصانع القيم . وليس شيئ بعد السوق ونظام المبادلات الماليّة العالميّة .

ومنذ مدّة غير بعيدة تنبّهَ جماعةُ أهل العالم العاقلون لموضوع العلاقة بين الثروة والإنسان وما تعنيه فلسفة الجشع والمنفعيّة البحتة في هذا التوسّط ففي عام ١٩٧٠ شهد العالم أخطر الأزمات الأخلاقية والإنسانيّة وفي عام ١٩٧١ كتبت بربارا إلى اللجنة البابويّة للعدل والسلام تقول :

" إنّ أهم تغيير يستطيع أن يقوم به الناس هو تغيير طريقتهم للنظر إلى العالم إننا نستطيع أن نغيّر دراستنا ووظائفنا وجيراننا بل وبلادنا وقاراتنا ونظلّ رغم هذا كما كنّا دائماً ولكن دعونا نغيّر زاوية رؤيتنا الأساسيّة وسوف يتغيّر كل شيئ ، أولوياتنا وقيمنا وأحكامنا ومطالبنا ، وقد حدث مراراً وتكراراً في تاريخ الأديان أن حدّد هذا الإنقلاب الشامل في التخيّل بداية حياة جديدة ... ومنعطفاً للقلوب ، وبصيرة يرى الناس من خلالها بعيون جديدة ، ويفهمون بعقول جديدة ويحوّلون طاقاقم إلى طرق جديدة للمعيشة ... " .

وبسبب الأزمة العنيفة التي تجتاح الإنسان طالبت الأمم المتحدة العالم السياسي بوجوب النظر من جديد إلى مجموعة قواعد من شأنها حفظ قيم الإنسان ووجوب إعادة النظر بمستويات الحماية الآمنة التي يحتاجها الفرد في حياته البشرية فضلاً عن الجماعة ، على مستوى العيش العادل وحددت عناوين العمل على أساس تبنّي أسس ذات وحدة نوعيّة تقوم على أساس تبنّي نظريّة الإلتزامات الإنسانيّة ، ولو من بابها الأخلاقيّ .

إلا أنّ شيئاً من هذا لم يحصل بسبب الأفكار نفسها التي لم تتغيّر والتي ترى في التغيّر زوالاً للمنفعة التي تقيمها " سلطاناً حاكماً " في أسواق أهل الدنيا ونواديها .

وبقيت تقارير الدول النامية ومجموعة ألــ ٧٧ ودول عدم الإنحياز التي تجسدت في جملةٍ من نتائجها على شكل قرارات في الجمعيّة العامة للأمم المتحدة حبراً على ورق . فمنذ عام ١٩٩١ طالبت الأمم المتحدة عبر الجمعيّة العامة وبأصوات الدول النامية بوجوب إعادة النظر فعليّاً بالممارسات العالمية في مجالاتها السياسية والإقتصادية والبيئية وإعادة تعريف : أمن البشر ، أمن الكوكب ... تداركاً لأزمة عالميّة خطيرة إلا أنّ شيئاً من هذا لم يحصل .

إنّ من السخرية أن نتحدّث عن " سلام الإقتصاد مقابل حرب الآلة " أو أن نوصّف الإقتصاد بأنّه فرصة فرض المحبّة بين الشعوب وأداة تكامل بين الأمم وهو من سلب الأمم وجودها وكان من الأجدر على الدول الصناعيّة أن تتحدّث عن " سلامة الإقتصاد " وجنيه للمنافع وليس عن " سلام الإقتصاد " وخير مثالٍ لتجربة سلام الإقتصاد ما يجري الآن بينهما من حربٍ عنيفة إقتصاديّاً بسبب تموضع مواقع قتاليّة ساخنة بين الوحدتين العملاقتين من أجل الحفاظ وتطوير المواقع في النظام الدوليّ الذي أصبح ميّالاً نحو المواقع الإقتصاديّة وفنون صراع السوق وإستعمار السلع ...

ومع أنّ أوراق الأمم المتحدة كانت أوسع شموليّة من أدوات السوق إلى غيرها من عمليّات محو الصراع العسكريّ ولكن بأكفٍّ فارغة من الأدوات التي تكفل سلماً من دون نزاع عسكريّ أو أمن على مستوى المنظومة الأمنيّة في حفظ القيم الجسديّة وذلك في ظلّ نفقات عسكريّة على الحرب تفوق بأضعاف مضاعفة ما ينفق على السلام ففي منتصف عام ١٩٩٤ كانت الأمم المتحدة تتولى إدارة ١٧ عملية لحفظ السلام أو إنفاذه في مختلف أنحاء العالم وكان يشارك في ذلك أكثر من ٧٠ ألف جندي وقدرت تكلفة حفظ السلم في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٣,٢ مليار دولار بعجزٍ بلغ ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ وفي تقرير صادر عن ماليّات الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ ذكر

انه في مقابل كل ١٠٠٠ دولار تنفقها الدول الأعضاء على قواها المسلّحة فإنّها تنفق ١,٤ دولار فقط في المتوسط على عمليات حفظ السلام . !!

وفي العام ١٩٨٧ بلغ الإنفاق العسكري العالمي (٩٩٥ مليار دولار) وكانت حصة العالم الصناعي منها (٨٥٠ مليار دولار) والعالم النامي (١٤٥ مليار دولار) كما تكلّف عملية نقل السلاح سنويّاً من دول الإنتاج إلى دول الإستهلاك العسكريّ (٧٠ مليار دولار) وفي العام ١٩٩٢ قدّر عدد القتلى الذين ماتوا بسبب الألغام البريّة المضادة للأفراد منذ عام ١٩٧٥ بأكثر من (مليون شخص) الغالبية العظمى منهم من المدنيين وإنّ تكلفة اللغم الفردي الواحد تساوي (٣ دولار) لكن فكّ أو إزالة اللغم الواحد تتكلّف ما بين (٣٠٠ دولار) و (١٠٠٠ دولار) على الأقل ويبلغ معدّل نشر الألغام السنوي في حدّه المتوسّط (١٠٠ ألف لغم) وإنّ أكثر من (١٤٠ مليون لغم) ما زال موجوداً في الأراضي ممّا ينذر بسقوطِ عددٍ هائلٍ من الضحايا وكلّه في العالم الناميّ .

وكالعادة تقترح الأمم المتحدة برنامجاً لحلّ مشكلةٍ من زاويةٍ معيّنة فيبقى حبراً على ورقٍ فقد إقترحت الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ حلاً يقوم على التالي :

١. إستباق الأزمات من خلال تعزيز النهج الوقائي إزاء الأمن وتطوير نظام الأمن المعلوماتي ، عبر المؤثرات الفاعلة ، التي من شأنها أن تثير الحروب والإتّجاه نحو عولمة أمنية ذات نظام واحد ، للحفاظ على قدر مشترك من أمن البشر والكوكب .
٢. الإستجابة للأزمات من خلال إستخدام نهج العقاب عبر مجلس الأمن عبر طريق حكومة عالمية لفرض السلام وإعادة الأمن .
٣. نزع الطابع العسكري وحصره بالأمم المتحدة على أساس العدالة العالميّة .

إلا أنّ " صنّاع السياسة العالميّة " في شغلٍ عن هذا بمجموعة من الفضائح الماليّة والجنسية ، وسياسات تقاسم النفوذ ، وترتيب أوزان القوى ، وتحديد الخطوط الحمراء وإنتاج المواد الشديدة الإنفجار وتسويق السلاح وفتح المزيد من الأسواق أمام السلع وسلب نفوذ دول المواد الأوليّة وشبك الأحلاف والأحلاف المضادّة ...

هذا والعالم منقسم إلى ميّت يجود بنفسه هو الكثرةُ الكاثرة ، وغنيّ مشبع من البطر والغنى وهو قلّة القلّة ، الغنيّ يعيش أكبر صورة من الرفاهيّة والفقير يعيش أتعس صورة من الموتِ البطيء الصامت .. وإليك هذهِ فقط ثلاث عناوين من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة التي يعيش فيها نحو خُمس سكّان العالم :

١. حسب إحصاءات عام ١٩٩٣ فأنّ ١,٥ مليار نسمة يفتقرون لفرصة الحصول على المياه المأمونة .
٢. يفتقر ٢ مليار نسمة إلى الصرف الصحّي .
٣. يعاني من الأميّة ما يزيد على " مليار نسمة " بما في ذلك نصف نساء الريف .

بمقابل ذلك هذهِ صورة مختصرة عن البلدان الغنيّة التي تسيطر على النسبِ التالية :

١. تتولّى ما يزيد عن ٨٠ في المئة من التجارة العالميّة .
٢. ٨٥ في المئة من الإستثمار الأجنبي المباشر .
٣. ٩٥ في المئة من عمليات بحوث التطوير .
٤. تتمتّع بنحو ٨٠ في المئة من ثروات العالم عبر الإستهلاك والمنفعة ، مع الإشارة إلى أنّه لا تزيد نسبة هذا النادي الغنيّ عن ٢٠ في المئة من سكان العالم الذين بلغ عددهم رسميّاً (٦ مليارات نسمة) ... وسط صرخة عنيفة من شارع الغرب الغنيّ نفسه ، بعد أن أدرك أنّ من يتنعّم بالتراكم والثراء ويسيطر على الإمبراطوريّات التي تسوّق " الزعامة والمراكز " هم

الأكثر غنىً وتراكماً ماليّاً ، وقبضاً على أدوات النفوذ ، ذات التطوّر الهائل والمذهل ...

المشكلة أنّ النادي الغربيّ الثريّ الصناعيّ يمارس مجموعة من قيم وقواعد منصوصة ومذاهب إجتماعيّة وماليّة مخيفة فعلاً وتكون أساساً لفارق عنيف بين الطبقة الثريّة جدّاً ، وبين أصحاب الدخل المحدود أو الذين هم تحت خطّ الفقر [1] ...

---

[1] تاريخ ٢٩ كانون ثاني ٢٠٠١ تابع المجتمعون في منتدى دافوس السويسريّ إجتماعاتهم وفق سخونة المتظاهرين ضدّ العولمة والنظم الليبراليّة ، ممّا دعا الشرطة السويسريّة إلى إستعمال " مدافع الماء " . وقد وقعت مجموعة من الصدامات الخشنة بين المتظاهرين الكثر ، وجيش الأمن الكبير ... وقد ناقش المجتمعون الإقتصادين اليابانيّ والأمريكيّ . وأخذوا حيزاً واسعاً من نقاش أهل عالمنا في صناعة القرار السياسي والإقتصاديّ ... وعمّدوا آمالهم على خفض " أسعار الفائدة " خفضاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكيّة لإنقاذ العالم من الركود ضمن نسبة لا تسمح للتضخّم بالتسلل إلى الإقتصاد الأمريكيّ ... في وقت قال فيه مسؤول بارز في صندوق النقد الدوليّ إنّ الصندوق يستعدّ لــ " خفض " توقّعاته بشأن نموّ الإقتصاد العالميّ لسنة (٢٠٠١) ليبلغ نحو (٣,٥ في المئة) مقارنةً مع (٤,٢ في المئة) والذي ظهر بارزاً في نادي دافوس الذي يسيطر عليه هوس الأغنياء وملاّك القرار ، هو التفكير في مرحلة " ما وراء الإنترنت " ويرون أنّه قد يكون " **التزاوج بين علم الأحياء وعلم الإلكترونيّات الدقيقة** " الذي يعالج الأمراض ، ويتيح إنجاب أطفال " حسب الطلب " ، قد يكون مصدراً هائلاً لثروة جديدة هائلة ومستمرّة تقدّر بـــ (تريليونات الدولارات) . وتنبأ " بيل جوي " أن تجعل القيمة التي ستوفّرها هذه التقنيّة الجديدة عصر " الإنترنت " الذي وصفه المستثمر " جون دوار " ذات مرّة ، بأنّه أكبر تكوّن قانونيّ للثروة ، في تاريخ البشريّة يبدو قزماً أمامها . ومن الطبيعيّ أن يكون العالم النامي غائباً أمام مجموعة من المصطلحات والعلوم التي لا يعرف عنها سوى الإسم ، وهو أبعد ما يكون عن الآليّة والإجراءات وأدوات التنفيذ ، ممّا حيّدهُ عن التفكير بأسسٍ مستقبليّة ، تنظر إلى حجي الثروة ، والتغيير بالعالم أو التأثير به . فهو لا يعلم عن عالم الإنترنت سوى الإستهلاك ، ولا يعلم عن علم الأحياء سوى الإسم الشكليّ ... من هنا إنحصر خطاب العالم النامي بضرورة تنفيذ مجموعة من أسس العدالة العالميّة ، والنظر بنوعيّة أكثر إلى مضامين العلاقات التجاريّة والمهنيّة وحدود العالم ... وهذا الكلام يردّده العالم النامي منذ أكثر من قرنٍ من دون أذن صاغية أو بوق يردّد صداه وفي لحظة أفرد فيها نادي الصناعة المتقدّمة أسراراً إسميّة ، ومجموعات تجريبيّة ، تسعى إلى تغيير مجموعة من أساليب السيطرة على الأوزان والتعامل مع الأشياء الماديّة والكميّة ، ونوع من تقدّم النظرة المهمّة إلى علم الأحياء ، وهو الثروة المرتقبة من خلال التزاوج بينه وبين علم الإلكترونيّات الدقيقة ، فإنّ العالم النامي كان مشاهداً ومذهولاً في آن واحد ... ممّا يعني أنّ مستقبل التحكّم والتفرّد سيكون من حظّ النادي الصناعيّ المتقدّم جدّاً ... بدون مشاركة فعليّة من العالم النامي سوى أنّه يمثّل مشروعاً إستراتيجيّاً في عالم التسويق والإستثمار ... وعليه : ستكون العولمة بأدواتها ، وما بعدها من إبتكارات إحتراليّة على مستوى التكنولوجيا أمراً عسيراً وخطيراً جدّاً على العالم النامي ، الذي بدا يظهر عجزهُ الحقيقي أمام سيطرة رؤوس الأموال والأدوات الغازية من نادي القاطرات المعولمة ... وفي لحظة يمارس فيها النادي الصناعيّ " الإنتاج والتسويق " فإنّ العالم النامي ، لن يمارس سوى مهنة الشراء والإستهلاك ، وإعادة بيع المنتجات كما هي ، في ظلّ ظروف أنا أكيد أنّها ستشهد عالماً سياسيّاً إحتراليّاً مختلفاً ستكون آثاره التدميريّة على مستوى الهيمنة السياسيّة والتعدديّة مختلفة جدّاً أين منها نتائج الحرب العالميّة الأولى والثانية والحرب الباردة ...

كما يتمركز الإقتصاد العالمي منذ الثمانينات إلى اليوم في يد الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبنسبة مخيفة بحيث يجعل من هذا المثلّث حاكماً إقتصاديّاً يقرّر للعالم حقّ العيش وفق اللون الذي يريده ، وهذا المثلّث لا يزيد عدد سكانه جميعاً على ١٠ في المئة من سكّان العالم

ويهيمن النادي الصناعيّ على عمليات التفاوض الخاصة بمنظمة التجارة الدوليّة وهي تعبر البنية الأساسيّة لعالم بدأت ملامحه تظهر جليّة وتتحكم دول السبعة الصناعية بنفوذٍ هائلٍ وعلى مستوىً عالميّ من خلال تقرير السنة النقدية والمالية وما يليها من قيم سلعيّة وإشباعيّة وصحّة إقتصاديّة للنظم الأخرى في العالم ... مع الإشارة إلى أنّ مجموعة السبعة لا تمثل إلا ١٢ في المئة من سكان العالم !

ومن الطبيعيّ أن يكون السيّد في هذا العالم جالساً على بنية إقتصاديّة هائلة من شأنها أن تعبر إلى العالم الآخر بسرعةٍ وجدفٍ مثيرٍ وإستعماريّ حتى أنّ شركات النفط الغربيّة ، أصبحت على مستوىً تنافسيّ حادّ مع ذات الدول المنتجة للنفط ، ففي تاريخ ٢٥ كانون ثاني ٢٠٠١ حقّقت الشركات النفطيّةُ الأمريكيّةُ " أرباحاً قياسيّةً " خلال عام ٢٠٠٠ وصلت إلى الضعفِ مقارنةً مع أرباح عام ١٩٩٩ مستفيدةً من الإرتفاعِ الكبيرِ في أسعار النفط والغاز الطبيعيّ (التي رست نتائجها في النهاية على المستهلك) فقد أعلنت شركة **ايكسون موبيل** الشركة النفطيّة الأولى في العالم أنّ أرباحها خلال العام ٢٠٠٠ بلغت (**١٦,٩ مليار دولار**) مقابل (٨,٤ مليار دولار) خلال العام ١٩٩٩ وسجّلت شركة **شيفرون** النفطيّة أرباحاً صافيةً بلغت (**٥,٢ مليار دولار**) بينما بلغت أرباح شركة **تيكساكو** (**٢,٩ مليار دولار**) مقابل (١,٢ مليار دولار في العام ١٩٩٩) وقد إندمجت الشركتان هاتان في تشرين الأوّل الماضي وكان قد بلغ سعر برميل النفط وسطيّاً (٣٤ دولار أمريكيّ) في فصل الخريف الماضي بعدما خفّضت منظّمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) إنتاجها وقد إرتفع سعر الغاز الطبيعيّ الذي يستخدم في أكثر من نصف " المنازل الأمريكيّة " للتدفئة والمازوت بنسبة أربعين

في المئة كما أنّ الشركات الألمانيّة والبريطانيّة والفرنسيّة وغيرها من شركات النادي الصناعيّ النفطيّة جنت أرباحاً إعتبرت هائلة وإستثنائيّة وقدّرها الخبراء بأنّها أكثر ربحاً من البلدان المصدّرة للنفط .

إنّ هذا العالم المنسوخ على نسقٍ من هذه القيم من الطبيعيّ أن يباع فيه أيّ شيءٍ وأن يصبحَ فيه أيُّ شيءٍ إباحيّاً وأن تُكتبُ فيه الإدانات المزوّرة من قبل الصندوق الدوليّ والبنك الدوليّ على الدول النامية وأن يرسم فيه الموت من قبل هاتين المؤسّستين على أسسٍ طبيعيّة أو سوء تنظيم إداريّ في ظلّ نموّهٍ هائلٍ في القسم الآخر من العالم الآخر الصناعيّ المتقدّم ، بعيداً عن الإبادة الإستعماريّة الإقتصاديّة العسكريّة التي شنّها هذا المعسكر ويشنّها في حقّ الدول النامية ليعلن أنّ شبكات الأمان الإجتماعيّة أخيراً لا تعتبر كافية وبالتالي مخيّفة في الدول النامية [1] .

---

[1] تاريخ ٢٦ كانون ثاني ٢٠٠١ ونقلاً عن جريدة المستقبل اللبنانيّة : البنك الدوليّ يحذّر من مخاطر " العولمة " ـــ لكن بأسلوب مفخّخ ـــ ويدعو إلى محاربة الفقر في العالم . فمع تباطئ الإقتصاد العالميّ يقول تقرير جديد صادر عن البنك الدوليّ تاريخ ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠١ إنّ تحسين " شبكات الأمان الإجتماعيّ " وجعلها سمةً دائمةً من سمات " إقتصاد البلدان النامية " يمكن أن يساعد البلدان الفقيرة ، في زيادةِ خفض عددِ الفقراءِ ، وتحقيقِ المزيدِ من " فوائدِ العولمة " مع تقليل عناصر خطرها .

ويفيد تقرير " البنك الدوليّ " بشأن خطّته الجديدة للحماية الإجتماعيّة (من شبكةِ أمانٍ إلى نقطةِ إنطلاقٍ) التي تنفّذ على أساسٍ " تجريبيّ " في مختلف بلدان أمريكا اللاتينيّةِ ، ويقول : إنّ نسبةَ سكّان العالم " المحميّين " في أيٍّ من الأوقات ، في إطار " شبكات أمان حكوميّة " ، تقلُّ عن ربع عدد سكّان العالم وتقلُّ نسبة من يمكنهم " التعويل " على مدّخراتهم أو أراضيهم ، أو أصولهم الخاصّةِ الأخرى ، للتصدّي لـــ " أزمات " ، كهبوط الإقتصاد ، أو الحرب الأهليّة ، أو الكوارث الطبيعيّةِ ، عن (٥ في المئة) وبين عامي (١٩٩٠ و ١٩٩٧) شهد ما يزيدُ على (٨٠ في المئة) من البلدان النامية ، سنةً على الأقلّ من الإنكماش في نموّ دخل الفرد ، نتيجةً لهذه النكسات . بينما إزداد بثباتٍ وإستمرارٍ تقدّمُ برامجِ " الحماية الإجتماعيّةِ " في البلدان المرتفعةِ الدخل . منذ ظهورِ مفهوم " دولةِ الرعايةِ الإجتماعيّةِ " . ويعدّ الكثيرُ من البلدان الناميةِ شبكات الأمان هذهِ " إجراءاتٍ " تُتّخذُ في آخرِ المطافِ وتُستَخدَمُ في أوقاتِ الطوارئ . وبعدئذٍ توضع على الرفِّ بعد إنتهاء الأزمة . ويحذّر البنك الدوليّ من أنّ أزمة شرق آسيا ، التي حدثت أخيراً ، وضربت الأسواق الناشئة ، بدءاً من روسيا ، وإنتهاءً بالبرازيل ، لا تبرز الضرورة الملحّة لحماية الفقراء والمعرّضين للمعاناة أثناء الإضطراب والتغيير الإقتصاديّ فحسب ، بل تبيّنُ أيضاً " ضرورة " إنشاء شبكات " الأمان الإجتماعيّ " قبل حدوث الأزمة . لتعظيم فرص نجاح هذه الشبكات . ويعدّ خفضُ إحتمالات حدوث المخاطر المؤذية بين الأدوات القويّةِ في مجال إدارة المخاطر . ويظلّ العديد من جهود خفض المخاطرِ خارجَ نطاقِ الحمايةِ الإجتماعيّةِ . مثل مواصلة إستقرار " الإقتصادِ الكليّ " ، وخلق الأسواق الماليّةِ السليمة وإعتماد سياسة موجّهة لتحقيق النموّ ، وإتّخاذ تدابير وقائيّة ، ضدّ الكوارث الطبيعيّةِ غير أنّ بعض أدوات الحماية الإجتماعيّةِ التي تساند خفض المخاطر مرتبطة بالضرورة بأسواق العمل . أي تهيئة فرص عمل أفضل ، والتدريب على المهارات ، ووقف عمالة الأطفال المؤذية . -

- ولا يمكن القضاءُ على المخاطرِ كافّة في حياة النّاس . إلا أنّ عدم تخفيف حدّة المخاطر يجعل النّاس (لا سيّما الفقراء) أكثر عزوفاً عن ركوب المخاطر . لذلك هناك حاجة لإجراء تخفيف حدّة المخاطر ، مثل التعويض للعاطلين عن العمل و " أمن الدخل في الشيخوخة " . والتغلّبُ على المخاطر بعد حدوثها ، هو مجال للحكومة فيه دورٌ مهمّ لضمان الحقوق في الأصول الماليّة والأصول الثابتة ، كحسابات التوفير والأراضي التي يمكن الإستفادةُ منها في أوقات الطوارئ . أمّا الفقراء الذين ليست لديهم أيُّ أصول فتعدّ الحكومة الملاذ المعنيّ بتقديم العون ، لعدم وجود من يقوم بذلك غيرها . وتشمل أشكال المساعدة العامّة الأساسيّة في مجال التغلّب على المخاطر الدفعات النقديّة الطارئة . والمواد الغذائيّة ، والوقود والسلع الأخرى اللازمة في حالات الطوارئ . والأشغال العامّة . ويتفاوت حجم البرامج وصيغتها المناسبة من بلد لآخر . وضروريّ مع هذه البرامج فهم العوامل الحضاريّة الثقافيّة ، التي تعيّنُ توزيع الموارد ضمن الأسرة المعنيّة . فعلى سبيل المثال يجب أن تدرك خطط توجيه المساعدات . ويرى التقرير أنّ " **العولمة تتيح فرصاً هائلة للبلدان النامية لكي تزدهر . ولكنّها أيضاً تعرّضها لخطرٍ أكبر** " . ما لم تعتمد الإصلاحاتِ الإقتصاديّة والإجتماعيّة والمؤسّسيّة اللازمة لإستغلال كوامن الإقتصاد العالميّ . فتغيّر التكنولوجيا يسرّعُ خطى التنمية ، غير أنّه في الوقت نفسه يميل إلى **توسيع الفجوة بين من " يملكون " ومن " لا يملكون "** . سواء في داخل البلدان أو فيما بينها كذلك يُحسّنُ زيادة الإنفتاح السياسيّ نوع " نظام الإدارة العامّة " لشرائح أكبر من السكّان . ونتيجة لذلك . أخذ الفقراء يجدون " صوتاً مسموعاً " ويطالبون بالمساعدةِ في إدارة المخاطر التي يواجهونها كذلك بدأت عاصفة فيروس قصور المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال ضغوط هائلة على النسيج الإقتصاديّ والإجتماعيّ في أشدّ المجتمعات تأثّراً بهما . في جعل واضعي خطط التنمية يوسّعون نطاق تفكيرهم بشأن الحماية الإجتماعيّة . ويقول التقرير : إنّ القروض الممنوحة لأغراض " الحماية الإجتماعيّة " إزدادت إلى أكثر من " ستّة أضعاف " عمّا كانت في العام ١٩٩٤ . وبلغ حجم الإقراض لهذا القطاع (٣,٧٦ مليار دولار) في السنة الماليّة ١٩٩٩ . أي ما يعادل (١٣ في المئة) من مجمل القروض التي قدّمها البنك . وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسهم البنك الدوليّ في العديد من المشاريع المتعلّقة مباشرةً بالعمالة لا سيّما مشروع العمالة الريفيّة في الجزائر . إضافة إلى مجال التدريب المهنيّ (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن) وكان إصلاح " نظام التقاعد " محدوداً في المنطقة . على الرغم من تنامي الوعي بضروراته .

تعليق : بديهيّ أنّ من يقرأ هذا التقرير يدرك أنّ العالم الغنيّ أصبح ينظر إلى مشاكل الفقراء نظرةً مستقلّة جداً . يركّز أسباب المشكلة في البلدان النامية . ويحكم ويفتي على هدي هذه الصورة . ويسوّق العولمة على أساس أنّها مجال للإزدهار ويرى أنّ مخاطرها تعود إلى أسباب تقصيريّة في الدول النامية كما يدين البلدان النامية لأنّها ليست على مستوى الحماية الإجتماعيّة الإقتصاديّة في الغرب . من دون أن يشير إلى أنّ النادي الصناعي يمارس أعتى وسائل الإحتكار العلمي والمعلوماتيّ ويمنع من تدفّق المعلومات والمشاريع والنظريّات التصنيعيّة إلى هذه البلدان . كما يمارس أشدّ عناوين التصفية والإستغلال لهذه البلدان في السوق العالميّة . كلّ هذا بعيداً عن عقود الإستعمار التي نهبت هذه البلدان وأحالتها إلى حطام ، من دون تعويض أو إعتراف بمسؤوليّة أخلاقيّة ... والسؤال : هل يجوز أن يفتيَ بنك على مستوى البنك الدوليّ في قضيّة الشبكات الحمائيّة من دون نظر إلى قضيّة العدالة الإجتماعيّة العالميّة . إنّ هذا التقرير واحد من التقارير التي تكتب بحبر الشركات المتعددة الجنسيات ووكالةً عن " المراكز السياسيّة العليا " في العالم (أمريكا والإتحاد الأوروبي واليابان وكندا وأستراليا ...) لتدين من هم يموتون جوعاً . ولتقنّن هذه العمليّة الجنائزيّة وفق أسلوب إستقلاليّة البنك الدوليّ ، الذي تتحكّم فيه أصوات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ... لكنّ كلّ هذا لا يكفّر خطيئة حكّامنا ونظمنا الإداريّة والسياسيّة التي تعتبر أكبر من فضيحة وأعظم من جريمة إبادة بشريّة لأنّها تساهم في إستمراريّة إستغلالنا وقتلنا وتجويعنا وتبعيّتنا وإستعمارنا وفق أسسٍ ونظمٍ يبتكرها صنّاع سياستنا وإدارتنا ونظمنا بأيديهم ...

إنّ هذا العالم المفتوح والمعولم سلعيّاً ، الذي يقوم على أسسٍ جوهريّةٍ من ذاتيّة السلعة وثقافتها لن ينتظر مجموعة من مؤلّفينا الذين يعيشون وسط سوقٍ من الأموات ليخفّفوا من هول الضجّة التي تثار حول العولمة عبر معادلة تقول : إنّ العولمة نتيجة تكنولوجية وليس نتيجة أيديولوجيّة ... وهذا عين الهزيمة العلميّة ونحن في عالمٍ أصبح فيه للأدوات منطقها وفكرها وعقيدتها وأيديولوجيّتها ، وأصبحت القيم والمفاهيم والأفكار تصنع في مصانع كما تصنع الشوكالا ... العجيب أنّ الأوروبيين يرون في سطوة الأمريكيين ونتائج أدواتهم خاصّة الإعلاميّة صفعةً مخيفةً للثقافة والمفاهيم الأوروبيّة وقد أقاموا ردّاً على ذلك مجموعة من الحواجز الإعلاميّة والتربويّة والفكريّة ، وسياجاً مضادّاً ، حفظاً للأيديولوجيّة الأوروبيّة المدنيّة والقوميّة ...

فهل من الطبيعيّ بعد كلّ ذلك أن يقبل مواطن أو مفكّر من دول العالم النامي بثقافة " عولمة المال " وكسر الحواجز وتحطيم الحدود وفتح باب السيادة على مصراعيه أمام زعامة تكنولوجيا السلع وسطوتها وجبروتها من إنهيارات ثقافية ونفسيّة وإجتماعية وسياسيَة ، وصلت إلى درجةٍ أصبحت نتائج ربحيّة الإنترنت الأمريكيّة تأتي في رتبة الـــ (١٨) بين دول العالم .

لقد توسّعت " ثقافة " عولمة الطرف الآخر إلى درجةٍ بدّدت فيا كلّ حواجز الممانعة ، وأقنعتنا بكلّ شيئٍ حتى بسلعةِ الخمر التي تجتاح بلداننا كواحدةٍ من فنون التطوّر في عمليّة السيطرة على أساليب جنونيّة إختياريّة ، أقنعتنا ببيع مهنة الجسد كوسيلة من أجل الثراء ... ومن المعلوم أنّ مهد " المومسات " وفتيات البغاء إنّما نشأ وتوسّع واجتاح العالم من الشمال الغنيّ واستطاع أن يرصف مجموعة من القنوات التي تسلب من أهل الثراء في الدول النامية أموالهم حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ أكثر زعماء العالم النامي يمتهنّ شراء المتعة الجنسية من عارضات أزياء وشهيرات ومومسات غربيّات ، وبمزايا مالية كبيرة وامتيازات سياحيّة وتجاريّة قياسيّة ، وقد أصبح قطاع البغاء الجنسيّ من أهم القطاعات الإقتصاديّة في النادي الصناعيّ وهو أصبح على قريبٍ

من هذا المنظار في عدّةِ دولٍ نامية ويزحفُ بقوّةٍ إلى عالمنا الجائع ، ففي تاريخ ١ حزيران إلى ٥ منه شهدت برلين الألمانيّة المهرجان الدولي الأوّل للمومسات الذي عُقد بمشاركة آلاف من المومسات المطالبات بالإعتراف بحقّ دولي يقوم على أساس " بيع الجسد كمهنة " من أجل الممارسة الجنسية من دون قيود مثل بيع أيّ سلعة أخرى مع ضمانات قانونيّة وتسويقيّة ! ويهدف هذا المهرجان إلى حصد امتيازات على الصعيد الدولي .

وقد قالت إحدى المشاركات في هذا المهرجان وهي فنلنديّة في الخمسين من عمرها وتدعى كاتي : إنّها تكسب عيشها من خدمة الزبائن عبر الجنس وأنّها تعطي زبائنها أفضل العروض الذي يساعدهم في طرد الأزمات النفسيّة والعاطفيّة ... وتشدّد على أنه ممنوع أن تشعر المومس أنّها غريبة ، ومع أنّ عمل المومسات ليس ممنوعاً في أكثر دول العالم خاصة الغربيّة ، إلا أنّهن يلاقين إعتراضاً حادّاً من الفتيات الغربيّات اللواتي يصفهنّ بالساقطات والسافلات ، بسبب تأثيرهنّ على سلوك العاشق ، مما يساهم في إجهاض العلاقات الغراميّة والشراكة الجنسيّة .

وتريد " كاتي " أن يصل العالم إلى مبدأ دولي يشرّع البغاء كمهنة لها حقّ البيع مع تحفيزات قانونيّة وسوقيّة وتعويضات وضمانات إجتماعيّة ، وهذا ما يأمله المومسات من مهرجان برلين . والمهم كما تقول كاتي : أن يصبح بيع الجسد مهنة مقبولة على مستوىً من اللياقة التي تناسب هذه المهنة وتشجّعها وتطوّرها ... وتصرّ على أنّ هذا الأمر لا يؤثّر على سلوك العاشق وإنّما يمتصّ الأزمات العاطفيّة . وتؤكّد أنّهنّ لا همّ لهنّ سوى بيع البضاعة الجنسيّة وحصد الأثمان . وقد نشأت هذه الحركة في الثاني من حزيران عام ١٩٧٥ مع إحتلال حوالي مئة من المومسات كنيسة في ليون الفرنسيّة بهدف تعريف الناس بأوضاعهنّ المهنيّة المأساويّة كما قلن ، وقالت ماهيدا لاين منظّمة المهرجان : السكّان ومسؤولو الكنيسة دعموهنّ في حركتهنّ وقد انتشرت الحركة إلى مدن فرنسية أخرى وبعد ٢٥ عاماً من هذا التاريخ أرادت المومسات القيام

بحركة مماثلة من خلال إطلاق مهرجان المومسات في كنيسة في برلين مساء الخميس ١ حزيران إلا أنه في اللحظة الأخيرة منعت الأسقفيّة تنظيم التظاهرة داخل الكنيسة فوجدن المتظاهرات أنفسهنّ في الشارع إلا أنّهنّ في حمى القانون ونظّم في المهرجان عدّة محاضرات وورشات عمل وتطبيقات عمليّة من اجل تحسين اداء ممارسة الجنس عبر نصائح ومستجدات ، وأشارت إلى أنّ العمل الجنسي في الثقافة والفنون ودورات كارتيه من شأنِهِ أن يساعد على حسن الاداء الجنسي من اجل كسب الثراء وخدمة الزبائن افضل .

وانتهى المهرجان بمناقشة سياسيّة دُعي إليها نواب من كلّ الاحزاب الالمانيّة ووزير الأسرة الألماني إلا أنّ عدداً من الجمعيات الفرنسيّة المتخصصة بمكافحة البغاء شعرت بالغضب والحرج من هذه سوق البغاء كما وصفتها فقد رأت حركة العشّ و حركة إلغاء البغاء والإباحيّة الفرنسيتان . مشيرةً إلى أنّ هناك مصالح كبيرة وراء الإعتراف بالبغاء " غير المرفوض " وهو يفتح الطريق أمام منح المومسات وضعاً مهنيّاً أفضل ، من شأنه أن يسقط ما تبقى من الحياة الأسريّة ، ويشلّ العلاقات الغراميّة بين العاشقين ، ويساعد على إنتشار الشعور بعدم الأمان العاطفيّ ، لصالح تطوّر البغاء . وتؤكّد هذه الحركات المناهضة للبغاء أنّ شبكات نافذة من السماسرة وراء أسماء وهميّة لجمعيّات تضمّ مومسات تريد " إستغلال " هذا القطاع من أجل التجارة والمال ... وهذا الكلام " دقيق جدّاً " ، ففي آخر إحصاء عن عدد سوق " النخاسة البيضاء " لبيع الفتيات والإتجار بهنّ عبر قطاع الدعارة وصل إلى أكثر من (٤ ملايين إمرأة) عام ٢٠٠٠

وإنتهى المهرجان بتلاوة نتائج التطبيقات الميدانيّة لما مضى وكان أهمها : أنّ المومسات يفتخرن **من أنّ هذه المهنة أصبحت ظاهرة عالميّة** ، وقطاعاً إقتصاديّاً عالميّاً مهمّاً ، وهذا هو بيتُ القصيد . فالعولمة أصبحت فوق كلّ القيم والأفكار والمفاهيم بل فوق الأمن الجنسي والعاطفي وما دلالة أرقام الإيدز المخيفة إلا مؤشّرَ إدانةٍ مريرٍ على

عالمنا الذي أصبح يدور في مجرى مختلف جدّاً ، ومن شأن أيّ ضررٍ في مجتمع ، أن يؤثّر على مناخِ الدول الأخرى ...

عالَمٌ أصبحت فيه قاطرة ماليّة واحدة تجني أكثر ممّا تجني عدّة دول سنويّاً ومن دون مبالغة ، بعيداً عن دول أفريقية المنهارة أصلاً ... وبعيداً عن بيل غيتس الذي جنى في سنةٍ واحدةٍ أكثر من (٦٠ مليار دولار) ففي تاريخ ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠١ جنى عملاق الإتصالات اللاسلكيّة الألمانيّ (دويتشه تليكوم) (٧,٤ مليار يورو) وهو عبارة عن ربحٍ صافٍ خلال عام وهذا ما لا تجنه عدّة دول لاتينيّة أو آسيويّة .

عالَمٌ أصبحت فيه القوّة العاملة هزيلة جدّاً بعد أن سيطرت عليها البطالةُ والآلة لصالح أثرياء قلّة ففي تاريخ ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠١ ذكرت " منظّمةُ العملِ الدوليّةِ " الأمور التالية :

١. إنّ نحو (ثلث القوة العاملة) في العالم التي تضمّ (ثلاثة مليارات شخص) يعاني حاليّاً البطالة الكاملة أو الجزئيّة ويعيش نصفهم تحت خطّ الفقر .
٢. ذكرِ التقرير الذي يقع في (٤٠٠ صفحة) أنّ من يعانون بطالة صريحة ويعيش معظمهم في الدول النامية بلغ عددهم الإجماليّ (١٦٠ مليون شخص) في بداية العام الحاليّ مقابل (١٤٠ مليون شخص) منذ عامين في أعقاب الأزمة الماليّة الآسيويّة .
٣. يعاني (٨٤٠ مليون شخص) الإفتقار إلى عمل كاملٍ أو ثابت أو أنّهم يبحثون عن مزيد من فرص العمل أو يكسبون أقلّ ممّا يكفي لحماية عائلاتهم من الفقر .

عالَمٌ أصبحت فيه المرأة البيضاء والسوداء تباعُ على رؤوس الأشهاد وقرب نصب الحريّة الأمريكيّ في مهدٍ يعتبر سوق البغاء الأوّل عالميّاً ومقصد النخاسة الأعظم في عصرنا الحديث المتطوّر ، فقد نشرت جريدة المستقبل اللبنانيّة تاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١ توثيقاً مختصراً عن أوضاع النساء في العالم ، أنقل منه مجموعة من

المقتطفات بتصرّف : حدّدت الأمم المتحدة هذا العام تاريخ (٢٥ تشرين الثاني يوماً عالميّاً للقضاء على العنف ضدّ المرأة) وذلك للمرّة الأولى منذ تأسيسها ودعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى وضع حدّ للعنف ضدّ المرأة داعياً إلى تحريمه وإقامة أصول تربويّة لتمنعه داخل المنازل والمؤسسات وأماكن العمل والمجتمع ، وتعتبر المرأة الكائن الأكثر تلقّي للعنف ، حيث يمارس الذكور عنفاً حادّاً في حقّها متنوّعاً وتعدّد الأساليب ، وإعتبر أنان أنّ عدم وضع قوانين وإجراءات إصلاح تؤدّي على إعاقة تحقيق العدالة والمساواة والتنمية والسلام وإحترام حقوق الإنسان .

كما إنعقد المنتدى الأوّل الدوليّ لمكافحة العنف ضدّ النساء في أسبانيا في اليوم العالميّ للقضاء على العنف شاركت فيه أكثر من (١٣٠٠ سيّدة من ١١٠ بلدان) وبحث المؤتمرون في أشكال مكافحة العنف المنـــزليّ والختان للمرأة والإغتصاب الذي كان اكثر إثارة والأكثر جرائميّة والذي تمتاز بنسبته العالية الدول الصناعيّة الديمقراطيّة والإستغلال الجنسيّ للنساء والعنف ضدّ النساء وإغتصابهنّ أثناء النـــزعات المسلّحة .

وممّا جاء فيه الأمور التالية :

١. أكّد مركز بحث أسبانيّ أنّ (سيّدةً واحدةً) من بين كلّ (ثلاث نساء) في العالم تتعرّض للعنف الزوجيّ .
٢. إنّ (١٣٠ مليون إمرأة) تعرّضت للختان خصوصاً في أفريقيا .
٣. إنّ (٤ مليون إمرأة) تجبر على ممارسة الدعارة سنويّاً بينهنّ (٥٠٠ ألف إمرأة من الإتحاد الأوروبيّ وحده) .
٤. هناك (٦٠ مليون أنثى) لا يولدن بحكم الإجهاض الإنتقائيّ أو يُقتَلنَ بعيد ولادهنّ لمجرّد كونهنّ إناثاً .
٥. تمثّل النساء أقلّ بقليل من نصف " ضحايا الحروب " بحسب سجلات منظّمة الصحّة العالميّة للعام الماضي بالإضافة إلى اللواتي يقعن ضحايا النـــزاعات الأثنيّة حيث إرتقى الإغتصاب ليصبح من " ضمن الإستراتيجيّة العسكريّة "

ويتراوح عدد النساء اللواتي إغتصبن في رواندا عام ١٩٩٤ بين ٢٥٠ ألف و ٥٠ ألفاً بحسب المنظمات غير الحكوميّة وبين ١٠ آلاف و ٦٠ ألفاً خلال حرب البوسنة والهرسك .

٦. الأكثر مفاجأة أنّ شبكات عالميّة حدّدت سعر الفتاة الشابّة في تجارة الرقيق بـــ (٢٤ دولاراً فقط) .

٧. الإغتصاب وقد اعتبر الأكثر أزمةً وخطورة ونموّاً وهو يتجاوز الميادين المدنيّة إلى السلك العسكري والوظائف الحكوميّة وتعتبر الدول الصناعيّة النادي الذي يحتوي أكبر نسبة عالميّة من جرائم الإغتصاب وتأتي الولايات المتحدة الأمريكيّة أولى دول الإغتصاب في العالم حتى أنّ الرئيس الأمريكيّ نفسه رفعت عليه مجمعة من دعاوى الإغتصاب وهي دعاوى تختلف عن دعوى مونيكا لوينسكي لأنّ ممارسة الإغتصاب تكون بالإكراه ، فالبحريّة الأمريكيّة تعتبر مسرحاً نموذجيّاً لتفشّي ظاهرة الإغتصاب حتى من نساء لذكور وإستغلال الرتبة من أجل تحقيق مآرب جنسيّة وكانت " كلوديا كيندي " وهي جنرال في الجيش الأمريكيّ إدّعت أنّ مسؤولاً عسكريّاً تحرّش بها جنسيّاً ومارسها معها أمور تنافي الحشمة ومن دون رضاها وتعتبر مؤسسة الجيش الأمريكيّ أكبر مؤسسة عالميّة تمارس الإغتصاب بنموّ قياسيّ أمّا ظاهرة ممارسة الجنس أثناء الوظيفة فهي تعتبر أمراً عاديّاً ... وهذا الأمر يشترك فيه الأوروبيّون أيضاً ... كما أنّ قائد القوّة المتعددة الجنسيّات في " تيمور الشرقيّة " كان قد أطلق تحذيراً صارماً ، بعد أن قامت التحالف الغربيّة بـــ " ممارسة الجنس الإغتصابيّ " بصورة واسعة أمّا التحرّش فيعتبر أمراً شائعاً وعاديّاً .

٨. في بريطانيا كشفت عن أرقام أوليّة مبلّغ عنها وهي أنّ (٢٩٥ ألفاً) من الفتيات إغتضبن لعام ٢٠٠٠ أمّا إسرائيل فيعتبر الإغتصاب فيها أكثر نموّاً فقد ألقي القبض على طبيب يستعمل الطبّ كوسيلة إغتصابيّة لفتيات والزوجات

كما أقيل نائب القنصل الإسرائيليّ في ريو دي جنيرو " آرييه شير " من منصبه بعد أن إلتقطت الصحافة البرازيليّة له صوراً مع قاصرات عاريات وهو يمارس " الدعارة " ، كما ثبت على إسحاق موردخاي وزير الدفاع الوزير في حكومة باراك المستقيلة بـــ إغتصاب عدّة من مساعداته وسكرتيراته الخاصّة ومعروف عنه أنّه كثير التحرّش الجنسي وأنّه إستغلّ منصبه الوزاريّ جنسيّاً وبنسبة واسعة .

٩. في كوسوفو مارست القوة المتعددة الجنسيّة الغربيّة أدواراً إغتصابيّة واسعة وإنّ أمريكيّاً إغتصب فتاةً مسلمة في إقليم كوسفو ثمّ قتلها لئلاّ يعلم بالجريمة أحد وقال لصاحبه إنّ القتل لإناس من دول العالم الثالث أمر طبيعيّ وقد كُشفت هذه القضيّة عبر وسائل الإعلام .

١٠. أمّا في تجارة الرقيق فقد سجّلت آخر الأرقام رقماً أوليّاً تجاوز تجارة وبيع (٤ ملايين فتاة) بيضاء ، فيما يسمّى تجارة الرقيق الأبيض الحديثة وقد حدّد بيع الفتاة بـــ (٢٤ دولاراً أمريكيّاً) وأنّ نحو (٥٠٠ ألف إمرأة) في أوروبا يمارسن الدعارة غصباً عن إرادهنّ ويبعن بمزادات علنيّة وروين فتيات نجون من عمليّات الإغتصاب الإستثماري قصصاً خياليّة عجيبة عن تجارة الرقيق وتعتبر سلعة بيع النساء تجارة مربحة جدّاً وهي تنمو بإطّراد ومع أنّها تعتبر غصبيّة إلا أنّ قسماً من النساء أصبحن يقدّمن طلبات من أجل الحصول على المال ولو عن طريق بيعهنّ وتتشكّل مجموعة من المنظمات والمؤسسات تحت عناوين إنتخابات ملكات جمال أو طلب عارضات أزياء أو تمثيل أدوار أو وظائف إداريّة أو سفيرات سياحيّة وغير ذلك من أجل القبض على فتيات وتسفيرهنّ إلى أسواق أوروبا الغربيّة وكندا وأمريكا وأستراليا من اجل إرغامهنّ على الدعارة ... وفي أساليب مهنيّة قاسية عليهنّ ، ووفق مشروع بيع الرغبات ضمن مقاييس من ممارسة الدعارة الإستثماريّة .

والسؤال البسيط الذي يفرض نفسه :

إلى أين العالم يتّجهُ ؟

هل يجوز أن يكونه هذا العالم بهذا الفكر وتلك القيم ؟

وهل يرضى واحدٌ أن يباع أو تباع إبنته أو يباعُ إبنهُ في سوقِ أعضاء البشر في ظلّ بنية سياسيّة قويّة تدعم هذه العصابات وتتّخذ من النادي الصناعي سوقاً وسلعةً لبيع أعضاء البشر وتجارة الدعارة ؟

هذا العالم المخيف الذي أصبح نسخةً طبق الأصل من مهرجانات الروك وبيع المخدرات ، سنُباعُ فيه إن لم نحصّل مجموعة من الشروط الضامنة ، ولن نُعطاها أبداً إن لم نحصل عليها بقوّتنا ... إنّ العالم يتّجه نحو عولمة إنفلاشيّة تكون موسيقى الروك عنوانها العقلانيّ في سوقٍ هائلة من بيع المخدرات وإباحيّة الجنس ... وللأسف أنّ هذا يجري أيضاً في دولٍ تكابدُ جوعاً وموتاً مخيفاً [1] .

---

[1] في تاريخ ١١ كانون ثاني ٢٠٠١ . وبعد تألّق البرازيل لمدّة (١٦ عاماً) على مسرح (الروك) بـ " نسختها " (وودستوك) ، أطلقت مهرجان (ريو الثالث للروك) في أكبر تجمّع موسيقيّ من نوعه في العالم . وتحت شعار " الروك في ريو من أجل عالم أفضل " إنطلق المهرجان بعروضه الشهيرة لفرق مثل (رد هوت تشيلي بيبر) ومغنّيات مثل بريتاني سبيرز . ودعا المنظّمون إلى المهرجان (١٥٩ فرقة) منها (٣٨ جوقة) وقد إجتذاب نحو (١,٥ مليون) متفرّج من البرازيل وخارجها . ويهدف الإحتفال هذا إلى إشباع العالم بالموسيقى كما يقول منظّموه . وكان سجّل المهرجان العالميّ الثاني للروك في " ريو " كانون الثاني من العام ١٩٨٥ رقماً " قياسيّاً " كـ (أكبر) مهرجان " برسم دخوله التاريخ " وقد حضرهُ ١,٨٣ مليون شخص ، بالمقارنة مع (٤٥٠ ألفاً) حضروا مهرجان " وودستوك " في نيويورك عام ١٩٦٩ . وحدّد الرسم بـ (١٨ دولاراً) حتى يكون بمقدور عشّاق هذا النوع من الموسيقى حضور عروض ليوم واحد في مدينة الروك في إحدى ضواحي ريو البعيدة أو شراء تذكرة بمبلغ (١٢٦ دولاراً) لحضور كلّ عروض المهرجان الذي يستمرّ أسبوعاً . وتأهّبت الشرطة البرازيليّة لحفظ الأمن في التجمّع الأكبر ، خاصّة أنّ هذا التجمّع تباعُ فيه المخدّرات وتمارس فيه الدعارة على مستويات غريبة . وتتساهل الشرطة في أمره ، لكنّها تحاول أن تكون النشاطات الإجراميّة أقلّ حدّة ... خاصّة أنّ مهرجانات مثل مهرجان برلين ومهرجانات نيويورك مورست فيها أنواع غريبة وغير مألوفة من الدعارة في الشوارع والساحات العامّة وأمام الحشد الجماهيري الضخم . كما بيعت المخدرات وإستعملت على مستوى واسع جدّاً . وتعتبر المخدّرات الجرم الأكبر والأكثر شيوعاً في العالم . ففي الولايات المتحدة الأمريكيّة يوجد أكثر من (٣ ملايين مدمن على المخدرات) و أكثر من (عشرين مليون متعاط ظرفي للمخدرات) وفي فرنسا ووفقاً لسوفرس فإنّ (فرنسيّاً واحداً من خمس فرنسيين) بين سنّ الثانية عشرة والأربعين يدخّن أو سبق له أن دخّن الحشيش . أمّا البرازيل فإنّ المخدرات تجتاحها بنسبة عالية جدّاً . وتحدّد نسبتها بعض الإحصائيّات بنسبة ما عليه الأمريكيّون ويرون أنّ الأسباب الدافعة إلى تعاطي المخدرات في البرازيل أكبر وأكثر ... –

من هنا يكون علينا واجب التحفّظ ، وأن نعيد نظرتنا إلى مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تساعد على إجتياز هذا الإمتحان الذي أصبح على مستوى من الجبريّة المرعبة بالنسبة لنا ... إنّني أؤمن بتعدّد الثقافات والحضارات ، لكن لن يكون إيماني أبداً في تجاوز الوثيقة النوعيّة لذات النوع البشريّ . إنّ من الخطأ الفادح أن نشرّع سوق العالم أمام السلعة ، بعيداً عن تشريع وثيقة الإنسان النوعيّة الحقوقيّة ...

أنني من الذين يؤكدون القول من أن الله تعالى خلق الناس أمّةً واحدةً من أجل أن يتعارفوا ويتضامنوا ، لا أن يأكل القويّ الضعيف ، ويرث الكلب مئات ملايين الدولارات في مسرحِ جوعِ إبن الإنسان ...

إنّ عالماً من دون حكومة مركزيّة عالميّة تكون فيها الحكومة وفق منطقِ السماء ومبادئه السامية يعني جريمة إنتحاريّة وإبادةً بشريّة هائلة أين منها (١٠٠ مليون) قتلى الحربين العالميّتين في القرن العشرين ... !

إنّنا بحاجة إلى نظرةٍ جديدة عن عالمنا وقيمنا ، نظرة إلى أدواته وأفكارهِ ومفاهيمه ، نظرة إلى أهلهِ والأشياء ... وهو كما ترى عالم خطير ، يقوم على عقليّة نفعيّة ربحيّة ، تعتبر الأولويّة فيه سلعيّة ممّا يسقط كلّ المحظورات ، هذا ما دعا مجموعة من خبراء الغرب عام ١٩٩٨ إلى إعتبار أنّ منظومة القانون بدأت تفقد شروطاً أساسيّة وفعليّة في عمليّة ترويض المجتمع المدنيّ على السلوك الإختياريّ وهذا الفقد المشروعيّ يلازم عمليّة تحوّل الأفكار نحو إباحيّة سلعيّة بكلّ شيئ .

- ويخشى البرازيليّون من مشكلة الإيدز ، خاصّة أنّ عروض التعرّي وممارسة الجنس السريع ، وإقامة شراكة جنسيّة لساعات ، من شأنها أن تنقل العدوى إلى كثيرين في مهرجان كبير مثل هذا ، كما حصل في مهرجان برلين في العام الماضي الذي أسفر عن إصابات بـــ " فيروس " الإيدز ، بنسبة إعتبرت قياسيّة . حتى أنّ دولةً مثل جنوب أفريقيا يعيش فيها (٤,٢ مليون) مصاب بالإيدز . أي أنّ (واحداً من بين كلّ عشرة أشخاص) مصاب مريض بالإيدز أو حامل للفيروس . ويرى المراقبون أنّ الأساليب الإغرائيّة المثيرة لها تأثير كبير على الوقع الجنسي ومحفّزاته ، ممّا يعني أنّ إمكانيّة فعليّة لإصابة أمراض وإنتقالها موجودة فعلاً ... كما تباعُ الخدمات الجنسيّة على نطاق واسع عبر بائعات الهوى والمومسات غير المتدرّبات واللواتي يمارسن خارج نطاق القانون وهنّ نسبة تعتبر أكبر بكثير من نسبة المصرّح عنهنّ قانوناً ... ويقصد الأوروبيّون والأمريكيّون والكنديّون والأستراليّون هذا المهرجان لدواعٍ موسيقيّة وجنسيّة ولتعاطي المخدرات وللترفيه ...

إنّ وضعاً خطيراً يتبدّى في عالمٍ بدأت فيه الإنسيابيّة والإنفلاشيّة تضرب أعمدها في كلّ مسارح العالم وضواحيه من دون ضمانات وفي مسرحٍ فارغٍ من حكومة وأدوات تنفيذ عالميّة والأكثر رعباً أنّ قيم عالمنا ترى في عمليّات الإبادة الإقتصاديّة أمراً بديهيّاً ونموذجاً عاديّاً ولا يحتاج إلى إقرار مجموعة من الضمانات ولو على مستوى ضرائب المبيعات السوقيّة لتلازم عولمة السلعة كضمانة إجتماعيّة ...

ومعنى هذا أنّنا نتّجه إلى محيطٍ ستكشف أرقام السنوات القادمة على أنّه وحشٌ لا يعيش إلا على أضاحي البشر خاصّة أنّ تجارة الموت أصبحت من ضمن السلع التجاريّة التي تساهم في علميّة تعميد الربح التجاري لكبار مُلاّك الثراء من النادي الصناعيّ ...

من هنا تكون الحاجة ضروريّة إلى مواثيق إنسانيّة ومبادئ أخلاقيّة ترى في الإنسانِ بنية ومسؤوليّة لازمة إحقاقاً لمشروع الحياة ، وتحقيقاً لمستوى من التقدّم والتطوّر على مستوى شبكات الأمان والتمتّع بالحياة ومواردها ، وإن إختلفت نسب هذا التمتّع ...

إنّ من هم على كرسيّ الإمارة والحكم ، ويملكون أدوات التأثير ، يرون في مواثيق الإنسان والضمانات الإجتماعيّة ... أمراً مستنكراً وضديّاً يؤثّر على مصالحهم ومنافعهم التي تقوم على أسسٍ من ميولٍ وغرائز من دون حدٍّ أو قيمةٍ أو مفاهيم ، ترى في الإنسان كائناً مقدّساً ...

العولمة وعقلانيّة الإستهلاك

صَاحَبَ العولمة نموذج من دعاية فكريّة تشير إلى أنّ مجموع المستهلكين أصبحوا على قدر كبير من الوعي والإدراك يمكّنهم من التفكير مليّاً في قائمة السوق والإستهلاك ، بحيث يصبح السوق " مقيّداً " أمام العقلانيّة الواعية التي لازمت شخصيّة المستهلك العالمي .

وبمقابل هذه الدعاية السوقيّة كان جماعة من المفكرين العالميين يعلنون موت العقلانيّة السوقيّة والترشيد الإستهلاكيّ ... وبالتالي موت إمكانات ضبط الإدراك والحسّ الذوقيّ بالنسبة للمستهلك ، أمام الدعاية المذهلة ، وذات القدرات التي تتجاوز إمكانات السيطرة أو المجابهة أو العقلانيّة ، التي إستطاعت أن تعطي الناس ذوق الشركات والمؤسسات ، وتفرض عليهم أحاسيس ما شعروا بها لا هم ولا آباؤهم ... حتى في اللون والهيئة والشكل والزمان والمكان والساعة ...

كلٌّ ذلك يأتي في ظلّ صرخةٍ تطوّريّة من قبل الكاتب " فو كوياما " : لقد إنتهى التاريخ ، وأصبحت الذوقيّة ومصانع الإشباع والتطوريّة أساساً لنهاية بنية السعادة المرجوّة ، وأنّ الولايات المتحدة الامريكيّة وما تنتج من حضارة وثقافة وبضاعة هي رأس الهرم في مرجعيّة أهل الدنيا ، مشيراً إلى نهاية أزمة الإنسان والجوع ومشكلة الحاجة الذاتيّة والمجتمعيّة ، في ظلّ بناء مجتمع مؤسسة الضمانات ...

وكتب آخرون : إنّ مجتمع الإنسان خرج من إطار الإنتاج المتدنّي وتغلّب على معطيات الناموس الطبيعي ، وأنتج ما يطعم البشريّة مئات المرات ، وانتهت أزمة تشاؤم مالتوس ، وأصبح المجتمع العالمي مجتمعاً إستهلاكيّاً إلى حدّ الإفراط ، وأنّ هذا الإستهلاك ليس وهميّاً ، إنما يخرج من منابت عقلانيّة الحاجة وتطوريّة المجتمع المدني .

وركّز العولميّون في رسمهم العالمي هذا لمنظورهم في تصورّ المجتمع الإستهلاكي على معطيات قانونيّة أهمّها :

١. المجتمع المدني ، لا يمكن أن تتم معطياته الحضاريّة ، إلا إذا إمتلك الأسباب التي تمكّنه من السيطرة النسبيّة ، وبدرجة كبيرة ، على ناموس تقاطع علاقة الإنسان بالكون بهدف تطويع الناموس الطبيعي للمنفعة والفائدة وإشباع الرغبات ، لكنّ تقسيم الثروة أو إعادة توزيع جزءٍ منها ، يجب أن يخضع لأسسٍ تقوم على مبدأ إقرار التراكم الذاتي وسيادة الأفراد على أموالهم كقاعدة عريضة ، والضريبة إستثناء جدّاً ، خاصّةً لما يتعلّق بالوضعيّة الإجتماعيّة .

٢. إنّ تكامل الإنسان هذا يعني مرحلة من تطوير النفعيّة العامة التي تسير وتنمو معه على نسق من مجريات الكون المستمرّة ، مما يعني أنّ معادلة تحكم على معطيات الإنسان هي : إنّ إستمرار الحاجة ، يعني بالتلازم إستمرار سعي الإنسان لكشف الأسباب التي تمكّنه من الإشباع أكثر ، لأن الإنسان يجب أن يكون مستهلكاً بمستوى يتناسب والحاجات المتطورة .

٣. إنّ إستهلاك التكنولوجيا ومعطيات نتائج الناموس الطبيعي تعتبر أمراً ضرورياً لمسايرة العصر ، والإستمرار بفاعليّة حقيقيّة مع مسيرة التطور ثمّ إنّ الجماعات البعيدة عن إستهلاك التكنولوجيا والتي لا تتمكّن من الوصول إلى سلعها ، لا يمكن لها أن تنخرط ضمن الإطار الواسع الذي وصلت اليه نتائج التكنولوجيا ، فمن لم يحصل على طائرة ، لا يمكنه أن ينظر إلى مفهوم الزمان والمكان كما ينظر إليه المجتمع الذي تتكاثر فيه هذه السلعة التكنولوجيّة .

٤. يجب أن يكون الإستهلاك ضمن إطار تطويري من خلال رصد الأموال لشراء السلع وفق نموذج من تخصصيّة العمل بين الدول والوحدات الماليّة .

٥. يجب تشريع قانون دولي لحماية الملكيّة الفكرية والأدبيّة والفنيّة ، كما يجب أن يحدد عقاب قاسٍ جدّاً لمن يخرق هذه القاعدة .

٦. يجب أن تتهاوى النظم الجمركيّة وحواجزها وتتساقط كلّ عناوين الدعم للسلعة والأشخاص من قبل الدول بهدف خلق نوع من المنافسات السوقيّة التي تساهم مباشرة في إعطاء المستهلك نوعاً كبيراً من تعددية السلعة التي من شأنها اشباع رغبات وسدّ حاجات المستهلك .

٧. الاعتماد على قانون السوق على أساس أنّه يمثّل الطريقة الطبيعيّة لإنتاج وصناعة العدالة الاجتماعيّة ، من دون تدخّل نظم الإجتماع السياسي لتكبيل وخلق قيود أمام هذا السوق المنتج طبيعيّاً .

٨. تعميم السلعة عالميّاً ، بحيث تتساقط أمام هويّتها كلّ معالم الجنسيّات السياسيّة والحواجز الجمركيّة والطبيعيّة وإعلانها " سلعة عالميّة بتجرّد " ويلازم السلعة إعلان رأس المال أيضاً عالميّاً ، بحيث تكون له الحريّة بالإنتاج والتسويق من دون قيد من هذه الجهة .

٩. ابقاء نظم القوانين التي تحكم الأشخاص من جهة تعددية الأنظمة السياسيّة وبالتالي عدم إستفادة الأشخاص من نظام عولمة السلعة ورأس المال ، إلا بمقدار ما يتناسب مع مورد الإتجار العالمي ، بحيث تكون الفائدة القصوى للتجار وأصحاب رؤوس الأموال أو السلوكيّات الإقتصاديّة كـ (السياحة مثلاً) وإعتبار الأشخاص مواطنين وفق رزنامة التعدديّة السياسيّة ، لا بشر من دون حدود ، وذلك بهدف ضبط الإجتماع السياسي من خلال تعددية الجنسية المدنيّة ، مع تغيير نسبي في توصيف الأفراد فالشخص الطبيعي يخضع لنظم القيد عبر الجنسية التابعة للوحدات السياسيّة إلا أنه يستطيع أن يتخلّص نسبيّاً من هذا القيد من خلال تلبّسه بوصف أنه سائح أو تاجر أو صاحب رأسمال أو مشترٍ أو غيره من العناوين الإستهلاكيّة لأن مجتمع السلعة وعولمة

المال ، يقوم على فلسفة الإستهلاك وما يلازمه يمكن له أن يستفيد من هذا القانون وتلك النظم .

١٠. يجب أن يصحب هذه القيم المبدئيّة مجموعة من قواعد ومفاهيم لا يكون من شأنها التأثير السلبي أو خلق نمطيّة عاطفيّة تتأثّر بموت أو إبادة بشريّة . وذلك لأنّ النموّ الإقتصاديّ له الأولويّة والقيادة والزعامة وحكومة النظم تقوم على أسسٍ من الجبروت لا العاطفة ... ومن الطبيعي أن تكون كلّ المبادئ تحت هذا السقف : تحديد نظم متحرّكة للتجارة العالمية وتحطيم الحواجز ، وأن تكون السلعة عالميّة ، والمواطن يكون قطريّاً قوميّاً ، وان الغاية هي الإستهلاك وأنّ النفعيّة هي الأصل ، وأنّ توزيع القيم المالية تضرّ بمعاني التوسّع الإقتصادي والنموّ ، وأنّ الضبط لمعنى العدالة يجب أن يكون طبيعيّاً ما أمكن ، وبعيداً عن معاني عبثيّة الوضعيّة الإعتباريّة القانونيّة ، وأنّ الإستهلاك يجب أن يكون ضمن حدود من يستطيع شراء السلعة ، ووجوب السعي لتحديد النسل ، حتى لا يكون الوافدون مشكلةً أمام جماليّة معاني العيش الطبيعي عند أهل الثراء .

لقد شرط العولميّون مواثيق تتعدّد على أسسٍ مبدئيّة أهمّها أنّ السلعة يجب أن تكون واحدة ، وأنّ الهويّة الأساسيّة يجب أن تكون للتسويق والإستهلاك ، وإن توقّف الإستهلاك توقّف النمو وتساقطت الأحلام الإقتصاديّة ... إنّ مَن يقرأ المنشورات الأسبوعيّة التي تتحدّث عن عوائق الصحّة الإقتصاديّة العالميّة يدرك أن عمدة استراتيجيّة صناعة التسويق تقوم على أساس قياس الإستهلاك الشعبي العالمي ، والعجب من كلّ ذلك أنّنا ما زلنا نعيش أزمة الإنحرافات الفكريّة والتشويهات التقريريّة في رسم نتيجة الأزمة للإبادة التي يصنعها الإنسان ، لردّها إلى الطبيعة كـ " مجرم " من الطراز الأوّل والأساسيّ ، والمسؤول عن كلّ شيئ .

في مثال بديهيّ لمعاني المسخ والخداع أشير إلى أنّه بتاريخ ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠ أفاد تقرير نشره مجموعة من الباحثين الأمريكيين أنّ عدد سكّان العالم قد يناهز

ألـــ ٩ مليار نسمة خلال ٥٠ عاماً وأنّ هذه الزيادة ستقلّل من الموارد العالميّة وتضاعف من حدّة أزمة الفقر وأضافت المجموعة المستقلّة التي تتخذ من واشنطن مقرّاً لها أنّ النسبة المرتفعة للولادات في الدول النامية تؤدّي إلى زيادة سكان العالم على الرغم مما يحصده مرض " الإيدز " من وفيّات ورغم الجهود المبذولة لتقليص النمو السكاني وكان عدد سكّان العالم قد تخطّى عتبة الستّة مليارات نسمة وذلك في شهر تشرين الاوّل عام ١٩٩٩ .

لاحظ : يركّز التقرير على أزمة تتعلّق بالموارد الطبيعيّة مع أنّ إجماع الخبراء الإقتصاديين أكد أنّ فكرة الندرة في الموارد هذه تعتبر من مهاوي الزمن القديم ، وأنّ فكرة الأمن الغذائي تعتبر من القوانين ذات المناعة الخارقة التي لا تتأثّر أبداً بمشكلة العدد البشري خاصّة بعد الإكتشافات البشريّة الهائلة على مستوى الأمن الغذائيّ ، إضافة إلى مجموعة من تطويرات إكتشافيّة ثوريّة ففي تاريخ ٣١ كانون ثاني ٢٠٠١ أعلن مسؤولو منظّمة الأغذيةِ والزراعةِ التابعة للأمم المتّحدةِ " الفاو " أنّ " الخريطة الجينيّة " لـــ " الأرز " والتي أعلنتها شركتا (سينجينتا أيه جي وميرياد جينيكس) هي أداة حيويّة في زيادة الإنتاج وتخفيف حدّة الجوع في العالم إلى نسب مذهلة . وقال خبراء الفاو : إنّ هذا الإنجاز سيكون له أهميّة حيويّة أيضاً في زيادة الإنتاجيّة والقيمة الغذائيّة للأرز . وهو الطعام الأساسيّ لما يزيد على نصف سكّان العالم وسيؤدّي هذا الإنجاز إلى إنتاج محاصيل أقوى وأكثر " قدرة " على مقاومة الأمراض .. لكنّ المشكلة كما يعترف فيها خبراء الفاو ما زالت تتمحور حول رفض الإلتزام بتوزيعٍ قريبٍ من العدالةِ من قبلِ العمالقةِ في هذا العالِم ..

هكذا روّض الغربيّون الشعب المسكين في عالمنا الثالث من خلال تقارير تشير إلى أزمة جوع تطيح بالبشريّة أو بنسبة هامّة منها ، وقد قيل نفس هذا الكلام لهذه الدول منذ أكثر من ٢٠٠ عاماً ، والغاية منه خلق مجتمع دولي غير ملوّث بفقراء

كثيرين في عالمنا يكونون موضعاً لتقديم المساعدات مجّاناً كما أشار تقرير الرابطة الإجتماعيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة عام ١٩٩٩ .

ومع أنّ المجتمع الغربي لا مشكلة لدية بالنسبة إلى الزيادات الوافدة من فصيل الحيوانات لأنه أعدّ للكلاب الحضاريّة مجمّعات من جمعيات الرفق بالحيوانات الا انّه يرى مشكلة حقيقيّة من الزيادات الوافدة إلى كوكب الأرض من البشر لأن من شأنها زيادة الضرائب الوطنيّة على السلع والمداخيل ورؤوس أموال الأغنياء لصالح المعوزين والفقراء مما يؤثر على نتائج الربحيّة العامة .

إلى درجة طوّر مفهوم نادي الرفاهيّة من النظرة إلى الكلاب في كلّ شيئٍ ، من دون أن سصاحب هذا ١ من مائة ف نظرته إلى الإنسان ، لقد أصبح الكلب والقطّ والقرد رمز الرفق والتطوّر في الشخصيّة الخلاّبة ، بل أصبح الكلب علامة الصداقة ومحو الذعر الفردي كما أعلن الرئيس الأمريكي كلنتون ، ما أدخل " ثقافة الكلاب إلى عمق المعاني الساسيّة ، فأصبح من اللازم الحضاري أن نرى زعيم الولايات المتحدة الأمريكية يصحب كلبه معهُ في رحلةٍ داخل أو خارج الولايات المتحدة ويدخله أمامهُ إلى الطائرة ويطير بهِ إلى الدول الأوروبية والصين واليابان وروسيا وغيرها وكأنه من أعمدة النظم الجماليّة في تشكيلة العلاقات البشريّة .

وبذلك أصبح للكلبِ معنى إسميّاً رمزيّاً في الثقافة الدوليّة ، فعلى سبيلِ المثال بتاريخ ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠ ذكرت الصحف الكوريّة أنّ الرئيس الكوري الجنوبي كيم داي دونغ أهدى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ايل **كلبين من فصيلة كورية المعروفة بولائها الشديد لأصحابها ، وتبادلا هديّة الكلاب .**

ويراد من هذا التبادل للكلاب الدلالة على فتح باب صداقة إن أمكن بين الدولتين اللدودتين بعد حرب شرسة أودت بحياة الملايين وتدخّلت فيها الصين وما تبعها والولايات المتحدة والأوروبيّون ، وظلّت مستعرة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٣ ...

وقياساً على خريطة التطوّر في الفهم الحقوقي للحيوان ، ليس من الجائز أبداً الإعتراض على المنح الماليّة والتقديمات السنويّة من أجل الرفق بالحيوانات حتى أنّ حوتاً واحداً كلّف إنقاذه ملايين الدولارات ضماناً لرفقٍ متطوّر جدّاً ، أمّا أزمة الإبادة والجوع والحاجة والإحتكار السوقيّ وسياسة العقوبات الإقتصاديّة فهي فنّ ثقافي قانوني لتطويع الأنظمة من أجل بداية فجر جديد على أسسٍ ديمقراطيّة .

كلّ ذلك يتجسّد في عالمنا ، وواقعِ جوعِنا ، وبؤسِ أمّةٍ واسعة من أبناءِ النوعِ الواحدِ ، في نفس الصفّ من الوجودِ الطبيعي لجماعة الأخلاقيين أمال مادونا التي تنفق على كلبِها ما لا تنفقه دولة أفريقيّة فقيرة على شعبِها ..

وفي نفس الوقت الذي ينشغل فيه العالم الثالث بدفنٍ يوميّ لموتاه وجوعاهُ ومرضاه ، فإنّ العالم المرفّه المتخم بالغنى مشغول إلى حدّ الإغراق بعدٍّ وافديهِ من أهلِ الغنى والتراكمِ المالي والإنفاقاتِ الواسعة على الحيوانِ والمواطنِ .. ففي تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠ صنّف تقرير البنك الدولي مجموعة دول أفضل دخل عالمي في النسبة ورتّب تعدادهم فاحتلّت اللوكسمبورغ وليختنشتاين رأس القائمة بدخل فردي بلغ ٤٥١٠٠ دولار تليها ثالثة سويسرا ٣٩٩٨٠ دولار واليابان والولايات المتحدة وألمانيا وقد حلّت سابعة وعاشرة وثالثة عشرة بدخل فردي بلغ على التوالي : ٣٢٣٥٠ دولار ٢٩٢٤٠ دولار ٢٦٥٧٠ دولار ... **وفي ذيل اللائحة قبعت سيراليون والكونغو الديمقراطيّة واثيوبيا . وجاء ترتيب هذه الدول : ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على التوالي بدخل سنوي فردي بلغ : ١٤٠ دولار و ١١٠ دولار و ١٠٠ دولار كدخل للفرد في السنة ... !!!**

وعلى الخريطة السوقيّة فإنّ العالم يتعامل مع ذوي الدخل لا مع الجوعى ، لما لهم من قيمة إقتصاديّة سوقيّة إستهلاكيّة . من هنا يتعامل العالم مع الكلب غونتر الرابع بأهميّة واحترام أكثر ممّا يتعامل مع سكّان الجوعى والفقراء ، ففي وقت سجّل فيه التقرير دخلاً سنويّاً أقلّ من ١٠٠ دولار في عدّة دول أفريقيّة ، فإنّ التقارير سجّلت

ثروة بما يقارب ربع مليار دولار للكلب غونتر الرابع .. ! وكما ترى ، ففي هذا العالم سيكون من يحصد المال سيّد القيم وعنوان التطوّر والشخصيّة النموذجيّة بكلّ شيئ حتى بالدعارة المأجورة ، فقد أشارت نشرة حديثة بتاريخ ٣ حزيران عام ٢٠٠٠ إلى أنّ مومسات الولايات المتحدة الأمريكيّة يجنون أكبر نسبة دخل وأنّهم الأقدر في مجال جذب المال ، وأنّهم الأكثر تأثيراً في ميولٍ جماليّة وسلوكيّة ، وانهم قادرون على رفد حلقة استثماريّة تتجاوز موازنة عدّة من الدول ، في وقت لا يعرف أكثر أطفال أفريقيا الأكثر فقراً كيف يكتبون إسمهم ...!

كلّ ذلك في سماء وارض عمالقة التراكم والثراء الذي تنوء منه الأرض ، طبقةٌ تموت من تخمتِها وأمّةٌ تتمزّقُ أشلاءً من جوعِها ووجعِها ، ففي تاريخ ٩ حزيران عام ٢٠٠٠ أعلن اتحاد المعلمين في كينيا قلقه البالغ من ترك التلاميذ للمدرسة نهائيّاً مما يؤدي إلى إغلاق المدارس نهائيّاً وذلك بسبب تفرّغ التلاميذ مع آبائهم للبحث عن الغذاء والماء والمرعى بسبب المجاعة التي تجتاح أجزاء كبيرة من كينيا ، وفي بعض المقاطعات مثل مقاطعة ناروك وصلت أرقام التلاميذ الذين تركوا المدرسة إلى درجات قياسيّة ، حتى أنّه يمكن أن تغلق كلّ المدارس هناك ، وقد ناشد اتحاد المعلمين الكيني الحكومة الكينيّة العودة إلى نظام تقديم الوجبات الغذائيّة للطلبة في المدارس لتشجيعهم على استئناف الدراسة وبتاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٠ ناشد الرئيس الكيني دانيال آراب مولي المجتمع الدولي والهيئات الإنسانيّة تقديم معونات غذائيّة عاجلة لإنقاذ نحو ٢٣ مليون مواطن كيني يتعرضون للموت بسبب انتشار المجاعة ... ولا يحتاج التلامذة الكينيّون إلى أكثر من عشر ما يملك الكلب الأغنى في العالم غونتر الرابع .

لكنّ شيئاً من هذا لم يحصل ، ولن يحصل ، لأنّ الفقر عنوانٌ تراثي من مجموعِ أقلامِ هؤلاء العمالقة الذين يرون فيه رمزاً تشكيليّاً لبناءِ الصورة الكاملة من عالمنا ..

إنّ مناهضي العولمة أدركوا مدى النـــزعة الفرديّة التي تقوم على أسسٍ من خلق مجتمع إستهلاكيّ يكون فيه أرباب المال أعداءً شرسين للقطاع الإجتماعيّ وكبار

السنّ وفقراء العالم ولن يسمحوا بتمرير مقطوعات أو ضرائب سوقيّة تقرّ على مستوى سوق العالم .

وبكلمة :

العولمة دعوة إلى فتح الأسواق من أجل الإستهلاك من دون إعطاء مجال لخلق ضوابط آمنة ، إنّها عولمة للمال والثراء والسلع يكون فيها الإشباع للرغبات والميول الإصطناعيّة والطبيعيّة لمن يملك مالاً فقط ، ويكون ركب التسويق معتمداً على قبضة فنّ الدعاية الساحرة المذهلة ، ومن توابع هذا التشريع لازم أساسيّ ، هو تدمير قاسٍ للسلعة الوطنيّة العاجزة عن الصمود فضلاً عن المصادمة أو الممانعة .

وسيكون المال عنوانَ كلّ شيئ ، وميزاناً لكلّ شيئ ، بعيداً عن قيم الحقائق والأشياء أو منظومة حقوق الإنسان ... إلى درجة تقلب فيها عولمة " الثراء والمال " حقائق الأشياء ، وقيمها ونمط التعامل معها . حتى وإن كانت من عمق تاريخ الممارسة البشريّة ، لأن عماد الأشياء في سوقيّته وماليته .

وهذه الحرب ستكون شموليّة ، حتى على نمط سوقيّة التاريخ والأحداث من أجل إشباع جبروت المنتصر في أدمغة العالم ، ولو عبر الشاشة والسينما ، وتكفي الأفلام الأمريكيّة لتسجّل نصراً تلو النصر في نفوس البشر على حساب تراكم من الهزيمة الذاتيّة لشعوب أهل العالم ، تكون معبراً إلى سوق سلعهم ، والتعامل مع سلعهم على أنّها " سلع المنتصر " وأنّها الأفضل عالميّاً ، وهذا ما يشعر به المهزومون عادةً ...

من هنا سيكون التاريخ وإعادة تصويره من ضمن الحلبات المهمّة في عمليّة تجاريّة حضاريّة إستعلائيّة وستكون الشاشة واحدةً من أهم ميادين الصراع والمنافسة ومن الطبيعيّ أن تكون الغاية إستهلاكيّة تجاريّة تتعلّق بسوق السلع حتى أنّه في تاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٠ أشارت رويترز إلى أنّ البريطانيّين يشعرون بإستياء بالغ من الإعلام الأمريكي الذي يشوّه حقائق التاريخ . ويتساءل البريطانيون : هل كانت الحرب العالميّة الثانية حرباً أمريكيّة ؟!!

وتتهم بريطانيا هوليوود بتزييف صارخ وفاضح لتاريخ الحرب العالميّة الثانية حتى يبدو الأمريكيون عبر الأفلام الأمريكيّة التي غزت العالم ، أنهم الأبطال الوحيدون الذين حققوا النصر للحلفاء وهزموا النازيّة ونظراً إلى أنّ المشاهدين الكثيرين من الجيل الجديد يتقبّلون هذه الأفلام كحقائق ، فإنّ أكاديميين وسياسيين يخشون أن يشوّه الخيال الروائي " وقائع ثابتة " .

وقالت أستاذة التاريخ في كليّة " مانشستر الجامعيّة " جوديت ماكينلي : حتى الطلاب يفضّلون مشاهدة الأفلام على تصفّح الكتب الدراسيّة ، من دون أن يدركوا أن المخرجين يشوّهون الحقائق ويزوّرونها . وقالت في حديث مع صحيفة صنداي تايمز التي ناقشت هذه الظاهرة تحت عنوان : هوليوود وأكاذيب لعينة : إنّ هوليوود لها تأثير قويّ على الشباب ، وتجادل هوليوود بأن أفلاماً عن قصص الحرب جيّدة يمثّلها نجوم كبار تدرّ إيرادات ضخمة .

ويعتقد أستاذ التاريخ الحديث في كليّة " ويلز الجامعيّة " وليام روبنشتاين : أنّها حيلة متعمّدة . وقال : تبذل مؤسسة هوليوود الليبراليّة كل ما في وسعها لتشويه الماضي الغربي الإستعماري ربما لأنّ الامريكيين تأخروا في التقاط الغنائم .

والآن تشترك الحكومة البريطانيّة في المعركة ويعترف وزير الثقافة كريس سميث الذي يحرص على الحفاظ على صورة بريطانيا التقليديّة بأنه تضايق من ظاهرة اعادة كتابة تاريخ الحرب في هوليوود كما أثار إستياء سميث الذي يحاول إقناع المخرجين بتمييز مثل هذه الأعمال بأنها خياليّة ، وعلّق على فيلم (يو ٥٧١) بطولة هارفي كاتيل وقال : إخراج فيلم يدّعي أنّ الأمريكيين قاموا بكلّ شيئ يثير الإنزعاج الشديد ، ويجب اظهار الحقائق كما هي ، وعندما يقوم أناس بتلوين أحداث تاريخيّة يجب أن يعلنوا ذلك بصراحة ...

وقريباً يحتدم إستياء البريطانيين بفيلم " قصّة كولديتز " ويقول كينيث لوكوود من جمعيّة كولديتز : إنّ هذا الفيلم سيكون أضحوكة إذا أظهر طوم كروز يقود فريقاً

للهروب من معتقل كولديتز الألماني **ولكن المشكلة أنّ الناس تخلط بسرعة بين الافلام والتاريخ** ومن الواضح أنّهم يريدون أن يحصلوا على الأموال بطريقة تفيد الأمريكيين تاريخاً جيداً في الحرب العالمية الثانية ، وتساعدهم في إظهار شخصيتهم العالميّة ...

لاحظ مدى تشابك السوق والإستهلاك وطلب تراكم الثراء وفق أسسٍ حتى لم تراعِ تاريخ من هم قادوا الحرب ، وهذا واحدٌ من المؤشّرات التي لا نهاية لها في دلالتها على أنّ الهدف الأساسي من عولمة الثراء والمال هو توسيع إطار المبادلات إلى ما وراء الحدود من دون عائق أمام السلعة بعيداً عن نظم ذات القيم الإجتماعيّة أو التاريخيّة أو الإخلاقيّة أو الإنسانيّة ، بحيث ممنوع أن يعيق التراكم والثراء أيّ قيدٍ ويجب أن يكون كلّ شيئٍ سلعة ما دام أنّه يحصد أموالاً ...

إنّ الإستهلاك أمرٌ ضروريّ ، لكنّ الترشيد أمر أهمّ من كلّ لك ، لأنّه يحدّد الجهات والقيم ، فلا يكون الإنسان نفسه أو أعضاءه من ضمن السلع التجاريّة والسوقيّة ، هذا ما يسعى إليه مناهضو العولمة ويرون أنّ مثل هذه التشاريع تساعد على حقيقة مهمّة من العدالة الإجتماعيّة والإنسانيّة ...

إنّ من أهم الشروط المطلوبة لعدالة تعترف بالإنسان أوّلاً ، أن نعترف به إقتصاديّاً وأن يكون وجوده مبرّراً وشرطاً للحصول على ما يضمن حقّ الحياة عمليّاً وهذا يكمن في قاعدة كان قد أشار إليها الإسلام منذ ١٤٠٠ سنة .

إنّ منطق الإسلام في هذا المجال ، يقوم على أسسٍ منها : إنّ ربط قيم عولمة التجارة والإقتصاد بقيم الإنسان أوّلاً وحقّ وجودهِ وإستمرار وجوده وضرورة الحصول على حاجاته الإجتماعيّة والروحيّة أمرٌ ضروريّ لا يمكن تجاوزه ... لقد قرن الله بين الصلاة والزكاة وجعل بيت المال ضمانةَ المحتاج ، وذمّ الفقر وحدّده بتوصيفاتٍ منها : أنه نتيجة المسلكيّة البشريّة ، وأنّه ليس صياغةً من مواثيق الناموس الطبيعي . وردّ الله تعالى الأزمة إلى الإنسان ، وليس إلى الطبيعية وهذا ما أثبتته تقارير العالم الرسميّة والخاصة ، من أنّ الفقر هو بشريّ وبأسباب بشريّة وأنه عنوان من عناوين الإنحراف

البشري عن قواعد التضامن بين النوع الواحد المخلوق من الله سبحانه وتعالى . وأنّ الطبيعة معطاء كبير وواسع ، إلا أنّ نظم توزيع الإنسان ضمن كيانات سياسيّة وقواعد مواطنيّة ، وخلق حواجز على أسسٍ سياسيّة . وممانعة في إرساء المسؤوليّة على مستوى من شروط بشريّة لا سياسيّة ، هي التي خلقت طفرة كبيرة بين الطبقات الإجتماعيّة ، إلى درجة يكون فيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يجني فيها فقط صاحب مايكروسوفت بيل غيتس ٦٠ مليار في عام واحد موفّق جدّاً وأكثر إحتكاريّ للمعلوماتيّة وبرمجتها . في لحظةٍ أكّدت المحكمة القضائيّة الأمريكيّة أنّه يتهن الإحتكار بأساليب خطيرة جدّاً حتى داخلِ الولايات المتّحدة . في وقت يكون فيه داخل الولايات المتحدة حوالي ألـــ (٢٥ مليون شخص) تحت خطّ الفقر .

إنّ في قراءة مواثيق الإسلام تبدأ في تأصيل فكرة الوحدة البشريّة ويعلن أنّ الكرامة أوّلاً هي لبني آدم ، وأنّ الأصل هو حرمة قتل أيّ فرد ، وأنّ قتل الأفراد لا يجوز إيجاباً ، أو سلباً عبر الإمتناع عن تقديم المساعدة ، وأنّ إنقاذ الأفراد والجماعات حكمٌ واجب لا يجوز التنازل عنه لا في المجال الإقتصاديّ ولا غيره ... وأنّ الأرض بما فيها إنّما هي ملك نوعيّ للنوع البشريّ ، مع إقرار مبدأ الملكيّة الفرديّة وجواز التراكم الشخصيّ وحقّ الإستغلال والإنتاج والتجارة الفرديّة والشخصيّة ... لكنّ ذلك ممنوع بتاتاً على مستوى الإحتكار أو منع تقديم المساعدة إلى المحتاجين ، ببعد النظر عن لونهم أو لغتهم أو عرقهم أو إختلافهم الحضاريّ ... ثمّ إنّ الإسلام يرى أنّ الأصل في المسؤوليّة يقوم على أسسٍ إنسانيّة . على قاعدة (إمّا أخٌ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) كما يقول الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام . وكما ترى فإنّ هذه المبادئ جزء ممّا أقرّه الإسلام . وهي مطلب ضروري يردّده المناهضون للعولمة في كلّ تظاهرةٍ وبيان ... وقد ردّدها المناهضون في سياتل ودافوس وأستراليا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من نوادي العالم الصناعيّ ...

وللتذكير أشير إلى أنّ مشكلتنا مع العولمة هي مشكلة مركز إدارتها الفكريّ (المفاهيم والأفكار والقيم التي تعتبر الأولويّة سلعيّة لا إنسانيّة) .

إنّ عالم الرأسماليّة يريد أن يطير بسلعته فوق الضمانات الاجتماعيّة . إنّه يريد أن يؤسس لسوق إسقاط وتدمير الحواجز في شتّى المجالات المالية والنقديّة والسلعيّة ، وطبيعيّ أنّ العاطفة يجب أن تكون منـــزوعة ، عالمٌ يكون قائماً على مقامرة نفسيّة تدفقيّة من نوعٍ آخر ، ويشير موريس آليس (الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد) ومعتمداً على بيانات بنك التسويات العالميّة إلى أنّ " التدفّقات الماليّة " عبر البورصة والمضاربة ، التي تعتبر عمليّة ماليّة تقوم على أساس إستغلال تقلّبات السوق (أسعار الأسهم والبضائع) لتحقيق الربح ، هذه التدفقات الماليّة ترتفع وسطيّاً إلى " ألف ومئة مليار دولار " في اليوم الواحد . أي ما يفوقُ " أربعين مرّة " التدفقات الماليّة المتعلّقة بـــ " التسويات التجاريّة " .

إنّ العقل الذي يسيطر اليوم على القاطرات التي تجوب العالم هو ذلك العقل الذي كتب وثائقه التخطيطيّة لتكون بمثابة الربّ الذي تجب طاعته . فقبل بداية الحرب الكوريّة بقليل أعدّت في العام ١٩٥٠ الوثيقة التي تحدّدُ الخطّ السياسيّ للولايات المتحدة وهي مذكّرة مجلس الأمن الوطنيّ ٦٨ المحرّرة من قبل بول نيتز الذي حلّ محلّ جورج كنعان ، على رأس هيئة تخطيط الدولة . بعدما أُبعد جورج لأنّ السلطة إعتبرته من الحمائم " متساهلاً " ، وقد كتب في العام ١٩٤٨ : إنّنا نملك نحو (٥٠ في المئة) من الثروات العالميّة ، ولكنّنا (٦,٣ في المئة) فقط من سكّان العالم ، وفي هذا الوضع لا يمكنُ إلا أن نكون هدفاً للحسد والنقمة . فمهمّتنا الحقيقيّة في المرحلة القادمة هي تنمية " نظام من العلاقات " يتيح لنا المحافظة على هذا الوضع من عدمِ المساواة ، دون أن نعرّض أمّتنا للخطر الوطنيّ ولتحقيق ذلك يجب أن نتخلّص من كلّ " **رقّة عاطفيّة** " ونتوقّف عن أحلام اليقظةِ ، ونركّز في كلّ مكان إنتباهنا على أهدافنا الوطنيّة المباشرة ، دون أن ننخدع ، فلا يمكن أن نسمح حاليّاً لأنفسنا بترف الإيثار أو الإحسان على

النطاق العالميّ ، ويجب أن نكفَّ عن الحديث حول أهداف مبهمة ، وهي أهداف غير قابلة للتحقيق ، فيما يتعلّق بالشرق الأقصى ، مثل حقوق الإنسان ، ورفع مستوى الحياة وتعميم الديمقراطيّة واليوم الذي يجب علينا فيه أن نتصرّف وفقاً لمعايير القوّة ليس بعيداً ومن الأفضل لنا عنده أن نبعد عن أنفسنا مضايقات الشعارات المثاليّة . (سياسة الدراسات والتخطيط ٢٣ شباط عام ١٩٤٨) .

ضمن هذا الفهم ، سيكون الصراع بمعناه الإجتماعي ، المحكوم بأسسٍ متينة من عناوين التراكم الذاتي المدفوع بثقافة الرأسماليّة ، سيكون للقوى العملاقة حضورها ووجودها مع كافّة نماذج التطوير المحوري للعمل المالي النقدي وغيرِه .. هذا ما يعبّر عن حجمِ التطوير في ميادين التنافس بعالم البورصة الدوليّة ، فقد أعلنت الصحف عن توسيع إطار التكتلات النقديّة والسهميّة على أساس قطبين من أجل إدارة صراع الأسهم على مدار ٢٤ ساعة فقد كتبت جريدة المستقبل اللبنانيّة تاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٠ خبر " **تحالف عشر اسواق مال لإقامة سوق عالميّة للأسهم** " .

فقد إكتسب مفهوم التعامل بالأسهمِ على مدار الساعات ألـــ٢٤ بعداً جديداً عندما أعلنت سوق نيويورك للأوراق الماليّة ـــ أكبر سوق في العالم ـــ أنها تضع خططاً مع تسع من أكبر أسواق العالم وذلك لإقامة سوق عالميّة للأوراق الماليّة تعمل ٢٤ ساعة في اليوم . وتلخّص الخطّة التنافس ، من خلال " الهيمنة على تجارة الأسهم العالميّة " بين معسكرين يتزعمهما الخصمان اللدودان : سوق نيويورك وسوق ناسداك للمبادلات الإلكترونيّة في الأسهم .

وقال " ريتشارد غراسو " رئيس مجلس إدارة سوق نيويورك : إنّ ما يفعله هو وضع أساس قاعدة للتبادل عبر القارات ، يتيح للشركات صاحبة الأسهم المتداولة عالميّاً ـــ مقر كثير منها خارج الولايات المتحدة ـــ متابعة التعامل في أسهمها على مدار الساعة ، وأضاف : إنّ في نهاية جلسة العمل اليوميّة الساعة الرابعة عصراً يكون لدى سوق نيويورك نحو مليون أمر بيع وشراء لم تتمكّن من تنفيذها ... ما نتطلّع إلى عمله

هو إتاحة هذه الأوامر لمستثمرين آخرين في مختلف أنحاء العالم . ويتوقّع " غراسو " أن تلبّي نحو ٤٠٠ شركة عالميّة المعايير اللازمة للتجارة عبر السوق العالميّة ، وأن يكون مقر ٥٠ في المئة من هذه الشركات في الولايات المتحدة ، وسينشئ المشروع الطموح سوقاً عالميّاً للأسهم تتجاوز فيها القيمة السوقيّة لأسهم الشركات المدرجة (٢٠ تريليون دولار) . وستتعامل السوق الجديدة بالأسهم الدوليّة الكبيرة من طريق ربط الأسواق في ثلاث مناطق هي :

١- آسيا ـــ المحيط الهادي .

٢- أوروبا الشرق الأوسط أفريقيا .

٣- أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبيّة .

وفي هذهِ السوق تخوض أهمّ الكتلِ الماليّة صراعَها بترقّبٍ وحذرٍ في محيطٍ هائلٍ من التدفقات التي تعتمد أسعار البضائع والأسهم وسط مناخ يتفاعل بحدّة مع العوامل السياسيّة والإقتصاديّة والإشاعات والأخبار والتكهّنات والعوامل النفسيّة والإجتماعيّة وأخبار السوق .. في أهمّ بنية تحكم قيامة العالم السياسي المالي .. ولا ينسى العالم أزمة بورصة عام ١٩٢٩ التي أصابت مقتل الولايات المتحدة ومنها إنتشرت العدوى إلى العالم عندما أدّى الإنهيار المالي في سوق البورصة بتاريخ ٤ تشرين أوّل ١٩٢٩ المتولّد عن المضاربة الماليّة إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسّسات وزيادة مروّعة في نسبة البطالة (٤ ملايين عاطل عن العمل) في العام ١٩٣٠ و ٧ ملايين عاطل عام ١٩٣١ و ١١ مليون عاطل عام ١٩٣٢ ومنها إنتشر إلى العالم بآثار سلبيّة لا تقدّر ...

وكما ترى ، فإنّه لا موقع للدولِ الفقيرةِ هنا ، ما أدّى إلى خسارتها موقعها في التأثير أو كتابة حروف إسمها في مواثيق الثروة ، في عالمٍ لا يؤمن بالجودِ إلا من هذا الباب على قاعدة : كم تملك من المال فإنّ وزنك يساويه .. بهذا لا نقرأ في كتاب نفوذ الأمم عن رواندا وبوروندي وسيراليون وكينيا وغيرهم كثير أيَّ شيئٍ ، سوى إلا إذا ذُكِرَ الفقراء أو عدد مصابي الإيدز ..

يجب أن ندرك إنّنا نعيش وسط كمٍّ هائل من الأدوات وأصحابها لن ينتظروا تسويق بضاعتهم حتى ننتهي من المناقشة ، إنّ مهمّة المناقشة والمناهضة خلق مناخ ثقافي من شأنه أن يؤثّر على سلوكنا ، وأن يكشف الصورة عن المستقبل الذي ينتظرها ، من أجل خلق شعور وميول ضروريّة في ذواتنا من أجل السعي إلى فتح أسواقنا على بعضها والبدء في عمليّة تأسيس بنيان وحدة إقتصاديّة ...

إنّ العالم الصناعيّ يساوي بين السلعة وبين إستهلاكها ، ويعتبر أسواقنا مهمّة ما دام أنّها مستهلكة فإذا إنتهى إستهلاكها أصبحت كـ " فقراء أفريقيا " الأكثر فقراً وبالتالي لن يذكروها إلا في موسم إنشاد الأغنية البشريّة من أعياد الأمم المتّحدة ...

إنّنا نحتاج إلى كمٍّ هائلٍ من الإصلاحات التي لن يساهم فيها إلا نحنُ ، إنّنا بحاجةٍ إلى إصلاحات بنيويّة قواعديّة إجتماعيّة تربويّة ... بحاجة إلى فكّ القيود التي تحول دون إطمئنان الإستثمار ، وتحدّ من التفكير في ممارسة التجارة في أسواقنا ، بحاجة إلى تدمير الإدارات الإستنسابيّة والذاتيّة ، بحاجة إلى تفعيل مشروع الرقابة وخلق نموذج الحواجز ، بحاجة إلى إعطاء مجموعة من الحريات الإقتصاديّة التي لا تكون على حساب الجماعة والمجتمع وضرورات الإجتماع العام والعدالة الشموليّة المضمونة ، إنّنا بحاجة إلى نظرة مذهبيّة بالنسبة إلى إدارة الأموال والنقد وقيم السلع والسوق ، بحاجة إلى حريات إجتماعيّة ، بحاجة إلى ضمانات قضائيّة ، بحاجة إلى وضع حواجز حقيقيّة وفاعلة في وجه السلطة والشرطة والجيش ، وتحديد أدوارها كضمانة أكيدة من أجل المجتمع السياسي لمنع إستغلال السلطة ، وأن يكون الشعب شريكاً إقتصاديّاً إجتماعيّاً سياسيّاً ضمن الأطر العليا السامية ، إنّنا بحاجةٍ إلى حريّات مضمونة وهي محفّز أساسيّ لمجموعة مهمّة من النموّ الإقتصاديّ ...

ولا يعني هذا أن نقرأ التقارير ونطبّقها بحرفيّتها ، مع أنّ جملة من التقارير تعتبر في غاية الأهميّة والمطلوب أن نخلق مناخاً لمجموعة من الحريّات ، وأن نقرأ بتروٍّ مجموعة من تقارير إقتصاديّة تشخيصيّة ، من شأنها أن تساعد على إعطاءنا علاجاً موضوعيّاً يناسب التعدديّة الإقتصاديّة السياسيّة وتناقض المصالح والإفتراس العالم في السوق ... لكن يجب علينا أن نكون حذرين من تقارير كثيرة جدّاً خاصّة تلك التي تصدر عن أثرياء وأصحاب إمبراطوريّات ماليّة ، أو أولئك الذين يحملون فلسفة ليبراليّة لا تؤمن بالتضامنيّة على نحوٍ إستيعابيّ ، وعلى مقاييس إنسانيّة لا مواطنيّة ..

ويجب أن نكون حذرين جداً من التقارير الدوليّة التي أثبت الواقع أنّها إنتقائيّة حيث تريد أن تنقل إلينا تجربة الدول الصناعيّة في ظلّ ليبراليّة حادّة تدينها مظاهر الشارع الغربيّ اليوم عبر جيشٍ من المناهضين للعولمة والليبراليّة ، ومن الأمثلة تلك بتاريخ ٥ حزيران عام ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانية موضوع دراسات حديثة صدرت في الولايات المتحدة تشير إلى إرتباط وثيق بين النمو الإقتصادي والحريات الإقتصاديّة : تقول إحدى هذه الدراسات التي أعدّها خبراء عالميّون مثل : كيرك باتريك وهولز ودورسول ...

إنّ عددَ البلدانِ التي زادت حريّاتها الإقتصاديّة تضاعف العام الماضي وتصوّر النتيجة للعالم ومراقبيه من خلال مجموعة من خبراء الإقتصاد في العالم الذين يشاركون في كلّ سنة بمثل هذه الدراسات آخذين بعين الإعتبار نحو خمسين معياراً ، إضافةً إلى عشرة معايير إقتصاديّة ومالية أخرى هي : المصارف وحركة رؤوس الأموال وتداول النقد والسياسة النقديّة والضرائب والسياسة التجاريّة والإستثمار الخارجي ومراقبة الأسعار وحقوق الملكيّة والسوق السوداء وتسوية القرارات التنظيميّة .

وحسب هذا التصنيف فإنّ الولايات المتحدة تحتلّ الرتبة الرابعة في العالم بعد كلٍّ من نيوزيلاندا ولوكسبمورغ والبحرين تليها أيرلندا ثم أستراليا وسويسرا وبريطانيا وعن بلدان مثل فرنسا التي جاء ترتيبها ٣٧ فعلى الرغم من إنتشار الحريات الثقافيّة

والسياسيّة فيها ، إلا أنّ " الحريات التجاريّة " آخذة في التراجع وتنقصها الشفافيّة أيضاً في المعاملات المصرفيّة وذلك على ما دلّت على ذلك الدراسات الإقتصاديّة الحديثة كذلك عانت سويسرا في السنوات الأخيرة مثل بقيّة البلدان الأوروبيّة قضايا ضرائبيّة وحصد الكثير من النتائج السلبيّة على نحو دعا " جيرمي دريسكول " أحد المسؤولين السابقين في الإحتياط الإتحادي إلى القول : إنّ البلدان التي تتمتّع أكثر من غيرها بالحرية الإقتصاديّة تمتلك نمواً إقتصاديّاً عالياً أكثر من غيرها . وما النمو الإقتصادي في سنغافورة وهونغ كونغ إلا مثال حيّ على ذلك ثم إنّ البحرين تفوّقت في نموّها الإقتصادي على روسيا مثلاً ذلك لأن الناخبين الروس لا يتمتّعون بالحقوق الإقتصاديّة التي يتمتّع بها المواطنون في البحرين .

ويشير " روبرت يارد " الأستاذ في جامعة " هارفارد " الأمريكيّة في مقالة له في مجلّة **حرية الإقتصاد** إلى هذه العلاقة القائمة بين النمو الإقتصادي والحريّة الإقتصاديّة ويرتبط بذلك خصوصاً ضمان حقوق الملكيّة وحسن سير القضاء والإستقرار في البلاد وعدم زيادة الضرائب وهذه أمور تشجّع المستثمرين والمتعاقدين ، والحقوق المدنيّة ، مثل حريّة التعبير حيث أنه لا يكون لها معنى ، إلا إذا توفّرت للمواطنين الوسائل اللازمة ، للتعبير عن آرائهم ، من دون الحاجة إلى وسائل الإعلام الرسميّة . وكذلك التنقّل بحرية ، من دون حاجة إلى أن يكون المواطن رهين الإضرابات .

وفي السياق ذاته تفيد العديد من التجارب الحديثة أنّ كل البلدان يمكن أن تكسب أكثر مما تخسر لدى انفتاح أسواقها إذا ما إستعدّت الإستعداد الكافي لهذه العمليّة قبل عمليات الإنفتاح وأثناءها وفي التجارب الناجحة كان الملاحظ أنّ تحرير التجارة حقّق هدفين مهمّين : الأوّل أنّه لدى خفض الرسوم الجمركيّة تطرأ تغيّرات هامة على الأسعار ، ويُعاد تخصص المواد وتوجيهها نحو الإنتاج ، الذي يزيد الدخل القومي . والثاني : إمكان تكييف الإقتصاد الوطني مع التكنولوجيا الحديثة .

كذلك أظهر الإستطلاع التجريبي وجود رابطة وثيقة بين النمو الإقتصادي وزيادة الصادرات ، ولم يتمكّن أي بلد ذي إقتصاد مغلقٍ وسياسة محدودة تتّجه إلى الداخل فقط من تحقيق معدلات نمو عالية ، أو الحفاظ عليها ، حيث أنّ التصدير أمر مهمّ لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصاديّة ، وإنّ سياسيي البلدان النامية في سعيهم لتشجيع حركة التجارة والاستثمارات يحتاجون إلى التركيز على " عوامل جوهريّة " أهمها :

١- تحسين نظام الإدارة والمحاسبة .

٢- تركيز الإنفاق العام ، على الخدمات الأساسيّة ، مثل الرعاية الصحيّة والتعليم كي ينمو شعور المواطن بالمسؤوليّة والعمل بطريقة سليمة .

٣- تحرير التجارة في مجال الخدمات مثلاً يمكن أن يسهل نقل المهارات التكنولوجيّة الحديثة ويزيد فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعيّة ويحفّز البلدان النامية على إصلاح سياستها المحليّة وزيادة قدراتها التنافسية .

إنّنا نقرأ في هذا التقرير دعوة إلى الحريّة ، وتوسيعاً لها ، دعوة إلى الإنفلاش في الربحيّة ، ببعدِ النظر عن النتائج الإجتماعيّة من منطلق ومفهوم رعائيّ واسع وإستيعابيّ والدليل عليه أنّهم حدّدوا نوعاً من قفزة نوعيّة في الدول التي تعطي حريّة أكثر . ومشكلتنا مع هؤلاء أنّهم يدركون أنّ أصحاب الإمبراطوريّات هم من يحكم ، هم من يصنع القيم ، هم من يسوّق المعايير ... هم من يبطش في الأسواق ، هم من يختزل هويّة الفرد الإجتماعيّة .. في ظلّ تداعيات أظهر الشارع الغربيّ بكمّ المتظاهرين الذين مثّلوا نكسة في جبين حريّة السوق على حساب وجود الآخر أو تمتّعه بحقوقِهِ من دون صناعةٍ نتائجيّة لا خيار لهُ بها . حتى أنّنا رأينا جميعاً كيف أنّ مناهضي الليبراليّة والعولمة إحتجزوا الرئيس الأمريكيّ بيل كلنتون لأكثر من ٤ ساعات وهم يندّدون بالعولمة ونتائج الليبراليّة ...

إنّ هؤلاء الذين إستفادوا من الحريّة الزائدة اليوم هم رأس تجارة الرقيق الأبيض الأسود ، كما هم ربّان سفينة بيع الأعضاء البشريّة ... هل النموّ يعني الكيف دون الكمّ ، هل النموّ يعني النسبة السياسيّة للبلد ببعد النظر عن الأثر الإجتماعيّ ! إنّ هذا أكبر خطأ ومشكلة حقيقيّة فيما إذا تسرّب إلى ذهن العالم وحكم على أساسه . وما منظّمة التجارة العالميّة إلا واحدة من عناوين التحرريّة بالمعنى الجمركيّ حتى تصبح الساحة ميداناً للجبابرة الذين لا يرحمون .

من الخطأ الفادح أن نعمّم فكرة شرطيّة على أنّها مطلقة . إنّ إختلاف شروط البنى الإقتصاديّة الإجتماعيّة السياسيّة وتعدّدها وتناقضها وإفتراسيّتها . يحتاجُ إلى دقّة في التعامل ، ولا تعني مرحلة النهوض البحرانيّة أنّها مثالٌ يحتذى به في الصومال مثلاً ... فلا بدّ من دراسة مجموعة من الوقائع والشروط التفعيليّة حتى تكون الحريّة الإقتصاديّة مضمونة الأثر في المجال الإجتماعي والمجتمعيّ ...

وعليه : إنّ فتح الأسواق وتحرير التجارة ، لا بدّ له من ضوابط وشروط وبُنى ... لأنّ العالم الذي يخوض صراع السوق ، أوسع ممّا نحنُ نظنّ . وتغلبُ عليه عقيدة الإفتراس وإحتلال المواقع الإقتصاديّة وصولاً إلى الإجهاضات الثقافيّة والحضاريّة وإنتهاءً بتبعيّة الإملاءات ...

إنّ فينا من يجيد قراءة واقعنا من منظارٍ عالميٍّ ، لكن ليس فينا إرادة سياسيّة أكثر شموليّة وإنفتاح ، من شأنها أن تفرّط بعرشها لصالح إجتماع سياسيّ أوسع .

إنّ العالم يتغيّر ويتبدّل بإستمرار ، ومواقع القوى تتحوّل . فلقد إنتهى الإتحاد السوفياتي ، وتهاوى المعسكر الإشتراكي ، وإنقلبت الوحدة النوعيّة إلى صراعٍ سوقيٍّ ستتفاعل عناوينه ومواقعه في السنوات الآتية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربيّة واليابان .. بل تغيّرت مجموعة القوى السوقيّة ، " من إلى " وفق نمطيّة إختلاف الجنسيّة السياسيّة للمال ، ممّا أرّخَ لوجود رأسماليّ متنوّع وفق المعايير السياسيّة ، وأصبح للسلعة اليابانيّة والأوروبيّة مواقع متقدّمة . إلى درجة المشاركة النسبيّة والمهمّة في صناعة

وحياكة نتائج الإقتصاد العالميّ ... فلم تعد أمريكا الربّان الحصريّ الذي يصنع النتائج ...

لقد انتهى العالم الذي كانت فيه الولايات المتحدة تمثّل ربّان الطائرة وقيادة القمرة التي تقود الإقتصاد العالمي وتصنع نتائجهُ منفردةً وتحدّد مسارهُ من دون أثرٍ من قوىً أخرى ... بل أصبح للقوى الأخرى نفوذ عالميّ منافس بجدارةٍ ... ومعنى هذا أنّ العالم سيشهد مرحلةً من تغيّرات أساسيّة ، مرةً تظهر على شكلٍ إيجابي ، ومرّةً على مستوىً سلبيّ . إلا أنّها بالطبع ستصيب بقوّتها الأكثر سلبيّة الدولَ الأقلّ مناعة وحصانةً وفق معايير السوق ، أي معسكر الدول النامية ، وسيكون ذلك لصالح القوى النافذة في عالم السوق والإقتصاد ، لغة اليوم ومفتاح سرّ التألّق في ميادين العالم ، ففي تاريخ ٤ حزيران عام ٢٠٠٠ أظهرت تقارير حكوميّة أُعلنت في الولايات المتحدة وأوروبا أن الولايات المتحدة ومجموعة دول منطقة العملة الأوروبيّة الموحدة اللتين تستحوذان على أكثر من ثلث الإنتاج العالمي تتحركان في إتجاه أكثر تماثلاً في ما يتعلّق بمعدلات النمو الاقتصاديّ ، وأشار الخبراء إلى أنّ هذا الأمر يؤكّد زوال الفرضيّة التي تقول : إنّ الإقتصاد العالمي ، يشبه طائرةً تعمل بمحرّك واحد ، وأنّ هذا المحرّك ، يستمدّ قوته من الإقتصاد الأمريكي فقط .

وأبلغ " لورنس سمرز " وزير الخزانة الأمريكي نظراءه في أوروبا واليابان صراحةً أنّ عليهم بذل المزيد من الجهد ، لتنشيط النمو ، لوقف الخلل الإقتصادي الذي يمكن أن يؤدي إلى مشكلات كبيرة ومن تلك المشكلات : العجز الضخم في الحساب الجاري الأمريكي والذي بلغت نسبته نحو " أربعة في المئة " من الناتج المحلّي الإجمالي .

وأظهرت بيانات أخرى تالية ركوداً شجّع الأسواق الماليّة والإقتصاديين على الإستنتاج أنّ أكبر إقتصاد في العالم يتباطأ إلى معدل نمو قابل للإستمرار ، وهو ما يعني أنّ الإحتياط الإتحادي الأمريكي لم يعد مضطراً لمواصلة حملته لزيادة الفائدة عدّة مرات لوقف التضخّم حتى أنّه تاريخ ١٨ كانون أوّل ٢٠٠٠ أشار الرئيس الأمريكيّ

المنتخب " جورج بوش " في مقابلة صحافيّة نشرت في نيويورك إلى أنّ الخفض الضريبي الذي ينوي القيام به ويبلغ (١,٣ تريليون دولار) غير قابل للتفاوض ، وقد وصفه بأنّه " وثيقة تأمين " ضدّ أيّ تباطؤ إقتصادي .

وأشار إلى أنّ التباطؤ الإقتصادي المحتمل يبرّر ضرورة تخفيف عبئ الضرائب لأنّ في إقتصادنا بعض العلامات التحذيريّة وأنّ خفض الضرائب يزيد نسبة الإستهلاك المنـــزلي والشخصي ممّا يعطي دفعاً إقتصاديّاً وإنتاجيّاً ويساهم أيضاً في مردود هام للخزينة عبر نموّ الصناعات .

وفي المقابل منهم من يرى أنّ سياسة الخطوة خطوة قد تكون أهم وأجدر بالملاحظة ، خوفاً من سقطات غير منظورة ، خاصّة في عالم الإقتصاد الأكثر تعقيداً والذي يعكس كلّ التطورات النفسيّة والإقتصاديّة والسياسيّة وغيرها ... وقد أظهر تقرير العمالة الأمريكيّة أنّ معدّل البطالة ، إرتفع من أدنى مستوى له منذ ٣٠ عاماً وأنّ التوظيف الذي يقوم به القطاع الخاص ربّما تباطأ . أمّا في أوروبا فقد بدت علامات تُظهرُ تزايد نمو " منطقة اليورو " التي تضمّ ١١ دولة أمّا العمالة في أوروبا فتدلّ المؤشرات على أنّها مرضيّة وأنّها وصلت إلى أدنى مستوياتها في أسبانيا منذ عشرين عاماً " ٩,٦ " في المئة ووصل معدّل البطلة في إيرلندا إلى مستوى قياسي " ٤,٦ في المئة " ممّا يعني أن صراعاً حاداً سيجتاح الميدان العالمي وفق قوانين تتداخل في رسم وجهها الدولي مجموعة القوى النافذة وبالأخصّ الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين ، يضاف إليهم مجموعة من القوى الإقتصاديّة الناهضة مثل الصين وغيرها ومن الطبيعيّ أن يكون لمنظمة التجارة الدوليّة دور بارز ..

وسيكون الهدف الأساسيّ هو " إعادة مواقع " أو تغييرها أو فرز جديد للقوى وكلّ هذا الصراع سيقوم على أسسٍ من مطالب الربح والمصلحة التي تقوم على بناها مجموعة التناقضات الهائلة بين الوحدات السياسيّة والإقتصاديّة ... وسنرى بوضوح عمليّات العصف والإجتياح التي تقوم بها القاطرات الماليّة والنقديّة وحروب البورصة

وعولمة السلعة والإعلام والإعلان ووسائل فرز الحضارات ... وستكون الأدوات هي من يلعب الدور الجبار وسيكون مركز إدارة العمليّات فكريّ وخططيّ على أسسٍ ترى في الموت والإبادة وغيرها سلعةً فيما إذا أنتجت مالاً ، في عمليّة تصفية الحسابات ...

ولن يكون للإنسان معنىً في ظلّ عولمة السلعة لا عولمة الإنسان وحقوقه وفي الوقت الذي تتهاوى فيه القيود التجارية والجمركية . فإنّ القيود السياسية على الأفراد والجماعات ستزداد . إلا أنّ يصبح الإنسان بحكم السلعة كما هي الحال بالنسبة إلى تجارة الرقيق الأبيض وبيع الأعضاء . وقطاع الدعارة . أو على مستوىً آخر من الإنسان السائح أو التاجر ... فيكون عالميّاً بمقدار عولمة سلعته ، وضمن حدودها ومقاديرها .

ويعتبر الإسلام أوّل من نادى بـ " عولمة الإنسان " مع كلّ ما يلازم هذه العولمة الإنسانيّة من معاني تتعلّق برتبة أهمّ من عناوين الحركة والرسملة . إنّها تبدأ من عين معرفة دوره في الحياة ومعرفة من هو الآخر من فصيله ، وما تعني قوانين الخلق ، ولماذا تجري السنن ، والى أين . وماذا تعني علاقة الإنسان بالإنسان ، وعلاقة الإنسان بالثروة والطبيعة ... وأقرّ الاسلام قانوناً يعتبر الحل الموضوعي لتحقيق صحيح لعدالة أهل الأرض هو :

ربط عولمة السلعة والمال بقيم عولمة الإنسان ، من خلال إرساء مجموعة القواعد والقوانين على أسسٍ تعترف بحقّ الإنسان بالوجود . وحقّ الإنسان بالحياة وضمانة هذا الحقّ عالميّاً . وتجريم الموقف السلبي ، من خلال الإمتناع عن تقديم المساعدات التي تكفل هذا الحقّ ، وببعد النظر عن اللون أو اللغة أو الحضارة أو الجنسيّة ... وتأصيل فكرة أنّ الإنسان كوني ، له ارتباطات بالأرض وعالم السماء ، كما ترتبط أرضه بمجرّة درب التبانة ومن بعدها الكون ... وإنّ سرّ الإنسان يكمن في أن يعرف من أين وفي أين وإلى أين كما قال النبي محمّد (ص) . من المفروض أن يكون المشروع الكوني دخيلاً في تحديد إطار عولمة الإنسان ويكون الإقتصاد تبعاً

هذا المشروع ، لا أن يكون الإنسان تابعاً للسلعة ومنطق المال بعيداً عن معايير حق الحق الطبيعي ، الذي تشترك البشريّة في فهم خطابه ، من ناحية ضبط القيم الموضوعيّة الطبيعيّة التي تتعلق بالإنسان نفسه . إنّ من أهمّ المشاكل يكمنُ في القانون الذي يُنسج من ثنايا فكر الرجال الذين يسكبون مجموعة الفكر الإقتصادي ضمن إطار من " قوانين الصراع " بين الوحدات العالميّة ذات التعددية السياسية والمالية والنقديّة والحضاريّة ... ممّا يعني أنّ قانون الجماعة العالميّة سيكون نتاجاً لصراع وقساوة خارقة تصيب " الضعفاء " من جماعة الناس بموت بطيئ مرّة وموت سريع مرّة اخرى .

إنّ الإسلام يقرّ القواعد التالية :

ـ الثروة ملك للنوع البشريّ كأصل أوّلي .

ـ يقرّ الملكيّة الفرديّة كعنوان عريض .

ـ يقرّ ملكيّة الدولة (ملكيّة وليّ الأمر) ضمن حدود وأوصاف معيّنة لا تتنافى أبداً مع الملكيّة الفرديّة .

ـ يقرّ وحدة الإنسان .

ـ يدين فكرة تعدّدية الكيان السياسيّ ، ويراها مرضاً مناقضاً للأهداف الطبيعيّة من وجود البشر ، ويؤكّد أنّ الناس أمّة واحدة وخلق واحد ، يجب أن يكونوا عالماً واحداً لا تفرّق بينه الشرائع السياسيّة المتناقضة . نعم في عين الواقع يعترف بهذه الكيانات الواقعيّة ضمن موازين الشريعة التي منها المعاهدة والصلح والإتفاق ...

ـ لا يعارض قوانين الزمان والمكان المرتبطة بالآثار من هذه الجهة ، التي منها قواعد الإدارة وما فيه حفظ مصلحة الزمان والمكان ، كلّ ذلك ضمن فهم الشريعة البيّن لذلك ..

ـ يقرّ فكرة الوحدة النوعيّة القانونيّة التي يجب أن تحكم البشريّة وذلك لوحدة نوعهم والناموس العام ، هذا بعيداً عن فكرة الآثار التي تعلّق بتغيّرات الزمان والمكان ، والتي تخضع لمؤثّرات التغييّرات الزمنيّة والمكانيّة . ولا نصيب لها من

الثبات ، وهذا يعني عولمة حقوق الإنسان على مستوى النوعيّة والكليّة ، والتي يكون من ضمنها الوثيقة السياسيّة الإجتماعيّة .

ـ يقرّ الإسلام وثيقته على مستوى من علاقة بشريّة كونيّة . يكون فيها منظار العلاقة مع الله جوهريّاً وأصليّاً بل العامود الفقريّ في الوثيقة النوعيّة العامّة .

ـ يقرّ الإسلام حقّ الفرد بالحياة : بدأً من إمكانيّة الوجود . وصولاً إلى ضمانات وقوانين وقواعد ضامنة . إنتهاءً بتجريم الأفعال الإيجابيّة أو السلبيّة التي تؤثّر سببيّاً أو ظرفيّاً بموت فرد من أفراد البشر .

ـ يعترف الإسلام بكافة البشر . على أنّهم خلق الله . ويقرّ الإسلام رسالته على أساس أنّها عالميّة إنقاذيّة . تدعو الناس إلى عبادة الله ، على مستوى من خلافة الأرض . ويوجبُ على أتباعه دعوة الآخرين من الأديان الأخرى أو الملحدين إلى عبادة الله . وتقدّم الحاجة على أساس القاعدة التي أرساها الإسلام وإختصرها الإمام عليّ بقوله : (إمّا أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق) .

ـ والأهمّ إنّ الإسلام يقرّ مبدأ مسؤوليّة النوع عن النوع . والفرد عن الجماعة . والجماعة عن الجماعة . والجماعة عن الفرد . والعالم عن موت ولو شخص واحد مع أنّهم قادرون على إنقاذه . ويقرّ مبدأ أنّ من قتل نفساً بغير حقّ فكأنّما قتل النّاس جميعاً . ويساوي بمبدأ موازٍ أنّ من أحيا نفساً فكأنّما أحيا النّاس جميعاً .

ـ الإسلام يقرّ مبدأ الرجوع إلى أهل الخبرة . وتشخيص الأمور . وإعتماد رأي من هم أهل الإختصاص ، فيما خصّ تقنين أمور الزمان والمكان أو التجربة والأدوات وما إلى ذلك .

لقد كان الإسلامُ أوّل من شرع النظم الإقتصاديّة بمعنى واضح من المسؤوليّة الضامنة للمستوى الإجتماعيّ حتى قرن الله الصلاة بالزكاة ، وكان أوّل من شرّع نظمهُ على مستوىً دقيق من نظم التدخليّة ، من أجل ضمان القطاع الإقتصادي على مستوىً من ضمانات القطاع الإجتماعيّ في وقتٍ كان فرض التدخليّة القانونيّة الماليّة

والإقتصاديّة من الجرائم الكبرى ، و لم تصل إلى بعضٍ ممّا فيه الدول الحديثة إلا في بداية القرن العشرين وبعد نزيفٍ وإبادة بشريّة مذهلة ، قرب مصانع أوروبا وفي شوارع العالم الصناعي آنذاك ...

إنّ من يقرأ النظم الإسلاميّة يدرك أنّ الإسلام لم يشرّع نظامهُ السياسيّ أبداً على مستوى أنّ من يملك أكثر يكون من نصيبه النظامُ السياسيّ أكثر ، ومن يملك إقتصاديّاً يملك إجتماعيّاً من دون قيد . بل كان النظام الإقتصاديّ في معانيه الإستغلاليّة والتجاريّة والسوقيّة محكوماً بسقفين :

الأوّل : سقف المبادئ العليا التي أقرّها الإسلام .

الثاني : سقف المبادئ الإجتماعيّة .

من هنا كان من الطبيعيّ جدّاً . أن يحكم مبدأ : **ما آمن بالله من بات شبعاناً وجارهُ جائع** وهذا أرقى وأسمى مبدأ يتمنّى العالم المعاصر أن يصل إليه ، ومن يقرأ شعارات الرئيس الأمريكيّ الحالي " جورج جورج بوش " التي عمّدها بمجموعة من الشعارات الإجتماعيّة وسقفيّتها وأولويّتها إبّان الحملة الإنتخابيّة الرئيسيّة يدرك كما عالمنا بحاجةٍ جدّاً إلى حكومة السقف الإجتماعيّ على السقف الإقتصاديّ والتجاريّ والسلعيّ والسوقيّ ...

إنّ من الضروريّ أن ندرك أنّ للإسلام مجموعةً تامّة من المعايير والقواعد على مستوى إدارة الأدوات والمواد في عصر العولمة . تلك المبادئ الثابتة منذ أكثر من ١٤٠٠ عام . ولم تتغيّر أو تتبدّل رغم كلّ التغيّرات والتي يزحف إليها العالم . وهي لم تزحف أبداً للعالم .

لكنّ المخجل أنّ دولنا الإسلاميّة والعربيّة ، وتحت عناوين وطأة التبعيّة تركت نُظُمَ الإسلام وإتّبعت ركب إمّا الإشتراكيّة أو الرأسماليّة و لم تذق من الإثنتين إلا وبالاً وتجويعاً وإنهياراً ... حتى الأسلحة المتراكمة والهائلة الأسعار والتي خضعت للتحديث بسبب عجزها عن التطوّر أصبحت أهمّ من الإنسان وأولى من كلّ الرعيّةِ في ظلّ

أولويّة لا يقرّها عقلٌ ولا مشروع ... وأصبح التعدّد السياسيّ والتناقض المصلحيّ مبدأً إستراتيجياً .

❋ ❋ ❋

إنحراف الأهداف القانونيّة

إنّ العالم يشكو من أزمةِ توزيع قانونيّة تقوم على أسسٍ من التناقضيّة في مجموعة هامّة من بناها الخارجيّة بل الداخليّة ، وهي تؤدّي إلى رسم خريطة خطيرة تجعل من بعض المعاقل الغنيّة خزّاناً للفقراء . وهذا هو الفحش الأعظم .

إن المشكلة الأهم ، التي يعاني منها أفراد البشريّة ، تكمن في أنّ صناعة القانون وفلسفة الحضارة ، انحرفت عن الطريق الصحيح . وشغلت البشريّة بمعاني وقيم وعناوين هي على درجة كبيرة من السخافة ، حتى أصبح همّ البشر التفتيش عن أصلهم ما بين القردة ، أو إدراك مجموعة من تطوّر صناعة الكشف عن الديناصور .... في ظلّ تهميش خطير للصلة الكونيّة لأفراد البشر . بالمنطق الطبيعيّ والإتصال الموضوعيّ لهم بعالم السماء .

لقد وصل التدهور البشريّ إلى مستوى إقرار قانونيّ يختزل كلّ البشريّة لصالح قلّة ، ويعمل على تطوير الجريمة في منابت النفوس ، ويطوّر من فعاليّة المحفّزات ، من دون قراءة واضحة أو نضوج فكري . إلى درجة أصبحت الحريّة أداةً تحفيزيّة لخلق مناخات وبيئة تقوم على أسسٍ من اللواط والسحاق والجنس الشاذّ ، وبيع النساء بمزادات علنيّة من أجل سوق الدعارة وبيع أعضاء البشر ... وإقرار قوانين تبيح إستنساخ الأجنّة إلى مستوى يجعل منّها مصانع للأدوية . والعجب أنّ أوروبا تطلقُ صراخات مذهلة من أجل تحريم وإلغاء عقوبة الإعدام . في ظلّ بيئة تجعل من الإجهاض أمراً قانونيّاً له مجموعة من الشروط التحفيزيّة ! . وهي تساعد المرأة على التخلّص من

الأجنّة ، وفق تناقض ورؤية قانونيّة غامضة وخطيرة جدّاً ... ولو أردت أن أسرد مجموعة من المبادئ والرؤى القانونيّة ـــ وأنا خير من يختصّ بها ـــ لأوردت لك مجموعة هائلة من التناقض المذهل . ويكفي أن نشير إلى أنّ النادي الصناعي ما زال اليوم يناقش أزمة الإيدز في ظلّ تشريع إباحيّة جنسيّة . لا تصل إليها شريعة الغاب ... ولأنّهم يرون أنّ الإباحيّة هي السبب ، ولأنّها تتعلّق بالحريّة تلك ، فلا بدّ من القبول بفاتورة أكثر من (٥٥ مليون) في مدافن العالم والترقّب ليومٍ ما يكتشفُ به النادي الصناعي دواءً يفيد في معالجة قلّة الأموات ...

وبدلاً من إسقاط المجموعة السببيّة التي تساعد على الإبادة المرعبة هذه فإنّنا نجد مجموعة من التشاريع تحفّز حتى تغيير الجنس وتطوير إنتخابات الجمال إلى درجة إنتخاب الشواذ جنسيّاً ، وهي تضرب اليوم في العديد من الدول النامية ففي تاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٠ وإمتثالاً للعادة الوافدة من النادي الصناعيّ جرى في " تايلاند " إنتخاب ملكة جمال المحتولين جنسيّاً تيفاني ٢٠٠٠ وهم عبارة عن " رجال شاذّين جنسيّاً " تحولوا إلى نساءٍ بعدما خضعوا لعمليّات جراحيّةٍ لتغيير جنسهم ويقامُ هذا الحدث سنويّاً منذ عام ١٩٩٨ وقد فاز بهذا الحفل الشاب المتحوّل جنسيّاً إلى فتاة " الملكة شانيا مورانون " ٢٠ عاماً وقد حصلت على ١,٥٨٠ دولار **وسافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة " عاصمة المتحولين جنسيّاً " للمشاركة في إنتخابات ملكة جمال الكون الذي حازته العام الماضي باتريا سيري نغاموونغ .**

بحيث تجد عالمنا الذي نعيش فيه وكأنه وكر حرب عاتية ، على الحضارة وكلّ القيم ليصبح الكون نتيجة سلوكيّة فوضويّة " للنـــزوات والميول " من دون قيود ...

وكأنّ العمليّة عمليّة تطويع الإرادة على نوعٍ من التربية الإجراميّة في شتّى فنونها وفروعها ، حتى أفلام الكرتون أصبحت نتاجاً حقيقيّاً لما عليه الطباع الفعليّة عند بني إنسان هذا العصر من عنف وقتل وروح عدائية ، فبعد أن طغت وبنسبة ٦٦ بالمئة روح العنف والقتال والإعتداء على الأفلام التي يمثّلها أشخاص حقيقيون أصبحت

الأفلام الكرتونيّة أكثر خطورة على الأطفال ، لأنها تغذّي طباعهم بالعنف والعدوان وهذه كما هو معروف واحدة من المصادر التربويّة والثقافيّة التي تؤثّر في عالم السلوك وتوحي بإنفعالات لها أثر في واقعنا ، ففي تاريخ ٢ حزيران ٢٠٠٠ نشرت مجموعة باحثين من جامعة " هارفرد " تقريراً استنتجت فيه أنّ أفلام الكرتون الموجّهة للأطفال تحتوي معدّلاً مرتفعاً جدّاً من العنف المتزايد في كلّ سنة .

وقد اعتمدت الدراسة على ٧٤ فيلماً كرتونيّاً تضمّنت جميعها مشاهد تتراوح بين استعمال الجسد سلاحاً أو السيف أو البندقيّة ... وقد تضمّنت الدراسة حقائق رقميّة بالإستناد إلى الأفلام ألـــ ٧٤ التي هي موضوع الدراسة . ومن تلك الحقائق أنّ شخصيّة واحدة على الأقل ترتكب العنف ، بقصد التسبّب بالأذى الجسدي في ٨١ بالمئة من الحالات .

وتكون النتيجة أن الموت في ٥٠ بالمئة من الحالات في حين أنّ الشخصيّات المصنّفة شريرة ، تتعرض للقتل والأذى المتعمّدين بنسبة ٢٣ مرّة أكثر من الشخصيّات المصنّفة الطيبة وهذه كما تقول الدراسة : تؤدي إلى تعليم عنف السلوك بين الأطفال وترسّخه وقد دلّت الدراسات على أنّ سلوك العنف يتجاوز حدود المعقول بين المراهقين ، ويؤدّي إلى جرائم إعتداء كبيرة جدّاً وما زالت الدراسات السنويّة تشير إلى نمو كبير لحجم الإعتداء أو إضمار الإعتداء بواسطة الجسد أو السلاح المتنوّع ..

ففي الولايات المتحدة الأمريكيّة التي تعدّ نسبة الإجرام الأكبر فيها في العالم قرّر مجلس القضاء الأعلى في حزيران عام ١٩٨٩ إمكان الحكم بالإعدام وتنفيذه على فتيين قاصرين في السادسة عشرة من العمر وهذا يطبّق في (٢٤ ولاية أمريكيّة) وفي تقرير صادر عن صندوق رعاية الطفولة وهو المنظّمة الرئيسيّة لحماية الأولاد في الولايات المتحدة بيّن أنّه بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ قتل نحو (٥٠ ألف أمريكيّ) تقلّ أعمارهم عن تسع عشرة سنة و (٩ آلاف أمريكيّ) تقلّ أعمارهم عن أربعة عشر عاماً و (٤٠ ألف أمريكيّ) بين الخامسة عشر والتاسعة عشر بالرصاص نتيجة

أحداث عارضة وجرائم مختلطة وزاد عددُ الموقوفين في الفترة ذاتها ممّن تقلّ أعمارهم عن تسعة عشر عاماً بـــ " تُهم " جناية وقتل بنسبة (٩٣ في المئة) وهم غالباً من الشباب ، ويأتي القتل بعد الحوادث التي لا تشمل الأسلحة والسرطان في المرتبة الثالثة من أسباب موت اليافعين وفي نيويورك ووفقاً لإحصائيّات الشرطة توجد حادثة قتل كلّ أربع ساعات وحادثة إغتصاب كلّ ثلاث ساعات وترتكب مخالفة للقانون كلّ ٣٠ ثانية مع أنّ نيويورك لا تأتي إلا في المرتبة العاشرة بين المدن الأمريكيّة في نسبة الجرائم .

وفي العام ١٩٨٩ أحصيت (٢١ ألف) حادثة قتل في عموم الولايات المتحدة وأكثر من مليون أمريكيّ في السجون ونحو ثلاثة ملايين شخص تحت المراقبة القضائيّة . وكما عبّر هوبز في فجر الرأسماليّة (حرب الجميع ضدّ الجميع) .

كلّ ذلك يُترجم ليس من الهدمِ ، بل من العبثيّة ، من قيمٍ ما ، وأفكارٍ محدّدة ، غيّرت من معنى النظرة إلى الإنسان والمالِ والثروة العامّة ، وكيفيّة التعاملِ معها ، وظلّت محافظة على فكرةٍ مفادها أنّ الغنى في القّى والمحدوديّة في الكثرة يجب أن تتمّ عبر مهد الرأسماليّة كصناعة من أجل حكومة النظام السياسي ..

ففي دراسة جرت للكونغرس الأمريكيّ ، ونشرت في آذار من العام ١٩٨٩ تبيّن أنّ دخل خمس السكّان الأمريكيين الفقراء قد نقص بنسبة ٦ في المئة بين عام ١٩٧٩ و١٩٨٧ وفي المدّة نفسها إزداد دخل خمس السكّان الأمريكيين الأغنياء بمقدار ١١ في المئة فنقص دخل الفقراء بمعدّل ٩,٨ في المئة أمّا زيادة الخمس الغنيّ كانت نسبته ١٥,٦ في المئة .

لقد قال جون جاي رئيس الكونغرس القاري وأوّل رئيس لمجلس القضاء الأعلى في الولايات المتحدة : (**إنّ من يملكون البلاد ، يجب أن يحكموها**) ومعنى هذا أنّ النظام السياسيّ يجب أن يكون نتيجة للنظامِ الإجتماعيّ ، أي عليه أن يكون مصمّماً من أجل الطبقات المالكة .

وعلى مستوى العالم فإنّه خلال جيل ونصف تزايد التفاوت بين الأكثر غنىً والأكثر فقراً فقد كان في الستينات نسبة ١ إلى ٣٠ بين (٢٠ في المئة الأكثر غنىً على الأرض . و ٢٠ في المئة الأكثر فقراً على الأرض ثمّ تفاوت حتى ١ إلى ٦٠ .

يجب أن ندرك أنّ الثروة القوميّة لا تعبّر في غناها عن غنى الطبقات ولا تعني أولويّة دولة ما ، أولويّة شموليّة لأبنائها وطبقاتها ، ولا تعني أولويّة ضخمة لأسطول الطبابة الأمريكيّة أنّ الأمريكيين يحدّون من وفيّات الأطفال ، ففي تقرير إختصاصيّ من جامعة كولولمبيا عام ١٩٩٠ فإنّ ٤٠ في المئة من اليافعين الأمريكيين الذين يدخلون المدارس الثانويّة يعترفون أنّهم لا يجيدون القراءة و ٢٣ في المئة من الشباب أميّون وفي المجال الصحيّ تمتلك الولايات المتحدة أضخم أسطول صحّي ، لكنّها تأتي في المرتبة ألـ " ٢٢ " بين الدول في الحدّ من وفيّات الأطفال كما تعدّ نسبة الإنفاق العام على الصحّة الأكثر إنخفاضاً بين بلدان منظّمة التعاون الإقتصاديّ والتنمية .

مع كلّ هذا ألا يجوز لنا أن نخشى من عالم تتمكّن فيه الأمْرَكة ، أو يسيطر فيه الأوروبيّون ، أو يمسك بزمام القيادة اليابانيّون ، أو يحكم فيه الصينيّون ، لا لأنّنا نخاف من إسمهم بل لأنّنا نخاف من قيمهم ومفاهيمهم عن الثروة والأشخاص والمسؤوليّة والتناقص المصلحيّ .

وإذا كان للتعدديّة من فوائد أقلّها عدم وحدة الغول أو الذئب فإنّ جماعةً ممّا مضوا كانوا قد شاركونا هذا الخوف وهم من ناد صناعيٍّ محصّن حتى كتبت الفيلسوفة سيمون فيل ــ وهي يهوديّة فرنسيّة : نحنُ نعلمُ جيّداً أنّ أمْرَكَةَ أوروبا بعد الحربِ خطرٌ شديد جدّاً ، ونحن نعلم تماماً ، ماذا سنخسرُ إن حدثَ ذلك .

إنّ أمْرَكَةَ أوروبا تُحضّرُ دون شكٍّ لأمْرَكَةِ " الكرةِ الأرضيّةِ " ... وهكذا ستخسرُ الإنسانيّةُ ماضيها .

من هنا يحقُّ لنا أن نخاف حين نكتشف أنّ دولاً مهمّة ما هي إلا تركة إرثيّة لمجموعة من قاطرات النادي الصناعيّ حتى نقل روجيه غاروديّ في كتابه " أمريكا

طليعة الإنحطاط " أنّ المعجزة البرازيليّة فيها ١٣٠ مليون من أصل ١٥٠ مليون يعانون الفقر . ونصف هؤلاء أي ٦٥ مليون يعيشون في فقرٍ مدقع والشركات المتعدّدة الجنسيّات في البرازيل تسيطر على ٨٥ في المئة من إنتاج الكاكاو و ٩٠ في المئة من إنتاج البنّ و ٦٠ في المئة من إنتاج السكّر و ٩٠ في المئة من إنتاج القطن و ٩٠ في المئة من إنتاج الخشب والشركات الأجنبيّة تتحكّم بــ ٨٠ في المئة من البوكسيت و ٨٠ في المئة من الجواهر والأحجار الثمينة و ١٠٠ في المئة من الكوارتز ذي النوعيّة الجيّدة وهو الضروريّ لصناعة الإلكترونيّات وفي جميع صناعات السيارات ووسائل الإتصالات والبتروكيماويّات تعتبر الشركات الأجنبيّة هي الأصل والأساس ، وتخصّص البرازيل ٤٠ في المئة من ريع صادراتها لدفع فوائد الديون .

إنّ من سوء النتائج أن ندرك أنّه يوجد (٣٥٠ شخص) في العالم الغنيّ يملكون دخلاً يعادل دخل " ملياري ونصف عامل " .

إنّ ٨٠ في المئة من الموارد الطبيعيّة في كوكبنا يشرفُ عليها ويستهلكها ٢٠ في المئة من سكّانه وهم الأكثر غنىً ويملكون ٨٣ في المئة من الدخل العالميّ . أمّا ألــ ٢٠ في المئة الأكثر فقراً في العالم فإنّهم لا يملكون سوى ١,٤ في المئة ونتيجة هذا الإنشطار يموت كلّ يومٍ ٤٠ ألف كائن بشريّ من سوء التغذية أو من الجوع .

ونقلاً عن كتاب غاروديّ يوجد في الولايات المتحدة الأمريكيّة طفل واحد من بين ٨ أطفال لا يجد ما يسدّ به جوعه إستناداً إلى تقرير صادر عن اليونيسيف .

إنّنا نعيشُ عالماً يؤسّس لشعاراته الديمقراطيّة والإنسانيّة أهمّ قتلة البشر من أجل مشاريع إنتقاميّة إلى حدّ الوحشيّة في بعضِ فصولها الرئيسيّة حتى درجت المؤسّسة الديمقراطيّة عبر مؤسساتها التربويّة العسكريّة تعليم الضبّاط الوافدين إليها من بلدان العالم ممارسات إعتدائيّة وعنفيّة وإعدامات في مجال محاربة المعارضة والمساجين والموقوفين ، فالمدرسة العسكريّة الأمريكيّة الواقعة في " فور بنينغ " بجورجيا لتدريب الضبّاط والشرطة من بلدان أمريكا اللاتينيّة رضيت وعبر وزارة الدفاع الأمريكيّة أن

تتضمّن الكتب المتداولة فيها بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩١ توصيات بإستخدام التعذيب وإعدامات بدون محاكمة وكلّ أشكال العنف للحصول قسراً على إعترافات من المعارضين ورجال العصابات ، ومنذ تأسيس هذه المدرسة في العام ١٩٤٦ تدرّب فيها عشرات الآلاف وفدوا إليها من بلدانٍ كثيرةٍ ، وكان عدد الكتب التي توصي بإستعمال العنف والإعدام ووسائل التعذيب ٧ وقد عرضت على الرأس العام من قبل البنتغاون وتناولتها الصحافة وهي مكتوبة باللغة الأسبانيّة وهي معدّة من أجل تأهيل الضبّاط في عدّة دول عالميّة ولتكون نموذج تعليميّ لضبّاط العالم وهم الرأس الآمر في الجيش والشرطة .

كيف سيكون العالم بعد أن تحكم جماعة النفوذ والمال سيطرتها الكبيرة على صناعة القانون المؤثّر في الميدان العالمي وصولاً إلى السوق ؟

ما هي الصور المحتملة ما بين تعددية وقطبية ثنائية أو حصرية فرديّة أو غيرها من الإحتمالات الممكنة في عالم ميدان القوى ؟

ماذا عن معايير توزيع الثروات وضمانات الإنسان في عالم يتغيّر ويتبدّل ويتحوّل ؟

... كلّ هذا يعني أنّ على الدول النامية أن تخرج من أتون الأزمات الأكثر هامشيّة أمام عتوّ المال وخطورته الجارفة ، التي لا تفرّق بين الحدود والقيم وترى في الإنسان أعضاءً ودعارةً وسلعةً ومصنعاً للأدوية السلعيّة ...

إمكانيّة المقاومة

قد يقال إن العولمة حتمٌ محسوم ، لجهة أنّها إرادة القويّ .

الجواب :

إنّ قوى الدول النامية ليست صفراً ، وان الفكرة تصنع الثورة ، وإنّ سوق الدول النامية فيما لو اتحدت تفرض شروطاً هي أقوى من السلاح النووي ، لأنّ بقاء

نمو مهمّ لمعسكر " الأغنياء " متوقّف على مشتريات سوق الدول النامية بنسبة عالية جدّاً ثم إنّ وسائل الضغط ــ فيما لو اتحدت الدول النامية ولو من الجهة السوقيّة ــ كبيرة جدّاً ... إلا إنّ المشكلة تكمن في أنّ العقل النامي ما زال يدرس تاريخ التطوير تحت السنديانة ويعطي من بعير البقر دروساً في خيال الأمم ...

فحين تبدأ ممارسة التفكير الحقيقي عند جماعة صناعة السياسة في الدول النامية تبدأ الخيارات العمليّة بفعلية حسم نتائجها النفعيّة الحقيقيّة .

أما عن آلية الإتحاد ؟

الجواب :

هي " سوقيّة نفعيّة " ليس أكثر وهذا أهون الممكن ... إن لم يرد أصحاب العروش التنازل عن عرشهم السياسيّ فإنّ الوحدة الإقتصاديّة لها فوائد عجيبة .

إنّنا بحاجة إلى توسيع فهمنا للعلاقات الإقتصاديّة في العالم النامي ، وإلا فإنّ التاريخ سيسجّل وفاتنا الحضاريّة الإقتصاديّة التاريخيّة السياسيّة ، لنصبح مقاطعة يملكها أصحاب الثراء والقاطرات الماليّة من النادي الصناعيّ ، ونمتهن صلاة المعبدِ أمام محراب **اليورو والدولار والين ...**

عن هذا سيحدّث الزمن ، وستكتب الأيدي وثائق ما عليه ممارسة ابن الإنسان فيما فعل وأخطأ في المسيرة بعيداً عن هدوء الطبيعة العادلة الجاثمة هناك ، وهي تنظر إلى فجيعة النـــزيف الهائل من نحر بني الإنسان .

• يُمكن القول هناك :

إنّ عولمة السلعة والمال من دون عولمة أصيلة للإنسان تعني قتلاً وفتكاً عالميّاً للإنسان ثم أنّ فصلاً للإنسان عن حقائق مسيرته يعني إعداماً للأمل والشعور ورسماً لطريقٍ وَقّادَةٍ بنارٍ حامية الوطيس ، من الجريمة والسطو والإعتداء وظاهرة المافيا وتجارة الأرواح ...

لقد ورد في الحديث الشريف : إنّ من عرف نفسه ، عرف ربّه .

من الطبيعي أنّ مَن تخلّ عن معاقل المعرفة الربانيّة لن يعطي أكثر مما تعنيه الرغبة الذاتية أو النوعيّة والربحيّة والمنفعيّة بمعناها الحاد والقصير ، الذي لا يتطاول إلى أكثر من معاني شوط الحياة الدنيويّة .

هل يبدأ صنّاع الحياة العامة العالميّة في مجالاتها القانونيّة والحضاريّة والثقافيّة مرحلة بدء رسم الإنسان الكوني بعد أن رسموا منه الإنسان القانوني المادي في متن كوكب الأرض ، الساعي لمعرفة هل هو قرد أم لا ؟

بتقديري أن " صُنّاع العالم " عن هذا بعيدون بعد أن قتلت المنفعة والربحيّة وعناوين المال والثراء منهم كلّ أمل لخلق ما يسمّى بالإنسان الكوني ، إلا أن يحلّ ببني الإنسان معجزةٌ هي فوق الممكن النسبي ، وأقلّ من المستحيل العملي ، أو أنْ تشرق " **شمس المهدي** " الموعود والمنقذ من مغرب هذه الأرض .

الخاتمة :

تعتبر العولمة " بخصائصها الحاليّة " ظاهرةً قاسيةَ الأثر والنتائج خاصة عل الدول الفقيرة بالمعنى الأعمّ لتفسير الفقر والتي لا تملك قدرة الممانعة والتصادم بمعناه الاقتصادي والمعلوماتي وغيره ، مما يعني ان نتائج الرعب من هذه الجهة ستكون على أساس مقادير القوى وممارساتها ، وبالتالي لن يلعب مؤسسو مواثيق المدرسة الانسانية دورهم المطلوب لأن شرط البرنامج الانساني ينبع من تأمين شروط الممارسة الموضوعيّة ، وهي كما ترى تتجاوز الماء والغذاء والدواء ... الى معاني القيم والحضارة والثقافة ومعايير السلوك وما اليه .

ثمّ إنّ للعولمة عدوى خطيرة ، نتجرّعها مع كلّ سلعة ، ومع كلّ رسملةٍ تطير فوق الحدود ، وتتبعها جملة من ثقافة السلعة وعناوين انتصاراتها . تقوم على اساس من فكّ القيود والعبث بالعقلانيّة ، وفتح باب الرغبة على مصراعيه بعيداً عن ذاتيّة الفكرة وقيم المعاني ونواميس الاعتبار .

قد يقال إنّنا لا نستطيع أن نردّ العولمة ؟

الجواب : هو كذلك لجهة الضعف لا لجهة القوّة . إلا أنّ القومِ الذين اعتلوا منصّة النفوذ العالمي كانوا ضعافاً ، ففتشوا في صناعات الممكن لتجاوز الضعف فوصلوا إلى القوّة ... إنّ مراكز البحث وزيادة الإنفاق على التعليم والموازنات التربويّة البحثيّة الطبيعيّة الإجتماعيّة المهمّة والكبيرة ... هي الحلّ للخروج من الضعف ، وان التجمّعات والإتحادات وتوحيد دائرة التعامل مع السلعة في سوق الدول النامية هي الحلّ النسبي للضغط على مستويات الإنتاج والتأثير على مرود الربحيّة والمنفعيّة ... فلتكن أولى الخطوات نحو وحدة سوقيّة ، في عالم أصبحت فيه التحالفات الإقليميّة والقاريّة أساساً لإعادة ترسيم حدود وموازين القوى في هرميّة النظام الجديد للقوى ونوعيّتها .

وإنّي أرى في شرعة الإسلام أصلاً وباباً للخروج بتصوّرٍ في أهمّية ما نحنُ فيه . فهل يدرك القائمون على أمرنا وجوب النظر مليّاً في رسالة من أنقذهم من الظلمات وشرّع لهم سُبُل النور ! ...

إنّ العولمة ليست قدراً لا مفرّ منهُ ، إنّنا نساهمُ في نفوذها وقوّتها ووقعها علينا بضعفنا وتراجعنا عن إبتكار إطار من شأنه أن يساهم في قوّتنا ...

إنّ أفضل سبيلٍ لأولئك الذين يريدون أن يكون لهم دور فعليّ يتناسب مع قدرتهم أن يعيدوا قراءة أنفسهم من جديد ... إنّ الدول الإسلاميّة بما فها العربيّة جرّبت جملةً من " صيغ الحكمِ " ونُظُمِ السياسة في كياناتها ، فما أورثها ذلك إلا تبعيّةً وسلباً للقرار وضعفاً في الإمكانات ، وترهّلاً وإنزلاقاً إلى الهاوية ... نعم زاد في صفوف شعبها طابوراً واسعاً من التعرّي والإنحراف .. وأينما نظرت تجد هزيمة حضاريّة في بلداننا ، هزيمة هزّت كلّ الهيكل الذي تربّعت عليه قناعاتُنا ...

أليس في الإسلام أهمّ وأقوى منفذ وقدرة على إحياء أنفسنا . ألا ترون أنّ العالم كلّه بما فيه زعماء القرار في الغرب ينادون بجملةٍ من أطرٍ هي بمثابةِ عناوين يرونها تمثّل قارب نجاةٍ من أزمة إنسياب المال .. وفي كلّ محفلٍ نجد من يردّد موضوعيّاً فكر الإسلامِ الذي شرّعهُ اللهُ لحكمِ الثروةِ والمال ، ليكون فيه الإنسانُ أوّلاً لا ثانياً .

أم نسينا أنّ الشريعة الإسلاميّة نظامُ حكمٍ . أم على حدّ قولهم هي نظام أخلاقيّ ليس أكثر .. !

إنّنا لا نحتاجُ إلى كثيرِ تأليفٍ وبياناتٍ ومحجّاتٍ ، بل نحتاجُ إلى قراءة عشرة عناوين أقرّها الإسلامُ عن الثروةِ وقد وضعتها في هذا الكتاب ، لتمثّل إعلاناً عالميّاً يضمن عدالةً حقيقيّةً لكلّ أبناءِ النوعِ .

لا نحتاجُ للكثيرِ من الكتابات للدلالةِ على عفونةِ الرأسماليّة والإشتراكيّة ، فقد كفتنا الإحصاءات المسحيّةُ ذلك . لكنّنا بحاجة إلى إعتناق الإسلام من جديد . إسلام السوق والشارع والمؤسّسةِ والنظام ، إسلام الثروةِ والآداب العامّةِ إسلام الهويّة الكونيّة

الإجتماعيّة ، إسلام الوحدة وتحطيم الحدودِ العفنةِ التي يجثم ورائها أكثر من مليار من أمواتٍ قتلها مفهوم الحدوديّةِ وما ورائها من غرائز عمياء ... تريد أن تحافظ على سلطانها ضمن مفاهيم عن السلطةِ هي أكثر من إنتحاريّة . بل تريد أن تحارب حدوديّاً من أجل حفنةٍ من ترابٍ لإثباتِ سيادتها . في نفس الوقت الذي تتّحد فيه أوروبا بعد حروبٍ داميةٍ بين دولها عاشت معها من قرنٍ إلى قرنٍ .

بل في ظلّ توجّهٍ لولادة مخلوقٍ إقتصاديّ وربّما سياسيٌّ جديدٍ تقودهُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة . فقد بدأت الأمريكيّتان العمل على هذا الخطّ بجديّةٍ .. ومع كلّ هذا نقرأ وللتاريخ نقول : إنّ سكّان الديمقراطيّات هناك وبالأخصّ الولايات المتّحدة جثموا أمام المقرّ وهتفوا صوتاً واحداً : لا للديمقراطيّة . وأدانوا بقوّة الليبراليّة ... والعولمة ، وذلك بعدما إعتمدوا نتائجها الحسيّة مقياساً لإدانتها حتى أنّهُ بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠١ لم تفلح قمّة الأمريكيتين (أمريكا الشماليّة وأمريكا اللاتينيّة) المنعقدة في كيبيك (كندا) في تجنّب أزمة إدانة حادّة بسبب تأثير آلاف المعارضين المتظاهرين ضدّ العولمة والليبراليّة والديمقراطيّة وزيادة الحريات التي يستفيد منها كما قالوا رجال الأعمال والمستثمرون لا العمّال ...

إلى درجة أخّرت فيها أعمال الشغبِ والعنف إفتتاح قمّة (٣٤ دولة أمريكيّة بإستثناء كوبا) وقد إشتبك المتظاهرون المناوؤن للعولمة الذين وفدوا إلى كندا من أنحاء أمريكا الشماليّة واللاتينيّة وأوروبا الغربيّة بقواهم العمّاليّة والنقابيّة والحقوقيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة وأنصار البيئة بهدف إدانة الليبراليّة والعولمة بقوّة وحدّة كما رأينا على شاشات التلفزة العالميّة ... ومع أنّ الشرطة الكنديّة كانت قد هيّأت جدّاً للتظاهرات إلا أنّها تفاجأت بعددهم ، ومع أنّ عدد الشرطة الكنديّة بلغ الآلاف إلا أنّ أزمة حادّة إشتعلت خاصّة حين إستطاع المناهضون للعولمة أن ينقبوا سياجاً محيطاً بمقرّ المؤتمر .. وقد إستعملت الشرطة الكنديّة الرصاص المطّاطي وخراطيم الماء الساخن والهروات والقنابل المسيّلة للدموع وألقت القبض على العشرات وإستعملت العنف

الجسديّ بمظهرٍ واضحٍ جدّاً وعنيف ... إلا أنّ مناهضة المؤتمر ظلّت إلى ما بعد منتصف الليل .. وقد إستطاع المناوؤن للعولمة إزالة سياج يحمي ٣٤ رئيس دولة وحكومة من أجل إجهاض عمل المؤتمر إلا أنّ إستعمال العنف من جانب الشرطة أنقذ المؤتمر ...

وتعقد هذه القمّة من أجل تحرير التجارة في الأمريكيتين وقد شنّ الرئيس الأمريكيّ جورج بوش خطاباً عنيفاً على المتظاهرين إلا أنّ شيئاً من العنف أو الخطاب لم يبدّد تظاهرهم وسخطهم المتزايد .. خاصّة أنّ أعداداً كبيرة وصلت من الولايات المتّحدة لتشارك المتظاهرين في إحتجاجاتهم ، وقد رفع المتظاهرون لافتات وهتفوا بشعارات تدين الليبراليّة والديمقراطيّة والعولمة وأصرّوا على أنّ تحرير التجارة إستفاد منه فيما مضى ويستفيد منه في المستقبل أولئك القادرون في عالم الإقتصاد دون سواهم وأكّدوا أنّ العمال يعيشون حاليّاً مظهراً جديداً من مظاهر الذلّ التي يمارس فيها الأغنياء نفوذهم حتى أحالوا العمّال إلى سلعةٍ بلا ثمن ، وأنّهم كانوا ينتظرون الكثير من الليبراليّة إلا أنّ العكس بدا منها .

ومن تلك الشعارات : الديمقراطيّة أسلوب للنافذين من أجل السلطة . الديمقراطيّة للأغنياء ورجال الأعمال .. الليبراليّة تتيح فرصة ذوي الأموال .. العولمة نموذج لخدمة الشركات العملاقة .. العولمة مقامرة . الليبراليّة ظلم ...

ولقد إستطاع المناهضون للعولمة أن يلقوا بمجموعة هامّة من أفكارهم أمام عدسات الكاميرا العالميّة ممّا أزعج رئيس وزراء كندا الذي لم يستطع أن يخفي إستياءه ممّا يحصل ..

أليس لنا مع كلّ تلك المشاهد لحظة وعي ، يجب أن يذعنَ لها زعماء الكيانات الكرتونيّة التي تحكمُ بلداننا . هل من الجائزِ أن ينادي سكّان الغرب ونقابيّوهُ بشعار الرعايةِ الذي شرّعهُ الإسلام منذ أكثر من ١٤٠٠ عام ونحنُ جاثمون هناك بين خنادق الموتِ والإنتحار في عداءٍ مرعبٍ بين زعمائنا ، ومن وراء ذلك الشعوب .. !

أليس من العجيب أن نسمع أهمّ نقابيي فرنسا ينطق بجملة من مقرّرات فقه الشريعةِ الإسلاميّةِ من دون أن يعلم أنّ ما ينطق بهِ هو من صناعةِ الإسلام ! . ونحنُ مع كلّ ذلك حيرى ، جوعى ، نلهثُ في ظلّ وجعٍ مخيفٍ ، نفتّشُ عن طريقةٍ إنقاذيّةٍ ، والإسلامُ كلّ يومٍ ينادينا ، كي ندخل حوض الإسلامِ الشريف ...

متى نبدأ .. ألا يكفي ما أشرتُ إليه من إحصاءات مسحيّة تدين روح البُنى العقائديّة التي تقومُ عليها العلمانيّة ، التي تمثّل الحوض الثقافي المفاهيمي لأصحاب القاطرات الذين يسبحون في محيط العولمة .

إنّ الإسلام " مشروع حضارة " وطريقة حكم عالميّة ، مأخوذٌ فيها الإنسانُ كـ " قيمة " وجوديّة لا يمكن أن ينافسهُ شيءٌ . لقد إنهزمت الشيوعيّة بعد أن سقط قاربُ الإشتراكيّة ذات المدخليّة إلى نظمِ ماركس وأتباعهِ ... وها هي الرأسماليّة تتبدّل وتتغيّر منذ أيامٍ مضت ، وتحترف إطاراً مختلفاً عن مقولة آدم سميث ، من أجل بلورة عالم تدخّلي ، بدا أنّ جملةً من ركائز غير مباشرة أثّرت فيه جدّاً ، ودلّت على أنّ قدسيّة الملكيّة الفرديّة أثّرت على جوهر الفردِ نفسهِ ، إلى درجة أصبح فيها أصحاب الرساميل أشبه بوحوش بل أكبر من ذلك بكثير . لا لأنّ تشريع الملكيّة الفرديّة خطأ فادح . بل لأنّ مجموع ثقافة صناعة الأفراد لم يتعدَّ الحديث عن إطار الإنسان القرد أو الغريزة الحاكمة ، في ظلّ بتر متعمّد لنهضة الإنسان الكونيّة .. وما قيمة أن يصل الإنسانُ إلى أعالي الكون ، ويبني من تراب القمر عمارةً . وهو ما زال يكفر بالأسباب التي أنتجته ، ويرى في الأمر صدفة ، لا تحتاجُ إلى مناقشة ... ! وكلّ شيءٍ يدلُّ على أنّ صناعة القيم وصلت إلى درجةٍ مخيفةٍ ومرعبةٍ تحتاجُ إلى ثورةٍ ... حتى بدا العالم وهو على شفا إنتحارٍ فكريٍّ يودي بأبنائهِ عبر مدرسة غريزيّة عمياء لم تورّثهم إلا الإنتحار والإعتداء والسطو والإغتصاب والمخدرات ... إلى درجة لا تُصدّق .. وكأنّ ما تقرأ مجرّدٌ عن الحقيقةِ ...

إنّ الراسماليّة تغيّرت وتبدّلت حتى لا يصحّ القولُ معها أنّها ما زالت هي هي . ومع كلّ ذلك أثبتت السنوات الأخيرة أنّ هناك وحشاً مفترساً وُلِد من " رحمِ الرأسماليّة " . قومٌ شعروا بهِ . وآخرون لم يشعروا بهِ . لأنّهم هم من يملك هذا الوحش ويديرهُ . من شعرَ بوجعهِ وخطرهِ صرخ .. وقد دلّت صرخةُ من مثّلوا دورَ الضحيّةِ في الشارعِ الغربيّ من نيويورك إلى سياتل إلى براغ إلى أستراليا إلى نيس في فرنسا إلى دافوس في سويسرا إلى كيبيك في كندا إلى حيّ المالِ في بريطانيا .. دلّت على أنّ الضحيّة هي العددُ الأكبر والأكثر جراحاً وتأذّياً من وحشٍ لا يعرفُ لغةَ الرأفةِ أو الرحمةِ أو الإستنقاذِ أو التآخي أو الإنذار ... إنّه وحشٌ جوهرهُ غريزة بلا ضوابط .. أليس من الحقّ أن نعدّ القوّة من أجلِ صدّه !

إنّنا نعيشُ في عالمٍ يملكُ فيه كلّ شيءٍ قلّة قليلةٌ ، يسكنون وراء البحارِ ويتحكّمون بجوعنا ووجعنا وحياتنا وموتنا ... حتى أنّ الأمريكيين وعلى لسان جورج بوش الإبن لا يريدون أن يتحمّلوا أزمة مرض الكوكب وإرتفاع حرارة الأرض ، وما ينتج عن ذلك مع أنّهم الأكثر سبباً في مرضِ كوكبنا وتناقص فرصِ الحياةِ فيهِ ... وسيكون الفقراء هم أكثر من يدفع أثمان مرض الكوكبِ وآثارِهِ الممرضةِ . حتى أنّه بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠٠١ أعلن نائب رئيس البنك الدولي أيان جونسون أنّ السكان الأكثر فقراً سيكونون الأكثر معاناةً من إرتفاع حرارة الأرض . فيما ذكرت منظّمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتّحدة (الفاو) أنّ ظاهرة التصحّر تضرب بقوّة ٣,٦ مليارات هكتار في أكثر من مئة دولة . وأشار إلى أنّ الفقراء والدول الفقيرة سيكونون أولى ضحايا التغيّرات المناخيّة وسيكون الأشخاص الأكثر معاناة هم أولئك الذين يعتاشون من العمل في الأرض والبحار في المناطق المداريّة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة .

وذكر أنّ من أبرز إنعكاسات إرتفاع حرارة الأرض إرتفاع مستوى المحيطات وتراجع الأمطار في المناطق القليلة الأمطار مشيراً إلى أنّ حوالي ١,٧ مليار إنسان

يعيشون في مناطق تندر فيها المياه وأشار إلى أنّ " مرض الأرض " خطير جدّاً وتحتاج إلى جهودٍ دوليّة من إجلِ إنقاذها .

ويعمل غالبُ سكّان العالم كـ " أجراء " عند كبار المتموّلين الدوليين وأصحاب الشركات العابرة . الذين يستفيدون من نظام قانونيّ يقول بحريّة التموّل الشخصيّ . والليبراليّة الإقتصاديّة الحرّة . حتى أنّ ثروة بيل غيتس أكثر من موازنة ٤٩ دولة الأكثر فقراً في العالم .

أليس من الخزي أن نعلم أنّ من هم فوق زمام العرشِ والحكم ، يديرون رؤوس الأموال بعينِ الأمواتِ ، في نفسِ الوقت الذي يعتبرون فيه " مرجعيّات " في تصنيف وبلورة حقوق الإنسان . ! يجب أن نعترف أنّ هناك إختلافاً عميقاً بين القيمِ والحضارات ، وسط سوق ضخم من الإفتراس والعدائيّة .. لدرجة يصبحُ فيها موت الجماعة أضحوكة أو سخرية عند زعماء الأساطيل الماليّة ! .

في التاريخ الإسلامي ، الذي عبّرَ عن تجربةٍ طويلة نسبيّاً ظهر أنّ تجربة النصّ وترجمته إلى واقع أبلغ في بيان جوهر الشريعة ... لقد حدّث التاريخ فيها عن جوعِ النبيّ ، عن جوعِ الإمام عليّ ، في ظلّ بيت المال المبسوطِ بين يديهما ... وذلك من أجل غرس نموذج عن حكومة الإسلام التي ترى في جوعِ من هم في الآفاق جوعاً للحاكمِ . ممّا أسّس لوجدانٍ حكوميّ شعبيّ لا يقوى القلمُ على وصفِه ، حتى أنّ الإمام عليّ لّما علم أنّ واحداً من عمّالهِ على البصرةِ لبّى دعوة قومٍ إلى مائدة قومٍ أغنياء ، في ظلّ مسحٍ ميدانيّ موجودٍ عند الإمام عليّ عن وجود طبقة قريبة من الفقرِ ، وأنّ الغنى والفقر تجاوزا مرحلة الوصف الماديّ حتى حلاً ميزةً طبقيّةً يُقرّبُ فيها الغنيّ ويُبعدُ فيها الفقير ... فبعث إلى عاملهِ كتاباً يعتبر من أروع الكتبِ في الحكم وتأسيس وجدان الحاكم من خلال بُنى ومسؤوليّة عليا ، وإليك ممّا جاء في بعضِه :

(أمّا بعد : يا ابن حنيف ! ... ما ظننتُ أنّك تجيب إلى طعامِ قومٍ عائلهم مجفوّ (مبعد) وغنيّهم مدعوّ ... ألا وإنّ لكلّ مأمومٍ إماماً يقتضي بهِ

ويستضيئ بنورِ علمهِ ، ألا وإنَّ إمامكم قد اكتفى من دنياهُ بطمريهِ (الثوب الخلق غير الجيّد) ومن طعمهِ بقرصيهِ ألا وإنّكم لا تقدرون على ذلك ، ولكني أعينوني بورعٍ وإجتهادٍ وعفّةٍ وسدادٍ ، فوالله ما كنـــزتُ من دنياكم تبراً ، ولا ادّخرت من غنائمها وَفراً ، ولا أعددتُ لبالي ثوبي طمراً ، ولا حزتُ من أرضها شبراً ، ولا أخذتُ منه إلا كقوتِ أتانٍ دَبرةٍ ، ولهي في عينيَّ أوهى وأهون من عفصةٍ مقرةٍ ...

إنّما هي نفسي أروّضها بالتقوى ، لتأتي آمنةً يوم الخوفِ الأكبر ، وتثبت على جوانب المزلق ، ولو شئتُ لاهتديت الطريق ، إلى مصفّى هذا العسل ، ولُبابِ هذا القمح ، ونسائجِ هذا القزّ ، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ، ويقودني جشعي إلى تخيّر الأطعمة ، ولعلّ بالحجازِ أو اليمامةِ من لا طمعَ لهُ في القرصِ ولا عهد لهُ بالشبعِ ، أو أبيتُ مبطاناً وحولي بطونٌ غرثى وأكبادٌ حرّى أو أكون كما قال القائل :

وحسبُك داءً أن تبيت ببطنةٍ   وحولك أكبادٌ تحنُّ إلى القدِّ

... أأقنع من نفسي بأن يقال " هذا أمير المؤمنين " ولا أشاركهم في مكارهِ الدهرِ أو أكون أسوةً لهم في جشوبةِ العيشِ ، فما خلقتُ ليشغلني أكلُ الطيّبات كالبهيمة المربوطة ، همُّها علفُها ، أو المرسلة شغلها تقمّمها ، تكترش من أعلافها ، وتلهو عمّا يُرادُ بها ، أو أترك سدىً أو أهمل عبثاً ... فوالله لأروّضنّ نفسي رياضة تهشُّ معها إلى القرص إذا قدرت عليهِ مطعوماً وتقنع بالملحِ مأدوماً ...) .

بربّك ، لو كان فينا ، من بهِ هذه الصفات ، أين كنّا ، بل أين كانت كلّ شعوبِ العالم . وهو الإمام المعروفُ بعظيمِ حنانهِ على الإنسانِ ، ويكفي أنّ النصارى

الذين عاشوا في كنفِ دولتِه الكبرى كانوا أوّل من بكوا عليهِ ونعوا العدلَ بموتهِ ...
الإمام عليّ يقول هذا الكلام في ظلّ دولتِه التي كانت حسب التقسيم الجغرافيّ اليوم أكثر من خمسين دولة ، وهي تضرب من أوساط أفريقيا إلى أوساط آسيا .. هذا الإمام المعروف عنه أنّه محى الفقر من دولتِه ، وأقام دولة الإسلامِ على أسسِ ومنهاج القرآن وكان يردّد قول الله تعالى : (**ولقد كرّما بني آدم**) .

أليس كلّ هذا يدفعنا إلى أن نطبّق من جديد إطار الشرعةِ الإسلاميّةِ في شتّى مجالاتِها ، الإسلامُ الذي أعلن مبدأ الإعتراف بالإنسانِ كقيمة مستخْلَفَة ، كقيمة وجوديّة ، كقيمة تلازمها مسؤوليّة على الحكم والحاكم لا يجوز معها تفريط في حفظِ النّفس وحاجاتِها مهما كان : أبيضاً أو أسوداً ، عربيّاً أو أعجميّاً ...

بالأمسِ البعيدِ سأل قائدٌ فارسيّ قائداً مسلماً : لماذا أنتم هنا ، ماذا تريدون منّا ؟ أجاب القائد المسلم : **أتينا لنخرجَ النّاس من عبادةِ النّاس إلى عبادةِ الله** ...

قال الفارسيّ : إن أعطيناكم هذا ، عدتم من حيث أتيتم ؟

قال القائد المسلم : نعم وربّك ، لا حاجةَ لنا بالأرضِ سوى أن تقوم فيها عبادةُ الله ...

وحين أرادوا أن يجلسوهُ على كرسيٍّ لا يجلس عليهِ إلا الأمراء إمتنع أشدَّ إمتناع وقال : إنّ هناك لي أخوةً يجلسون على وجهِ الأرض ، وجميعنا جسمٌ واحد نحيا ونموت على هذا .

ها هو منطقُ الجسمِ الواحدِ ، والنفسِ الواحدة ، التي تدير الثروة إلى درجة أنّ خديجة بنت خويلد زوجة النبيّ (ص) وثريّة أهل مكّة ... تدفع كلّ مالها من أجل عتق العبيدِ وإقامةِ حكم العدلِ في الأرض ، ويذهلك أن ترى أنّ خديجة بنت خويلد " كبيرة أهل الثراء " أضحت تتوسّد كفّاً من ترابٍ وتبيتُ ليلها جائعةً ... ! ... إنّ في هذا دلالة مشبّعة على سيطرة الفكرةِ على المال ، من قبل حكومة تشريعيّة فكريّة كان مبعثها الإسلام . إلى درجة أحال فيها الإسلام المال إلى وظيفة إئتمانيّة للبشر ، وليس

وسيلة تراكميّة من أجل المقامرةِ وتجويع النّاس .. أيّ زعيمٍ سياسيّ اليوم لا يحارب ويصارع من أجل فرز ميزانيّة خاصّة لبروتوكولات الطعامِ والموائد والوجاهةِ الإجتماعيّةِ ، أيّ زعيمٍ في العالم يرضى أن يبيت جائعاً لعلّ هناك واحداً في الأرض جائع ! .

أيُّ زعيمٍ يحملُ على ظهرهِ أو على متن طائرتِه الخاصّة أثقال الطعام للفقراء في ظلمةِ الليل من دون أن يعلم أحد كما كان علي بن أبي طالب .. أيّ زعيمٍ يكنّس بيت المال ، ويقول : لا بيضاء ولا صفراء . إليك عنّي يا دنيا ، غرّي غيري : عمرك قصير وعيشك حقير وخطرك كبير . أيّ زعيمٍ يموت ودرعهُ مرهونة من أجل إطعام المساكين ، كما فعل علي بن أبي طالب ... !

إنّنا لا نخشى العولمة كأدوات ، بل نقرُّ أنّها وسيلة إشباع من حيثُ هي ، لكنّنا نخشى من هم وراءها ، نخشى أفكاراً تديرها ، نخشى زعماء شرهين بجمعِ المالِ والثروة . نخشى وحوشاً بشريّة تلتذُّ حين ترى الموتى والجوعى والمعاقين والمقهورين ...

إنَّ في تطبيق شريعة الإسلامِ ضمانة لكلّ أهلِ الدنيا . وفي تطبيق سيرة عليّ خيرُ مثالٍ على ذلك ...

بهذا أكون قد انتهيت من كتاب " العولمة والعالم . إدارة وأدوات " في خطورة تعتبر أساسيّة من أجل معرفة ما هي ظواهر التأثير ذات البعد العالمي التي تتقاطع هذا الإنسان ... أدعو الله تعالى أن يكون هذا الكتاب مفيداً لمن يفيده طريق الحياة ، وأن يتقبّله منّي ويثيب بهِ أهلي وأرحامي وأنسابي وأسبابي وجميع المستضعفين في العالم يوم القيامةِ يوم تزلُّ الأقدام ، ويجعله نوراً ومعبراً لنا جميعاً على الصراط ، إنّه سميعٌ مجيب ، فعّالٌ لما يريد ...

جعفر حسن عتريسي ٢٦ نيسان عام ٢٠٠١

مراجع وكتب مختصّة :

_ العولمة . دار الورّاق للدكتور : عبد الله التوم وعبد الرؤوف محمّد آدم .

_ الأسواق الدوليّة للرساميل . فرانسوا لرو . ترجمة حسن الضيقة . المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع .

_ موسوعة تاريخ التكنولوجيا : برتران جيل . ترجمة هيثم اللمع . المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع .

_ العقلانيّة واللاعقلانيّة في الإقتصاد . موريس غوردولييه . ترجمة عصام الخفاجي . منشورات وزارة الثقافة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة .

_ إتّفاقيّة الغات ودول العالم الثالث . دراسة للمؤلّف أجراها في الدراسات العليا بالقانون العام في كليّة الحقوق (الجامعة اللبنانيّة) الفرع الأوّل . منشورة .

_ النظام الدولي الإقتصادي " دراسة جامعيّة للمؤلّف " منشورة .

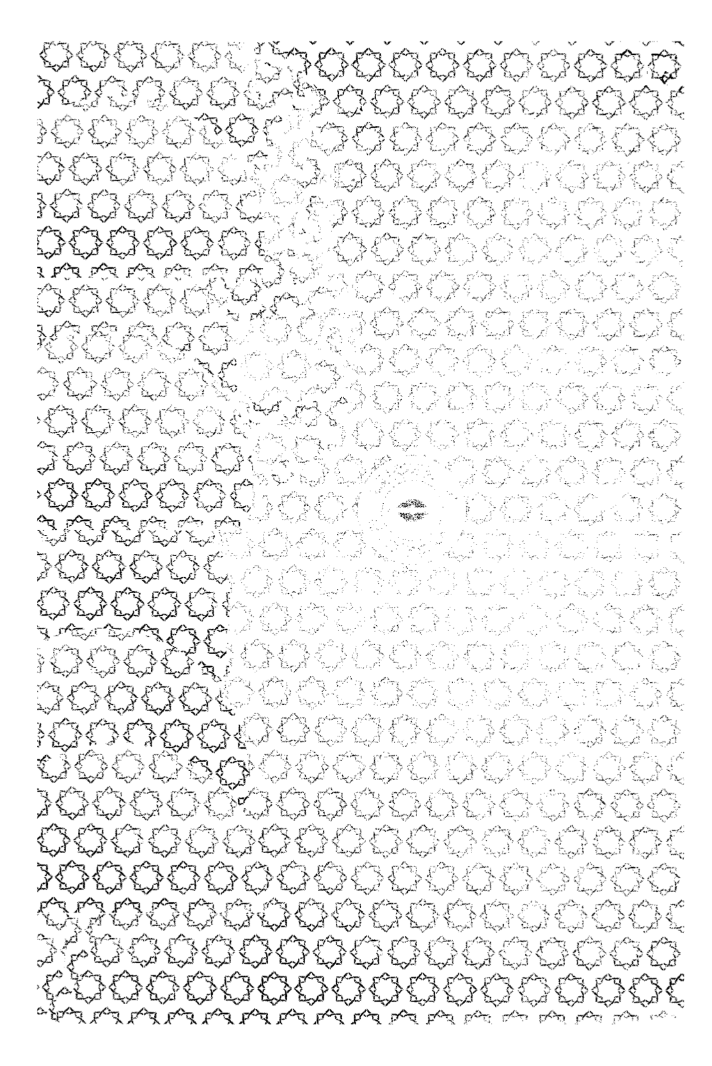
_ الطبقات الإجتماعيّة في النظام الرأسمالي اليوم . نيكوس بولانتزاس ترجمة إحسان الحصني . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق .

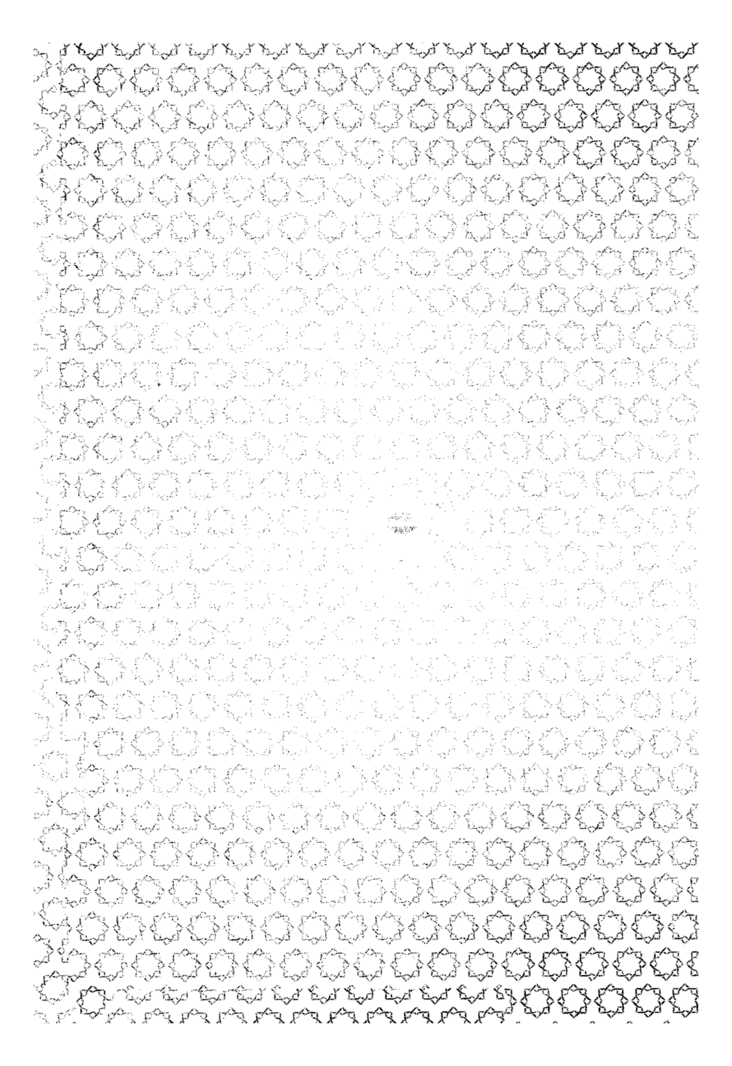
_ الغات وأخواتها . النظام الجديد للتجارة العالميّة ومستقبل التنمية العربيّة . الدكتور إبراهيم العيسوي . مركز دراسات الوحدة العربيّة .

_ نحو حربٍ دينيّةٍ . حفّارو القبور ... روجيه غارودي ...

_ إضافة إلى العديد من الكتبِ والمراجعِ والمنشورات مثل الصحف والبيانات الصادرة عن البنك والصندوق الدولي والمؤسّسات التابعة للأمم المتّحدة والهيئات الماليّة والدوليّة فضلاً عن مجلاّت متخصّصة وعامّة وردت أسماءها في متن الدراسة ومحلّ الإستشهاد .

الفهرس :







دار المحجة البيضاء
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

حارة حريك - شارع الشيخ راغب حرب - قرب نادي السلطان
ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ تلفون: ٠٣/٢٨٧١٧٩ تلفاكس ٠١/٥٥٢٨٤٧